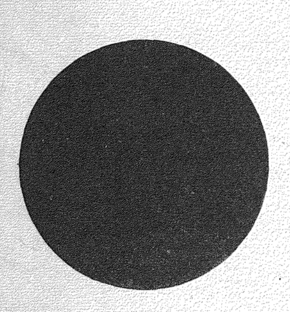


المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية



سباق التسلح.. في عالمنا المعاصر

العدد السابع عشر/ السنة الخامسة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد السابع عشر
السنة الخامسة
١٩ رمضان ١٣٩٤
٥ أكتوبر ١٩٧٤
٥ تشرين الأول ١٩٧٤

تصدر من مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
بميدان التحرير بالقاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

محتويات هذا العدد

نظـرة إلى الإنسان والحيـاة

تدل دراسات الحضارة على أن أول ما خلفه الانسان من آثار ، بعد أن أصبح قادرا على أن يخلف الآثار ، هو السلاح · وكان سـلاحه الأول من الحجر أو من الخشب أو من أى معدن وصلت اليه يداه ·

وظاهرة تنوع السلاح بين مختلف المواد والمعادن ترتبط ، بلا شك، باهتداء الانسان الى هذه المواد والمعادن · كمـا أن ظاهرة الحرص على اقتناء السلاح ترتبط فى الأصل برغبة الانسان فى الدفاع عن نفسه ·

وفى الزمن القديم كان دفاع الانسان عن نفسه يعكس مخاوفه من المخلوقات الآخرى حوله ، وكان اقتناء الانسان للسلاح وسيلة من وسائله ليشعر بالأمن ·

على أن الانسان لم يستنبط السلاح ويكتفى بأن يقتنيه كما هو ، ولكنه وجد نفسه مضطرا الى تطويره وفقا لما يحدث حوله من تطورات تزيد من حجم الخطـر الذى يواجهه ، أو ترفع من قدرات العـدوان من المخلوقات التى يتوقع منها الخطر على نفسه ·

كل تلك ظواهر دلت على أكثر من حقيقة حضـــارية تكاد ترتبط بطبع الانسان وبطبيعته ·

وأول تلك الحقائق أن حيازة الانسان للسلاح كانت ضرورة حياة ، لأن الحياة بلا أمن تصبح هى والفناء سواء ·

وثانى تلك الحقائق أن تطوير الانسان للسلاح ، كان ضرورة نشوء وارتقاء ، فليس يكفي للشيء أن ينشأ ، مكتفيا بالنشوء ، ولكن ارتقاءه

... وعالمنا المعاصر

مدارج التطور دلالة على أنه جزء لا يتجزأ من حركة واسعة ، تسير أبدا الى أمام ٠

استنباط السلاح ، اذن ، من صنع الانسان ٠

وتطوير السلاح ، كذلك ، من انجازاته ٠

والتطوير لا يمكن أن يتم الا بالبحث ، والبحث يعنى التفكير ، والتفكير له أدوات ووسائل لا يستطيع أن يستغنى عنها لينتهى الى نتائجه ٠

وفى المجال الذى نحن بصدده علينا أن نسأل أنفسنا سؤالا محددا : الام أدى بحث الانسان فى تطوير سلاحه ؟

ولعلنا لا نحتاج الى كثير من الاثبات لنصل الى أن الانسان قد استطاع أن يطور السلاح ، فأغرته قدرته على تطويره بتطوير أهدافه واستعمالاته كذلك ٠

وهنا لم يعد السلاح للدفاع عن النفس ، ولكنه صار أداة عدوان وارهاب ٠

ومع قدرات الانسان على احداث هذا التغيير الأساسى ، فى أهداف السلاح ، حدث تغيير فى تفسير أهداف هذا التغيير ، بأن الهجوم هو خير وسائل الدفاع !

هذه كلها مراحل تاريخية مرت بتاريخ الانسان والسلاح ، وعلاقة كل منهما بالآخر ٠

بدأ الأمر باستنباط السلاح ، ثم بالحرص على اقتنائه ، ثم بالبحث في تطويره ، ليصبح أقدر على الأداء ، ثم بتغيير وظائفه ليصبح أداة هجوم وردع وارهاب !

لكل هل كان يخطر بذهن أحد أن يسخر ربع العدد الاجمالى لعلماء العالم ومهندسيه فى عمليات البحث والتطوير المستمرة لتطوير أسلحة الدمار ، أو لاستنباط أسلحة جديدة أشد فتكا وأكثر قدرة على الابادة والتخريب ؟

وهل كان يخطر ببال أحد أن تسخر جميع المعارف الانسانية لاقتلاع الحياة من جذورها ، لتصبح الأرض والسماء والهواء سعيرا لا يطاق ؟

هذه القنابل التلفزيونية ، والموجهة بأشعة ليزر ، واستخدام الطائرات بلا طيارين للتصوير الاستطلاعى ، واستعمال أجهزة قياس الحساسية المثبتة على الأرض لرصد حركة الأفراد والمركبات خلف خطوط العدو .

ثم هذا الاستخدام الواسع النطاق للمواد السامة والمواد الكيميائية المبيدة للأعشاب لابادة المحاصيل والغابات .

كذلك القضاء على الزراعات بالوسائل الميكانيكية ، واضرام الحرائق فى الغابات .

وأخيرا ، لا آخرا ، حرب الأرصاد الجوية ، واسقاط الأمطار لهذه الأغراض .

كل هذا التطور فى علاقة الانسان بالسلاح ، هل كان فى ذهن أحد أنه يصل الى هذا القدر ؟

والبحوث تتقدم مع هذا ، كأنما هذا الذى تحقق لم يصل بعد الى اقتناع الانسان بما له من قدرات !

ولنتأمل بعض الأرقام .

فى عام ١٩٦٥ ، كانت ميزانية التطوير والبحث الفيدرالى فى الولايات المتحدة ١٦٫٠٠٠ مليون دولار ، وجه ١٤ ٪ منها للمعامل

المخصصة للخدمة المدنية ، وقرابة ٢٠ ٪ لمراكز البحث الفيدرالية للأغراض المدنية كذلك · أما ما تبقى من هذه الميزانية فقسم بين الصناعة والجامعات بنسبة ٧٠ ٪ للصناعة و ١٢ ٪ للجامعات · وقد أدخلت الصناعات العسكرية ضمن برنامج البحوث الصناعية ·

واحصاء آخر يثبت أن جملة الانفاق العسكرى فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ قد بلغ ٨٧٠ر١ بليون دولار ، منها قرابة ٢٠٠ بليون دولار للتطوير والبحث العسكرى ·

واحصاء آخر مأخوذ عن ألمانيا الديمقراطية ، فقد زاد الانفاق على تطوير التسليح ، فيما بين الفترة من ١٩٦٢/١٩٦٣ الى ١٩٦٧/١٩٦٨ ، بمقدار ٣٨٣ ٪ لقوارب الدوريات السريعة ، و ٢٢٠ ٪ للطيران ، و ١٤٦٪ للدبابات المتوسطة ، و ٦٦ ٪ لحاملات الجنود المدرعة ، و ٦٣ ٪ لوحدات المدفعية الرادارية ·

وتشير الدلائل الى أن هذا الارتفاع أو مثيله فى نسب الانفاق على بحوث تطوير الأسلحة قد طبق فى الاتحاد السوفيتى ·

***

ان الاحصائيات تقرر أن بريطانيا تنفق على بحوث التطوير فى السلاح ٢ر٦٢ دولار من كل مئة دولار مخصصة لمجموع الانفاق العسكرى· والولايات المتحدة تنفق ٥٤ دولارا من كل مئة دولار وتنفق فرنسا ٥١ دولارا من كل مئة دولار وكندا ٤ر٢٠ دولارا والسويد ٨ر١٠ دولار ، وألمانيا الاتحادية ٦ر١٠ دولار ، وايطاليا ٨ر٨ دولار والنرويج ٩ر٦ دولار وهولندة ٤ر٤ دولار ·

***

وقد يجد الانسان نفسه أمام هذا الحرص على البحث والعناية به ، ورصد الميزانيات الطائلة لخدمته ، فى حالة تناقض واضطراب ، بين احترام روح البحث من حيث هى ، وانكار أهداف البحث المدمرة ، وما تنطوى عليه من روح السيطرة بالردع بمختلف صوره وأشكاله ·

واستغلال معارف الانسان وانجازاته شىء هائل ، لكن الذى يطعن فيه ويشوهه أنه موجه لتخريب ما بناه الانسان من الحضارة ، وأقامه بفكره وعرقه وكد يديه ·

وروح البحث شيء يحمل على الاحترام ، لولا أن وجهته هي تحطيم البحث ، وتخريب الحيـاة ، والقضاء على الأحياء ، بما فيها من باحثين عظام ، ومعامل وأجهزة وأدوات •

وشيء مذهل آخر ، هو أن أربعة أخماس ما ينفقه هذا العـالم على بحوث التسليح في قبضـة دول ست ، في حين أن سائر دول العـالم لا تملك الا خمس الاعتمادات المخصصة لبحوث السلاح ، مع أنها أحوج من الدول الكبرى الى حماية نفسها من العدوان !

هكذا تختل خريطة العالم وتضطرب ، بين الأمن والخطر والخوف من المجهول !

هل يعنى هذا فى النهاية أن يلقى الخائفون بأنفسهم تحت رحمـة القادرين ، ليصبحوا أتباعا ، بغير ارادة ؟

وهل يجد الخائفون أنفسهم فى النهاية بين خيارين أحدهما أتعس وأمر : اما أن يقعوا تحت تأثير أيديولوجيـات قد تكون غريبـة عنهم ، مفروضة عليهم ، أو يفقدوا الأمن والهدوء والاستقرار ؟

والأبشع فى عالمنا المعاصر أن أغلب مصادر الطاقة التى يسـتغلها الكبار كائنة فى أرض الضعفاء • وحتى فوائض رءوس الأموال نابعة أصلا من مواردهم • ومع هذا فان عليهم أن يقعوا تحت رحمة قوم وصل بهم العلم ووصلت بهم التكنولوجيا الى حد الارهاب والردع !

ان هذا التطور الهائل فى مجال العلم والتكنولوجيا قد كاد يصبح هو الصيغة الجديدة للاستعمار •

وعلى الضعفاء أن يسألوا أنفسهم :

ألم يحدث هـذا التطور كله بالانسـان ؟ أو ليس سكان المنـاطق الفسيحة الواسعة من هذا العالم أناسا ، لهم مثل هذه القدرات •

إذن لماذا لا يهبون يحققون لأنفسهم التفوق بالعلم ؟ لماذا لايتكاتفون ليصلوا الى مرحلة الأمان ، بالقدرة على السيطرة على التكنولوجيا الحديثة ، واستعمالها استعمالا ذكيا ومثمرا ؟

ان استغلال الأقوياء لمصادر الطاقة قد وصل الى درجة استنزافهم للعالم النامى ، صاحب الطاقة وسيدها ٠

واستغلال الأقوياء لفائض رءوس الأموال قد وصل الى درجة نهب ثروات هذا العالم ، وتغطيـة حاجاته الاستهلاكية ، واشباع رغباته ، وربما نزواته ، بفتات ٠

وتفرض على العالم النامى برامج تنمية مبتـورة ، تربطها بالحاجة المستمرة الى العلم والتكنولوجيا من دول احتكار العلم والتكنولوجيا ٠

ويظل هذا العالم النامى الشاسع الأطـراف واقعا تحت سـيطرة الأقوياء ، لا لأنهم أقوياء فحسب ، ولـكن لأن أصحاب الطـاقة والثروة ضعفاء ٠

ولن يتوقف الأقوياء عن تحقيق قدر أكبر من القوة ، والاندفاع نحو مزيد من التفوق ، لتزداد الهوة بين التقدم والتخلف ، ولتتأكد من خلال هذه الهوة روابط التحكم والسيطرة ٠

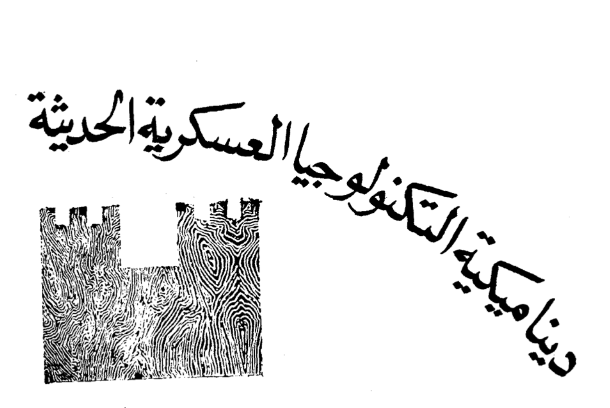
لكن هل يستمر هذا الواقع يفرض نفسه على خريطة عالم مرتبك مضطرب متناقض ؟

لا أظن ، فان حركة التاريخ قد دلتنا بما يشبه القطع على أن تيار التفوق لا يمكن أن يستمر صعودا الى ما لا نهاية ، وانه عندما يصل الى حد معين من الارتفاع فان بداية مرحلة الهبوط تصبح بعد ذلك محققة ٠

ولكن هل نعتمد على هذا وننتظر ؟

ان التاريخ لا يتحرك بغير ارادة انسان طموح ، وقادر ٠

عبد المنعم الصاوى



ديناميكية التكنولوجيا العسكرية الحديثة

مقدمة

أدخلت تحسينات عديدة هامة على التسليح على مر القرون ، اذ بدأت الأسلحة بالحراب والسهم والقوس فالمنجنيق وأسلحة الحصار الأخرى ثم المدافع والسفن التجارية والسفن المصنوعة من الصلب فالغواصة والطائرة ٠ وقد أدى اكتشاف كل من هذه الأسلحة الى ثورة فى الحروب وطبيعة الجيوش والعلاقات بين المتحاربين وبين الدول ٠ ولكن يبدو أنه لم يسبق أن تأثرت التنظيمات السياسية والعلاقات بين الدول مثلما تتأثر الآن بالتكنولوجيا العسكرية وأسلحة القتال وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ٠

لقد سبق لأرشميدس فى سيراكوز وليوناردو دافنشى فى ايطاليا أن طلبوا من حكامهم أن يوفروا لهم الاعتمادات المالية لمتابعة البحث العلمى وبذلك يستطيعون أن يقدموا لهم فى زمن الحرب آلات القتال وتصميم القنوات والتحصينات ووسائل تدمير سفن العدو ٠ الا أن العلاقة بين البحث العلمى كما نفهمه الآن وبين التكنولوجيا تعتبر علاقة محدثة ، وكان العلم حتى فترة قصيرة مضت يتبع التكنولوجيا فى أغلب الأحيان٠ ان العلاقة بينهما معقدة وتأثيرها متبادل ٠ لقد كانت التكنولوجيا العسكرية ابتداء من عام ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠ تركز البحث العلمى على مشاكل معينة ، وقد أوضحت احدى الدراسات أنها كانت تؤثر على نسبة ١٠ ٪ فقط من البحوث التى كانت تقوم بها الجمعية الملكية فى انجلترا فى القرن السابع عشر ٠ ويعتبر هذا التقدير فى الواقع أقل بكثير نظرا لأن ميرتون تجاهل أبحاث الفلك والملاحة التى كانت تعتبر ذات أهمية كبرى للأساطيل البحرية فى ذلك الوقت ٠ ويقال أن نسبة الدراسات المماثلة التى

بقلم : ميلتون ليتنبرج

عالم متخصص فى الكيمياء الحيوية • عمل فى مجال التحليل الاستراتيجى واسهم فى دراسات الحد من الاسلحه ونزع السلاح منذ ١٦٦٦ • ومن ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ كان ضمن هيئة ابحاث معهد أبحاث السلام الدولى باستكهلم • وأمضى السنة الماضية فى المعهد السويدى للشؤون الدولية •

ترجمة : ضياء الدين زهدى

عميد أركان حرب •

أشرفت عليها الأكاديميات الفرنسية والألمانية كانت أكبر حجما • وفى ذلك الوقت كانت الأبحاث الأساسية والعلوم البحتة متصلة بالمشاكل العسكرية ، مثال ذلك أن النظرية التى توصل اليها جاليليو الخاصة بالسقوط الحر للمادة أفادت فى تحديد خط مرور المقذوفات وسرعتها •

ومنذ الحرب العالمية الثانية برزت العلاقة بين البحث العلمى والتكنولوجيا العسكرية • فلولا البحث العلمى لما أمكن التوصل الى نظم الأسلحة المتقدمة ولتوقف تطورها الا فى حدود المعرفة العلمية القائمة •

لقد طرأت تجديدات بارزة على التكنولوجيا العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية ، مثل الطيران وحرب الغازات والدبابة وميلاد الألكترونات العسكرية بأشكالها المتعددة • وما كانت ألمانيا لتدخل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وما كانت تستمر كدولة مقاتلة فترة طويلة لو لم تصبح عملية الحصول على النتروجين من الهواء لانتاج النترات اللازم لصناعة المتفجرات عملية ميسرة ، على الرغم من أن طريقة هابر المطبقة فى هذا الشأن لم تكن تعتبر فى مبدأ الأمر تكنولوجيا عسكرية • وبالمثل قبل أن تدخل ألمانيا الحرب العالمية الثانية اضطرت مرة أخرى الى استخدام الكيمياء الهندسية فى صناعة الوقود السائل من الفحم • ومع ذلك فان الترتيبات التنظيمية وبالتالى فرص تقديم المشورة العلمية للعسكريين كانت محدودة جدا فى الحرب العالمية الأولى بالنسبة لكل الدول التى اشتركت فيها ، كما كانت تختلف اختلافا كبيرا عن الوضع فى الحرب العالمية الثانية •

وعلى الرغم من السرعة التى يبدو أن التغيرات قد حدثت بها الا أن فترات الحروب العالمية وفترات ما بين الحروب توفر الدليل على التحفظ الشديد لدى القادة العسكريين فيما يتعلق بالتكنولوجيا · وسوف نعود الى هذه النقطة فيما بعد · كما أن فترات ما بين الحروب شهدت أمثلة قليلة تقبل فيها العسكريون التجديد التكنولوجى بعد قبوله فى المجالات المدنية · ويعتبر هذا الوضع مستحيلا اليوم من الناحية العملية نظرا لضخامة المجهود الذى يبذل أساسا لتطوير الأسلحة · مثال ذلك التقدم الذى حدث فى العقد الرابع من هذا القرن فى تصميمات الطائرات ، كتصنيعها كلها من المعادن وتطور معدات الهبوط وتطور المراوح ووجود كابينة مغلقة للطيار ، وذلك كما حدث فى صناعة الطائرات المعدنية الأمريكية · لقد كانت هذه التحسينات تلبى احتياجات الطيران فى هذه الدول ذات الأراضى الشاسعة ، مما أدى الى قفزة هائلة فى أداء المقاتلات والقاذفات ، وتم قبولها بسرعة بواسطة الدول الكبرى التى لها أساطيل جوية حربية ·

وشاهدت الحرب العالمية الثانية استخدام حاملات الطائرات وتطور الرادار والمحركات النفاثة والطابات الزمنية وبداية استخدام الترانزستورات والصواريخ وغازات الأعصاب والأسلحة النووية · وأدى تحليل أداء الأسلحة ومتطلباتها الى اجراء تحليل للعمليات أو اعداد بحوث عمليات · وربما لا يقل أهمية عن تطور الأسلحة الفردية وجود العلاقات بين الحكومة والعلم مما أدى الى تطويرها واستمرارها بعد الحرب · وبدأت مفاهيم « الاستعداد التكنولوجى » و « التفوق التكنولوجى » تظهر كنتيجة مباشرة لما اكتسب من خبرة القتال والأسلحة التى تم تطويرها فى الحرب وخاصة القنبلة النووية ·

ولعل أهم نقطة فى هذا الموضوع هى التوصل الى اثنين من أهم اختراعات زمن الحرب وهما الصواريخ عابرة القارات التى استنبطت من الصواريخ « سطح/سطح » الأقل مدى والقنبلة النووية الحرارية أو الهيدروجينية التى تطورت من القنبلة النووية · وأدت المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى ابعاد هذه المفاهيم عن العموميات وادخالها فى اطار محدد · لقد أدت القوة التدميرية للأسلحة النووية وسرعة الحصول عليها الى مزيد من تطوير هذه الأسلحة مما أدى الى وجود قوة تدميرية أكبر وتوفر أكبر لهذه الأسلحة ثم بالتالى الى مزيد من التطوير لها · وقد ارتفعت ميزانية البحوث والتطوير العسكرى فى أمريكا من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٥ الى ٦٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨ ·

وكانت هذه التغيرات سريعة جدا من الناحية التنظيمية · فحتى عام ١٩٣٨ كان أكثر من ٤٠ ٪ من الميزانية الاتحادية الأمريكية المخصصة للبحث تصرفها وزارة الزراعة · ومع اقتراب الحرب رفض الجيش زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها بدعوى أن « الحرب القادمة سوف تدار بالأسلحة الموجودة ولن تتأثر كثيرا بالتكنولوجيا العلمية · وهذا القرار خاطىء تماما · وقد أدت هذه الواقعة الى احداث ثورة فى

العلاقة بين الحكومة والعلم أدت الحرب العالمية الثانية الى الاسراع بها » ، ولكن فيما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٥ كان الجيش الأمريكى والقوات الجوية الأمريكية هما المسئولين عن ٢٥ ٪ على الأقل من ميزانيةالحكومة الفيدرالية الخاصة بالبحث والتطوير وأصبحا هما المستثمرين الرئيسيين فى اعتمادات البحوث التى صرفت مبالغ كبيرة منهـا فى الابحاث الألكترونية ٠

تطور الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية

يعتبر سباق التسلح النووى ، الرءوس النووية ووسائل نقلها ، أكثر العوامل بروزا فيما يتعلق بالقوى العظمى فى سنوات ما بعد الحرب ٠ ومع ذلك حدثت تطورات كبيرة أيضا فى الأسلحة غير النووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٠ وحدثت معظم هذه التطورات فى الولايات المتحدة والاتحاد السـوفيتى ، وتوصلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الاتحادية والسويد الى أسلحة مشابهة ، مثال ذلك :

١ ـ شبكة الدفاع الجوى الضـخمة التى تتحكم فيها الحاسـبات الألكترونية وما يتوفر لها من وسـائل انذار مبكر ورادارات لرصـد الصواريخ الموجهة وشبكات الرادار الأمامية للدفاع الجوى ٠ وهناك أيضـا الرادارات الميدانية الصغيرة الخفيفة الحركة والصواريخ م/ط التى يبلغ مداها ٧٠ ميلا ارتفاعا وما يشابهها من الأسلحة المحمولة بحرا ، وكذا الصواريخ « جو/أرض » الباحثة عن الهدف ٠

٢ ـ الطيران : تؤدى الألكترونيات والحاسبات الألكترونية المحمولة فى الطائرات دورا كاملا تقريبا فى طائرات القتال الحديثة فى الملاحة والاستطلاع والأحوال الجوية الصعبة والاشتباك مع الطائرات المعـادية والسـيطرة النيرانية وتوجيه النـيران والأسلحة ٠ وقد أحرزت الحرب الجوية المضادة للغواصات تقدما هائلا بدفع الدوريات البعيدة المدى الطويلة المدة والنظم الصوتية العائمة ووسائل القياس العائمة وأجهزة رصد الأصوات المحمولة جوا ووسائل المراقبة تحت الحمراء والمغناطيسية ٠

٣ ـ التوسع فى قدرات فتح وانتشار القوات باستخدام القدرات المختلفة مثل النقل الجوى والتوسع فى القواعد الجوية والتوسع فى استخدام الهليوكبتر وادارة أعمال الشؤون الادارية باستخدام الحاسبات الألكترونية ٠

٤ ـ تقدم أساليب توجيه الأسلحة باستخدام أشعة الليزر لتوجيه الأسلحة الميدانية وطائرات المعاونة الأرضية وأجهزة تحديد الأهداف ليلا وأجهزة السـيطرة النيرانية وكذا أجهزة الرادار الخاصـة بالمدفعية والهـاونات وتطوير حشد وتوزيع الأسلحة المضادة للأفراد بأنواعها المختلفة ٠

٥ ـ استخدام الطاقة النووية فى تسيير السفن ٠

٦ ـ الحروب البيولوجية : استمرت الولايات المتحدة والاحاد السوفيتى فى تطوير غاز الأعصاب الذى بدأت ألمانيا تطويره فى الحرب العالمية الثانية ٠

٧ ـ استخدام الفضاء فى الأغراض العسكرية : تستخدم الأقمار الصناعية لأغراض المواصلات الحربية والاستطلاع الفوتوغرافى واستخدام الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية للاستطلاع الالكترونى والملاحة والتوجيه ٠ يوجد الآن عدد من البرامج الخاصة بالأقمار المخصصة للأرصاد الجوية والأقمار الخاصة بالمساحة الجيوديسية التى تمدنا بمعلومات توجيه الصواريخ عابرة القارات ، ويخصص جانب كبير ممن برامج رواد الفضاء للأغراض العسكرية الاستراتيجية ٠ وقد حولت الولايات المتحدة أبحاثها الفضائية نحو برامج جديدة لتعويض النقص الذى ظهر لعدم انتاج القاذفة المدارية

Dyna Soar وهو البرنامج الذى كانت قد ألغته عام ١٩٦٣ ٠

٨ ـ ولقد شهدت المحيطات وما زالت تشهد غزوا متزايدا من جانب أنظمة جديدة فى مضمار الدعم العسكرى ٠ وقريبا جدا يمكن اقامة أجهزة المراقبة الصوتية المثبتة بالقاع على قمم الجبال البحرية أو على منصات تقام فى وسط المحيطات ٠ وتعتبر الأجهزة الأمريكية NR-I والدلفين أجهزة متطورة للجيل التالى من القذائف الأمريكية البالستية والغواصات النووية قانصة الغواصات التى يصل عمقها حسب ما جاء فى التقارير من ٠٠٠ر٦ الى ٠٠٠ر١٠ قدم ٠ ويعتبر كل من المشروعين الأمريكيين (مشروع الأجهزة ذات الغاطس العميق ومركبات الانقاذ ذات الغاطس العميق) ضمن البرامج التى أعدت لتطوير مركبات ومعدات الكشف والتركيب والاصلاح ولخدمة أجهزة المراقبة الصوتية وأنظمة التسليح ٠ وتنتشر على سطح المحيط وفى أعماقه أجهزة التنبؤ البيئى المضادة للغواصات بالاضافة الى أجهزة متعددة لقياس الحساسية وغواصات الارشاد ٠

وتخطط الولايات المتحدة فى السنوات القادمة لبناء محطة أعماق تصل الى عمق ١٠٠٠ قدم وأكثر ، ويأمل مشروع روكسايت أن يصل الى التعديلات التكتيكية الخاصة ببناء الأنفاق الجافة تحت البحر فى أعماق كبيرة أسفل الكتلة اليابسة نفسها ٠

ولقد شهدت فيتنام لأول مرة التطبيق العسكرى لبعض هذه التطورات بالاضافة الى أشياء أخرى عديدة منها :

١ ـ غاز CS المعبأ فى ٣٠ قطعة مختلفة من المعدات الحربية للاستخدام فى ميدان القتال ٠

٢ ـ أجهزة تجميع الضوء وأجهزة تجميع الحرارة ٠

٣ ـ استخدام القنابل المضادة للأفراد ، ووحدات القنابل العنقودية وقنابل البلى والألغام ٠

٤ ـ القنابل التلفزيونية والقنابل الموجهة بأشعة الليزر ٠

٥ ـ استخدام طائرات بدون طيار لأغراض التصوير الاستطلاعى وللاجراءات الألكترونية المضادة ٠

٦ ـ استخدام أجهزة قياس الحساسية المثبتة على الأرض لرصد حركة الأفراد والمركبات خلف خطوط العدو ، التى اصطلح على تسميتها فى بادىء الأمر « خط ماكنمارا » ٠

ومن البرامج الغريبة التى لم يسبق لها مثيل والتى زادت من حجم المسئولية الشرعية الدوللة الاستخدام الواسع النطاق للمواد السامة والمواد الكيميائية المبيدة للأعشاب ضد المحاصيل والغابات ، وذلك ضمن « برامج ابادة المناطق » ، وكذلك برنامج القضاء على النباتات بالوسائل الميكانيكية ، واضرام النيران فى الغابات ، وأخيرا استخدام حرب الأرصاد الجوية واسقاط المطر لهذه الأغراض ٠ أما حرب الغازات فانها لم تستخدم منذ الحرب العالمية الأولى والغزو الايطالى لأثيوبيا فى أواسط العقد الرابع ٠

وبالرغم من الانكارات الرسمية ضد استخدام غاز CS فى فيتنام فان الهدف الرامى من وراء استخدامه كان هو زيادة حجم خسائر القتال بالنسبة للعدو ٠

ولقد هدد هذا القيود الدولية ضد الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية السامة فى الحرب ، ولم يوقف ذلك الا بعد معارضة دبلوماسية دولية شديدة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ٠

ولقد أجريت من قبل عمليات محدودة استخدمت فيها المبيدات العشبية بواسطة البريطانيين فى الملايو والفرنسيين فى الجزائر ٠ ولقد ظل استخدام هذه المبيدات خلال هذه الحملات أمرا غامضا ، ولم يكن له غير تأثير ضئيل على القانون الدولى باعتبارها ضمن أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية أو باعتبارها موقفا من المواقف العسكرية بصفة عامة ٠

ويعتبر استخدام المبيدات العشبية على نطاق واسع شيئا جديدا لم يسبق له مثيل من قبل ٠

وينطبق ذلك أيضا على حرب الأرصاد الجوية ، لكنه غير معروف فى هذه الحالة الكمية (أو الحجم الكلى) لاستخدام هذه الأسلحة فى الحرب الدائرة جنوب شرقى آسيا ٠

ان استخدام الولايات المتحدة لهذه الأنظمة الحربية الجديدة بوصفها أكثر الدول تقدما وأقواها حربيا يؤدى بالتأكيد الى تدهور متزايد لمجموعة القيود الدولية الخاصة بأساليب الحرب المختلفة ٠

المعلومات المؤدية الى صياغة القرارات الخاصة بشأن تطور الأسلحة

كتب السير سولى زكمان ـ كبير المستشارين العلميين لدى الحكومة البريطانية عدة سنوات ـ يقول : « ان القرارات التى نتخذها اليوم فى مجالى العلم والتكنولوجيا سوف تقرر مصير علم التكتيك فى المستقبل ثم الاستراتيجية المقبلة وأخيرا سياسة الغد » ٠

وليس فى الغد القريب فقط ولكن كذلك لآماد فى المستقبل البعيد٠وقلما يمكن ادراك ذلك كما ينبغى أن يكون ٠

ويصل الآن الانفاق العسكرى للعالم الى حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه استرلينى فى السنة ٠ وتتحمل الميزانية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نصف هذا المبلغ مناصفة بينهما ٠ وعلى هذا فان سباق التسليح لا ينشأ فى غياب بواعث سياسية سابقة ٠ وحين ينشأ السباق يكون له غالبا أبلغ الآثار السياسية ، لا على الدولة الخصم فقط بل على النظم السياسية ومفاهيم المتغيرات السياسية للدولة الأخرى كذلك ٠ وفى حالة ازدياد ذلك التسابق يكون من آثاره تقوية وتجسيم تلك المفاهيم التى كان سببا فى اثارتها فى البداية ٠ ان الاهتمام العالمى بالعسكرية وبرامج التسلح الضخمة ربما يميل الى المبادرة باتخاذ القرارات السياسية ٠ ان الحلول العسكرية البديلة متوفرة وفى متناول اليد ويمكن التوصية باستخدامها ، وذلك بغرض الايفاء بمطالب المصلحة القومية بدلا من اتباع دبلوماسية توافقية شاملة مفروضة فى حالة غياب هذه الحلول ٠ وهذه هى أهم المؤثرات للأداة العسكرية ٠ ان ما استطاع المرء أن يعرفه أخيرا فى الولايات المتحدة بشأن سياسة الانتقاء المعمول بها فى مختلف المواقف بالنسبة للحلول البديلة سواء كانت عسكرية أو سياسية هو أن هذه الاختيارات قلما تشملها الاعتبارات الصحيحة الخاصة بالحلول السياسية البديلة ٠ وتعتبر هذه الاختيارات محدودة وضيقة المجال ٠ وكذلك ليس هناك نوع من التقويم التكنولوجى للتنكولوجيا العسكرية ٠ ان الأسئلة الأساسية الموجهة الى صانعى القرارات فى الولايات المحتدة تتلخص فى أنه هل يمكن صنع هذا السلاح ؟ وهل هو مناسب أو وثيق الصلة بمجاله العسكرى أم هو ذو أهمية ثانوية ؟ هل هناك حاجة ماسة لنظام هذا التسلح ؟ وما هى آثاره المرتقبة ؟ وما هو رد الفعل لدى الدول الأخرى المنتظر ازاءه ؟ وحتى هذه الأسئلة الموجهة لا تصاغ غالبا فى الصورة الاصطلاحية العلمية التى يصنع على أساسها شكل القرار المتخذ ٠

تدعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تبريرا لعملية سباق التسلح، رسميا أو عن طريق حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو ، أن هناك تهديدا محتملا من جانب العدو ، وأن كل جانب من الجانبين لن يفوت فرصة استخدام أى مميزات فى نظام التسليح ، وهذا شىء واضح ونتيجة طبيعية ٠

وتقوم مؤسسات البحث على المدى الطويل بتطوير بعض الأسلحة الجديدة ،

وكذلك أساليب الحرب لفترات هامة تتراوح بين ٥ سنوات و١٠ سنوات • ويتصاعد الافتراض أو الادعاء الأخير أوتوماتيكيا حتى يصل الى القول بأن من المحتمل أن يكتشف « العدو » أيضا التكتيك الجديد للطرف الآخر • وعلى هذا الأساس فان أكثر الحلول أمانا هو زيادة الاندفاع للتقدم دون توقف • وفى حالة عدم وجود قيود سياسية تعتبر عملية تطوير السلاح والأبحاث الخاصة بذلك عملية لا يمكن التحكم فيها ، وتوصف بأنها عملية دعائية ذاتية • نهذه العملية لا تحتاج الى حدوث توتر دولى أو حتى وجود عدو حقيقى لتبرر استمرارها على هذا النحو • ان ادعاء أنه مهما استطعنا « نحن » أن نفعل ففى مقدرة الطرف الآخر « هم » أن يفعل مثلما فعلنا ، بالاضافة الى الخوف الناتج يكسب الطرف الآخر « ميزة » اذا ما كان له السبق ليشكل تهديدا حقيقيا •

وفى اطار هذا النظام ينشأ مركب من عدة عوامل تؤدى دورا عرضيا • ولقد أمكن فى الغالب فى كثير من الأمثلة ترشيد التطور المطلوب على أساس أنه يساهم فى خلق حالة من الثبات لعملية سباق التسلح الاستراتيجى ، وبالتالى فانه يصبح ذا منفعة بالنسبة لمسألة الأمن القومى • وفى العادة تقوم بمثل هذه الجهود وفى هذا المقام لجان الاستشارة العلمية للدفاع ، ويدخل فى تشكيلها علماء مدنيون لهم رؤية عملية ، لذلك فقد أوصوا بالشروع فى مشروعات رئيسية كالصواريخ ذات الوقود الجاف ، والقذائف بورلايس البالستتية التى تسلح بها الغواصات والأقمار الصناعية الخاصة بالكشف والاستطلاع ، وكذلك نظم الحرب ضد الغواصات الخ • الا أن مثل هذا التطوير الرئيسى كان له أثر مباشر على دفع سباق الأسلحة الاستراتيجية الى أبعاد جديدة • وتعتبر صواريخ الغواصات بولاريس البالستتية وبرامج الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية خير مثال للنشاط المبذول فى سبيل هذا الترشيد ، وبالتالى لانتشار المشروعات الفرعية اللازمة المصاحبة لهذه العملية ، بالاضافة الى ما يتلو ذلك من ردود فعل معادية ، وفى خلال الاثنى عشر عاما التى انتشر فيها استخدام صواريخ بولاريس من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ أدخل على هذا السلاح ما لا يقل عن ٥٫٠٠٠ عملية تحسين • أما المرحلة التالية لهذا السلاح المعروفة باسم « بوسيدون » فسوف تشمل صواريخ ميرف MIRV المتعددة الرءوس النووية التى سترفع من قدرة هذه الصواريخ بمقدار ثمانية أضعاف • وفى الوقت نفسه كانت هناك أيضا دفعة شديدة فى قدرات القتال ضد الغواصات المزودة بأجهزة تنطلق من أعماق البحر الى الفضاء ، مع قفزة هائلة فى أبحاث علم المحيطات لتعزيز هذه القدرات ، وكلها مسخرة لاضعاف مكانة هذه الصواريخ من حيث « الأمن » و « الثبات » على المدى الطويل ، وكذلك نظريات الردع التى بنى عليها هذا السلاح • وبالرغم من أنه من الواضح وجود قدر ضئيل جدا من التقارب بين هذين العنصرين المختلفين فان هناك حماسة مساوية لكليهما فى صفوف القيادة العسكرية المماثلة وداخل الخدمة العسكرية لهذين النظامين جعل من الدفع بتطويرهما أمرا واقعا •

ان العلاقة بين الأدوار التي تقوم بها كل من الأسلحة العسكرية المتعددة

واستراتيجيتها وكذلك عملية تطوير السلاح التى يشار اليها بعبارة « التنافس بين الأسلحة » هى فى الواقع علاقة ليست بالمعقدة ، وهى أيضا لا تبعث على الحيرة والدهشة كما هو متصور عادة ٠

ان تطوير هذا الدور يتضمن نظريات الحرب المحدودة ويتطلب القدرة على الحركة والانتقال السريع على نطاق عالمى عن طريق النقل الجوى ، وكذلك متطلبات الحرب (المضاد للعصيان والتمرد) وذلك من أجل عمليات حربية أصغر حجما ، وأيضا لتسليح الهليكوبتر من أجل الحصول على نيران معاونة بالاضافة الى استخدامها كحاملات للرجال والمعدات فى ساحة المعركة ٠ وهى لهذا تكون ما يسمى « فرسان السماء » ٠

ولقد كان المظهر الرئيسى الثانى لهذا التطوير هو التركيز على نظرية «الرد المرن» مع الاحتفاظ بجيش مزود بأنواع متعددة من الأسلحة النووية المعقدة والمخصصة للقتال على المسرح الأوربى ، وقد عمل الجيش والطيران على خط تموين جوى مرتجل كحل وسط ٠ كما زاد السلاح الجوى من قدرته على النقل ، الأمر الذى استلزم تصميم مجموعات أكبر فأكبر من الطائرات لتنفيذ هذا الغرض ٠ وكان آخر اختراع فى هذا المجال هو الطائرة C-SA ، وبالتالى فقد تخلى الجيش عن العمل فى مجال الصواريخ البعيدة المدى مع ابقاء الاشراف على الصواريخ التكتيكية ذات المدى الذى يقل عن ٢٠٠ ميل ٠

ولما شكلت هذه الشروط الوضع بصفة عامة فان المعركة التقليدية التى دارت رحاها فى قيادة الدفاع للولايات المتحدة منذ سنوات قليلة سابقة للمعركة السالفة الذكر ، التى كانت عناصر الصراع فيها تفضل استخدام جيل جديد متطور من حاملات الطائرات (البحرية) أو استخدام قاذفات قنابل استراتيجية بعيدة المدى (الطيران) ، هذه المعركة دارت مرة أخرى وفى ظروف متشابهة بين النظريات الاستراتيجية ومستلزمات القدرة لأداء المهمة الاستراتيجية المطلوبة ٠ وهنا يتعين فهم العمليات المتعاقبة فى تطوير واختيار السلاح معا داخل نطاق المعركة المبسطة لهياكل بيروقراطية كبيرة ترمى الى مشاركة ثابتة ومتزايدة فى جهاز الافراد القائم على تنفيذ المهام وفى تخصصاتهم وكذلك فى الظروف الاستراتيجية التى ينشب فيها النقاش ٠ أن الادراك الحقيقى « للتهديد » قد يدخل أيضا فى نطاق الشك ٠ فمثل هذا الادراك قائم بالفعل، غير أن هناك قدرا عظيما من الشك فى بعض الحالات الخاصة بمدى حقيقة هذا الادراك وكيفية تسخيره فى الخدمة الذاتية ٠ وفيما بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦١ رأت البحرية فى الولايات المتحدة تزكية استخدام قوة قوامها ٢٠٠ من الصواريخ العابرة للقارات، كما خصص للجيش قوة قوامها ٥٠٠ صاروخ عابر للقارات ، وكذلك خصص للطيران قوة تقدر بحوالى ٣٠٠٠ صاروخ من هذا النوع ٠ وهكذا يتضح أن استخدام هذا السلاح كان مقصورا على السلاح الجوى ، غير أن هذه الأرقام أذيعت على أساس المفاهيم الاستراتيجية المختلفة التى تتفق افتراضا مع متطلبات « ضربة الردع الثانية » ، ومن ثم تتفق مع تقديرات الصواريخ السوفيتية العابرة للقارات فى المستقبل القريب ٠

أما بالنسبة للطيران فقد تطلب الأمر ضرورة استخدام هذا السلاح لتشكيل قوة قتالية تحقق « الضربة الأولى » ٠

ومن المهم كذلك ادراك أن أى قرار كقرار استخدام صواريخ المتعددة الرءوس فى الولايات المتحدة قد اتخذ قبل أن يكون هناك اعلان عام من أى نوع عن نظام هذا السلاح ، بل قبل أن يصل الى علم أعضاء الكونجرس خواص وتطبيقات ذلك السلاح٠ وجرى النقاش العام حول السلاح بعد الاتخاذ الفعلى للقرار ٠ أما فى الاتحاد السوفيتى وفى فرنسا وبريطانيا خاصة فمثل هذه القرارات تتخذ دون أن يدور حولها نقاش جماهيرى على الاطلاق ٠ وينبغى كذلك أن نعى أنه لم تكن القوات المسلحة فقط هى التى أذكت استخدام صواريخ MIRV فى الفترة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وانما أكد ذلك أيضا الخبراء المدنيون للدفاع فى الولايات المتحدة ٠ وقد مرت الولايات المتحدة بهذا الموقف فيما يتعلق باستخدام الصواريخ العابرة للقارات فى الفترة ١٩٥٣/١٩٥٤ ٠ غير أن التهكم الذى وقع مؤخرا يكمن فى تزكية وزير الدفاع لاستخدام صواريخ ذات الرءوس النووية المتعددة من عدد الرءوس النووية فى قوة الصواريخ العابرة للقارات للولايات المتحدة بمقدار خمسة اضعاف فى محاولة لمقاومة الضغط الناشىء من رغبة القوات المسلحة لرفع أعداد الأفراد العاملين فى قوة الصواريخ العابرة للقارات وكذلك على سلاح ABM (الصواريخ المضادة للصواريخ) الذى عارضه الوزير على أساس أنه سلاح غير عملى بدرجة كافية ٠

وقد اعتادت الاستراتيجيات والمتطلبات العسكرية فى الحرب العالمية الثانية وما بعدها الالتزام بقدرات السلاح ، ولم تسلك غير ذلك المسلك الا نادرا ، فمن المستحيل أن تكون هناك استراتيجية عسكرية تعتمد أساسا على قدرات السلاح ولا يمكن أن يكتب لها البقاء ٠ أما وجهة النظر المقابلة لذلك فهى ترى أن تطور الأسلحة يقع بصورة روتينية نتيجة للابقاء لمطلب معين وفى ظروف ملائمة ٠ وتعتبر الأسلحة النووية خير مثال فى هذا السياق ، فقرار كل من بريطانيا وفرنسا انتاج هذه الأسلحة قد اتخذ على نطاق كبير نتيجة لاعتبارات سياسية ٠ وكان لزاما على كلتا الدولتين بناء غطاء واسع من المفاعلات النووية وتجهيزات انشطار المادة بغرض انتاج المواد القابلة للانشطار وشطرها ، وانتاج الطائرات والصواريخ والأجهزة الفضائية المساعدة ، وأجهزة القيادة والسيطرة ، والتكنولوجيا الخاصة بالاليكترونات والأجهزة الحاسبة والمواد ووقود الصواريخ ، الخ ٠ كما كان لزاما على كلتا الدولتين أيضا تحديد القاعدة الصناعية وقاعدة البحث التى يرتكز عليها كل ذلك ، وعند الفراغ من صنع الأسلحة تحدد الاستراتيجيات التى على أساسها يتم استخدام الأسلحة عسكريا ، وكذلك تتسق الشؤون العسكرية وفقا لهذه الاستراتيجيات ٠

واذا ما التزمت القدرة الصناعية فى بلد ما بانتاج أسلحة متقدمة تبرز مجموعة عناصر اضافية لتأمين استمرار التطوير فى انتاج هذه الأسلحة ٠

« ويبدو أن حدة التوتر بين الدول الصناعية قد بدأت تتناقص خلال العقد

الأخير من القرن الحالى • الا أن محادثات نزع السلاح لم تحقق الكثير من التقدم ، ولا يزال الانفاق العسكرى فى تزايد مستمر ••

« وقد أدت هذه الحقائق الى رفض جزئى للتفسيرات المتعلقة بميزان الانفاق العسكرى ، وتدور هذه التفسيرات حول النطاق التقليدى لسياسات القوى الدولية • كماطرحت تفسيرات جديدة مبنية على تحليل للقيود الداخلية التى تعمل الحكومات من خلالها • ومن بين هذه القيود بناء صناعات تكنولوجية متقدمة فى الدول الغربية ، وتسيطر هذه الصناعات على السوق العسكرية فى الوقت الذى تسيطر فيه السوق عليها » •

وغالبا توضع الحاجة الى سلاح معين فى الاعتبار على أساس احلال سلاح آخر محله ، على أن يكون السلاح الجديد مستخدما ، ويكون وقت الانتاج مرعيا ، بالاضافة الى التكنولوجيا المنافسة فى عملية الاحلال هذه • وفى العادة تكون نظم الاحلال الجديدة أكثر تعقدا من سالفتها • لذلك يتعين توافر قدرات هائلة فى أجهزة التطوير والتصميم وفى القدرة الانتاجية ، وفى الميكنة والعمل ، وذلك لحلق المتابعة ، كما كان الحال فى نظم الاحلال السابقة • وفى مجال التطبيق لا تستطيع الحكومات اقتصاديا اصدار قرارات بالشروع فى برامج المتابعة الا اذا تم تطوير سلاح معين ، وانتاجه • وتصبح الطاقة الجديدة معطلة ، بل تؤدى الى ضغط من الناحية الصناعية نحو توسع أكبر فى الانفاق العسكرى • ويتضاعف ذلك نتيجة للعجز السنوى فى النقد لدى الشركات التى تنتج السلاح • وهكذا يشكل التقدم فى العمل نسبة كبيرة من الأصول ، مما ينجم عن اعتماد هذه الشركات اعتمادا كبيرا على الاستدانة وعلى السلف الحكومية ، وهى فى الوقت الحالى تعتمد أكثر ما تعتمد على الاعانات المالية الحكومية •

ولا يعنى ذلك عدم امكان تغيير الصناعات الدفاعية أو اعادة تطبيق قدرات العمل الفنية فيها ، ولكن ما دامت السياسة الرسمية ترى المحافظة على الطاقة الصناعية لبناء أسلحة متطورة فلا يمكن توقع حدوث تغيير جديد •

نفقات التطوير والبحث العسكرى

وهناك أسلوب آخر للمحافظة على الطاقة لتسخيرها من خلال الانفاق على البحوث والتطوير المخصص لتطوير النواحى الفنية فى تكنولوجية معينة لا تتقيد فى الوقت الحالى بمشروع معين للأسلحة • ففى عام ١٩٦٥ وجه مقدار ١٤ ٪ فقط من ١٦ر٠٠٠ مليون دولار مخصصة لبرامج التطوير والبحث الفيدرالى فى الولايات المتحدة الى البحث فى المعامل المخصصة للخدمة المدنية ، وأقل من ٢٠ ٪ الى كل من مراكز البحث الفيدرالية والمعامل التى تخدم أغراضا مدنية • ومما تبقى أنفق حوالى ٧٠ ٪ على الصناعة وحوالى ١٢ ٪ على الجامعات • وكذلك قفزت « النواحى الفنية » للصناعة من خلال الصناعات الدفاعية بغية تحسين مميزاتها فى المنافسة ، وكل ذلك عجل بتطوير كبير فى السلاح ، وذلك باحداث تطوير فى المواد وفى أساليب الانتاج •

كما أن حوافز المنافسة أدت فى بعض الأحيان الى احداث تطوير فى نظم الأسلحة غير المتعاقد عليها ، وأدى ذلك بدوره الى محاولة بيع الأسلحة والوظائف العسكرية الى الهيئات • والمشروعات الملغاة قامت كذلك بمثل هذا الدور ، وفيما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥ أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من ٦٫٠٠٠ مليون دولار على مشروعات رئيسية لم تصل بعد الى مرحلة الانتاج • واذا ما أدخل الفرد فى حسابه الصواريخ التى انتشر استخدامها منذ وقت لاحق فقط ارتفعت هذه القيمة الى ١٢٫٠٠٠ مليون دولار • كما أن بريطانيا أنفقت ١٫٢٠٠ مليوون دولار فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ على مشروعات لم تبلغ أيضا مرحلة الانتاج •

وصلت حصيلة الانفاق على بعض نظم الأسلحة المعقدة التى مرت بمراحل أجيال عديدة من العناصر الأساسية الى أرقام مذهلة فالولايات المتحدة أنفقت مايقرب من ٥٠٫٠٠٠ مليون دولار على الدفاع الجوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وزعت على الطائرات الاعتراضية ، ورادارات التحذير المبكر العبيدة المدى ، والرادارات المحمولة فى طائرات ، والصواريخ المضادة للطائرات أرض/جو ، بالاضافة الى الحاسبات الألكترونية ، الخ • ومن المقدر أن الاتحاد السوفيتى قد أنفق هذا القدر من النقد عدة مرات لهذا الغرض نفسه وفى الفترة نفسها تقريبا • ويرجع السبب فى ارتفاع الانفاق على الأسلحة الى الارتفاع المتزايد فى نفقات نظم الأجهزة لهذه الأسلحة ، لا للأرقام المتزايدة فى السلاح نفسه • وتوضح المقارنة بين طاقة البحث لكل وحدة والقدرة الانتاجية من العتاد الحربى والمدنى أن طاقة البحث فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتراوح بين ٥٠ دولارا و٦٠ دولارا لكل ١٠٠ دولار من قيمة الانتاج العسكرى ، فى حين أنه اذا كانت النسبة العامة للقدرة الانتاجية للصناعة ١٠٠ دولار فان تكاليف البحث وصلت من ٥ دولارات الى ٨ دولارات (انظر الجدول رقم ١) •

ان الانفاقات المبذولة على أنظمة الأسلحة المتقدمة تضرب رقما قياسيا فى الزيادات الخطيرة فى الانتاج • ومن المعروف أن الأثمان الواردة فى وقت العروض كانت غير دقيقة ، وتوضح دراسة تم استكمالها عام ١٩٦٢ أن التكاليف النهائية لاثنى عشر مشروعا قد تعدت التقديرات الأصلية بحوالى ٣٫٢ مرة • وهذا الموقف نفسه جرى فى كل من بريطانيا وفرنسا حيث كان هناك تقليل فى التقديرات • ويشير تقرير صادر من مكتب الحسابات العامة للولايات المتحدة حول هذا الموضوع الى أن التكاليف الفعلية ل ٣٨ برنامج أسلحة ، بعضها لم يزل فى دور الاستكمال ، قد تخطت التقديرات الأصلية فى التخطيط بمقدار ٢١٫٠٠٠ مليون دولار ، أو بحوالى مرة ونصف •

ولم يقتصر الارتفاع فى نفقات تطوير الأسلحة على الدول الغربية فقط ، حيث يشير البريخت فى تقرير له الى ان الزيادة فى نفقات جمهورية ألمانيا الديموقراطية على تطوير التسليح فيما بين ١٩٦٢/١٩٦٣ و ١٩٦٧/١٩٦٨ موزعة على قوارب الدوريات السريعة والطيران والدبابات المتوسطة وحاملات الجنود المدرعة ووحدات المدفعية

الرادارية زادت بمقدار ٣٨٣ ٪ و ٢٢٠ ٪ و ١٤٦ ٪ و ٦٦ ٪ و ٦٣ ٪ على التوالى . وهناك ما يثبت صحة افتراض هذه النسب بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

ويناقش تقرير حديث للسكرتير العام للأمم المتحدة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التسليح الميزانية المعتمدة لكل من البحوث والتطوير العسكرى، ولقوى البشرية العلمية التى تعمل فى هذا المجال على النحو التالى :

« من بين جملة الانفاق العسكرى البالغ ١٫٨٧٠ بليون دولار عن الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ خصصت نسبة ١٠ ٪ تقريبا ، أى حوالى ٢٠٠ بليون دولار ، للتطوير والبحث العسكرى ، وقد حظى هذا العمل باهتمام بالغ فى الدول الست التى تنفق الآن أكثر من أربعة أخماس الانفاق العسكرى .

« وهناك احتمال أن يكون ¼ العدد الاجمالى لعلماء ومهندسى العالم من المشتغلين فى البحث والتطوير قد سخروا بالفعل للعمل فى المجال العسكرى .

جدول رقم (١)

نسبة البحوث والتطوير من الانفاق لكل ١٠٠ دولار من القدرة الانتاجية فى المجال العسكرى وفى الصناعة بوجه عام

الدولة	انفاق البحوث والتطوير على كل ١٠٠ دولار الانفاق العسكرى	انفاق البحوث والتطوير على كل ١٠٠ دولار من القدرة الانتاجية الصناعية
المملكة المتحدة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)	٦٢٫٢	٤٫٩
الولايات المتحدة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)	٥٤٫٠	٧٫٥
فرنسا (١٩٦٣)	٥١٫٠	١٫٩
كندا (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤)	٢٠٫٤	١٫٣
السويد (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)	١٠٫٨	٣٫٣
ألمانيا الغربية (١٩٦٤)	١٠٫٦	١٫٧
ايطاليا (١٩٦٥)	٨٫٨	١٫٣
النرويج (١٩٦٢)	٦٫٩	١٫٣
هولندا (١٩٦٥)	٤٫٤	١٫٥

« كما أن البحث والتطوير العسكرى يستوعب حوالى ٢٥ بليون دولار من جملة

الانفاق العالمى المقدر لعملية البحث والتطوير الذى يبلغ ٦٠ بليون دولار » ٠

ومن الواضح أن هذه التقديرات تشتمل على نفقات البحوث والتطوير لبرامج الفضاء وبرامج استغلال الطاقة النووية فى الأغراض السلمية (الجدول رقم ٢) ٠

ويخصص حوالى ١٨٫٠٠٠ بليون دولار أو ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى الانفاق على البحث والتطوير فى أكثر البلاد تقدما للبحث العسكرى ٠ وقد تم فى العام الماضى لأول مرة عمل دراسة اشتملت على المعطيات المتيسرة للانفاق الدولى على البحث والتطوير العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية ، ومن بين مجموعة الدول الاثنتين والعشرين التى أعطيت عنها معلومات دقيقة أوروبا الغربية (فيما عدا البرتغال) ، وأمريكا الشمالية ، واليابان ، وأستراليا ، والهند ٠ ولم تنشر أى معلومات عن الانفاق على البحث والتطوير العسكرى سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الدول الشرقية الأخرى ، ولم يتيسر الحصول على أى قوائم موثوق فيها خاصة بالانفاق على البحث والتطوير العسكرى سنويا فى أى من هذه الدول ٠ ومع ذلك فان التقديرات تغطى أغلب الدول التى تبذل جهودا ملحوظة فى مجال البحث والتطوير ، وتشمل هذه التقديرات استثناءات هامة بالنسبة للاتحاد لسوفيتى ، وبدرجة أقل من الأهمية بالنسبة للصين ٠

« وتفوق انفاقات الولايات المتحدة وحدها ، التى تقدر بحوالى ٨٫٥ بليون دولار عام ١٩٧٠ ، كل الدول الأخرى التى تشترك معها فى مجموعة واحدة ، وبتحويل مجموع انفاقات الدول الأخرى على البحث والتطوير العسكرى الى دولارات أمريكية بنسب رسمية تصل الى أقل من ١٫٧ بليون دولار ٠ ويذهب ¾ هذه النسبة ضمن انفاقات ثلاث دول فقط هى : بريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية ، فى حين تنفق الدول الأخرى فى مجموعها ، وتشمل أستراليا وكندا وايطاليا واليابان والسويد ، حوالى ٠٫٣ بليون دولار فقط ٠ وهكذا تشكل الولايات المتحدة بمفردها ما يقرب من ٨٥ ٪ من الانفاق الكلى على البحث والتطوير العسكرى للدول الصناعية الغربية ، وتشكل مجتمعة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ما يقرب من ٩٧ ٪ ٠

« ويخصص أكثر من ٥٠ ٪ من اجمالى الاعتمادات الحكومية للبحث والتطوير لمشروعات البحث والتطوير العسكرى فى الولايات المتحدة ، وذلك مقابل ما تنفقه الدول المعتدلة ، وتصل نسبته الى ١٥ ٪ ، والى ٤ ٪ بالنسبة لمجموعة الدول ذات الانفاق المنخفض على هذه النواحى العسكرية » ٠

جدول رقم (٢)

التغير فى النسب المئوية لنفقات البحث والتطوير العسكرى بالنسبة للمجموع الكلى لنفقات البحوث خلال العقد السابع

الدولــة	١٩٦٠ – ١٩٦١				١٩٦٩ – ١٩٧٠			
	الدفاع	الفضاء	أسلحة نووية	إجمالى	الدفاع	الفضاء	أسلحة نووية	إجمالى
أمريكا	٦٨,٧	٩,١	١٠,٧	٨	٤٨,٧	٢٣,٢	٦,٥	٧٨,٤
كندا	٢٣,٢	—	٢١,٢	٤٤,	١١,٢	١,٤	١٩,٥	٣٢,١
بلجيكا	٦,٠	—		٣٠,٣	٢,٠	٦,٠	١٤,٨	٢٢,٨
بريطانيا	٦٤,٥	٠,٥	١٤,٧	٧٩,٧	٤٠,٤	٣,٧	١١,٥	٥٥,٦
النرويج	٨,٦	٠,٤	١٦,٥	٢٥,٥	٧,١	١,٢	٨,٣	١٦,٦
اليابان	٥,٦	—	٧,٦	١٣,٢	٢,٢	٠,٧	٧,٤	١٠,٣
السويد	٤٩,٠	٠,١	٢٣,٩	٧٣,٠	٢٨,٣	١,٥	٩,٤	٣٩,٢
هولندا	٥,٠	٠,٢	١١,٧	١٦,٩	٤,٥	٢,٩	١٠,٥	١٧,٩
فرنسا	٤١,٥	—	٢٧,٥	٦٩,٠	٣٠,٧	٦,٧	١٧,٨	٥٥,٢

ويكمن المبرر غالبا وراء الأشكال المتعددة لنفقات البحث والتطوير العسكرى فيما يمكن تسميته « بالتأثيرات الفرعيـة » الممكنة ، وينطبق هـذا الاصطلاح على الاكتشافات والتكنولوجيا والابتكارات التى ينالها التطوير أثنـاء عملية البحث والتطوير العسكرى ، وفى العادة تكون ذات طابع تطبيقى فى الصناعة والجوانب الأخرى المدنية ٠ ومثل هذه التبريرات كثيرة الحدوث « فى الغرب » وتأخذ أشكالا متعددة مثل برامج الفضاء والأبحاث العـامة الخاصة بعلوم الجو والمحيطات وكذلك أبحاث الحرب الكيميائية والبيولوجية ٠ وفى الحقيقة لا تعتبر « التأثيرات الجانبية » ذات صلة وثيقة بأساسيات البحث والتطوير الخاصة بالدفاع ، فهى تقع بالصـدفة وبلا قصد ٠ وعلى الرغم من الجهود سواء الكبيرة أو القليلة للانتفاع بها فى كفاءة فأنها تمثل بالتحديد وبصورة واقعية جزءا من القدرة الانتاجية ٠ وهنالك تبرير يبدو مقبولا ظاهريا وهو التركيز على الموارد واعطاؤها الأولوية والاهتمام على أساس الانتفاع الجانبى لما يقع بصـورة عارضة أو هامشـية ٠ ومن الملاحظ أن القبول المسـتمر « للتأثيرات الجانبية » يأتى من المستفيدين المبـاشرين والاداريين الحكوميين للموارد

والجهود الأساسية « فى البحث والتطوير العسكرى وبرامج الفضاء » أكثر من اتيانه من القطاعات العلمية الأخرى فى المجتمع ، أو من الجهود العامة أو من الصناعة التى قد تعود بالنفع عليهم ٠

« وتعمد الشركات فى الولايات المتحدة الى التقليل من نتائج « التـــأثيرات الجانبية » فى حين تتجه الوكالات الفيدرالية الى القول بعدم امكان المغالاة فى تقدير أهمية هذه التأثيرات الجانبية » ٠

ويعتبر سباق الفضاء بدوافعه العسكرية واعتبارات المكانة الدولية كتكنولوجيا خاصة بالفضاء أو « تكنولوجيا نشأت أصلا وبصورة مطلقة لخدمة الأغراض العسكرية التى تضعها المؤسسات العسكرية نفسها ، كل ذلك يمثل سوء استخدام للطاقات والمواد ، من الوقت الى الموهبة والى رأس المال ٠ وفى برامج الفضاء انقضت ١٠ سنوات أو أكثر من العمل المركز وأكثر من ٣٠٫٠٠٠ بليون دولار أنفقت عليها ، وفشـــلنا بوضوح فى معالجة المشكلات الأخرى على الأرض التى قد يمكن حلها من خلال الأبحاث، كالبيئة الأرضية ، والمواد الطبيعية ، ومشكلات التنمية ٠

المصدر الذى لا يمكن الاستغناء عنه

لعملية تطوير الأسلحة الحديثة

يبقى موضوع كبير للمناقشة ، وهو اسهام البحث العلمى فى مجال التكنولوجيا العسكرية وعملية تطوير الأسلحة الحديثة ٠ فعلى سبيل المثال يعتبر مركز أبحاث القوات البحرية للولايات المتحـدة هو المثـــال الأساسى للعون النزيه فيما يتعلق بالأبحاث الأساسية عن طريق مصادر الدفاع ولقد أنشىء هذا المركز عام ١٩٦٤ ٠

« ٠٠٠٠٠ اعترافا بالحاجة الى التخطيط وتشجيع ومساعدة الأبحاث الجوهرية داخل جامعاتنا وداخل معاملنا القومية وأيضا من أجل مساعدة تلك الهيئات الصناعية الخاصة المشتغلة بمجالات العلم والمعرفة التى تبـدو أكثر المجـالات الوثيقة الصلة بمتطلبات البحرية على المدى الطويل » ٠

ولقد أنشئت مراكز فرعية فى أكثر من اثنتى عشرة مدينة فى الولايات المتحدة وكذلك فى العواصم الأوربية لتنظيم وضبط الأبحاث التى ترعاها وتتكفل بها وكالات خاصـــة بالدفاع ووكالات غير خاصـــة بالدفاع داخل المعامل الصـــناعية والمعامل الجامعية ٠

ان الأبحاث الخاصة التى تقوم بها البحرية يطلق عليها عبارة « مهام موجهة » ، كما أن أفرع الطبيعيات والجيولوجيا والكيمياء وعلم النفس والرياضيات بما فى ذلك علم الصوت وجولوجيا البحار ، وعلم الأحيـــاء البحرى وكيمياء المحيطات وفيزياء المحيطات وسفن البحث فى أعماق البحار وكذلك أنظمة المحافظة على الحياة وعمليات الاستشعار عن بعد لسطح البحر والطرق الحديثة لتداول المعلومات وكذلك الأساليب الحديثة للتنبؤ البيئى قد وصفت بأنها بمثابة المعطيات أو البيانات للعمليات التى تقوم بها البحرية • ولقد قدم هارفى بروكس سلسلة من النماذج تبين المكافآت التى حصلت عليها البحرية بسبب ما قدمته من دعم فى عملية الأبحاث الأساسية بغرض الحصول على احتياجاتها العسكرية •

ويعد جيش الولايات المتحدة قوائم بحوالى ٨٩ نظاما علميا مقسما فى هيئـة تصل الى ١٢ مجموعة يقوم بتدعيم البحث فيها • ويقوم مركز البحث العلمى التابع للقوات الجوية للولايات المتحدة باعداد قوائم بحوالى ٦٠ مجالا يسيطر عليها البحث العلمى ، وهذه المجالات هى مجالات يهتم بها المركز ويقدم العون للبحث العلمى فيها فى كل من الولايات المتحدة والخارج •

ولم يعد هناك أى تفريق بين البحث العلمى الأساسى الذى ربما يكون له صلة وثيقة بالعسكرية وبين البحث الذى ليس له صلة بها • ولا يرجع هذا لكون أن العلم قد تغير ، لكنه يرجع الى أن متطلبات العسكرية قد تغيرت بالفعل • وتغطى الأسلحة الآن جميع أنواع البيئة مثل الفضاء وأعماق البحار والغابات ، كما أن أنواعا جديدة من الأسلحة وأنظمة الاتصال وأجهزة الحس ومعدات الدعم التى تشمل أشكالا كثيرة جدا وجديدة من أشكال الطاقة والمادة تحظى باهتمام البحث العلمى وبالتالى فهى ذات أهمية الآن بالنسبة للخواص العسكرية ، ولا يمكننا أن نحصل هنا على اجابة واضحة عن الاستفسارات القائمة بشأن كيفية سلوك الطاقة والمادة فى ظل هذه البيئات الأجود التى استطاعت أن تعمل فى ظلها نظم السلاح الا عن طريق ما هو مسمى بالبحث الأساسى • وليس هناك أى دعم من الدعم العلمى الأساسى المقدم عن طريق وزارات الدفاع الا ويعتبر دعما جوهريا ومقصودا • ان ذلك الدعم دعم هادف ومنطقى ، وليس غرضه الأولى أن يقوم بتدعيم البحث العلمى فقط • بل أن من الواجب عليه أن « يغذى الأوزة ليحصل على البيضة الذهبية » • ولقد قام كل من مركز أبحاث القوات البحرية للولايات المتحدة ومركز البحث العلمى التابع للقوات الجوية باصدار سلسلة من النشرات لعدة سنوات بصـــدد تلك الرسالة الصريحة المحددة • ولا تدعى الوكالات فى تلك النشرات والتقارير أن الانفاق يتم على مجالات العلم التى لا ترى فيها وجود صلة وثيقة بينها وبين المتطلبات العملية الخاصة بها •

أنهم يرون أن دورهم عكس ذلك ، بل أنهم يقولونها صريحة · ويسود هذا الوضع في كل من الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحـــدة وفرنسا وكذلك جمهورية ألمانيـا الفيدرالية · ان رعاية وكفالة مجموعة من الأفكار أو الآراء وكذلك عملية نشر الأفكار التي بسبيلها الى الانجاز هي نشاط فعال وذو هدف كبير · ولقد استطاعت القوات الجوية للولايات المتحدة بمفردها أن تقوم برعاية حـوالى ٣٨ مؤتمرا علميا وكذلك مجموعة من الموضوعات في مختلف أفرع العلم ·

وتوجد عملية مشابهة لذلك داخل حلف شمال الأطلنطي عن طريق المجموعة الاستشارية الخاصة بأبحاث الجو والفضـاء والتطور · وتنظم الآن هـذه المجموعة الاستشارية أربعين اجتماعا في الدول أعضاء الحلف ، كما أنها عقدت ٢٥٠ اجتماعا فنيا كبيرا في خلال العشرين سنة الماضية · وهناك أيضا احتمال لوجود مثل هـذه العملية داخل حلف وارسو · أما الأبحاث الأساسية المتفق عليها في الخارج فمن الواضح أنها موجهة بالدرجة الأولى تجاه المتطلبات العسكرية · وتقوم وزارة الدفاع للولايات المتحدة (ادارة احتياجات الأبحاث التي تقـام خارج البلاد داخل المعاهد الأجنبية) بتوضيح واعطاء بيان مضبوط عن المعيارات الدقيقة لكل بحث يحتمل أن يتفق عليه خارج البلاد « ليكون ذا دلالة واضحة ويلبى الاحتياجات العاجلة للدفاع الخاص بالولايات المتحدة » · وتبذل أقصى الجهود أحيانا للفصل بين البحث الممول المتعلق بالدفاع وبين العملية التطبيقية المخطط لها · ومشروع البحث الخاص بكيمياء طبقات الجو العليا ــ وهو ممول عن طريق مركز البحث العلمي الخاص بالقوات الجوية للولايات المتحدة في نيوزيلاندة وموافق عليه من جانب المركز من أجـل « معلومات خاصة بالجو والفضـــاء الخارجي » ــ يوصف عن طريق ما تنشره جامعة كانتربرى رسميا بأنه « يخصص بعمليـات التلوث الناشئة عن استخدام الطـــائرات المدنية الاسرع من الصوت » · والحقيقة أن التفاعلات الفعلية للنوعيات الجزيئية في طبقات الجو العليا ذات أهمية بالنسبة للعسكريين لكونها ذات تأثير على عمليات اختبـار الصواريخ ، وكذلك مشكلات الدخول في جو الأرض مرة أخرى بعد رحلات الفضاء الخارجي ، وكذلك عمليات الاتصال العسكرية الواقعة في مجال الغلاف الأيوني ، بالاضافة الى عمليات الاستطلاع بالأقمار الصناعية · وهناك أيضا بحث مشابه جدا يقوم بتنفيذه باحثون جامعيون في جامعة أوسلو بالنرويج ، ويوصف بانه « ذو طبيعة علمية بحتة » وانه « ليس ذا مصلحة عسكرية » · وفي مثال آخر كتب أحد العلماء المعروفين بالذكاء وحسن الاطلاع يقول :

« ... لقد كانت المؤسسة الخاصة بأبحاث الأحياء المجهرية فى بورتون بانجلترا فى غاية الكرم اذ قامت بتمويل الأبحاث فى مختلف المعامل الجامعية لهذه البلدة المهيأة جيدا لذلك من أجل متابعة ومواصلة الدراسات البيولوجية والدراسات الخاصة بالكيمياء الحيوية . ان هذه الأبحاث لابد من الاعتراف بأهميتها ، فهى تلقى الاهتمام على أى مستوى أكاديمى ، وليس لها علاقة بمشكلات الحرب البيولوجية ، واذا كانت هناك علاقة فهى طفيفة جدا . وهناك أمثلة يمكن أن تنوه بها ، وهى أيضا تتضمن الأبحاث التى تجرى على الأنزيمات الداخلة فى عملية نقل الأعصاب ، وكذلك الدراسات الخاصة بالبحث فى مصير العقاقير السامة داخل جسم الانسان ، وكذلك الدراسات التركيبية على الريسين (وهو بروتين أبيض سام) وعلاقته بجسم الانسان العادى » .

ربما تكون هذه الدراسات « جوهرية » ، لكن الكاتب لم يستطع ـ رغما عنه ـ أن يلتقط لنا أمثلة لها صلة وثيقة أكثر من ذلك بمسائل الحرب البيولوجية ، حتى ولو حاول عكس ذلك .

ويقوم جيش الولايات المتحدة بالانفاق على حوالى ٤٤ معملا أو منشأة خاصة بالبحث والتطوير . كما تقوم أيضا القوات الجوية بالانفاق على حوالى ٢٤ معملا ، بالاضافة الى ٢٨ معملا تتبع البحرية أيضا .

ويتبع لوكالة أبحاث الفضاء والجو الأمريكية عدد آخر ضخم من مراكز الأبحاث . ولقد وصلت قيمة رأس المال الموظف من أجل ادارة معمل واحد لأبحاث الملاحة الجوية التابعة للقوات الجوية الى حوالى ٤١٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ .

وهناك مصدر آخر ذو قيمة هو المصدر الذى يقوم بتدعيم البحث والتطوير العسكرى ، ويأتى من البرامج التعليمية الخاصة بالخريجين الجامعيين (٤٠ ، و٥٠ ـ ٥٢) . فلقد قام مركز البحث العلمى الخاص بالقوات الجوية بالانفاق على أكثر من ألف بحث مرشح للدكتوراه فى الولايات المتحدة ، بالاضافة الى عدد كبير جدا من المرشحين لنيل درجة الماجستير . ان هؤلاء الدارسين كانوا يقومون « بتطوير خبرتهم فى مجالات وثيقة الصلة باهتمام مصلحة الدفاع » . ولقد ورد ٦٥ ٪ من نسبة كل الدعم المقدم لأبحاث الهندسة الأكاديمية فى الولايات المتحدة فى أوائل العقد السابع عن طريق ادارة الدفاع ووكالة أبحاث الفضاء والجو الأمريكية ، أما المصادر الأخرى الصناعية فقد قدمت ٦ ٪ فقط . ان أكثر من حوالى ٣٠ ٪ من البحث الأكاديمى فى العلوم الطبيعية ما زال يعتمد على ادارة الدفاع الأمريكية كمصدر ، كما أن نماذج الدعم المتقدمة من هذه المصلحة ما زالت تسبق بكثير الدعم المقدم من الهيئات الحكومية الأخرى . ويمكن القيام بتوجيه البرامج الخاصة بمرحلة الدراسة بعد التخرج الجامعى فى جميع الدول التى تقوم بأبحاث الدفاع ، وذلك للحصول على نتاج طاقة بشرية مبذولة ، ولتطوير الخبرة الموجهة لمتطلبات عملية البحث والتطوير العسكرى

الخاص . ويظهر هذا بوضوح فى عدة تقارير كندية فى أوائل منتصف العقد السادس قررت أن « العنصر الأساسى المحدد فى البحث الكندى عن الحرب البيولوجية يعتمد بصفة جوهرية على المشتغلين بالبكترلوجيا الذين لم يكن عددهم كافيا حتى للوفاء بالاحتياجات البشرية المدنية » . كما تطالب هذه التقارير بتخصيص دعم مالى للقيام بتدريب الرجال المشتغلين بالبكتريولوجيا واستغلال التسهيلات المتيسرة داخل الجامعات الكندية فيما يتعلق بالحرب البيولوجية استغلالا أكثر فاعلية .

ان كل هذا النشاط والتنظيم يعتمد أساسا على موقف فلسفى يبعث على الاهتمام . ان الجرائد الوثيقة الصلة بالمجال العسكرى التى تتناول مسألة البحث والتطوير تكتظ بنوعين متوازيين من المقالات التحذيرية ، نوع يطالب بصفة مستمرة بالاحتفاظ بالسبق التكنولوجى أمام العدو مع مراعاة أن سلاح الغد يعتمد على بحث اليوم ولا يتيسر الا عن هذا الطريق . أما النوع الثانى فيتبنى نظرية فلسفية هى أن العلم لا يمكن وقف عجلته ، وبالتالى لا يمكن وقف التقدم . وأحيانا يصبح هذان الاتجاهان متشابكين لا يمكن الفصل بينهما .

ان اقتران هذين المفهومين القائلين بأنه « لا يمكننا ايقاف التقدم » و « أننا لا نريد أن يتوقف » ليس الا اقترانا تبعيا ولا يمكن أن يكون عرضيا . أما عملية الاستمرار للحصول على أسلوب البحث والتطوير لأسباب سياسية ثم يصبح هذا بعد ذلك هو البرهان المطلوب لمفهوم « أن العلم لا يمكن ايقافه » كما لو كانت هذه العملية شيئا مرسوما بالتأكيد ومقدرا سلفا كمسألة حركة الكواكب ، وأنه لا يمكن للمرء أن يبدل ويغير حتى لو أراد من أمر ما هو قائم بالفعل لتعتبر ان هذه العملية ينظر اليها كجهد منظم تام يتسم بأعلى درجات النجاح فى سبيل بلوغ الهدف الموجه اليه .

ويعتبر أحيانا مظهر اقتران تنفيذ البحث الخاص بالمتطلبات العسكرية الأساسية بالبرامج الدولية مظهرا غير ملائم . وينطبق هذا على برنامج السنة الجيوفيزيائية العالمية . وكذلك برنامج The Caribbean Bomex الذى هو جزء من برنامج البحث فى الغلاف الجوى المحيط بالعلم . هذا بالاضافة الى عديد من البرامج الأخرى . وحتى البرنامج العالمى (أو الخطة العالمية) للعمل من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا فى سبيل التطور ينطوى على أخطار جسيمة لثنائه على عملية تكييف الهواء ولتوصيته بقبول طلبات مدنية للحصول على بعض التفجيرات النووية . ان التفجيرات النووية التى تستخدم فى عمليات الهندسة المدنية هى نوع واحد من التفجيرات ، بل تكاد تكون شيئا واحدا تقريبا ، وهى دائما تعطينا الدليل النظرى على كونها ستبقى كذلك الى الأبد . يجب تحييد الاقتراحات المقدمة التى تتصف بالتسرع وقصر النظر من

أجل تطبيق البرامج المدنية باقامة شكل من أشكال العلاقات الصريحة التى يمكنها أن تصرح بأن بعض البرامج التى لها علاقة بالانشطار النووى لها علاقة أيضا بمعاهدة حظر التجـــارب النووية ، وأن قبولها يساعد أيضـا على مواصلة سباق التسلح النووى • ولا تستطيع أى وثيقة تدعى أنها تتحدث عن عالم حقيقى أن تغفل عن مراعاة هذه الاعتبارات ، وكذلك الرؤى التى تبعث على الأمل بفوائد متوقعة لكن لم يحن الاعتراف بها رسميا •

أما بالنسبة لمسألة تكييف الطقس فان برامج عسكرية صريحة فى هذا الصدد قد أعلن عنها وبدأت بالفعل من حوالى عشر سنوات • ان انتشار البرامج العسكرية الخاصة بتكييف الطقس ذات خطر جسيم • ان هذا السبق يشير الى أن التطبيق العسكرى لهذه البرامج ربما ينتشر بأسرع مما تنتشر التطبيقات المدنية ، بالرغم من أن البرامج المدنية لتكييف الطقس تعتبر فى حيز الوجود فى عدة بلاد ، ولذلك يجب أن يبذل كل جهد لتضييق نطاق هذه العملية •

لقـد ألقينا النظر فى هذه المقالة على بعض الأشكال لعملية تطوير السـلاح منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن • ورأينا بعضا مما تتكلفه الآن • وقد بدأنا بصفة خاصة نبحث مدى الاعتماد المطلق لعملية تطوير الأسلحة الحديثة على البحث العلمى ، وكذلك الأسـلوب الذى تدار به وتوجـه برامج البحث فى تلك الدول وبتخصيص أعلى المبالغ للانفاق على عملية تطوير الأسلحة لكى تكون حافزا لهـذه البرامج على السير بقدر الامكان • ان هذه العملية طرأ عليها تغير نوعى منذ الحرب العالمية الثانية • ولقد تعلم رؤساء البحث العسكرى كيف يوجهون مجالات البحث تجاه المعلومات المطلوبة لكى يدعموا أنظمة السلاح المختلفة بمقدرات متزايدة •

ولم يكن فى وسع هذا المقال أن يناقش الأشكال الأخرى من التقويم الاجتماعى للتنكنولوجيا العسكرية ، وهذا بسبب وجود نقص فى المعلومات المتطابقة ، أو بسبب غيابها تماما • ان التكنولوجيا العسكرية هى المجال الذى تسود فيه الأفكار القائلة بأن الاستمرار حتمى وأن « التكنولوجيا لها وجودها الخاص مع أنها ذات طابع ضد المجتمع فانه لا يمكن أن يعترض سبيلها شىء » • واذا كان هذا الكلام ينطبق على التكنولوجيا ، فهى تعتبر مثالا واضحا للمجال الذى فقد فيه الانسان قدرته على التحكم فى مؤسساته الاجتماعية • ان الفترة التى تحدد فيها قدرات السلاح قرارات السياسة الخارجية ، وكذلك أولوية اتخاذ القراررات بالنسبة لهذه السـياسة ،

تعتبر فترة عظيمة القيمة ، وخصوصا اذا كان صانعو القرارات السياسية مهتمين بتقويم هذه القرارات • ولا يكاد يوجد فى الوقت الحالى نظام للمعلومات للمساعدة فى تقويم التكنولوجيا العسكرية ودورها ضمن الاطار الداخلى للدول ، مثل تقدير التكاليف التى يتطلبها الاستثمار فى حقول البحث العلمى سواء من حيث الانفاق أو من حيث عامل الوقت والخبرة التى تستطيع القوة البشرية العلمية فى الدول أن توفرها • ولقد أدركت دول العالم المتقدمة صناعيا أنها طوال كل تلك السنوات لم تكن تهتم ببعض المسائل الرئيسية المتعلقة بصلاحية نظمها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، ويمكن هنا القول بأنها قد فشلت حتى الآن فى معالجة هذه المسائل • وبدلا من ذلك تحول جانب كبير من البحث العلمى عن وعى وارادة الى تطوير الأسلحة المتقـــدمة •



فى مجال التعامل فى التكنولوجيا

وجهة نظر البلاد النامية

يعالج هذا المقال بعض الآراء الخاصة بالسياسة الناشئة عن الوسائل الحالية لشراء البلاد النامية للتكنولوجيا سواء كان ذلك فى اطار الاستثمار الأجنبى المباشر أو خارجه • ونظرا لتعقد هذا الموضوع واتساع نطاقه فلن نعالج القضايا المتعلقة باختيار التكنولوجيات المناسبة أو بوجود (أو عدم وجود) نشاطات علمية تكنولوجية وطنية تكملها تدفقات الخبرة الفنيــة أو تحل محلها • وعلاوة على هذا لن نعــالج المسائل الاكثر اتساعا المتعلقة بتدعيم العلاقات المتبادلة بين توزيع الدخل وبنيان الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا ، وعلى الأصح سنحصر بحثنا فى تقويم العملية التى تصبح عن طريقها الخبرة الفنية الخاصة بالانتاج وحدة قابلة للتداول (أو سلعة) يتم التعامل فيها بين المشروعات الأجنبية والبلاد النامية • ومن ثم سنشير الى السوق التى يمكن الاتجار بالتكنولوجيا فيها • وفى الجزء الأخير من المقال سنصل من تجربة البلاد النامية فى مجــال اتفاقيات امتياز الصــناعات الاستخراجية التى عقدت فى النصف الأول من هذا القرن الى نتائج موازية لتلك الناشئة عن مفاوضات هــذه البلاد فى الاتفاقيات الخاصة بالترخيص باستخدام التكنولوجيا فى العقد السابع • والأدلة العلمية التى تزودنا بها استمدت من بحث قامت به بلاد ميثاق الأنديز •

بقلم : قسطنطين فيتسوس

اقتصادى من بيرو وعضو فى Acuerds Cartagena الذى يتركز عمله فى مجال التجـارة الخـارجية واستيراد التكنولوجيا فى البلاد النامية وخاصة أمريكا اللاتينية ٠

ترجمة : الدكتور صليب بطرس

دكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة بروكسل ، وماجستير فى الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ٠ يعمل مستشارا فنيا لمؤسسة أخبار اليوم وبعض المؤسسات الصحفية الأخرى ، واستاذا زائرا بكلية الاعلام ومعهد التخطيط القومى ٠ له عدة أبحاث فى تخطيط التنمية فى البلاد الفقيرة وبخاصة التخطيط الجمعى٠آخر ما أصدره (مايو ١٩٧٤) كتاب عن ادارة الصحف٠

سوق التكنولوجيا

خصائصها ومميزاتها

يمكن أن نيمز بين أربع خصائص لها آثار واضحة على سوق التكنولوجيا :

١ ـ من خلال عملية تحويلها الى سلعة قابلة للتداول تحتوى التكنولوجيا عادة على : المنتجات الوسيطة ، والآلات والمعدات ، والمهارات ، ونظم الانتاج الكاملة ، وحتى نظم التوزيع والتسويق (مثل تكنولوجية التبريد فى السفن التى تنقل الغاز السائل) ، وما شاكل ذلك ٠ ومن ثم فان التكنولوجيا تمثل جزءا من كل أكبر ٠ ومن أجل هذا فان السوق الخاصة بالأولى ليست مستقلة عن سوق الثانية ولكنها تكون جزءا منها ٠ وتكامل سوق المدخلات المختلفة لا يخلق ظروفا تنافسية لكل منها ما دام يتم التعامل فيها كوحدة واحدة لا تتجزأ ٠

٢ ـ من خلال تكوين الطلب على المعلومات ، كما هى الحال فى الأسواق الأخرى يكون المشترى المرتقب فى حاجة الى معلومات عن خصائص الصنف الذى يعتزم شراءه

ليتمكن من اتخاذ القرارات الملائمة • وفى حالة التكنولوجيا أيضا يكون ما يحتاج اليه المرء هو معلومات عن المعلومات التى يمكن ، فى حالات كثيرة ، أن تكون على نحو حقيقى ، هى التكنولوجية نفسها تماما • ومن أجل هذا يجابه من يزمع الشراء بضعف بنيانى ذاتى فى موقفه كمشتر مع ما يترتب على ذلك من نقائص فى عمليات السوق المناظرة •

٣ ـ ان استخدام شركة أو فرد للمعلومات أو للتكنولوجيا لا يحد بذاته من الامكانية الحالية أو المستقبلة للحصول عليها • وهكذا تكون التكلفة الحدية الناشئة عن استخدام أو بيع التكنولوجيا المتقدمة قريبة من العدم للشخص الذى تكون هذه التكنولوجيا متاحة له • وفى الحالات التى تتطلب تعديلات طفيفة (ناشئة عن الحجم ، والذوق ، وتباين الظروف المحلية ، وما شاكلها) يتعرض المصنع لبعض التكاليف التى يمكن تقديرها والتى لا تزيد أرقامها على عشرات الألوف من الدولارات • ومع ذلك فمن وجهة نظر المشترى المرتقب قد تبلغ التكاليف الحدية للكشف عن تكنولوجيا بديلة بامكاناته الفنية ملايين الدولارات • وفى ظل ما هو متاح فى السوق يتحدد السعر بين الصفر أو عشرات الألوف من الدولارات من ناحية وبين ملايين الدولارات من ناحية أخرى بالقدرة على مجرد المساومة وحدها • وكما هى الحال فى الاحتكارات الثنائية يكون السعر المقرر فى المدى المشار اليه غير محدد سلفا •

٤ ـ ان التكنولوجيا أو المعرفة ، بصفة عامة ، ليس نقصها متعذرا فحسب بمرور الوقت اذا ما استخدمها مصنع أو فرد ، ولكن امكان اتاحتها لا تنقص أيضا بالنسبة لأولئك الذين يمتلكونها اذا ما استخدمها الآخرون أيضا • وهذا يخلق ما يسميه الاقتصاديون سعلة عامة أو ملكية عامة • ومع هذا فتخصيص المعرفة للاستعمال التجارى يتحقق من خلال وسائل مقيدة كالنظم القانونية (البراءات) والتزامات تعاقدية فى اتفاقيات الترخيص باستخدام البراءات واكتساب ملكية المصانع وما شاكل ذلك •

وعلى الرغم من تعدد المصادر التكنولوجية المتاحة للبلاد النامية (اذا أخذنا فى الاعتبار عهد نشوء التكنولوجيا الباكر) فان الأدلة العملية تشير الى وجود تكتلات كبيرة فى سوق الأنواع المختلفة • وتنطوى مثل هذه التكتلات على وجود خصائص احتكارية فى سوق التكنولوجيا مع ما يترتب عليها من آثار فى الأسعار والدخول وغيرها • وسنستخدم بيانات من بحث أجرى فى شيلى لوصف ثلاثة أنواع من التكتلات •

فيوجد أولا تركز فى المدفوعات التى يستغرقها كل قطاع فى البلاد التى تتسلم المبالغ المدفوعة • وقد تم تحليل ثلاثمئة وتسعة وتسعين عقدا ظهرت منه المبالغ المدفوعة كاتاوات وتحويلات الأرباح وغيرها ، والنسب المئوية للمبالغ التى يدفعها كل قطاع مبوبة حسب البلاد المدفوعة اليها (كما يظهر من الجدول رقم ١) •

وهذا النوع من التركيز الكبير للمدفوعات الخاصة بالقطاعات المختلفة (الذى يعتبر بدوره انعكاسا لتركز مصدر الموارد) يظهر بصورة جوهرية عاملين لهما علاقة سلبية متبادلة • فمن ناحية يظهر هذا التركز الافتقار الى تنوع أو الى محاولات تنويع مصادر العرض الممكنة من جانب المشترى الذى يفضل غالبا أن يتسلم الموارد وحدة واحدة لا تتجزأ من مصدر واحد نظرا لأن استراتيجية التنوع البديلة تعنى تحمل تكاليف فى سبيل الحصول على المعلومات وتضارب المبادرات وغيرها •

الجدول رقم (١)

النسب المئوية للمبالغ التى دفعها أصحاب الرخص الشيليون

مقابل الاتاوات ، وتحويل الأرباح ، وغيرها

موزعة حسب القطاعات والبلاد

القطاع	البلاد	النسب المئوية للمبالغ التى دفعها القطاع للبلاد الموضحة فى العمود السابق
منتجات صناعة الأغذية	سويسرة والولايات المتحدة	٩٦ر٦ ٪
والمشروبات	المملكة المتحدة	١٠٠٪
الدخان	ألمانيا الاتحادية وسويسرة	٩٦ر٦ ٪
الكيماويات الصناعية	الولايات المتحدة وألمانيا	٩٢ ٪
الكيماويات الأخرى	الاتحادية وسويسره	١٠٠٪
النفط ومنتجات الفحم	الولايات المتحدة والمملكة	
منتجات المطاط	المتحدة	٩٩ر٩ ٪
منتجات المناجم غير المعدنية	الولايات المتحدة	٩٧ ٪
المنتجات المعدنية (باستثنا	الولايات المتحدة	٩٤ ٪
المعدات)	الولايات المتحدة	٩٢ ٪
الآلات غير الكهربية	الولايات المتحدة	
المعدات الكهربية	هولندة والولايات المتحدة	٩٨ر٧ ٪
معدات النقل	واسبانيا وفرنسا وسويسرة	٨٩ ٪

ويعزى العامل السببى الثانى الى أن التكتل الخاص بالدول ، كما هو موضح بالجدول السابق ، يشف فى أحوال كثيرة عن تركز فى الشركات • وفى أحوال كثيرة تشكل التدابير الخاصة بتبادل تراخيص استعمال البراءات بين الشركات الدولية واتفاقات الكارتل وتوزيع الأسواق الضمنى (وبخاصة أسواق البلاد المتنامية التى يساعد حجمها على عقد مثل هذه التدابير) سلوكا عاما أكثر من أن يكون استثناء •

وهناك نوع آخر من التكتل يعتبر انعكاسا لوجود شرط فى عقد التكنولوجيا والاستثمارات الخارجية (المباشرة والقروض على السواء) يلزم المشترى نشراء السلع الوسيطة والرأسمالية • ويظهر الجدول التالى ، على سبيل المثال ، البلاد التى أبرمت معها شيلى أعلى رقم من عقود التكنولوجيا مرتبة حسب أهميتها ، وكذلك الاستثمارات الخارجية المباشرة فى شيلى ، والائتمان المقدم من البيوت الأجنبية التابعة للقطاع الخاص ، والمبالغ النـاتجة عن بيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية للبيوت الشيلية المرخص لها والتى حصلت منها هذه البيوت كذلك على اتاوات أو مشاركة فى الأرباح •

ويوضح الجدول رقم (٢) الأرقام الخام الخاصة بما جاء فى الفقرة السابقة • ونظرا لأن البلاد المذكورة تظهر من الناحية العملية البيوت التى تتولى هذه العمليات فان الجدول المذكور يوضح على نحو آخر قيام تبادل جماعى لعوامل الانتاج والسلع الوسيطة فى وحدة واحدة لا تتجزأ • ويلازم بيع التكنولوجيا من الشركة الأم الى الفروع الاستثمار الخارجى المباشر الذى يزيد منه كذلك الميل الى استخدام التكنولوجيا على نحو تجارى • وبالاضافة الى ذلك يولد بيع التكنولوجيا ورأس المال بيع المنتجات المرتبطة بالأولى والمنتجات التى تشملها ، ويخلق التركز فى الموارد ، الذى يتم ككل ، ظروفا احتكارية خاصة نتيجة لعدم وجود قوى تنافسية لكل عنصر من عناصرها التى تم تبادلها كوحدة •

الجدول رقم (٢)

يبين البلاد التى أبرمت معها شيلى أعلى رقم من عقود التكنولوجيا ورقم أكبر من الاستثمارات المباشرة ، والقروض الممنوحة من البيوت الخاصة والمبالغ الناتجة عن بيع السلع الوسيطة ، والرأسمالية الدولية فى شيلى

الدول	عدد الرخص	مجموع الاستثمارات الأجنبية ١٩٦٤ – ١٩٦٨ بالدولارات الأمريكية	جملة القروض الأجنبية الخاصة ١٩٦٤ – ١٩٦٨ بالدولارات الأمريكية	جملة المقبوضات من السلع الوسيطة والراسمالية والأتاوات والأرباح فى ١٩٦٥ حصل عليها من ٣٩٩ عقدا بالدولارات الأمريكية
الولايات المتحدة	١٧٨	٤٣ر١٠٣ر٠٠٠	١٢٠ر٢٩٩ر٠٠٠	١٦ر٨٤٩ر٠٠٠
ألمانيا الاتحادية	٤٦	١٤ر٥١٧ر٠٠٠	٢٨ر١٨١ر٠٠٠	٤ر٢٣٨ر٠٠٠
سويسره	٣٥	٢ر٩٤١ر٠٠٠	١٨ر٢٥٠ر٠٠٠	٣ر٩٤٩ر٠٠٠
المملكة المتحدة	٣٠	٢ر٢٦٤ر٠٠٠	٨ر١٢١ر٠٠٠	٣ر٨٩٦ر٠٠٠
فرنسا	١٧		٦ر٠٥١ر٠٠٠	٢ر٦٠٦ر٠٠٠
ايطاليا	١٢	—	—	—
كندا	—	—	٤ر٧٤٩ر٠٠٠	—
هولندة	١٠	٢٥ر١٨١ر٠٠٠	—	٢ر٥٧٥ر٠٠٠

ويقصد بالشكل الثالث من أشكال التكتل هيكل السوق فى البلاد التى تستقبل التكنولوجيا • ويبين من عينة من الفروع التى تملكها شركات أجنبية فى شيلى أن خمسين فى المئة منها تكون مركزا احتكاريا أو احتكارا ثنائيا فى السوق المضيفة ، وأن ٣٦ر٤٪ تعمل فى سوق احتكار القلة حيث تحتل فيها مراكز قيادية ، و١٣ر٦٪ فقط من الفروع الأجنبية فى العينة كانت تسيطر على أقل من ٢٥٪ من السوق المحلية • ولوحظت مؤشرات مماثلة للتكتل فى كولومبيا • وتبعا لذلك يستطيع الموردون الأجانب الذين يعملون فى ظل حماية جمركية عالية الوصول الى المستهلك النهائى من خلال السيطرة على الأسواق ومن خلال ريع احتكارى له صلة بالنوعين الآخرين من أنواع التكتل السابق بحثهما •

ومن ثم فان الأنواع الثلاثة للتكتل تكون متصلة اتصالا وثيقا بعضها بالبعض الآخر • فتركز السوق والرقابة فى البلد المضيف المصحوبة بوجود رسوم جمركية مرتفعة ووسائل الحماية الأخرى تفضى الى عوائد مرتفعة ذات أثر فعال فى مثل هذه الأسواق • وتتحول هذه **العوائد** بعد ذلك ، من خلال تدابير مشروطة للمدخلات ، الى الموردين الأجانب الذين يعرضون وحدات مشتركة • وفى أحوال كثيرة يفضى هذا الى تجنب الضرائب المحلية (تمييزا له عن التهريب الضريبى) •

وفضلا عن ذلك يقف التركز الخاص بالدولة أو بالشركة حجر عثرة فى سبيل المنافسة حتى بين بدائل المدخلات التى تقدم كوحدة واحدة • وهكذا فان سوق الاتجار فى التكنوموجيا والاستثمارات الخارجية المباشرة تتطلب سياسة مضدادة معينة من ناحية الحكومات المضيفة ، وذلك لحماية المصالح القومية ، كنتيجة للعيوب الكثيرة المتداخلة بسبب أشكال التكتل المختلفة •

اتفاقيات الامتياز فى الصناعات الاستخراجية
وتصاريح التصنيع فى تجارة التكنولوجيا

تحتوى نماذج اتفاقيات الامتياز ، فيما تحتويه عادة ، على الاعتبارات العامة التالية التى تنطبق على الاتفاقيات الأولى التى أبرمت فى النصف الأول من هذا القرن :

١ ـ ان البلاد المضيفة تتفاوض من مركز الضعف ، والتساهل الزائد فى الاتفاقيات الأولى •

٢ ـ عدم معرفة اتفاقيات الامتياز الأخرى •

٣ ـ كفاءة المتفاوضين من موظفى الحكومة •

٤ ـ الاحتياط من جانب صاحب الامتياز ضد الضغوط المستقبلة عن طريق اعداد الاتفاقية الأولى طبقا لمبدأ تكتيك « المفاوض المدافع » •

يتفاوض البلد المضيف من مركز الضعف ، والتساهل الزائد فى الاتفاقيات الأولى :

تمارس البــلاد المتنامية المفاوضات الأولى لشراء التكنولوجيا من مركز ضعف شــديد • وفى حالات كثيرة يمكن أن تقــارن بشق الأنفس ندرة رأس المــال القومى أو احتياطيات النقد الأجنبى اللازمة لتغطية أى استثمار بندرة المعرفة الفنية القومية • وقد تكون الوســيلة الأساسية التى يمكن عن طريقها أن يصبح مصنع ما قادرا على النمو هى أن يعد تصميمه على أساس عمليات مستوردة من الخارج • وقد تكون الوسيلة القانونية الوحيدة التى يمكن عن سبيلها انتاج سلعة ما ، من خلال تصاريح التصنيع الخاصة بهذا المنتج أو عملياته والعامل الرئيسى لحيوية المنشأة الناجمة عن التنافس ، هى المعونة الفنية الأجنبية اللازمة •

ونظرا لأن البلاد المتنامية التى تعوزها الخدمات العامة الأساسية التكنولوجية يتعين عليها أن تشترى المعرفة الفنية من بلاد العالم المتقدمة تكنولوجيا • ولكى تسيطر هذه البلاد على التكنولوجيا المقدمة لها أو تصبح قادرة على أن تحاكى طرائق الانتــاج الفنيــة الأجنبية فانها تظل تابعة ، وتظل من ثم فى مركز ضعيف غاية الضعف فى المفاوضات الابتدائية (فما لم « تتدخل » حكومة البلد المضيف ، فى حالة الاستثمار الخارجى المباشر ، فمركزها فى المساومة يكون دون الحد الأدنى ، لأنه من المسلم به أن يقوم الفرع بخدمة كافة مصالح الشركة الأم) •

ويعلمنا تاريخ اتفاقيات الامتيــاز أنه خلال الفترات الأولى لها تكون الحكومات ـ كما عرف عنها ـ متساهلة على نحو لا يمكن تصديقه ، أو على الأقل لا تدرك المسائل الا مؤخرا • وحتى الحرب العــالمية الأولى كان أصحاب الامتيــاز فى أمريكا اللاتينية لا يعتمدون لضرائب الدخل غير نسب ضئيلة ، وبعض تنازلات عن رســوم الوارد ، والتزامات تافهة • وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات كانت ضئيلة فقد عرف أصحاب الامتياز أنهم كانوا يساومون بعنف لكى يجعلوها أقل • وعند مراجعة عقود بيع وشراء التكنولوجيا التى أبرمت خلال العقد السابع يستوقف المرء التساهل الذى لا يصدق لحكومات البلاد النامية ، ذلك التساهل الذى يشبه تساهلها فى هذا المجال فى العقد الأول من القرن الحالى •

وأحد المجالات التى تجلى فيها هذا التساهل أوضح ما يكون هو بيع المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية مع التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة أو وحدها بيعا مشروطا • وهذا البيع المشروط له نتائج خطيرة على الدخل ، وفى ميزان المدفوعات على النحو الذى سنراه فيما بعد •

وأظهرت دراسة عينة مكونة مما يزيد على مئة وخمسين عقدا من عقود تصاريح التصنيع أخذت من قطاعات مختلفة فى بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو أن أكثر من الثلثين طلبوا صراحة شراء السلع الوسيطة أما من مورد التكنولوجيا أو من فروعه •

وحتى فى غيبة مثل هذه الشروط الصريحة يمكن ، على نحو تام ، رقابة تحديد مصدر المنتجات الوسيطة من خلال ملكية التكنولوجيا أو المتطلبات التكنولوجية والمواصفات النابعة من طبيعة التكنولوجيا المبيعة • ومن أجل هذا فالفوائد التى تعود على المورد والتكاليف التى يتحملها المشترى ليست مقصورة على المدفوعات النقدية مثل الاتاوات والأرباح ، ولكنها تحتوى على تكاليف ضمنية فى هيئة اضافات مختلفة أو فى هيئة اشتراط بيع سلع وخدمات أخرى معها أو اتمام هذا البيع فى الوقت الذى يبرم فيه العقد •

وهذه النتيجة ذات أهمية خاصة ، لان البلاد المتنامية تصبح خاضعة على نحو متزايد لاستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية كلما توغلت فى التصنيع • ففى كولومبيا مثلا يتضمن ثلثا الواردات الاجمالية لسنة ١٩٦٨ المواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة لقطاع الصناعة ، فى حين أن الثلث الآخر يشمل منتجات نهائية استهلاكية وسلعا وسيطة للقطاع الزراعى • ومثل هذه التبعية وهذا البنيان ينتظر وجودهما فى بلاد مثل شيلى وبيرو والبلاد الأخرى التى تمارس تنمية صناعية مماثلة • ويقدر المبلغ السنوى الذى دفعته أمريكا اللاتينية كلها خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ثمنا للآلات والمعدات المستوردة بحوالى ١٨٧٠ مليونا من الدولارات الأمريكية • ويعادل هذا المبلغ ٣١ ٪ من جملة واردات القارة ، ويشكل أيضا حوالى ٤٥ ٪ من جملة ما دفعته أمريكا اللاتينية مقابل السلع الرأسمالية خلال الفترة نفسها • وكانت هذه النسبة : ٢٨ ٪ للأرجنتين ، و٣٥ ٪ للبرازيل ، و٦١ ٪ لكولومبيا ، و٨٠ ٪ لشيلى • أما فيما يتعلق بالسلع الوسيطة فتظهر العينات المأخوذة من الصناعة الكولومبية أن نسبة المواد المستوردة فى سنة ١٩٦٨ تمثل ما بين ٥٢ ٪ و ٨٠ ٪ من جملة المواد التى استخدمتها بعض المصانع الكيماوية ، وبلغت النسبة المقابلة فى منتجات الكاوتشوك ٥ر٥٧ ٪ ، وفى صناعة الأدوية ٧ر٧٦ ٪ ، وهبطت نسبة السلع الوسيطة المستوردة الى جملة المواد الى ٥ر٢ ٪ فى صناعة المنسوجات دون غيرها • ومن الأرقام المماثلة التى أذيعت عن شيلى بلغت المنتجات الوسيطة ، على سبيل المثال ، أكثر من ٨٠ ٪ من جملة المواد التى استخدمتها الصناعة الدوائية ، وتراوحت بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪ من جملة مبيعات المصانع المختصة • ولهذا الاعتماد الكبير على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية آثار مباشرة على البلاد المستوردة اذا أخذنا فى الاعتبار أن الأغلبية العظمى من هذه الواردات يتم تبادلها بين الشركات وفروعها أو نتيجة لربطها بعقود شراء التكنولوجيا • فقد تم تبادل حوالى ثلث واردات أمريكا اللاتينية من الآلات والمعدات مثلا عن طريق شركات تابعة • أما أسعار الواردات التى يتم تبادلها عن طريق الشركات التابعة فتتمشى مع الاستراتيجية الشاملة للمصانع التى يتخطى نشاطها الحدود القومية ، فى ضوء سياسات الحكومة المعنية ، أكثر من تقيدها بالأسعار التنافسية أو غير الأسعار التنافسية التى تقوم فى أسواق تتميز بقوة علاقاتها بالشركات •

وأظهرت الدراسات التى تولتها بلاد الأنديز فى قطاعات مختلفة عن هذه المسائل

الأهمية البالغة الخطورة لنظام التسعير الذى يتبع فى نقل ملكية عوامل الانتاج كوسيلة لتحميز البلاد المشتركة لها (التكنولوجيا أو رأس المال) ۰ ولو حددنا المغالاة فى التسعير بالمعادلة الآتية

۱۰۰ × أسعار الواردات فى بلاد الأنديز (فوب) ـ الأسعار فى أسواق العالم المختلفة
(فوب) ـ الأسعار فى أسواق العالم المختلفة

لأظهرت النتائج الخاصة بكل بلد الخصائص الآتية :

بلغ المتوسط الحالى المرجح للمغالاة فى الأسعار الخاصة بالمنتجات التى استوردتها الفروع الأجنبية فى الصناعة الدوائية فى كولومبيا ١٥٥ ٪ ۰ فى حين أن النسبة المقابلة فى المصانع الوطنية بلغت ١٩ ٪ ۰ وبلغت الأرقام المجردة للمغالاة فى أسعار المصانع الأجنبية موضع الدراسة ستة أمثال الاتاوات وأربعة وعشرين ضعفا للأرباح المعلنة ۰ أما فى حالة المصانع الوطنية فلم تتجاوز الأرقام المجردة خمس الأرباح المعلنة، وكانت العينة موضع البحث تحتوى على ٢٥ ٪ من واردات المصانع الأجنبية التى تهيمن على حوالى نصف أسواق كولومبيا ، و١٥٪ من وازدات أعظم المصانع الوطنية أهمية ۰

وفى شيلى بحثت حالة خمسين سلعة من السلع التى أتيح الحصول على أسعارها من الأسواق الدولية ، وتمثل واردات تسعة وثلاثين مصنعا ، وكان الوضع كالآتى :

لم تكن هناك مغالاة فى أسعار احدى عشرة سلعة ، وتراوحت المغالاة فى أسعار تسع سلع بين ١ ٪ و٣٠ ٪ ، وفى أربع عشرة حالة كانت المغالاة تتراوح بين٣١ ٪ و ١٠٠ ٪ ، وفى اثنتى عشرة حالة ١٠١ ٪ و ٥٠٠ ٪ ، وفى حالتين زادت المغالاة فى الأسعار على ٥٠٠ ٪ ۰

ومن ناحية ملكية المصانع المستوردة كانت الحالات التى لم تزد فيها نسبة المغالاة عن ٣٠ ٪ فى ثلاثة عشر مصنعا وطنيا وفى ستة مصانع أجنبية ، وتراوحت النسبة بين ٣١ ٪ و ١٠٠ ٪ فى خمسة مصانع يملكها وطنيون وثلاثة مصانع مملوكة للأجانب ، وما يزيد على ١٠٠ ٪ فى مصنعين وطنيين وعشرة مصانع أجنبية ۰

وفى بيرو بحثت الواردات الخاصة باثنين وعشرين مصنعا ، وكانت النتائج كما هى واضحة فى الجدول رقم (٣) ۰

الجدول رقم (٣)
يبين النسبة المئوية للمغالاة فى تسعير الواردات الخاصة باثنين وعشرين مصنعا فى بيرو

نسبة المغالاة	عدد المصانع الوطنية	عدد المصانع الأجنبية	نسبة المغالاة	عدد المصانع الوطنية	عدد المصانع الأجنبية
٠ _ ٢٠	٤	٣	١٠٠ _ ٢٠٠	١	٢
٢٠ _ ٥٠	١	٥	٢٠٠ _ ٣٠٠	_	٢
٥٠ _	١	٢	مايزيد على ٣٠٠	_	١

وسجلت الدراسات التى أجريت عن المغالاة فى تسعير الواردات التى تمت عن طريق فروع شركات أجنبية تابعة ، فى البلاد الثلاثة ، أن متوسط المغالاة أكثر اتساقا وأكثر ارتفاعا منه فى حالة المصانع الوطنية . ومن الواضح أن فروع الشركات الأجنبية قد استخدمت نظام تسعير المنتجات كوسيلة لتحويل الدخل .

ومن ثم تكون الأرباح المعلن عنها أقل بكثير جدا من الأرباح الحقيقية .

وقد أظهر البحث الذى أجرى فى كولومبيا على عينات أخــذت من مصانع الأليكترونات التى تسيطر على ٩٠ ٪ من السوق أن هناك مغالاة فى التسعير تتراوح بين ٦ ٪ و ٦٩ ٪ . ومن تقويم تسعة وعشرين منتجا بالنسبة للأسعار المسجلة فى كولومبيا ظهر أن : ست عشرة سلعة استوردت بأسعار مماثلة لأسعار كولومبيا ، وسبع سلع وصلت مغالاة الأسعار فيها الى ٧٥ ٪ ، وستا أخرى وصلت فيها الى ٢٠٠ ٪ .

وظهر من دراسات سابقة فى كولومبيا متوسط مرجح قدره ٤٠٠ ٪ للمغالاة فى أسعار السلع التى استوردتها فروع شركات أجنبية فى صناعة المطاط ، فى حين أنه لم يكن هناك مغالاة فى أسعار المصانع الوطنية . ويبين من بحث حالات أقل عددا فى صناعة الكيماويات فى كولومبيا أن المتوسط المرجح للمغالاة فى الأسعار يتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ .

وفضلا عن ذلك فهناك نقطة هامة تجب اضافتها ، وهى أن الاستقصاءات السالفة ونتائجها قامت على أساس مقارنات بين « المغالاة فى التسعير » أو « التفرقة فى التسعير » . وهذا يعنى اجراء مقارنة بين سعرين مختلفين . ومع هذا فان تدفقات الدخل تتم على أساس السعر لا على « أساس المغالاة فى السعر » وحدها . فالأساس الأول ينطوى على مقارنة بين الأثمان والتكاليف ، فى حين أن الثانى ينطوى على مقارنة بين الأسعار .

ان التســاهل البادى فى العديد من البلاد المتنامية ازاء مدى هــذه القضــايا

ومدلولاتها والجهل التام بها ليس مقصورا على الاضرار الخطيرة المتعلقة بالدخل وميزان المدفوعات • ولهذه السياسات السعرية أثر خطير أيضا على نوع الحماية الجمركية وغير الجمركية التى تقدم لا بهدف تغطية عدم الكفاية الانتاجية فحسب بل تتعداها الى نظام المحاسبة الخاص بتوزيع التكاليف الضمنية • وبالاضافة الى ذلك لو أثيرت تساؤلات حول معدلات التبادل التجارى للبلاد المتنامية فماذا تكون نتيجة استبدال استيراد المنتجات الصناعية التامة بالمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية التى تتسم أسواقها بصبغة احتكارية على نحو أكبر •

وثمة مجال آخر للتساهل فى العقود الخاصة بمستوردات التكنولوجيا وهو التساهل فى فرص تصدير السلع النهائية التى تدخل هذه التكنولوجيا فى انتاجها • وأحد الشروط التى توجد غالبا فى عقود تداول التكنولوجيا هو شرط حظر التصدير • وهذه الشروط المقيدة تقصر انتاج السلع التى تستخدم تكنولوجيا أجنبية وبيعها على الدولة المضيفة دون غيرها • ومن بين ٤٥١ عقدا بحثت فى بلاد ميثاق الانديز ٤٠٩ عقود تتضمن شروطا عن الصادرات يمكن تبويبها على النحو الموضح فى الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)

يبين عقود بلاد ميثاق الأنديز المتضمنة شروطا عن الصادرات

الدولة	عدد العقود	عدد العقود التى حظرت التصدير	عدد الحالات التى سمح فيها بالتصدير بمناطق معينة	عدد الحالات التى سمح فيها بالتصدير لباقى بلاد العالم
بوليفيا	٣٥	٢٧	٢	٦
كولومبيا	١١٧	٩٠	٢	٢٥
اكوادور	١٢	٩	—	٣
بيرو	٨٣	٧٤	٨	١
الجملة	٢٤٧	٢٠٠	١٢	٣٥

ومن مئة واثنين وستين عقدا فى شيلى نجد مئة وسبعة عشر حظرت كلية أى نوع من أنواع التصدير • أما باقى العقود وقدرها خمسة وأربعون فقصر معظمها الترخيص بالتصدير على بلاد معينة • ولا تمكننا المعلومات المقدمة من شيلى من تقدير العدد الصحيح لاباحة التصدير الجزئى • ومع هذا ففى البلاد الأربعة التى أمكن الحصول منها على أرقام دقيقة حوالى ٨١ ٪ من العقود حظرت التصدير تماما ، و٨٦ ٪

اشتملت على نص يقيد الصـــادرات ، وأكثر من ٧٢ ٪ من العقود فى شـيلى حظرت التصدير تماما ٠

وفيما يتعلق بالجنسية فى بلاد الأنديز بلغت نسبة عدد الأوضاع المختلفة لحالات تقييد التصدير الى اجمالى عدد العقود الخاصة بالفروع المملوكة بالكامل لمصانع أجنبية ٧٩ ٪ ، وبلغت هذه النسبة فيما يتعلق بالمصـــانع الوطنية ٩٢ ٪ ٠ وليس للرقم الخاص بالمصانع الأجنبية الا قيمة محدودة ، لأنه يمكن من خلال الملكية املاء فرص التصـــدير ٠

ولكن للرقم الآخر الخاص بالمصانع الوطنية أهمية كبيرة ٠ فالعينة التى نبحثها تظهر أن ٩٢ ٪ من العقود الخاصة بمصانع بلاد الأنديز تحظر تصـدير السلع التى ساهمت التكنولوجيا الأجنبية فى انتاجها ٠ وقد حدث هذا فى الوقت الذى حاولت فيه بلاد الأنديز ، عن طريق انشاء سوق مشتركة ، ايجاد تكامل فى اقتصادياتها عن طريق اجراءات أخرى من بينها زيادة التجـارة بين هذه البـــلاد ٠ ومن أجل ذلك فالاتفاقيات التى توصلت اليها الحكومات تحكمها الشروط التى اتفقت عليها المصانع الخاصة التى تفاوتت تماما مقدرتها النسبية على المساومة ٠ وبالاضافة الى ذلك فان مجهردات يونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والحكومات من أجل تحقيق معاملات تفضيلية لصادرات السلع المصنوعة فى البلاد النامية يتعين أن تبحث فى اطار وجود سوق لا يسمح تكوينها بها نتيجة للشروط المانعة الصريحة ٠ لقد أصبحت التكنولوجيا ، وهى من المدخلات التى لا غنى عنها للتنمية الصناعية ، قيدا أساسيا عليها من خلال الطريقة التى يتم بها تسويق التكنولوجيا ٠

ويتعين على المرء لكى يدرك فحوى العقد وآثاره أن يقومه ككل ٠ فالشروط التى تحددها احدى مواد العقد يحد منها أو يعدلها غالبا نص آخر ٠ وبالاضافة الى ذلك يستطيع المرء أن يحقق أهدافه بطريق غير مباشرة وبوسيلة قانونية مقبولة دون أن يذكر صراحة ما يتعارض مع القوانين المحلية ٠ فيمكن للمرء ، مثلا ، أن يؤثر بطريقة غير مباشرة فى حجم الانتاج أو يفرض رقابة على مصادر السلع الوسيطة عن طريق النصوص الخاصة بمراقبة الجودة ٠ ومن خلال الرقابة على حجم الانتاج (وهو ما ترخص به بعض التشريعات الخاصـــة بالبراءات) يمكن للمرء أن يمـارس الرقابة على حجم الصادرات (وهو ما لا تجيزه هذه التشريعات) ٠

وتتنوع النصوص المقيدة التى تحتويها العقود الخاصة بتسويق التكنولوجيا ٠ ففى بوليفيا مثلا نجد أن الشروط الآتية اشتمل عليها خمسة وثلاثون عقدا تم تحليلها (وذلك بالاضافة الى القيود المفروضة على الصادرات وعلى السلع الوسيطة المذكورة فيما سبق) :

أربعة وعشرون عقدا جعلت المساعدة الفنية مشروطة باستخدامها فى البراءات ، والعلامات التجارية ، والعكس بالعكس ٠

اثنان وعشرون عقدا جعلت استخدام المزيد من التكنولوجيا مقصورا على العقود الحاليـة ٠

ثلاثة عقود حددت أسعار المنتجات النهائية ٠

وأحد عشر عقدا حظرت انتاج سلع مماثلة أو بيعها ٠

وتسعة عشر عقدا اشترطت الاحتفاظ بسرية التكنولوجيا خلال مدة سريان العقـد ٠

وستة عشر أخرى اشترطت المحافظة على هذا السر بعد انقضاء العقد ٠

وخمسة عقود نصت على أن أى نزاع أو تحكيم يكون من اختصاص محاكم البلد الذى بصـدر الترخيص ٠ ومن بين خمسـة وثلاثين عقدا ثمان وعشرون حالة كان للمرخص الحق فى مراقبة الجودة ـ وبالمثل فى شيلى يوجد من بين مئة وخمسة وسبعين عقدا ثمانية وتسعون تشتمل على نصوص أعطت المرخص حق مزاولة مراقبة الجودة ، وخمسة وأربعون أعطته حق مراقبة حجم المبيعات ، وسبعة وعشرون حق مراقبة حجم الانتاج ٠ وفى بيرو من بين ثمانية وتسعين عقدا ستة وستون فرضت رقابة على حجم المبيعات ٠ وحظرت بعض النصوص بيع السلع نفسها أو السلع المماثلة بعد انتهاء مدة العقد ٠ وجعلت بعض العقود بيع التكنولوجيا مشروطا بشغل الوظائف الرئيسية بموظفين يختارهم المرخص ٠

وتثير بعض النصوص التى تشتمل عليها عقود تسويق التكنولوجيا والأثر الذى تحدثه على القرارات الخاصة بالأعمال مسألة السياسات الرئيسية التى ظلت منضوبة تحت رقابة صاحب رأس المال أو الادارة فى المصانع التى تستخدم التكنولوجيا ، فاذا كان حجم ما يبيعه مصنع ما ، وأسواقه ، وأسعاره ونوعه ، وكانت مصـادره ، وأسعارها ، ونوع السلع الوسيطة والرأسمالية ، واذا كان نوع التكنولوجيا المستخدمة والوظائف الرئيسـية جميعها تحت سيطرة المصـنع المرخص ، فان القرار الرئيسى الوحيد الذى ترك للمصنع المرخص له باستعمال التكنولوجيا لا يعدو أن يكون هو الاختيار بين أن يبرم عقد شراء التكنولوجيا أو لا يبرمه ٠ لقد أصبحت التكنولوجيا من خلال عملية تسويقها الحالية وسيلة للرقابة على مصانع الدولة المشترية ٠ ومثل هذه الرقابة تحل محل تلك التى كانت مرتبطة بملكية رأس مال المصنع أو تكملها ٠ والقلق السياسى والاقتصادى الذى ظهر فى أمريكا اللاتينية نتيجة للسيطرة الأجنبية على الصناعة يمكن أن يقوم على نحو مناسب ، لا من خلال نموذج الاستثمار الخارجى ، ولكن من خلال وسائل تسويق التكنولوجيا ٠ ومن أجل هذا فان عبـارة « تحويل التكنولوجيـا » قد استعملت على نحـو غير ملائم لتوضيح الظواهر الخاصـة بها ومضامينها ٠

وهناك مسألة أخرى تجب الاشارة اليها وهى أن النصوص التى تتضمنها عقود

بيع التكنولوجيا تفتات على القوانين الخاصـــة بمقاومة الاحتكار والتكتلات فى البلد البائع • ونظرا لأن مبدأ عدم اقليمية القوانين لا يؤخذ به (ولو من الناحية التطبيقية على الأقل) ، أو هو غير مقبول ، فمما يناسب الدول المشترية للتكنولوجيا أن تسن من التشريعات وتضع من التنظيمات ما من شأنه أن يحمى مصالح المصانع المشــترية • وفى نصف القرن الأخير أو حتى قبل ذلك تكفلت حكومات البلاد الصناعية بأن تحدد بطريقة أو بأخرى المدى الذى يستطيع أن يعمل فيه نظام التعاقد فى القطاع الخاص والسلطة التى تزاولها دوائر الأعمال فى ظل نظام السوق • أما البلاد المتنامية فلم يزل امامها أن تدرك المفاهيم التى تتضمنها قوانينها التجارية ، وبخاصة تلك التى تنظم تطبيق مسائل الملكية الصناعية وغيرها •

وكما هى الحال فى الاتفاقيات الخاصة بالامتيازات نجد أن « التزامات المستثمر الأجنبى شكلية ، ومع هذا فقد عرف عن المرخصين أنهم يساومون بصلابة لكى يخففوا من هذه الالتزامات على نحو أكبر » • ومن المألوف ، كما يظهر من اتفاقيات أمريكا اللاتينية ، ان ترى المرخص يســاوم بعنف فى سبيل زيادة المقبــوضات من الاتاوة بما يدور حول ٣ ٪ و ٣½ ٪ من قيمة المبيعات بعد أن يكون قد ضمن الحصــول على عائد غير ظاهر (ولكنه حقيقى) قدره ١٥ ٪ من المبيعات من خلال زيادة أســعار المنتجات الوسيطة • ان خبراء الضرائب والمحاسبة ، بصفة خاصة ، يهرعون الى البلاد المتنامية لكى يساوموا بعنف من أجل زيادة قدرها نصف فى المئة فى الاتاوة حتى ولو كانت تدابير أخرى قد كفلت لهم عائدات كبيرة •

ويظهر أن بائعى التكنولوجيا يهدفون الى المساومة بعنف على فروق ضئيلة فى نسب الاتاوة كخيار استراتيجى يفضى الى أن تبقى مسائل أكبر أهمية بكثير خارج نطاق عملية المساومة ، مما يؤدى الى أن يركز مفاوض الحكومة أو الشركة المتفاوضة اهتمامه وما يريد التخلص منه الى عناصر قليلة الأهمية تماما • وعندما يعرف المرء الاتاوات بأنها الثمن الوحيد الذى يدفع مقابل شراء التكنولوجيا (نظرا لأنهـــا هى العنصر الظاهر) فانه يكون قد أغفل عناصر أخــرى غير ظاهرة ولكن ذات أهميــة أكبر ، مثل المغالاة فى تسعير الواردات •

عدم الوقوف على الاتفاقيات الأخرى

من المسلم به أن ظروف السوق المتنافسة تفترض وجود معلومات كافية ومتاحة بطريقة عادلة • ومع هذا ففى مجال المساومة تعتبر المعلومات أداة يقوم عليها نظــام السلطة النسبية ، نظرا لأن المساومة هى ، من بين عناصر أخرى ، التى يمكن الوقوف عليها بدلالة لما يعرفه الطرف الآخر عن طريق المعالم المختلفة للسياسة والمواقف • وفضلا عن ذلك يتطلب الحصول على المعــلومات بعض التكاليف التى يجب تقــديرها بالنسبة للفوائد المنتظرة منها • ومن أجل هذا فامكانية الحصول على المعلومات لايمكن افتراض أنها معطيات ، بل يجب اعتبارها واحدا من متغيرات السياسة عندما تواجه الدولة المستثمرين الأجانب •

ان اقتصاديات المعلومات فى نموذج الاستثمار الخارجى الذى يعتبر مجالا مجهولا تماما يمكن أن تظهر احتمالات ممارسة ضغوط معينة خاصة بالمساومة وحدودها .

يعلمنا تاريخ اتفاقيات الامتياز أنه كان من المستحيل فى المراحل الباكرة لها ، الحصول على نسخ من المستندات الصحيحة لنصوص الامتياز . وكانت بلاد كثيرة تعتبر اتفاقيات الامتياز وثائق سرية ، ومن ثم لا تتاح لأحد سوى المتفاوضين . وفى بلاد أخرى وصفت اتفاقيات الامتيازات بانها ، من الناحية النظرية على الأقل ، من ممتلكات الدولة ، ولا يستنسخ منها الا عدد صغير . ومن ثم كان العلم بها مقصورا على دائرة ضيقة . فاذا كانت الدول نفسها لا تعمل على جعل المعلومات متاحة للجمهور ومتاحة فيما بينها ، فمن الواضح أن الشركات الأجنبية لن تعمل ضد مصلحتها بنشر نصوص الاتفاقيات . وعلى النقيض من ذلك أن مقدارا كبيرا من العمل الكشفى وحده (وهو يضم المكتبات القانونية للجامعات فى البلاد النامية ، والبحث عن أدلة فى الصحف التجارية ، والمعلومات الخاصة بالتبادل التجارى مع الحكومات الأخرى وما شاكل ذلك) يمكن أن تنتج عنه معلومات كثيرة . ان حكومات البلاد المتنامية لم تزل فى حاجة الى بعض الوقت لتدرك ضرورة تبادل المعلومات كسياسة واضحة . وقد أدى ذلك مع عوامل أخرى الى انشاء منظمات مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) التى من بين وظائفها الرئيسية نشر المعلومات لصالح الدول الأعضاء . وقد أفضت الامكانية الزائدة للحصول على المعلومات ، بالاضافة الى عوامل السوق والمخاطرة ، الى أن يوقع فيما بعد الحرب اتفاق على نموذج العقود .

واذا فكرنا مليا فى عملية تبادل المعلومات الخاصة بتداول التكنولوجيا خلال العقد السابع والاجراءات الخاصة بهذه العملية فان المرء يقابل حالات مشابهة أو موازية لتلك التى كانت موجودة فى عقود الامتياز الأولى . ونتيجة للتحديد الخاطىء لمفاهيم السرية والكتمان ظلت عقود شراء التكنولوجيا سرا دفينا . وفى البلاد التى لا تتبع نظام الرقابة على النقد فيما يتعلق بالاتفاقيات التعاقدية تكون المعلومات مقصورة على الطرفين المتعاقدين . وفى البلاد التى تتدخل فيها الهيئات الحكومية فى عمليات التعاقد بين أطراف ينتمون الى القطاع الخاص تؤدى الاجراءات الادارية غير المناسبة الى الحد من الوقوف على نصوص التعاقد ، ولا توجد بطبيعة الحال أداة واضحة لاجراء المقارنات بين البلاد المختلفة . ان أعضاء لجان الاتاوات يعرفون عادة الاصطلاحات الصناعية بالحدس وحده ومن الذاكرة . فالحكومات تحرص بشدة على حفظ الاتفاقيات التى تبرمها البلاد المجاورة لها اعتقادا منها بأنها تحافظ بذلك على مصالحها الوطنية . والواقع أن ما تتضامن الدول على اتيانه هو الاقلال من شأن ما لديها من معلومات ، ومن قدرتها على المساومة عن طريق تمزيق سوق المعلومات ، وابراز جهلها فى هذا المجال .

ان مجموعة المصالح الحكومية تستطيع ، ولا ريب ، أن تتزود بظروف سوق بيع وشراء التكنولوجيا من كافة أنحاء العالم ، وأن تخطر كل منها الأخرى بها ، وبنصوص

الاتفاقيات الوطنية • والفوائد التى تعود من اتباع مثل هذه السياسة يمكن ولا ريب أن تفوق التكاليف الحقيقية أو المتصورة لمحافظة الدول على سرية العقود المبرمة مع موردى التكنولوجيا الأجانب •

وبالاضافة الى ذلك فى مقدور هذه البلاد أن تدخل شرط الدولة الأولى بالرعاية (وهو مبدأ يستخدم فى نظم التجارة الدولية مثل الجات وأخيرا فى مجال الامتيازات) • ويستطيع عدد من البلاد أن يحمى مصالحه اذا تضمنت عقود احداها الشروط الأفضل التى توجد فى عقود الأخرى الخاصة بالتكنولوجيا المماثلة • ان ادخال هذا الشرط بصورة واضحة يمكن أن يفتح الطريق لاعادة التفاوض فى العقود بطريقة هادئة مع تفودى الخلافات التى تنشأ فى حالات التفاوض تحت ظروف غير ملائمة • ان شرط الدولة الأولى بالرعاية يمكن حقيقة أن يكون وسيلة غير مباشرة لتحقيق جبهة مشتركة لشراء التكنولوجيا فى بيئة تتباين فيها المفاوضات اما عمدا واما نتيجة لطبيعتها •

كفاية المفاوضين من موظفى الحكومة والافتقار الى بنيان تنظيمى للخدمات الأساسية

كان أحد العوامل التى ساهمت فى ضعف مركز موظفى الحكومة بصورة نسبية فى مفاوضاتهم فى اتفاقيات الامتياز الأولى هو مجرد فهمهم فهما غير واف لقواعد المحاسبة المالية المعقدة التى تتبعها الشركات الكبيرة ذات الجنسيات المتعددة • ويظهر من تحليل اتفاقيات الامتياز أن السلطات الضريبية غير مستعدة تماما لأن تعالج القضايا الناشئة عن نظم التسعير الخاصة بالتحويلات بين الشركة الأم والفروع كوسيلة من وسائل ترحيل الأرباح غير الخاضعة للضريبة من بلد الى آخر • ان الشروط الواردة فى اتفاقيات الضريبة على الدخل فى بعض البلاد قد تبدو غريبة للغاية فى نظر أولئك الذين اعتادوا نظم الضرائب المعقدة • وفى بعض الأحايين قبل موظفو الحكومة خصم أقساط الاستهلاك ، وأقساط احتياطى التجديدات للأصل نفسه ، كما قبلوا أن يكون تحديد الالتزامات الضريبية بواسطة بيوت المحاسبة الأجانب الذين يطبقون مبادىء المحاسبة التى وضعتها بلاد المساهمين دون المبادىء التى وضعتها السلطات الضريبية ، وخصم مقابل مخصص الفائدة التى تمكن من اجراء تحويل الأرباح خالصة من الضريبة خارج البلد المضيف ، وما شاكل ذلك • ويلاقى المفاوضون الحكوميون شروطا لم يفهموها أو شروطا خاصة بالأتعاب (قد تكون فى هيئة قروض على الأسهم ، أو مراكز فى مجلس الادارة ، تدر دخلا كبيرا) هم على ثقة من أن رؤساءهم أو المعارضين السياسيين لا يفهمونها •

لقد ذكرت ها الاقتباس لأنه لو استبدلت عبارة « تصاريح الخبرة الفنية الصناعية » بعبارة « اتفاقية الامتياز » لكان ذلك وصفا لحقيقة الحال فى العقد السابع فيما يختص ببيع وشراء التكنولوجيا • والتعقيد الخاص بتقويم التكنولوجيا الحديثة يفضى غالبا الى تفاقم النقص الموجود فى التحليل المالى الذى يحول المعاملات الفنية الى وحدات اقتصادية للقياس • وفى حالة نظم تحويل ثمن المنتجات الوسيطة (التى

الكفاية تؤهلهم لمعالجة هذه المسألة أم لا ، وهل يوجد بنيان تنظيمى فى مكنته محاولة نقد أسعار التحــويل • وكما أشرنا من قبــل فان فروع الشركات المملوكة للأجانب بالكامل تحول الخبرة الفنية الى رأس مال لأسباب لا تمت للرقابة بصلة • وتدفع الشركات الاتاوات وتحسب أقساط استهلاك على الأصول غير الملموسة (*) وتخفض أساس ضريبة الأرباح الاستثنائية من خلال تحويل الخبرة الفنية الى رأس مال •

خلال عملية تقويم وانجاز شراء التكنولوجيا الأجنبية يطلب من موظفى الحكومة القيام بواجب مزدوج : أولا أنهم يحاولون تدقيق النظر فى عملية تبادل التكنولوجيا أو يجب أن يدققوا النظر فيها فى اطار من الموارد الأخرى المعقدة التى تباع معها مثل المنتجــات الوسيطة والآلات (واذا استخدمنا وسائل أكثر تقصــيرا لتحديد تكلفة الاختيار فان على هؤلاء الموظفين أن يقوموا ، بالاضافة الى ذلك ، تعقيدات أخرى تتعلق بالموارد أو المدخلات الأخرى التى تنازلنا عن استخدامها أو التى حلت محلها عنــاصر أخرى فى حالات كثيرة) ، وبالاضافة الى ذلك قد يكون الحصول على تكنولوجيا معينة مشروطا بتحويل رأسمالى ، أو المسائل الخاصة بالسوق (مثل تقييد الصادرات) ، أو القدرة على استخدام أنواع أخرى من تكنولوجيا مكملة أو بديلة أو عدم المقدرة على ذلك • وأكثر من هذا أن الاتجار فى التكنولوجيا مشدود الى نظام الضرائب الذى ينظم توزيع الأرباح الصافية كما انه مرتبط بالسياسة الجمركية التى تحدد درجة الحماية الفعالة وما اليهما • ومن ثم ففى تقويم عملية شراء تكنولوجيا معينة يتعين القيــام بمحــاولة فحص كافة الآثار المتبــادلة لعنــاصر المدخلات ككل ، وكذلك السياسات ومضامينها، أكثر من قصرها على عناصر معينة كالاتاوات ، والآثار المباشرة على التشغيل، وعلى ميزان المدفوعات ، وما على شاكلتها • وجريا وراء الحصول على توصيات سريعة يندفع العلماء الاجتماعيون وراء الافراط فى استخدام الفرض القائل « ببقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه » • ومن المحتمل أن يؤدى هذا الى توجيه الاهتمام توجيهــا خاطئا الى قواعد للتقويم تكون قليلة الأهمية جدا • أما ما نحن فى حاجة اليه فليس تحليلا يقوم على وجود هذا الفرض ، ولكن تجريد للمسألة كلها لتحديد العناصر غير الثــابتة •

وثانيا أن التكنولوجيا « أو عملية الاتجار فيها » تبــدو أقل عوامل الانتــاج تحديدا وفهما • فتبادلها يقع فى أكثر حالات الغموض الذهنى ، وعلى الأقل بالنســبة للمشترين استنبطت الدول تعاريف محددة ونظما متقنة (ما زال المجال أمامها متسعا لتحسين كبير) لتصنيف وسائل تحويل الموارد الأخرى وتقويمها • وان المرء ليدرك بسرعة النظم المتطورة الموجودة فى البنك المركزى أو مصلحة الجمارك ، الخاصــة بتسجيل وتبويب عمليات التحويلات النقدية الرأسمالية والسلع بين البلاد • وعلى الجملة فان الخبرة الفنية ما زال تداولها يتم فى ظل معنى واسع ومبهم ، وفى نواح

(*) مثل • براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وشهرة المحل (المترجم) •

كثيرة خاطىء من ناحية الفهم الاقتصادى لكلمة « تكنولوجى » · ونحن نعرف استيراد التكنولوجيا كتعريفنا للخبرة الفنية على نحو لا يزيدها وضوحا) · ولكن السؤال الذى يثور يتعلق بنوع التكنولوجيا الذى تستورده أية دولة لصناعة أو عملية أو منتج بعينه ولو من الناحية العملية ·

وقد كانت اللجنة الكولومبية لحقوق الملكية Colombian Comité de Regalias فى سنة ١٩٧٠ هى البادئة بمحاولة للتمييز بين العناصر المختلفة التى تشملها كلمة التكنولوجيا بقصد استخدامها فى المفاوضات · وقد أضفى عليها القرار رقم (٢٤) الخاص بميثـاق بلاد الأنديز صبغة رسمية · وقد اشتمل هـذا القرار على تفصيل لعناصر الملكية الصناعية (مثل البراءات والعلامات التجارية) والمكونات التكنولوجية الدقيقة للعقود · أما فيما يتعلق بالميثاق فكلما كان ممكنا بذلت محاولات للتميز بين الدليل الذى يشرح طريقة الانتاج الذى يقدم مرة واحدة فى بداية الاتفاقية والمعونة الفنية المستمرة ، والتكنولوجيا التى تتضمنها السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وغيرها · ونظرا لأن التكنولوجيا تعوزها وحدات القياس فبدلا من الاتفاق على دفعات لهذه العناصر المتفرقة تقابل الخبرة الفنية كنسبة من المبيعات فان القرار رقم (٢٤) حتم أن يكون ذلك على أساس ما تسهم به التكنولوجيا الخارجية فى ربحية المصـانع التى تتسلمها · فعلى سبيل المثال يتم الاتفاق على أن يكون تحديد نصيب التكنولوجيا التى توفر التكاليف على أساس آثارها فى زيادة الأرباح الصافية أكثر من أن يكون كنسبة من المبيعات الاجمالية · وتحدد الآثار على ربحية المصنع ، وعلى القيمة المضافة فى البلد المضيف ، القيمة المقدرة للتكنولوجيا بأسعار السوق · وهذا بدوره يحدد الحد الأقصى للثمن المسموح بدفعه مقابل الحصول على التكنولوجيا · وبالاضافة الى هذه القيمة المقدرة لتبادل الخبرة الفنية يكون المرء فى حاجة الى تحديد الثمن المعادل لأنواع التكنولوجيا المناظرة فى أسواق العالم المختلفة · ومن المألوف أن نجد أن السلعة نفسها يمكن أن يتم انتاجها بأكثر من طريقة · وفضلا عن ذلك فتوجد مصادر عديدة ومختلفة تقدم نوعا معينا من التكنولوجيا يسد الحاجات الصناعية للبلاد النامية ·

هذا اعتبار على جانب من الأهمية لهذه البلاد · وآية ذلك أن تكلفة الاختيـار فيما يتعلق بالتكنولوجيا وفى مجال الاتجار فيها (لا فى مجال تحديد القيمة المقدرة) لا يمكن تحديدها الا من خلال الوقوف على البدائل المتاحة لمصادر العرض وأثمان كل منها · وقد تضمن القرار رقم (٢٤) من ميثاق بلاد الأنديز نصوصا لمثل هذا التصرف عن طريق ضرورة البحث الصريح فى الأسواق الدولية ·

المفاوضات الدفاعية وعنصر الوقت فى المساومة المتقدمة فى الفترات المختلفة

يبين من تاريخ اتفاقيات الامتياز أن أولى طلبات صاحب الامتياز وصفت بأنها تقوم على « التأكيد المبالغ فيه لمبدأ المفاوض المدافع » · وما أن توقع الاتفاقية ويستثمر رأس المال حتى تتلاشى قوة المساومة لصاحب الامتياز الأجنبى على نحو واضح · ومن

هنا فانه يحاول استخدام حقه فى المساومة عند البداية عندما يكون فى أوج قوته ٠ وبالاضافة الى ذلك فما يتمشى مع تكتيك المفاوض المدافع أن نتوقع أن تكون الشروط الأولى أعلى من المألوف خلال مدة تنفيذ العقد ٠ ان صاحب الامتياز يتوقع أن تخفض الشروط التى يقدمها فى البداية ٠

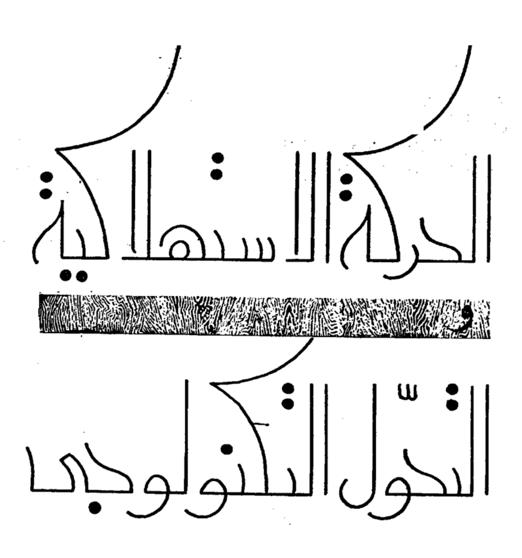
ان التكنولوجيا المشتراة خلال فترة معينة من الزمن والاستثمارات المنفذة فعلا هما ، من ناحية المبدأ ، مفهومان متشابهان تماما اذا تم تقويمهما على امتداد فترة طويلة من الوقت ٠ فكلاهما لا يمكن استرجاعهما ان عاجلا أو آجلا ٠ واستخدام المعلومات خلال فترة واحدة لا يعنى ، بلا ريب ، الاقلال من اتاحة الحصول عليها فى المستقبل ٠ وعلى العكس من ذلك « فكون هذه المعلومات فى المتناول » يزداد كلما فهمت فهما كاملا ، واذا تم ذلك فلا يمكن أن تفقد ٠ وهكذا فان اعادة الحصول على معلومات معينة فى فترة مستقبلة لا يتطلب بطبيعته نفقات اضافية ما دامت هذه المعلومات قد تضمنتها الآلات والعمليات والمهارات التى سبق أن استخدمت ٠

ويترتب على خاصية التكاليف المقـدرة المتناقصة مصـالح متضاربة ودرجات متباينة من التبعية بين المورد ومستلم المعلومات ما دامت قيمتها تتوقف كلية على الوقت الذى تقوم فيه ٠ فاذا أعاد التاريخ نفسه فمن المرجح أن يقوم المرخص شروطه الأولى على أساس « التأكيد المبالغ فيه للمفاوض المهاجم » ، ثم يتوقع أن تخفض هذه الشروط ولكن دون القيام بمساومة قاسية ٠ وقد آزرت هذه النتيجة المفاوضات التى قامت بها اللجنـة الكولومبية لحقوق الملكية والآراء التى تضمنتها محاضر جلسات هـذه اللجنـة ٠

ان ادخال عنصر الوقت بصورة أكثر وضوحا فى استراتيجية من يقوم بالتفاوض من قبل الحكومة والشركة فى البلاد النامية له نتائج محددة على سلوكه المنتظر ٠ فعلى المفاوض أولا أن يحدد بوضوح هدف مفاوضاته خلال فترة مناسبة ، حيث يؤخذ فى الاعتبار عند اعادة التفاوض القدرة المستمرة على ترحيل العبء أو علاقة التبعية ٠ أما ما يتعين تعظيم أثره فهو ليس استعمال القدرة على التفاوض عند القيام بالمفاوضات الأولى ، بل انه هو القدرة المتغيرة على التفاوض وعلى مدى الزمن ٠ وعلى المفاوض فى البلاد النامية ثانيا أن يخطط سلفا الوسائل التنظيمية التى يمكن أن تفضى الى اعادة المفاوضات من جديد على نحو يؤدى الى تجنب نفور المستثمرين المرتقبين أو موردى التكنولوجيا ، وهو النفور الذى يحدث نتيجة للآثار السلبية لاعادة المفاوضات قسرا ٠ ويجب أن تتضمن العقود الأولى نصوصا من شأنها أن تمهد الطريق لاعادة فتح باب المفاوضات ٠ وقد سبق أن ضربنا مثلا « بشرط الدولة الأولى بالرعاية » ٠

وبالاضافة الى ذلك يجب على المفاوض ، فيما يتعلق بمشتريات التكنولوجيا ، أن يربط بعناية شديدة بين ما يدفعه وبين الفوائد المحققة من الخبرة الفنية المبيعة ٠ وكما سبق أن بحثنـا سلفا تمضى عقود التكنولوجيـا غالبا دون تفرقة بين المدفوعات

الخاصة ببراءات الاختراع والمعونات الفنية وتصميمات المصانع وغيرها • وكما سبق أن اقترحنا يضيف كل عنصر من هذه العناصر الى أرباح المشترى فى فترات مختلفة • ففى صناعة الأدويه •مثلا تكون المعونة الفنية محصورة غالبا فى تقديم كتيب عن الانتاج يمكن تعلمه بسرعة كبيرة ، فى حين أن أساس اعتماد المشترى على تكنولوجيا البائع تتمثل فى براءة الاختراع التى تغذى المنتج وعملية انتاجه • وعن طريق التمييز بين أنواع الخبرة الفنية التى يتلقاها البلد المشترى ، وتخصيص المدفوعات لكل واحد منها على حدة ، وتحديد فترات زمنية مختلفة لكل منها ، لا يستطيع المفاوض أن يعمل على ترشيد اجراءاته الخاصة بشراء التكنولوجيا فحسب ، بل انه يمهد الطريق لاعادة المفاوضات فى فترات مختلفة •



منذ خمس وعشرين سنة مضت كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تزعم أن بها حركة استهلاكية متماسكة . والآن أصبح لدى معظم الدول الصناعية الغربية منظمة استهلاكية أو أكثر تمارس عملها في امداد المستهلك بالمعلومات ، وتقوم بتمثيل مصالحه . فما الذي أدى الى هـذا التحول الأساسي ؟ وما الدور الذي تؤديه الحركة الاستهلاكية بالنسبة للتزايد المعقد في السلع والخدمات المتاحة ، وبالنسبة للتحول التكنولوجي الذي طرأ على هذه السلع والخدمات ؟

كشف الحركة الاستهلاكية

الحركة الاستهلاكية ، في صورتها الحالية ، تمثل صدى لفكرة ليست جديدة . ففي سنة ١٩٢٨ كانت بياتريس ويب تنادي بفرق جوهري بين نوعين من التنظيم تمثله جمعيات المنتجين من ناحية ، وجمعيات المستهلكين من ناحية أخرى ، هو ...

بقلم : جيرمى ميتشل

المراسل الصحفى لهذه الدورية فى لندن · سكرتير مجلس البحوث العلمية الاجتماعية فى انجلترا ، وكان سابقا نائب مدير البحوث فى رابطة المستهلكين بلندن · وتشمل كتبه بحوثا علمية اجتماعية وبحوثا فى الصناعة (مع آخرين) والمراهنة ·

ترجمة : حسن عبد المنعم

رئيس هيئة الفنون والوكيل الأول لوزارة الثقافة ·

« وربما يكون التقسيم الذى أوردته من أكثر التقسيمات أهمية وفائدة فى تاريخ علم الاجتماع » « ويب ١٩٢٨) · وكنموذج لجمعية مستهلكين اختارت السيدة بياتريس ويب الحركة التعاونية فى بريطانيا ، التى يرجع منشأها الى سنة ١٨٤٤ ، وتعتبر رائدة للحركات التعاونية الاستهلاكية فى العالم كله ·

ومهما يكن من أمر فان الحركة التعاونية لم تكن فى الحقيقة جمعية مستهلكين على الاطلاق · انما كانت متأثرة تأثرا شديدا بمثل النقابيين عن الادارة الذاتية للمصنع · وكان هدفها الأول هو الادارة الذاتية الصناعية · أما فكرة أن يصبح رأس المال المشترك ملكا للمستهلكين عملاء الجمعيات التعاونية ، وأن يعود الربح اليهم ، فجاءت ضمنا بالمصادفة ·

ودعوى بعض الرواد أنه اذا تدعم التعاون باخلاص وانتشر بصفة مستمرة فانه سيحل كل المشكلات الاجتماعية ، وسوف يقهر الفقر ، ويمحو الجريمة ، ويوفر أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس (مقتبسة من كتاب ويب ١٩٢٨) تبدو الآن جوفاء وغير ذات موضوع • فكون المستهلك فى جمعية تعاونية هو المالك الشرعى لوسائل التوزيع هو أمر يبدو ذا معنى ضئيل طبقا للمعايير العملية • وقياسا على ذلك يمكن مقارنة ذلك بملكية المستهلك الشرعية لوسائل الانتاج فى صناعة مؤممة ، أو ملكية المساهمين الشرعيين لأصول شركة ذات أسهم • وقد عرفنا من « دراكر » وكثيرين غيره وجوب فصل الرقابة عن الملكية فى المشروعات ذات المستوى الكبير ، وكما يبدو أن هـذا حقيقى بالنسبة للتعاونيات الاستهلاكية فانه حقيقى بالنسبة للمشروعات التى يمتلك فيها المساهمون رأس المـال باتفاقات تعاقدية مختلفة •

ومع ذلك فلا يعتبر نقدا للحركة التعاونية الاستهلاكية قولنا أنه رغم قوتها وحجم مبيعاتها بالتجزئة فان أهدافها ووسائلها لا تؤهلها للاستجابة لأنواع جديدة من حاجات المستهلكين التى بدأت فى الظهور منذ الربع الثالث من القرن العشرين (أقدم من ذلك نوعا ما فى الولايات المتحدة) •

السـوق المتغـيرة

ما هو الشكل الذى تأخذه الاحتياجات الجديدة للمستهلك ؟ وما الذى حدث خلال الربع الثالث من القرن العشرين ليضفى عليها مثل هذا التعقيد ؟ أولا هنـاك عوامل نشأت عن التغيرات فى طبيعة وبناء سوق السلع الاستهلاكية والخدمات • فمع المنتجات الكثيرة كان الاسراف فى المنتجات المصنوعة محليا والمستوردة تحت أسماء تجارية كثيرة التنوع ومواصفات وأسعار مختلفة • وعلى سبيل المثال جاء فى النسخة الصادرة من مجلة « ماذا Which » فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وهى التى تصـدر عن جمعية المستهلكين ، نتائج بحث مقارن عن شرائح الفـانوس السحرى وأثبت البحث أنه توجد مئات الأنواع من هذه الشرائح فى المجال التجارى يتراوح ثمنها بين أقل من عشرة جنيهات استرلينية ومئة جنيه استرلينى • فكيف يختار المستهلك اختيارا معقولا فى مثل هذا الموقف ؟

وثمة عامل آخر من عوامل السوق ، هو الزيادة الحقيقية فى القوة الشرائية المتاحة للمستهلك ، التى جلبت معها مشكلات مرتبطة بالاختيار • ولأول مرة نرى أن نسبة كبيرة من المستهلكين لم تعد تشغلها مشاكل المعيشة ، ولكنها وجدت أن الرخاء النسبى جلب معه تساؤلات صعبة بشأن توزيع الدخل •

والعامل الثالث بالنسبة للسوق يرتبط بالعيوب المختلفة فى السوق التى يبدو أنها تضع المستهلك فى موضع غير ملائم بالنسبة للمنتج والموزع • وقد أشار جلبرت الى نظرية سيادة المستهلك ، التى بمقتضاها يستجيب المنتجون الى تعليمات المستهلك عن أشكال السلع والخدمات التى يرتاح اليها والأسعار التى يمكنه أن يدفعها ، الا أنه يبدو أن هذه النظرية لم تعد مطبقة •

فان اتحاد الشركات والمؤسسات الكبيرة لديه وسائل ميسرة للتحكم فى السعر الذى يبيع به وكذلك فى السعر الذى يشترى به • وبالمثل لديه وسائل يدبر بها ما يشتريه المستهلك بالسعر الذى يتحكم فيه الاتحاد • ومخططات المؤسسات تتطلب هذا التحكم والتدبير • وهذه المخططات تسير نحو التقدم نتيجة لاستخدام التكنولوجيا ورأس المال ، واستغلال الوقت الذى يحتاجان اليه ، وتأثير حاجة السوق المتناقصة للمهارات الفنية المتخصصة (جالبرث ١٩٦٧) •

واعداد المعلومات عن السلع والخدمات هو مظهر هام لمطلب محدد تطلبه اتحادات الشركات ، فبينما نجد دولا كثيرة لها أنظمة قانونية أو اختيارية للرقابة على الاعلان نجد هناك حرية عمل كبيرة بالنسبة لاتحاد قوى للشركات دون قيود يمكن أن تفرض عليه • فالأمر يرجع للمعلن ليقرر ما يقال عن انتاجه ، وهو الذى يقرر أى المميزات يصير التركيز عليها ، وأيها تغفل ، وهو الذى يمكنه أن يعبىء ويستخدم مهارات وظائف العلاقات العامة والاعلان • والآن أصبح توصيل المعلومات عن السلع الاستهلاكية والخدمات صناعة مستقرة ولها تكنولوجية خاصة بها (أنظر على سبيل المثال ماير ١٩٥٨ وبيرسون وتيرنر ١٩٦٥) •

العوامل التكنولوجية

توجد مجموعة من العوامل التى لها صيغة تكنولوجية ، رغم أن النظريات الاقتصادية أهملت آثارها فى هذه الناحية حتى الآن • وفى كتابة كيندى وثيرلوول

١٩٧٢ عن التقـدم الفنى تناولا آثر هذا التقـدم الفنى على النحو الاقتصادى الكبير
ـ المحاولات الكثيرة التى أجريت لمعرفة معدل التقدم الفنى كعامل حاسم فى زيادة
الانتاج ـ مع عملية التحول التكنولوجى التى تؤثر على عملية الانتاج فى الصناعات
والبيوت الصناعية المختلفة · وسلوك المستهلك استجابة للتحول التكنولوجى يلقى
عدم الاهتمام أو قليلا منه كأنه غير موجود ·

والاغفال التقليدى للتكنولوجية والاستهلاك فى الدراسات الاقتصادية يفسرها··

ان حقيقة ظهور سلع جديدة والتغيرات فى مميزات هذه السلع أصبحت هامة
بالنسبة للسلع الاستهلاكية منذ عشرات السنوات الأخيرة · وقبل هذا كانت دراسة
التجديد والتحول التكنولوجى تقوم بها وسائل الانتاج أكثر مما تقوم بها وسائل
الاستهلاك · وكان المخترعون والمجددون يهتمون بأن يجعلوا السلع الموجودة أكثر
كفاية ، أكثر من اهتمامهم بصنع كثير من السلع الجديدة ذات الكفاية (ايرنمو نجير
١٩٧٢) ·

وقام ايرنمونجر بوضع جدول زمنى عن استخدام السلع الجديدة فى انجلترا ·
ومما يجـدر ملاحظته فى هذا الجـدول الزمنى الاسراع فى الخطى عند نهـاية القرن
التاسع عشر (على سبيل المثال الترام والأدوات الكهربائية والتلفونات والدراجات
التجارية والمأكولات المحفوظة والمعلبة) ونتـــائج هذا الاسراع المتزايد وفى العقـد
السادس من هذا القرن كانت الأمثلة تشمل التلفزيون والخيوط الصناعية والمنظفات
والمأكولات المجمدة والدراجات التجارية الصغيرة (سكوتر) والاسطوانات الطويلة
المدى والأفلام الملونة وأشرطة التسجيل المغنطة والأفلام الجافة ذات الطرف الكروى
والبوليتين ·

الحاجة للاعلام :

ومن بين هذه السلع الجديدة كان أداء بعضها ينافس الى حد كبير أو قليل أداء
السلع التقليدية · فالمنسوجات المصنوعة من الألياف الصـناعية تنافس المنسوجات
المصنوعة من الألياف الطبيعية · أما السلع الأخرى مثل التلفزيون فهى جديدة تماما
ولا يمكن أن يقال أنها تنافس سلعة موجودة بأى شكل من الأشكال · والعامل المهم

بالنسبة للمستهلك أنه فى الحالتين تكون حصيلته المتوفرة من الاعلام غير مستوفاة : فما يعرفه عن الصوف والقطن والكتان ليس له علاقة بمميزات واستخدامات النيلون. فعندما يواجه رغبة شراء تلفزيون لأول مرة يجد أنه ليس عنده معلومات عن التلفزيون يمكنه استخدامها .

والنتيجة النهائية للتغيرات فى السلع الاستهلاكية والخدمات الناشئة عن استخدام التكنولوجيا هى النتائج الناشئة عن التغيرات فى عوامل السوق. والمستهلك يشعر بقصور فى الاعلام ، لو توافر له لأمكنه أن يتخذ قرارات معقولة ، سواء بالشراء أو بعدم الشراء ، أو يشترى سلعة من انتاج مصنع « أ » أفضل من شرائها من انتاج مصنع « ب » مثلا . وهذا هو أهم احتياج يحتاج اليه المستهلك فى المجتمعات الغربية المتقدمة فى الوقت الحاضر ، وهو الاحتياج الذى دفع تطور الحركة الاستهلاكية الى وضعها الراهن .

تطور منظمات اختيار السلع الاستهلاكية

لكى نجد تاريخا واحدا لبدء الحركة الاستهلاكية يجب أن نرجع الى سنة ١٩٢٨ ، عندما نشر ستيوارت تشيز و ف.ج شلنك كتابهما فى الولايات المتحدة « ما تساويه نقودك » . وقد وصف أيرلز روبرتس (١٩٦٦) هدف المؤلفين بأنه استخدام العمل الذى يقوم به المكتب الوطنى للمواصفات القياسية وغيره من الأجهزة العامة لمصلحة دافع الضرائب الذى كان هو المسئول الوحيد عن تمويل أعمالهم. وكان المكتب الوطنى للمواصفات مشغولا بتنفيذ برنامج مطول لاختيار السلع والخدمات المقدمة للمصالح والادارات الحكومية بالولايات المتحدة وكان من نتائج هذه الاختيارات أن وفرت لحكومة الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار فى السنة . فلماذا لا يؤدون العمل نفسه للمواطن العادى ؟

وقد أنشأ أحد المؤلفين ، وهو شلنك ، ناديا له أعضاء مسجلون ، ثم تحول النادى الى جمعية باسم « البحوث الاستهلاكية » ، وكانت تقوم باختبارات مماثلة على السلع الاستهلاكية ، واجتذبت بعض الأعمال التى كانت تقوم بها الجمعية الأمريكية للمواصفات القياسية .

وفى سنة ١٩٣٥ أنشئت منظمة أمريكية ثانية باسم « اتحاد المستهلكين » من أعضاء انفصلوا من جمعية « البحوث الاستهلاكية » ، وعلى المدى الطويل أصبحت هذه

الجمعية أنجح جمعية ، وهى الآن أكبر منظمة استهلاكية فى العالم ، ويبلغ عدد الأعضاء المشتركين فى مجلتها أكثر من مليون شخص .

وقد نشأت الحركة الاستهلاكية الأمريكية فى وقت الانكماش الاقتصادى، لأنه من المتوقع أن يؤدى الانكماش الاقتصادى الى تنشيط نمو المنظمات الاستهلاكية ، فعندما تقل النقود توجد رغبة شديدة فى انفاقها بكفاية بقدر الامكان . ولم يكن هذا من شأن المنظمات الاستهلاكية . ففى الولايات المتحدة كانت الزيادة فى عضوية « اتحاد المستهلكين » فى سنوات الرخاء التى جاءت بعد سنة ١٩٦٤ . وفى المملكة المتحدة ولدت جمعيات المستهلكين فى ١٩٥٧ على قمة موجة توسعية فى السلع الاستهلاكية والخدمات ، وبلغ عدد أعضائها ٦٠٠ر٠٠٠ عضو . وفى كلتا الدولتين كان تطور منظمات المستهلكين مرتبطا بعوامل السوق التى سبق ذكرها ، وهى : صناعة سلع متنوعة وأسماء تجارية ، وزيادة القوة الشرائية زيادة حقيقية ، مما أدى الى خلق سوق جملة لسلع وخدمات فوق مستوى المعيشة العادى .

والغرض الأول من كل من اتحاد المستهلكين (الولايات المتحدة) وجمعيات المستهلكين (المملكة المتحدة) هو توصيل المعلومات الى الأعضاء والمشتركين . وهذه المعلومات مبنية أساسا ، وليس على الاطلاق ، على نتائج تجارب قياسية . وحديثا امتدت قاعدة المعلومات لتشمل تقريرا مدروسا لتجربة الأعضاء بالنسبة لقوة احتمال السلعة ودرجة الاعتماد عليها ومدة خدمة السيارات وغيرها من السلع الهامة المعمرة . ويمكن أن يطلق على مثل هذه المنظمات اسم تعاونيات للاعلام ، فهى تزود الأعضاء بمعلومات لا يمكن الحصول عليها من أى مكان آخر ، وليس الأمر مجرد نشر المعلومات عن السلع التى قامت بفحصها الأجهزة الحكومية (كما كان تشيز وشلنك يأملان) أو المعلومات التى ينشرها المنتجون ، فغالبا تقوم منظمات اختبار السلع الاستهلاكية بنشر معلومات جديدة عن السلع الاستهلاكية والخدمات . فعندما ينشر تقرير مقارن ، عن غسالات أو ثلاجات كهربائية مثلا ، فان كثيرا من المعلومات التى تتعلق بأداء السلع المعمرة قد تكون غير مألوفة للمنتجين والمستهلكين على السواء .

واتحاد المستهلكين (الولايات المتحدة) وجمعية المستهلكين (المملكة المتحدة) يعتبران نموذجين للمنظمات التى توفر حاجة المستهلكين للمعلومات عن طريق اعداد نتائج الاختبارات القياسية ونشرها . وهما من أكبر وأقدم منظمات الاختبار للسلع الاستهلاكية ، وان كان يوجد الآن مثيل لهما فى عدد من الدول الأخرى ، وعلى الأخص

فى شمال غرب أوربا بما فى ذلك هولندة (جمعية المستهلكين الهولندية) وبلجيكا (جمعية المستهلكين) والسويد والنرويج • وجمعيات اختبار السلع الاستهلاكية فى الدول الأصغر تواجه صعوبات خاصة ، لأنه يجب توافر مستوى أدنى لا يمكن التجاوز عنه بالنسبة للعضوية لانشاء منظمة اختبار يمكنها أن تبقى على قيد الحياة • والاشتراك بين عدة دول فى مشروعات لاختبار السلع الاستهلاكية قد يساعد على التغلب على بعض هذه الصعوبات •

وهناك وسائل تجعل الاختبارات القياسية غير قادرة على سد حاجة المستهلك للمعلومات ، فمثلا انتاج سلعة معينة بأشكال مختلفة وتحت علامات تجارية مختلفة ، كما سبق ذكره ، قد يعنى فى بعض الأحوال ، عند التطبيق العملى ، استحالة تغطية جميع السلع على امتداد السوق ، وكذلك لا يمكن تجنب البطء فى التزويد بالمعلومات عن المنتجات الجديدة أو التى تغيرت عندما تعرض فى السوق •

وهناك ضعف آخر ، على قدر من الأهمية ، يتمثل فى تزويد المستهلك بالمعلومات التى تقدم عادة (على سبيل المثال) على شكل صحف دورية ، ربما تكون غير صالحة للاستعمال وقت الحاجة اليها ، أى عندما تكون صفقة شراء على وشك الاتمام • وبالنسبة للسلع العامة المعمرة ، حيث تتم الصفقة بعد تخطيط سابق ، فان هذا الضعف يمكن التغلب عليه ، ولكنه يبقى خطيرا بالنسبة للمشتريات السريعة التداول •

وفى الأغلب لا يمكن أن تغطى المعلومات عن الفحص المدى الواسع للسلع الاستهلاكية والخدمات التى ليس لها علامات تجارية أو مواصفات قياسية كالمأكولات الطازجة مثلا ، والمنسوجات بالقطعة ، والزجاج والخزفيات ، وخدمات الاصلاح ، والكثير غيرها مما لا يمكن أن تكون قابلة لابداء معلومات عنها أساسها اختبارات قياسية •

بطاقات المعلومات

وقد تطور نوعان آخران من منظمات المستهلكين ، التى يعتبر دورها فى امداد المستهلك بالمعلومات مكملا لدور منظمات الاختبار القياسية • وأولها يتعلق بتزويد السلعة ببطاقة معلومات ، وذلك بالاتفاق مع منظمة المستهلكين المعنية والمنتجين على ارفاق بطاقة بمنتجاتهم تحوى معلومات بشكل موحد عن تركيب وأداء وصيانة السلعة • وهنا يصبح لدى المستهلك معلومات متاحة عندما يكون فى أشد الحاجة اليها ، أى فى لحظة الشراء • ومن ناحية أخرى ليس كل نوع من أنواع السلع والخدمات يصلح لارفاق بطاقة معلومات به • وقد أظهر نظام البطاقات تقدما كبيرا فى السويد ، أما فى المملكة المتحدة فقد كانت هناك خطة أعلنها المجلس الاستهلاكى الذى كانت

تشرف عليه حكومة المملكة المتحدة قبل أن يلغى المجلس بقرار من الحـــكومة فى سنة ١٩٧٠ ٠

شهادة الجودة

والشكل الثانى للتطور المكمل لمنظمة المستهلكين هو تزويد السلع بشهادات جودة ٠ ومرة ثانية يسمح للمنتجين بالاتفاق مع المنظمة بارفاق شهادة جودة تدل على أن السلعة المعنية تحوى الحد الأدنى من المركبات أو الأداء الذى وضـعته واختبرته منظمة المستهلكين ٠ وحجم المعلومات الفعلية المتاحة للمستهلك هو بالضرورة قليل وغير قياسى ، ولكن مثل بطاقة المعلومات تصبح ذات فائدة عندما يكون المشترى فى أشد الحاجة اليها ٠ وتعتبر شهادة الجودة الفرنسية مثلا لأحسن منظمة أنشئت لاصدار شهادة الجودة ٠

وهذه الثلاثة الأنواع لمنظمة المستهلكين، وهى: الاختبارات القياسية ، والبطاقات الاعلامية وشهادات الجودة ، أصبح لها وجود فعلى لسد احتياجات المستهلك للمعلومات بطرق مختلفة ٠ وهى تشترك فى ناحية واحدة تتعلق بالمستهلكين الأكثر تعقدا (وهم على سبيل المثال : الطبقة الاجتماعية العليا ، وأصحاب الدخول العالية ، والذين فى المراحل النهائية من التعليم) الذين يكونون أكثر ادراكا لقصـورهم فى المعلومات والامكانات التى تمكنهم من التعويض عن ذلك ٠ والمنظمات الاستهلاكية هى : بصفة مميزة ، تعاونيات اعلامية يديرها المتعلمون من الطبقة الوسطى خاصة لمصلحة المتعلمين من الطبقة الوسطى ٠ وعلى سبيل المثال أجرى فى سنة ١٩٧١ احصاء على عينات من جمعية المستهلكين فى المملكة المتحدة ، واتضح أن ٣٥ ٪ من الأعضاء بلغوا مراحل نهائية فى التعليم فى سن ١٩ سنة ، مقارنة بنسبتهم التى تبلغ ٦ ٪ بالنسبة لجملة السكان (طبقا لمكاتبة شخصية من جمعية المستهلكين) ٠ ولأسباب لا يمكن تجنبها يبدأون بصعوبة لمس مشاكل المستهلكين من القطاعات الأكثر فقرا فى المجتمع ، الذين ليس لديهم الادراك بحاجتهم للاعلام ، كما لا تؤهلهم درجة تعليمهم للتعامل مع مثل هذه المعلومات التى تصدرها المنظمات الاستهلاكية ٠

المستهلكون المحدودو الدخل

نشر ديفيد كابلوتز فى كتابه « الفقراء يدفعون أكثر » تحليلا ضافيا عن مشاكل المستهلكين المحدودى الدخل ٠ وكانت هذه الدراسات قائمة على مسح شمل ٤٦٤ أسرة فى مشروعات الاسكان الشعبى لمحدودى الدخل فى شرق هارلم بالحى الشرقى لمدينة نيويورك ٠ وكانت احدى المعلومات الأكثر غرابة أن محدودى الدخل يهتمون بشراء الأجهزة المعمرة مثل أكثر المواطنين ثراء ٠

« ان الدوافع الثقـافية لشراء أجهزة كبيرة معمرة امتـدت الى الأسر المحدودة الدخل مثلما امتدت الى الأسر المتوسطة الدخل ٠ وفى بعض الأحيان يكون للاستهلاك

مغزى أكبر بالنسبة للأسر المحدودة الدخل منه بالنسبة للأسر المنتمية للطبقة الأعلى ، اذ أن لدى كثير منهم أملا ضئيلا فى تحسن كبير لمركزهم الاجتماعى المنخفض ، عن طريق تدرجهم الوظيفى ، ولذلك يميلون للتحول الى الاستهلاك ، كمجال وحيد يمكنهم فيه تحقيق بعض التقدم نحو الحلم الأمريكى بالنجاح . واذا كان « فيلبن » لاحظ أن الطبقة العليا تهتم بالاستهلاك الواضح الأثر ليرمزوا الى طبقتهم الاجتماعية العالية فانه يمكن أن يقال أن الطبقات الأدنى تميل هذه الأيام الى الاستهلاك التعويضى ، وعلى ذلك تصبح الأجهزة الكهربائية والسيارات وأحلام بيت من صنعهم تعويضا عن وضعهم الاجتماعى المقفل (كابلوتز ١٩٦٣) .

وبسبب هذا الاستهلاك التعويضى جاء التعليق بأن الفقراء يدفعون ثمنا أفدح . وقلة الأحوال الحاضرة المتوفرة لديهم ، فضلا عن ضعف معدلات الائتمانات المصرفية بالنسبة لهم ، عرضتهم لمواقف متنوعة تجعلنا نعتبرهم مستهلكين « بالمخاطرة » . والسلع التى تباع لهم منخفضة الجودة ، ولكنها تحقق نسبة عالية من الربح فى بيع التجزئة . ويتعرضون للغش أو التضليل فى تجربتهم فى الشراء والأجهزة الجديدة التى تباع لهم ، وربما تكون فى الحقيقة قديمة أو مستصلحة .

وعلى العموم فان هؤلاء المستهلكين المحدودى الدخل وعيهم ضئيل بالخدمات الاعلامية للمستهلك ، ويلجأون لطلب مساعدة المحترفين أو أشباه المحترفين عندما يجدون أنفسهم فى مواقف حرجة . وحتى لو أمكنهم الحصول على المعلومات فقلما يترجمون هذا العلم الى عمل . ورغم أن أكثر من ثلث العينة موضع البحث أمكنها ذكر مصدر للمساعدة (على سبيل المثال : مكاتب العمل ، وجمعية المساعدات القانونية ، والمحكمة الجزئية ، والمحامى) فلم يلجأ منهم عند وجود صعوبة فى شراء سلع استهلاكية الى مصدر من هذه المصادر للنصيحة أو المساعدة غير ٩ ٪ فقط .

وقد أيدت دراسات أخرى الدراسة التى قام بها كابلوتز عن المستهلك الذى يضار فى الولايات المتحدة . ونشر المستر ديفانت أنه « فى حى واتس ، وهى حى الزنوج فى جنوب وسط مدينة لوس انجلوس ، الذى كان بؤرة للشغب العنيف فى سنة ١٩٦٥ ، قد يتوقع المستهلكون أن يدفعوا نسبة تتراوح بين ٧ ٪ و٢١ ٪ لصندوق يحوى ٣٠ سلعة اذا أرادوا شراء أنواع بقالة من المحال الصغيرة المجاورة زيادة على سعرها لو اشتروه من السوق الشاملة الموجودة فى حى بيفرلى هيلز حى الأثرياء (ستر ديفانت ١٩٦٨) .

وعدم توافر دراسات مماثلة عن المستهلكين المحدودى الدخل فى الدول الأخرى يجعلنا نتحرز فى التعميم بناء على هذه الأمثلة المأخوذة من الولايات المتحدة . ومع ذلك فانها توعز الينا بأن سلسلة منظمات المستهلكين القائمة فعلا ، والتى ساعدت بفاعلية على رجحان ميزان المعلومات لصالح المستهلكين من الطبقة الوسطى المتعلمة ، غير قادرة فيما يبدو على القيام بهذا الدور نحو المستهلكين المحدودى الدخل . وقد

يحتاج الأمر الى تطوير سلسلة من المنشآت الاجتماعية الجديدة ، ولا شك أنه يعنى الكثير أن جمعية المستهلكين فى المملكة المتحدة أقنعت عددا من السلطات المحلية بتمويل مراكز للاستشارة فى التسويق • وتعتبر هذه المراكز « محال للمعلومات » ، يكون موقعها فى الشارع الرئيسى لمراكز التسويق ، وتوجه خدماتها أولا (وليس اطلاقا) الى المستهلك المحدود الدخل •

تأثير منظمات المستهلكين

قد تكون منظمات المستهلكين قد سدت ثغرة عدم توافر المعلومات بالنسبة للمتعلمين من الطبقة الوسطى ، ولكن ما هو تأثيرها على موقف السوق أو التقدم التكنولوجى للسلع الاستهلاكية والخدمات ؟ هناك قصور خطير فى كل شىء عدا الاعلام الذى سبق ذكره • ويقول «ستركلنج» أنه وجد أن أغلب أصحاب المصانع فى الولايات المتحدة الأجهزة المنزلية المعمرة تحتقر شأن اتحاد المستهلكين ولا تعتبر أن له نفوذا يعمل حسابه •

« ولا يوجد بين منتجى الأجهزة الكبيرة من يقيم وزنا أو يجعل سياسته الأساسية اتباع ارشادات اتحاد المستهلكين ، وان كان بعضهم يقول أنه يدخل فى حسابه اتحاد المستهلكين عند تصميم المنتجات (ستركلنج ١٩٦٥) •

ومن ناحية أخرى وجد أحد المنتجين أن تسويق جهاز معين ارتفع من ٦ ٪ فى السنة السابقة الى ١٣ر٧ ٪ فى السنة التى تقرر فيها أعلى سعر للجهاز • وشهد عدد من تجار التجزئة على أهمية تقويم اتحاد المستهلكين فى التأثير على اختيار المستهلك •

ويبدو ، بما لا يقبل الجدل ، التأثير القوى لمنظمات المستهلكين فى تحديد اختيار المستهلك داخل السوق الموجودة والحالة الموجودة (والمتطورة) للتكنولوجيا • وفى مجال الاعلام ، خاصة ، فانها عملت كقوة مضادة للاعلام الموجه من المنتجين والموزعين • واذا كان على منظمات المستهلكين أن تصبح ذات أثر فعال على النظام الذى تعمل فيه فانها بالتأكيد تصبح ذات صبغة سياسية غالية • وفعلا يوجد عدد من المنظمات لها علاقات ايجابية متبادلة مع الحكومة ، بمعنى أن المنظمات اما أن تتلقى عونا من الحكومة أو تمثل فيها ، أو تتمتع بالأمرين معا • وحتى الآن ليس لاحدى هذه المنظمات نوع من التأثير على الحكومة كالذى يمكن أن تمارسه منظمات المنتجين والاتحادات التجارية واتحادات العمال • وربما نكون بعيدين عن اليوم الذى يكون فيه وزن مصالح المستهلكين عند الحكومة مثل الوزن الذى تكيل به للمنتجين •

ورغم هذا الافتقار الى التأثير السياسى فهناك دلالات على أنه تم احراز بعض التقدم • ويوجد مثل قريب ، هو قضية اتحاد المستهلكين بالولايات المتحدة ضد اتحاد صناعة الصلب ، التى رفعت ضد وزير الخارجية وشركات الصلب الأجنبية على أساس أن المستهلكين فى الولايات المتحدة يدفعون أسعارا أعلى للصلب تنفيذا للاتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة وشركات الصلب الأجنبية التى تقضى بأن تكون مبيعات هذه

الشركة فى الولايات المتحدة مقيدة اختياريا • ونعم ، أن المحكمة قررت أنه لا يمكن اصــدار أى حكم ضــد المنتجين الأجانب لأنهم تصرفوا بحسن نية ، ولكن اتحــاد المستهلكين كسب نصرا هاما ، حيث تقرر أن الحكومة لم يكن لديها سلطة تمكنها من أن تؤكد أن التشريع المناهض لاتحادات الشركات لم ينتهك •

وهذه القضية غير عادية ، لأنها اجراء قانونى اتخذته المنظمة ضـــد الحكومة الوطنية • وهذا الشكل الخاص للتأثير على الحكومات قد يبقى غير معمول به الا نادرا خارج الولايات المتحدة ، ولكن فكرة أن منظمات المستهلكين يجب أن تؤدى دورا أكثر فاعلية فى تحديد الأنظمة الاقتصادية والتكنولوجية قد يؤخذ بها تماما بشكل أوسع •

وهناك مثال أكثر انتشارا فى الولايات المتحدة ، وهو النجاح غير العادى الذى حققه رالف نادر ، اذ تحدى كلا من الحكومة والمنتجين فى عدد من النشرات ، وخاصة فى مجال أمن السيارات ومتانتها (نادر ١٩٧٢) • والصورة المميزة لحملات نادر هى أنها ليست منطلقة من أى قاعدة أعدها بيت من البيوت الصناعية ، ولم تكن تسانده أى منظمة مستهلكين لا للعامة ولا للخاصة ، ولم تكن هناك قائمة طويلة بأسماء الأعضاء والمكتبيين تجعل حقه فى الكلام نيابة عن المستهلكين شرعيا • وفى مجتمع تتزايد فيه عقدة الجماعات ، حيث تقوم المنظمات بالدفاع عن مصالح الجماعات المختلفة وتنميتها ، أوضح نادر أنه يمكن لفرد واحد أن يتحدى ، على قدم المساواة ، أعظم قوة للمنشآت الصناعية • ولم يحن الوقت بعد لنقول أن مثال نادر سيبقى مثالا فريدا • وربما يكون امتزاج الحرفية الفنية القانونية والاعلامية اللذين استخدمهما نتاجا ثقافيا ، مما قد يجعله لا يلقى هذه النتائج اذا صدر الى الدول الأخرى • ومع ذلك ، وحتى لو كان من الثابت أن هذا حقيقى ، فانه لا يوجد شك فى أن نادر وسع آفاق حركة المستهلكين، بمعنى أنه أوضح الامكانات والفرص المتاحة للتأثير فى السياسات الوطنية •

وربما لا يكون « أثر هذه المظاهرة » أكثر ملاءمة ، اذ يجىء فى وقت تكون فيه مناقشة الحاجة الى تقويم تكنولوجى موضوعا للمناقشة العامة • وحتى الآن فان منظمات المستهلكين مارست عملها أساسا داخل اطار التكنولوجيا القائمة فعلا ، ووظيفتها الأولى مساعدة المستهلك ليتمكن من اختيار معقول يتمشى مع تيار التكنولوجيا والأســواق والأسعار • فالى أى مدى تصل قدرتها على التطور لكى يمكنها أن تؤدى دورا فى العملية التى تقوم بها العائدات المحتملة والأرباح من التكنولوجيا الحديثة ؟ والجواب يتوقف على نتيجة المناقشات الحالية فى كل من اجراء تقويم التكنولوجيا ، والهياكل اللازمة لاعطاء الاجراء كيانا سياسيا •

وفيما يتعلق بالاجراء فانه من الممكن اعتبار التقويم التكنولوجى شكلا من التجربة العلمية • ويمكن أن نرى فيه دراســة موضوعية تحليلية للنتــائج الممكنة اقتصــاديا واجتماعيا وبيئيا للتطور التكنولوجى أو التغيرات فى التكنولوجيا القائمة • والحقائق نفسها يجب أن تكون حيادية • والقرارات بشأن ما هو الوزن الذى يجب أن يعطى

للحقائق لاتخاذ قرارات بشأن التطور التكنولوجى هى قرارات سياسية فى صبغتها ، وخارج عملية التقويم التكنولوجى ٠

وهذه النظرية الموضوعية للتقويم التكنولوجى يمكن الاعتراض عليها بالرأى القائل بأن العملية عملية سياسية ٠ ويقول هارفى بروكس فى كتابه « تقويم التكنولوجيا » (١٩٦٩) : « والاختيار بين التكنولوجيا المتغيرة وآثارها هو اختيار سياسى أصلا ، بمعنى أنه ينطوى على اختيار بين المصالح المتنافسة والمتعارضة وبين تحديد القيمة ، وعلى ذلك يمكن اختيارها كجزء من الاجراءات السياسية » ٠

والرأى القائل بأن التقويم التكنولوجى جزء مكمل للعملية السياسية له مضامين هامة بالنسبة للهياكل المطلوبة ٠

« والخبرة الفنية والحكم المبنى على التخصص لهما أهمية فى التكهن بالنتائج الاجتماعية والبيئية للطرق المختلفة المتغيرة للعمل ، أو على الأقل الاشارة الى الامكانات والاحتمالات ، ولكن العملية النهائية للاختيار هى واحدة من بين النتائج التى يمكن التكهن بها بدرجة معينة محدودة الاحتمال ٠ ان وزن الأشياء المعنوية هو وظيفة الحوار السياسى ، ومن الأمور الهامة أن يتطور الحوار السياسى ليشمل أوسع ما يمكن من جموع المصالح والقيم والدفاع عنها » ٠

والحوار يتطلب وجوب نشر تقويم التكنولوجيا خلال المجتمع كله ، متضمنا تنويعا واسعا للمصالح الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا خير من أن يعهد به الى حكومة مركزية ٠ فضلا عن أن الحوار يكتسب مؤيدين له ٠ وحقيقة أن « مكتب التقويم التكنولوجى » فى الولايات المتحدة الذى خلقه المشروع مستقلا تماما عن الجهاز التنفيذى ، فى مجتمع متعدد الجماعات كثيرا ، يعنى أن المعركة من أجل اجراء مركزى لتقويم التكنولوجيا خاسرة فعلا ٠

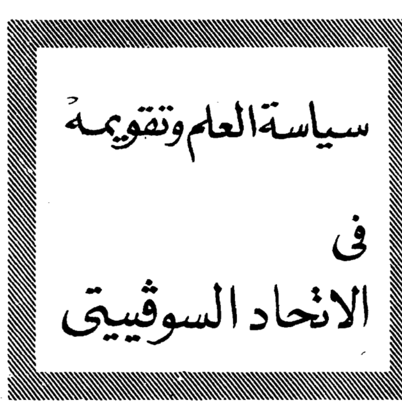
ومن هذا النمط المطول لتقويم التكنولوجيا ، الذى تؤدى فيه المصالح المختلفة دورها ، وهو ما تتبعه الدول الأخرى ، يوجد ايعاز غير مباشر للدور الذى يمكن لمنظمات المستهلكين أن تؤديه أولا ٠ انه يجب على منظمات المستهلكين أن تركز اهتمامها على نتائج التحول التكنولوجى من أجل المستهلكين ، ولنفرض على سبيل المثال أن التحول تضمن تطوير مصدر جديد للطاقة ، بحيث يمكن استخدامها فى التدفئة المنزلية ، فان المسئولية تقع على منظمة المستهلكين لتقويم التحول (أو التحول المحتمل) حسب نتائجه الاقتصادية والنتائج الأخرى لتقديمه للمستهلكين ٠ ما هى تكلفتها بالمقارنة لأنواع الوقود الموجودة ؟ وما درجة كفاءتها وملاءمتها مقارنة بالوسائل القديمة ؟ وهل يعنى ذلك تحوير أو استبدال الأجهزة المنزلية الموجودة ؟ وما هى الآثار بالنسبة للتنظيم الاجتماعى للأسرة ؟

واذا جعلت منظمة المستهلكين مميزاتها واضحة هل يجوز أن تقحم نفسها مثلا

فى تقويم آثار التحول على المنتجين لأنواع أخرى من الوقود بقدر يؤثر على المستهلكين . والتغييرات الطارئه على الأسعار ، أو امكانية الحصول على أنواع أخرى من الوقود ، يكون من المناسب ذكرها ، ولكن لا ينبغى ذكر اغلاق مصنع أو تزايد البطالة بين القوة العاملة فان مسئولية تقويم آثار من هذا النوع هى مسئولية المنتج صاحب المصلحة . والحكومة أيضا لها دورها الذى تقوم به ، كتقديم النتائج لميزان المدفوعات أو النمو الاقتصادى .

وقد يبدو مثيرا نوعا ما أن نوجب على منظمات المستهلكين أن تتجاهل كثيرا بعض الأمور مثل البطالة أو ميزان المدفوعات اذا أرادت تقويم التكنولوجيا . ولكن هذا غريزى فى نظام الجماعات تشترك فيه المجموعات ذات المصالح المختلفة عن طريق المناقشات العامة ، وتعتبر ذلك كجزء من اجراء سياسى .

(والمضمون) الثانى غير المباشر يكمن فى الدور الذى يمكن أن يقوموا به فى التعرف على حاجات المستهلك التكنولوجية التى لا يمكن اشباعها . ففكرة أن التطور التكنولوجى مستقل ذاتى التغيير استغرقت وقتا طويلا لتموت ، ولكنها الآن دفنت نهائيا . فالتكنولوجيا فى مفهومها الآن تخضع لرقابة اجتماعية متزايدة ، وهى على أية حال تستجيب للحاجات الاجتماعية . فما هى التغيرات التكنولوجية الحديثة ، التى تساعد على تحسين كل من مستوى المعيشة ، حسب الاصطلاح الاقتصـــادى ، وطبيعة حياة المستهلكين ؟ ونوع هذا السؤال أكثر صعوبة فى الاجابة عليه من الأسئلة التى وضعتها منظمات المستهلكين عامة ، ولكنه هو السؤال الذى سيفرض نفســه بسرعة متزايدة ، اذا كان على منظمات المستهلكين أن تتلاءم مع حاجات الربع الأخير من القرن العشرين .



– ١ –

تفسر زيادة الدور الذى يقوم به العلم جزءا كبيرا من حركة العالم الحديث . ان امكانية احلال مادة محل أخرى ، وكفاية مصدر من مصادر الطاقة ، ومزايا الرقابة الآلية للنظم المعقدة »، والمشاكل المتشابهة الناجمة عن التقدم العلمى ، يمكن حلها عن طريق « التقويم التكنولوجى » . وتتطلب المصادر والأماكن الاجتماعية لحل مثل هذه المشاكل وكذلك العديد والمتنوع من النتائج ذات الأثر الاجتماعى للعلم تقويما اجتماعيا .

لقد كان التقويم الاجتماعى دائما جزءا من الأبحاث التطبيقية ، وفى الوقت الحالى يتم التقويم التكنولوجى بدرجة كبيرة فى فروع متخصصة من البحث تحمل هذ االاسم على أساس التداخل بين علوم الابحاث وتحليل النظم للمشكلة ذات الأركان الأربعة : البيئة ، والانتاج ، والتكنولوجيا ، والعلم .

لقد كان التقويم الاجتماعى يكون دائما جزءا من البحث فى مشاكل التقدم العلمى والتكنولوجى . وقد أدى التداخل خلال العقود القليلة الماضية بين علوم البحث وتحليل النظم فى هذا المجال الى ظهور مادة علمية متخصصة تعرف باسم « دراسات السياسة العلمية » .

لقد أدى وضع وتنفيذ سياسة فعلية للدولة فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى الى ظهور حاجة ملحة لتكامل التقويم التكنولوجى والتقويم الاجتماعى للتقدم العلمى

بقلم : جينادى م. دوبروف

ترجمة : الدكتور حمدى رضوان عبد العزيز

فى نظام واحد لعلم الادارة . ومما له أهمية قصوى فى الدول الاشتراكية تنقيح مثل تلك النظريات الرئيسية التى على أساسها يمكن بناء سياسة علمية موحدة للدولة فى ضوء التخطيط ومركزية الرقابة المتبعة فى تلك البلاد على العلوم والتكنولوجيا وكذلك التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ان الخبرة المتجمعة فى كثير من الدول وعلى وجه الخصوص خلال العقود القليلة الماضية تجعل من الممكن أن نكون على دقة كافية فى تفسير المعنى المقصود من سياسة العلم كنوع متكامل للتقدير النوعى والكمى للأساسيات والمبادىء الموجودة فى هيكل اجتماعى ، وتعريف اتجاه المجتمع نحو العلم والدور الاجتماعى الموكل له ، والنظام الاجتماعى الموجود الذى بمقتضاه يتم تنظيم العلم وادارة الأنشطة العلمية المتعلقة باستخدام كل أجهزة النظم التكنولوجية ، والوسائل الاجتماعية للوصول لاهداف ادارة التقدم العلمى . وبمعنى آخر فان التعريف العام هو أن سياسة العلم تعنى الأساسيات ، والأجهزة والأنشطة العملية التى بمقتضاها يمكن ضمان الوصول للأهداف الاجتماعية للتقدم العلمى .

ان مقومات التقدير الاجتماعى لسياسة العلم هى فى بعض الأحيان الفلسفة الاستراتيجية للعلم .

وتقوم هذه المقالة بفحص فكرة سياسة العلم ، وتوضح هيكل المادة العلمية التى تسعى لوضع الفكرة النظرية . وفى روسيا تسمى المادة العلمية «نوكفيدينى» ، وهو اصطلاح أعم من دراسات سياسة العلم . وهدفه هو وضع نتائج هامة نظرية من

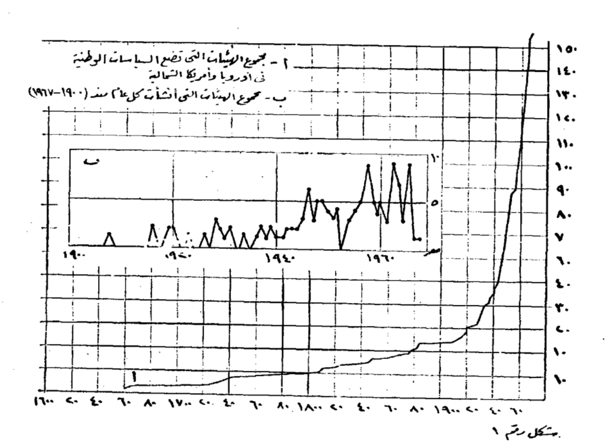
التجارب التى امكن الحصول عليها من التقدم العلمى والفنى ليمكن مراقبة هـذه العملية بطريقة اكثر فاعلية عن طريق وسائل اجتماعية .

- ٢ -

ان أولى مكونات التقدير الاجتماعى لسياسـة العلم هى فى بعض الأحيـان الفلسفة الاستراتيجية للعلم . ان كل دولة متحضرة عاجلا أو آجلا تنمى الاتجاه نحو التقدم العلمى والوسائل المعترف بها للوصول لهذا التقدم ، وكذلك مبادىء الادارة العلمية . وهذا الاتجاه يعبر عنه بوضوح فى الوثائق السياسية للاحزاب السياسـية الحاكمة أو بيانات الزعماء الوطنيين ، أو يمكن استخلاصه عن طريق الأهداف العلمية التى امكن الوصول اليها .

ودور الدولة الارشادى فى التقدم العلمى المبنى على مبادىء وتقديرات سياسـية طويلة الأمد انما هو من خصائص البرامج الاجتماعية فى كثير من الدول .

لقد بدأت سياسة الدولة للعلم فى الاتحاد السوفيتى تأخذ شكلا معينا خـلال نصف قرن مضى . وعند هذه النقطة فى تاريخ السياسة العلمية لم يكن لدى الدولة ابة خبرة (لتقدير التقدم الفنى والعلمى . انظر شكل ١) .



شكل رقم ١

فى العقد الثالث من هذا القرن كانت المؤسسات التى وجدت فى عدد من الدول اوضع سياسة علمية وطنية أكاديمية بحتة فى هيكلها ،، ولم تهتم الا قليلا بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة لدولها . كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التى تبحث فى طرق جديدة يمكن بواسطتها للدولة أن تدعم وتقدر التقدم العلمى . ولقد كان هذا متمشيا مع الرغبات الأساسية للدولة السوفيتية الناهضة والاحتياجات الماسة للعلم فيها .

كتب « فيرندسكى » العلامة الروسى مؤسس الأكاديمية العلمية فى أوكرانيا والذى قام باضافات جديدة فى النظرية والتطبيق للمنظمات العلمية فى سنة ١٩١٦ :

« لم يكن هناك حوار فى دولتنا بخصوص تنظيم البحث والمجهود العلمى أو فى انتاج الأبحاث التى تقوم بها مؤسسات الدولة للابحاث . وهذه المشكلة لم تكن من اختصاص الدولة . على ان هذه الوسائل للتنظيم انما هى ضرورية على وجه خاص اذا كان من المرغوب فيه الوصول الى أحسن النتائج بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة » .

ان الأهداف الملحة المطلوبة قد تم تحليلها فى اطار نظرى عام ، وتم وضعها فى شكل أداة هامة للدولة بواسطة مؤسس الاشتراكية السوفيتية ف لينين . ولقد كانت هذه الأهداف خلال الأعوام الأولى من عمرها سياسات محكمة بسيطة تم وضعها لتنظيم تطور العلم ودفعه ، بانشاء مؤسسات حكومية لادارة العلم ، وتهيئة الشروط المادية والعلمية التى هى فى أشد الحاجة اليها فى ذلك الوقت لحفظ ودعم امكانيات الدولة العلمية .

وطبقا للتوجيهات الأولية لسياسة العلم للدولة السوفيتية فقد وضع مشروع وطنى للاعمال الفنية والعلمية للتنقيب والبحث عن الموارد الطبيعية ، وبدأ تنفيذه ، كما بدأ تطوير الوسائل الحديثة للاتصال والاذاعة ، واعادة التطوير الفنى للمواصلات ، وايجاد الحلول للمبادىء العلمية الأساسية اللازمة لزيادة خصوبة التربة ، وكذلك انشاء نظام حكومى للارشاد العلمى والفنى .

ان النجاح فى تنفيذ مشروع كهربة روسيا الذى تم توجيهه بواسطة لينين شخصيا وعرف فى تاريخ العلم باسم خطة « جيلرو » كان له أهمية خاصة للمستقبل العلمى والتكنولوجى فى الاتحاد السوفيتى .

ولقد كانت الخطة من وجهة نظر التقدير التكنولوجى فى الاتحاد السوفيتى اقل تجسيدا لمبادىء تجديد الأساس التكنولوجى لكل فروع الانتاج ، استجابة لآخر ما وصل اليه الطلب الفعلى المستمر للمستوى والمعدل العالى من التكنولوجيا. بيد أن التقدير الاجتماعى يوضح أن الخطة كانت محاطة بسياج من التغييرات الجوهرية فى الهيكل الاجتماعى للسكان العاملين ، فان ايجاد شروط جديدة قد يؤدى الى تقدم فى ثقافة البشر وتعليمهم ، بالاضافة الى أنه يؤدى الى أن يصبح سكان الدولة أكثر فاعلية اجتماعيا .

لقد شهدت هذه الفترة ظهور ما اصبح يعرف بعد ذلك باسم المبادىء المتفق عليها لسياسة العلم للاتحاد السوفيتي ، والتي وفقا لها لابد للتقدم الفنى من وجهة نظر التقدير الاجتماعى أن يستوفى معايير معينة .

ان العلم الروسى انما هو علم الشعب ، يقوم بخدمة رغبات المجتمع ككل ويستمد قوته من أوسع أجزاء السكان .

ان وحدة النظرية والتطبيق ، والطبيعة التخطيطية للتقدم العلمى التى تركز مجهوداتها فى المشاكل الرئيسية للتقدم العلمى والتكنولوجى ، والاتجاه الجماعى فى العمل العلمى ، والتعاون والفوائد المتبادلة للخبرات بين الأجيال المختلفة ، هى التى تدفع التقدم العلمى والتكنولوجى الى الأمام .

ان تدويل وانسانية العلم بطريقة منهاجية يؤدى الى تعاون دولى ناجح تجانس سياسة الدولة نحو العلم والتكنولوجيا بدءا من رغبات المجتمع التى توحد كل طبقات الشعب . ان حجر الأساس بالنسبة لسياسة الدولة للعلم والتكنولوجيا فى روسيا هو رغبتها فى الوصول الى التنفيذ المحكم لرغبات المجتمع ككل فى حدود الامكانيات المتاحة . ومن المبادىء الطبيعية الجوهرية للتقدم العلمى الحديث تحول العلم بدرجة كبيرة فى مدى واسع من المواد العلمية ليكون قوة مباشرة منتجة واجتماعية .

ان مدى الموضوعات التى يغطيها العلم السوفيتى الحديث يتراوح بين مواد علمية بحتة وموضوعات علمية ملحة . ان ملايين من ذوى الموهبة يقومون بأعمال ذات صبغة علمية • وهذا يعنى انفاق مبالغ عامة طائلة ، والنتائج التى يمكن الحصول عليها لها القدرة السريعة على تحويل الصناعة وكل ما يمس الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية . ان رقم أولئك المشتغلين بالعلوم فى الاتحاد السوفيتى قد جاوز المليون ، فى حين أن أولئك الذين يعملون فى العلوم والأنشطة المساعدة للعلوم قد بلغ ٤ ملايين . وتبلغ جملة المبالغ المخصصة بواسطة الدولة للابحاث العلمية (بما فى ذلك الانفاقات الاستثمارية) حوالى ٢٠ الف مليون من الروبلات فى سنة ١٩٧٣ . ولقد قدر أن مالا يقل عن ثلاثة أرباع الزيادة فى الناتج الذى تم الوصول اليه خلال السنوات الأخيرة انما يعزى لزيادة الكفاية وفوق كل شيء لاستيعاب النتائج العملية للابحاث .

ان التجربة العملية التى تم الحصول عليها بواسطة الدولة خلال الثورة العلمية الحديثة وكذلك ثورة التكنولوجيا قد أكدت صلاحية المبادىء المقامة لسياسة العلم واضافت الجديد اليها . وعلى وجه الخصوص التحول فى التركيز فى السياسة الوطنية للعلم من التوجيه الكمى الى التوجيه النوعى .

لقد تحسن العلم فى كل الدول المتقدمة فى خلال العقود الماضية من ناحية الأداء نتيجة للزيادة فى عدد العلماء وحجم الميزانية وكمية المعدات وكذلك حجم فرق الأبحاث .

وهناك خاصية أخرى للاتجاه الكمى ، ذلك انها فى بعض الأحيان قد ادت الى

اختلال هيكلى ، ومن امثلة ذلك نسبة دكتوراة العلم بين العلماء ككل أو مستوى المقاييس وآلات تجهيز البيانات على وجه الخصوص فى الوحدات التجريبية الكبرى.

ان استجابة سياسة العلم لهذا النوع من التقدير التكنولوجى والتقدير الاجتماعى يجب أن يكون بوضوح حتى نتأكد من معدل النمو فى الأداء للعلم الذى يسبق المعدل المطلق للنمو للموارد والمؤشرات التنظيمية للنظام العلمى .

ان النتائج العامة المترتبة على تلك العناصر الجديدة فى الاستراتيجية العلمية الروسية عبر عنها فى قرار اتخذ فى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى الذى عبر عن الأغراض كالآتى :

الوصول الى زيادة حاسمة فى فاعلية مؤسسات الأبحاث حتى يمكن التأكد من ان المجهودات العلمية والموارد المادية والمالية مركزة مبدئيا على الخطوط الرئيسية لتطور العلم وكذلك على المشاكل ذات الأهمية من الدرجة الأولى فى العلوم والتكنولوجيا التى يراد حلها . وحتى نتأكد من تقوية التجارب البحتة وامكانيات الأبحاث التجريبية والانتاجية واستخدام طرق التمويل الذاتى فى تنظيم الأبحاث العلمية .

تحسين تخطيط الأبحاث والأعمال المتطورة مع مراعاة جميع مراحل ذلك الانتاج حتى الخطوات النهائية من حيث تطبيق النتائج فى الصناعة وكذلك القيام بمتابعة تنفيذ الخطة عن كثب .

تقوية الارتباط بين العلم والصناعة .

انشاء نظام تنظيمى اقتصادى لادخال تنظيمات تكنولوجية جديدة ، وكذلك تطبيق الاختراعات والاكتشافات وقت حدوثها .

زيادة الدافع الموجود عن طريق منح براءات الاختراعات وكذلك المعلومات الخاصة بها .

- ٣ -

العنصر الثانى لسياسة العلم هو التقدير الكمى والنوعى لحجم المجتمع العلمى والخاصية الاجتماعية للتنظيمات والادارة للعلم السوفيتى والجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) يعطيان بيانات خاصة بمعدل الزيادة فى عدد المؤسسات فى المجالات المختلفة للأشخاص العلميين على أن الظاهرة العامة التى تلفت الأنظار هى زيادة عدد العلماء السوفييت خلال العشرين عاما الماضية .

ولقد كان هذا عاملا اضافيا فى زيادة التعقيد وكذلك فى أهمية ادارة العمل فى المؤسسات العلمية .

ان الهيكل العام للمؤسسات العلمية فى الاتحاد السوفيتى موضح فى الجدول رقم (٣) الذى يبين تفاصيل المؤسسات العلمية طبقا للتخصصات والدور الخاص الذى تقوم به .

جدول رقم (١)

عدد المؤسسات المشتغلة بالأبحاث العلمية فى جمهورية الاتحاد السوفيتى فى نهاية السنة موضوع البحث (١) .

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧١ (٢)
المجموع بما فى ذلك مؤسسات التعليم العالى	٢٣٥٩	٣٤٤٧	٤١٩٦	٤٨٦٧	٥١٨٢	٥٣٠٧	١٥٤
التى منها معاهد الأبحاث العلمية،فروعها وأقسامها	٧٨٦	١١٥٧	١٧٢٨	٢١٤٦	٢٥٢٥	٢٦٤٨	٢٢٩

ولكى نفهم الهيكل الاجتماعى للعلوم السوفيتية يجب أن تتذكر ان أعمال الاتحاد السوفيتى الخلاقة فى كل من العلوم والتكنولوجيا لم تكن من نتاج علماء متخصصين كل الوقت ومهندسين واخصائيين يعملون فى منظمات الأبحاث الحكومية المختلفة وحسب ، وانما كانت أيضا نتيجة العديد من العمال المؤهلين فى الصناعة والثقافة والادارة الاجتماعية .

وعلى ذلك فان كثيرا من الأعمال فى الدولة لديها مكاتب متطوعين تكنولوجية واقتصادية تحليلية ، ومعامل أبحاث تطوعية ، ومجموعات تتجمع عادة تحت اسم «معاهد الأبحاث التطوعية وهذه المكاتب تنظم وتوجه مجهودات المهندسين والفنيين والعمال وتجد طرقا جديدة لحل المشاكل الجارية للتقدم الفنى بالاشتراك مع العلماء المخترعين ، والنقطة الأساسية هى أن أولئك المشتغلين فى القطاع التطوعى للعلوم السوفيتية تدفعهم لذلك عوامل معنوية ناجمة عن الحب للعمل الخلاق فى العلوم والتكنولوجيا .

جدول (٢) عدد الأشخاص العلميين

فى الاتحاد السوفيتى

فى نهاية السنة محل البحث

(مقدارا بالألف (٣))

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٨١ (٢)
المجموع وهو مكو	٩٨ر٣	١٦٢ر٥	٣٥٤ر٢	٦٦٤ر٦	٩٢٧ر٧	١٠٠٢ر٩	٦١٧
دكتوراه العلوم	—	٨ر٣	١٠ر٩	١٤ر٨	٢٣ر٦	٢٦ر١	٣١٤
الماجستير فى العلم	—	٥٤ر٥	٩٨ر٣	١٣٤ر٤	٢٢٤ر٥	٢٤٩ر٢	٥٤٨
مجموع المشتغلين فى مجالات العلوم وخدمات العلوم	٣٦٢	٧١٤	١٧٦٣	٢٦٢٥	٣٢٣٨	٣٣٧٤	٤٧٢

(١) فى ١٩١٣ كان يوجد ٢٩٨ مؤسسة علمية . (٢) كنسبة مئوية عام ١٩٥٠ .

(٣) فى ١٩١٣ بلغ عدد الأشخاص العلميين ١١٦٠٠ .

(٤) كنسبة عام ١٩٥٠ .

جدول رقم (٣)

أنواع المؤسسات والمنظمات التي تقوم

بأبحاث وانشطة تطويرية وعلمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية

١ ــ معاهد أبحاث ــ معاهد دولة تعمل اساسا في أبحاث في مجالات محددة من العلوم

١ر١ معاهد أبحاث ذات صبغة أكاديمية

٢ر١ ادارات وفروع روحدات مستقلة اخرى لمعاهد أبحاث أكاديمية

٣ر١ معاهد أبحاث قطاعية (تخدم فروع مختلفة من الاقتصاد)

٤ر١ ادارات وفروع ووحدات مستقلة أخرى لمعاهد أبحاث قطاعية

٢ ــ معاهد تشتغل بالبحث تصميمات تجريبية واعمال تكنولوجية

١ر٢ معاهد أبحاث وتصميم

٢ر٢معاهد أبحاث وتصميم وتكنولوجيا

٣ر٢ معاهد تجارب وأبحاث

٤ر٢تصميمات تجريبية ومعاهد ابحاث ريادية

٣ ــ معاهد أبحاث مرتبطة تنظيميا ووظيفيا بالصناعة

١ر٣ معاهد أبحاث مكونة جزءا من ابحاث تجمع مابين اتحادات البحث والانتاج

٢ر٣ معاهد الابحاث التي تكون جزءا من المشروعات الصناعية والاتحادات المنتجة بما في ذلك تلك التي تجمع الاتحادات المنتجة والفنية

٤ ــ معاهد الابحاث المرتبطة تنظيما ووظيفيا بتدريب المتخصصين في معاهد الدراسات العليا .

١ر٤ المعاهد الدراسية العليا عامة

٢ر٤ معاهد ابحاث لمعاهد الدراسات العليا

٣ر٤معامل متخصصة في المشاكل لمعاهد الدراسات العليا

٤ر٤ ابحاث قطاعات معاهد التعليم العالي

٥ ــ معاهد تعمل في مجالات الاعلام

١ر٥ معاهد ومراكز للاعلام العلمي والتكنولوجي

٢ر٥ مراكز اعداد البيانات

٣ر٥المكاتب العلمية والعلمية الفنية

٤ر٥ خدمات الاعلام والارشيف والمتاحف والمعارض

٦ ــ معاهد تعمل في الأعمال التجريبية

١ر٦ مصانع مستقلة اقتصادية تقوم بالتجارب ومراكز الاختبارات

٢ر٦ ورش ممولة ذاتيا للتجارب المنتجة والاتحادات المنتجة التي تقوم بالاصلاحات والتفتيش والتجميع وضبط المعدات

٣ر٦ حدائق النباتات ومحطات التجارب وحدائق الحيوانات

٤ر٦ محطات الارصاد الجوية والاستطلاع الجوي

٧ ــ معاهد تعمل في مجال التنظيمات العلمية وادارة العلم .

١ر٧ هيئات الادارة العلمية

٢ر٧ المجالس العلمية واللجان

٨ ــ منظمات الأبحاث الأخرى والمعاهد المساعدة خارج نطاق التصنيف الأساسي

جدول رقم (٤)
المشتغلون العلميون فى الاتحاد السوفيتى
(طبقا لفروع العلم المختلفة فى نهاية ١٩٧١)

فرع العلم	جميع المتعلمين العلميين		دكتوراه العلم		درجة الكانديدات فى العلم الماجستير		طلاب الدراسات العليا	
	العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪
المجموع	١٠٠٢ر٩	١٠٠	٢٦ر١	١٠	٢٤٩ر٢	١٠٠	٩٩ر٣	١٠٠
١ ــ العلوم والرياضيات	١٠٣ر٧	١٠ر٣	ــر٣	١١	٢٥ر٧	١٠ر٣	١١ر٩	١٢
٢ ــ الكيمياء	٤٧ر٩	٤ر٨	١ر٤	٤ر٥	١٤ر٧	٥ر٩	٥ر١	٥ر١
٣ ــ الاحياء	٣٩ر٦	٣ر٩	٢ر٦	٩ر٩	١٨ر٦	٧ر٥	٥ر١	٥ر١
٤ ــ الجيولوجيا وعلم التعدين	٢٦ر٣	٢ر١	١ر١	٤ر٢	٨ر٥	٣ر٤	٢ر٤	٢ر٤
٥ ــ التكنولوجيا	٤٥٠ر٣	٤٤ر٩	٥ر٤	٢٠ر٧	٧٢ر٩	٢٩ر٣	٣٩ر٩	٤٠ر٢
٦ ــ الزراعة وعلم الطب البيطرى	٣٧ر٣	٣ر٧	١ر٤	٥ر٤	١٥ر٧	٦ر٣	٥ر٩	٥ر٩
٧ ــ التاريخ والفلسفة	٣٩ر٢	٣ر٩	١ر٩	٧ر٣	١٦ر٢	٦ر٥	٥ر٥	٥ر٥
٨ ــ الاقتصاد	٦٥ر٦	٦ر٥	١ر١	٤ر٢	١٦ر٦	٦ر٨	١٠ر٣	١٠ر٤
٩ ــ علم اللغات	٤٩ر٧	٥ ــ	ــر١	٣ر٨	٩ر٨	٣ر٩	٢ر٧	٢ر٧
١٠ ــ الجغرافيا	٧ر٧	ــر٨	ــر٤	١ر٥	٢ر٨	١ر١	ــر٨	ــر٨
١١ ــ القانون	٥ر١	ــر٥	ــر٤	١ر٥	٢ر٦	١ر١	ــر٩	ــر٩
١٢ ــ التعليم والتربية	٣٢ر٤	٣ر٢	ــر٢	ــر٨	٤ر٩	ــر٢	٢ر٣	٢ر٣
١٣ ــ الطب والصيدلة	٥٢ر٨	٥ر٣	٥ر٤	٢٠ر٧	٣٠ر٩	١٢ر٤	٤ر٩	٤ر٩
١٤ ــ الفن	١٢ر٦	١ر٣	ــر٢	ــر٨	١ر٣	ــر٥	ــر٦	ــر٦
١٥ ــ الهندسة المعمارية	٢ر٨	ــر٣	ــر١	ــر٤	ــر٩	ــر٣	ــر٥	ــر٥
١٦ ــ علم نفس	٢ر١	ــر٢	ــر١	ــر٤	ــر٨	ــر٣	ــر٣	ــر٣
١٧ ــ علوم أخرى	٣٢ر٨	٣ر٣	ــر٤	١ر٥	٥ر٩	٢ر٣	ــر٠٤	ــر٠٤

الانفاق على العلم فى الاتحاد السوفيتى من ميزانية الدولة وكذلك من المصادر الاخرى (فى نهاية السنة موضوع البحث بآلاف الملايين من الروبل)

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧١ (١)
	ـر٣	ـر١	٣ر٩	٨ر٩	١١ر٧	١٣	١٣٠٠ (٢)
من ميزانية دولة الاتحاد السوفيتى بالآلاف الملايين الروبلات	ـر٦	ـر٥	٢ر٣	٤ر٣	٦ر٦	ـر٧	١٤٠٠ (٣)
نسبة ميزانية الدولة	ـر٦	١ر٣	٣ر٢	٤ر٣	٤ر٢	٤ر٣	٣٣١

ان نسبة الأشكال المختلفة للمؤسسات العلمية بعضها لبعض يمكن بيانها تقريبا كالآتى : اكاديمى ١ ٪ لها علاقة بالمؤسسات التعليمية العالية ٢ ، قطاعية (بالنسبة لفروع الصناعة) ٦ ، لها علاقة بالصناعة (انظر التنويع طبقا للمفردات ١ر٣ ، ٢ر٣) القطاع التطوعى ١٠ .

ان توزيع القوة العلمية للاتحاد السوفيتى ما بين الـ ١٧ قسما الرئيسية للعلوم هو مبين فى شكل جدول (٤) . وهذه البيانات بطريقة غير مباشرة ما هى الا تقدير اجتماعى للهيكل المتغير للنشاط البحثى : ان رقم الحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلوم فى المواد المختلفة يعكس النموذج الأساسى لنشاط الأبحاث فى القرن الماضى ، أما مع أولئك الحاصلين على درجة الكانديدات « الماجستير » فى العلوم فانه يعكس الاتجاه نحو النشاط البحثى للخمس السنوات أو السبع السنوات المقبلة ، اما الأرقام الخاصة بطلبة الدراسات العليا فانها تعطى فكرة عادلة بما يمكن أن يكون عليه هيكل دراسى الكانديدات (٥) للعلوم فى القريب العاجل (٧ ــ ١٠ سنوات) وبالتالى من ٨ ــ ١٢ سنة بالنسبة لدارسى درجة دكتوراه العلم

أما بالنسبة لتوزيع المجهودات بين الأبحاث الجوهرية والبحتية (ف) والأبحاث التطبيقية (أ) والتطوير (د) والأعمال التى تسبق التجديدات (ى) فان التقدير الآتى ربما يمكن اعتباره مرشدا للاتجاه فى سياسة العلم السوفينى .

ف	:	أ	:	د	:	ى
٥٢	:	٢٢	:	٤٢	:	٨٢
١	:	٤	:	١٦	=	٢٥٠

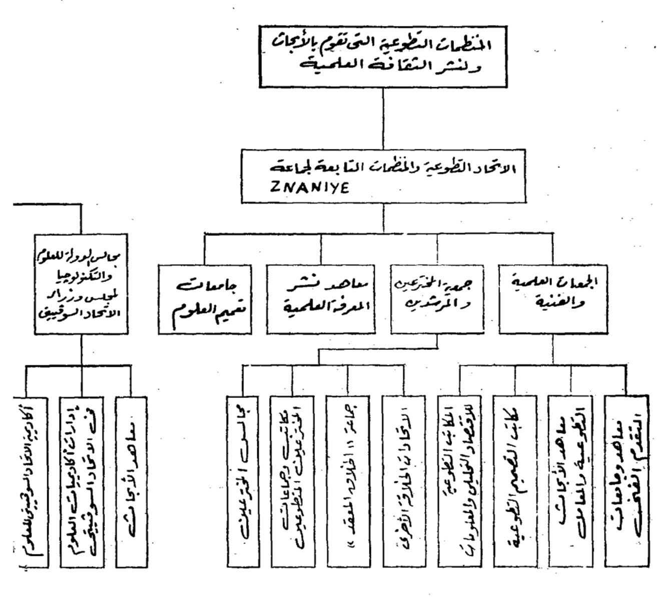
(١) كنسبة ١٩٥٠ .

(٢) بخلاف الانفاق الاستثمارى على المعامل ومساكن اقامة العلماء .

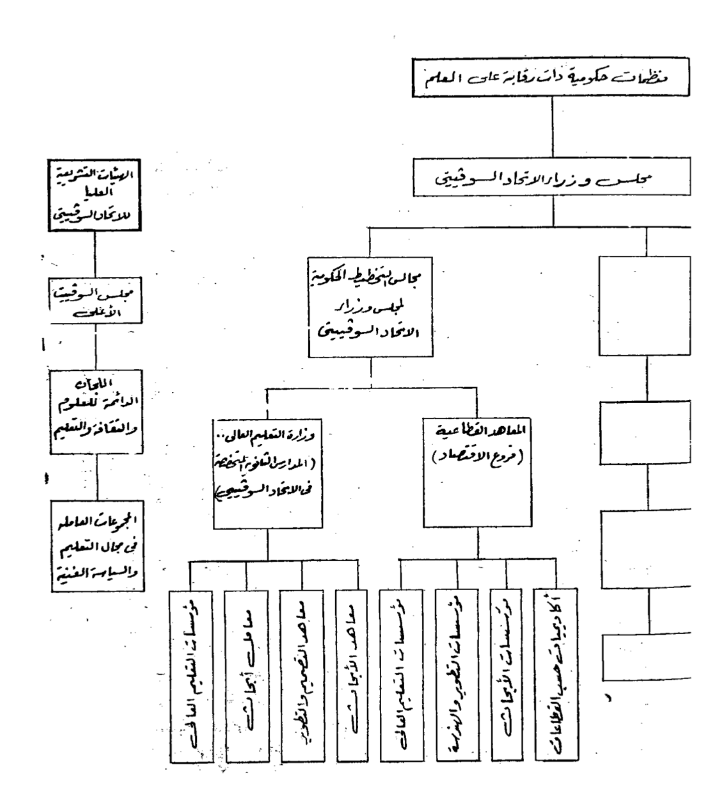
(٣) ١٣ مرة . (٤) ١٤ مرة .

(٥) درجة الكانديدات فى العلوم لقب علمى يسبق درجة دكتوراه الفلسفة ، وتتطلب عادة ٣ سنوات من الدراسة على مستوى الدراسات العليا ويمنح بعد اكمال سلسلة من الامتحانات ورسالة الطالب الذى يعد للدرجة يطلق عليه .

الهياكل التنظيمية لإدارة العلم فى الاتحاد السوفييتى



شكل رقم ٢



منظمات حكومية ذات رقابة على العلم
مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي
مجالس التخطيط الحكومية لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي
المعاهد القطاعية (فروع الاقتصاد)
وزارة التعليم العالي.. (المدارس الثانوية المتخصصة في الاتحاد السوفيتي)
أكاديميات حسب القطاعات
مؤسسات الأبحاث
مؤسسات التطوير والهندسة
مؤسسات التعليم العالي
معاهد الأبحاث
معاهد التصميم والتطوير
معامل أبحاث
مؤسسات التعليم العالي
الهيئات التشريعية العليا للاتحاد السوفيتي
مجلس السوفييت الأعلى
اللجان الدائمة للعلوم والثقافة والتعليم
المجموعات العاملة في مجال التعليم والسياسة الفنية

ان خاصية التغير فى تقديرات التكاليف فى المراحل المتتابعة للبحث تعكس الزيادة فى تكاليف الأبحاث وهذه صورة متماثلة فى معظم فروع العلوم (عدد الأشخاص المشتركين ــ الفترة المعدات العلمية ، المواد والعناصر الأخرى) وهذا الشق للمجهود «» العلمى الوطنى هو شىء هام ذو أهمية خاصة لأولئك المشتغلين بادارة العلوم .

ان الهيكل العام لادارة العلم فى الاتحاد السوفيتى (انظر شكل رقم ٢) يعزى الى الخواص الاجتماعية وكذلك لهيكل المجتمع العلمى ويبين الشكل السالف المنطقة الخاصة من خلال جهاز اجتماعى وحيد لادارة العلوم فى الاتحاد السوفيتى : مجال السلطة التشريعية مجال سلطة هيئة الادارة العليا على المستوى الوطنى ــ مجال انشطة التنظيمات التطوعية التى توجه أنواعا خاصة من البحث وكذلك استيعاب الخبرات والمعرفة الفنية .

ــ ٤ ــ

ان وضع الأهداف فى ادارة العلوم واستخدام كل الوسائل المتاحة لتنظيم وحث وتوجيه نشاط الأفراد والمنظمات التى تكون جزءا من النظام العلمى هو جزء مكمل للسياسة العلمية .

ان الهدف العام لادارة العلم فى الاتحاد السوفيتى يمكن تلخيصه فى الآتى :

الاستخدام الفعال للموارد والانجازات العلمية المتاحة وبناء طاقة علمية كامنة على مدى يتفق مع الاحتياجات المستقبلة للمجتمع وطبقا لتقديرات علمية استراتيجية للانشطة العلمية .

والوصول لهذا الهدف الطويل يعتمد على حلول ٣ مشاكل رئيسية يعتمد بعضها على البعض لادارة العلم (انظر الشكل رقم ٣) .

١ ــ تشكيل نظام أهداف للابحاث والتجارب ذات الأعمال التصميمية طبقا لأهداف خاصة لسياسة الدولة فى العلوم (هدف عرض العلم) ــ ر١)

٢ ــ ضمان نمو الطاقة العلمية الوطنية الكامنة وكذلك المدى والحجم والهيكل والنوع الواجب توافره حتى تفى باحتياجات المجتمع كما تنعكس فى نظام الأهداف القصيرة المدى والطويلة المدى للعلوم (الطاقة العلمية الكامنة ــ ٢

٣ ــ التطوير والتنفيذ العلمى لمجموعة من المقاييس حتى يمكن زيادة فاعلية العلوم بالنسبة لاستخدام الموارد المتاحة وعلى وجه خاص بغرض تعجيل وتعميم النتائج العلمية (فاعلية العلوم ــ ر٣)

وكل من هذه المشاكل الهيكلية الرئيسية ما هى الا مكونات لنظام الأهداف للسياسة العلمية وطبيعى أنه من الممكن تجزئة هذه المشاكل الى أهداف مساعدة وأهداف ادارية فورية . وعلى أية حال فان أى قرار محكم أو مقاييس تتخذ ربما توجه لحل واحد أو كل من الأهداف المساعدة الستة للادارة (انظر شكل رقم ٣) .

ان الوسائل التى تحت تصرف ادارة العلم وكذلك الوسائل الواجب اتخاذها

هيكل الأهداف والوسائل لإدارة العلم

الأهداف العامة لإدارة العلم

- ١ـ هدف توجيه العلم للأبحاث وعمل التجارب التصميمية
  - ١/١ وضع نظام الأهداف العلمية
  - ١/٢ وضع أولويات تقسيم الجهود للوصول للأهداف المختلفة
- ٢ـ الطاقة العلمية الكامنة
  - ٢/١ تدريب القوى البشرية العلمية
  - ٢/٢ توفير المواد والقاعدة الفنية للنشاط العلمي
- فاعلية العلم
  - ٣/١ ترشيد استخدام الموارد المتاحة والكامنة
  - ٣/٢ التطبيق التام السريع لنتائج العلم على نطاق واسع

الوسائل		١/١	١/٢	٢/١	٢/٢	٣/١	٣/٢
الوسائل	تنظيمية						
	إقتصادية						
	إعلامية وتكنولوجية						
	اجتماعية نفسية						

Fig. 3. شكل رقم ٣

حتى يمكن التأثير على النظام متنـوعة لدرجة كبيرة وعلى وجه المثـال : قد تقـوم السلطات المسئولة بغية الوصول لهدف معين بطريقة متكررة بتغيير الهيكل التنظيمى للمؤسسات ، تعيد تخصص الموارد المالية وتسـتخدم طرق ابحاث مختلفة وذلك بغرض خلق ارتباطات مع المجموعات الجديدة المتعاونة فى الأبحـاث وكذلك بغرض ادخال وتقديم أنظمة للحوافز والمزايا الفردية .

ورغم تعدد الوسائل المتاحة لادارة العلم على أى مستوى فانه يمكن تجميعها تحت ٤ أقسام رئيسية :

١ ـ وسائل تنظيمية وادارية : وهذه تختلف تبعا للشكل العام للقوانين الموجودة واللوائح والحقوق المكتسبة والمستويات .. الخ .

٢ ـ اشكال اقتصادية وضـوابط للرقابة : ويتحدد أنواع ومدى هـذا النـوع بالعلاقات الاقتصادية ومستوى تقدم الاقتصاد فى الدولة .

٣ ـ الوسائل الاعلاميـة والكنولوجيـة : والاستخدام الذى له تأثير مبـاشر على النواحى التكنولوجية والفنية للانتاج العلمى .

٤ ـ الأشكال الاجتماعية النفسـية للتـدخل : وهـذه تختلف طبقا للاوضـاع الاجتماعية ، والقواعد الاخلاقية المتفق عليهـا فى العلم ، والطبيعة المحـددة للعمل الخلاق الثقافى فى مجال العلوم .

ان أكثر من نصف قرن من الخبرات فى وضـع سياسـة العلم فى الاتحـاد السوفيتى والأخذ بها يبين :

انه لا يمكن أن نكون ناجحين على طول الخط فى ادارة العلم اذا كنا نتابع جزءا واحدا من نظام الأهداف ، والنتيجة الحتمية لذلك هى أن وسائل تنظيم وتكثيف عملية الأبحاث لابد أن تتضمن كل العلاقات التى سبقت الاشارة اليها بين العلمـاء والفئات والتنظيمات .

وعلى هذا مثلا فان الاعتبارات الاقتصادية فى حالات متكررة تحدد هل يجب استخدام آداة خاصة من أدوات ادارة العلم وكذلك كيفية ذلك ولـكن فى التقـدير الاجتماعى ليستهذه العوامل هى العامل الوحيد الذى يجب أن يؤخذ فى الحسبان وهذا يتطبق أيضا على أهداف الادارة . فان محتواها الاقتصـادى من المكونات الجوهرية تكون فى أغلب الأحيـان أهم عامل فى الوضـع المحـكم لأى من الأهداف المساعدة الستة لأهداف الادارة ولكن التقدير الاجتماعى كما هو منفذ فى الاتحـاد السوفيتى لا يأخذ بالمعايير الاقتصادية سواء بالنسبة لنظام هدف ووسائل سياسة العلم ككل أو بالنسبة لكل عنصر من عناصرها منفردا وهذا ينطبق كذلك بالنسبة لكل العناصر الأخرى فى النظام .

ان احدى القواعد الجوهرية التى تحـكم ادارة التقـدم العلمى فى الاتحـاد السوفيتى انما هى تكامل الأهداف والوسائل فى مرحلة تنمية العلم وادارة هـذه العملية ، والوصول بمجموعة من الأهداف الكلية الى سياسـة العلم للدولة يجب

أن يقوم على أساس استخدام مجموعة من الوسائل والمعايير التى توجه وتحث تقدم العلم .

ومعنى آخر فان التقدير الاجتماعى لنوعية ادارة العلم يعنى من الناحية النظرية عدم وجود مكان فارغ فى قائمة الأهداف (١ر٢١ ، ٢ر١ ، ١ر٢ ، ٢ر٢ ، ١ر٣ ، ٢ر٣) .

وهذا يعنى تنظيمات اقتصادية واعلامية وتكنولوجية واجتماعية ونفسية (انظر شكل ٣) .

على أن الوعى بهذا العنصر الهام ، انما نبع من خاصية النظام والطبيعة الخاصة للعلم كمادة للادارة . وهذا يساعد على تجنب الاضطرابات فى الأفكار وكذلك العديد من الاخطاء العملية فى تنفيذ سياسة العلم ويجب ملاحظة أنه فى ظل ظروف عملية خاصة من الضرورى فى كثير من الأحيان أن نقدر العناصر الفردية للعلم بمعزل عن غيرها بصورة متكررة .

وهناك خصائص مختلفة فى التقدير تعتمد على مستوى الادارة ويأخذ الشكل رقم (٤) هذه العوامل فى الحسبان وبينها فى شكل (٣) وثلاثة أبعاد للمشاكل الجوهرية ، التى هى من موضوع دراسات سياسات العلم الحديثة التى تفحص بغية اكتشاف القواعد النظرية لحل هذه المشاكل .

التمثيل ذو الثلاثة الأبعاد لمشاكل سياسة العلم .

الوسائل

تنظيمية — ا

اقتصادية — ب

اعلامية وتكنولوجية — جـ

اجتماعية نفسية — د

الأهداف

١ — وضع نظام الاهداف

٣ — تدريب القوى البشرية العلمية

٢ — وضع قواعد الاولويات لتقسيم المجهود

٤ — توفير المواد والقاعدة الفنية

٥ — ترشيد الاستخدامات للموارد والامكانيات

٦ — سرعة وتنفيذ العلم على نطاق واسع

مستويات الادارة

الوسائل

١ — على المستوى الداخلى للحكومة

٢ — على مستوى الدولة

٣ — قطاعى (فروع الاقتصاد)

٤ — مستوى المعهد

٥ — الهيئات التعليمية

٦ — المستوى الفردى

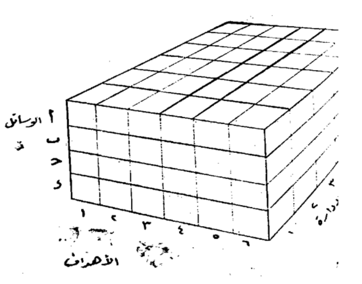


FIG. 4.

ان ادخال هذه الاعتبارات الهيكلية يجعل من الضرورى أن نأخذ سياسة العلم على انها واحدة وليست شيئا مقسما بغية التقدير الاجتماعى .

ولقد ادى هذا للاعتراف بدور ومكانة دراسات سياسة العلم فى نظام الاتحاد السوفيتى العلمى ولقد عبر الأكاديمى سيليوتشيكوف نائب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية عن ذلك فى العبارة التالية :

« كما أنه يوجد لدينا علم المجتمع وعلم الطبيعة فانه من المحتم أن يوجد علم العلم .. وهذا العلم انما يدرس موضوعاته بغية اعطاء توصيات نحو الوسائل المثلى للتقدم ، تقدم العلم » .

واليك كلمات جويشيانى العضو المراسل لأكاديمية الاتحاد السوفيتى للعلوم ونائب رئيس اللجنة الحكومية للعلوم والتكنولوجيا لمجلس الوزراء .

« أن دراسة سياسة العلم تختص بالقوانين العامة لتقدم العلم ، والتكنولوجيا والتفاعل بين العناصر الاقتصادية والنفسية والتاريخية والاجتماعية والمنطقية والعناصر الهيكلية والتنظيمية لتقدم العلم ، والتكنولوجيا . والغرض من تلك الدراسة ليس الوصول فقط لقواعد نظرية على أساسها تنظم وتخطط العلوم والتكنولوجيا ولكن الوصول الى نظام لوسائل تطبيقية تنبع من منطق تطور العلم والتكنولوجيا . وذلك بغرض الوصول للمعدل الأمثل للتقدم الفنى والتكنولوجى وكذلك النهوض بفاعلية الأبحاث العلمية والتطوير حتى تصبح قواعد نظرية على أساسها توضع القواعد الجوهرية لادارة العلم .

— ٥ —

لا ترغب الدولة ومنظماتها المسئولة وكذلك المؤسسات الادارية والمديرون الفرديون فى تقديرات دورية ملحة ومتناقضة وتوجيهات من وجهة نظر اقتصادية منعزلة أو من وجهة نظر علوم اعلامية أو نفسية .

دعنا نلق نظرة مدققة على الروابط التى تربط بين دراسات سياسة العلم والعلوم المعقدة التى تتداخل فيها .

لقد كانت الاحتياجات الادارية النظرية والعملية للمجتمع والعلوم هى التى دعت الى دراسات سياسة العلم وهذه الدراسات ذات ارتباط وثيق بعلوم السيرنطيقا وعلوم الاعلام وبحوث العمليات وكذلك الرياضيات والعلوم الأخرى المرتبطة بالرياضيات على أننا لا نكون مبالغين اذا ذكرنا انه بدون تلك المكونات ليس هناك معنى فى أن نتكلم عن دراسة سياسة العلم كمادة عملية تختص بتحليل النظم والتشخيص والتنبؤ فى مجال العلوم وهذه المشكلة لها الاهمية كبرى حتى أن نوعا خاصا من دراسة سياسة العلم قد ظهر فى الوجود وهو العلم القياسى .

ووضعت النماذج الرياضية للمشاكل التنظيمية للعلم . ان دراسات السياسة العلمية ذات ارتباط وثيق بمنطق وتاريخ العلم وتؤدى الأبحاث فى التاريخ والمنطق وطريقة التفكير فى العلم الى المساهمة فى الأفكار من ناحية طريقة الابتكار وكذلك من ناحية المبادىء النظرية الجديدة الخاصة بالجانب النظرى لسياسة العلم ، وعلى وجه الخصوص فى وضع فكرة عامة تختص بتطوير النظام العلمى . ومهما يكن فانه مما له أهمية جوهرية أن يبين ان دراسات سياسة العلم ومنطق العلم انما تبحث وتقوم بطرق مختلفة هيكلين مرتبطين مباشرة يختلفان فى طبيعتهما الداخلية وهما الهيكل الاجتماعى للعلم والهيكل المنطقى لمعرفة العلم .

على أن عدم فهم هذه الحقيقة هو مصدر الادعاء بدون وجه حق ان دراسات سياسة العلم عدوانية ومن المهم فى وضع الأسس النظرية لدراسات سياسة العلم أن ننمى ونزيد من الرباط بين دراسات سياسة العلم الموجودة ومنطق العلم وكذلك تاريخ العلوم الطبيعية والتكنولوجيا .

ان مجالات دراسات العلم وعلوم الاجتماع تتداخل فيما بينها بدرجة كبيرة على أن علوم الاجتماع انما تعتبر ان العلم مؤسسات اجتماعية خلقت لكى تحصل على قدر جديد من المعرفة وكذلك تحديد الاستخدامات الواجب وضعها للمجتمع .
ان علم الاجتماع يقوم على دراسة ظاهرتين للعلم .

(أ) التفاعل بين العلم والمجتمع .

(ب) العلاقات الاجتماعية من خلال العمليات العلمية .

ولقد أصبح مجال الدراسة يعرف باسم اجتماعية العلم ، على أن النتائج التى تم الوصول اليها من هذا الفرع من دراسات سياسة العلم كانت ذات أهمية فى وضع السياسة الاستراتيجية للعلم وكذلك أساسا لسياسة العلم وفى النهوض بالطرق لادارة أعمال الأشخاص العلميين .

على انه من المهم أن نلاحظ أن دراسات سياسة العلم تقوم باستخدام الطرق المحكمة للابحاث الاجتماعية التى تمت بنجاح ونمت بواسطة علم الاجتماع .

على أن الأسباب الرئيسية التى تكمن فى ظهور « علم العلم » ترجع الى أن العلم أصبح قوة مباشرة منتجة . وهذا يفسر الأهمية الكبرى المعطاة للعناصر الاقتصادية للابحاث لتقدير الخبرات العلمية .

اننا مقتنعون بأن دراسات سياسة العلم سوف ترقى اذا زاد وقوى الارتباط بين هذه المادة العلمية وبين المواد العلمية للاقتصاد أن هذا الارتباط يزيد من غزارة دراسة سياسة العلم بالخبرات القادرة على مجابهة المشاكل المعقدة المتعلقة بالنمو الاقتصادى ، ويزيد من فاعلية هذه الطرق ويعطى ترجيحا اكثر للاقتراحات والتوصيات .

حقا أن المشاكل الاقتصادية للعلم هى من اختصاص أحد فروع دراسات سياسة العلم واقتصاديات العلم والبحث . ومن جهة أخرى فان دراسات سياسة العلم بنتائجها وبطرقها التى تستخدمها فى خوض الموضوعات تساعد على نشر وتوسيع أثر الاقتصاد لمجالات الانتاج غير الموضوعى والعملى الثقافى واهمية هذه المجالات وكذلك الاهتمام الاقتصادى بهما قد تطور بانتظام خلال الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة .

ان العديد من المشاكل التى تقع فى مجال دراسات سياسة العلم تقع مباشرة فى المجالات التقليدية للدراسات الاقتصادية وهذه حقيقة تؤدى الى خلق فرصة مواتية تشجع الباحثين على توسيع مجهوداتهم وخبراتهم .

ان كلا من الاقتصاد ودراسات سياسة العلم على سبيل المقال تشترك فى مجموعات المشاكل الآتية :

(أ) دراسة الطاقات الاقتصادية الوطنية الكامنة وتحليل الامكانيات العلمية الكامنة .

(ب) تحليل مشاكل المادة والقواعد التكنولوجية للمجتمع ، دراسة معدل ومستوى التقدم العلمى .

(جـ) تحليل هيكل مصادر القوى البشرية وتدريب المتخصصين ، ودراسة هيكل واحتياجات الطاقة البشرية العلمية .

(د) تقدير الفاعلية الاقتصادية لوسائل الانتاج وتقدير أداء العلماء وفاعلية العلم .

(هـ) دراسة المراحل الاعداد ية للانتاج ودراسة الخبرات مع التنفيذ العملى لنتائج العلم .

(و) التخطيط الاقتصادى والتنبؤ ، والتنبؤ العلمى والتكنولوجى .

(ز) توطن الصناعة ، والتوزيع الجغرافى للعلم وتوطن المراكز العلمية .

(ح) تاريخ للاقتصاد ، ووضع خاتمة وخلاصة من التجارب التاريخية لتنظيم العلم ، ووضع القواعد النظرية لادارة العلم .

على أن دراسات سياسة العلم تستفيد استفادة مباشرة من الخبرات التى اكتسبت ومن الحلول التى اقترحت لعدد من المشاكل الاقتصادية ، مشاكل الاحصاءات الاقتصادية ،، واقتصاديات السيرنطيقا ، والأبحاث فى المنظمات العلمية ، للعمل وتطور الحوافز المادية وغير ذلك .

على اننا يجب ان ننوه بصورة منفصلة بمجالين علميين وهما علم النفس والقانون . ان التعاون بينهما وبين دراسات سياسة العلم قد بدأ يأخذ شكلا .

ومن المنتظر أن يؤدى ذلك الى فوائد . وعلى ذلك فان دراسات سياسة العلم ستخدمه نتائج علم النفس الحديث على مشاكل ذات عمل علمى خلاق قد يكون لها القدرة على وضع قواعد لتقدير نوعية القوى البشرية العلمية المتخصصة وادخال طرق تشخيص الميول الفردية لبعض أشكال الأنشطة الخلاقة . وتعتمد ادارة العلم على علماء النفس للمساعدة فى تحديد مكونات المجموعات العلمية مع اعتبار عنصر شخصية الأفراد وغير ذلك .

ولقد وجه القانون الآن اهتمامه لمشاكل العلم على أساس انه نظام تنظيمى واجتماعى ومن المتوقع أن يؤدى هذا الى اضافات مفيدة . لتنقيح العلاقة بين المجموعات العلمية والأفراد فى تلك المجموعات ووضعها فى شكل اصطلاحات موضوعية على أن اهم عمل يجب الوصول اليه من خلال التداخل بين دراسات سياسة العلم والقانون هو تنقيح نظم القانون الأساسى للدولة فيما يختص بالعلم

وهناك مجالات علمية أخرى يكون فيها من المرغوب فيه التعاون بينهما وبين دراسات سياسة العلم هى : (التعليم ــ الموضوعات الصحية للعمل الثقافى . الخ) .

ولكن يجب أن نؤكد عند هذه النقطة أن استخدام نتائج تم الوصول اليها فى علوم اخرى أو التعاون معها لحل مشاكل محكمة ستخص العلم ككل تعنى أن هذه الطرق والمبادىء لهذه العلوم يجب استخدامها بواسطة دراسات سياسة العلم ، على أن ما تأخذه وتطوره دراسات سياسة العلم من أفكار علمية يتجدد باعتبارها متزايدة منها الحاجة لدراسة العلم كنظام قابل للرقابة ومحاولة التنقيب العميق فى العلاقات المتبادلة للموضوعات المختلفة لهذا النظام بغية زيادة الكفايةالتى يعمل بها .

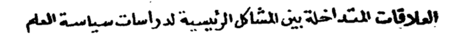
ان كل علوم الادارة تلعب دورا خاصا دورا تنظيميا فى عالم المعرفة . وهذه هى مصدر قوتها أن وظيفتها هى استخدام طرق منهجية لموضوعيتها تعتمد على خبرات العلوم المختلفة العديدة .

ومن ثم تظهر الصعوبات الخاصة الأولية والى اليوم مازال الخلاف قائما حول السيرنطيقا هل هى مجموعة من الموضوعات العلمية (نظرية عامة للضغط الهندسى ــ سيرنطيقا عضوية ــ سيرنطيقا اقتصادية ــ هندسة تنظيمية .. الخ) انها علم معقد وسؤال مشابه : هل الادارة الصناعية تعتبر من علم الاجتماع أم من علم الاقتصاد أن وجود مثل تلك العلوم قد اصبح حقيقة معترفا بها ، ولكن هل كل منها مثل دراسات سياسة العلم ينتمى الى عائلة واحدة للعلوم تختص بادارة أنظمة « الانسان ــ الآلة » المعقدة ؟

ومن المحتمل أن لا يوجد عمل جدى لادارة العلم يمكن تقديره على أساس اعتبارات نظرية أو على اقل تقدير يحل عمليا من وجهة نظر العلم القياسى فقط أو بطرق علم الاجتماع منفردة أو بأدوات الأبحاث الاقتصادية وحدها . وهذه أكثر انطباقا فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية لأدارة العلم زيادة فاعلية النظم العلمية

والوصول للزيادة المثلى للطاقات العلمية الكامنة والتعريف على أســاس مبــادىء لا تقبل الجدل الى هدف سليم للبحث والتطوير .

ان فكرتنا عن الهيكل الداخلى لدراسات سياسة العلم موضحة فى الشكل رقم (٥)



تطبيق النتائج للتطوير المعقد لدراسات سياسة العلم

دراسات سياسات العلم

نظرية العلم (بما فى ذلك الفلسفة ، طرق التفكير والبحث) المنظور

أخلاقيات العلم .

اجتماعية العلم .

تبويب المجالات العلمية والمواد .

نفسية الخلاقين العلميين .

تاريخ تنظيم العلم والجمعيات العلمية .

تنظيم وإدارة الأبحاث والتطوير .

الاقتصاد - الإنتاجية ، الكفاية - التمويل ... الخ للأبحاث والتطوير .

احصائيات العلوم والتكنولوجيا

تخطيط الأبحاث والتطوير لمصادر القوى البشرية فى العلم والتكنولوجيا .

التنبؤ التكنولوجى .

السياسات العلمية الدولية ، التعاون الدولى - الدراسات المقارنة للسياسات العلمية الدولية .

تشريعات العلم والتكنولوجيا .

تحول التكنولوجيا .

تقويم التكنولوجيا .

العلم والمجتمع / واستيعاب المعرفة العلمية .

تطبيق نتائج الأبحاث على العلم والنشاط العلمى

فاعلية العلم	الطاقة العلمية الكامنة	هدف توجيه العلم للأبحاث وتصميم الأعمال التجريبية
المشاكل الرئيسية لدراسات سياسات العلم :		

ففى هذا الشكل وطبقا لما هو مستخدم حديثا يمثل كل سهم العمل الذى يحول من حالة (العمل) الى الاخرى النتيجة والنقطة عند تقاطع السهمين تمثل ذلك الجزء من النتائج لخط العمل الذى تحول للاخر وباستخدام نموذج هيكل دراسات سياسة العلم التى سبق ذكرها يكون من الممكن حل مشاكل خاصة بتنظيمات هيكلية خاصة بالمؤسسات التى تقوم بتنفيذ أبحاث سياسة العلم وتنظيم مجهودات باحثى سياسة العلم . على أن العمل المخطط فعلا يختلف بدرجة كبيرة طبقا لمكانة الهيئة فى سلم ادارة العلم وحقيقة ليست كل أنواع العمل المبينة هنا تتقاطع وهذا تمثيل بيانى للتعقيدات الحالية لبحث وتقدير وظيفة العلم .

ان فاعلية الطرق الحالية والمستقبلة تعتمد قبل كل شىء على وضع القواعد النظرية للادارة المثلى للنظم العلمية والعنصر الحيوى فى هذه النظرية سوف يكون من الواضح فى التحول من مجموعة مكونة لنماذج العلم الى نموذج للعلم كنظام قابل للرقابة الاجتماعية وسوف توجه دراسات سياسة العلم أنتباهها خلال السنوات القادمة الى مشروعات معقدة تقدر بشمول أهم عناصر ادارة العلم . وخاصة أن قدرا كبيرا من العمل لابد من القيام به حتى يمكن خلق الطرق الفكرية للبحث والظروف الاعلامية والرياضية وشروط البرمجة التى تضمن حل مشاكل ادارة العلم مستخدمة الموارد التكنولوجية للنظام الحديث لادارة الأنظمة الاجتماعية المعقدة .

ان التقدير الاجتماعى للعلم سوف يصبح فى القريب العاجل جزءا هاما غير منفصل للادارة العلمية للتنمية الاجتماعية للمجتمع .

ملاحظات :

١ ـ J.D. Bernal كان أول من درس هذه المشكلة فى « الوظيفة الاجتماعية للعلم » لندن ١٩٣٩ .

٢ ـ هناك جمعية دولية لتقدير التكنولوجيا . وفى عام ١٩٧٢ صدرت نشرات مجلة دولية باسم « مجلة التقدير التكنولوجى » ، و التنبؤات العلمية والتنكنولوجية كمكونات للتقدير التكنولوجى تمت الكتابة فيها بافاضة .

٣ ـ ان الاتحاد الدولى لتاريخ وفلسفة العلم له لجنة لدراسات سياسة العلم من بين الدوريات الدولية فى هذا المجال . « سياسة البحث » التى صدرت منذ ما يقرب من عامين ، وهى ذات أثر يعتد به .

٤ ـ D.J. Solla Price سولا بريس العلم ـ العلم الكبير ، خطة جامعة كولومبيا ١٠٦٣ .

٥ ـ أنظمة « وحدات سياسة الأبحاث والتدريس » باريس .

المؤتمرات الدولية القادمة

٣٠ أكتوبر – ٢ نوفمبر جمعية علم الشيخوخة – اجتماع سنوى
بورتلاند
أوريجون
E. Kaskowitz, Executive Director, 1 Dupont Circle, Washington, D.C. 20036 (United States).

من ٣ – ٩ نوفمبر الاتحاد الفدرالى الدولى لجمعيات الاخصاب : المؤتمر العالمى الثامن .
بيونس ايرس
IFFS Vicente Lopez 971. Martinez-FCNM (Argentina).

٨ نوفمبر اليوم العالمى لتخطيط المدن .
بيونس ايرس العيد السنوى الخامس والعشرون ١٩٧٥ .
Secretary, WTPD, Umbu 2905 (Argentina).

هنج كنج المجلس الدولى للرفاهية الاجتماعية : حلقة دراسية اقليمية عن آسيا وغرب المحيط الهادى
Miss Sherley, Hong Kong Committee ICSW, Ann Black Red Cross Building Harcourt Road, P.O.Box 474 (Hong Kong).

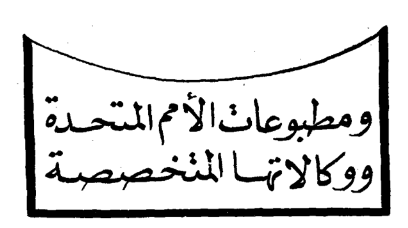
١٨ – ٣٠ أغسطس الاتحاد العلمى لاقليم المحيط الهادى :
فانكوفر المؤتمر الثالث عشر لاقليم المحيط الهادى
(الموضوع : مستقبل الانسان فى اقليم المحيط الهادى)
Thirteenth Pacific Science, University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

٢٥ – ٢٨ أغسطس الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع : اجتماع سنوى
ASA 1001 Connecticut Avenue, N.W., Washington D.C. 20036 (United States).
سان فرنسسكو

ديسمبر
جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر
الولايات المتحدة
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven Conn. 06520 (United States).

فرنسا : الاتحاد الدولى لعلم النفس - المؤتمر الدولى الحادى والعشرون .
Professor E. Jacobson, Secretary General, Department of Psychology, Michigan State University, East-Lansing, Michigan, (United States).

الولايات المتحدة : جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر
P.O.Box 1264 Yale Station, New Haven, Conn. 06520 (United States).



السكان والصحة والطعام والبيئة

السكان :

Levels, patterns and implications of fertility in Africa
(UN/E/CN./IL/POP. 73)

كتيب يضم مجموعة من البيانات والملاحظات الاحصائية المتعلقة بتأثير التوالد على التنمية فى أفريقيا ، اكتوبر سنة ١٩٧٢ ·

الصحة :

أعمال منظمة الصحة العالمية

Planning and programming for nursing services 1973
(Public Health Papers, 44) (WHO)

مبادىء التخطيط الصحى والاتجاهات والتدريب على التخطيط الصحى وعملية التخطيط :

ماقبل التخطيط أو تثبيت الأحوال قبل التخطيط، وتحليل الموقف الراهن ، وتثبيت وضع الأولوية واختيار حقوق الاختيار المستطاعة ، واختيار خطة للتنفيذ والتقويم ·

Aspects of medical education in developing countries
(Public Health Papers, 47) 1972.

اختيار المواد المقدمة لمنظمة الصحة العالمية فى مؤتمرها الثانى عن التعليم الطبى فى شرقى البحر المتوسط ، والمناهج والأغراض ، وتقويم التعليم من وجهة نظر التلاميذ الطب الاجتماعى : التعليم والبحث والتدريب المهنى لمدرسى الطب ·

Statistical principles in public health field studies.
Geneva, 1972, Technical reports series, 510) (WHO)

خطط البحث للدراسات الميدانية تقويم اختبار العينات وقياس التقنيات · طريقة تجريبية فى الدراسات الميدانية · الدراسات غير التجريبية فيما يتعلق بعلم أسباب الأمراض ·

Control and prevention of occupational cancer. International Labour Conference (58th) session. Geneva 1973).

تحليل وتطبيق التشريع الخاص بموضوع السرطان الناشىء عن المهنة والسيطرة عليه ومنعه فى مختلف الدول مع اجابات واردة من حكومات ٦٥ دولة ·

Youth and drugs (1973). (Technical reports series, 516). (WHO).

مدى مشكلة الشباب ، والمخدرات وطبيعتها مع المقارنة بالكبار · السمات الشخصية والعوامل البيئية

الملازمة لاســـتعمال المخدرات ، اتجاهات المجتمع • تعزيز فهم أفضل للظاهرة وتعليل حدوثها •

The United Nations and the fight against drug abuse.
(UN/E/72/E. 72.I.19).

فائدة ومضار المخدرات • الوسيلة والهدف من الاشراف الدولى • تنمية جهاز الاشراف الدولى • أنواع المخدرات الخاضــعة للاشراف الدولى • علاج المرضى واعادة تأهيلهم اجتماعيا •

World health statistics report (WHO).

المجلد ٢٥ ، الكراستان ١١ و ١٢ لسنة ١٩٧٢ ، والكراسة ١ لسنة ١٩٧٣ ، والكراسة ١٠ لسنة ١٩٧٢. تقرير احصائى لمنظمة الصحة العالمية ، صدر فى ملازم من مجموعة دائمة من الاحصاءات المتعلقة بانتشـــار أمراض مختلفة ، وهى تشـــمل كل العالم ، وتحتوى كل كراسة على دراسات خاصة ، بالاضافة الى الجداول الأساسية المتواترة بانتظـام • وبهذا الصدر تضم الكراستان ١١و١٢ لسنة ١٩٧٢ بيانات عن هيئة الأطبـاء بالمستشـــفيات ، ومعدلات الوفيات فى كل ١٠٠٫٠٠٠ من السكان ، فى حين أن الكراسة رقم ١ لسنة ١٩٧٣ تحتوى على دراســـة لاحصاءات الطب النفسى ، وتضم الكراســـة رقم ٢ (١٩٧٣) تحليلا لموضوع الدفتريا بين عامى ١٩٦١ ـ ١٩٧١ •

الطعام :

Production of fish-protein concentrate, 1972.
(UN/60. Vol. 11).

محاضر اجتماع مجموعة الخبراء المشــتركة من منظمة (UNIDO) ومنظمة (FAO) المنعقد فى الرباط من ٨ الى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، عن انتاج السمك المكثف وتوزيعه على أكثر شعوب العالم حاجة اليه ، وتطوير المشروعات التجارية فى هذا القطاع •

Pesticide residues in food, 1972 (FAO/WHO).

تقرير عن الاجتماع المشـــترك لمنظمتى الطعـام والزراعة ، والصحة العالمية ، المنعقد فى عام ١٩٧١ • الموقف الراهن ، والقيود المقترحة المقبولة على بعض فضلات المبيدات • التوصيات •

Evaluation of certain food additives, 1972 (FAO/WHO).

تقويم لاضـــافات غذائية معينة قامت بها منظمتا الطعام والزراعة ، والصحة العالمية •

البيئة :

Development of environmental health criteria for urban planning, 1972 (Technical report series, 511) (WHO).

العوامل البيئية الصحية ذات الأهمية الكبرى فى تخطيط المدن والأقاليم ، ومدى ما يمكن تطبيقه من المقاييس الصحية البيئية الراهنة فى تخطيط المدن ، والمجالات التى تتطلب بالحاح تطبيق هذه المقاييس الجديدة •

الاقتصاديات :

Technical guide, Vol. I, Consumer prices.

الاحصاءات والطرق الاحصائية •

وصف للمجموعات المنشورة بمجلة الاحصاءات العمالية لسنة ١٩٧٣ • يقدم هذا الدليل معلومات اوفى لتكملة الشرح الموجز الوارد فى الجداول التى تضمها هذه المجلة والكتاب السنوى لاحصاءات العمل مما يغطى كل المجال • التعريف وطرق الحســـاب المستعملة •

Foreign Trade Statistics for Africa.
(UN/E/CN.14/STAT./Ser. A/18).

الواردات والصادرات في ثمان وعشرين دولة أفريقية ، بالدولارات .

Household economic surveys in Africa.
(UN/E/CN.14/NAC/53).

تاريخ عمليات المسح التي أجريت على الاستهلاك والانفاق المنزلي بأفريقيا منذ بداية العقد السادس ، والموقف الراهن ، مع دراسة لعمليات مسح حديثة معينة أجريت في الثماني عشرة دولة التي يضمها الاقليم : محتويات الاستفتاءات ، وتنظيم العمل في الميدان ، وتنظيمات أخذ العينات .

Availability of household sector statistics in Africa.
(UN/E/CN.14/NAC/54) (1973).

توزيع الدخل والانفاق على الاستهلاك ، الانفاق المنزلي الأساسي .

The ECE region in figures (1950-1952, 1958-1960, 6967-1969).
(UN/E/ECE/832). (Memeo).

خرائط للاقليم عن : كثافة السكان ، الانتاج المنزلي الكبير ، نصيب الزراعة في سوق العمل . خرائط للريف تتعلق بالمياه واستهلاكها ، وجداول احصائية عن السكان والعمالة والريع القومي والتجارة الدولية ، وميزان المدفوعات ، والزراعة والخشب ، والطاقة والصناعة والاسكان ، والنقل والبيئة ، وفهارس لمستوى المعيشة .

Annual bulletin of gas statistics for Europe, Vol. XVI, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71. II.E.4). (Mimeo).

تقويم حديث للانتاج والتبادل والاستهلاك في جميع أنحاء أوربا والولايات المتحدة . نشرته المجلة السنوية لاحصاءات الغاز .

Annual bulletin of electric energy statistics for Europe, Vol. XVI, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71, II. E. 9). (Mimeo).

مماثلة للوثائق السابقة .

Annual bulletin of transport statistics for Europe, Vol. XXII, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71. II. E. 10). (Mimeo).

مماثلة للوثائق السابقة .

Annual bulletin of housing and building statistics for Europe, Vol. XV, 1971-1972.
(UN/E/F/R.72.11.E.4). (Mimeo).

الصحيفة السنوية لاحصاءات الاسكان والمباني في أوربا .

التخطيط :

Notes on the unified approach to development analysis and planning.
(UN/E/CN.14/CAP. 4/11).

مذكرات عن الطريقة الموحدة لتطوير التحليل والتخطيط ، أعدها معهد البحث للتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة ، وقدمها الى مؤتمر المخططين الأفريقيين (في الدورة الرابعة ١٩٧٢ . دلالة الطريقة الموحدة ، والتكامل القطاعي ، والتكامل الخاص ، والعلاقة بين الوسائل والغايات .

Guide lines for project evaluation, 1972.
(UN/ID/Ser. H/2).

أهداف هيئات التقويم والتخطيط . تبادل المعلومات بين خبراء تقويم الأصداء الاجتماعية للمشروعات .

التنمية الاقتصادية (وتشمل التنمية عامة) ، والتصنيع .

Industrial location and regional development, 1972.
(UN/ID/50. Vol. 11).

التنمية الاقليمية والتصنيع : محاضر الحلقات الدراسية الاقليمية المشتركة في « منسك » ، من ١٤ ـ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٨ • دراسات لحالات من أرمينيا وجورجيا وأزبكستان وروسيا البيضاء •

Industrial development survey, Vol. IV. 1972.
(UN/ID/83).

التقدم الحديث في صناعات السلع ، وبخاصة في الدول المتقدمة • نمو الانتاج ، وزيادة الانتاج فيما يتعلق بالأهداف • النمو السكاني ، ونمو قطاعات الاقتصاد غير الصناعية • تجارة السلع ، المصنعة ونصيبها من التجارة العالمية • العمالة في صناعات السلع ابان العقدين الأول والثاني للتنمية • مشكلة توظيف الأموال ، العلاقة بين التحول العصرى في الزراعة والتنمية الصناعية •

Manual on the use of consultants in developing countries, 1972.
(UN/ID/13/Rev. 1).

كتيب عن فائدة الخبراء في عملية التنمية في كل من الدول الصناعية والمتقدمة • الهيئات الأساسية التى تعالج تجنيد الخبراء والخبراء المستقلين • النقاط الضرورية التى يجب ادماجها في الاتفاقات التى تعقد بين ملاء والخبير • النفقات التى يتطلبها استخدام الخبير •

الادارة :

The use of computers for management in industry, 1973.
(ILO).

تقرير لمنظمة العمل الدولية عن جماعة عاملة تورين من ١٦ الى ٢١ يولية ١٩٧١

The development of management consultancy in Latin America, 1972.
(UN/ID/89).

محاضر الحلقة الدراسية المنعقدة في سنتياجو (شيلى) من ٥ الى ٩ يولية ١٩٧١ عن الموقف الراهن، وتدريب الاخصائيين ، ونقل المهارات ، ودور اليابان في التنظيمات الاستشارية ، الاستشارة في أوربا وشيلى وكولمبيا وأورجواى •

المركز الاقتصادى •

Survey of economic conditions in Africa, 1971. (Part 1)
(UN/E/CN. 141560 (Part 1) (Mimeo).

الموضوعات التى يعالجها هذا المجلد هى العلم والتكنولوجيا والموارد الهيدروليكية وسياسة الأمن الاجتماعى والادارة الشعبية •

Survey of economic conditions in Africa, 1972, Part II.
(UN/E/CN. 14/520 Part II) (Mimeo).

المحاسبة الأهلية في أفريقيا • بيانات عليها تعليقات تفسيرية عن الدخل القومى للدول الأفريقية ابان العقد السابع • الطبيعة وأهمية الحسابات الأهلية والمشكلات النظرية والفنية الخاصة بالحسابات الأهلية في الدول المتقدمة •

Economic survey of Asia and the Far East, 1970.
(UN/E/CM/11/1047).

دراسات خاصة عن التفاوت الاجتماعى والعمالة ، وتوزيع الدخل ، وتحليل التقويم في ٢٦ دولة ، والتنمية الاقتصادية ، والسياسات ، والمركز المالى الدولى وتأثيره على الاقليم •

Economic survey of Europe in 1971, Part II.
(UN/E/ECE/814/4/A Add. 1).

التقويم الحديث للمركز الاقتصادى لجنوب غربى وشرق أوربا • ويشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتى • الانتاج والطلب والعمالة والتجارة الخارجية والأجور والأسعار وتكاليف العمل • التوقعات والسياسات • مستويات المعيشة •

الموارد الطبيعية والمواد الخام والطاقة

Copper production in developing countries, 1972.
(UN/ID/80).

مسح لسوق النحاس العالمية • طرق مساعدة الدول النامية لكي تصبح منافسة • حاجات هذه الدول • اتجاهات التنمية في صناعة النحاس • نواحي التقدم الفني في الصهر والتنقية ، مع فصل خاص يقدم مسحا تاريخيا موجزا لصناعة النحاس في بلغاريا وشيلي •

Proceedings of the Fourth International Conference on the Peaceful Uses of Atomic Energy, Geneva.
(UN/72/IX).

محاضر المؤتمر الدولي الرابع ، عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، مع تعليق على الموقف الحاضر من وجهات النظر الفنية والاقتصادية والاجتماعية والوقاية من الاشعاع •

Electric power in Asia and the Far East, 1969-1972.
(UN/E/CN/11/1004).

تطوير القوة الكهربائية للاقليم ككل ، وعلى مستوى الريف • بيانات مفصلة عن الجوانب الفنية والمالية لهذه الصناعة •

الزراعة والسلع الأولية

Food and Agricultural Legislation, Vol. XXI, No. 2 (FAO).

ــ الطعام والتشريع الزراعي

قائمة بالمصادر الرسمية ، وجدول مصنف بحسب الدول ، وتصنيف وفقا للموضوع •

Soil map of the world, Vol. IV, South America.
(FAO/UNESCO).

يصور هذا المجلد قطاع أمريكا الجنوبية ، وهو جزء من خريطة تربة العالم ، بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠,٠٠٠ •

Meeting of experts on the mechanization of rice production and processing, 1972 (FAO).

اجتماع الخبراء بشأن ميكنة انتاج ومعالجة الأرز •

Payment for milk on quality, 1973 (FAO).

المكافأة عن اللبن بحسب النوع • وسائل الانتاج وتأثيرها على نوع اللبن • الاختيارات التي تجرى لمعرفة نوع اللبن • المكافأة بحسب النوع في صناعة اللبن المتقدمة • المشكلة في الدول النامية •

البناء والصناعة والنقل •

Establishment and development of housing, bands and their role in African countries, 1922.
(UN/E/CN.14/Hou/8/Rev. 1).

الموقف الراهن لرصيد مصارف المؤسسات الاسكانية ودورها في الدول الأفريقية •

Clay building materials industries in Africa, 1972.
(UN/ID/71).

تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية عن تطوير مواد البناء الطينية ، المنعقد في تونس من ٦ الى ١٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، • التوصيات • ملخص المحاضرات والمناقشات •

Manufacture of telecommunications equipment and low-cost receivers, 1972.
(UN/ID/74).

صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول المتقدمة • توزيع رأس المال • صناعات التصدير المستقبلات • التوصيات والتدريب •

Effective use of machine tools and related aspects of management in developing countries, 1972.
(UN/ID/77).

كتيب عن أنواع شتى من أدوات الآلات وفائدتها ، والعوامل الفنية المتعلقة باستخدام مثل هذه

الآلات • الاشراف على الانتاج : الجوانب التجارية للادارة • المعايير العقلية لاختيار مختلف الأنواع من أدوات الآلات •

The motor vehicle industry, 1972.
(UN/ID/78).

مشكلة اقامة صناعة السيارات فى الدول النامية، ومالها وما عليهـــا من الحجج • تكهنات عن الطلب والانتاج بالدول النامية حتى سنة ١٨٩٠ • تحليل ناقد لتقويم الصناعة منذ سنة ١٩٥٠ • برنامج العمل فى صناعة السيارات بالدول النامية •

Regional seminar on machine tools in developing countries of Europe and the Middle East, 1972.
(UN/ID/188).

— الندوة الاقليمية عن أدوات الآلات فى الدول النامية فى أوربا والشرق الأوسط •

الأحوال السابقة لمباشرة انتاج أدوات الآلات • تصميم وادارة المصـــانع • التدريبات الفنية والمهنية المطلوبة • البحث الســـوقى • التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية • تلخيص للتقارير المقدمة من بلغاريا ومصر والمجر وايران والعراق وشرق الأردن والكويت وبولنـدة ورومانيـا والســـعودية واليمن ويوغسلافيا •

A fancy leather goods factory for developing countries.
(UN/ID/92).

— مصنع للسلع الزينية للدول النامية

فائدة مثل هذا النوع من الانتاج • مطالب الشركة والقوى البشرية والتجهيزات • اجراءات اقامة مصنع نموذجى • النفقات والسعر •

Report of the Conference for Establishment of the Union of African Railways, Addis Ababa.
(UN/E/CN.14/573).

تقرير عن مؤتمر اتحاد السكك الحديدية الأفريقية المنعقد فى أديس أبابا من ١٨ — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ •

المجتمع • أحـوال المعيشـــة والعمل والعمالة والسياسة الاجتماعية المجلس الاقتصادى والاجتماعى •

Index to proceedings of Economics and Social Council, 1971.
(UN/ST/LIB/Ser. B/E.42) (Mimeo).

قائمة بالاجتماعات • جدول الأعمال • فهرس بموضوعات البحث والوثائق المقدمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جلسته الحادية والخمسين لسنة ١٩٧١

Index to proceedings of Economics and Social Council, 1972.
(UN/ST/LIB/Ser. B/E. 43) (Mimeo.

فهرس باجراءات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثانية والخمسين •

الخدمات الاجتماعية

Fourth Regional Conference of the International Social Security Association, Liberville.
(African Social Security series. Reports and documents, 11), (ILO).

عقدت منظمة العمل الدولية المؤتمر الاقليمى الرابع التابع للاتحاد الدولى الضمان الاجتماعى فى ليبرفيل من ٢ الى ١٢ فبراير ١٩٧٢ • والضـــمان الاجتماعى أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول الأفريقية • تخطيط الضمان الاجتماعى ، والتخطيط على المستوى القومى بالدول النامية • تدريب الموظفين لمكاتب الضمان الاجتماعى الأفريقية • اللجان الاقليمية الأفريقية : الطب الاجتمـاعى والادارى والتـــأمين والمخصصات العائلية •

ظروف العمل

Paid educational leave. Fifty-eighth session of the International Labour Conference, Geneva, 1973.

تحليل للتشريع والممارســـة الخاصين بهـذا الموضوع فى مختلف الدول • اجابات من حكومات ٦١ دولة من الأعضـاء فيما يتعلق بالتنظيمات الدولية الجديدة •

Safety and health in building and civil engineering work, 1973 (ILO).

ـ الأمن والصحة فى البناء والهندسة المدنية

مسح للاختلافات فى البناء وتطبيق الهندسة المدنية بين الدول النامية والدول الصناعية •

Second Tripartite Technical Meeting on the Timber Industry, (Forests), Geneva, 1973. General report: Recent developments and progress in the timber industry, 1973 (ILO).

الاجتماع الفنى الثلاثى الثانى ، التابع لمنظمة العمل الدولية ، عن صناعة الأخشاب (الغابات) ، المنعقد فى جنيف سنة ١٩٧٣ : التطورات الحديثة والتقدم فى صناعة الخشـب • وقد خصص الفصـل الأول من هذا التقرير العام ، للمركز العام لصناعة الأخشاب : قائمة بموارد الغابات ، تقدم الانتاج • الاستهلاك والتجارة العالمية ، الخ • ويعالج الفصل الثانى العلاقات بين أصحاب العمل والعمال ، والأشكال المختلفة التى تتخذها هذه العلاقات ، والطريقة التى يمكن أن تتطور بها •

Conditions of work and life in the timber industry, 1973 (ILO).

التطورات الحديثة فى ظروف العمل والحيـاة فى صناعة الخشب • نتائج هـذه الظروف الشروط القانونية والتعاقدية التى اتخذت لحماية العمال •

Petroleum Committee. Eighth session (Geneva 1971). General report : Recent events and developments in the petroleum industry.

تقرير عام عن تجارة البترول العالمية : التقدم الفنى فى تجارة البترول : الانتاج والتكرير والنقل • أصداء علم ستوى العمالة وتركيب القوى البشرية • علاقات العمل وظروفه فى صناعة البترول •

United Nations Juridical Yearbook, 1970. (UN/ST/LEG/Ser. C.8).

المسائل القانونية والسياسية وحقوق الانســـان :

القانون الدولى :

Repertory of practice of United Nations organs. (UN/E. 72. V.3).

ـ الكتاب القضائى السنوى للأمم المتحدة

الوضع القانونى للأمم المتحدة ومنظمات الحكومات المشتركة • الأنشطة القانونية لهذه الهيئات ، والقرارات القضائية المتعلقة بها •

الملحق رقم ٣ ، المجلد الثالث : المواد من ٧٣ الى ٩١ من الدستور الذى نشره مكتب الأمم المتحدة للأعمال القانونية • وتهتم المواد الواردة بالمناطق التى تحت الوصاية •

السلام والاستقلال •

Report of the special committee on the situation with regard to the implementation of the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples, September, 1972. (UN/A/8723 + Annexes).

تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف ، فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة • التطور فى مناطق الاستعمار • حركات التحرير • نشاط المؤسسات الدولية •

Implementation of the declaration on the promotion among Youth of Ideals of Peace, Mutual Respect and Understanding between peoples.
(UN/A/8782).

كتاب صدر فى اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، يتضمن تعليقات ٢٩ من الحكومات على تنفيذ الاعلان الخاص بتشجيع الشباب على الأخذ بالمثل العليا للسلام ، والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب •

Report of the United Nations Council for Namibia, Vol. I, 1972.
(UN/A/8724).

المجلد الأول من تقرير الأمم المتحدة عن ناميبيا : الأحداث السياسية والمركز الاقتصادى ، وأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمسائل القانونية ، وأنشطة المنظمات الدولية المتعلقة بناميبيا •

حقوق الانسان

Yearbook on human rights for 1969.
(UN/E. 72. XIV. 1).

تقويم المعايير الدستورية والتشريعية والقضائية فيما يتعلق بحقوق الانسان فى ٩٢ دولة • تطورات متشابهة فى مناطق ائتمانية معينة •

Respect for human rights in armed conflicts.
(UN/A/8781), September 1972.

ـ احترام حقوق الانسان فى الصراعات المسلحة .

محاضر دورة الانعقاد الثانية لمؤتمر الخبراء الحكوميين التى دعت اليها جمعية الصليب الأحمر الدولية • فحص مشروع البروتوكول الاضافى الخاص بالمنازعات الدولية المسلحة غير الدولية •

Question of the realization of the economic, social and cultural rights contained in the Universal Declaration of Human Rights and in International Convent on Economic Social and Cultural Rights, and the study of special problems relating to human rights in developing countries, April, 1972.
(UN/E/CN.4/1023/Add. 5).

ينقل هذا الملحق معلومات من حكومات الأرجنتين وبلجيكا والدانمرك وتركيا ، عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يتضمنها اعلان حقوق الانسان والميثاق الدولى ، مع دراسة للمشكلات الخاصة المتعلقة بحقوق الانسان فى الدول النامية •

Capital punishment, September, 1972.
(UN/ST/SOA/118).

معلومات عن عقوبة الاعدام من حكومات ٧٩ دولة فيما يتعلق بحق الاستئناف وتأجيل التنفيذ انتظارا لاتمام الاستئناف أو ارجاء الاجراءات وحق تخصيص مساعدة قانونية ، وبخاصة فى حالات العجز المالى •

الرفاهية الاجتماعية ، الجنوح •

Crime prevention and control. October, 1972.
(UN/A/8844).

مشكلة الاجرام فى الوقت الحاضر ، خطط المنع الحالية ، دور الأمم المتحدة •

التعليم ، العلم

التعليم :

Higher education. A comparative study of educational system and degrees, 1973 (UNESCO).
Studies on internatonal equivalences of degrees.

كتاب يتضمن تحليلا للمشكلات التى أثارها تقويم المستويات والدرجات الأكاديمية حين يواصل التلميذ تدريبه فى دولة مختلفة • مقالات تصف التعليم العالى فى ١٣٠ دولة ، وسرد لأنواع الدرجات

الأساسية التى تمنح فى كل منها ، وجدول يوضح طول الدراسة فى النظم المختلفة . ويقصد به خاصة مديرو مؤسسات التعليم الثانوى والجامعات والتلاميذ والمدرسون والمتخصصون فى التعليم المقارن . الاتجاهات الأساسية فى الوقت الحاضر فى حركه الطلاب الدولية .

World problems in the classroom. A teacher's guide to some United Nations tasks, by Herbert J. Abraham (UNESCO), 1973.

هدف هذا الكتاب تيسير التدريس ازاء بعض المشكلات الكبرى التى تواجه العالم ، وازاء ما يعمل من خلال جهاز الأمم المتحدة لمعالجتها ، ويقصد الافادة من فى التعليم الثانوى وكليات تدريب المدرسين وتعليم الكبار . الأمم المتحدة ، تاريخها وطرق عملها . مشكلة منع النزاع المسلح . حقوق الانسان ، مقاومة الاستعمار . التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الانفجار السكانى . الجوع ، البيئة ، الصحة . التعليم . علاقات العمل ، وتغطية جميع ما ذكر . ويشمل : وصفا موجزا للمشكلات ، وأغراض الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ، وأمثلة من استخدامات الأمم المتحدة ، اقتراحات بالدروس وابحوث .

Population growth and costs of education in developing countries. By Ta Nagoo Cau, with contributions by Françoise Caillods, Jacques Hallock and Claude Tibi (UNESCO) : International Institute for Educational Planning).

تتزايد الانفجار السكانى بسرعة فى مجموعات الأعمار الصغيرة بالدول النامية ، ويضاعف هذا العامل عبء نفقات التعليم فى هذه الدول ، ولكن هذا ليس العامل الوحيد . ويحاول هذا المسح عزل النتائج النوعية من الأسباب الرئيسية لارتفاع نفقات التعليم فى أوضاع مطابقة لتلك التى تواجهها الدول النامية . دراسة لحالات سيلان وكولمبيا وتنزانيا وتونس ، بالاضافة الى نموذج رياضى مناسب لهذا التحليل الرياضى .

The contribution of the ILO to workers education, 1919-1970, (ILO).

– اسهام منظمة العمل الدولية فى تعليم العمال

تعليم حقيقى . وقت الفراغ – آفاق جديدة

علم الخرائط

Report on cartographic activity in Ghana,, 1966-1972, September 1972. (UN/E/CN. 14/CART/283).

تقرير عن نشاط علم الخرائط فى غانا

Surveying and mapping of African countries by United ingdom Government Agencies. (UN/E/CN. 14/CART/287).

عملية مسح وعمل خرائط لدول أفريقية . قامت بها وكالات حكومة المملكة المتحدة .

Participation by France in the cartographic activities of Africa, 1972. (UN/E/CN. 14/CART/294).

عمل قام بتنفيذه المعهد الأهلى للجغرافيا (فرنسا) بين أول يناير ١٩٦٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ فى ممتلكات ومقاطعات ما وراء البحار التابعة لجمهورية فرنسا فى الدول الأفريقية .

Cartographic activities in Ethiopia, 1966-1972. (UN/E/CN. 14/CART/300).

تقرير مقدم من الحكومة الأثيوبية . نشاط أثيوبيا فى علم الخرائط . اعداد أطلس أثيوبيا الوطنى .

العلوم الاجتماعية .

Archives for the social sciences : purposes, operations, and problems. By David Nasatir, Director, International Data Library and Reference Service, Survey Research Centre University of California (Berkeley) 1973, (UNESCO).

المشكلات والحلول المتعلقة بالاستخدام المكثف للخدمات التى تقدمها السجلات الدولية لبيانات علم الاجتماع الملائمة للآلة أو لتحليل الحاسبة الالكترونية . تطوير بيانات السجلات والتحليلات الثانوية . صعوبات الاستخدام عمليا . دراسة مفصلة لفاعلية الخدمات المتخصصة . السجلات والمتوقعات الجديدة ، وبخاصة فى مجال التنسيق الدولى . قائمة بسجلات البيانات الموجودة فى نحو عشر دول مختلفة . أمثلة لمجموعات من المدونات .

ثبت

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣/١٩٧٤

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الاساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو — تصدر شهريًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / اكتوبر

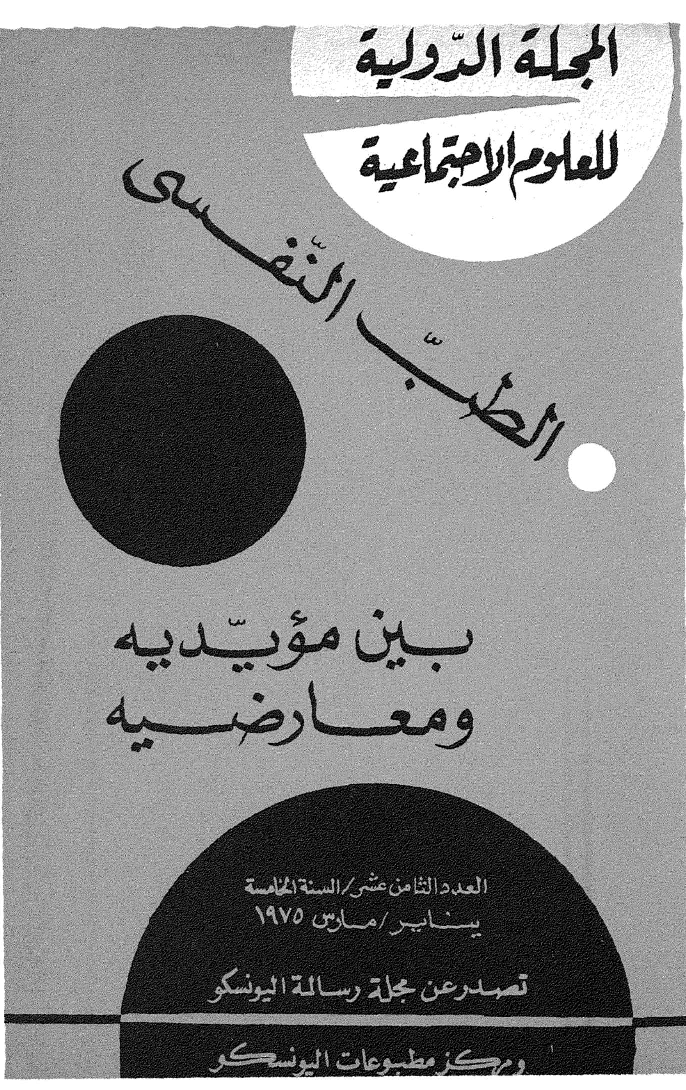
مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ١٠ قروش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب


المجلة الدّولية
للعلوم الاجتماعية
الطبّ النّفسي
بين مؤيّديه
ومعارضيه
العدد الثامن عشر / السنة الخامسة
يناير / مارس ١٩٧٥
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد الثامن عشر
السنة الخامسة
٢٢ ذى الحجة ١٣٩٤
٥ يناير ١٩٧٥
٥ كانون الثانى ١٩٧٥

تصدر من مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
بميدان التحرير بالقاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

محتويات العدد

قبل أن تصبح

الدفاع عن النفس غريزة ، نشأت مع الانسان ، منذ وجد نفسه على سطح الأرض ، تحيطه الطبيعة بكل ما فيها من قسوة . الجبال عالية ، كالأسوار ، لا يدرى ماذا يكمن وراءها من أسرار . والبحار صاخبة ، تثيرها العواصف . والمطر ينهمل كالسيل ، وقد يتحول الى جليد لا يدرى سره . ومظاهر كثيرة لم يستطع الانسان أن يفسرها وهو فى مراحله الأولى ، فاكتفى بأن خافها .

ولكى يدفع شرها عنه ، بدأ يفكر فى أساليب الوقاية منها ، حرصا على وجوده ، وسعيا وراء أمنه ، ودفاعا عن نفسه .

ومع تطور الانسان تأكدت هذه الغريزة فى نفسه ، وأخذت صورا مختلفة .

لقد تولد عن هذه الغريزة مثلا الشعور بضرورة تكوين المجتمع ، ليحمى الانسان نفسه ، بروح الجماعة ، وبالتعاون مع غيره من الأفراد .

وتولد عنها كذلك المحافظة على النوع ، فكان الزواج ، وتكونت

الحيـــاة إنـاءً أجوف!!

الأسرة ، لتكفل للنوع البقاء والاستمرار والانتظام فى مجموعات انسانية ، قادرة على أن تقاوم غوائل الطبيعة من حولها · ولقد أخذ الانسان يرتقى خطوة خطوة ، لكن الخوف من الانقراض ظل يوجه طاقاته وملكاته ، ليقوى نفسه ، بمجتمع قادر ·

اخترع المسكن · اخترع الملبس · اخترع اللغة · اخترع الأدب · اخترع الفن · وما كان ذلك كله الا تعبيرا عن رغبته فى البقاء والتكاثر ، ليتغلب فى النهاية على مخاوفه وهواجسه ، وليصبح أقدر بدنيا ونوعيا ونفسيا وأخلاقيا ، على التصدى للعوامل المحيطة به ، والتى شعر منـذ بدأ أنها تهدد وجوده ·

بل لقد اخترع الطب والدواء ، ليعالج نفسه ، وليتغلب على ضعفه ، حرصا على أن تمتد حياته على سطح الأرض ، أطول مدة يستطيع ·

ولما دخل الانســان مرحلة العلم واستطاع أن يفسر ظواهر الكون ويتصدى لها ، بل ويتغلب عليها ، ظلت هذه الغريزة تسيطر عليه وتحرك قدراته ·

لقد تغلب على المسافات بوسائل اتصال متطورة وسريعة ٠

وتغلب على الزمن بالآداب والفنون ٠

وتغلب على تقلبات الطبيعة باختراع أدوات الرفاهية ، ليتحكم فى الجو والهواء وتقلبات الطبيعة ٠ ليعيش الربيع ، وهو فى هجير الصحراء ، أو فى زمهرير القطب ٠ ليحول الليل الى نهار ، أو ظلام الليالى الى نور ساطع ٠

كل ذلك ليجمل حياته ، ويجعلها مليئة بالبهجة والأمل ٠ كل ذلك حرصا على الحياة ودفاعا عنها ضد الفناء ٠

بل أن الانسان قد اخترع الأساطير ، لتكون وسيلة من وسائله ضد ما قد يساوره من مخاوف الموت ، وما بعد الموت من أسرار ٠

ان عقيدة المصريين القدامى وايمانهم بالخلود ، قد بدأت أسطورة ، خففت من وقع الموت على نفوسهم ٠ ثم اذا الأسطورة تصبح عقيدة ٠ ثم اذا العقيدة تسرى فى الوجدان العام ، عبر الأجيال ، لتوجه تصرفاتهم فى الدنيا ، احتياطا لما بعد الموت ٠ وهكذا صار الموت عند المصرى القديم ، مجرد انتقال من حياة قصيرة ومحدودة ، الى حياة أخرى أطول وأغنى ٠ ان الحياة الآخرة عندهم كانت هى الخلود الذى لا يتعرض لفناء ٠ ولهذا فقد تفننوا فى اقامة القبور وتضخمت القبور حتى صارت اهرامات ، وكذلك تفننوا فى تزيين القبور وتسجيل الأحداث على جدرها وحوائطها ٠ ووضع تماثيل الأحبة والزوجات والأصدقاء والخدم ، لتدب فيها جميعا الحياة بعد الموت ، ولتعايش الميت مثلما كانت تعايشه فى الحياة الأولى ، ولتضفى على حياته الخالدة متاعا ما بعده متاع ٠

ما معنى هذا كله ؟

معناه أن الانسان بطبعه حريص على الحياة ، شغوف بها ، شديد الحنين اليها ، كثير الشوق لها ٠

فاذا تجاوز هـذا كله ، وبدأ يحطم كل هذا التاريخ ، وكل هـذا المفهوم ، فان المسألة اذن تحتاج الى وقفة تأمل ٠

ان ظهور ميول انتحارية ، هو نوع من الاستثناء ، والاستثناء بطبعه يؤكد القاعدة ولا ينفيها ٠

أما حين يصبح الاستثناء تيارا اجتماعيا ملحوظا ، وحين تغدو الميول الانتحارية ظاهرة من ظواهر المجتمع ، فان الأمر اذن يحتاج الى وقفة ، لمراجعة الظروف التى تدفع الى هذا التغير فى علاقة الانسان بالحياة ٠

ان احصاءات مكتب الاحصاء الأمريكى عن عام ١٩٦٨ تقول ان : « الانتحار قد أصبح سابع أسباب الموت فى الولايات المتحدة الأمريكية » ٠ وعلماء الاجتماع يقولون ان الأرقام الحقيقية ترتفع عن هذه الأرقام بمقدار الربع أو الثلث ، لأن ظروف الانتحار تكون عادة ظروفا شاذة ، تدفع على اخفائها ٠

لهذا فان أرقام مكتب الاحصاء تقرر أن ٢١٣٧٨ حالة وفاة عام ١٩٦٦، قد حدثت نتيجة الانتحار ، بينما يقرر العلماء أن هذا الرقم يرتفع الى ٢٧٠٠٠ حالة أو ٣٠٠٠٠ حالة فى الواقع ٠

من هنا فانه توجـد حالة انتحار تفضى الى الموت ، بين كل سبع حوادث للسيارات تفضى بدورها الى الموت ٠

والغريب أن يكون الانتحار أكثر شيوعا بين صغار السن ، ابتداء من سنة ١٩٦٤ ، فقد سجلت الاحصاءات انه فى الأعمار بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة ، فان حالات الانتحار تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه قبل سنة ١٩٦٤ ٠

وبهذا يصبح الانتحار السبب الثالث للوفاة فى ربيع الحياة ٠
هذا عن الانتحار بالفعل ٠

أما الانتحار بالشروع ، فانه يمثل ثمانية أو عشرة أمثال الانتحار الفعلى ٠

وعلى أساس هذا التقدير ، فان خمسة ملايين من الأمريكيين يشرعون كل عام فى الانتحار ٠

هذا الى جوار كثيرين يفكرون فى الانتحار دون أن يشرعوا فيه أو ينفذوه فعلا ٠

ولقد ذهب الأستاذ أدوين شنيدمان مؤسس علم الانتحار الى الاعتقاد بأن ادمان المخدرات والخمر والبدانة المفرطة والاكثار من التدخين ، صور للانتحار ، وتدمير النفس ٠

وعلى أساس هذا الاعتقاد ، فانه يرى أن أربعة أضعاف العدد الذى يشرع فى الانتحار أو ينفذه ، لديهم ميول انتحارية ، وبهذا يرتفع عدد الأمريكيين ذوى الميول الانتحارية الى عشرين مليونا من الأشخاص ٠ وهذا العدد يمثل ١٠ ٪ من السكان ٠

من أجل هـذا نشأت عدة تنظيمات لانقاذ الحياة ، والدفاع ضـد الموت ٠

ولم تكن هذه التنظيمات مقصورة على الولايات المتحـدة الأمريكية ، ولكنها قامت فى بريطانيا وفى النمسا ، وفى عدد من دول أوربا ٠

بدأها رجال طبيـون متدينون ، تطوعوا لهـذا العمل ، بالنصـح والتوجيه ، وصحبة ذوى الميول الانتحارية حتى لا يشرعوا فى الانتحار ٠

واعتبر الأطبـاء هذا النوع من الخدمة الاجتماعية أول الأمر عبثا ، ثم ما لبثت الظاهرة أن تطورت وفرضت وجودها على المجتمع ، فاهتمت الجامعات بها . خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى لقد ظهر علم الانتحار بين العلوم المعترف بها فى الجامعات ، واقترنت الدراسة النظرية بمراكز تطبيقية تعنى بدراسة هذه الظاهرة علميا ، وتحاول أن تجد لها حلولا عملية ٠

وبصرف النظر عن نجاح هذه المراكز ، والدراسات أو فشلها ، فان قيامها فى ذاته والاعتراف بها كعلم مستقل له دراساته ونظرياته وأساتذته، شىء كبير الدلالة فى المجتمع بالقياس الى غريزة الانسان الكامنة فيه ، بل وبالقياس الى شدة تعلق الانسان بالحياة ٠

ولقد ظهر تفسير جديد للنزعات الانتحارية ، يقول ان سبب هـذه النزعات تشوق أفراد الى قتل أفراد آخرين ، فاذا لم يستطيعوا ذلك قتلوا أنفسهم ، أو شرعوا فى الانتحار ·

وأيا كان التفسير ، فهذه ظاهرة اجتماعية تحتاج الى تأمل ·

والسؤال الذى يجب أن يراود الخاطر أمام هذه الظاهرة ، هو : ماذا يدفع الناس الى الانتحار ·

ان تمسك الانسان بحياته لا يمكن أن يتغلب عليه الا شىء أهم من الحيـاة ·

والذين يدرسون الظاهرة على النطاق الفردى قد يكونون مصيبين ، لكن الأصوب أن يدرسوها فى اطار التطورات الاجتماعية ·

ان تعقد الحياة وتشابكها ، والضوضاء ، وتلوث المياه والهواء ، وقلة الأوكسجين فى طبقات الجو ، والاقتصاد المعقد ، وخضوع الناس لنظـام القروض المرهقة لتوفير الكماليات ثم أخلاقيات المجتمع ، والأسرة الممزقة ، والأولاد المارقين ، وصرامة القوانين ، وكشف الحياة الخصوصية بالوسائل العلمية · كل ذلك وسواه ، قد جعل الحياة عبئا مرهقا على الأحياء ، بدأ يدفعهم الى التخلص منها ، لا التمسك بها ·

وأظن أن الأمر ليس بهين ·

كما أظن أن واجب المجتمع الانسانى كله أن يعيد النظر فى الصيغة التى يتعامل بها الناس ، حتى يصل الى علاج كثير من العيوب ، قبل أن نواجه عالما من المنتحرين ، أو الشارعين فى الانتحار ، أو ذوى الميـول الانتحارية ، وكلهم ناس بلا أمل ·

وعندما تصبح الحياة خالية من الأمل ، فهى اذن اناء أجوف ، اذا لم تحطمه بيديك فان الصدأ كفيل بأن يحطمه لك ·

عبد المنعم الصاوى



يحتمل أن يجد أغلب علماء النفس أن هذا سؤال غريب نوعا ، فهم يعرفون أن علم النفس قد أدى دورا هاما فى مدى قرن من الزمان من ناحية ، وهم من الناحية الأخرى يسلمون بأن علم النفس يحتوى الكثير مما يمكن أن يقدمه الى الأمم النامية ، وقد تكون هاتان العقيدتان المفهومتان ضمنا كافيتين الى حد ما ، كما قد تكونان عرضة للارتياب ٠ ولا شك أن علم النفس يزخر بالنظريات والأحكام العامة تصاغ فى عبارات تشير الى أنه يتصل بسلوك جميع الكائنات البشرية فى كل مكان ، ولكن لا ينتظر وجود الدليل القاطع الذى يحتمل تحقيق هذين المطلبين المفهومين ضمنا ، وهذه السمة التى تميز أصالة البشر قد ترجع جزئيا الى الاحتشاد الشامل لعلماء النفس الذين يزاولون نشاطهم الآن فى الأقطار الصناعية المتقدمة ، وقد قدر أن نصفهم على الأقل يوجد فى الولايات المتحدة ، وهناك عامل آخر وهو اجتذاب فكرة العالم الحقيقى لكثير من علماء النفس ٠ انهم يتوقون الى أن يصبحوا متصفين بالعلوم البيولوجية أكثر من اتصافهم بالعلوم الاجتماعية ، وبذلك تكون النتيجة هى وجود اتجاه نحو تعريف الهدف من الدراسة بأنه مجرد سلوك الانسان ، وليس هذا فقط ، بل يفترض أنه يمكن اعتبار كل البشر متساوين من وجهة النظر هذه ٠

لم يهتم علم النفس كثيرا ــ باعتباره مهنة ــ بمشاكل البلاد النامية ٠ وقد برز

بقلم : جوستاف جاهودا

استاذ علم النفس بجامعة ستراشكلايد فى جلاسجو · وهو مهتم بوجه خاص بالأبحاث الثقافية النفسية فى آسيا ، وأفريقيا ، وله مقالات عديدة فى هذا الموضوع ·

ترجمة : الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع

عميد كلية التربية بجامعة طنطا ·

هذا فى ندوة عقدت فى نهاية المؤتمر العالمى التاسع عشر عن مستقبل علم النفس ، وفى هذه الندوة تحدث عدد من الشخصيات البارزة عن تصورهم للنواحى التى يمكن أن يسهم فيها علم النفس فى مجالات الصالح العام ، ومع ذلك لم يرد ذكر موضوع الدول النامية · ويبدو أن موضوع الدول النامية ومشاكلها لا تشكل ملامح واضحة فى تدريس علم النفس فى أمريكا وأوربا ، بل قلما يوجد كتاب يمس هذا الموضوع كجزء يدخل فى فهرسه · فى حين نجد على النقيض اهتمامات أكيدة بنواح دراسية أخرى ، فقد اهتم علم الاقتصاد خاصة بدراسة تجريبية ونظرية لمشاكل البلاد النامية وجعل منها مجالا ناجحا للتخصص اجتذب عددا من أقدر رجال الاقتصاد ، كما شمل أدبا رفيعا ضم الصحافة أيضا · وهكذا فليس مدهشا أن نجد اشارة خفيفة الى أن الدول النامية تعتبر علماء النفس مفيدين مثل رجال الاقتصاد ، وهؤلاء يقومون بالدور الأكبر ، ويلجأ اليهم باستمرار ، ويندر أن يقصد علماء النفس لطلب مساعدة ، حتى أنه فى حالة انشاء جامعة جديدة نجد اتجاها نحو اعطاء مادة علم النفس أسبقية ضعيفة ·

انى أتعشم أن تكون هذه الملاحظات الأولية قد أوضحت أن السؤال المذكور فى بداية هذا الموضوع له معنى وله أهمية · وفيما يلى سوف نجرى محاولة لمناقشة

موضـــوع علم النفس كعلم مقترح يهـدف الى قوانين عامة ويمكن أن يكافح ليؤدى دورا فعالا عن طريق دراسات ملائمة فى الأقطار النامية ، بل يمكن أن يشك فى أن كثيرا من الدعاوى التى تكون قوانين عامة يمكن التحقق منها فى حالة عدم توافر هذا العمل · ومن الواضح أن هذا يؤدى الى قضايا أساسية لا يمكن تحديدها بدقة ، وعلى هذا فسيكون هناك اعتبار للطاقات الكامنة وحدود لاسهام علم النفس فى الأقطـار النـــامية ·

لقد نشأ علم النفس فى قارة أوربا فى القرن التاسع عشر كعلم قائم بذاته ، ثم انتقل مركز نشاطه الى الولايات المتحدة ، وهو اليوم أوربى أمريكى تماما ، وتجرى أهم الأبحاث فى الولايات المتحدة ، كما تنشر الكتب الأمريكية لتستخدم فى أماكن كثيرة فى العالم · ومع ذلك فان القاعدة التى يرتكز عليها هذا البناء الضخم ضيقة جدا وخاصة فى مجال الدراسات التجريبية التى تعتبر الطريقة الوحيدة نحو نتائج سببية واضحة · وقد انفعل أحد علماء النفس البارزين منذ أكثر من ٢٥ سنة فذكر أن العلم القائم عن سلوك الانسان هو علم سلوك طالب السـنة الثـانية الجامعية · وبالرغم من هذا وبرغم قيود وانتقادات متشابهة أخرى لا يوجد ما يشير الى أن هذه الأشياء قد تغيرت · وفى مقالة لشولتز (١٩٦٩) عنوانها « موضوع البشر فى مجال بحث علم النفس » يتضح أنه أثناء العقد السابع قرر حوالى أربعة أخماس الأبحاث المنشورة فى عدد من الصحف الكبرى أجريت مع طلبة الكليات الذين كانوا يمثلون نسبة ٣٪ تقريبا من مجموع سكان الولايات المتحدة ·

ينشأ شعور بالشمول والصحة فى حالة انتشار ممارسة معينة بين أعضـاء حرفة معينة لتصبح مهنية ، ومن هنا فلا يشعر الا القليل بالحاجة الى الدفاع عنهـا أو تحقيقها ، واذا كان الموضوع الذى يبحث على مستوى الممارسة النفسية فيمكن أن ندرك افتراض أن أى كائن بشرى يمكن أن يكون أداة للتجربة ، وذلك رغم أنه قد لا يكون صحيحا دائما ، وعلى مستوى السلوك الاجتماعى فان مثل هذه الفكرة تصبح مشكوكا فيها ، وتجرى محاولات متكررة للتحقق والتأكد ، وفيما يلى تجربة حديثة قام بها جرارد وكونوللى سنة ١٩٧٢ ، وكانت واضحة وصريحة تماما ، وهى جديرة بأن نذكر منها الفقرة التالية :

« هناك سؤال يتردد على لســان عالم النفس الاجتماعى التجريبى هو « كيف يمكن التعميم من سلوك طلبة الثانية الجامعية ؟ » · الجامعة كيف تعرف هل يمكن أن يتجاوب عامل المصنع أو الموظف التجارى مثل طالب الجامعة ؟ ونحن مع الأسف عرضة لهذا النوع من الهجوم الناقد يقوم به أفراد غـير موجهين من داخل نظـامنا (مجتمعنا) وهم يطالبون باجراء تجارب على فئات مختلفة من السكان لا فى مستوانا الثقافى فقط بل فى ثقافات متعددة أيضا ·

« ان لدينا الايمان الثابت بأن الكائنات البشرية ما هى الا كائنات بشرية ، وأن نظريات التأثير الاجتماعية التى تحدث فى أى مكان وفى أى وقت يمكن تفسيرها من خلال هذا الاطار الفكرى الأساسى ٠ لقد أوجد الجنس وسائل جيدة ومتنوعة من أجل استيفاء الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية التى يجب أن يعرف بها طالب علم النفس الإجتماعى كل شيء عن موضوع سكانى معين قبل أن يفكر فى تجربة عملية تشغل شخصا منتميا الى الوسط الثقافى بالطريقة المرجوة ليختبر النظرية التى توجد قيد البحث ٠

« ومن حسن الحظ أن هناك رأيا موجزا لكل هذا ، فان عالم النفس الاجتماعى يمكن أن يعمل فى موضوع سكانى يعرف شيئا عنه ويكون فى متناوله ــ وهو الطلبة فى حجرة الدراسة ــ وذلك اذا توفر لديه الايمان الثابت فى الأساسيات البشرية » ٠

يجب أن نسلم بأن الدراسات الثقافية المتشعبة مجهدة للغاية ، وتمثل صعوبات من كل نوع ، ولكن ليس هناك سبب كاف لكى ننكر الحاجة الماسة اليها ٠ وتعتمد هذه الحالة على الايمان بالأسس العامة للبشرية ٠ وهذا يفترض مقدما أن يكون لدينا العلم بكيان هذه الأسس العامة ، دون اعتبار لعــدم ملاءمة هذا الايمان لما يوهم بأنه نظام علمى ٠ ومن سوء الحظ أن تظل معلوماتنا فى هذا المجال محدودة للغاية ، لأن الجهد المخصص للدراسات الثقافية المتشعبة ظل حتى العشر السنوات الأخيرة ضئيلا نسبيا بمقارنتها بأنواع أخرى من البحث ، بل ان هناك بيانات كافية تشير الى وجود تغييرات فى النواحى الاجتماعية للسلوك مثل القيم والمبادىء ، بل فى نواح أساسية أخرى مثل تنمية الادراك الحسى والذاكرة والمعرفة ، وفى الوقت نفسه تظل طبيعة كثير من التغييرات غير مفهومة تماما ٠ فنجد مثل احدى الظاهرات المذكورة فى الكتب كتعميم ثابت هى عملية تجميع فى تنظيم مطلق تتجه منــه الموضــوعات الى تكوين مجموعات لفظية مشابهة عند اعادة استخراجها ، ومع ذلك فان كول ٠ أ ٠ آل وجد فى سنة ١٩٧١ أن موضوعات كيبل فى ليبيريا فشلت فى عرض مثل هذا التجميع ٠ وكما يشير المؤلفون ليس من الواضح كثيرا فى مثل هذه الحالات هل هذا يرجع الى عدم توافر عمليات معينة غير ظاهرة أو أن عوامل تجريبية أو ذات مواقف خاصة منعت هذه العمليات من أن تتضح بنفسها ٠ ومن الطبيعى أن هنــاك حاجة الى قدر أكبر من هذا النوع من البحث ، ويجب أن نكون حريصين ازاء تعقــد المشــكلة فى المطالبة بتعميم الظاهرات النفسية على أساس العمل الأوربى الأمريكى وحده ٠

لهذا فان الاعتراض لا يمكن أن يقتصر على الاعتماد المتزايد على الموضــوعات الطلابية ، بل يمتد الى موضوعات أكثر توسعا تمثل السكان فى البيئات الصناعية المدنية ، وكل هذا يسهم فى ملامح عامة معينة فى طريقة الانتاج وفى البيئة الاجتماعية التى يعيشون فيها ، ولا يمكن أن تكون صفة ملازمة للبشرية بوجه عام ٠ ولهذا فان ما توصلنا اليه من نتائج مشتقة من هذه الجماعات من الســكان لا يجوز بالضرورة

أن يكون صحيحا تماما . وهنا تشابه مع حالة حيوانات التجارب بالمعمل وهى تعيش فى بيئة معينة تكتسب جزءا من الذخيرة السلوكية التى يتميز بها النوع كله . وهكذا كان علماء النفس الذين كانوا يدرسون الفيران يقولون أنها تعرض سلوكا اجتماعيا بسيطا ، الا أن بارنت (١٩٦٧) تمكن من أن يوضح أن هذه فكرة خاطئة تنبع من الظروف الخاصة التى تحتجز فيها هذه الفيران الأليفة مما منعها من أن تكون فى مجال يتيح لها الاتصال الاجتماعى . ولا يصح التغالى فى هذا القياس اذ المقصود هو مجرد القاء الضوء على الموضع الذى يهدف علم النفس من ورائه الى تعميم شامل، بل يجب محاولة فحص تغييرات البيئة البشرية فى أوسع درجاتها .

وليس معنى هذا بالطبع أن كل الدراسات تهدف الى التعميم الذى لن يكون عمليا أو مرغوبا فيه . ومع ذلك قد يطالب أحد الناس باجراء محاولات لتحديد مدى فاعلية أى تعميم ، قد يؤدى هذا ـ بطريقة عملية وفى نطاق الأنواع التى اقترحها ترياندس سنة ١٩٧٢ وهو الذى ربطها من الناحية الفعلية بعلم النفس الاجتماعى ـ الى اعطاء بعض التحديدات التى يمكن أن تكون مناسبة لعلم النفس بشكل عام ، وهى :

١ ـ تعميمات مناسبة لجميع الثقافات وعلوم البيئة والانسان .

٢ ـ تعميمات لا تناسب غير أنواع خاصة من الثقافات وعلوم الانسان والبيئة أو أيهما .

٣ ـ تعميمات تعتمد على أنماط معينة من الخبرة السابقة (مثل تعليم القراءة والكتابة) .

٤ ـ تعميمات محدودة بمجموعات فرعية داخل ثقافة معينة أو مواقف بيئية خاصة (مثل الطلبة الأمريكان فى أوضاع معملية) . ويمكن أن يكون كثير من التعميمات فى تلك التى تعتمد على نتائج موضوعات طلابية ، ولذلك فهى ضمن المجموعة رقم ٤ سوف يتضح أنها تنتمى للمجموعة رقم ١ . ومع ذلك فان اختبار الثقافة المتنوعة يجب أن يكون مطلبا أساسيا لكى نعد لمثل هذه الترقية ، وهذا نادر الحدوث الآن ، ذلك لأن المجموعة التى تستحق أن ينتمى اليها أى تعميم لا يمكن أن يقررها مجرد « فحص » محتوياتها . وغالبا يتضح أن عبارة معينة يمكن أن تكون غير عامة ، فان نظرية « المثير ـ القيمة ـ الدور » على سبيل المثال عن الاختيار فى الزواج يمكن أن تكون مناسبة للثقافات التى يتاح فيها للزوجين أن يختار كل منهما الأخرى بحرية تامة ، كما جاء فى بحث أجراه مورشتين سنة ١٩٧٢ ، ومن الناحية الأخرى ظن علماء النفس أن التجميع هو عنصر شامل لتنظيم مطلق ، الى أن جاء كول أ . آل سنة ٩٩٧١ فأوجد دليلا على العكس .

وحيث ان البحث المتشعب الثقافات عسير ويتكلف الكثير من المصــادر المالية فليس من الصحيح اقتراح وجوب مضاعفة البحث كله أو جزء بسيط منه ، ولا شك أن الاختيار ضرورى ، وتمثل المقاييس التى تحكمه أهمية الموضوع وتركيزه وملاءمته الكامنة للمشكلات العملية للأقطار النامية ، ويمكن القول بأن الآراء تتنوع بالنسبة لكلا المعيارين اللذين يعكسان عدم كفاية المعلومات الحالية على الأقل ٠

واذا صحت هذه المناقشات التى تحث على الاختيار المتنوع الثقافات للنظريات والتعميمات ترتب على هذا أن علم النفس يحتاج الى البلاد النامية حيث بها وحدها توجد الثقافة المتنوعة والظـروف الأخرى ٠ وهذه الأفكار التى صـدرت عن كامبل ونارول سنة ١٩٧٢ عن الدليل الانسانى يمكن أن تطبق على العمل الثقافى المتنوع بمثل ذلك القدر على الأقل ٠ وهما يذكران أنه يمكن أن تتخذ كاختيار قاس يوضع أمامه اختبار للنظريات النفسية الأكثر دقة ، وبذلك يتمكن الشـخص من نشرها واختيار أى المتناقضات بالطرق التى لا يمكن أن تحققها التجارب المعملية والدراسات المترابطة داخل ثقافتنا القائمة ٠

لا شك أن هذا العمل عاجل جدا ، وذلك لأنه ـ بناء على ما أوضحه ليفى شتراوس ـ « يمكن لأى شخص أن يذكر سلفا (يتنبأ) أنه فى القرن الحادى والعشرين لن يكون هناك سوى ثقافة (حضارة) واحدة ومجموعة بشرية واحدة » ٠ ويحتمل أن يكون فى هذا مبالغة الى حد ما ، وهذا لحسن الحظ ، ولكن سرعة التغيير الاجتماعى تضاهى سرعة اختفاء عناصر معينة من الثقافة التقليدية ، فقد أصبح من الصعب الآن وجود عينات من صغار الأميين الذكور فى افريقية ، ولا شك أن هذا جد مرغوب فيه اجتماعيا ، وسوف يتعين على علماء النفس أن يضـجوا بالشكوى من هذه الحالة ، ومعنى هذا أن الفرصة تضيع ، ولدينا الدليل على أن التعليم الرسمى يحدث اختلافا كبيرا فى برنامج تطور المعرفة ، ولكننا لا نفهم تماما تلك العملية التى تنبعث منها ، واذا تيسر لنا أن نفهمها فهناك احتمال أن يتمد المفهوم الضمنى من الأقطار النامية الى التربية فى كل مكان ٠

وقد يكون الأوان قد فات فعلا لسبب آخر ، فهناك علامات على أن أبواب الأقطار النامية قد تغلق فى وجه علماء النفس ، فيواجه الباحثون الأجانب صعوبات أكبر من أجل الحصول على تصاريح لتنفيذ المشروعات ، وتكون الفرص مرهونة بالوضع الذى يسمح هذا الاتجاه باستمراره ، ولن يكون لهذا العمل أهمية ما دام حجم العمل الذى يقوم به علماء النفس فى الأقطار النامية متزايدا ، الا أن هذا ليس هو الوضع على كل حال ٠ وأسباب هذه الحالة متعددة ، وهى بلا شك تختلف فى الأقطار المختلفة ، ويحتمل أن بعضها لا علاقة له بعلم النفس ٠ ومع ذلك فان هذا هو أحـد العناصر الهامة التى يبدو أنها سائدة ٠ ويمكن أن يفسر غزو الباحثين الأجانب بأنه شكل ماكر للاستغلال ٠ ومعنى هذا أن يظل علم النفس متهما بالحصول على مزايا من البلاد

النامية دون أن يعطى فوائد ملموسة فى مقابلها ، ولا شك أن أولئك العلماء الذين قاموا بدراسات متنوعة الثقافة فى الماضى وكانوا أمناء مع أنفسهم لا يستطيعون انكار وجود أساس فى هذا الاتهام ، فان الدراسات التى تهتم فى البداية بقضايا نظرية يجوز أن تنتج فى النهاية فوائد عملية ، ولن يتضح هذا فورا لشعوب الأقطار النامية وهم الذين يتصورون أنهم يستخدمون كحيوانات تجارب ملائمة · وهذا أمر يدعو الى التساؤل كيف يتاح النجاح للأبحاث المقصود بها مباشرة أن تكون لها فائدة فعلية فتحقق أغراضها ، وهذه الاجراءات سوف تفحص بدقة أكثر بدءا بوجهة نظر أوسع عن علم النفس عامة ·

ان أى شخص يتفحص علم النفس اليوم يمكن أن يكسب الكثير بمقارنة المشاعر عن حالته معتمدا على المكان الذى ينظر فيه · والكتب مليئة بالتفاؤل الاجبارى الذى ينحدر أحيانا الى درجة السخف ، كما يتبين فى القطعة المختارة التالية :

« بينما نجد أن العلماء والسلوكيين لم يتوصلوا بعد الى حلول حاسمة للمشكلات الملحة القائمة حدثت انجازات كبيرة (فيرتيمير سنة ١٩٧٠) · وهناك آخرون يمثلون سجلا هادئا للمنجزات الأكثر واقعية ودقة ، وهم يتوقعون نواحى تقدمية أكثر على الأسس نفسها · ومع ذلك اذا فحصت صفحات الجرائد ـ حيث يواجه أعضاء المهنة بعضهم بعضا بدلا من مواجهة تلاميذهم أو مواجهة الجمهور ـ فلن تكون الصورة مشرقة · هناك أبحاث جادة فى الاتجاه الذى يسير فيه علم النفس ، وخاصة الحكمة فى متابعة نموذج العلم الطبيعى عن قرب · وتوجد شكاوى من أنه لا توجد ملاءمة بين النظرية والممارسة فى علم النفس مع المشكلات الاجتماعية التى نواجهنا دائما ، بل ان هناك من يتحدث عن أزمة متوقعة فى علم النفس » ·

هل يزيد هذا عن كونه نوعا من النقاش الذى يحدث عادة من وراء الستار فى أنظمة متنوعة ؟ انى أعتقد أنه شىء أكثر من هذا ، وأن هذا القلق يبرز من قيود متأصلة فى علم النفس · ان التطبيقات الناجحة المذكورة فى الكتب تتصل بعلم النفس الصناعى والتربوى والعلاجى ، وهذا يعتبر اسهاما نحو أداء أكثر كفاءة للمؤسسات المستقرة نسبيا فى المجتمعات الراقية · واذا نظرنا الآن الى نطاق المشاكل العاجلة التى يقال ان علم النفس يهملها اتضح أن هذه مصاحبات أونتائج لتغيير اجتماعى سريع ، مثل علاقات الأجناس ، والعنف ، والتلوث البيئى ، وكل هذا يتصل بالسلوك البشرى · ومن هنا يقال انه يجب أن يقوم علماء النفس بدور أكبر فى هذه النواحى · ويفشل النقاد من جيلنا عادة فى توضيح الكيفية التى يجب أن يؤدى بها هذا العمل · وليس هذا مدهشا لأن علم النفس الآن ليس معدا لمعالجة هذا النوع من المشاكل بالوسائل المتاحة له · وقد أعدت هذه الوسائل لتكون أساسا لدراسة الفرد وغالبا لدراسة نواح جزئية بسيطة من سلوكه ، وقد اعتبر الكيان الاجتماعى الاقتصادى الكامل مستمرا ، وهو الكيان الذى شمله هذا السلوك ، ومنه أمكن

التحكم فيه الى حد كبير ، ولهذا أهمل بدون نتائج خطيرة . ومن هنا لم يظهر سبب واضح يدعو للاهتمام بالعوامل المقررة للسلوك البشرى أو لكيفية تعديلها . ولم يعد لهذه الظروف وجود لأن سرعه التغيير الاجتماعى فى الأقطار النامية قد زادت الى حد ان الاطار الشامل لم يعد يسلم به . وهناك سبب آخر هو أن علم النفس يواجه تحديا فى مجابهة المشكلات الحديثة التى أصبحت لا تحتمل فى المناخ الحالى من الرأى. هذه الاعتبارات ملائمة تماما لدور علم النفس فى الاقطار النامية لأن أكثرية الصعوبات التى تواجهها تميل الى أن تكون على صلة وثيقة بالتغيير الاجتماعى السريع ، ولهذا فان علم النفس فى محاولته مساعدتها يواجه معوقات مزدوجة ، أولها – كما سبق مناقشته – أنه ليس واضحا تماما أى المبادىء النفسية يمكن أن تظل متماسكة فى ثقافات مختلفة تماما ومنتشرة ، وتكون بالتالى مفيدة فى العمل التطبيقى . أما الثانى فهو أن علم النفس يستطيع مواجهة آثار التغيير الاجتماعى فى الأقطار النامية ، وهو لا يزال يؤثر على برنامجه تأثيرا أقل الى حد كبير نوعا ، ومع ذلك فهذا بالتحديد هو ما تبحث عنه الدول النامية .

هل نحن مجبرون اذن على أن نصل الى النتيجة القائلة بأن علم النفس ليس لديه ما يعطيه للدول النامية ؟ ليست النظرة العامة كئيبة الى هذا الحد قطعا ، رغم أنه يجب أن نكون حذرين وأن نبتعد عن المطالب الزائدة عن اللزوم ، ونستطيع أن نذكر عنصرا ايجابيا واحدا هو أن الأقطار النامية كلها تقريبا لديها قطاع مستحدث يقرب بدرجات متفاوتة من ظروف الأقطار التى تحولت الى التصنيع ، ومن خلال هذا القطاع المستحدث يمكن لعلماء النفس أن يعملوا بايجابية – وهم غالبا يعملون فعلا – وبذلك يمكنهم تقديم مساعدات قيمة بتطبيق تكنولوجيا علم النفس . ويعتبر الاختيار التربوى والمهنى مثالين للخدمات التى يقدمها علم النفس على نطاق واسع ولها قدرها فى الأقطار النامية . ومن المهم ملاحظة أن هذا النوع من الخدمات يتجه الى أن يثبت ويسير فى انسجام تام مع العمل فى دواوين الحكومة المهتمة بالتربية أو الصناعة .

ويختلف الوضع بالنسبة للقطاعات التقليدية أو الانتقالية فى الأقطار النامية ، وهى التى تشمل الأغلبية العظمى للسكان ، والغاية المنشودة هى الوصول الى التقدم الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى ، وهذا يشمل أيضا التغييرات فى السلوك وفى النظرة اللذين يجاريان العصر الحديث ، وليس معنى هذا أن هذه الأقطار ترغب فى أن يعاد تشكيل شعوبها فى صورة أوربية أمريكية ، وكما أوضح بطل الحركة الزنجية (١٩٧٢) فى حالة افريقيـة أن الهـدف هو حفظ القيم التقليدية الافريقية بقدر المستطاع ، فى حين يقدم الارشاد التكنولوجى التجريبى المعقول اللازم لتحقيق التقدم الاقتصادى ، ويحتمل أن معظم الأقطار سوف تبحث عن حل وسط من هذا النوع ، حيث أن هناك عديدا من الأغراض المتنوعة المحددة والمعينة للتغير فى السلوك والموقف – خلاف هذه الأهداف الشائعة – وهذه الأغراض تخص مجالات معينة مثـل تطبيق

أساليب الزراعة المتقدمة أو تنظيم النسل أو زيادة الولاء من المجموعات القبلية أو الاقليمية الى الولاء للقطر بشكل عام ٠

واذا وجهنا اهتمامنا الآن نحو بحث نفسى له علاقة بمثل هذه المشاكل وجدنا أن « سنها Sinha » قد قام به سنة ١٩٧٣ بشكل يدعو الى الاعجاب فعلا ، فانه بالرغم من أنه وصف العلاج على أنه اختيارى الا أنه كان يمثل جميع أنواع البحث المنفذ ، ويشمل أغلبية الدراسات البارزة وخاصة فى الهند ، فقد شكل مجموعات من الفحوص فى نطاقات المشكلات ، وهذه توصلنا الى صورة قيمة للمسائل النفسية الهامة المذكورة فى القائمة التالية :

فهناك مشكلات التحديث والدوافع والتنمية الاقتصادية ، كما أن هناك عمليات الاشتراكية والشخصية القومية . وهناك الاعلام ونشر الابتكارات ، وكذلك القيادة والتربية والاختراع ، فضلا عن تغيرات الكيان الاجتماعى والنظام الطبقى ومشكلات التحيز والتوحد القومى ، ثم نواحى قلق الشباب وشخصيتهم ، وفى النهاية تطبيق تكنولوجيا علم النفس ٠

لن يفيدنا كثيرا أن نلخص العرض المركز الذى قدمه « سنها » ، ولكن مع دراسات أخرى فانه يشكل الأساس لمحاولة تصنيف أنواع البحث المتعددة التى تتصل بالتنمية ٠ وهناك ثلاث مجموعات رئيسية مقترحة بصفة تجريبية ، وهى وصفية وارتباطية وتجريبية ٠ أما الوصفية فتشير الى صفات مباشرة لمجموعات من الخصائص النفسية مثل القيم والمواقف والمهارات الادراكية أو غيرها وكذلك الممارسات الاجتماعية وهكذا ٠ وتختص المجموعة الارتباطية بدراسات العلاقات بين الخصائص النفسية أو السلوك من أنواع مختلفة أو بين هذه ومظاهر البيئة الاحصائية أو الحيوية أو غيرها ٠ أما المجموعة التجريبية فانها تؤكد الوسائل التى بها يمكن التوصل الى استنتاجات عن حدود التغيير وآثاره ٠

الى أى حد وبأى الطرق يمكن لهذه الدراسات أن تكون مفيدة للحكومات والمصالح فى الأقطار النامية ؟ اذا بدأنا بالمعلومات الوصفية كما جاء فى كلمات كلنجلهوفر سنة ١٩٦٨ فان هذا يهيء علامة مميزة يمكن أن تقوم أمامها تلك التغييرات التى تحدث بمثل هذه السرعة ، كما يمكن أن تقوم بها نتائج التخطيط الاجتماعى مثلا ٠

ربما يكون هذا وضعا أقوى من اللازم لحقائق وصفية مجردة ، الا أن وظيفة العلامة المميزة يمكن أن تكون مفيدة فعلا ، وخاصة اذا أتيح للدراسة أن تتكرر بعد عدد من السنين ٠ ويجب أن يكون هناك حذر فيما يختص بالاستنتاجات التى يتوصل اليها من مثل هذه التغييرات ، كما حدث فعلا ٠ وهنا تعطى الدراسات المقارنة صورة عن موقف أى قطر من الآخر ٠ أما المجموعة الأخرى من البحث المقارن فتنتج حلولا أكثر

للأمور ذات النتيجة السببية · وعلى أى حال تشير العناصر التى تتجه الى التنوع معها الى مجال العمل الذى يرجى منه فائدة أكثر ، وهكذا اقترح فى الدراسة الأثيوبية المذكورة أنه من الأفضل أن يوجه اهتمام الى العوامل غير الأكاديمية من أجل تحسين الأداء ·

ويمكن التوصل الى استنتاجات حاسمة جدا من الدراسات التجريبية ، وهى قليلة جدا بسبب ضخامة المصادر المالية المطلوبة وتعذرها · ولا شك أن عمل «سنها» يعتبر استثناء يشير الى ما يمكن أداؤه بوسائل محددة · وقد أوضح أنه باتباع برنامج تطوير مجتمع كعلاج فان التجديدات المؤدية الى نمو اقتصادى مدعم لم تكن مرتبطة بمدى التطور الاقتصادى الشامل · وهكذا فانه بالرغم من النسبة الضئيلة من البحث النفسى المخصص لمشاكل التنمية الذى انتقد بشدة قبل ذلك فانه يوجد قدر ضئيل من المادة المفيدة ذاتيا فى متناول رجل التخطيط فى مجال التنمية · والسؤال الحاسم هنا هو : « هل هناك فائدة من هذا ؟ » ·

لا شك أنه توجد شواهد تشير الى أن الاجابة على هذا السؤال يجب أن تكون بالنفى ، فلنعتبر أولا أن معظم هذه الدراسات تصاغ فى لغة فنية وتنشر فى صحف يقرأها علماء النفس من الزملاء ، وتتصل الاستثناءات الرئيسية بالبحث الذى تكلف به وكالات حكومية فى البلاد النامية ، ومن المحتمل أن تكون هذه الاستثناءات كثيرة · واذا فرض أن الباحثين عليهم أن يعدوا تراجم مكثفة لنتائج أعمالهم ويرسلوها الى السلطات القائمة بالتخطيط والمسئولين عن رسم السياسة فى البلاد التى قاموا فيها باجراء فحوصهم فماذا يكون مصير مثل هذه الوثائق ؟ انها فى الغالب تؤول الى سلة المهملات · واذا تصور أحد نفسه فى دور المخطط فمن السهل أن يرى سبب ذلك ، ويدرك أن ليس لأفكاره علاقة مباشرة بالأمور الجارية والسائدة والملحة · وهذه النظرة المتشائمة للأوضاع القائمة يدعمها الدليل المحدود المذكور ، ويتفق هذا مع ماتوصل اليه تشيونز سنة ١٩٦٩ . وهو عالم من علماء النفس قام بجولة موسعة لدراسة استخدام العلوم الاجتماعية فى عديد من الدول النامية ، وقد قابل بعض صناع السياسة والاداريين الذين عرضوا شكوكا كثيرة ، وقد جاء فى تعليق لأحد رجال الاجتماع البارزين أنه يجب أن تكون المبادرة فى يد علماء النفس أو علماء الاجتماع لكى يوضحوا كيف يمكن أن يكون عملهم ملائما ·

لهذا فان العبء الأكبر يقع على كاهل علم النفس لكى يبين بأى الطرق يمكن أن يؤدى مساعدة حقيقية ، ولم تبذل حتى الآن سوى محاولات بسيطة لأداء هذا · وحسب معلوماتى فان ترياندس هو عالم النفس الوحيد الذى قام بمجهود يشكل مشروعا أعد خصيصا لهذه المساعدة ، فقد أصر على « التجديد » كهدف تسهم فيه أغلبية الأقطار النامية · وهو يصور المشكلة كما يلى :

« يبدو لى أن هناك أسئلة أساسية جـدا هى : « هل هناك بعض السـمات النفسية المميزة ترتبط بالعصرية أم لا ؟ هل يمكن أن نصف أعراض الصفات المميزة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو التجديد أو التصنيع ، وهى التى تفوق حملة الثقافة وتميز البشر فى كل مكان ؟ ما هى بعض السابقات لهذه الأعراض ؟ وما هى بعض النتائج ؟ هل الفروق الفردية والفروق الثقافية أو أيتهما تحسن العلاقات بين سابقات التجديد ونتائجه ؟ هذه فيما يبدو لى أسئلة أساسية يجب أن نتفحصها فى النصف التالى من القرن الحالى • اذا كان علينا أن نحقق تقدما لايجاد حلول لمشكلات البلاد النـامية » •

فى ورقة عمل تالية توسع ترياندس سنة ١٩٧١ فى اطار عمل نظرى مصقول للبحث فى مجال التجديد وهو يعرض مخططا لبعض دراسات فعلية يمكن تنفيـذها لاستنباط علاقات سببية تؤدى الى عمل صحيح • وهذا المشروع الذى قدمه ترياندس يسترعى الاعجاب لدقة نظريته وتصوره الفكرى الصحيح • ويبدو لى أنه يقاسى من نقطتى ضعف خطيرتين : أولاهما افتراض أن علم النفس مع أنظمة أخرى يمكن أن يحل عددا كبيرا من العلاقات السببية فى مواقف حيوية زائدة التعقد • وقد ورد سلفا أن هذا بالتحديد هو ما لا يستطيع علم النفس أداءه ، ومن هنا تكون الصعوبات فى مجابهة التغيير الاجتماعى ، فعلى سبيل المثل وبعد مرور عدد من السنين وبعد دراسات عديدة نجد سؤالا ليس له اجابة مقنعة ، وهو : هـل العنف التلفزيونى له علاقة سببية بالسلوك العدوانى أم لا ؟ وبذكر الصعوبات التى يواجهها هذا النـوع البسيط من المشكلات تكون الفرص لحل المشاكل الأكثر تعقدا تافهة فى المستقبل القريب • وهذا يقود الى الخطأ الثانى الهام ، وهو المقياس الزمنى غير الواقعى عن نصف القرن الذى اقترحه ترياندس • ففى المقام الأول يحتمل أن تحدث تغييرات موسعة فى هذه الفترة الطويلة ، ولهذا فان التعميمات التى يتوصل اليها على أساس العوامل السائدة فى البداية قد تبطل صحتها فى مرحلة تالية ، وخلاف هذه الاعتبارات النظرية فان الأقطار النامية لا تحتمل أن تنتظر نصف قرن ، لهذا يجب التفكير فى نتائج يمكن الحصـول عليها خلال سنين قليلة اذا كان المفروض أن نحوز اهتماما كبيرا •

ان المشروع المثير الذى يقدمه ترياندس يساعد كذلك فى اثارة قضـية عامة تختص باستراتيجية البحث الدقيق التى تتبع لمساعدة الأقطار النامية ، فهو يؤيد اجراء مبادرة على قضية نظرية هامة على أمل أنها فى النهاية سوف تقدم للتطبيق ، الا أن سجلات الماضى لا تعطى سوى تأييد ضعيف لمثل هذا الرأى ، بل تشير الى وجود هوة كبيرة بين المحصلات النظرية والتطبيقات العملية • وهذه الفجوة يصعب اجتيازها • اذن ماذا يمكن أن تكون عليه الاستراتيجية المضادة الممكنة ؟ يبدو أنه من المفيد الاهتمام فورا بالمشاكل المحدودة نسبيا والمطلقة نوعيا فى واحد أو أكثر من الأقطار النامية ، معتبرين التشويش الذهنى المترتب على هذا العمل مجرد اضافة ذات قيمة • وهناك طريقان رئيسيان لمباشرة هذا ، والخطوة المنطقية الأولى هى تلك

التى صرح بها تشيونز سنة ١٩٦٨ ، فقد قال انه يوجد فعلا قدر كبير من البحث الذاتى الملائم ، وسيكون من المهم أيضـــا أن يستخدم هذا تماما لمباشرة محاولات جديدة • ويحتمل أن تكون هذه العبارة أكثر صدقا من البحث الأوربى الأمريكى عن البحث المتعدد الثقافات ، وعلى كل حال فهناك أكثر من الكفاية اللازمة لاجراء مبادرة على هذا الطريق ، وسوف يرسم مثال توضيحى لهذا فيما بعد •

أن على علماء النفس المبادرة فى توضيح المفـاهيم الضمنية العملية لأبحـاثهم السابقة ، وعليهم اعطاء الدليل على أنهم قادرون على الاسهام فى حل مشاكل الحيـاة الحقيقية •

وهناك ، بعد أن يتم هذا ، خطوة أخرى منتظرة تستلزم الدخول فى مناقشات مع الاداريين والمخططين فى البلاد النامية بقصد توصيف مجالات جديدة يقوم فيهـا علماء النفس بدور مفيد للمساعدة (مع علماء علم الانسان وعلماء الاقتصاد عنـدما يقتضى الأمر ذلك) • وبعض هذه المساعدات تتخذ دائما شـكل تدريب الباحثين المحليين على الأعمال التى يتسع فيها المجال لذلك فى الوقت المناسب • ان التعاون المباشر مع رجال التخطيط وصناع السياسة هو هدف بعيد المدى يتضمن التغلب على العقبات التى وصفها تشيرنز سنة ١٩٧٠ وصفا جيدا ، وأكثر من هذا يندر أن يتبع هذه الاستراتيجية باحثون فرادى ، فانها تستلزم ترتيبا جماعيا قد يكون تحت رعاية هيئة معينة مثل الاتحاد الدولى لعلم النفس العلمى •

وأعود الآن الى استخدام البحث القائم ، مقترحا مثالا لما يمكن أن يعمل ، فقد كان من مجالات الدراسة المتنوعة الثقافة فى السنوات الأخيرة تطور الادراك الحسى والمعرفى ، وقد بدا الادراك المعرفى يثير اهتمام علماء علم الانسان وعلماء النفس أيضا • وليس من شك فى أن قدرا كبيرا من هذا العمل به ضمنيات كبيرة من أجل التربية فى الدول النامية • ويمكن القول بأن ترياندس نفسه كان قد وصف التربية بأنها « احدى سابقات التجديد » • ومن الطبيعى أن التربية فى البلاد النامية تتأثر بعلم النفس ، الا أن هـذا التأثير بعيد وغير مبـاشر ، ولا يهتم كثيرا باحتياجاتها الخاصة • ويبدو أنه لم يتم اتخاذ اجراء لفحص النتائج الحديثة للبحث فى التطور الادراكى الحسى والمعرفى ، لما تتضمنه هذه النتائج من أجل التعليم فى حجرة الدراسة• ومن المعقول أن نخمن أن محتويات المناهج وتجاوب السن لتقديم أنواع مختلفة من المواد وكذلك شكل الكتب الدراســية يمكن تحسينها جميعا اذا ترجمت هـذه الاستنتاجات النظرية الى برامج عمل فعلية •

ويحتمل أن يكون السبب فى أن هذا كله لم يحدث أو حدث جزئيا هو أن عملية الترجمة هذه لا تتم بسهولة • انها تشتمل على مراحل عديدة • ففى البداية

يتحتم على علماء النفس (وربما علماء علم الانسان) مع علماء التربية أن يفحصوا البيانات ، وأن يتوصلوا الى استنتاجات عن التغييرات فى الوسائل التعليمية التى تفرض نفسها · وهذه التغييرات ينبغى أن تقدم على أساس تجريبى مع عينات من الأطفال · واذا كانت النتـائج مرضية فانه يبرز حينئذ السؤال عن كيفية ادخال التجديد فى النظام التربوى · ومن الطرق الواضحة تدريب المدرسين ، لكن معنى هذا تباطؤ زمنى كبير قبل أن تنفذ الى المدارس · وهناك بديل لهذا هو تدريب قوة ميدانية على مثال خدمة التوسع الزراعى تطوف بالقرى لعرض الوسائل الجديدة على المدرسين · ومن المفضل أن تكون هناك متابعة ميدانية لتنظيم أثر التغييرات على مدى فترة طويلة من الوقت · ومن الواضـح أن الموارد المالية المطلوبة لمثل هـذا العمل ضخمة · ويمكن أن يقوم الخبراء الزائرون بالمساعدة فى تقديم مثل هذا المشروع ، ولكن ثقل العبء يجب أن يسانده علماء النفس والتربويون ·

هذه قضية لها أهميتها الظاهرة ، لدرجة أن تعليقات اضافية قليلة تعتبر لازمة· ويجب أن يتوافر لأى بحث يهدف الى مساعدة الأقطار النامية تدريب لهيئة الأفراد فيه كغرض من أغراضه الهـامة · وفى الوقت نفسه يجب أن يكون هناك عدد وفير من الخريجين المتخصصين فى موضوع التدريب المتاح اذا كان هذا معقولا · وليست الحالة بهذا الوضع الآن فى غير الهند ومكان آخر أو مكانين ، اذ لا يزال هناك عدد قليل جدا من علماء النفس · ان هذه المهنة لا تعتبر مفيدة من وجهة نظر الحكومات حتى تسمح لها بالتوسع ، ومع ذلك فانه اذا لم يتوافر علماء النفس فسيكون من الصعب جدا توضيح فائدتها · وهذا يمثل حلقة مفرغة يجب تحطيمها بكل وسيلة · ومما يمكن أن يخدم هذه الغاية تغيير طبيعة البرامج التى تتجه الى اتباع النوذج الأوربى الأمريكى عن قرب · ولهذا فهى عموما غير صحيحة · ان كيان الحيـــاة القائم وظروف العمل لا تؤدى الكثير لتشجيع البحث من أى نوع ، فحيثما يتم بحث ما فان عالم النفس يتجه الى أن ينظر ناحية الغرب ويهتم بالتعرف على عمله عن طريق علماء الغرب أكثر من اهتمامه بحاجة بلاده الملحة له ·

ويحتمل أن يقل ظهور هذا النوع من الصعوبات اذا توفر مجال للتخصص فى علم النفس المهتم بمشكلات البلاد النامية · وحيث أن تعبير « التنمية » قد أدخل فى علم النفس من قبل فمن الأفضل أن يطلق عليه اسم آخر يحسن أن يكون « الثقافات التطبيقية المتعددة » · وهناك عدد من الناس فى الأقطار النامية يحتمل أن يؤيدوا هذا لانهم يعرفون أن التغيير الاجتمـاعى الاقتصـادى هو مسألة تغييرات فى القيم والتوقعات ونماذج السلوك · وقال الدكتور راو سنة ١٩٦٦ (الذى أصبح فيما بعـد وزيرا للتربية) ان أصل التطور الاقتصادى فى الهند ليس فى علم الاقتصاد ولكن فى علم النفس الشعبى · وقد نادى علماء النفس بهذه النقطة ، ومنهم بوناردل الذى لاحظ سنة ١٩٦٣ أن مشروعات المساعدة الفنية التى تكلف كثيرا قد أخفقت فى هذا ، ويقـول :

« من المؤسف أن علماء النفس لم يتح لهم كثيرا أن يتعهدوا دراسات كهذه بشكل أكثر تكرارا ، ولهذا توجد فجوة ضخمة بين الدور الذى يقوم به علماء النفس فى الأقاليم الصناعية المكثفة وفى أقاليم وأقطار أخرى حيث تكون أبحاثهم وممارساتهم أكثر فائدة كما تشير بذلك بعض الدراسات النادرة » ٠

منذ كتبت هذه العبارة انقضى عشر سنوات بدون أن تصبح الدعوات حقيقية ، ويجب أن يكون واضحا الآن أن مجرد الجلوس مع المطالبة بالقيمة الكامنة للموضوع مع كل قصد طيب ليس كافيا ، والمطلوب هو مجهود منظم من جانب علماء النفس فى كل البلاد المتقدمة والنامية لاقناع صانعى السياسة ورجال التخطيط بأن علم النفس جدير بأن تتاح له الفرصة لايضاح النواحى التى يمكن بها تقديم المساعدة الفعلية ٠ وقد تكون البداية متواضعة ، ولكن يجب أن يكون الهدف هو خلق علم نفس متعدد الثقافات مطبق ، ليكون ذا فائدة حقيقية للدول النامية ، ولكى يكون اسهاما فى تقدم علم التفس كمحاولة علمية ٠



أوهام لحركة مهنية

ان علاج الأشخاص ذوى الميول الانتحارية يهم العديد من المهنيين ومنهم الأطباء وخبراء علم النفس العلاجى والأطبـاء النفسيون والموجهون الدينيون والمساعدون الاجتماعيون والممرضون وأعضاء هيئات مراكز مكافحة الانتحار ٠ كما أن المشكلات المحيطة بالانتحار هى مشكلات متعلقة بعملية الموت ، اذ أن كل شخص لديه ميول انتحارية يجد أن الحياة غير محتملة بسبب ألم جسدى أو عقلى ٠ ويتناول هذا المقال فحص الحقائق والأوهام السائدة المعنية بالأشخاص ذوى الميول الانتحاية ، ويعنى بصفة خاصة بما طرأ حديثا من تطور وتقدم فى هذا المجال فى الطب النفسى وعلم النفس العلاجى ومهنة الصحة العقلية ٠

ويعتبر الانتحار أحد الأسباب الرئيسية للموت ، فهو سابع هذه الأسباب فى الولايات المتحدة (مكتب التعداد الأمريكى ، ١٩٦٨) ٠ غير أن عدد المنتحرين فى تقدير الباحثين يزيد بمقدار الربع أو الثلث على عدد المنتحرين المسجلين بالبيانات الرسمية ، مما يرفع الرقم فى الولايات المتحدة من ٢١٣٧٨ حالة وفاة عام ١٩٦٦ الى ٢٧٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠ فى السنة (كورون ، ١٩٧١) ٠ أضف الى ذلك أن دراستين حديثتين دلتا على أن هنـاك على وجه التقريب حالة انتحار بين كل سبع من حوادث

بقلم : دونالد . و . لايت الصغير

محاضر فى مواد علم الاجتماع التربوى والمهنى بجامعة برنستون ، وكتب عن التدريب لمهنة الطب النفسى وعن بناء هذه المهنة ومتاهاتها ، كما بدأ دراسة كبرى لخدمات الصحة العقلية فى دول صناعية عديدة .

ترجمة : الدكتور بدرالدين على

أستاذ علم الاجتماع وعلم الاجرام بجامعة لويز فيل . خريج جامعتى مينسوتا وولاية أوهايو بالولايات المتحدة . عمل مدرسا لعلم الاجتماع بجامعة عين شمس ، وخبيرا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وأستاذا مساعدا بجامعة توليدو . له بحوث ومؤلفات عديدة عن المشكلات الاجتماعية وخاصة عن السلوك الاجرامى وعلاج المنحرفين .

السيارات (رنزبرجر ، ١٩٧٢) . وقد أصبح الانتحار فى الفترة الأخيرة ظاهرة أكثر انتشارا بين صغار السن ، فمنذ عام ١٩٦٤ ازداد معدل الانتحار بين المواطنين الأمريكيين فى أعمار تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة فصار ثلاثة أضعاف معدله السابق (كورون ، ١٩٧١ ، ص ٥٣) ، مما يجعل حوادث الانتحار المعروفة رسميا هى السبب الثالث للموت الأكثر شيوعا بين الناس فى ربيع حياتهم .

أن هذه الأرقام ليست ذات أهمية كبيرة ، لأنها تشير الى عدد الأشخاص الذين نجحوا فى قتل أنفسهم فحسب ، ولأن الاهتمام فى هذا المقال لا ينصب على من لاقوا حتفهم . كما هو الحال فى معظم المواضيع التى كتبت عن الانتحار ، ولكنه على النقيض يتركز هنا على من هم فى طريق الموت بشروعهم فى الانتحار وما يتلقونه من رعاية . وتعداد هذه الفئة أكبر كثيرا من تعداد الفئة الأخرى . وطبقا لأفضل دراستين يقدر عدد من يشرعون فى الانتحار بعدد يتراوح بين ثمانية أمثال وعشرة أمثال أولئك الذين يتم انتحارهم فعلا (شنيدمان وفاربرو ، ١٩٦١ ، ص ١٩ ــ ٤٨ ، باركين وستنجل ، ١٩٦٥) . أن كلتا الدراستين تؤكد انخفاض تقديراتها عن الواقع . ولو أخذ بهذا التقدير المنخفض وهو « ١٠ : ١ » لكان معنى ذلك أن ٥ ملايين من الناس فى الولايات

المتحدة قد شرعوا فى الانتحار (مينتز ، ١٩٧٠) . وقد يضاف الى هؤلاء أيضا عديد من الأشخاص الذين يفكرون جديا فى الانتحار دون الاقدام عليه.أن أدوين شنيدمان، مؤسس علم الانتحار فى الولايات المتحدة ، يعتبر كلا من ادمان المخدرات والخمر وحتى البدانة المفرطة والاكثار من التدخين صورا للانتحار وتدمير النفس (١٩٥٩ ، ص٢٤) . والتقدير المتحفظ الذى يشير الى أن هناك أربعة أشخاص يفكرون جديا فى لانتحار مقابل كل شخص يشرع فيه يعنى وجود ٢٠ مليون أمريكى (١٠ فى المئة من السكان) من الأشخاص ذوى الميول الانتحارية .

الجهود الأولى للرعاية المعاصرة بظاهرة الانتحار

تعتبر الجهود المنظمة لمساعدة ذوى الميول الانتحارية جهودا جديدة فى العـالم الغربى . ولقد بدأ أول برنامج من هذا النوع فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٦ . وقد أطلق عليه مؤسسه القسيس البابتيست هارى م . وارن اسم « الرابطة القومية لانقاذ الحياة » . ولقد كان لهذه الرابطة سـمات عديدة مشابهة لسـمات الجماعات السـابقة لها ، من حيث كونها جماعات دينية (مسـيحية) تعتمد فى تمويلها على التبرعات وتسـتخدم الموجهين غير المتخصصين وتقوم بالزيارات المنزلية . وكان المهنيون فى ذلك الوقت (وخاصـة الأطباء) لا يرون أى نفع أو جدوى من هـذه الخدمات ، فالأشخاص ذوو الميول الانتحارية كانوا يعتبرون فى نظرهم اما مجانين مكانهم الطبيعى فى مؤسسة خاصة أو أن مصيرهم المحتوم هو الانتحار الذى لا مفر منه بحكم الوراثة ، الأمر الذى يجعل انقاذهم مستحيلا (كورون ، ١٩٧١ ، ص٧٩) . أما اليوم فيطلق على هذا النوع من البرامج اسم « برنامج الوقاية من الانتحار » ، وهو تعبير مضلل ، لأن الشخص لا يعالج طبقا لمثل هذه البرامج الا بعد أن تظهر عليه أعراض ميـوله الانتحارية أو أى أعراض مزعجة أخـرى . وعلى ذلك فان اصطلاح « التدخل » يعتبر اصطلاحا أكثر دقة للخدمات المقدمة .

وقبل ذلك بعام أنشأ جيش الخلاص فى انجلترا « مكتب لندن لمكافحة الانتحار » الذى كان له الكثير من سمات مثيله الأمريكى . وقد حاول المكتب أن يخلق جوا من الصداقة وأن يؤمن السرية ، لأن الانتحار أو الشروع فيه كان يعتبر جريمة . كما أن المتطوعين بالمكتب أوجـدوا برنامج علاج على ثلاث مراحل أصبح نموذجا يؤخذ به بالمراكز المماثلة التى أنشئت فيما بعد . فعندما يتعامل الموجه مع شخص له ميول انتحارية فانه يعمل على تصور وتحديد المشكلة الواقعية ويحاول تأكيد وتنمية موارد التقويم المتاحة فى بيئة المريض كما يحاول احياء الأمل لديه (دابلن وبانزل ١٩٣٣ ، ليفاين وكا ى، ١٩٧١) .

ولقد ساهم البريطانيون فى جانبين هامين آخرين لمساعدة الأشخاص ذوى الميول الانتحارية عندما أنشأ الأسقف شادا فارا جماعة « السماريتانز » عام ١٩٥٣ (فارا ،

١٩٦٥) ٠ وكانت هذه أول خدمة تعتمد على استخدام التلفون للاتصال بالأشخاص اليائسين من الحياة ، وكانت جماعة السماريتانز من أوائل من استخدم البرامج غير الطبية التى لم تقتصر على دين معين ٠ وأخيرا فان أسلوب السماريتانز كان اسهاما قيما رغم تضمينه فى البرامج المبكرة ٠

ونتيجة للاعتقاد بأن الأشخاص ذوى الميول الانتحارية يعانون من الوحدة أنشأ الأسقف فارا منظمة سماها « منظمة المصادقة » ٠ ولقد عكس اسم هذه المنظمة جهدا بذل لتفادى أسماء مثل «جمعية الوقاية من الانتحار» ٠ وقد حاولت جماعة السماريتانز أن تشعر كل من يتصل بها بأن هناك شخصا يهتم بأمره ، كما كانوا يرسلون أحد متطوعيهم كلما دعت الحاجة الى ذلك ٠ وهكذا كان من الواضح لهذا الاتجاه الانسانى أن ينال النجـاح ٠ ويدير السماريتانز الآن ما يزيد على خمسـين مركزا فى المملكة المتحدة وبعض أجزاء الامبراطورية البريطانية السابقة ٠ والسبب الآخر لنجاح هذا البرنامج هو أن نسبا كبيرة من المتطوعين كانوا أصلا فى محنة ٠ وقد وصف الخبير لويز دابلن السماريتانز بأنها أكبر محاولات الوقاية من الانتحار وأكثرها نجاحا فى العالم (نلسون ، ١٩٦٨ ، ص٧٦٦) ٠ ولأسباب ما زالت خافية فان حركة السماريتانز لم تقم لها قائمة فى الولايات المتحدة لو أن هناك خدمات تطوعية تعمل على نمط مماثل كجماعة الأصدقاء فى اقليم ديد بولاية فلوريدا (دابلن ، ١٩٦٣ ، ص ١٨٤) ٠

ولم ينهمك الأطباء النفسيون فى تنظيم الخدمات الخاصة بالانتحار الا بعد عشرين عاما من قيام الجهود التطوعية الأولى ٠ ولقد كانت مدينة فيينا بطبيعة الحال مركزا لأنشطة الطب النفسى التى بدأت عام ١٩١٠ باجتماعات للتحليل النفسى مخصصة للانتحار ٠ وكانت تلك الاجتماعات غير عادية اذ كان يرأسها آدلر وليس فرويد ولانها تناولت أسئلة جديدة هى : ما هو دور الانسان فى تقرير مصيره ؟ لماذا يقتل بعض الناس أنفسهم ؟ ولقد قدم ويلهم ستيكل للمجتمعين اجابته بأن التلهف والتشوق الى قتل النفس يعكس الرغبة فى قتل شخص آخر (شنيدمان ، ١٩٥٩) ٠ وأصبح هذا الرأى من اسهامات التحليل النفسى الرئيسية فى تفهم ظاهرة الانتحار ٠ ويصف النفسى أدوين شنيدمان هذه الاجتماعات بأنها « نقطة البداية للوقاية من الانتحار » (١٩٥٩ ، ص ١٤) ٠ ويقل شأن هذا الرأى من وجهة الدقة التاريخية عنه بالنسبة لاذعان علماء النفس والموجهين لتفسـير الطب النفسى فى المسائل المتعلقة بظاهرة الانتحار ٠

ولم يقم أى طبيب نفسى بتنظيم خدمة للأشخاص ذوى الميول الانتحارية حتى عام ١٩٢٧ عندما أسس رودولف درايكرز (وهو من أتباع آدلر وليس فرويد) « وكالة الجمعية الأخلاقية للأشخاص الزاهدين فى الحياة » ٠ وكانت ادارة الشرطة بفيينا تتعامل قبل ذلك مع الشـارعين فى الانتحار باستدعائهم واحالتهم الى ادارة الرعاية الاجتماعية ٠ ويبدو أن هذه الادارة قد قدمت المساعدة لهؤلاء الأشخاص على نطـاق

واسع لتجعل حياتهم محتملة مرة أخرى · ولقد كانت هذه المساعدة مساعدة عملية جدا تتلخص في تدبير عمل لهم واعطائهم نقودا وحل مشكلات اسكانهم (فاربرو وشنيدمان ، ١٩٦١ ، ص ١٣٧) ·

وقد قامت وكالة رودولف درايكرز بتنسيق جهود الموجهين المتطوعين لمساعدة العملاء المتقدمين تلقائيا · وكان حوالى ١٠ في المئة من هؤلاء العملاء يعتبرون من الأشخاص ذوى الميول الانتحارية · وعلى ذلك يبدو أن الوكالة قد سدت احتياجا فى ذلك الوقت لعيادة طب نفسية تطوعية لمدى قصير · وفى عام ١٩٢٨ افتتحت فى فيينا عيادة مشابهة لمكافحة ظاهرة الانتحار بين الشباب أطلق عليها اسم « الخدمة التوجيهية للشباب » ، عن طريق تنظيم جهود ثلاثين متطوعا من الأطباء والمحامين والمدرسين والاخصائيين الاجتماعيين لمساعدة المتقدمين للعيادة من صغار السن (فاربرو وشنيدمان ، ١٩٦١ ، ص ١٣٩) · ولكن أساليب العلاج التى اتبعت فى هاتين العيادتين لم تكن ممتازة لدرجة تدفع الكتاب الأمريكيين المهتمين بالعناية بالانتحار الى الاشارة اليها · ولقد أغلقت كلتا العيادتين عندما احتل النازيون مدينة فيينا ·

الوقاية من الانتحار : كحركة مهنية

لم يسهم اخصائيو الصحة العقلية حتى عام ١٩٥٨ الا قليلا فى تنظيم الجهود لمساعدة الأشخاص ذوى الميول الانتحارية ، ولكنهم ولدوا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة قدرا غير عادى من النشاط · ففى خلال هذه الفترة القصيرة ازدادت فى الولايات المتحدة مراكز الوقاية من الانتحار من أربعة مراكز الى حوالى ٣٠٠ مركز فى الوقت الحالى ، كما خلق ميدان أكاديمى جديد هو علم الانتحار ، وأنشئت مجلات علمية جديدة ، وقام عديد من مشروعات البحث ، كما أوجدت حكومة الولايات المتحدة مركزا قوميا للوقاية من الانتحار · ولقد كان اثنــان من علماء النفس العلاجى هما أدوين شنيدمان ونورمان فاربرو وطبيب أمراض عقلية ونفسية هو روبرت ليتمان هم القادة البارزين لهذه الحركة · ولقد تبعهم فى حماسة قطاع ممثل للحركة العامة للصحة العقلية التى ازدهرت فى العقد السابع · وقد لاقى الانتحار كمشكلة عقلية جاذبية خاصة باعتباره حربا فى معركة ضد الموت ، علاوة على امكان مشاهدة نتائج تلك الجهود ·

ومع أن معظم مراكز الوقاية من الانتحار تعتمد اعتمادا كبيرا على المتطوعين غير المتخصصين فان هذه الحركة تعتبر فى مجموعها حركة مهنية أكثر من حركة السماريتانز وغيرها من جماعات مماثلة ، اذ أنهــا تشتمل على مقومات المهنة الحــديثة من البحث والمصطلحات الجديدة وبرامج التدريب المدارة مهنيا والمراكز الجامعية المستقرة · ومن المهن المعاونة نجد أن علم النفس العلاجى هو الذى نظم الحركة وقادها ، فى حين

أرسى لها الطب النفسى قواعد المعرفة • ورغم توجس أطباء النفس من خدمة تعتمد اعتمادا كبيرا على المتطوعين غير المتخصصين فان علماء النفس وغيرهم كانوا يرون فى الأطباء النفسيين الخبراء العلاجيين لظاهرة الانتحار •

ولقد حصل شنيدمان وفاربرو وليتمان عام ١٩٥٨ على أولى المنح من المعهد القومى للصحة العقلية ليبدأوا « مركز الوقاية من الانتحار بلوس انجلوس » ، الذى سرعان ما أصبح نموذجا للمركز المثالى للوقاية من الانتحار • وعلى مر السنين تسلم هذا المركز وحده ما يزيد على مليون وربع مليون دولار من المنح الفيدرالية • وقد ميز هذا المجهود الفيدرالى نفسه عن المحاولات الأخرى لمساعدة الأشخاص ذوى الميول الانتحارية باستخدام الأشخاص المتخصصين مهنيا دون غيرهم وبتمويل البحوث للتوصل الى الوسائل التى يمكن بها تبديل السلوك الانتحارى (فاربرو وشنيدمان ، ١٩٦١ ، ص ٦) • وقد تلقى المركز الجديد فى عامه الأول خمسين حالة خطيرة عولجت بمعرفة هيئته المهنية المتواضعة (فاربرو ، ١٩٧٠ ، ص ٧) • وتتلخص أهداف المركز فى انقاذ حياة العملاء ، والقيام بدور حيوى داخل شبكة خدمات الصحة العقلية فى مدينة لوس أنجلوس ، وفى زيادة التدريب والتربية فى مجال الوقاية من الانتحار ، واجراء البحوث عن تلك الظاهرة • وعلى ذلك نجد أن هذا المركز الشامل يتضمن عمله مجالات أربعة هى : المجال العلاجى ، والتدريب والتربية ، والتنسيق والتعاون، والبحث العلمى • ولكن هدفه الأساسى كان ينصب على انقاذ الحياة مستخدما فى أغلب الحالات أساليب جماعة السماريتانز (شنيدمان ، ١٩٥٩ ، ص ٢٠) •

وتظهر فى منتصف العقد السابع أحداث اضافية للانهماك المهنى فى العناية بالانتحار ، فقد أنشأ المعهد القومى للصحة العقلية عام ١٩٦٦ مركزا قوميا لدراسات الوقاية من الانتحار ، يديره الدكتور شنيدمان ، ويصدر نشرة دورية رسمية تسمى « نشرة علم الانتحار » • وفى عام ١٩٥٨ أسس جماعة من علماء النفس وغيرهم من المهنيين « الرابطة الأمريكية لعلم الانتحار » ، وبدأوا ينشرون مجلة ذات تسمية عريضة هى « مجلة السلوك المهدد للحياة » وقد طار الدكتور شنيدمان بحكم كونه مديرا للمركز القومى متنقلا داخل الولايات المتحدة لتعزيز وتقوية حركة الوقاية من الانتحار • ولقد قال شنيدمان أن هدف الحركة هو « الوصول الى تخفيض معدل الانتحار فى الولايات المتحدة » (شنيدمان ، ١٩٦٧ ، ص ٢) • وقد أعطى المركز منحا سخية لانشاء خمسة من « المراكز ذات الميادين العلمية المتعددة » بالجامعات التى نظمت برامج تدريبية فى علم الانتحار لبعض طلابها المتقدمين ، وأجرت بحوثا وأقامت حلقات دراسية اقليمية عن علم الانتحار • وبصفة اجمالية قدم المعهد القومى للصحة العقلية والمركز القومى المتفرع منه منحا تفوق عشرة ملايين من الدولارات للعمل المهنى فى مجال الوقاية من الانتحار •

تقويم خبرات الطب النفسى
فى معـــالجة الانتحـــــار

ان الحماســـــة التفاؤلية للدكتور شنيدمان وأنصاره فى تنظيم العناية بظاهرة الانتحار بالولايات المتحدة قد لا يكون لها نظير فى أية دولة أخرى · وتتميز الولايات المتحدة بهذا النوع من النشاط ، اذ بمجرد تعريف القادة الأمريكيين لشيء بأنه مشكلة، سواء كان ذلك هتلر أو الفقر أو شلل الأطفال أو فيتنام ، فانهم يعملون على حشــد أفضــل وأذكى من يمكنهم حل المشــكلة (هالبرستام ، ١٩٧٢) · وهذا ما حدث فيما يتعلق بالوقاية من الانتحار · ولقد اعتمد هذا التفاؤل على المهارات المهنية الميسرة المســتمدة من الطب النفسى التى يمكن علماء الانتحار استخدامها لتحسين الجهود السابقة لغير المتخصصين من الهواة فى العناية بالانتحار · أما بالنسبة لمدى اختلاف هذه المهارات أو تحسنها فمسألة قد تتعمد الأغلبية تجنبها ·

وتتضمن هذه المسألة تصويرا اجتماعيا للمهن طالما افتقدته الدراسات المتعلقة بالعمل المهنى · وقد ضمن علماء الاجتماع بصورة عامة (وكل الآخرين) فى تعريفهم للمهنة خصائص منها السيطرة على معارف ومهارات معقدة ، والموضوعية ، والعلاج الفعال ، والخدمة الخيرية للعملاء · وعلى كل حال فان هذه الخصائص هى التى تميز وترفع من شأن المهن التخصصية على غيرها من أعمال · ومع ذلك ، فان فى استطاعة أى من المهنيين أن يروى قصصا عن القصــور فى الســيطرة على المعارف والمهارات والأخطاء الموضوعية والزملاء الذين لا يرعون فى عملهم الا منفعتهم الخاصة · وعلى ذلك فان هذه الخصائص والصفات لا يصح افتراض وجودها ، بل يجب أن تفحص وتختبر تجريبيا (فريد سون ١٩٧٠) ·

خبرات ومهارات مهنية محدودة

ان الشخص ذا الميول الانتحارية ، كعميل يعرض نفسه على أى اخصائى مهنى (أو الموجه الذى يحيله) ، يتوقع أن يكون لدى الطبيب النفسى الذى يعرض عليه خبرة خاصة عن مشكلته · ولكن ظنه سيخيب لأن الأطباء النفسيين لا يعرفون عن ظاهرة الانتحار الا القليل نسبيا · ولا يقصد بذلك الانتقاص من خبراتهم العلاجية بالنسبة لذوى الاضطرابات العقليـــة ، أو معرفتهم بالمشــكلات النفسية ، أو علمهم بتأثير العقاقير النفسية التى يحتكرونها · الا أنه يبدو مع ذلك أن معلومات ومهارات الأطباء النفسيين فيما يتعلق بالانتحار وعلاجه لا تعدو ما كان يعرفه الأسقف وارين أو الأسقف فارا منذ زمن مضى ·

ومع أن النتيجة التى انتهى اليها من حيث قصور خبرة الطب النفسى فيما يتعلق

بظاهرة الانتحار تعتبر صفعة في وجه ادعاءات تلك المهنة الجديدة « علم الانتحار » فانها نتيجـــة قائمة على أساس من البحث والدراسة المستفيضة • فنجد أولا أن الأشخاص ذوى الميول الانتحـــارية يقعون في نطاق مجال واسع للتشخيصـات الطبنفســية (مينتز ١٩٧١) • وهـذا يعنى أن نظرية الطب النفسى للاضطرابات العقلية لا تصلح كتفسير للنزعات الانتحارية • وهناك دليل آخر يكمن فى الحقيقـة التى تنفى وجود فئة طبنفسية معينة تسمى بفئة ذوى الميول الانتحارية (زيلبورج ، ١٩٣٦ ، مس وهاملتون ، ١٩٥٦ ، كين ، ٩١٦٨) • وتوحى هذه النتائج بدورها بأن « العلاج الفعال قد يتطلب تنويعا مشابها في الاتجـــاهات والأساليب العلاجية » (مينتز ، ١٩٧١ ، ص ٥٧) • وهذا التنوع لا وجود له فى مؤلفات الطب النفسى ، الأمر الذى يوحى علاوة على ذلك بتأخر المهارات والخبرات الطبنفسية فى هذا المجال• ولقد انتهى الدكتور مرتون كين ــ أحد الثقات فى علاج الانتحار ــ الى أن « اخصائيى العلاج النفسى الذين ظهروا حديثا على المسرح لا يمتازون فى هذا المضمار (سواء فى التشخيص أو العلاج) عن أقل المساعدين تعلما ، وذلك رغم الفوائد التثقيفية للتحليل أو العلاج النفسى وما تتيحه من فرص تربوية واسعة •

التدريب غير صالح وغير ملائم

وعلاوة على آراء الخبراء ، كرأى الدكتور كين ، فان من العسير تقويم الأساليب العلاجية الحديثة لاحباط الرغبة فى الانتحار نتيجة لندرة البحوث التى أجريت عليها • وهذا يكذب الادعاءات المهنية بالمعرفة العلمية • وكل ما يمكن قوله هو وجود فطنـة وبصيرة شعبية لعلاج الأشخاص ذوى الميول الانتحارية مماثلة لفطنة مكتب لنـــدن أو فطنـــة الأســقف فارا التى سبقت أساليب الطب النفسى (مينتز ، ١٩٧١ ، رزنيك ، ١٩٦٨ ، ستون وشاين ، ١٩٦٨) • وما دامت مهن الصحة العقلية تسلم بفاعلية هذه المجموعة للفطنة الشعبية وأساليبها فان المرء يتوقع أن يكون أعضاء هذه المهن على دراية بها وباستخدامها • ولم تهتم أيضا أية مهنـــة بفحص هذا الافتراض بطريقة منسقة • وأفضل ما كتب يوجه الاهتمام الى التدريب والممارسة المهنية للأطباء النفسيين • واذا افترضنا أن هؤلاء لا يقلون فى تدريبهم أو مهارتهم عن علماء النفس العلاجى أو الأخصائيين الاجتماعيين الطبنفسيين أو الموجهين الدينيين وغـــيرهم • أمكننا توجيه تلك الأسئلة المتعلقة بالتدريب والممارسة خلال المـادة المتعلقة بالأطبـاء النفسيين •

ويبدو من دراسات عـديدة وغير منسقة للأطبـــاء النفسيين التى تصف عمل زملائهم أن عددا قليلا نسبيا منهم يستخدم الفطنة الجماعية لمهنتهم • وبالرغم من عدم وجود مسح علمى لهذا الموضوع يرى الباحثون الذين فحصوا معاملة أطباء النفس لمرتكبى الانتحار وقت العلاج أو بعده بقليل أن الأطباء النفسيين يقترفون عددا من

الأخطـاء التى يمكن تجنبها (بلوم ، ١٩٦٧ ، تابا كنيك ، ١٩٦١ أ ، ١٩٦١ ب ، ستون ، ١٩٧١ ، مارجوليز ، ماير و لوى ، ١٩٦٥ ، لس ، ١٩٦٥ ، ويت ؛ ١٩٦٠ ؛ روتوف ، ١٩٧٠) • ويبــدو تمشيا مع مجموعة تلك الفحوص أن أكثرية البرامج التدريبية فى الطب النفسى وربما أغلبيتها لا تشتمل على تثقيف وتعليم منظم عن الرعاية فى الانتحار • وقد دلت تحقيقاتى الشخصية عن هذه المسألة على أن مراكز الأطباء المقيمين بمختلف أنواعها لا توفر مثل هذا التدريب • وعندما يدعى الأطباء النفسيون أنهم يتمتعون بمهارات وخبرة خاصة فى هذا المجال يكون هذا فيما يبدو دليلا على افتقارهم الى المسئولية المهنية • أضف الى ذلك أن أفضل وسائل العـلاج (التدخل الايجابى والمساندة) يتباين بحدة مع التدريب فى العلاج النفسى (الاستماع السلبى وسبر الغور) ، حتى أن طبيبا مقيما غير مدرب على أساليب العناية والرعاية فى الانتحار من المحتمل أن يعالج مريضه وفق أسلوب خاطىء تماما ، اذ قد ينهار شخص يشرف على الموت تحت ضغط استكشاف المشاكل الأساسية لشخصيته • ولقد تعرضت الدراسات الخاصة بالانتحار الى وجود مثل هذه الحالات (ستون ، ١٩٧١ ، بلوم ، ١٩٦٧) • ولا تنطبق هذه النتائج على المهنيين القلائل الذين يعرفون طرق وأساليب العناية بالانتحار والذين يتمتعون بقدر وافر من الخبرة •

نبذ المريض والتقلب المهنى

ان أغلب الأنماط انتشارا الواردة فى الدراسات الســابق ذكرها كانت نبذ اخصائيى العلاج للمرضى ذوى الميــول الانتحارية الذين ارتكبوا الانتحار كنتيجة لهذا الرفض • وباستعراض جميع حوادث الانتحار المعروفة فى احدى العيادات خلال عشرة أعوام وجد بلوم « أن كل حالة منها قد سبقها سلوك نبذى من جانب اخصائيى العلاج » (١٩٦٧ ، ص ٩١٨) • كما وجد روتوف (١٩٧٠) وتاباكنيك (١٩٦١ أ ، ١٩٦١ ب) وستون (١٩٧١) هذا النمط نفسه • وعلاوة على تلك الأدلة المباشرة المستمدة من المقابلات الشخصية ووثائق العلاج يمكن اضافة دلائل الرفض غــير المباشرة • اذ أن الكثير من أطباء النفس يخفقون فى التحقق من مدى الخطورة الانتحارية (مينتز ، ١٩٧١ ، ص ٦٠) • فهم يشخصون عادة محاولات الانتحار البسيطة بأنها « حركات تلاعبية » ، وهو تعبير يوحى بحدوث اثارة واستفزاز لدى اخصائيى العلاج • وهذا الفارق بين الحركات الهزلية والمحاولات الجادة للانتحار لا يجد دعما من البحوث (مارجوليس ، ماير ولوى ، ١٩٦٥ ، مينتز ، ١٩٧١ ، ليس ، ١٩٦٥) ، اذ أنها تتحدث بافاضة عن الطريقة التى يواجه بها أخصائيو الانتحار الضغوط الناجمة عن عملهم أكثر مما تتحدث عن الأشخاص ذوى الميول الانتحارية أنفسهم •

ومن الشواهد الأخرى غير المباشرة وصف كميات مهلكة من العقاقير • وقد اتضح من دراســة لأكثر من ٢٠٠ حالة انتحار بواسطة المسكنات أنه قــد سبق لثلثيهم

الشروع فى الانتحـار (دافيز ، ١٩٧٠) • كمـا ظهر من دراســـة جميع الحالات الانتحار فى مدينة سان فرنسيسكو أن ثلث هذه الحالات قد استخدمت فيه عقاقير وصفت لها (موتو وجرين ، ١٩٥٨) • وينتهى مينتز الى القول « ان من الجائز للشخص أن يتأمل حقا فى طبيعة الرسالة غير اللفظية التى يشـعر بها الشـخص ذو الميـول الانتحارية عندما تسلم اليه وصفة تتضمن كمية من العقاقير المهلكة» (١٩٧١ ص ٦٣)•

ولقد ظهر من دراسات ممارسة العـلاج النفسى مع الأشخاص ذوى الميـول الانتحارية عدد من أنماط النبـذ والرفض المتعلقة بها • فاخصائيو العلاج يبدون تشاؤمهم من سير العلاج (ويت ، ١٩٦٠) ، ويتناسون اعطاء المرضى اليائسين أرقام تلفوناتهم (بلوم ، ١٩٦٧) ، ويخفضون عدد مرات العلاج تخفيضا خطيرا دون مناقشة (بلوم ، ١٩٦٧) ، كما يجردون المريض من تلك الأوهام والتخيلات التى تسانده وتبقى على حيـــاته دون تزويده بدعائم جديدة بديلة لها (بير ، ١٩٦٨ ، ستون ، ١٩٧١) • غير أن أكثر الأنماط شيوعا تتضمن رفضا لاحتمال « طفولية » الشخص ذى الميول الانتحارية ومطالبه المتغيرة (ستون ، ١٩٧١ ، بلوم ، ١٩٦٧ ، روتوف ، ١٩٦٠ ، تاباكنيك ، ١٩٦١ أ ؛ ١٩٦١ ب ، كارتر ، ١٩٧١ ، ويلسون ، ١٩٦٨) • واخصائى العلاج على وجه التحديد يساند المريض ويهيمن على حياته فى البداية • وعندما يستعيد المريض الأمل ويتحسن بشكل ملحوظ ، ولكن بطريقة فيها اعتماد كبير على اخصائى العلاج • وفى بعض الأحيان يخفق اخصائى العلاج فى التعرف على مدى شدة اعتماد المريض عليه • ويتراجع اخصائى العلاج ويؤكد ويضخم الطبيعة المثيرة والطفولية لاعتماد المريض عليه فينبذه•وهكذا يشعر المريض شعور التائه الذى غرر به فيقدم على الانتحار • وهذا النمط من أنماط النبذ وغيره من الأنماط يحتمل أن يكون شائعا بين اخصائيى الصحة العقلية الآخرين شيوعه بين أطباء النفس •

ونمط النبذ هذا عجيب جدا ، ويبدو أنه مدمر ، الأمر الذى يتطلب منا مزيدا من التعمق فى فهمه • ويظهر أنه جزء من ارتبـاط أساسى بين طريقتى التدخـل المسئول والاستقصاء المرخص به ، وهما طريقتان يتميز بهما منهج التوجه النفسى • ومن أمثلة ذلك : (أ) ابلاغ المريض ذى الميول الانتحارية أنه مسئول عن تصرفاته ، ومع ذلك نتحكم فى سلوكه بواسطة العقاقير أو بايداعه المستشفى ، (ب) اعتبار التعبيرات الانتحارية صيحات لطلب المساعدة ، فى حين نفهم المريض أن عليه أن يساعد نفسه بنفسه ، (ج) اعتقاد أن الانتحار هو فى النهاية عمل اندفاعى متسرع وبعيد المنال ، والتصرف على أساس هذا الاعتقاد ، (د) عدم وجود جهاز لتشخيص الانتحار مع محاولة تشخيصه كتعبير للتخصص المهنى على الرغم من ذلك ، (هـ) اعتقاد أن المريض اذا أراد الانتحار لا يمكن منعه ومع ذلك فان ما يتخذ من تصرف يوحى بامكان منعه (لايت ، ١٩٧٢) •

وهناك سبب أساسى وراء ذلك الارتباك وتلك الأنماط الخاصة بالنبذ ، هو الوصمة ازاء الانتحار بين المهن التى يفترض فيها أن تساعد الأشخاص ذوى الميول

الانتحارية · فنجد أن رد الفعل بالنسبة للانتحار لدى أطباء النفس مثلا هو اعتباره علامة سوداء فى السجل المهنى لكل منهم (لايت ، ١٩٧٢ ، كيتون وفريد ، ١٩٦٧ ، ليتمان ، ١٩٦٥ ، كين ، ١٩٦٨) · ويصبح أطباء النفس فى غاية القلق والخوف من أن تعوق هذه الوصمة صفاء التفكير وفاعلية العلاج (موتو وجرين ، ١٩٥٨ ، باسكو ، ١٩٦٥) · ومن المحتمل أن يشارك الى حد ما فى هذه الوصمة كافة المساعدين المهنيين المتخصصين مع جواز استثناء رجال الدين الذين يمنحهم علم اللاهوت تصورا مختلفا· وعلى كل حال فان حدة القلق تزداد فى الطب النفسى عندما يكون هناك تقلب فى المعتقدات الخاصة بالمسئولية المهنية (لايت ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، سيرلز ، ١٩٦٦ ، شرف ولفينسون ، ١٩٦٤ ، مارمر ، ١٩٥٣) · ويثير السلوك الانتحارى التساؤل بالنسبة لكل من أخطاء العمل وقصـــور المعرفة المهنية · ومع ذلك فانه لا يمكن لأية مهنة أن تقدم خدمة فعالة ما دامت تصم عملها الذى تقوم به ·

كما يوجد سبب ثان ، هو ما يعانيه اخصائى العلاج من انفعالات العداء والقلق أو الخوف التى لم تحل (التحويل المضاد) والتى تطفو تحت ضغط علاج شخص ذى ميول انتحارية (بلوم ، ١٩٦٧ ، بير ، ١٩٦٨) · وعلى ذلك فان من الأهمية أن نجد تصريفا لهذه الانفعالات قبل محاولة مساعدة الآخرين ·

أوهام الوقاية من الانتحار

لخبرة الطب النفسى وعلاج الانتحـــار وضـــع تفتقر فيه الافتراضات المهنية (الهيمنة على المعرفة المعقدة والمهارات والموضوعية والعلاج الفعال والخدمة الغيرية للعميل) الى التبرير · ويكشف هذا التقويم ـ الذى يعتمد على بحوث أطباء النفس المنشورة فى المجلات الطبنفسية ـ عن العيوب التنظيمية والمهنية التى تحد من فاعلية الطب النفسى كما قد تحد من فاعلية المساعدين المهنيين الآخرين · وأهم من كل شىء أن الأوهام خلف ممارسة العناية بالانتحار تدل بوضوح على أن هذه الحركة المهنية فى طريقها الى الزوال ·

ومهزلة الوقاية من الانتحار هى أنها لم تمنع حوادثه · وعندما غادر الدكتور شنيدمان موكز لوس أنجلوس للوقاية عام ١٩٦٦ ليدير مركز دراسات الوقاية من الانتحار كانت هيئة المركز على علم سابق بأن معدل الانتحار فى لوس أنجلوس لم ينخفض خلال تلك التجربة · ومع ذلك كتب الدكتور شنيدمان فى العدد الأول من نشرة « علم الانتحار » (١٩٦٧ ، ص ٣) يقول : « وحتى فى المرحلة الراهنة من المعرفة فان لدينا من العلم ما يكفى للشعور بالثقة بأن فى امكاننا تطبيق الحقـائق والمبادىء المعروفة مع توقع معقول فى انخفاض معدل الانتحار » ·

وهناك تقريران بذلت فيهما محاولة لقياس أثر مركز لوس أنجلوس على معدل الانتحار يبين التقرير الأول أن معدل الانتحار · لاقليم انجلوس قد ارتفع من ١٤٫٨ لكل

١٠٠ر٠٠٠ عند افتتاح هذا المركز عام ١٩٦١ الى ١٧ر٦ عام ١٩٦٥ .(ليتمان وفايرو ، ١٩٦٩) • وفى دراسة أخرى أجريت بعناية أكثر قارن الدكتور أ • ويليام واينر معدلات الانتحار فى اقليم لوس أنجلوس بعدة أقاليم أخرى ليرى هل هناك انخفاض فى حوادث الانتحار منذ مولد المركز ، ليقرر هل توجد علاقة عكسية بين معدل الانتحار وعدد الاتصالات بالمركز • ولقد وجد أن الدليل الموضوعى الذى يدعم افتراضه فاعلية خدمات مركز لوس أنجلوس الحالية والأساليب التى يتبعها هو دليل ضعيف اذا أخذ معدل الانتحار معيارا لتلك الفاعلية (١٩٦٩ لج ص ٣٥٩) • والمشكلة أن معظم الناس الذين يقدمون على الانتحار لا يتصلون بالمركز لعدم كفاية حجمه • واذا فحصنا بدلا من ذلك الأشخاص الذين عالجوا فعلا فان النتائج تبدو أفضل ، وان الحقيقة ليست كذلك •

فحركة الوقاية من الانتحار ، مثلها مثل أغلب الحركات الاجتماعية بما فى ذلك الحركات المهنية ، كانت متفائلة للغاية لدرجة صرفتها عن تقويم دعواها الرئيسية • فالمعهد القومى للصحة العقلية لم يقم بأى تقويم للأساليب القائمة المستخدمة فى الوقاية من الانتحار قبل أن يبدأ المركز القومى دراسات الوقاية من الانتحار عمله • ولقد بدا بمشروعات قليلة للتقويم ، وافتقرت معظم البحوث الى مجموعات ضابطة سليمة ، اذ لم يترك الباحثون المختصون بالعلاج المجموعة الضابطة دون مساعدة ، وعندما تولى الدكتور شنيدمان ادارة مركز الدراسات كتب يقول : « مرة أخرى ينبغى على الجهود التى تقوم فاعلية الأنشطة الخاصة بالوقاية من الانتحار ، من وجهتى النظر العلمية والأخلاقية معا ، أن تكون منذ بدايتها جزءا من برنامج شامل لمكافحة الانتحار » (١٩٦٧ ، ص ٧) • ولكن الخطة اختلفت عن الواقع ، فلم تقم أية مشروعات للتقويم خلال السنوات العديدة الأولى •

ويبدو أيضا أنه لا يوجد أى استطلاع جاد لما يجب أن يكون عليه تنظيم مراكز الوقاية من الانتحار • فالاتجاه الحالى يسير على منهج مكتب مكافحة الانتحار والسامأريتانز ، وهو نهج انسانى ، ولكنه غير عقلى •

ويقترح هوبرت هندين قائلا : « اذا كان ٦٠ فى المئة من حوادث الانتحار الفعلى لها تاريخ سابق فى الشروع فيه فانه من الضرورى أن ينصب الاهتمام فى اختيار حالات العلاج على الحالات الخطيرة من حالات الشروع فى الانتحار • ومن المؤسف أن معظم تلك الحالات المتوقع انتحارها تعاد ثانية الى المجتمع بعد قضاء فترة قصيرة بالمستشفى دون توفير ما تتطلبه من علاج لاحق (١٩٦٧ ، ص ١١٧٨) • على ذلك فان أى اتجاه مهنى يجب أن يهتم على الأقل بتلك المجموعة البالغة الخطورة وتوفير ما تحتاج اليه من رعاية وعناية لاحقة وفيرة •

ويبرز الطابع الحقيقى لحركة الوقاية من الانتحار فى تقرير للدكتور فاربرو يستعرض فيه انجازات السنوات العشر الأولى (١٩٧٠) • وتتضمن هذه الانجازات

صياغة مصطلح « علم الانتحار » ، واصـــدار مجلة جديدة مخصصة لعلم الانتحار ، واستنباط مقولات كثيرة جدا عن هـــذا الموضوع بدرجة الاضطرار الى اضافته كفئة جديدة الى الفهرست الطبى ، وخلق الجمعية الأمريكية لعلم الانتحار ، وترويج أنشطة دولية جديدة • وعلى ذلك فالحركة مثال طيب للالتزام المهنى •

وبحلول عام ١٩٧٠ اكتسبت أوهام العقد الأول اعترافا كافيا بغية تغيير فى الاتجاه • فاتجه مركز دراسات الوقاية من الانتحار من داخله نحو « التدخـــل فى الكارثة » بعد أن اتضح عدم فاعلية الوقاية من الانتحار وأ نالانتحار لم يمنع • وقد قرر المدير الجديد لمركز الدراسات « أنه من النادر أن تمثل المشكلات الانتحارية أكثر من ١٥ فى المئة من كل الاتصالات التى تتضمن فى معظمها مناشدة ذات طابع «كارثى» فى طلب المســـاعدة أو النصيحة (رزينك ، ١٩٦٩) ، انظر أيضـــا ، هوتون ، ١٩٦٨) • ويبدو أن الجميع يوافقونه على أن المراكز فى نطاق هذا المجال الأكثر غموضا تسد حاجة اجتماعية أصيلة • كما قام الدكتور رزينك مدير المركز بتمويل مشروعات التقويم ومنح التدريب الجديدة المخصصة لتعليم أشباه المهنيين • غير أن هذه السمات الجديدة للواقعية قد جاءت متأخرة جدا ، اذ أن المسئولين الحكوميين قد بدأوا سحب مساندتهم لأوجه النشاط المتعلقة بظاهرة الانتحار • وهكذا يمضى عقد حافل بالنشاط دون كسب جديد يذكر حول التنظيم السليم للعناية بالانتحار وأساليب العلاج •

الجذور الاجتماعية للتوسع المهنى

كيف يتسنى للمرء أن يفهم الظاهرة المعقدة ، لمهنة أو لمجموعة من المهن تتحرك بجسارة فى ميدان تندر فيه الخبرة ؟ ولمـــاذا يثقل علماء النفس والطب النفسى على نفسيهما مجال العناية بالانتحار ؟ فعملهما مربح بدونه ، كما أن الأشخاص ذوى الميول الانتحارية مرضى متعبون والمهنة حائرة أمامهم • لمـــاذا ابتكر ولمـــاذا بدأ علماء النفس العلاجى حركة الوقاية من الانتحار ؟ ان الفضل فى ذلك يرجع الى كل من الدكتور فابرو والدكتور شنيدمان باعتبارهما القـــوة المحركة لها • بمعنى أن من الجائز أن تعزى هذه الحركة الى طموح والتزام قلة من الرجال•وتتأكد أهمية هؤلاء الرجال عند ايضاح الوقت المحدد الذى بدأت فيه الحركة • غير أن استجابة المهنة وأصدقائها لجهود أولئك الرجال وللتحركات المماثلة لعلم النفس والطب النفسى داخل التخصصات الأخرى توحى بوجوب النظر فى طبيعة المهنة •

وكمـــا أشرت من قبل ليست هذه الأيديولوجية الا شراكا قديما فى الصـــيد المهنية تقوم وتعتمد على الاقناع لأنها إذ تفتقر قوى العقاب التى تتمتع بها السلطة البيروقراطية • وهكذا نجد أن السلطة المهنية ـ على نقيض الرأى الشائع ـ سلطة مرتجة وغير ثابتة ومعقدة • والمهن كمجموعة تستجيب فى عملها لتلك المشكلة عن طريق تأسيس سلطتها على نحو قانونى ،وبذلك تلتصق خبرتها بعقاب منظم • واذا

صدق هذا التحليل فانه من المتوقع أن تواظب المهن على تورطها فى الحركات المهنية من أجل التنظيم والتماسك • فهذه الأنشطة تدعم السلطة وتقوى الاستقلال المهنى الذاتى •

وتتضاعف مشكلة السلطة فى صعوبتها عند حدود أى مهنة • والمهنة بما لها من القوى الحركية الطبيعية (السابق ذكرها) التى تدفعها الى تأسيس سيطرتها تعمد على الأرجح الى حل مشاكل هذه الحدود عن طريق الاندماج بدلا من الابتعاد • كما أن الفائدة والمكانة تشكلان جزءا من هذه القوة الدافعة ، باعتبارهما مقاييس غير مباشرة للسيطرة المهنية • وعلى ذلك يمكن التنبؤ بأن المهنة سوف تستجيب لمشكلة الحدود كمشكلة السلوك الانتحارى بالوسائل الآتية : (أ) بادماج ووضع أسس علاجها ، (ب) بحل نواحى الابهام فى الخبرة بالتأكيدات المتفائلة عن العلاج الفعال ، (ج) بتنظيم أنشطتها حول القوة والمكانة المهنية على نحو أفضل من تنظيمها حول العناية الأجدى بالمرضى ، (د) باهمال التقويم الداخلى الى أن تتطلبه القوى الخارجية • تلك هى الخصائص الرئيسية لحركة الوقاية من الانتحار التى يحتمل تواجدها فى الحركات المهنية الأخرى •

ومن بين الموضوعات التى يدرسها علم الاجتماع جميعها نجد أن القليل منها ينتمى الى هذا العلم بصفة مطلقة ، وأن للقليل من هذه الموضوعات أهمية قصوى فى مجتمع فنى معقد كموضوع المهن • وسوف تنمو دراسة المهن فى الأعوام القادمة وتحظى بالمكانة العلمية التى يهيئها لها التحليل الاجتماعى • والآراء الأربعة الواردة فى الفقرة السابقة عن كيفية استجابة المهن لمشكلات الحدود تسوقنا الى ميادين غير مرتادة نسبيا ذات أهمية نظرية وعملية ، فمثلا ما الذى مكن الطب النفسى من التوسع فى حدوده والقيام باقتحام حدود « القانون » دون مقاومة تذكر من جانب المهنة القانونية ؟ أو ما هى القوى المهنية من وراء حركة الصحة العقلية فى المجتمع المحلى ؟ وكذلك فان القرار البسيط الذى يقرر تغيير مبادىء مهنة يسلم بها أعضاؤها والعامة جدلا الى فروض تخضع للفحص انما يسفر عن بحوث أكثر عمقا ونفاذا من ذى قبل • وهذا يتضمن نشاطا مستمرا وهاما يطالب كل مهنة فى كل موقع بما يمكنها اتقان عمله فعلا •





- ١ -

من بين الآراء الخرقاء الكثيرة التى نادى بها روسو ، رأى هو من أكثرها حماقة ، ومن أكثرها شهرة وهو: « خلق الانسان حرا ، وبالرغم من ذلك فانه مكبل بالقيود فى كل مكان » · ان هذا الرأى الشهير يخفى طبيعة الحرية · اذ أنه اذا كانت الحرية هى القدرة على القيام باختيارات دون ما اجبار فان الانسان يولد مكبلا بالقيود · ويكون تحدى الحياة هو التحرر ·

ان مقدرة الانسان على القيام بالاختيارات دون اجبار تتوقف على ظروفه الداخلية والخارجية · ان ظروفه الداخلية ، أى خلقه ، أو شخصيته أو « عقله » ـ متضمنا أمانيه ورغباته وكذلك مكارهه وضبطه لذاته ـ تدفعه الى القيام بأفعال مختلفة ، وتمنعه من القيام بأفعال أخرى · وظروفه الخارجية ، أى تكوينه البيولوجى ، ومحيطه الطبيعى والاجتماعى ـ متضمنا امكانياته البدنية ، والمناخ ، والثقافة ، والقوانين وتكنولوجية مجتمعـه ـ تحفزه لأن يعمل فى بعض الاتجاهات ، وتمنعه من العمل فى اتجاهات

بقلم : توماس . س . تزاتز

أستاذ الطب النفسي بجامعة نيويورك الحكومية بالمركز الطبي للولاية الشمالية في سيراكوز ، ورئيس مجلس ادارة الجمعية الأمريكيـــة لالقاء العـــلاج القسري بمستشفيات الأمراض العقلية • وقد نشر عدة مقالات وكتب ورسائل منها أسطورة المرض العقلي (١٩٦١) ، وأخلاقيات أطباء الامراض العقلية ١٩٦٥) •

ترجمة : محمد كامل النحاس

وكيل وزارة التدريب والتعليم سابقا • تولى عمـــادة كلية المعلمين بالقاهرة ومعهد التربية • وكان رئيســـا لخبراء اليونسكو بالعراق • له عدة بحوث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل الدولية •

أخرى • وهذه الظروف تشكل وتحدد مدى اختيارات الشخص ونوعيتها • وبوجه عام كلما اكتسب الانسان قوة ضبط أكبر لظروفه الداخلية والخارجية كان أكثر تحررا ، واذا فشل في أن يكتسب مثل هذه القوة الضابطة فانه يبقى عبدا أسيرا ، أو اذا كان قد اكتسبها ثم ضيعها فانه يصبح عبدا أسيرا أيضا •

ومع ذلك فهناك تحديد هام لحرية الانسان هو حرية الأشخاص الآخرين • ان الظروف الخارجية التي ينشدها للضبط تتضمن الأشخاص الآخرين ، والمؤسســات الاجتماعية • التي تكون شبكة من تفاعلات وتوافقات متبادلة • ويستطيع الانسان في الغالب ، أن يوسع من مدى اختياراته الحرة ، على حساب تحديد مدى اختيارات الغير • ويصدق هذا حتى اذا نشد الانسان ضبطه الذاتي فقط ، وترك الغير في سلام : ان ضبطه الذاتي سيجعل من الصعب على الآخرين ان لم يكن من المستحيل ، أن يضبطوه هو ، ويتحكموا فيه ، ويسيطروا عليه • وأسوأ من هـذا أنه اذا نشد الانســان أن يضبط غيره فان حريته تستلزم استعبادهم • وواضح أنه من المستحيل أن نطلق للجميع فرص الاختيار الحر دون حدود • ومن ثم فان الحرية الفردية كانت دائما ثمرة من الصعب جنيها ، ومن المرجح أن تظل كذلك ، وهي تتطلب توازنا دقيقا بين تأكيدات

الذات بالقدر الذى يؤمن الاستقلال الذاتى وبين ضبط النفس بالقدر الذى يحافظ على الاستقلال الذاتى للآخرين ٠

ان الانسان ليولد مكبلا بالحديد ، ضحية عاجزة بريئة لشهوات داخلية وضوابط خارجية ، تعمل كلها على تشكيله واحتوائه ٠ والتطور الشخصى هو اذن عملية تحرير للفرد ، يحل فيها ضبط النفس وتوجيه الذات محل التحكم الداخلى ، والكبح الخارجى٠ ومن ثم فان متطلبات الحرية الفردية ليست فقط تحررا من التحكم السياسى والذاتى المستبد ، وسيادة للتعقيدات التقنية للمنتجات الخداعة ، وتأكيدا للذات والثقة بالنفس بما يكفى لتطوير الطاقات الخلاقة للانسان واستعراضها ، ولكن زيادة على ذلك وبدرجة أكبر أهمية تتضمن هذه المتطلبات ضبط النفس أيضا ٠

ان التفاعل الجدلى للاتجاهات أو المناهج المتعارضة ، للحرية والعبودية ، والتحرير والطغيان ، والكفاية والعجز ، والمسئولية والتسيب ، والنظام والفوضى ، الذى هو أمر أساسى للنمو ، ولحياة الفرد وفنائه ، يتحول فى الطب النفسى والميادين ذات الصلة الى الاتجاهات أو المناهج المتعارضة « للنضج وعدم النضج» ، و « الاستقلال » و « التواكل » و « الصحة النفسية » و « المرض النفسى » ، و « سلامة العقل والجنون » ٠ اننى أعتقد أن كل هذه المصطلحات الطبية النفسية قاصرة وغير مرضية ، اذ أن كلا منها يهمل ، أو يصرف الانتباه عن الميزة الخلقية والسياسية للتطور البشرى، والوجود الاجتماعى ٠ ومن ثم فان لغة الطب النفسى تضعف من العلاقات الانسانية والسلوك الشخى سياسيا وخلقيا ٠ ولقد حاولت فى الكثير من بحوثى أن أعالج ذلك بارجاع الخلق والسياسة الى مواضعها الصحيحة فى الأمور التى تسمى بالصحة النفسية والمرض العقلى ٠ ومجمل القول أننى حاولت أن أعيد صبغ لغة الطب النفسى بالأخلاق والسياسة ٠

ان مدخلى للطب النفسى ، الذى هو أساسا عمل خلقى وسياسى ، ساقنى الى أن أعيد تقويم مواقف عديدة ، كانت تبدو فيها هذه الرؤية مبشرة الى أقصى حد باستبصارات جديدة ، مثل التربية ، والقانون ، وضبط النسل ، وضبط سوء استخدام المخدرات ، والسياسة ، وبطبيعة الحال الطب النفسى بصفة خاصة ، وقد حاولت أن أبين فى كل من هذه الأمثلة أن الانسان فى سعيه للتخفيف من ثقل مسئولياته الخلقية يصبغ مشكلاته فى الحياة بالحيرة والألغاز والتقنية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الحاجة « للمعونة » التى تتولد عندئذ تواجه الآن بتكنولوجية سلوكية متأهبة وراغبة فى تحرير الانسان من أحماله الخلفية عن طريق معاملته كشخص مريض ٠ ان هذه الحاجة الانسانية ، والاستجابة التقنية لها ، تكون حلقة متصلة قائمة بذاتها تشبه ما يسميه عالم الطبيعة النووية بالمفاعل الذرى ، ومتى بدأت العملية ووصلت الى مرحلة « حرجة » فانها تتغذى على ذاتها ، محولة عددا يتزايد ويتزايد من المشكلات والمواقف

البشرية الى « مشكلات » تقنية متخصصة يقوم على « حلها » أولئك الذين يطلق عليهم اسم المتخصصين فى الصحة النفسية •

وهذه العملية ، التى بدأت فى القرن السابع عشر ، وتقدمت بخطوات سريعة فى القرن الثامن عشر ، أصبحت « حرجة » ـ ثم متفجرة ـ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر • ومنذ ذلك الحين والطب النفسى (مع نظامين شقيقين هما التحليل النفسى وعلم النفس) يدعى حق الخوض فى مجالات متزايدة الحجم من السلوك الشخصى والعلاقات الاجتماعية •

- ٢ -

لقد بدأ غزو المتهنين للصحة النفسية للوجود الانسانى أو لعملية الحياة بالتعرف على ما يعرف بالأمراض النفسية وتبويبها ، ثم انتهت فى أيامنا هذه بادعاء أن الحياة كلها « مشكلة طبية نفسية » من واجب علم السلوك أن « يحللها » • وتبعا لأشهر من يمثلون الطب النفسى فقد أصبحت هذه العملية مكتملة فى الوقت الحاضر • فمثلا نجد هوارد ب • روم المستشار الأول فى الطب النفسى بمستشفى مايو والرئيس السابق لجمعية الطب النفسى الأمريكية يؤكد بكل ثقة « أن العالم كله عبارة عن مستودع للطب النفسى الحالى ، وما ينبغى أن يجزع الطب النفسى من حجم هذا الواجب » •

ومثل جميع الغزوات بدأ غزو الطب النفسى لمسيرة الانسان فى الحياة عند حدود وجوده ، ثم أخذ يتسع بالتدريج الى الداخل • وكان أول ما استسلم لهذا الغزو تلك الحالات التى أصبحنا نعدها حالات « واضحة » أو « حالات شديدة من المرض النفسى والعقلى » ـ مثل ما يسمى الآن بالهستيريا التحولية والذهان ـ التى بالرغم من أنهـا الآن تعد ولا شك أمراضا نفسية وعقلية فانها كانت تنتمى من قبل للأدب والأسطورة والدين •

وقد حظى سلطان الطب النفسى بتأييد ونفوذ من منطق العلم وتصوره وبلاغته ، وخصوصا علم الطب • وعلى ذلك فمن ذا الذى يسـتطيع أن يعترض على دعوى أن الشخص الذى يتصرف كما لو كان مريضا ، وهو فى الحقيقة ليس كذلك ، يجب أن يسمى شخصا « هستيريا » ، ويجب أن يكون جديرا بخدمة أطباء الأعصاب النفسيين ورعايتهم ؟ ألم يكن هذا ببساطة تقدما فى علم الطب ، يشبه تقدمه فى مجال الجراثيم أو الجراحة ؟ وبالمثل فمن ذا الذى يستطيع الاعتراض اذا ما ادعت الصحة النفسية أن أشـخاصا آخرين مضـطربين ومهزوزين هم مرضى بالسـكيزوفرينيا (الانفصام) والبارانيا (جنون الاضطهاد) والمثل فى ذلك أولئك الذين ينسحبون من مواجهـة الواقع الى حياة خيالية ينسجونها بأنفسهم ، أو الذين يظهرون بشخصيات زائفة لأنهم غير راضين عن شخصياتهم الحقيقية •

ويمضى القرن التاسع عشر ، وخصوصا عقب كل من الحربين العالميتين ، اتسع نطاق الطب النفسى بسرعة زائدة · ونتيجة لذلك تعد اليوم مشكلات الحياة ومصاعبها ، وخصوصا فى الغرب المترف ، أمراضا نفسية ، ويعتبر كل انسان (باستثناء أولئك الذين يقومون بالتشخيص) مريض العقل · بل لا مبالغة فى القول بأن الحياة نفسها ترى الآن مرضا يبدأ بالحمل وينتهى بالوفاة ، وتتطلب فى كل خطوة على الطريق معونة فائقة من الأطباء ، وخصوصا من المتخصصين فى الصحة النفسية ·

وقد يكشف القارىء الفاحص عن درجة قليلة من الألفة والمعرفة هنا · ان الأيديولوجية الحديثة للصحة النفسية هى – فى عصر ا لعلم – تكيف الأيديولوجية التقليدية للفقه المسيحى · فبدلا من أن يولد الانسان يولد فى الخطيئة ، يولد فى المرض · وبدلا من أن تكون الحياة بحرا من الدموع تكون بحرا من الأمراض · وكما أن القسيس هو الذى كان من قبل يرشد الانسان فى رحلته من المهد الى اللحد فان مرشده الآن هو الطبيب · ومجمل القول أنه بينما كانت الأيديولوجية فى عصر الايمان مسيحية ، والتكنولوجية اكليروسية ، والخبرة قساوسة ، فان الأيديولوجية فى عصر الجنون طبية ، والتكنولوجية تمريضية ، والخبرة صحة نفسية ·

والواقع أن عملية التطبيب والتطبيب النفسى هذه – وبوجه أعم عملية التقنين(١) للشؤون الشخصية والاجتماعية والسياسية – هى كما لوحظت غالبا سمة شاملة لعصر البيروقراطية الحديثة · ان ما حاولت أن أوضحه هنا فى كلمات قليلة ليس الا صورة واحدة ، على الرغم من أنها صورة هامة ، لهذه الأيديولوجية العلمية التكنولوجية الحديثة ، ألا وهى أيديولوجية سلامة العقل والجنون ، وأيديولوجية الصحة النفسية والمرض العقلى ·

وكما أشرت من قبل ليست هذه الأيديولوجية الا شراكا قديما فى الصيد الحديث · لقد كان الحكام ولا يزالون يتآمرون ضد رعاياهم ويحاولون الاحتفاظ بولائهم، وهم يعتمدون دائما على البطش والزيف لتحقيق مآربهم · حقا عندما تكون البلاغة والفصاحة والبيان التى يلجأ اليها الطاغية لتبرير سلوكه ، ويخفى بها مآربه ووسائله الحقيقية ويقنعها ، ذات أثر شديد الفاعلية – كما كان الحال من قبل فى الظلم الذى يلجأ الى الدين فى تبريره ، وكما هو الحال الآن فى الظلم الذى يلجأ الى العلاج فى تبريره – فان الطاغية ينجح ، لا فى اخضاع فريسته والتحكم فيها فقط ، بل أيضا فى أن يسلبها الكلمات التى يمكن أن تعبر بها عن وقوعها فريسة له ، وبذلك يجعل منها أسيرا محروما من كل وسائل الخلاص ·

لقد حققت أيديولوجية الجنون هذه النتيجة تماما فى الوقت الحاضر · لقد نجحت فى سلب أعداد هائلة من الناس – بل تبدو فى بعض الأحيان كأنها سلبت كل انسان

(١) Technicization

تقريبا ـ الكلمات الخاصة بهم التى يمكن أن يعبروا بها عن مأزقهم ، دون اعتبار لوجهة نظر الصحة النفسية التى تحط من قيمة الانسان كشخص ، وتجور عليه كمواطن ٠

- ٣ -

ومثل جميع الأيديولوجيات فان أيديولوجية الجنون ـ التى يعتبر عنها بالألفاظ العلمية المبهمة للصحة النفسية فى التشخيصات ، « والتنبؤات » ، « والعلاجات » ، والمجسدة فى النظام البيروقراطى لمؤسسات الصحة النفسية ، ومعسكرات الاعتقال الخاصة بها ، التى يطلق عليها اسم « المستشفيات العقلية » ـ تجد التعبير الطابعى لها فيما تعارضه : الالتزام بصورة ممنوعة رسميا ، أو بتعريف « للحقيقة » ٠ ان أولئك الذين نصفهم « بالجنون » اتخذوا مواقفهم فى الأمور الهامة حقا للحياة اليومية . سواء كان ذلك لحسن حظهم أو لسوء طالعهم ٠ وبعملهم هذا يكونون صائبين أو مخطئين ، عقلاء أو أغبياء ، منزهين أو آثمين ، ولكنهم ليسوا على الأقل محايدين ٠ ان المجنون لا يتذمر فى خور من أنه لا يعرف من هو ، كما قد يفعل العصابى ، انه بدلا من ذلك يؤكد بكل ثقة أنه المخلص أو المكتشف لصيغة السلام العالمى ٠ وبالمثل فان المجنونة لا تقبل باستسلام الهوية التافهة للخادم ، كما يمكن أن تفعل زميلتها « السوية » ، انها بدلا من ذلك تزعم بكل كبرياء أنها مريم العذراء ، أو أنها الضحية لمؤامرة دنيئة يحيكها لها زوجها ٠

كيف يواجه الطبيب النفسى من يسمى بمريض العقل ، أو الذين يدانون بأنهم مرضى عقليا ؟ كيف يستجيب لادعاءاتهم ، وادعاءات أولئك الذين لما بينهم وبين المريض من صلة يظهرون الاهتمام بحالته ؟ ٠ ان الطبيب النفسى يسلك فى الظاهر سلوك عالم الطب ، الذى يدعى أنه هو ـ وذلك بأن يبقى « خاليا من الشعور » ، و « محايدا » تجاه الأمراض العقلية التى « يشخصها » ، ويحاول علاجها ٠ ولكن ماذا لو أن هذه « الأمراض » كانت ـ كما أرى ـ صراعات انسانية فى الغالب ، ونتاجا لهذه الصراعات؟ كيف يمكن الخبير أن يساعد مواطنا فى صراع ، ويظل غير مكترث بالصراع ؟ والجواب على ذلك أنه لا يستطيع ٠ ومن ثم فبينما يسلك الأطباء النفسيون فى الظاهر سلوك العلماء المحايدين فانهم فى الواقع يكونون متحزبين فى مؤازرة أحد طرفى الصراع ، ومعارضة الطرف الآخر ٠ وعند مواجهة الطبيب النفسى لصراعات خلقية واجتماعية بسيطة ، مثل « المرضى العصابيين » ، وهى كثيرا ماتوجد فانه فى الواقع يساند اهتمامات المريض التى يحددها ذاتيا (ويقف ضد اهتمامات أولئك الذين يقف المريض موقف الصراع معهم) ، وعندما يواجه الطبيب النفسى الصراعات الخلقية والاجتماعية الكبيرة ، مثل « المرضى الذهانيين » ، وهى كثيرا ما توجد ، فانه فى واقع الأمر يقف ضد اهتمامات المريض التى يحددها بنفسه (ويساند اهتمامات أولئك الذين يصارعهم المريض) ٠ ومع ذلك ـ وهذه هى المسألة التى أود أن أؤكدها هنا ـ فان الأطباء

النفسيين في كلتا الحالتين يخفون بحكم العادة تحزبهم ، وراء ستار من الحياد العلاجي، ولا يقرون بأنهم حلفاء للمريض أو لأعدائه • ويزعم الطبيب النفسي أنه طبيب وعالم ، بدلا من أن يكون حليفا أو عدوا • وبدلا من أن يحدد موقفه مساعدا للمريض أو مؤذيا له ، ومحررا اياه أو ضاغطا له ، فان الطبيب النفسي يلح على تحـــديد موقفه بأنه « تشخيص » و « علاج للمرض العقلي » • وأرى أنه هنا يقبع الفشل المعنوي للطبيب النفسي المعاصر وقصوره الفني •

ان الأقوال الآتية لأطباء نفسيين معاصرين ، وقد اختير أغلبها خبط عشــواء ، تفسر الافســـاد والتصنيع المقصود للمشــكلات الخلقية ، مبررين بذلك « ادارتهم » لشؤون الصحة النفسية •

يقول ادوارد ج • ساشار الأستاذ المشارك للصحة النفسية بكلية طب ألبرت اينشتين في مدينة نيويورك :

بما أن الطبيب النفسي ، من وجهة نظر علمية ، يجب أن يعتبر جميع أنواع السلوك الاجرامي منه والمتمشي مع القانون ، والسليم والمريض ـ أمرا قدريا ، فانه يرى أن الادانة الخلقية للفرد أمر غير صحيح • كما أن وظائف الجسم المريض والجسم السليم تسير وفق قوانين علم وظائف الأعضاء ، فان العقول المريضة والسليمة تعمل أيضا وفق قوانين علم النفس • ان اكتشاف أن هناك شخصا ما مسئولا من الناحية الاجرامية يعني للطبيب النفسي أن المجرم يجب أن يغير من سلوكه قبل أن يسترد مركزه في المجتمع • ان هذا أمر لا تفرضه الأخلاقيات ، ولكن تفرضه الحقيقة الواقعة •

وبالمثل ، فان التجارب التي أجريت في سجن كلينتون في دانيمورا بنيويورك تحت اشراف ارنست ج• بوزر ، وهو أستاذ مشـــارك في قسم علم النفس والصحة النفسية بجامعة ماكجيل منتريال ، والممولة بمنحة من لجنــة المحافظة روكفلر لدراســة المذنبين الاجراميين ، هذه التجارب توصف بأنها تبشر بمساعدتنا على الوصول يوما ما الى مرحلة يمكن أن يكون حكمنا فيها على وضع الشخص المذنب وراء القضبان يقوم على أساس احتمالات ارتكابه جريمة أخرى ، لا على أساس جرمه أو براءته •

ولقد نشر كارل منينجر عميد الأطباء النفسيين الامريكان هذه التعاليم على مدى فترة من الزمن تبلغ أربعين سنة • وكتب في آخر مؤلف له بعنوان « جريمة العقاب » ما يأتي :

ان العلماء يضيقون بكلمة « العـــدالة » • ولا يتوقع أي جراح أن يسأل هل عملية استئصال السرطان عادلة أم لا • ويعتبر علماء السلوك أنه من السخف بالمثل ، أن تثار مسألة العدالة عند الانتهاء الى رأي في ماذا نفعله بامرأة لا تستطيع أن تقاوم دافعا يدفعها لسرقة الحوانيت ، أو ماذا نفعل برجل لا يستطيع أن يكبح شهوة لديه للعدوان على الغير •

وهكذا لا تصبح الجريمة مشكلة للقانون أو الاخلاق ، بل تصبح ، عوضا عن ذلك ، مشكلة للطب والعــلاج • أن تحويل الأخلاق الى التقنيات ، والجريمة الى المرض ، والقـانون الى الطب ، والبحث فى العقوبات الى الصحة النفسـية ، والعقوبة الى العلاج ، أمر يعتنفه الكثير من الأطباء وعلماء الاجتماع ، ورجل الشارع • فمثلا فى نقد للجريمة والعقاب فى نيويورك تايمز يقول روجر جلينيك : « ان المجرمين ، كما يؤكد الدكتور منيجنر بقوة ، هم بكل تأكيد مرضى وليسوا أشرارا » •

« المجرمون هم بكل تأكيد مرضى ••• » •

هكذا يقول علاء السلوك وحواريوهم • ويضيف منيجنر أن المجرمين هم الذين يوقعون العقاب • وهكذا يطلب منا أن نفتقد أن الأعمال المنافية للقانون التى يقوم بها المجرمون هى أعراض لمرض عقلى ، وأن الأعمال القانونية التى يقوم بها المنفــذون للقانون هى جرائم • واذا كان الأمر كذلك فالذين يوقعون العقوبات هم المجرمون ، ومن ثم فانهم أيضا مرضى وليسوا أشرارا • وهنا نمسك بتلابيب أيديولوجى الجنون فى نشاطه المفضل ، وهو صنع الجنون • « حقا ان المجرمين مرضى •• » تصور هذا ! وتذكر أن أى انسان يدان بالخروج على القانون مجرم وفق التعريف • وليس القاتل الذى يؤجر على القتل فقط هو المجرم ، ولكن أيضا الطبيب الذى يقوم بعملية اجهاض غير قانونية ، وليس اللص المسلح فقط هو المجرم ، ولكن أيضا رجل الأعمال الذى يغش فى ضريبة الدخل ، وليس الذى يرتكب الحريق العمد والسارق فقط هو المجرم ، ولكن أيضا المقامر وصانع المخدرات المحرمة (الكحول أثناء فترة التحريم ، والماريجوانا الآن) وبائعها ، ومتعاطيها فى أغلب الأحيان • جميع هؤلاء مجرمون ، وليسوا أشرارا ؛ وبكل تأكيد ليسوا صالحينهم مرضى العقول فقط ، كل منهم دون استثناء • ولكن تذكر أنه دائما يجب أن يكونوا هم لا « نحن » •

ومجمل القول اذن أنه بينما الذى يسمى مجنونا هو شخص طابعه أن يدين نفسه فان الطبيب النفسى شخص طابعه أن يظل غير مدان ، ثم بادعائه الحياد المزيف تجاه النتائج الحاضرة فانه ينحى المجنون وادعاءاته المتعبة عن المجتمع • ومن الطريف أن الاجراء الذى تتم به هذه التنحية يسمى أيضا « ادانة » •

وبسبب أن الأطبـاء النفسيين يتجنبون اتخاذ موقف مستقيم ومسـئول ازاء المشكلات التى يتعاملون معها فان المآزق العقلية والخلقية الكبرى للصحة العقلية تبقى غير معروفة ولا مدروسة • ويمكن أن نذكر باختصار على شكل أسئلة تثير مناقشـة الاختيارات الأساسية عن طبيعة الطب النفسى ، ومداه ، وطرائقه ، وقيمه •

١ ــ هل مجال الطب النفسى يمتد الى دراسة ومعالجة الحالات الطبية أو دراسة الأداء الاجتماعى والتأثير فيه ؟ وبمعنى آخر هل يبحث الطب النفسى فى الأمراض أو الأدوار ، وفى الأحداث أو الأفعال ؟

٢ ـ هل يهدف الطب النفسى الى دراسة السلوك البشرى أو ضبط « ســوء » السلوك البشرى ؟ وبمعنى آخر هل هدف الطب النفسى هو تقدم العلم ، أو تنظيم « ســوء » السلوك ؟

٣ ـ هل طريقة الطب النفسى هى تبادل الاتصالات ، أو تطبيق الاختبارات التشخيصية ، والعلاجات الشافية ؟ وبمعنى آخر مم يتكون عمل الطب النفسى فعلا الاصغاء والتحدث أو وصف الدواء ، واجراء العمليــات الجراحية فى المخ ، والزج بالأشخاص الذين يدمغون بأنهم « مرضى عقليا » فى السجون ؟

٤ ـ وأخيرا ، هل القيمــة الموجهــة للطب النفسى قيمة فردية أم جماعية ؟ وبمعنى آخر هل يرنو الطب النفسى لخدمة الفرد أو الدولة ؟

ويتميز الطب النفسى أو المعاصر بأنه يحيط بكل هذه الأسئلة بشكل منتظم ٠

ان أى مقال صحفى أو أى مؤلف يكتبه أخصائى معترف به فى الطب النفسى يؤيد فى الغالب هذا الرأى ٠ ويمكن الاكتفاء هنا بمثالين :

فى المقال المشار اليه سابقا يرفض ساشار بشكل واضح الرأى القائل بأن الطبيب النفسى يتحزب لأى صراع ، ويقول : لصالح من يحاول الطب النفسى أن يغير المجرم ؟ ألصالح المجرم نفسه ، أم من أجل المجتمع ؟ ثم يجادل بأن الطبيب النفسى يعمل للاثنين معا ، مثله فى ذلك مثل الطبيب الذى يواجه حالة جدرى ، فانه يفكر مباشرة فى أن ينجى المريض ، وأن يقى المجتمع أيضا ٠

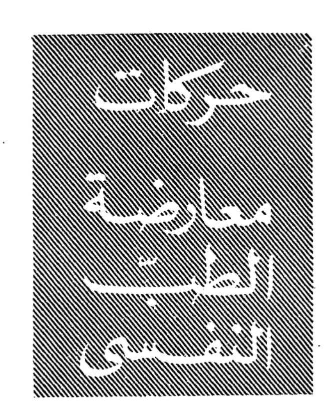
وفى رسالة خصصها روى ر ٠ جرينكر الكبير معهد البحوث والتدريب فى الطب النفسى والسوماتى بمستشفى مايكيل ريس والمركز الطبى فى شيكاجو ، للدفاع عن فكرة أن « المرض العقلى » مرض يقول :

ان النموذج الطبى الحق هو ذلك الذى يكون العلاج النفسى فيه جزءا فقط ٠ ان الميدان الكلى بالنسبة للعــلاج يشمل : اختيار البيئة العلاجية ، مثل المنزل ، أو العيادة ، أو المستشفى ؛ واختيار العــلاج مثل العقاقير ، والصدمات والعــلاج النفسى ٠٠٠

ويتحدث جرينكر عن « الاختيار » ، ولكنه يلوذ بالصمت فى حذق ومهارة تجاه الأسئلة التى سردتها من قبل ٠ انه لا يفصح عمن يختار « البيئة العلاجية » أو « العلاج » هل هو المريض ، أو أقارب المريض ، أو الطبيب النفسى ، أو القاضى ، أو المشرع ٠ كما أنه لا يذكر ماذا يحدث لو أن « المريض » اختار أن لا يكون مريضا بالمرة ، أو لو أن الطبيب النفسى أوصى بأن يوضع المريض فى مستشفى للأمراض العقلية ثم رفض المريض العمل بهذه التوصية ٠

ان هذا الاغفال ليس من قبيل المصادفة · انه ، على العكس ، يكون جوهر الطب النفسى « العلمى » فى الوقت الحاضر · ان وصية الطبيب النفسى المعاصر ــ أى الطبيب النفسى « الحيوى » الموالى للمهنة أو التقدمى ــ هى تماما اخفاء معضلات الحياة الخلقية ، بل انكارها ، وتحويلها الى مشكلات طبية أو تقنية قابلة لحلول « مهنية » ·

وموجز القول أنى أقر بأن ادعاءات وممارسات الطب النفسى الحديث هى محو الصفات الانسانية من الفرد بانكار وجود المسئولية الشخصية ، أو حتى احتمال وجودها ، على أساس من التدليل العلمى المضلل · ولكن مفهوم المسئولية الشخصية هو مركز لمفهوم الانسان كعامل أخلاقى · وبدونها فان الحرية الفردية ، وهى أغلى قيمة لدى الرجل الغربى ، تصبح « انكارا للحقيقة » ، وايهاما عصابيا بحق ، باضفاء عظمة على الانسان ، لا يملكها فى واقع الأمر · ومن الواضح اذن أن الطب النفسى ليس مجرد فن طبى شاف ، وهو التعبير الذى تقبع وراءه رغبة الكثيرين من الممارسين الحاليين له فى ممارساتهم الفعلية ، فى تواضع كاذب ، انه بدلا من ذلك أيديولوجية وتكنولوجية لاعادة صياغة الانسان بشكل جذرى ·



قد يتساءل البعض لماذا أصبح الطب النفسى المعارض موضوعا ذا أهمية عامة ٠ فقد اضطرت احدى الصحف الفرنسية الواسعة الانتشار الى طبع عدد من الموضوعات ذات الوثائق البالغة الجودة عن الموضوع كتبه أحد الأطباء ، وذلك ارضاء لقرائها ٠ ومهما كان الأمر فان عامة الناس تختار الآراء المشـوهة والمثالية والخيالية من مثل هـذه المواضيع المستعصية نسبيا ، ومثل هذه الآراء من الواضح أنها تكون غير وافية بالغرض من رجهة نظر الاخصائيين ٠

ومع ذلك فان اهتمام عامة الناس بهذه الحركات صادق وله مبرره ٠ وكما يميلون عادة وبدرجات مختلفة الى تحدى استئثار الاخصـــائى بالقوة والمعرفة فى شـكلها التقليدى ، وبما أنهم يدركون حتى المرضى ذى المعلومات الجيدة ، وان كانت ضئيلة، لديهم أقوال خاصة بهم يدلون بها عن طبيعة جنونهم (١) وعن التصرفات الادارية واتجاه المجتمع حيال هذا ، فلا محالة اذا من أن يناقش هذا الموضوع خارج الدائرة المغلقة للمختصين كما يناقش فى داخلها ٠

---

(١) كلمة Insanity (الجنون) تعنى فى الطب الشرعى الذهان Psyeho sis والضعف العقلى الشديد Feeble_mindedness (المترجم) ٠

بقلم : أوكتاف مانونى

محلل نفسى بمدرسة فرويد بباريس . ومن كتبه «سيكلوجية الاستعمار» (١٩٥٠) ، فرويد (١٩٦٨) بالفرنسية ، وبالانجليزية (١٩٧١) .

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس الصحة النفسية ، بكلية التربية ، جامعة طنطا . حاصل على الدكتوراه فى علم النفس . له أبحاث ومؤلفات عديدة . ومن الكتب التى أصدرها « حوادث العمل فى ضوء علم النفس » .

ومن الواضح أن المناقشة تدار عادة داخل هذه الدوائر وأن المعارضين للأطباء النفسيين ليسوا من عامة الناس عادة بل انهم غالبا من الأطباء النفسيين أنفسهم . والخط الفاصل فى ذلك ليس بين مجوعات الناس بقدر ما هو اختلاف بين مفهوم كل منهم عن طبيعة الجنون ، وعن الطرق الفنية والاجتماعية والسياسية المتبعة فى محاولة معالجتها . ولكننا لا يجب أن نحدد المناقشة عن الجنون الى حد مناقشة الاجراءات الادارية أو العلاجية أو الفنية كتلك التى يحتمل اتخاذها للقضاء على الملاريا أو الأوبئة الأخرى على سبيل المثال فالمشاكل المحتواة مختلفة تماما . أما أولئك الراغبون فى الخوض فى هذه المشاكل بلا احجام ، سواء كانوا من الأطباء النفسيين أو غيرهم هم فى كثير أو قليل ، يتبينون وجهة النظر المعارضة للأطباء النفسيين دون أن يشعروا بذلك .

ان الانشغال بهذه المشاكل هو بلا شك ظاهرة حديثة . فان جزء من الأدب التقليدى الذى ينتمى الى ايرازموس وديدرو وبلزاك وآخرين وهو الأدب الذى جذد وجوده جماعة من السرياليين فى العقد الثالث وما تلاه . فمنذ عشر سنوات نشر الفيلسوف ميشيل فوكولت تاريخا عن الجنون يمكن اعتباره دستورا أو على الأقل مقدمة لا غنى عنها لتصورات معارضة الطب النفسى ، ولكن هذه المقدمات والنزعات بالرغم من

أنها توضح السبب الذى من أجله أثار الجدل عن الطب النفسى اهتماما عالميا سريعا ، الا أنها لا توضح لماذا سببت هذه النزعات خلال سنوات قريبة نوعا من النضالية ونبهت الى مشروعات تجريبية كانت غالبا جريئة وخيالية دائما ٠

ولم يكن فى مقدور التأمل الفلسفى أو المعارضة العقلية أن يحدثا مثل هذا التأثير ٠ فقد كانت هذه أزمة خاصة بالطب النفسى ذاته ، الذى أصبح عاجزا عن التغيير لأسباب عدة : ثقل الاجراءات السياسية الادارية والضرورات الاقتصادية ، والنمط التقليدى للبرامج التعليمية بالجامعة والتنظيم الوظيفى بالمستشفى والتسلط الأيديولوجى الطويل لأطباء الأعصاب ٠ فقد وضحت هذه الأزمة فى المقام الأول أن مراكز العلاج عجزت عن مسايرة تطور المجتمع أو عن أن تفى بحاجاته المستحدثة بان هذه الأزمة اتخذت شكلين : زيادة عجز المجتمع عن احتمال الجنون ونبذ العدد المتزايد من المجانين ، ومن ناحية أخرى فان الأطباء النفسيين الشبان قد حاولوا اتخاذ اجراء حل المشكلة دون أن تكون لديهم الامكانيات ٠ ولقد زاد اقتناعهم بعدم توقع أى اصلاح ادارى أو تقدم فنى كاف أو حتى الأمل فى ذلك ، ولذلك فانه منذ بداية حركة معارضته الطب النفسى وحتى يومنا هذا هناك شعور بعدم الرضا المهنى ٠ هذا الشعور له مظاهر خاصة به فنية وأخلاقية واجتماعية وسياسية ٠

ان دافيد كوبر فى انجلترا وفرانكو بازاجليا فى ايطاليا وتوماس سراتس فى أمريكا وكثيرا غيرهم كانوا يقومون بتجارب فى نفس الاتجاهات ، كل على حدة ، فى الستينات من هذا القرن ٠ والاثنان الأولان كانا من الأطباء النفسيين أما الثالث فهو أستاذ الطب النفسى بجامعة سيراكوزا بنيويورك وتدريس الطب النفسى التقليدى يمكن أن يكون مصدرا لعدم الرضا بنفس مقدار مزاولته ٠ وبالرغم من تباين الأسس العقائدية لهذه الحركات التى جاءت الى الوجود وكل منها مستقلة عن الأخرى ، وفى بلاد مختلفة فقد كانت تطبيقاتهم العملية متماثلة الى حد بعيد ٠ وفى الحقيقة أعطاهم هذا اتحادا غير متوقع ، والبعض كجريجورى باتسون يسير على نمط نظرية « أساليب الاتصال » التى تشكلت عن طريق جماعة (بالو التو وآخرين أمثال رونالد لاينج ودافيد كوبر يعتنقون أفكار سارتر ٠ أما توماس سراتس فانه يرجع الى مذهب فرويد الأصيل ، ومود مانونى ينتمى الى التحليل النفسى عند لاكان ٠ وبجانب هؤلاء يوجد آخرون يصعب تقسيمهم وهم الليبراليون أساسا أو فوضويون أيديولوجيون ٠ وفى أسلوب مغاير تماما ، قد اتخذ الأطباء النفسانيون فى شانجهاى الأيديولوجية السياسية كأساس لعقيدتهم ، وعلى هذا الأساس نفذوا اصلاحات مطابقة الى حد كبير مع تلك التى اتبعها بازاجليا فى جوريزيا أو كتلك التى اتبعها كوبر فى « فيلا ٢١ » والتى كانوا لا يعلمون عنها شيئا كلية ٠

وهذا التقارب الملحوظ يوعز بان تشابه هذه الحركات كان مجرد انعكاس للقصور العالمى للطب النفسى التقليدى ٠ وهذه الملحوظة لدافيد كوبر تؤيد ذلك ٠ واذا كان

الطب النفسى سيكون له قوة مؤثرة فى يوم من الأيام فسيرجع الفضل فى ذلك الى التحول الذى سيكسبه له لفترة على الأقل اسم المعارضة للطب النفسى » ٠

من الصعب اليوم أن نجد طبيبا نفسيا واحدا مستعدا للدفاع عن الطب النفسى التقليدى القديم ٠ وبدلا من وجود مبدأ واضح ومحدد كان له بناء من المعرفة التجريبية غير المنسقة تتراكم بمضى القرون ٠ وكان تشخيصه يقوم على أساس وصف للاعراض يبدو الآن مشوها ٠ وعلى ضوء التجارب الحديثة بالعقاقير التى هى على أى حال ، لم تزودنا ببديل ، وباعتراف الجميع ، فان الطب النفسى قد حاول أن يستعير من التحليل النفسى ولكن الجو والروح اللذين استعار فى ظلهما حولاه أكثر مما ينبغى الى مجرد اجراء روتينى آخر ٠ وكحل أخير ، فقد بحثوا عن العزاء فى الاكتشافات الطبية المتوقعة فى المستقبل ، والتى ستعطى الطب النفسى القوة التى يفتقر اليها حاليا ٠ ومن الصحيح أنه كان هناك عدد معين من الاصطلاحات المفيدة التى تدعو الى التفاؤل الكبير ، ولكن من الواضح أنها تعرضت لقيود فرضتها تكوينات ادارية قائمة ٠

ومناقشات الرأى العام التى أثيرت منذ وقت قريب أضحت غير موثوق بهـا ، وربما أن رجال الشرطة ما زالوا يقولون انها حقيقة واقعة أن المجانين موجودون وعلى ذلك فيجب أن يعتنى بهم ، ولكن الأطباء النفسيين يعرفون أن الأسئلة الحقيقية التى ينبغى أن تطرح هى : ماذا نعنى بهم ، ولكن الأطبـاء النفسيين يعرفون أن الأسئلة الحقيقية التى ينبغى أن تطرح هى : ماذا نعنى بكلمة المجانين ؟ وأى نوع من العنـاية يجب أن تتوافر لهم ؟ وهم يدركون أن الناس يرسلون اليهم كمجانين (بواسطة أى شخص وفى أى ظروف) قبل أن يشخص الأطباء النفسيون حالاتهم ، ثم يطلب منهم بعد ذلك أن يشخصوا حالاتهم على أنهم « خطرون » أو يلمح بما يفيد ذلك ، وبهـذا يجعلون كلمة « تشخيص » وهى مصطلح طبى كلمة غير ملائمة ٠ وأكثر من ذلك فان هيئة الصحة العالمية لم تعد الى حد بعيد تقر بمصطلح مرض عقلى ، ومع ذلك فان لم يستأصل تماما من الفكر الطبى ٠ وفى النهاية يأتى الجنون كوسيلة لالتماس العذر عن أن يكون نوعا زائفا من الأمراض ٠ وحيث أن أحـدا لا يعرف ماذا يفعل بالانسـان المجنون أو ماذا يقول عنه ، فقد وجد حل ادارى لهذه المشكلة بافتراض انهم «مرضى» ويعطى الطبيب النفسى المنوب الشهادة المطلوبة لأغراض ادارية ٠ وليس فى هذا الاجراء شيء من سوف التصرف أو عدم النظـام ولكن ذلك فقط يبين كيف أن الجنون يعامل بطريقة ادارية ٠ وقد أدرك الأطباء النفسيون أنهم ضحايا هذا الأسلوب مثل الأفراد الآخرين وأنهم لا يوافقون على هذا النـوع من الأعمال ولكنهم يذعنون له ٠ ان هـذا أساسا هو الأسلوب المجرد الذى يهاجمه المعارضون للأطباء النفسيين ٠

ولكن المعارضين للطب النفسى أكثر من مجرد معارضين لهذا الأسلوب ، أو هم ضد تقاليده القديمة السائدة ٠ وكما ان فكرة « معارضة القصة » أو « معارضة البطل » فى الأدب تنتج قصصا جديدة وأبطـالا جددا ، فمعارضة الطب النفسى تحتـاج الى

مضمون ايجابى وأسس مذهبية ، وينبغى أن يكون ذلك محددا أكثر من أن يفهم ضمنا ٠

وفحص الآراء التى جعلت حركة المعارضة هذه يبين أن الفضل يرجع أولا الى تأثير فرويد وليس من السهل أن نقول بالضبط ما يحتويه هذا التأثير لأن هناك جانبا جديرا بالاعتبار لدى المعارضين للأطباء النفسيين متعارض بشدة مع التحليل النفسى ، ومع ذلك فمنهم متأثرون بذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ٠

فى حين أن الطب النفسى قد انتفع أقل مما يعتقد المشايعون له من الآراء الفرويدية التى تبنوها وحولوها الى تكنيك جديد ، فان التحليل النفسى قد عانى من جانبه من بعض من يرون مساواته بالطب النفسى فيما عدا القليل من المحللين النفسيين الذين يتخذون لأنفسهم مهنة رسمية ويدعون على أساس معرفتهم النظرية أنهم أرقى أطباء النفس ٠ وهناك آخرون اذا ما كانوا قد تلقوا تدريبات طبية لا يرفضون دائما شخصية الطبيب التى تؤكد الى حد ما اختلافهم عن المريض ، كما أنهم لم يتمكنوا من التغلب على شغفهم بصورة الاستاذ ٠

هناك اذا عدد من الأساليب الوجيهة تدعو معارضى الطب النفسى الى أن ينظروا الى التحليل النفسى بشىء من الشك ، وفى بعض الحالات يرفضون ولكن هناك أيضا أسباب للاعتقاد بأن حركة معارضى الطب النفسى سيكون لها تأثير لتحرير التحليل النفسى ذاته ٠ ولقد وضح توماس سيزاس هذه المشكلة بقدر ما يعنيه موقف التحليل النفسى فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

ومما لا شك فيه أن فرويد كان لديه نفور للذهانيين وبالرغم من ذلك فقد أفسح الطريق ليس فقط للأمراض النفسية بل أيضا للأمراض العقلية كى تكون مفهومة ٠ واكتشافاته عن الأمراض النفسية مسئولة تماما عن ازالة الحاجز الذى كان المرضى يعزلون خلفه ٠ ومن الصعب اليوم أن نتصور الفزع أو الرعب الذى كان يثيره مريض الهستيريا لدى الطبيب قبل أن يوضح فرويد طبيعة الهستيريا وكيفية علاجها ٠ والمحللون مثل كارل ابراهام وميلانى كلاين حاولوا استخدام انجازات فرويد على أساس أكثر اتساعا ، ولتحليل بعض الحالات الذهانية ٠ ولفترة طويلة اتبع أغلب المحللين خطوات فرويد وتخلوا ببساطة عن الذهانيين لأطباء النفس التقليديين ٠ ولقد أدت محاولات ابراهام وميلانى كلاين الى مجرد توسع محدود فى الميدان التحليلى ، أما عطاؤهم الحقيقى للطب النفسى فكان معرفة نظرية جديدة ٠ وآملوا أنه فى وقت قريب أو بعيد سوف يكون قادرا على استخدامها ، ولكن كان تطبيق هذه المعرفة مستحيلا فى نطاق الطب النفسى فى ذلك الوقت دون ذكر أسباب أخرى ٠ ولم يفكر الأطباء النفسيون فى تلك الأيام فى اتخاذ أية خطوة عملية لتغيير هذه الحدود ٠

وقد سيطر على المحللين أنفسهم نوع من التحفظ الشخصى وانشغال تام بالنواحى

النظرية البحتة المرتبطة بأفكار العصر والتى جعلت من المستحيل عليهم أن يتبنوا اتجاها كان فى درجته الدنيا نوعا من النضال ٠

وكما نعلم فان السرياليين هم الذين اشتقوا بشجاعة من نظريات فرويد وجهة نظر جعلت الى حد ما توقع وجود معارضة للطب النفسى ٠ ولأسباب غامضة فقد كان فرويد لا يستطيع احتمالهم وبالتالى وضعهم فى مستوى المجانين ، وقد يقول قائل أن وجهة نظرهم كانت رمزا لمعارضة الطب النفسى ترجع الى ظروف متعددة متضمنة حقيقة أنه كانت هناك مناقشات مختلفة عنيفة دارت حول موضوع العلاج الطبى النفسى مطبقا على الموهوبين من الذكور ٠ والأطباء النفسيون الذين قاموا بهذا العلاج باخلاص وضعوا فى صفوف المدعى عليهم ، ولكن لم يكن هناك نقد فنى للعلاج نفسه ، اما لأن الوسائل لم تكن ميسرة أو أنه لم يكن هنـاك شعور بأهميتهم ٠ ولقد ترك هذا بصماته على الأدب ، فعلى سبيل المثال فان الأعمال الأدبية الأساسية للكاتبة مارجريت دوراس يمكن اعتبارها كمعارضة للطب النفسى ٠ فلقد كتبت فى احدى قصصها الأولى « يجب أن ينصت الى الجنون دون الانشغال الكامل بالسبب » ٠ وبذلك يصبح الجنون مفسرا نفسه بنفسه ، ويمكن فهمه ٠ وأمثلة أخرى كثيرة من بلدان مختلفة يمكن الاستشهاد بها ، ولقد أشير الى العمل الهام لميشيل فوكولت والذى أوضح فيه كيف أن قيم الجنون فى النهاية كنتيجة للاجراءات السياسية ونشــاط الشرطة قد حطمت المفهوم الخاطىء للمرض العقلى ، كما اشترك ميشيل فوكولت أيضا فى ادانة التحليل النفسى ، ولكنه فى ادانته هذه قد أدى الى التحول الذى حدث فى اعداد الأطباء والرأى العام كما أدى الى فهمه الى حد بعيد ٠

والمحللون فى معظم الأحيان من الأطباء النفسيين وهم فيما يخصهم كانت لهم وسائل للحكم أكثر دقة من مجرد كونها أوصافا للأعراض المرضية ٠ وقد لاحظوا أن الحالات الذهنية قد بدأت وانتشرت انتشارا واسعا وأن الذهان ما كان ينبغى أن يعتبر بذاته كارثة كما كان يعتقد ٠ ولقد لاحظوا أثناء علاج المرضى النفسيين وجود أحداث عرضية عصابية أحيانا ما تكون مثيرة أو درامية ٠ ثم تزول من تلقـاء نفسها بشرط ألا تقاوم ٠ وكانت الاضطرابات النفسية على أية حال أكثر اصرارا ، وكان كافيا وان لم يكن سهلا محاولة حماية الأمراض الذهانية ضد من كانوا حريصين على مقاومتها ٠

ويبدو أن وينيكوت العظيم كان أول من جازف باستنباط نتائج معينة من بعض الملاحظات ونشرها بالفعل فى كتابه « من خلال أمراض الأطفال الى التحليل النفسى سنة ١٩٥٨) ٠ لقد ذكر أن الذهان أكثر اتصالا بالصحة السوية من المرض النفسى ، ففى الذهان توجد حالات لا حصر لها من القصور الناشىء عن أسباب تتصل بالبيئة على الرغم من تجمدها قد شفيت بطرق علاجية مألوفة فى الحياة : كالصداقة والتمريض الجسمى وبالشعر ٠ ولقد لاحظ أن الذهان يشفى من تلقاء نفسه بهذه الطريقة بينما حالات العصاب النفسى (المرض النفسى) ليس لها تلك الميزة بل تتطلب وجود محلل نفسى ، وأى محلل نفسى يقظ يمكنه استنباط ذلك لنفسه دون جهد ٠ واذا شئنا البحث

عن الأصول العميقة لتلك الأفكار فانه يجدر بالاهتمام أن نسترجع أن وينيكوت كان مشرفا على لينج ، وعندما يريد معارضو الأطباء النفسيين ادانة التحليل النفسى ــ كما فعل لينج ــ فانهم يدينونه كما فعل المحلل النفسى وينيكوت من قبل ، باعتبار أنه لا فائدة منه أو أنه مؤذ فى حالات الذهان ٠

وليس بيسير على أى حال التحرك على سلم الأفكار التاريخية غير الثابتة فسرعان ما نكشف أنه فى أحوال كثيرة تكون وظيفة النظريات أمورا كمالية ضرورية أكثر من أن تكون جزءا من البناء الأساسى كما لو كانت كسقالات البناء التى لا غنى عنها فى بناء صروح التاريخ ٠ وحتى اذا ما انتهت الحاجة اليها وأضحت غير ذات فائدة تظل الصروح قائمة مثلها كمثل حوائط المصحات التى يمتد بقاؤها لتعيش بعد فناء النظريات العلمية التى ابتكرها الأطباء ٠ ولا شك أن ذلك يفسر أيضا السبب فى أن الحركات المضادة للطب النفسى كانت لها أسس نظرية مختلفة نبذت بعد ذلك ، كما يوضح أن مثل تلك الحركات يكمل ويؤازر بعضها البعض ٠ وقد احتاج الأطباء النفسيين الذين قاموا فى شنغهاى دون علم ســابق منهم بنفس التجارب التى أجــراها « كوبر » فى انجلترا وبازاجليا فى ايطاليا الى عقيدة استخلصوها من كتابهم عن « لينين » وهو القائل « انه يتعين على الدول الشيوعية أن تتبنى نفس العلم السائد فى الدول الرأسمالية اذ لا وجود لبديل آخر » ٠ ومن ماوتسى تونج وهو القائل « ليس فى وسع القادة تلقى المعرفة الا ممن يقودون » ٠ وهــكذا فقد تبنوا علم الطب النفسى التقليــدى الغربى بمفهومه الاحتمالى ، ولكنهم قاموا بموازنة هذا الاقتباس بزعمهم ان فى مقدور هؤلاء المقودين فقط (المجانين) المخابيل أن يعلموهم الطريقة الواجب اتباعها فى هذا الصدد ٠ ومن الواضح أن هذا السلوك كان مرتبطا بسياسة للمعرفة القصد منها تجنب خلق طبقات من النظريين والفنيين ٠ وكان كوبر فى ذات الفترة هو الذى لم يرفض استخدام العقاقير وكان بعضها مجموعات صغيرة ، وكان يقول لمرضاه « انى أعطيكم هذه الأشياء حتى يمكننا أن نناقش أمورا هامة ومستعجلة » بدلا من أن يقول لهم « هذا الدواء سيشفيكم » أو أسوأ من هذا « انى أعطيكم هذا العقار لتهدئتكم » ٠ وليس هذا تماما الفارق البسيط فى أسلوب تقديم العلاج ، فان تقديم العقار ليس الا حيلة لا قيمة لها اذا كان ما يهم فى الواقع هو تأثير فاماكولجية العقار التى لا تعتمد على أى فرد ٠ ان طريقة معالجة كوبر للأمور تشير الى أن الشىء الوحيد الذى يفيد هو أن ما يقال للمريض على لسان الطبيب المعالج ، فالعلاج ما هو الا وسيلة لتسهيل التفاهم بين الطبيب المعالج والمريض ٠ وهكذا فقد تمكن الصينيون أيضا من استعمال نفس العقاقير أسوة بالغرب ، وكان ذلك حتى يرشدهم المرضى المخابيل الى أن يكشفوا لهم عن الطبيعة الحقيقية لجنونهم ويتهيأون بدورهم للتعلم منهم ٠

وقد قام بازاجليا بالعمل بطريقة مماثلة ولكنه اصطدم بصعوبات خارج المستشفى فقد رفضت العائلات والمجتمع بصفة عامة أن تكون لهم أى صلة بذويهم من المرضى المخابيل حتى بعد شفائهم ٠ أما كوبر فقد لقى مصاعب كبيرة مع هيئة التمريض التى

لم تطق فقدان مكانتها المرموقة فى عيون المرضى المخابيل · أما فى الصين فان عدم وجود مثل هذه العقبات مرده أن الكيان الاجتماعى فى تلك البلد كان لا يزال قائما على المجتمع ذا التنظيم الواحد · ولكنه ليس من اليسير الالتجاء الى الوسائل الصناعية لاعادة تكوين مجتمعات مشبعة بالشعور التقدمى ·

وفى فرنسا أشار أول كتاب الى وجهة نظر مضادة للطب النفسى دون معرفة مؤلفه وكان اسم الكتاب « الطفل المتخلف وأمه » بقلم « ماود مانونى » · وكان هذا الكتاب سببا لعقد مؤتمر فى باريس فى صيف ١٩٦٧ · ولم يستطع « وينيكون » قبول الدعوة لحضور هذا المؤتمر بل أناب عنه (لاينج) وكوبر ، ولم يكن ذلك دون سبب أو ربما بخبث كممثليه · وكانت هذه أول مرة تشاهد فيها فرنسا هذا النضال المضاد للطب النفسى · فقد سبب ذلك اضطرابا ليس فقط بين الأطباء النفسيين بل وبين المحللين النفسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم أكثر تحررا · وكان أكثر هؤلاء احتمالا هما (لاينج) و (كوبر) بسبب سلطة (لاكان) الذى اغتنم الفرصة ليذكر المؤتمر بمشكلات العلاقة بين حرية الانسان وجنونه · وواضح أن هذه المشكلات تشغل نقطة مركزية بالنسبة للسؤال الأساسى للطب النفسى والحرية المضادة له · ولقد كان لانج وكوبر أول من أعطوا صياغة عامة لهذه المشاكل فى انجلترا ·

وبعد انقضاء بضعة أشهر حدثت اضطرابات مايو سنة ١٩٦٨ التى كانت بمثابة دفعة لانتشار هذه الآراء ، ولم يكن كل ذلك مسألة حظ اذ كان من الممكن أن يشعر الناس كما قيل فى ذلك الوقت أن التعليم والطب النفسى ومسائل عديدة أخرى تعتبر كلها جزءا من « نفس المعركة » ·

أما فى انجلترا فكانت هذه الحركة قد بدأت رسميا فى ابريل سنة ١٩٦٥ مع تأسيس جمعية فيلادلفيا · وكان لاينج وكوبر أهم مؤسسيها · وان لم تكن آراؤهما متطابقة تماما لبعضها · فقد كان كوبر يرى أن العلاج المفروض من المجتمع دون قصد فى مستشفيات الطب النفسى نوع من القسوة ليس لها ما يبررها · فقد برهن فضلا على ذلك كيف أن تشخيص الفصام غير علمى وهو يقول فى استنتاجاته المتناقضة « حين يعزل المجنون لا يمكن التأكد من انه المجنون الحقيقى فقد يكون شخصا آخر يتصل به ، يرقب الموقف ليستفيد منه » · وهذه الاستنتاجات أثارت الشكوك فى جدوى أطباء النفس التقليديين ·

ولقد توصل لاينج الى نتائج ايجابية بخصوص علاج الذهانيين من ملاحظات وينيكوت الكلينيكية · ولقد أطلق لاينج على طريقة علاجه اسم ميتانويا ، بمعنى تغيير الاتجاه الذهنى ، ولم تكن المسألة هى مجرد ادخال فرض جديد فى ميدان قائم بالفعل للبحث والعلاج ، بل يسير عمدا فيما وراء هذا الميدان · ويظل البيان الرسمى لجمعية فلادلفيا المرشد الأكثر دقة للحركة المضادة للطب النفسى ، أما فى فرنسا فان حركة أخرى تقوم على أساس البحث النظرى لفرويد وفوكولت وعلى أبحاث الطب النفسى

المتقدم بالاضافة الى أنشطة أخرى مختلفة فى هذا المجال منها الأبحاث الخاصة بجمعية فيلادلفيا التى كانت ذات طبيعة عملية ذات تأثير قاطع فى هذا الصدد ٠

وبعد مضى شهرين من تاريخ انشاء هذه الجمعية فى يونيو سنة ١٩٦٥ اتخذت مقرا لها فى لندن لانشاء « منزل خاص للمرضى » كما عقدت النية على عقد اجتماعات علمية فى حضورهم وبمشاركتهم وسمى هذا المبنى بكنجسلى هول ٠ ولقد عاش غاندى فى هذا المبنى فى وقت من الأوقات ٠ ولم تكن مؤسسة أو معهد ولا طائفة أو جالية بل كانت مكانا يأتيه الناس فى جو من الحرية المطلقة يعملون ما يشاؤون وما لا يشاءون٠ وأهم ما فى الأمر أن المرضى الفصاميين كانوا يتمتعون بحرية الانصات وضمان الاستماع اليهم دون اســتبعاد أو رفض أو تأويل ما يقولون وأخيرا فقد كانت هــذه الطريقة ذات معنى ٠

وكان نزلاء هذه الدار يحتملونها الى حــد كبير بالرغم من الأحجار التى كانت تلقى عليها من بعض الصبية ٠ أما اليوم فقد استردها أصحابها كما أنشئت أماكن أخرى اتخذت هذه الدار كنموذج لها أو هى تحاول تقليدها٠ ولقد كان احتمال حدوث حالة ميتانويا ممكنا فى هــذه الدار ٠ وأفضــل مثال على ذلك هى حالة حدثت فى كنجسلى هول وتعتبر حالة ناجحة كما كانت هناك حالات أخرى أيضا أقل الفاتا للنظر ، وكانت هذه الحالة هى حالة مارى بارنيس التى كانت مصابة بذهان حاد ، وكانت تعمل معظم حياتها فى المستشفيات كرئيسة ممرضات ٠ ولما جاءت الى كنجسلى هول أصيبت بنكوص (*) نتيجة لرؤيتها أحد المشــاهد فقد تخلت عنها حيلتها للدفاع وشعورها بالمسئولية بوصفها تشغل هذا المنصب الحساس وقد بدأت تلطخ حوائط المستشفى ببرازها ، وقد حاول بقية نزلاء الدار الحد من نشاطها دون جدوى ٠ ولم يكن الغرض من منعها وانهائها عما تفعل من أجل الرجوع الى الصواب والامتثال الاجتماعى وان كان هذا من واجب الطبيب النفسى ٠ ولكنه كان لمنع الرائحة الكريهة التى كانت تضايقهم ٠

وقد أيقن لاينج ان كل ما يلزمها هو بعض الألوان لتقوم بتلوين بعض الأفاريز الحقيقية ٠ واليوم فان « مارى بارنيس » رسامة مشهورة تعرض لوحاتها فى لنــدن ونيويورك وقد نشرت مذكراتها ولم يكن الطريق الذى سلكته ليتاح لها فى أى معهد ولا حتى فى جمعية ٠ أما فى كنجسلى هول فلم تمنح حتى ما يشبه العلاج ٠ ان نكوصها كان خطيرا وكانت مصابة بفقدان الشهية للطعام لفترة طويلة وتسبب الكرب للمحيطين بها ٠ وقد رفضوا مجرد احتمال موتها ٠ وقد كان عجزها ع ن فهم الصداقة أفضــل عندهم من موتها أو انتحارها ٠ ولكن لماذا كان من الضرورى تقديم ضحية قربانية ؟ عنــدما أثير هذا السؤال بدأت مارى بارنيس الحديث عن أخيها وكان مريضا حقيقيا بالفصام ، فقد كانت فكرة انقاذه هى هدفها الوحيد من القيام بهذه الرحلة ٠ أما العنصر الجديد الذى أدخل هنا فى التجربة كما يحدث فى مواقف التحليل النفسى ولكن دون

---

(١) النكوص هو سلوك طفلى أو ان يعود الفردالراشد الى السلوك بطريقة طفلية لاتتفق مع سنه ٠

حضـــور المحلل فهو الاستعانة بعـائلة المرضى الذهانيين كان جنونهـا مقبـولا لدى كنجسلي هول وكان في امكانها اعطاؤه تعبيرا خلاقا ٠

فقد أشرت سالفا الى حقيقة هذا الأسلوب الذى يتوازن مع أسلوب آخر غير متوافر ناجح أساسا مع من يسمون بالفصاميين ربما كان ذلك لعدم شفاء أنواع أخرى من هذا المرض العقلى (الذهان) الذى يظل سببه حبيسا غير معروف وتكون النتيجة فشـل العلاج ٠ وهنا يجدر بنا الرجوع الى تصنيف الأمراض الذى قام به الطب النفسى لمعرفة كينونة مرض الفصام بعد استبعاد اللفظ المشئوم وهو جنون الشباب الذى كان يعرف بهذا الاسم حتى وقت بلوير واسمه الجديد الفصام ٠ ولقد ظل هذا المرض يستعصى على العلاج وحتى عهد قريب كان الشفاء التلقائى من هذا المرض يعزى الى خطأ تشخيص الأطباء النفسيين شهدت محللة نفسية سويسرية شفاء سيدة من الفصام فقد أعطت هذه المحللة تفاحة للمريضة أثناء العلاج ، يالها من معجزة خارقة فى فن العـــلاج ٠ أما اليوم فمن المقبول أن هؤلاء الفصاميين يشفون من تلقاء أنفسهم اذا لم يتدخل أحد أثناء العلاج ٠ ومعنى ذلك أنه لا يوجد اليوم أحد يعرف بالضبط ما هو الفصام ٠ انه لموقف غريب أن يشفى مريض الفصام فى محيط معارض للطب النفسى ٠ والأطبـاء النفسيون يقولون هذا شيء يمكن فهمه ، فهناك ما يسمى بالشفاء (التلقائى) ٠ ويقال أيضا أن بعض الأطباء النفسيين المعارضين ينكرون وجود (الجنون) ٠ وهـذا ليس صحيحا تماما : انهم لا ينكرون وجود الاضطرابات النفسية ، ولكن ما ينكرونه حقا هو أن الجنون (الفصام بصفة خاصة) يتعلق اما بالمفهوم العلمى المنسوب للأطباء النفسيين أو بالأعراض المصاحبة للولادة ٠

اذا تأملنا طويلا فى الأمر فسنجد أن وهم الجنون ينظر اليه على أنه كارثة ٠ وفى وقت سابق لم يؤخذ على أنه مجرد اضطراب عقلى بل على أنه مس شيطانى ٠ وفى حاجة الالتجاء الى التعاويذ فان وهم وجود عفريت كان مسيطرا على أذهان الناس فى ذلك الوقت ، أما اليوم فان نفس الاضطرابات العقلية أسباب غير كافية للنظر الى الفرد على أنه مجنون بل ان وجود وهم كارثة الذهان يعتبر شرطا أساسيا للمرض ٠

والطبيب النفسى يشارك مريضه فى هذا الوهم بل وان كلاهما يصدق على وهم الآخرين ٠ ولابد من مضاعفة الاهتمام بعلم الدراسات الخاصة بالطب النفسى للسلالات البشرية الذى يشـير الى أنه بالرغم من أن الاضطرابات العقلية عامة فان الأشـكال الظاهرية التى تبدو عليها والأسلوب الذى نشاهده انما هى محددة ثقافيا ٠ فان الرفض العلمى لهذا المظهر الثقافى هو نفسه بلا شك ظاهرة ثقافية ٠

أما الدرس المستفاد من تجربة كنجسلى هول كما هو الحال فى أى تجربة أخرى انها تجربة مزدوجة ٠ ولقد أوضحت كنجسلى هول قيمة بعض الاتجاهات المضادة للطب النفسى ٠ وهناك أشياء يمكن تعلمها باخضاع هذه الاتجاهات للفحص الناقد ٠

ان التجربة فى كنجسلى هول التى كان غاندى أحد نزلائها كان لها بلا شك معان إضافية دينية على المرضى وبلا شك على المعارضين للأطباء النفسيين • وأكثر من ذلك فقد كانت كنجسلى هول متنفسا معترفا به للمشاكل العالمية فى الماضى كما دلت على ضحايا كانت بمثابة قرابين من عائلات الذهانيين أنفسهم ولم يتم شفاء عندما كان هؤلاء المرضى يستبعدون وينبذون من الآخرين • وأخيرا فعلى الرغم من أن لاينج وزملاءه رغبوا فى تجريد أنفسهم من كل الوظائف والمهام الاجتماعية الا أن شخصياتهم كانت لها بعض الآثار • فعند انشاء أمثال هذه الدار فى أماكن أخرى كان ينقصها مثل هؤلاء المصلحين ، وبالتالى كانت نتائجها أقل نجاحا من كنجسلى هول فلم تدرس هذه الموضوعات بالاستضافة التى تسمح بها نظرية التحليل النفسى • ان الموضوعات السوسيولوجية لا تناقش بدقة • كانت كنجسلى هول صورة لمستعمرات المجانين فى أواخر العصور الوسطى بيد أن كان لها جانبى خيالى ، بمعنى أن نظريتها للأشياء نظرة مثالية وسوف نعود الى هذه النقطة فيما بعد •

واليوم فان لاينج وكوبر قد انفصلا • وقد ظل كوبر مخلصا لآرائه الثورية فقد كانت له مشاكل نفسية حاول أن يستثمرها ليزيد من قيمة تجربته • أما لاينج فقد ظل فى الهند مدة طويلة مما جعل الناس يظنون انه غير عقيدته وعاد بعدها حاملا مشاريع جديدة وفى نيته فتح مراكز أخرى معارضة للطب النفسى •

أما فى ايطاليا فقد اتخذت حركة معارضة للطب النفسى لنفسها أسلوبا مختلفا • فقد كان هناك اتجاه بين الأطباء النفسيين الايطاليين وهيئة التمريض والمحللين النفسيين الى التخلى كلية عن نظام المؤسسات • وقد بدأت هذه التجربة بما أجراه فرانكو بازاجليا فى جوريزيا فقد أشير الى التشابه بين تجربتى كوبر وبازاجليا • فقد كان من الممكن لهذا الأخير أن يتابع هذه التجربة باعتباره رئيسا لأطباء المستشفى • فقد ألغى جميع المعوقات وأدخل أسلوبا جديدا خاصا بالأطباء • وقد تعاون معه فى ذلك « هيئة التمريض » والمرضى ، كما كان ممكنا لأى شخص ابداء رأيه للتغلب على المصاعب الداخلية والوصول الى نتائج باهرة • الا أن الحواجز كانت لا تزال تحيط بالمستشفى فلم يحتمل المجتمع الخارجى عودة المجانين الذين تم شفاؤهم • وقد زادت هذه النقطة من التساؤلات الهامة • وقد تدخل بجانب ذلك كله شىء من الخوف والجهل والأنانية والتعصب • وواضح أن استبعاد المجانين يلعب دورا اجتماعيا هاما لم يدرس بعد الدراسة الكافية للوصول فيه الى تفسير أوضح • ودعنا نقول ان استبعادهم له دور يشبه تقديم ضحايا بشرية فى العصور القديمة • وما كان هذه المؤسسة أن تسلم ضحاياها لبعض الأوساط أو الفئات الاجتماعية على الأقل •

وبعد انقضاء عامين من ترك بازاجليا مدينة جوريزيا ارتكب أحد المرضى جريمة قتل بعد أن أطلق خلفاؤه سراحه ، وهدد بازاجليا باتخاذ اجراءات قانونية ضده بسبب ما قيل من أن الجريمة قد ارتكبت نتيجة لأفكاره • ويقيم بازاجليا اليوم فى أمريكا •

وكانت تجربته لفترة طويلة موضعا لاختلاف الآراء • وعلى أى حال فقد كانت بداية لقيام حركات أخرى مماثلة • والنظريات التى نجمت عن هذه الجريمة تختلف تماما عن تلك التى اشتقت من التجارب الانجليزية • والمشكلة التى تثير هذه النظريات هى رفض المجتمع نفسه للعلاقة بين الجنون والحرية ولكن كما تبين فيما سبق فان جميع التجارب المعارضة للطب النفسى يكمل بعضها البعض •

وليس من اليسير اعطاء احصائية عن الحركة المعارضة للطب النفسى فى الولايات المتحدة الأمريكية • فمن ناحية يوجد علماء نظريون وأطباء نفسيون واجتماعيون أمثال : توماس سراتس ، ج • بتسون ، بول جودمان ، توماس تشيف ، ماكسويل جونز كانت لهم سمعة عالمية • ومن ناحية أخرى فقد انتشرت العيادات النفسية والمؤسسات العلاجية الأهلية التى قد تختلف بعضها عن بعض أكثر مما تعتمد على آراء جديدة وهى لا تقوم على أية نظرية • والاضطرابات العقلية والعقاقير واحتجاج المجتمع تشترك جميعا فى هذا البلد بطريقة ما قد تؤدى الى تطورات جديدة لانه لا يمكن انكار هذه المظاهرة المشتركة • وعلاوة على ذلك فقد أصبحت الحركة المعارضة للطب النفسى نقطة خلاف من أفراد الجيل الجديد ، ويبدو هنا أكثر من أى مكان آخر أنها ترتبط بحركة شاملة جديرة بالدراسة •

وكذلك فى فرنسا فقد رأت السنوات القريبة الماضية فى ظروف مختلفة ظهور مراكز لاستقبال أنواع مختلفة من المنحرفين فى جو يسوده الحرية فيه نسبة معينة من الفشل الذى هيأ مادة ليست ذات قيمة للتأمل النظرى الناقد • وربما كان الموضوع الأساسى للنقد هو هذه الأماكن التى يعلن ضمنا انها أماكن مثالية للعيش فيها • وربما كان هذا غير مفهوم ان التوترات والصراعات لا يجب أن تنمو هناك كما هو الحال فى جماعة ليس فيها ترو أو تفكير فقد قام وضع جديد لاعادة الجو العائلى اليهم • ان الصراعات والتوترات العائلية تسحق بتقديس العائلة فيما يختص بالطفل الصغير على الأقل • وهؤلاء الذين يدعون أن هناك تناقضا بين هذه الجماعات والعائلة يخطئون فى ملاحظة أنهم متشابهون الى درجة كبيرة كما تدعى هذه الجماعات بأنها مثالية وتطمح فى الاستمرار •

وفى قرية من قرى معارضة الطب النفسى (فى مدرسة بونيل سيرمارن التجريبية) حاولت مود مانونى أن تأخذ فى اعتبارها هذه الصعوبات • ولابد أنها استوعبت هذه من كنجسلى هول ، وأيضا من انتقادات هذه التجربة الانجليزية التى قامت على ضوء نظرية التحليل النفسى • فالأطفال المقبولون فى مدرسة بونيل ربما يصابون من تفكير اجترارى أو من الاضطرابات الذهانية أو ربما يكونون أطفال أسوياء ولكنهم يستعصون على التعليم • والنجاح الذى تحقق ولو عن طريق المشاهدة لا يبرهن فى الواقع فى حد ذاته على تأثير الاتجاهات المتبعة • والدليل على ذلك انه لا يوجد طفل استمر على حالته الأصلية أو أصبح حالة مزمنة • وقد اكتشف هؤلاء الأطفال امكان طلب شىء لأنفسهم

وهذا الشيء لا يمكن أن يتعلموه • ويمكن أن يكون هذا أهم وجه من وجوه هذه التجربة والتي لا يزال الوقت مبكرا لاستخراج استنتاجات نهائية منها ، وهي أنه لا يوحي لهم بأن هذا المكان بأي معنى مكان مثالي • فالأطفال أحرار في تكوين أفكارهم عنها أو ازدرائهم لها وبمفارقة منطقية كبيرة فان هذا يجعلهم جميعا سعداء بالبقاء هناك •

فليس هناك علاج أو اعادة تعليم أو تعليمات • فهؤلاء الأطفال الذين يصلون الى مرحلة الرغبة في التعليم يقيدون أسماءهم للتعلم بالمراسلة • وبعض الأطفال الذين اعتبروا غير عاقلين للتعليم عند وصولهم قد تركوا هذه المدرسة للعودة الى التعليم التقليدي • ومن المدهش حقا أنهم لم يتخلفوا بدرجة ملموسة بالنسبة للوقت الذي أمضــوه بدون تعليم • (وآخرون ممن أمضوا وقتهم يعملون في مطعم قد طلبوا أن يتعلموا كيف يحسبون نسبة الـ ١٢ ٪ خدمة • لقد أصبح التعليم ذا معنى بالنسبة لهم حينما اندمجوا في الحياة الحقيقية) • أما الخرس فانهم قد بدأوا يتعلمون في لحظـة لا يمكن التنبؤ بها بصفة عامة بعد تغيير الصحبة • ولقد بعثوا ليعيشوا في منازل الفلاحين ورتب هذا الانفصال عن قصد • كذلك فقد قضوا بعض الوقت مع الحرفيين المهرة والمزارعين ، وبذلت عناية خاصة لتجنب تكوين جماعة أو مجتمع صغير • وبعض الخرس بدأوا الكلام بنفس الطريقة التي يبدأ بها الأطفال الطبيعيون الكلام والذين لم يضغط عليهم للكلام مبكرا • ولقد بدأوا بنوع من جمل الراشدين •

والاتجاهات المتبعة في بونويل ليست قائمة على افتراضات عما يجب أن يعمل ولكن على النقـــد التحليلي لمـا يجب أن لا يعمل • والتدريب الذي يعطى في هذه المدرسة مبني على تجربة في النقد ولا تتضمن أي تدريب تكنيكي •

ان حركة معارضة الطب النفسي التي قامت في جمهورية ألمانيا الاتحادية كما في دول أخرى كنتيجة لعدم الرضا المهني قد أصبحت أكثر تطرفا منها في أي مكان آخر • وقد أصبحت تحت ضغط الســلطات الجامعية في المقـام الأول ثم تحت ضغط السلطة التنفيذية ثم تحت ضغط سياسي وبوليسي • والنتيجة في النهاية أنه بدلا من المنافسة مع المستشفى والبناء الاجتماعي والعائلي كما هو حادث في الدول الأخرى فقد وجد المعارضون أنفسهم يعارضون السلطات الســياسية متخذين لأنفسهم موقفـا ثوريا • وأحسن مثل لهذا خارج ألمانيا هو مركز جماعة مرضى جامعة هيدلبرج الذي أغلق الآن بأمر المحكمة • وفي هذه الحالة أيضا فان الأشكال المختلفة التي اتخذتها الحركة المضادة للطب النفسي أصبحت متكاملة وكل منهم يلقي ضوءا على ناحية واحدة من مسألة واحدة • كما فشلت محاولات محددة لادخال اصلاحات ، بمعنى آخر حقيقة انه لا توجد مقاييس تنفيذية أو تقدم تكنيكي أو نظرية سيكولوجية أو اجتماعية تستطيع حل المشاكل الموجودة ـ مما يضطر الانسان الى الاعتراف بأن الحركات المعارضة للطب النفسي ليس لها الخيار بل انها تضع في اعتبارها الأيديولوجية الكاملة وليس فقط العلاج بالمستشفى • وعلى أي حال فان عدد مؤيدي هذه الحركات آخذون في الانخفاض •

لذلك فان الأزمة الحالية ليست مجرد شيء يحدث داخل المصحات ولكنها تخص أيضـا الأيديولوجيات والافتراضات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والفلسفية عن طبيعة الانسان وحريته • ومن المسلم به أن الطريق طويل بين الأطباء النفسيين المعارضين فى ألمانيا الذين اختاروا الأفكار الثورية والمتطرفة وبين بول جودمان الأمريكى الذى لم يتردد فى تأييد حق الفرد فى الجنون • ومن الناحية الأخرى فان هناك بعض التشابه بين أهدافهم وان اختلفت وجهات نظرهم من حيث المطالبة بالحرية •

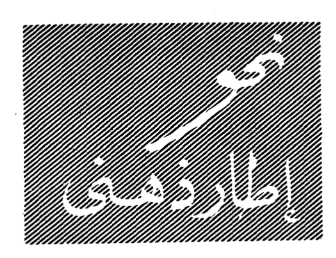
وهناك تفسير غير كاف للأزمة الحالية يدعى ان فشل هذه المؤسسات فى اصلاحها يرجع الى أسباب ادارية واجتماعية والقصور الاقتصادى والاهتمامات اليومية • وهذه الأزمة سلطت الأضواء على تعقد المشكلات الأساسية التى بقيت دون ايجاد حل مناسب لها على الاطلاق • وهذا يفسر السبب فى أن الطب النفسى قد وصـل الى مرحلة من الضعف يقع الناس تحت عبئها • وأساسا فان المخرج الحقيقى لهذه المشكلة أقل اتصالا بالطب النفسى منه بالأمور الخارجة عن الكفاءة كما كان معترفا بطريقة تقليدية (فى اطار العلوم الطبية) •

وبالاضافة الى ذلك فان المجهودات التى بذلت فى مختلف أنحـاء العالم لمعارضة أو تقديم بديل للمؤسسات • لم تكن جميعها تطالب بجهود معارضة للطب النفسى ، فهى على أى حال ادعاءات هامشية وليس لها وزن سياسى أو سوسيولوجى حقيقى ، انها أمثلة تحتاج الى تأكيد • وكما قال « كوبر » ان الذى يتغير على المدى الطويل هى الطريقة التى بها تكون الحقائق مفهومة •

وهكذا فان الفضل الذى يعود على الطب النفسى المعارض ليس لانه قام بالكثير لانقاذ « المجنون » أو المخبول اذ كان ممكنا أن يكون أكثر نجاحا مما كان للمؤسسات التقليدية ، ولكن الأشياء نسبية •

وبعبارات صريحة فلم تكن نسبة النجاح كبيرة والفضل فى ذلك يكمن فى انه يتناولها بصراحة مشكلة عالجها المسئولون طويلا فى اطار لايخرج عن التكنيكات البحتة•

ان التصدى (للطب النفسى المعارض) اليوم لا يأتى من ذوى المكانة المتدهورة ، والذين يدافعون عن المحاولات التقليدية فى التطبيق • ونظرة الجميع الى المريض عقليا سواء بوضوح أو بغموض هو انه صـورة انتقادية متطرفة للانسـان تحت الوصاية ، وذو مكانة تنخفض الى درجة مؤسفة • والمعارضون للطب النفسى المعارض سواء كانوا من المحافظين أو التقدميين أو الثوريين منهم هم الذين لا يزالون يعتمدون اعتمادا كليا على المؤسسات المنظمة لحل مشاكل حياتنا المعاصرة •



للتحليل المقارن للحركات الطلابية

لقد أمدتنا التطورات الضخمة للتحليل الاجتماعى للحركات الطلابية فى السنوات القليلة الماضية ، بثروة لا بأس بها من المعـلومات وولدت الحاجة الى اطارات ذهنيـة لتنظيمها .

وفى رأينا أن التطلعات المعاصرة نحو فهم نظرى للحركات الطلابية تشترك فى عيب شائع بين كثير من الأبحاث الاجتماعية ، انها جميعا تركز على المتغيرات التى تحدث فى نطاق المؤسســات التعليمية متغاضية عن كل ما يتعلق بما يحدث خارج هــذه المؤسسات والسياق التاريخى . وتتيجة لذلك فان هناك اتجاها لتفسير عودة الحركات الطلابية فى العقد السابع الى الظهور على أساس ثورة عالمية فى المنظمات التعليمية تكشف عن نفسها بطرق مختلفة فى الأقطار المتعددة . وهذا الاتجاه لا يعطينا الاجابة على سبب ظهور هذه الأزمة ، بل أنه أيضـا يهمل الطبيعة الســياسية الأساسية للحركات الطلابية .

واننا نؤمن بأن التحليل يجب أن يحاول أن يكون ذا طبيعة بنائية وجدلية ، اذ يجب أن يركز اهتمامه على العلاقات المتداخلة بين المكونات الأساسية لمجتمع معين وموضعه فى الأنظمة العالمية . ونحن لا نود هنا الخوض فى مناقشة عقيمة حول الحتمية

بقلم : البرتو مارتنلي
و اليساندرو كافللي

الأول يقوم بتدريس علم الاجتماع الاقتصادى فى جامعة ميلان. ونشر عام ١٩٦٨ كتابا عن هذا العلم · وله مقالات فى مجلات عديدة · وهو رئيس تحرير الطبعة الايطالية من مجلة الاقتصاد والمجتمع «ت· بارسونز . ون· ج سميلذر » ·

والثانى يقوم بتدريس علم الاجتماع فى جامعة بافيا · وقد قام بتأليف كتاب « أسس الطريقة العلمية الاجتماعية عند ماكس ديبر وويبر سومبارت . ١٩٦٩ · ويرأس تحرير الطبعة الايطالية من مجلة الرأسمالية الحديثة ، ومجلة ذى غيتو · وهو نائب رئيس تحرير مجلة الزواج والأسرة ·

ترجمة : الدكتور عبد العزيز حموده

أستاذ بكلية الآداب ، بجامعة القاهرة ، قسم اللغة الانجليزية ·

الثقافية والبنائية ، بل نود أن نؤكد الحاجة الى معالجة جدلية حقة · وفى هذا المقال سنحاول التوصل الى اطار ذهنى عام ·

ان مفهوم الحتمية الثقافية الذى طوره كل من هوروفتز وفريد لاند يجعلهما يقصران « مدى التفسيرات الاجتماعية البنائية » على التغيرات فى بناء وتنظيم الجامعة وحدها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدفعهما الى تفسير التغييرات فى ثقافة الطالب على ضوء حادثين تاريخيين (حرب فيتنام والثورة السوداء) لا يستطيعان تفسيرهما لأنهما لا يستخدمان ولا يستطيعان استخدام امكانيات التحليل البنائى · لهذا نود أن نؤكد الحاجة الى معالجة جدلية حقيقية · وسوف نحاول فى هذا المقال أن نقدم اطارا عاما جدا للتحليل المقارن للحركات الطلابية مع عناية خاصة بالروابط بين أنماط السيطرة الاقتصادية وتوزيع السلطة فى العلاقات الدولية والأنظمة الاجتماعية فى الدول المتقدمة والنامية وأنظمة التعليم العالى · وفى هذا المجال نستخدم منهج التجريد ذا الحتمية التاريخية حيث يرتبط التحليل التاريخى والاجتماعى ارتباطا وثيقا ·

اننا لا ننكر أن هناك أزمة فى الهيئات التعليمية فى كل مكان تقريبا ، سواء

فى الدول الغربية أو الشرقية ، فى المناطق المتخلفة أو المتقدمة ، ولا ننكر أيضا أن هذا عنصر هام فى ظهور الحركات الطلابية ، ولكننا نعتبر هذه الأزمة عنصرا ضروريا لا يكفى بمفرده بل يحتاج الى قوى خارجية للظهور • وفى رأينا أن الاحتجاج داخل الحرم الجامعى هو انعكاس لظروف أساسية توجد خارج الجامعة •

قطعا هناك أساسية بين ظهور الاحتجاج الطلابى (خاصة من نوع الاحتجاج الخارج على النظام والسائد فى المجتمعات الغربية المتقدمة) وبين التحول فى العلاقات الدولية للسلطة الذى تبع نهـــاية فترة الحرب الباردة • لقد كانت للحرب الباردة تأثيرات بنائية هامة فى الأنظمة السياسية وديالكتيك المعارضة داخل كل من القوتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، والدول المتعاملة مع كل منهما • وقد أدى التقسيم العنيت الى كتل وما يقابل ذلك من اختلافات أيديولوجية بين الديمقراطية والشـــيوعية الى ابراز القوى الســـياسية والاجتماعية وتوجيهها الى معسكر أو آخر دون أن تترك مجالا يذكر للتعبير السياسى عن الاهتمامات أو الأفكار التى لم تجد لها مكانا فى هذا النمط الثابت •

وقد وفر العــداء للشيوعية فى الغرب الشرعية الأيديولوجية لنظام الســلطة الموجود لمدة عقدين على الأقل • وفى الدول الغربية (مثل فرنسا وايطاليا) التى قامت فيها أحزاب شبه شرعية للمعارضة (مثال ذلك أحزاب داخل النظام السياسى ولكنها خارج الحكم) كان الولاء المطلق لهذه الأحزاب وللاتحاد السوفيتى عن طريقها يبدو لليساريين أنه الطريقة الوحيدة للانشقاق السياسى • لقد كان ذلك نظاما اجتماعيا وسياسيا بالغ البساطة قلت فيه فرص الاختيار • وكان بمقدور أى انسان أن يعرف فى أى جانب يقف • لكن مع نهاية الحرب الباردة وبداية ما يسمى بفترة التعايش السلمى والصراع من أجل التحرر الوطنى تغير الموقف أساسا ، فمن ناحية لم يعد باستطاعة الطبقة الخاصة الحاكمة أن تقيم سلطتها على الفرق الواضح بين الشيوعية والديمقراطية ، ومن ناحية أخرى لم يعد باستطاعة المعارضة الشرعية أن تجمع كل القوى المتصارعة فى منظمة واحدة قوية •

وقد أدى ذلك الى ظهور ما يمكن تسميته بأزمة شرعية فى النظام الســـياسى والاجتماعى ، وخلق مجالا لتطوير قوى جديدة تتجه نحو التغيير الجذرى • ومن المحتمل أن الحركة الطلابية فى العقد السابع كانت أوضح هذه التشكيلات الجديدة ، لكنها قطعا لم تكن الوحيدة • ومن الأمثلة الأخرى العنت المتزايد لبعض قطاعات الطبقــة العاملة ، وابتعادها المتزايد عن الاتحــادات التقليــدية ، ثم ابتعاد هــذه الاتحادات المتزايدة عن الأحزاب اليسارية التقليدية •

ان حداثة هذه الظاهرة وعدم القدرة على التنبؤ بها فى عصر يناقش فيه علماء

الاجتماع « نهاية الأيديولوجية » والصراعات الاجتماعية تفسر جزئيا الغموض الذى حاولت الطبقة الحاكمة أن تواجهه ، ينقصها فى ذلك التعضيد الأيديولوجى اللازم لكل من التسامح والكبت والأدوات الفكرية التى تمكنها من فهم طبيعة ما يحدث ·

ويمكن ارجاع فشل علماء الاجتماع فى توقع وتفسير الحركة الطلابية لا الى ولائهم الظاهر أو الخفى للأيديولوجيات الغالبة فى عصرهم فقط ، ولكن أيضا الى عدم قدرتهم على ضم عوامل ذات طبيعة تاريخية الى اطارهم الذهنى ، وهى عوامل تحدد بداية ونهاية فترة تاريخية وتفسر التغييرات التى تطرأ على السياق السياسى العام · ولهذه العوامل ، مثل نهـــاية الحرب الباردة ، آثار عميقة وهى ـ وهذا هو أهم آثارها ـ اعطاؤنا الاطار الذى يتم فيه تدريب الجيل الجديد سياسيا ·

ونحن نعتقد ، دون الدخول فى المشاكل النظرية المعقدة التى يثيرها مفهوم « الجيل » ، أن هذا المفهوم ضرورى اذا كان اعتبار الزمن التاريخى كعامل أساسى سيدخل فى التحليل الاجتماعى · ويمكن تعريف الجيـــل بأنه تجمع أفراد اشتركوا فى أحداث تاريخية واحدة أثناء فترة مراهقتهم ·

وينطبق هذا التعريف على وجه الخصوص على جيل الطلاب الذين أثاروا موجة الاحتجاج الطلابى فى العقد السابع · وهؤلاء الطلاب ليست لديهم أية تجربة شخصية بالأزمة الاقتصادية التى حدثت فى العقد الرابع ، ولا بالحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة ولم يعيشوا الحاجة أو الحرمان ، وأصبحوا يحسون الآن بالحاجة الى شرعيـة النظام السياسى ، بانهيار الأيديولوجيات القديمة وبانفجار الصراعات الاجتماعية والدولية الجديدة · واذا كان جيل ما بعد الحرب قد درب سياسيا فى اطار التوترات بين الشرق والغرب فان جيل العقد السابع قد بلغوا الرشد وهم يحسون أساسا بحركات التحرر فى العالم الثالث وبظهور الدول الجديدة والقوى الدولية التى لا يتفق منطقها مع نمط الحرب الباردة ·

وفى رأينا أن هذا هو العامل الأساسى الذى يعلل الانتقال من الأنماط المتعددة للاهتمامات السياسية الشرعية الى الأنماط المختلفة من الحركات الطلابية العنيفة ·

ومن مجموعات العوامل الأساسية الأخرى التى يجب دراستها تلك التى ترتبط بنوع التطور الاقتصادى الذى يمر به كل بلد · وسوف نحاول التمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، مؤكدين وحدة الاقتصاد الدولى ، وهى عملية تساعد على تطوير الدول المسيطرة وتخلف الدول التابعة فى الوقت نفسه ·

ان اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة اقتصاديا يؤثر فى أنظمة التعليم

العالى فى هذه الدول بطريقة أساسية واحدة · فمن ناحية أخرى نجد أن اعتمادها ، الذى يمتد الى المجالات السياسية والثقافية ، يفرض نوعا من البرامج على التطور الذى يؤكد دور التعليم كأداة قوية لتغيير الجوانب التى تعتبر معوقات فى طريق الأخذ بالحديث فيما يسمى بالمجتمع التقليدى · ومن ناحية أخرى فان هذا الاعتماد يشل أى شكل من أشكال التطور العضوى ، أو بعبارة أخرى لا يسمح الا بأنماط التطور التى تخدم الاحتياجات السياسية والاقتصادية للدولة المسيطرة · ونظام التعليم العالى لا يهرب من هذا المنطق فيساهم فى تفكك الثقافة المحلية أو فى تبينها الجزئى باسم الكفاءة التكنولوجية ، ويتم الانجاز لغرض واحد وهو ازالة العوائق من طريق الحديث مع وجود غرض خفى هو تسهيل عملية الاستعمار الجديد · ونتيجة لذلك تنشأ فجوة واسعة بين تشجيع المواهب والمهارات المتخصصة والتوقعات التى يتطلبها التصنيع وبين توفر الفرص الاقتصادية واتجاهات التحرك الاجتماعى ·

وبصورة خاصة فان هدم النظام التقليدى الذى بدأ بأول تأثير للعالم الغربى والذى لا يزال مستمرا حتى اليوم ، ثم تطوير مجتمع لم يعد تقليديا ولم يصبح عصريا تماما (ونقصد المعنى الذى تستخدم فيه اللفظة كمرادف لمتطور) أوجد توقعات متزايدة فى القطاع المتعلم من الدول المتخلفة يحتمل الى حد كبير أن لا تتحقق لثلاثة أسباب · أولها أن أبواب التحرك الاجتماعى ما زالت مغلقة الى حد كبير بسبب جمود التركيبات الطبقية ، وهو جمود تشجعه الدول المسيطرة لأنه يعنى استقرارا سياسيا واجتماعيا · ثانيها أن الأدوار الجديدة التى يعد الطلبة لأدائها قليلة ونادرة ، وفى بعض الأحيان لا وجود لها ، لأنها تعنى ضمنا درجة ولونا من التطور يستحيل تحقيقه فى ظل ظروف الاعتماد الراهنة · وثالثها أنه حينما يكون هناك اتفاق بين العرض والطلب بالنسبة للمهارات الخاصة فان الطلبة يدربون على الأدوار الثانوية ، لأنهم فى الغالب الأعم يجب أن يصبحوا القوة العاملة المدربة للاستثمارات الأجنبية أو المستعمرين الجدد ·

ان الفجوة بين التطلعات أو الآمال التى يغذيها نظام التعليم الجامعى الذى يهدف لتحسين التعليم والتقدم الفنى وبين البطالة المتوقعة الناتجة عن نقص الفرص الاقتصادية تعتبر تجربة تقدمية لكثيرين من الطلاب · أضف الى ذلك أن ظروف الطلبة فى الدول النامية التى تجعلهم يتمتعون بما يشبه الامتيازات الخاصة (مثال ذلك : ان الطلبة أفضل حالا من سواد الشعب ، ومع ذلك فانهم يعانون من الظروف المعيشية السيئة ويستخدمون مرافق مزدحمة) تساهم فى جعلهم أكثر الجماعات عنفا ·

الى جانب هذا فان الطلبة ، بسبب ثقافتهم ، يحسون بصورة أكثر حدة عنف التناقض بين ثقافتهم المحلية والثقافة المستوردة المسيطرة ، ومن ثم يتبنون سلوكا مزدوجا تجاه الأخذ بما هو حديث · ان الثقافة الفرعونية للطالب بصفة عامة ، واهتمامه

بالسياسة بصفة خاصة يزيدان من حدة شعوره بانقطاع الصلة فجأة بين القيم التقليدية للأسرة والاتجاهات الحديثة (الغربية) السائدة فى هيئات أخرى مثل الجامعة . وفى بعض الحالات فان ثقافة الطالب الفرعية تجمع ، عن طريق توفير قاعدة للذات الاجتماعية والتماسك الجماعى ، بين بعض قيم الأسرة التقليدية (الألفة ، العلاقات المتشابكة ، الاقتراب من الناس ، الخ) وبين بعض القيم الحديثة (الاتزان ، التخصص الوظيفى،الحياد الناضج ، الخ) .

وفى معظم الأحيان تطور الحركات الطلابية السياسية مجموعة بديلة من القيم تدفعهم اما الى اعادة تقويم القيم التقليدية للوصول الى أيديولوجية وطنية أو الى اعتناق الماركسية كأقوى سلاح ضد الامبريالية الغربية . وتزداد معارضتهم الأيديولوجية وحدة احتجاجهم قوة كلما زاد ادراكهم أن العقبات التى تقف فى طريق التطور ليست عقبات داخلية بقدر ما هى خارجية وأن الأولى (مثل ألوان الحكم المطلق) ترتبط ارتباطا وثيقا بالثانية (الاستغلال الأجنبى) . وفى مثل هذه المواقف يحول وضوح السيطرة الأجنبية الفشل الفردى الى وعى سياسى والى مطلب بالتغيير الاجتماعى الجذرى .

وحينما نطبق المبدأ النظرى نفسه على الدول المتقدمة لا نستطيع أن نقصر تحليلنا على الفجوة بين زيادة المهارات والطموحات وبين ندرة الفرص المالية ، فنظام التعليم العالى هنا يتداخل وظيفيا بالجهاز الاقتصادى والبيروقراطى ، وهو يؤدى بنجاح مجموعة كاملة من الوظائف . ويصبح قادرا على أداء تغييرات بنائية لمواجهة الاحتياجات الجديدة للنظام الاجتماعى حتى حينما تتكرر ظاهرة البطالة بين المتعلمين .

وفى هذه البلدان (وخاصة فى الولايات المتحدة) فان معظم الطلبة لا يتمردون لأنهم يخافون البطالة أو قلة الوظائف فى المستقبل ، بل لأنهم يعتبرون الفرص المتاحة لهم لا صلة لها بهم ، ويرفضون أدوار البالغين المتاحة أمامهم . وبعبارة أخرى ، فان ما يثور ضده هؤلاء الطلاب هو قيم تقوم على التملك والمنافسة .

ويؤكد بعض الدارسين أن كثيرين من المحرضين ينحدرون من الطبقة الراقية والطبقة العليا المتوسطة ذات الخلفية الليبرالية ، ويفسرون رفض أنماط الوظائف بذلك الاختلاف الحاد بين ثقافتهم الأسرية (التى تشجع الاهتمامات الجمالية والفكرية والاستقلال الذاتى والسلوك المعادى للسلطة المطلقة) وبين القيم السائدة فى مجتمعهم الأكبر . ومع ذلك فان هذا التفسير لا يعلل لماذا لم يظهر هذا العداء الثقافى فى الأجيال السابقة أو احتجاج الطلبة المنحدرين من خلفيات اجتماعية وسياسية أخرى كما هى الحال لا فى الولايات المتحدة فقط بل فى الدول المتقدمة الأخرى أيضا .

وهنا أيضا يجب أن ننظر بعين الاعتبار الى طبيعة العلاقات الدولية بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية ، فبسبب سيطرة الدول المتقدمة يرى الطلبة فيها دورهم باعتباره مشاركة منهم في الحفاظ على نظام الاستغلال الدولى ، ونتيجة لذلك ينكرون شرعيـة حكومتهم • أضف الى ذلك أن زيادة تورط القوة المسـيطرة فى نشاطات معادية للثورة للحفاظ على مكانتها المسيطرة يجعل امتصاص الشقاق الداخلى عملية بالغة الصعوبة •

وهكذا فان الطلاب لا يثورون ضد ضياع ناشىء عن عدم تحقق مطامح متزايدة ، بل انهم على العكس من ذلك يتحدون العلاقات العضوية بين الأدوار التقليدية التى أعدوا من أجلها والوظائف التى يجب عليهم تأديتها ، وهو بدوره راجع الى أن هذا الجيل قد جرب الرخاء والقدرة على التحرك الاجتماعى (بالمقارنة بآبائهم) ، ومن ثم فهم أقل تأثرا بنغمة الحكم الأمريكى • والتشـابه مع الدول المتخلفة هنا يكمن فى أن أمامنا أيضا موقفا يؤدى الى ضعف الحافز نحو الحركة الصاعدة ، لا على أساس الفرص المغلقة ، بل على أساس الأمان المادى العظيم الذى يحرر الناس من القلق المرتبط عادة بالمركز أو الذعر بسبب هيبة ويفتح الباب أمام المطالبة بتطابق أكبر بين الحقائق والقيم •

ومع ذلك فان ثورة ذوى الامتيازات هذه لا تنطبق على تلك القطاعات من الطلبة الذين ينحدرون من طبقات أدنى (مثل الأقليات الشـعوبية فى الولايات المتحدة ، والطبقة العاملة والبرجوازية المنحطة فى ايطاليا وفرنسا وأماكن أخرى) ، ومعظم هؤلاء الطلاب وأسرهم مازالوا ينظرون الى التعليم العالى باعتباره الطريق الأساسى للتحرك الاجتماعى • والاحتجاج بالنسبة لهم يكتسب صفة البحث عن حق المواطن الكامل وينبع من ادراكهم الفجوة بين سياسة الفرص المتكافئة وواقع التفرقة • ويميل هؤلاء الطلاب الى تحديد مطـالب بعينها (مثل وضع نسب مئوية لأعضـاء الجماعات المهضومة فيما يتعلق بالقبول فى الكليات والجامعات) • وهم غالبا يهدفون الى الاسراع فى عملية الحصـــول على درجة علمية (تسـهيل المنـاهج ، تخفيض المتطلبـات الأكاديمية ، الخ) • وفى هذه الحالة فان عدم التأكد من التوظف فى المستقبل وعدم التأكد من فرص الصعود يؤثر فى طبيعة الاحتجاج الذى يميل الى الانضواء فى ظل هذا النظام ويحبذ الاصـلاحات والتعديلات الطفيفـة • وفى البلدان (مثل ايطاليا وفرنسا) التى توجد فيها العقبات التقليدية فى طريق تكيف نظام التعليم مع البنيان الاجتماعى والاقتصادى الحديث فان هذا النوع من الاحتجاج الذى يشبه احتجاجات النقابات العمالية يقوم بوظيفة غير محسوسة وهى الدعوة نحو واقعية النظام عن طريق الدعوة للتعليم العالى بالنسبة للجماهير وارغام بعض الكليات المترددة على التخلى عن بعض امتيازاتها الاقطاعية • وهذا لا يعنى بالضرورة أن تلك الوظيفة الخفية لاحتجاج

الطلابية ، وهي ما يمكن أن نسميه بمتغيرات النظام السياسى · وسوف نقصر اهتمامنا الطلبة تحقق أية تغيرات جوهرية · والواقع ، كما هى الحال فى ايطاليا ، أن الاهتمامات المحلية أقوى من أن تسمح بكثير من الواقعية فى البنيان الأكاديمى ·

ورغم ذلك فان احتجاج الطلبة المنحدرين من الطبقة الدنيا يمكن أن يكون له أيضا مغزى مختلف على أساس اعتماده على تناقض أساسى فى الجامعة الشعبية فى الدول النامية ، وهو التناقض بين الطلب المتزايد على التعليم - الى جانب سياسة الأبواب المفتوحة وأيديولوجية الفرص المتكافئة - وبين استمرار عدد قليل من الأدوار والوظائف التى توفر سلطة قوية ودخلا ومكانة · وتميل الهيئات الأكاديمية لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الفروق الداخلية فى النظام ، ورغم ذلك فان أقلية من الطلاب يتزايد عندهم الاحساس بأن التعليم عملة غير رائجة أو مخفضة ، وأن الشهادة العليا لا تعنى وظيفة أفضل ، بل مجرد متطلبات أعلى لنفس الأدوار الثانوية ، ومن ثم فان احتجاجهم يميل الى اكتساب صبغة سياسية عامة والى تحدى البناء الطبقى الراهن للمجتمع ·

ونعود الآن الى تحليل مجموعة أخرى من المتغيرات المرتبطة بدراسة الحركات على أنماط المعارضة ، اذ يبدو أنها المتغير الأكثر ارتباطا بالقدرة على التنبؤ باحتجاج الطلاب · وفى هذا المجال يمكن تعريف أربعة مواقف نمطية مرتبطة بصورة عامة على أساس تدرجى ابتداء بالمعارضة الضعيفة وانتهاء بالمعارضة القوية : (أ) ان أية معارضة حقيقية لا وجود لها فى داخل النظام السياسى ، فكل القوى الأساسية المرتبطة بالسلطة ، وجدلية التحالف ، تنتصر على جدلية المعارضة (مثال ذلك حكومة ألمانيا الاتحادية تحت ما يسمى بالتحالف الكبير) ، (ب) المعارضة بين حزبين كبيرين تتداخل قاعدتهما الى حد بعيد ويتنافسان على الأصوات دون أن يقدم أحدهما بديلا سياسيا حقيقيا للآخر (نظام الحزبين فى الولايات المتحدة) ، (جـ) المعارضة بين حزبين يقومان على أساس طبقى (نظام الحزبين فى المملكة المتحدة) ، (د) ما يشبه المعارضة المنظمة داخل نظام يعتمد على الأحزاب المتعددة التى تنتج عنها حكومات تحالف · وفى مثل هذه المواقف لا تستطيع المعارضة أن تصبح الحزب الحاكم دون أن تسبب أزمة فى الحكم أو تدخل القوى الأجنبية (مثال ذلك ، ايطاليا ، فرنسا ، اليونان) ·

ان هذه الأنماط توحى بوضوح بأن أشكال الاحتجاج الطلابى العنيف تظهر أولا حيث لا توجد معارضة داخل النظام السياسى (كما فى داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل الانتخابات الأخيرة وكما فى الولايات المتحدة) · وفى هذه الحالة تسيطر على حركة الاحتجاج لبعض الوقت على الأقل منظمة كبيرة مفككة (مثل الطلبة المطالبين بمجتمع ديمقراطى فى كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة) كبديل وظيفى لحزب

المعارضة • وهذه المعارضة تظهر عددا كبيرا من الانشقاقات الداخلية والاتجاهات التى قد تؤدى الى ظهور وحدات أصغر يحارب بعضها البعض الآخر •

وسوف تنتشر عملية الاحتجاج الطلابى فيما بعد (عن طريق عملية الاتصال والمحاكاة جزئيا) حيث توجد معارضة داخلية • ويحتمل فى هذه الحالة أن تأخذ العملية شكل الانتقال من اهتمامات سياسية منظمة (أساسا اتحادات الطلبة الوطنية) الى حركات طلابية عنيفة • وفى بعض الأحيان فسوف تستمر الاهتمامات القديمة للطلاب عن طريق عملية التكيف (مثال ذلك الاتحاد الوطنى لطلبة فرنسا unurt فى فرنسا) الى جانب العمل الجماهيرى • وفى حالات أخرى فان المنظمات الطلابية القديمة (اقليميا ووطنيا) سوف تختفى دون أن تحاول مواجهة الموقف الجديد (مثال ذلك Unurt فى ايطاليا) •

وحزب المعارضة القوى ، مثل الحزب الشيوعى فى ايطاليا ، أو ، بدرجة أقل ، فى فرنسا ، أهمية بالغة بالنسبة للحركات الطلابية المتوقع ظهورها ، فسوف تحاول هذه الحركات أن تظهر بصورة معارضة لموقف اليسار المعترف به مما يحتمل أن يكسب الصراع ظلالا أيديولوجية قوية •

وقد اتسم اليسار الجديد فى أمريكا لفترة طويلة بموقفه المعادى للأيديولوجية ، لا لأنه لم يحس بحاجة الى أيديولوجية أو بسبب افلاس الأيديولوجيات اليسارية القديمة ، بل لأنه لم يضطر لتحديد ذاته على أساس من اختلافها مع تقاليد يسارية قديمة• وعلى عكس ذلك ، لقد كانت مشكلته أن يجرب صحة القيم الليبرالية السائدة ، بينما كانت مشكلة حركة الطلاب فى أوربا هى تحدى ، لا الأيديولوجية السائدة فقط ، بل التفسير السائد للأيديولوجية على يد المعارضة القائمة • وقد بدأت كل من حركات الحقوق المدنية ومعاداة الحرب فى الولايات المتحدة كجزء من الثقافة السياسية السائدة ثم طورت بعدا تقدميا كرد فعل لعجز أو قصور السلطة القائمة عن احداث تغييرات بنائية •

ولهذا السبب نجد أن نقطتى الليبرالية والراديكالية تلقيان الضوء على الحركة الطلابية فى أمريكا أكثر مما تفعلان فى أى مكان آخر • أما فى أوربا من الناحية الأخرى فان ظهور اليسار الجديد فتح الباب من جديد أمام التفسيرات المقبولة الصحيحة للماركسية • وقد رفضت طليعة الطلبة الأحزاب الشيوعية القائمة بسبب خروجها عن مبادئها الرسمية وهى الماركسية اللينينية • وهذا يفسر أيضا ، جزئيا على الأقل لماذا فشلت الحركة الطلابية فى أوربا بعد فترة قصيرة من التعبئة الجماهيرية عام ١٩٦٨ ، فشلت فى ارساء أساسى لمنظمة سياسية جديدة تضم كل القوى اليسارية الموجودة

خارج البرلمان وانقسمت الى مجموعة كبيرة من الهيئات الصغيرة تتحارب فيما بينها حول شئون الاستراتيجية والأيديولوجية ٠

وهناك أثر آخر لغياب المعارضة المنظمة على أساس طبقى وهو اتجاه الطلبة نحو منظمات اجتماعية أخرى ٠ ان الطبيعة المؤقتة لوضع الطالب ، وما يتبع ذلك من سرعة تخرج جماهير طلابية يخلق درجة عالية من عدم الاستقرار فى الحركات التى تقوم كلية على الطلبة ٠ فطالما فشلت الحركات الطلابية فى التحول الى منظمات بيروقراطية (محلية أو وطنية) تمثل القطاعات العريضة لاهتمامات الطلاب (كما كان الحال فى كل الدول الغربية قبل السنوات الأخيرة من الستينات) فانها تواجه المشكلة الدائمة وهى البحث عن حلفاء بين مجموعات اجتماعية أخرى حتى تحطم عزلتها وتؤسس قوة سياسية جديدة ٠

وبسبب غياب حزب قوى للطبقة العاملة فان الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة وجهت اهتمامها أساسا نحو المجموعات المهضومة كالفقراء والسود ، نحو جماعات المثقفين المنشقة وذوى الحرف ونحو تلك العناصر الموجودة فى البناء التقدمى والتى رفضت سياسة أمريكا الخارجية أساسيا ٠ وبينما نجد الطبقة العاملة منظمة سياسيا فان الطلبة يتحالفون مع صراع العمال الذين يشعرون بأن مصالحهم لم تعد تمثل تمثيلا فعالا فى الاتحادات وعلى مستوى الأحزاب ٠ وفى مثل هذه الحالات يصبح صوت الطلبة أكثر الأصوات معاداة لما يسمى بأحزاب الاصلاح والاتحادات البرجوازية ٠ أضف الى ذلك أن الطلبة فى الدول المتقدمة التى توجد فيها أو لا توجد معارضة قوية قد يصبحون عاملا هاما فى التوجيه السياسى للجماعات الحرفية الجديدة الناتجة عن التحول التكنولوجى فى عملية الانتاج (ما يسمى بالطبقة العاملة الجديدة) والناتجة أيضا عن انتشار قطاع الخدمات (مايسمى بالحرفيين الجدد ، أى المصلحون الاجتماعيون ، أطباء النفس والمدرسون ، الخ) ٠

آخر مجموعة من المتغيرات التى نناقشها هنا تتعلق ببناء نظام التعليم العالى وقد سبق أن أشرنا الى أن أنماط الحركة الطلابية تتباين حسب الدرجة التى توفر فيها الجامعة التعليم للجماهير وحسب التنويعات الداخلية للنظام ٠ وقد رأينا بالذات أن الجامعة الشعبية تتوقف عن كونها طريقا للتحرك الاجتماعى وأن توسيع التعليم لقطاعات أكبر من الناس يؤدى ، وتلك مفارقة ، الى عدم تحقيق الطموحات ٠ ولكن للجامعة الشعبية أيضا آثارا أخرى ٠ وهى آثار أدى تأثيرها الذى لا ينكره أحد على الحركات الطلابية الى زيادة المبالغة فى قيمتها : عدم شخصية الحياة الجامعية ، قاعات المحاضرات الكبيرة ، انعدام الصلة بين المدرس والطالب ، بيروقراطية الاجراءات الادارية ، تركيز عدد كبير من الطلبة فى الجامعات الكبيرة حيث تصبح المجموعة الصغيرة

جماعة لا يستهان بها ، الخ . واذا كانت كل هذه العوامل تسهم فى تفسير حالات معينة لتمرد الطلاب الا أنها لا تفسر الظاهرة بصفة عامة .

لهذا يجب علينا أن ندرس الجوانب البنائية للأنظمة الأكاديمية لأنها تحدد الى درجة كبيرة طبيعة أنماط الاهتمامات السياسية للطلاب . فمثلا ، ان درجة المركزية ، الحد الذى تعتمد فيه المؤسسات التعليمية على التمويل العام أو الخاص ، اختيار وتكوين مجالس ادارات الهيئات التعليمية ، الخ . كلها عوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند دراسة الحركات الطلابية والأنظمة الأكاديمية المركزية كتلك التى توجد فى ايطاليا وفرنسا حيث يجب أن يتخذ كل قرار على مستوى وزارة التعليم وحيث تعتمد الجامعات اعتمادا شبه كلى على التمويل العام تنتج عنها أنماط للاهتمامات السياسية الطلابية على غرار اتحادات وطنية للطلبة . ومن المؤكد أن هذه الاتحادات تكتسب صفة سياسية وتصبح مركزا للتدريب بالنسبة للزعماء السياسيين الجدد .

ومن ناحية أخرى ، حينما يكون النمط اللامركزى سائدا فان حكومات محلية للطلاب تظهر الى الوجود يكون اهتمامها بالسياسة أقل وتتطلب مهارات ادارية أكثر منها سياسية . وكل من الاتحادات الوطنية للطلاب وحكومات الطلبة صور للاهتمام المنظم بالسياسة من جانب الطلاب . لكن حركات الطلاب العنيفة تتأثر أيضا بالمظاهر البنائية التى عددناها . ففى الأنظمة المركزية مثلا نجد أن المواجهة المباشرة داخل الجامعة سرعان ما تنتشر خارج الحرم الجامعى لأن الطلبة يحاولون نقل الصراع الى الشوارع والمجتمع الكبير . وحينما يتواجد نظام لامركزى فى جامعة تعتمد على مصادر مالية متنوعة فان الأمر يحتاج الى تحليل أكثر دقة لتحديد الروابط بين ادارىى الجامعة والطبقة المثقفة . وفى مثل هذه الحالات فان الحركات الطلابية العنيفة سوف تواجه مشاكل مختلفة فى اثبات اختلافها عن الاهتمامات السياسية التقليدية للطلاب ، ففى الحالة الأولى عليهم أن يهاجموا الكيان الحزبى الذى ينعكس داخل الاتحاد الوطنى العام ، وفى الحالة الثانية فان عليهم أن ينتقدوا حكومات الطلبة لعدم اهتمامها بالسياسة .

ملخص العوامل التى نوقشت فى هذا المقال

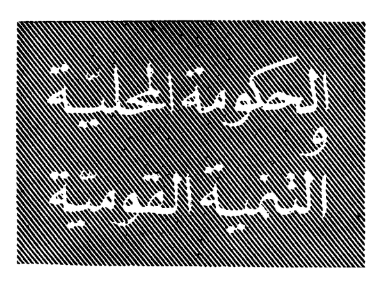
النظام السياسى الدولى : (أ) الدول المسيطرة ، (ب) الدول التابعة ·

النظام الاقتصادى الدولى : (أ) الدول المتقدمة أو المتطورة ، (ب) الدول المتخلفة أو النامية ·

النظام السياسى الدولى : (أ) لا معارضة حقيقية (التحالف الكبير) ، (ب) المنافسة الانتخابية بين حزبين كبيرين (نظام الحزبين ، الولايات المتحدة) ، (ج) المعارضة الدستورية على أساس طبقى (نظام الحزبين ، المملكة المتحدة) ، (د) المعارضة شبه الدستورية (الأحزاب الشيوعية فى ايطاليا وفرنسا) ·

نظام التعليم العالى : (أ) جامعة شعبية ، جامعة لطبقة خاصة ، (ب) مركزى ، لامركزى ، (ج) اعتماد على تمويل عام ، اعتماد على تمويل خاص ·

الحركة الطلابية : (أ) النمط العام (اهتمامات سياسية منظمة ، احتجاجات طلابية عنيفة) ، (ب) الأيديولوجية (موجهة تجاه أيديولوجية عالية التطور ، موجهة لغرض معين ، نفعية ، (ج) التنظيم (جماعات صغيرة تحارب بعضها ، تنظيم متحالف مفكك) ، (د) التوجيه نحو هدف (مطالب محلية ، الاتحادات والنقابات الطلابية ، الأهداف السياسية) ، (هـ) توجيه طبقى أو نحو مجموعة الطبقة العاملة ، نحو مجموعات هامشية مهضومة ، نحو المثقفين ، المحترفين ، الطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة الجديدة ، نحو الكيان التقدمى) ·



فى جنوب شرقى آسيا

بينما تتحمل الحكومة المركزية فى الدول النامية المسئولية الأساسية عن التنمية القومية فان الحكومة المحلية تشارك فيها بنصيب ، فالتنمية القومية لا يقدر لها النجاح فى واقع الأمر دون مشاركة مخلصة بينهما · ويكشف تحليل الموقف الحالى للحكم المحلى نقط ضعف أساسية تبين الحاجة الى التطوير حتى يمكن الارتفاع بفاعلية الادارة والسير فى التنمية · كما ثبت أيضا أن تنمية المجتمع وسـيلة فعالة للتشجيع على المساعدة الذاتية وتدعيم التنمية القومية من خلال الحكم المحلى ·

وقد يكون من المفيد قبل تحديد دور الحكم المحلى فى التنمية القومية فى جنوب شرقى آسيا أن نتحدث باختصار عن علاقة الحكومة بالتنمية بصفة عامة · وفى هذا المجال يحسن التمييز بين ما يسمى بالدول « المتقدمة » والدول « النامية » ·

وتدل التجربة على أن جزءا كبيرا مما حققته الدول الصناعية من تنمية اقتصادية يرجع الى المبادأة ورأس المـال وأسلوب الادارة الشائع فى القطاع الخاص · على أن هذا لا يعنى أن الحكومة فى مثل هذه الدول كانت غير مهتمة كلية بالتنمية الاقتصادية· بل على العكس من ذلك كانت الحكومات شديدة الاهتمام بالتنمية لأنها هيأت الظروف

بقلم : س.س. هسويه

أستاذ بالجامعة الصينية فى هونج كونج · ألف ونشر أربعة كتب ، وله عديد من المقالات · شغل وظيفة مساعد السكرتير العام بمنظمة الاقليم الشرقى للادارة العامة ، ومازال عضوا فى لجنتها التنفيذية ·

ترجمة : إبراهيم البرلسى

مدير معهد الادارة العامة · له بحوث عديدة فى الادارة فى المجلات العلمية العربية والأجنبية ، قام بترجمة خمسة من عيون كتب الادارة ·

البيئـة المناسبة لتشجيعها فوفرت ما يسمى فى المصطلحات الحديثة التشكيل الأساسى · ولكن الحكومة نفسها ليست منشأة اقتصادية ، كما أنها لا تدخل حتما بصورة مباشرة فى التخطيط الفعلى الطويل الأجل أو فى تنفيـذ برامج التنمية الاقتصـادية ·

ومن الطبيعى أن تتحمل الحكومة فى البلاد النامية المسئولية عن الادارة بصفة عامة مثلها مثل حكومات الدول المتقدمة · هذا بالاضافة الى أن الحكومة فى البـلاد النامية تنهض بوظيفة اقتصادية هامة فى التنمية القومية ، فللدول النامية قطاع خاص ولكنها بسبب رأس المـال المحدود والموارد المبعثرة لا تقوى على تحمل المسئولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية القومية ·

وتكاد التنمية الاقتصادية تكون مرادفة للتصنيع ، فى حين أن الدول النامية فى جنوب شرقى آسيا ما زالت بلادا زراعية · ومع أنه بذلت جهود ضخمة فى سبيل التصنيع فان الافتقار الى رأس المـال والعمال المهرة والآلات وغير ذلك من الموارد يجعل التصنيع عملية بطيئة وصعبة · يضاف الى ذلك أن التصنيع لا يتم بين يوم

وليلة أو فى جيل • والواضح أن الحكومات فى الدول النامية لا تقتصر على النهوض بوظيفة المحافظة على القانون والنظام ولكن عليها أيضا تتحمل المسئولية عن ادارة التنمية القومية ، ومن ثم ظهر مفهوم « ادارة التنمية » •

المفهوم المتغير للحكومة المحلية

اذا تحدثنا من الناحية التاريخية فان الحكومة المحلية أنشئت لتسهيل أعمال الادارة • فالمعتاد أن تقوم الحكومة المركزية فى عاصمة الدولة ، وتوصف السلطات المحلية فى أجزاء الدول الأخرى بأنها الحكومة المحلية • وقد تختلف مسميات الامتداد الاقليمى التى تعمل فيه هذه السلطات ، فقد تعرف باسم مديريات أو بلفظ معادل ، أو ولايات فى البلاد ذات النظام الفيدرالى ، وتسمى المستويات الأدنى بصفة عامة بلديات ومناطق وقرى ، أو وحدات أخرى فى المستويات المختلفة • ومعظم وحدات الادارة المحلية ذات نشأة تاريخية ، والقليل منها هو ما نشأ بسبب الحجم وعدد السكان ومصادر الثروة الطبيعية وغير ذلك من العوامل ، وبعبارة أخرى فانه لا يوجد أساس علمى واضح لتقسيم الوحدات المحلية أو للحكومات المحلية •

وقد أخذ مفهوم الحكومة المحلية يتغير بتدرج وثبات خلال السنوات الأخيرة • وبصرف النظر عن الدلالات الادارية والتاريخية فانه قد أضيف الى هذا المفهوم بعدان جديدان على الأقل • وتابع التغيير فى جنوب شرقى آسيا عقب الحرب العالمية الثانية حركة الاستقلال والديموقراطية ، وتطابق مع الآمال المتصاعدة التى تدعو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وعندما أصبحت الانتخابات تعبيرا شعبيا عن الديموقراطية شاركت أعداد أكبر من الشعب على المستوى المحلى فيها ، وخاصة من خلال استخدام حقهم فى التصويت ومع أن االأوان مازال سابقا لتقرير أن الجمهور فى المناطق المحلية قد وعى معنى الديموقراطية ، وأنه يشارك مشاركة واعية فى الحكومة ، فان الممارسة الديموقراطية ، مهما كان محدودها ، تؤدى دورا نفسيا هاما • ثم انه مع توفر وسائل أكثر فاعلية للاتصالات ، وفرص تعليمية أفضل ، ودرجة أكبة من الادارة السياسى ، فالمنتظر أن يؤدى جمهور الادارة المحلية دورا أكثر نشاطا فى الديموقراطية خلال السنوات القادمة • وبذلك يكون لمفهوم الحكومة المحلية بعد سياسى ينبىء بدرجة أكبر من الاستقلال فى ادارة الشؤون المحلية •

والبعد الجديد الآخر اقتصادى فى طبيعته • فانه لما كانت التنمية هى مفتاح التقدم ، بل ربما كانت سبيل الحياة أمام بلاد المنطقة ، فمن الواضح أن يهتم بها الكثير من القادة السياسيين • ومع أن الحكومة المركزية ما زالت هى التى تنهض

بأنشطة التنمية فالملاحظ أن الحكومة المحلية تشارك بدور هام فيها • على أ ن كلا من الحكومة المركزية والحكومة المحلية تدرك أهمية هذه المشاركة • الا أن السلطات المحلية فى جنوب شرقى آسيا لم تستطع جميعها حتى الآن أن تقوم بدورها الصحيح نظرا لافتقارها للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية والقوة العاملة الفنية ، ولكن من الواضح أنه بصرف النظر عن هذه العيوب الأساسية فانه لا توجد فى الحقيقة دولة تستطيع أن تنمو دون مشاركة ملائمة من حكومتها المحلية •

العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية

كانت العلاقات التقليدية بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية مرنة وغير رسمية فى بعض الأحيان • ولكن الحكومة المحلية لم تكن من الناحية النظرية أكثر من فرع للحكومة المركزية ، فى حين أنها كانت تتمتع من الناحية العملية بقدر من الحرية والاستقلال فى ادارة الشئون المحلية ، ويرجع هذا الى حد كبير للتشكيل الادارى غير المحكم للحكومة المحلية وعدم فاعلية الاتصال بين الحكومة المركزية والمحلية ، مما ترك الحكومة المحلية فى واقع الأمر لشأنها • وكانت العقدة فى هذا الوضع هى أنه بينما تتمتع الوحدات المحلية ببعض الحريات فقد استغل بعض الموظفين والقادة المحليين وخاصة ملاك الأرض الموقف لصالحهم الخاص •

ولم يكن للاستعمار الغربى لجميع دول جنوب شرق آسيا الا أثر ضئيل على نظام الحكم المحلى فيها • والواقع أن الحكام الغربيين ، وهم لا يتكلمون اللغات القومية أو لهجات الشعوب المستعمرة ، أخذوا يمارسون الرقابة من المركز ، وبذلك زادوا من المركزية السياسية ، كما مارست الحكومة المركزية مزيدا من الرقابة على مستوى البلدية والمحافظة ، ولكن الأثر كان ضعيفا فى المناطق القروية • وبينما كانت السلطة السياسية أكثر تركيزا دون شك خلال الاستعمار منها خلال الفترة السابقة فان الحكم الغربى بصفة عامة لم يؤثر تأثيرا أساسيا فى العلاقة بى الحكومة المركزية والمحلية فى جنوب شرقى آسيا ، فيما عدا ما يحتمل من أثر فى المناطق الحضرية •

وقد أحدث استقلال معظم دول جنوب شرقى آسيا بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات أساسية فى نمط العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية • وبمدلول الفلسفة السياسية فان حركة الاستقلال قامت على مفهومين متصلين : القومية ، والديمقراطية • فالقادة السياسيون فى هذه الدول وخاصة فى السنوات التى تلت الاستقلال مباشرة كانوا ميالين الى تفسير القومية بأنها تعنى المركزية السياسية باعتبارها تعبيرا عن الوحدة القومية • وأدت الدعوة للمحافظة على هذه الصورة القومية استنادا لأسباب

داخلية وخارجية الى رقابة سياسية أكثر صرامة وبالتالى رقابة ادارية على الحكومة المحلية • واذ ساعدت التكنولوجيا الحديثة على أن تجعل المحليات أقرب الى المركز سواء من حيث الاتصالات أو من حيث الاشراف فقد كانت النتيجة أن الحكومة المحلية أصبحت أكثر خضوعا للحكومة المركزية بعد الاستقلال •

وهناك سبب سياسى آخر يعمل على تأثير الحكومة المركزية فى خلق علاقة أوثق مع الحكومة المحلية • فان الاستقلال كما ذكر من قبل أوجد الديموقراطية ، بمعنى أن القادة السياسيين فى جنوب شرقى آسيا كانوا قد ارتبطوا بالأخذ بالشكل الديموقراطى للحكم • وقد ورثت بعض الدول نظاما ديموقراطيا من الحكام المستعمرين ، فى حين أخذ غيرهم بنظام ديموقراطى مختلط ، وطنى فى جزء منه وغربى فى جزء آخر • ومهما كان الشكل الفعلى للحكم فان الشعب من خلال حكوماته المحلية قد أتيحت له فرص أكبر لممارسة الحقوق السياسية من خلال التصويت سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى • وحيث ان القادة السياسيين الوطنيين ما زالوا يرون فى الحكومة المركزية أداة للحصول على السلطة والاستقرار ، والحكومة المركزية ما زالت هى السلطة العليا بالنسبة للحكومة المحلية ، فانه من الواضح أن تركز فيها جميع أشكال الأنشطة الهامة سواء السياسية أو المالية أو الثقافية وغيرها • وما دام الزعماء السياسيون يعولون على المركز والحكومة المركزية ولا يستشعرون الطمأنينة فى تفويض بعض وظائفهم السياسية للحكومة المحلية فسوف يظل دور الأخيرة بالنسبة للأولى دورا سلبيا وتابعا •

الحكومة المحلية : أهى شريك مهمل فى التنمية القومية ؟

ان الصيحة العامة من أجل التنمية تفضى الى علاقة أوثق بين الحكومتين المركزية والمحلية ، ولكن بينما ينبغى أن تكونا شريكتين طبيعتين فى التنمية فانهما لا تقفان على قدم المساواة •

والتنمية القومية فى جنوب شرقى آسيا هى فى الحقيقة مسئولية سياسية • والسلطة تقليديا تنحصر فى يد الحكومة المركزية • وربما توضح الأسباب التالية ذلك ، فان الحكومة المركزية أولا تميل الى أن تتحكم فى السلطات المحلية لأنها تشعر بالحاجة الى تدعيم الوحدة القومية من خلال تركيز أغلب الأنشطة فى يدها ، وقد تخشى ثانيا أن تؤدى اللامركزية الاقتصادية الى اللامركزية السياسية ، ومن ثم تضعف السلطة المركزية • وقد لا تشعر ثالثا بأن الحكومة المحلية توفر لها النضج الكافى من الناحية السياسية ولا المقدرة الادارية لتحمل المسئولية عن التنمية القومية • وأخيرا فان الحكومة المركزية قد تعتبر أن التنمية القومية بما تتطلبه من تنسيق فعال فى التخطيط وتخصيص الموارد هى بطبيعة الحال وظيفتها الادارية والاقتصادية •

ولكن ربما لم يكن هناك ادراك كاف أن التنمية القومية هى أيضا مسئولية محلية • فانه دون المشاركة النشيطة والكاملة من الحكومة المحلية ليس من المحتمل أن تنجح هذه التنمية •

والحكومة المحلية فى الدول النامية تحدها قيود فى هذا المجال لا تقتصر على التصنيع • وقد يكون من غير الواقعى ، اذا أخذنا فى اعتبارنا الخلفية الاقتصادية العامة للدول النامية ، أن نفكر بمدلول التنمية الصناعية الكبيرة والسريعة ، نظرا لأن هذه الدول دول زراعيـة بتقاليدها وتفتقر الى المكونات اللازمة للتصنيع مثل رأس المال والعمالة الماهرة والماكينات وغيرها من الموارد الصناعية • ولابد أن يوجه الاهتمام والرعاية الى التنمية الزراعية وما يتصل بها من مجالات مثل الصناعات اليدوية • ولما كانت المصاعب الاقتصادية فى المناطق الريفية مفهومة جيدا فسوف يكون دور الحكومة المحلية فى التنمية القومية مقصورا على قطاع الزراعة •

وهناك قيد أساسى يتمثل فى التمويل • فان السلطات المحلية فقيرة عادة ، وهى لا تكاد تجد من التمويل ما يكفى للنهوض بالأعمال اليومية ، ومن ثم لا تتوفر لها موارد للاستثمار • والأمر يدعو الى تدبير اعتمادات أكبر حتى يمكن النهوض بدور يذكر ولو على المستوى المحلى • ولكى يتحقق ذلك لابد من سلطة سياسية تفرض الضرائب المحلية وتجبى أنواعا عامة أخرى م ن الايرادات المحلية • وكذلك هناك حاجة الى المعونة من الحكومة المركزية والى المساعدة أو القروض من المصادر الأجنبية أو الهيئات الدولية •

ولا يمكن تحقق أى تنمية دون توفر القوى العاملة على مستوى الخبرة الفنية الملائمة وكذلك العمالة الماهرة ، وكلتاهما مطلب عزيز وخاصة فى المناطق الريفية • واذا كان ذوو الطموح من الأفراد يتجهون للهجرة الى المدن حيث يجدون تسهيلات أوفى للتدريب والعمل وكذلك متعا أكبر ، اذ المعتاد أن توجد المعاهد التعليمية والفنية فى المناطق الحضرية ، فان الصعوبة الرئيسية التى تواجه الدول النامية فى هـذا المجال هى أن الثغرة بين المناطق الحضرية والريفية فى ظروف الحياة شاسعة جدا ، مع ما ينتج عن ذلك من أن أصحاب المواهب يتدفقون على المدن مخلفين وراءهم الفقر الأبدى خارج المدينة • والمسألة تتحول اذن الى الاختيار بين التمتع بالتلفزيون فى المدن وبين الحرمان من الضوء الكهربائى والمياه الجارية فى الريف ، والاختيار بين هذا وذاك واضح • وتضييق الشقة بين الحياة الحضرية والريفية أسهل فى القول منه فى العمل ، فذلك يتطلب انفاق الأموال على الاسكان والتعليم والرعاية الطبية وغـير ذلك • وما لم تتخذ العدة لذلك ، ولو بالأسلوب المتدرج ، فسوف يستمر الاستنزاف الذى لا يتوقف للكفاءات من القرى ، ولن تستطيع القرية أبدا أن تجتذب العقول من المدن للمساعدة فى التنمية المحلية •

ومن الناحية النفسية أصبحت السلطات المحلية فى اعتمادها على الحكومة المركزية سلبية فى علاقاتها ، كما أنها تفتقر الى المبادأة . ولكى ينصلح شأن هذا الاتجاه التقليدى لابد من نوع من التغيير النفسى يساعد على أن يجعل السلطات المحلية أكثر احساسا بدورها فى المسئولية عن كل من الشئون المحلية والقومية . وهذا يتفق تماما مع روح الديموقراطية وان احتاج الى التعبئة الاجتماعية من خلال التعليم السياسى لخلق الاحساس بالايجابية فى الحكومة المحلية . وبينما يتزايد ادراك القادة القوميين وجمهور سكان المدن بأهمية التنمية فان جمهور الريف لم يقدر أهميتها بعد . اذ أن التنمية تعنى التغيير ، وسكان الريف محافظون بتقاليدهم ، لذا فانهم يحجمون بصفة عامة عن التغيير . ويتطلب الأمر توفير نوع من الحوافز لاعداد الريفيين نفسيا لكى يدركوا ويتقبلوا مسئوليتهم عن التطوير . وهذا الجانب النفسى يقتصر على حكومة واحدة ، بل ربما كانت حاجة الحكومة المركزية اليه أقوى ، فانه بدون التفويض الصحيح للسلطة تكون السلطات المحلية غير قادرة على النهوض بما ينتظر منها أن تقوم به . وينبغى على موظفى الحكومة المركزية الذين يجب أن تتغير نظرتهم التقليدية الى الحكومة المحلية أن يفوضوا سلطات أكبر الى الحكومة المحلية بما فى ذلك المسئولية عن التنمية القومية ، وبعبارة أخرى فان التنمية القومية هى مسئولية مشتركة وسوف لا تنجح حتى تقوم مشاركة خالصة بين الحكومة المركزية والمحلية .

تطوير الحكم المحلى من أجل التنمية

بينما أدخلت اصلاحات ادارية كبرى أو بذلت محاولات لادخالها فى أغلب دول جنوب شرق آسيا بهدف مقابلة احتياجات التنمية القومية الا أن الاهتمام كان أساسا بالحكومة المركزية . فقد أنشئت الوزارات والهيئات التى اختصت بالتنمية أو أدخلت تعديلات على القائم منها لتحقيق هذا الهدف ، مثل هيئات التخطيط والمجالس الاقتصادية القومية . الا أن مثل هذا الاصلاح الأساسى لم يصل بعد الى المستوى المحلى . ومن الطبيعى أن تسلك الحكومة المحلية طرقا متعددة فى الاهتمام بالتنمية القومية ، الا أنه نظرا لأسباب سياسية أو فنية لم تجر عمليات اعادة تنظيم ملائمة فى هياكلها ، مع أن هذا النقص يؤثر بدوره على نجاح جهود التنمية المركزية نجاحا كاملا . وتعنى الحكومة المركزية أساسا بالتخطيط والتوجيه والاشراف والتنسيق والتمويل ولكن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد أن تنفذ كذلك وفى نهاية المطاف على المستوى المحلى .

ولا غنى عن اللامركزية الادارية فى التنفيذ الفعال لخطط التنمية . ولكن النظام الحالى للحكم الذى لا يزال يعتمد الى حد كبير على النمط التقليدى ، لا يرتفع الى مستوى المقدرة على النهوض بمثل هذه الواجبات . ومن الواضح أنه اذا ما حدثت

تغيرات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فلابد أن تستجيب السياسة الحكومية لهذه التغيرات وتعكسها كذلك ٠

ومن ثم فانه من الضرورى أن تسير مجهودات تطوير الحكومة المحلية فى نفس الاتجاه الذى تسير فيه الاصلاحات فى الحكومة المركزية ٠

وموضوع اللامركزية السياسية واعتبارها مطلبا يسبق اللامركزية الادارية موضوع يثير الجدل ٠ فانه مع تزايد التعقيد والتوسع فى الادارة لم تعد الحكومة المركزية قادرة على النهوض أو الاشراف على أغلب الوظائف الحكومية ٠ ومن المنتظر اذا لم يتم التحول السليم الى اللامركزية أن يحدث تضخم ادارى فى المركز وتبالغ الحكومة المحلية فى اعتمادها على الحكومة المركزية فى الشئون المحلية مما يؤدى الى عدم الفاعلية ٠ وكما قد أشير من قبل فقد نفذت بعض الاصلاحات فى الحكومة المركزية ودرست آثارها على الحكومة المحلية أحيانا ولم تدرس فى مرات أخرى ٠ ولكن مثل هذا الاصلاح لم يتغلغل فى القاعدة المحلية الا الى بعض مستويات المقاطعات والبلديات ٠ كما أن هناك حاجة واضحة الى التجديد فى الحكومة المحلية من أجل الارتفاع بالكفاءة والمهارة فى معالجة شئون التنمية ٠ وقد أضافت الدعوة الى التنمية القومية بعدا جديدا الى الادارة بصفة عامة والادارة المحلية بصفة خاصة ، اذ يوجه التجديد فى الحكومة المحلية الذى يهدف الى التنمية الى تحقيق مزيد من السلطة السياسية والفاعلية الادارية والموارد المالية والقوى العاملة الفنية ٠ وتعنى السلطة السياسية القدرة على التشريع فيما يتعلق بخطط التنمية المحلية فى اطار القوانين والسياسات القومية ٠ وهذا يتضمن بالضرورة درجة معينة من اللامركزية السياسية٠ والفاعلية الادارية مطلب يلزم توفره للحكومة الناجحة ، ولكن لما كانت الحكومة المحلية مثقلة عادة بظروف عمل سيئة فان حاجتها أقوى الى تجديد تنظيمها ٠ ولما كانت التنمية تستغنى عن التمويل ، والادارة المحلية تفتقر فى العادة الى الاعتمادات الكافية حتى تلك التى تتطلبها مشروعات التنمية المحلية ، فهى غير قادرة على تقديم المساعدات المالية للتنمية القومية ٠ وعلى ذلك فانه يتحتم على السلطات المحلية أن تبحث أساليب تجميع الايرادات عن طريق فرض ضرائب واقعية وغير ذلك من الطرق ٠ ومع ذلك فانه ينبغى على الحكومة المركزية أن تقدم أقصى ما يمكن من المعونة المالية للمساعدة فى بناء الهياكل الأساسية لاقامة الانتاج ، بحيث تصبح السلطات المحلية فى مركز مالى أفضل ٠ وتحتاج التنمية الى قوة عاملة فنية مدربة ٠ وتختلف المتطلبات بالضرورة من منطقة الى أخرى ٠ كما يقصد بالتجديد أيضا تزويد جهاز الحكومة المحلية باداريين يتصفون بالخبرة والكفاءة والاستجابة لمتطلبات التنمية ٠

والواجب العاجل هو تجديد نظم الحكومة ، والعمل على ايجاد المشاركة الفعالة بين الحكومة المركزية والمحلية ٠ ولما كانت التنمية لا يمكن تنفيذها على الفور فى جميع

أنحاء البلاد فلابد من تحديد أولويات استنادا الى ما هو متاح من قوى عاملة ٠ وفى هذا ينبغى المواءمة بين الأولويات والمناطق التى تتوفر لها موارد أحسن نسبيا ، بحيث اذا أتيحت لها فرصة التنمية تمكنت من مساعدة ما يجاورها من مناطق أفقر ٠ ومن ثم يمكن تقسيم الدولة الى عدد من المناطق لأغراض التنمية على أساس الموارد المتاحة٠ وربما يكون التقسيم الى مناطق بالنسبة لبلاد جنوب شرقى آسيا لأغراض التنمية حلا عمليا يمكن أن يساعد على التخفيف من العبء الادارى الزائد على المركز ، ثم ان هذا التقسيم يمنع المغالاة فى اللامركزية قبل أن تصبح الحكومة المحلية مستعدة لها ٠ والخلاصة أن التنمية تحتاج الى أن تدفع خلال الزمان والمكان ، والا أصبحت الموارد المحدودة ضئيلة جدا اذا وزعت بانتظام ، ومن ثم لا يمكن تحقيق أى تقدم حقيقى ٠

تدريب المديرين المحليين على التنمية

يعتبر التدريب فى الادارة العامة ، أثناء العمل ، ظاهرة بارزة فى الدول النامية٠ ففى كل من دول شرقى آسيا معهد على الأقل للادارة العامة أو جهاز مماثل ٠ وبعض هذه المعاهد ملحق بمكتب الرئيس التنفيذى الأعلى ، والبعض الآخر باحدى المؤسسات القائمة ، مثل الجامعة ٠ وأغلب هذه المعاهد تقوم بتدريب الموظفين المدنيين ، كما تقوم فى بعض الحالات باعداد طلبة الجامعات للعمل فى الخدمة المدنية ٠ وتقع هذه المعاهد جميعها فى العواصف ، ولها فروع فى مدن أخرى أحيانا ٠ وقد كان التركيز فى التدريب على الحكومة المركزية ، اذ أن أغلب المتدربين من موظفى هذه الحكومة ، ولذا فان التدريب مركزى كذلك ٠

والتدريب فى الحكومة المحلية نشاط حديث نسبيا ، رغم أن الحاجة اليه ربما كانت أشد الحاحا ، وخاصة لأغراض التنمية القومية ٠ وموظفو الحكومة المركزية أحسن تعليما بصفة عامة من زملائهم فى المستوى المحلى ٠ ولم يصبح التدريب أثناء العمل مبدأ مقبولا الا منذ فترة قريبة ، وما زال من بين القادة السياسيين فى بلاد معينة من يحتاجون الى الاقتناع بفائدته ٠ أما تدريب موظفى الادارة المحلية فما زال متفرقا ، ولم تتح فرصة التدريب فى معاهد قومية الا لعدد قليل منهم ، فى حين يقوم فريق متخصص من بين هيئات المعاهد القومية أحيانا بتنفيذ برامج تدريب فى النطاق المحلى ٠

ومن الواضح أنه يستحيل على أغلب موظفى الادارة المحلية أن ينالوا تدريبا دوريا فى مركز للتدريب ٠ كما أنه من غير الميسور أن تقوم مجموعة من مدربى معاهد التدريب القومية بزيارة معظم أجزاء البلاد لتقديم البرامج التدريبية فى جميع المجالات المتصلة بالتنمية القومية ٠ والطريقة التى استحدثت خلال السنوات الأخيرة هى تدريب مدربين يختارون من المناطق المحلية ثم يعودون اليها لينهضوا بالتدريب ٠

ومن ثم فانه بمرور الزمن قد تتوسع هذه العملية وتنتقل الى مناطق ريفية أخرى على أساس أكثر انتظاما من أجل فائدة موظفى الحكومة المحلية ٠

ولكن التدريب وسيلة وليس غاية . والمهم هو محتواه ٠ ومشكلته فى المستوى المحلى عاجلة ، لأن مستوى التعليم العام لموظفى الحكومة المحلية منخفض نسبيا ، والأغلبية منهم لم تتعرض للتدريب على أى صورة ٠ وقد يكون من اللازم ، حتى لو توفر لهم الوقت ، اقناعهم بملاءمة التدريب لعملهم . وهم فى هذا يحتاجون الى التشجيع ٠

واحتياجات الموظف المدنى الآن أكثر منها فى الماضى نظرا للحاجة الى التنمية القومية ٠ ولما كان الموظفون المحليون أكثر محافظة من المركزيين فانهم يحتاجون الى جهد أكبر ليدركوا أهمية التنمية ودورها فيها ٠ ثم أن التنمية أيضا عملية معقدة تحتاج الى العموميين والى الاخصائيين فى جميع المجالات بما فى ذلك التخطيط والهندسة الخ ٠ ومن ثم فان العمل العاجل لمعاهد الادارة العامة القومية ، بالنسبة للمحليين ، هو تدريب عدد أكبر من المدربين ذوى المهارة ثم ايفادهم الى المناطق المحلية لتنفيذ برامج تدريبية بدورهم ٠ ورغم بروز الاتجاه المؤيد للتدريب على المستوى المحلى فان قلة الموارد المتاحة تحول دون تنفيذ برامج تدريبية محلية على نطاق واسع فى المستقبل القريب ٠

وينبغى أن ينظر الى التدريب على المستوى المحلى نظرة واسعة ، لأنه لا يوجه الى موظفى الحكومة المحلية فحسب ، ولكن الى الجمهور المحلى أيضا ، حيث يبذل الجهد فى كسب تعاونه الفعال ٠ وأكثر نواحى التدريب صعوبة هى ضرورة تطويره فى الاتجاه السليم نحو الحكومة المحلية فى علاقتها بالتنمية وخلق الوعى بمتطلبات التنمية ٠ وهذا يدعو للتعبئة الاجتماعية من أجل اعداد الاطار العقلى الصحيح ، بحيث يدرك الجمهور أن له دورا فى التنمية ، وأن عليه أن يتعاون مع الحكومة المحلية فى متابعة الأهداف العامة ٠

الحكومة المحلية وتنمية المجتمع

ظهر مصطلح « تنمية المجتمع » فى الاستخدام الدولى ، كما توضح وثائق الأمم المتحدة ، ليشير الى العمليات التى توجه بها جهود الأفراد والسلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات ، وايجاد التكامل بين هذه المجتمعات وحياة الأمة ، وتمكينها من المساهمة مساهمة كاملة فى نجاحها (١) ٠ ويتضمن المفهوم عنصرين أساسيين :

(١) اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى : حلقة دراسية عن دور القيادة المحلية فى تنمية المجتمع، بانجكوك ، ١٨ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

الأول : أن يبادر الأفراد بتحسين مستوى حياتهم .

الثاني : أن تهيىء الحكومة البيئة اللازمة التي يمكن في اطارها تشجيع المبادرة الخاصة ، وكذلك تقديم المساعدة في شكل خدمات تيسر الوصول الى الأهداف .

وفكرة مساعدة الذات المتضمنة في مفهوم تنمية المجتمع ، ليست جديدة ، اذ أنها تشكل جزءا من الثقافات التقليدية في كثير من الدول في جنوب شرقي آسيا ، كما هو الحال أيضا في أجزاء أخرى من العالم . وقد تكون مستندة الى القرابة أو الارتباط المهني أو اعتبارات أخرى . وتعني مساعدة الذات ، بالكلمات التقليدية أيضا ، المساعدة المتبادلة بين من تجمعهم مصالح مشتركة ولا يتوفر لديهم مفهوم واضح عن معنى التعاون أو المساهمة مع الحكومة كشريك ، ذلك أن العلاقات في المجتمع التقليدي بين السلطات الحكومية والجمهور لم تكن بالتحديد الواضح الذي تظهر به اليوم .

وعلى ذلك فان تنمية المجتمع لها جاذبية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث انها تمثل نوعا من استراتيجية التنمية وعنصرا من الديموقراطية كذلك . وقد نظر اليها على أنها عمل وطني متضمن في الثقافات التقليدية ، وركزت عليها الأمم المتحدة واهتمت بها ، واتبعت ذلك بمساعدة مادية أدت الى تقبل الشعوب لها .

ولما كان تطوير المجتمع يهتم أساسا بالمشكلات المحلية فان علاقته بالحكم المحلي واضحة . ولكن هذا لا يحجب الدور الذي تقوم به الحكومة المركزية . والواقع أن الحكومة المركزية استمرت تلعب دورا هاما في تطوير المجتمع في جنوب شرق آسيا ، وبصفة خاصة في تقديم الفكرة وفي توفير المساعدات المادية وغيرها ، من خلال الحكومة المحلية أساسا ، لاعطاء الصيغة التنفيذية للبرامج .

وقد اقتصر في نشاط تطوير المجتمع حتى الآن ، على عدد قليل من المشروعات الفردية أو غير المحكمة التنسيق ، والتي تكاد تقع جميعها في الحدود المحلية . مع أن هذه المشروعات لم ترتفع بعد الى مستوى المساعدات الهامة المنظمة التي تؤثر في التنمية الشاملة للأمة ، بسبب ضعف الموارد ، الا أنها ساعدت الحكومة المحلية على أن تبني هيكلها الأساسي بما يساعد على التطوير المحلي ، وبذلك تساعد بطريقة غير مباشرة على التنمية القومية . ولا يتيح نقص الموارد الفرصة للمواطنين المحليين للاقدام على مشروعات ضخمة لتنمية المجتمع ، كما أن الحكومة المحلية ليست في مركز تستطيع منه مساعدتهم على تنفيذ مثل هذه البرامج . ومن ثم يقتصر تطوير المجتمع في مرحلته الأولى على نطاق صغير وغير منسق ، الا أن الحكومة تقدم بصفة عامة الحافز . ولا يمكن دون هذا التأييد والمساعدة المادية أن تظهر أية مشروعات ذات مغزى في تطوير المجتمع .

وترجع أهمية تطوير المجتمع التى اعتنقتها أغلب الحكومات فى جنوب شرق آسيا ، على أنها هدف قومى ، الى أنه يتيح فرصا عملية للجمهور لاظهار الروح الديموقراطية ، ولتعلم أسلوب ادارة شئونه ، واكتساب الاحساس بالاعتماد على النفس ، وتقدير قيمة التعاون المتبادل ٠ ولا شك أنه اذا أحسن تنظيم هذا النشاط فانه يمكن أن يؤدى الى مزيد من الوعى لدى الجماهير بدورهم فى ظل الديموقراطية ٠

ولا يمكن بسهولة التوصل الى الدلالة الاقتصادية لتنمية المجتمع لأن النجاح فى هذه التنمية يعتمد على عدد من العوامل المتغيرة ٠ على أن أثره بصفة عامة محدود فى الوقت الحالى على الأقل ٠ فاذا ما استمر هذا النشاط وتزايد فسوف يتحول بمرور الوقت الى قاعدة قيمة للتطور ٠

انه شكل من أشكال التعبئة الاجتماعية يعمل على تمهيد الطريق المتماسك الذى لا غنى عنه فى التنمية الاقتصادية والسياسية ٠

المؤتمرات الدّوليـة القادمة

– هنج كنج

المجلس الدولى للرفاهية الاجتماعيـة : المؤتمرالاقليمى لآسيا وغرب المحيط الهادى

M. Shirley Lian, Hong-Kong Committee (ICSW, Anne Black Red Cross Building Harcourt Rd., P.O. Box, Hong Kong.

فانكوفر

أوائل ١٩٧٥

مؤتمر عن المستوطنات البشرية : الأمم المتحدة

United Nations, New York, N.Y. 10017 (United States).

كمبرا

يناير

اتحاد استراليا وزيلندة الجديدة لتقدم العلم المؤتمر السادس والأربعون ٠

ANZAAS, Executive Secretary.

كيوتو

فبراير/مارس

الاتحـاد الدولى للجمعيات ، منـظمة السـياحة الوطنية اليابانية : المؤتمر الأول عن تنظيم المؤتمر فى آسيا وجنوب المحيط الهادى ٠

Département Congrès de l'UAI, 1, Rue aux Laines, 1000, Bruxelles, (Belgique).

وليامز برج

٩ – ١٣ مارس

جمعية علم السموم : الاجتماع العلمى السنوى ٠

Dr. R.A. Scale, SOT, c/o Med. Res. Div. ESSO R. and E. Co., Linden, N.J. 07036 (United States).

ليما

١٢ – ٢٦ مارس

منظمة التقدم الصناعى التابعة للأمم المتحدة :المؤتمر العام الثانى ٠

UNIDO, Lerchenfeldstr 1, A-1070 Vienna (Austria).

سيتل

١٦ ـ ١٩ ابريل

اتحاد سكان أمريكا : الاجتماث السنوى

PAA, P. O. Box 14182, 14182, Benjamin Franklin Station, Washington, D.C. 20044 (United States).

جاكرتا

من ٢٠ يوليه

الى ١٠ أغسطس

المجلس العالمى للكنائس : الانعقاد الخامس

World Council of Churches : 150, Route de Ferney, 1211, Geneva 20 (Switzerland).

فانكوفر

١٨ ـ ٣٠ آغسطس

الاتحاد العلمى لدول المحيط الهادى : المؤتمرالعلمى الثالث عشر (الموضوع : مستقبل الانسان فى دول المحيط الهادى)

PSA 13th Pacific Science Congress, University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

سان فرنسسكو

٢٥ ـ ٢٨ أغسطس

الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع : اجتماع سنوى.

ASA, 1001 Connecticut Ave, N.W., Washington D.C. 20036 (United States).

الولايات المتحدة

ديسمبر

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P. O. Box 1264, Yale Station, New Haven Connecticut 06520 (United States).

١٩٧٦

فرنسا

الاتحـاد الدولى لعـلم النفس : المؤتمر الدولى الحادى عشر

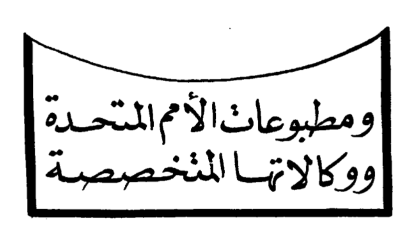
Mrs. H. Gratiot-Alphdery, Laboratoire de Psychologie, Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75 Paris-6e (France).

الولايات المتحدة

ديسمبر

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P. O. Box 1264, Yale Station, New Haven Connecticut 06520 (United States).



السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة :

السكان :

Participation of Latin America in the World Population Conference and World Population Year (UN/E/CN.12$1950), 1973.

مذكرة سكرتارية الأمم المتحدة من السكان وتقدم الأنشطة ، وملاحظاتها وتوصياتها الخاصة بمختلف سياسات السكان الممكنة والمرغوب فيها ٠

The rising tide : The ILO Looks at the Population Problems. Geneva, September 1973 (ILO).

تعريف بالمشكلات التى أثارتها الاتجاهات العالمية ازاء السكان من وجهة نظر ظروف المعيشة والعمل ، مع نظرات لمنظمة العمل الدولية عن مشكلة السكان ٠

الصحة :

World Health Statistic Report, 1973 (WHO).

كتيبان أصدرتهما منظمة العمل الدولية من المجموعة الدائمة للاحصاءات الخاصة بمختلف الأمراض فى كل العالم ٠ ويضم الأول (رقم ٩) الأمراض المعدية فى أوربا من ١٩٥٣ ـ ١٩٧٢ ، ويضم الآخر (رقم ١٠) دراسة مشابهة لالتهابات الكبد من ١٩٥٩ ـ ١٩٧٢ ٠

Commission on Narcotic Drugs, 1973 (UN/E/5248).

تقرير الدورة الخامسة والعشرين (٢٢ يناير ـ ٩ فبراير) عن تنفيذ المعاهدات الخاصة بالعقاقير المخدرة . ومعلومات عن البحث العلمى الحديث ، وتقويم للتجارة المحرمه ٠

Summary of reports on illicit transactions and seizures of narcotic drugs and psychotropic substances. 30 March 1973. (UN/E/NS.1973/Summary 4).

ملخص التقارير الخاصة بالاجراءات المحظورة ، والاستيلاء على المخدرات ، مع تقارير الحكومات عن تنفيذ الاستيلاء فى الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، بالاضافة الى الملاحظات ٠

البيئة :

Control of air pollution in the U.S.S.R., by N.F. Ismerov, 1973 (Public Health Papers, 54) (WHO).

الاقتصاديات :

Economic Development (including development in general), Industrialization (ST/LIB/SER.H/2) 1973.

كتيب عن التنمية الاقتصادية (والتنمية بوجهعام) . والتصنيع ، مع قائمة بقرارات الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ، ومجلس ادارتهما من ١٩٦٤ ـ١٩٧٢

World plan of action for the application of science and technology to development. African plan of action. October 1972. (UN/E/AC.52/L.140).

خطة عمل عالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا فيالتنمية ، وأساس هذه الخطة ، والموقف الراهن ، وتقودم للموارد الطبيعية ، والتصنيع ، والصحةوالتعليم . وخطة عمل افريقية .

World plan of action for the application of science and technology to development. Latin American plan of action. October 1972. (UN/E/AC.52/L.142).

الأساس والأهداف والقطاعات ذات الأولوية . نظرة شاملة على الموقف الاقتصادى والاجتماعى بأمريكا اللاتينية . وأولوية كثافة العمل ، والتقيات ذاترءوس الأموال الضعيفة نسبيا .

The International Development Strategy. First Overall Review and Appraisal of Issue and Policies. (UN/E/5268) 1973.

تغيرات فى أولويات خطة التنمية . نظرة شاملةوتقويم للنتائج والسياسات . وبخاصة فى العلاقات التجارية وعلاقات المعونة .

Biennial programme and budget of the United Nations Industrial Development Organization for 1974-1975. (ID/B/119).

خطط عمل لمنظمة التنمية الصناعية التابعةللأمم المتحدة ، والأغراض ذات الأولوية .

United Natins Development Programme : Report on action taken by the Administrator, between the 15th and 16th sessions of the Governing Council concerning projects. Vol. III. Asia and the Far East. (UN/DP/L.274).

تقرير عن الاجراء الذى اتخذه المدير بين جلستىالمجلس المشرف على المشروعات الخاصة بآسيا والشرق الأقصى (١٦٢١٥) . وتوجد تقارير عن أقاليم أخرىمن العالم .

الموقف الاقتصادى :

Economic Survey of Latin America, 1972. Preliminary versions. 15 March 1973. (UN/E/CN.12).

مسح اقتصادى لأمريكا اللاتينية

الاتجاهات العامة ، واتجاهات الدولة(أربعة عشرة دولة) فى مختلف القطاعات

التبادل :

United Nations export promotion and development efforts, 1973. (UN/E/5254/Add. 1).

لعزيز الأمم المتحدة لجهود التصدير والتنمية .

Latin America and the forthcoming multilateral trade negotiations. 7 March 1973. (UN/E/CN.12/1955).

تحليـــل للمفاوضات الخاصـــة بالقـــاعدة العامةللتعريفة والتجارة ، وموقف أمريكا اللاتينية . بيانات ومسائل خطيرة . المتوقعات .

الطاقة :

Electric power in Asia and the Far East, 1970-1972. (UN/E/CN.11/1045).

الاتجاهات الحديثة في تنمية القوة الكهربائية فياقليم آسيا والشرق الأقصى ، مع بيانات احصـائية مفصلة عن دول مختلفة .

المجتمع ، ظروف المعيشـــة والعمل ، الوظيفهوالسياسة الاجتماعية .

الوظيفة وظروف العمل :

Population and labour 1973 (ILO).

تأثير سرعة تزايد السكان على التدريب والوظيفهورفاهية العمال . مشكلات نظرية عامة وحقائق خاصة باقاليم العالم .

Some growing employment problems in Europe. Second European Regional Conference. Geneva, January 1964. Second item of the Agenda (ILO).

التكيف وفقا للتغيرات التركيبية من خلال النماذج الجديدة للحياة العاملة . الهجرات وهي موضوعات البند الثاني من ورقة العمل ، في المؤتمر الاقليمي الأوربي .

العلاقات الصناعية ، الضمان الاجتماعي

Conciliation in international disputes. A practical guide (ILO).

التصالح في المنازعات الدولية

دليل عملي في أنواع النزاع ، وتقنيات التوفيق ، الاخفاق التام ، والتصالح الوقائي .

Complementary pensions institutes or complementary pensions schemes. 1973. (ILO/ISSA).

بحوث أحيلت الى خبراء التـأمين والاحصائيين بالمؤتمر الدولي الخاس للضمان الاجتماعي ، بشـــأن ماشات التقاعد ، وصرف معاشـات تكميلية أو وضع خطط للمعاشات .

مسائل شرعية وسياسية . حقوق الانسان .

التنمية العامة في اقاليم مختلفة تحت الوصاية

Report of the United Nations Visiting Mission to the Trust Territory of the Pacific Islands, 1973. (UN/T/1741).

تقرير البعثة الزائرة المنتدبة من الأمم المتحدةجزر المحيط الهادى الخاضعة للوصاية ، عن التنمية الاقتصادية والتغيرات السياسية والتقدم الاجتماعي والتعليمي ، ووضعها في المستقبل .

Bermuda Working papers prepared by the Secretariat, 11 April 1973. (UN/A/AC.109/L.853).

الخطوات التى اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآنفى مسـألة برمودا . معلومات اقتصـادية واجتماعية وسياسية عن الأقاليم الخاضعة للوصاية . التطورات الحديثة وتوقعات المستقبل .

Territories under Portuguese Administration, Portugal and its colonial policy. Working paper prepared by the Secretariat. 9 May 1973.
(A/./AC.109/L.865).

الأراضى التى مازالت تحت ادارة البرتغال

التغيرات الأخيرة فى سـيـاسـات البرتغال .المعارضة الدولية والمقاومة فى المستعمرات .

British Virgin Islands. Working paper prepared by the Secretariat. 18 April 1973.
(UN/A/AC.109/L.856).

تقرير على غرار التقرير السابق

التعليم ، العلم

الكتب :

The book hunger. Edited by Ronald E. Barker and Robert Escarpit, 1973 (UNESCO).

وظيفة الكتب فى المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية . زيادة الانتاج العالمى .
مناطق العجز والوفرة . مشكلات فى مختلف مراحل التقدم ، من التأليف الى التوزيع .
حق التأليف والنشر فى الوقت الحاضر . القارىء وتصرفه في ما يتعلق بالكتب .

التعليم :

The present situation and trends of research in the field of sepcial education, 1973.
(UNESCO).

دراسة فى اتجاهات البحوث فى أابعة أنماط السويد ودول اسكندينافية أخرى ، والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأورجواى ، مع تمهيد عام وخاتمة بقلم الأستاذ جون مكينا (جمهورية ايرلندا) . أنماط من العجز التى يكافحها التعليم الخاص ، تنظيم البحث ووظائفه .

أمثلة من البحوث :

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان والكاتب فى الأصل الأفرنجي	العدد وتاريخه
• **علم النفس والدول النامية** هل يحتاج أحدهما للآخر ؟ بقلم : جوستاف جاهودا	Psychology and the developing countries : Do they need each other ? *by* Gustav Jahoda	مجلد : ٢٥ العدد الرابع ١٩٧٣
• **علاج الانتحار** أوهام لحركة مهنية بقلم : دونالد . و . لايت الصغير	Treating suicide : The illusions of a professional movement *by* Donald W. Light Jr.	مجلد : ٢٥ العدد الرابع ١٩٧٣
• **الأيديولجية والجنون** بقلم : توماس .س. تزاتز	Ideology and insanity *by* Thomas S. Szasz	مجلد : ٢٥ العدد الرابع ١٩٧٣
• **حركات معارضة الطب النفسى** بقلم : أوكتاف مانونى	The anti-psychiatric movements *by* Octave Mannoni	مجلد : ٢٥ العدد الرابع ١٩٧٣
• **نحو اطار ذهنى للتحليل المقارن للحركات الطلابية** بقلم : البرتو مارتنلى و اليساندرو كافلى	Towards a conceptual framework of the comparative analysis of student movements *by* Alberto Martinelli and Alessandro Cavalli	مجلد : ٢٤ العدد الثانى ١٩٧٢
• **الحكومة المحلية والتنمية القومية فى جنوب شرقى آسيا** بقلم : س . س . هسويه	Local government and national development in South-East Asia *by* S. S. Hsuel	مجلد : ٢١ العدد الأول ١٩٦٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم فى إثراء الفكر العربى ، وتمكينه من ملاحقة البحث فى قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهريًا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

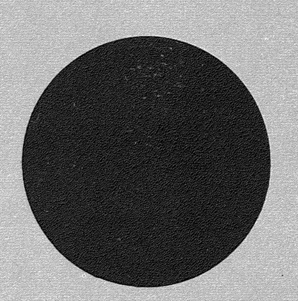
العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ١٠ قروش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية



المناهج المختلفة فى مواجهة التزايد السكانى

العدد التاسع عشر - السنة الخامسة
أبريل / يونيو ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد التاسع عشر

السنة الخامسة

٢٣ ربيع الأول ١٣٩٥

٥ نيسان ١٩٧٥

٥ أبريل ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

تليفون ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

.. من أجل حلّ

اذا كان صحيحا أننا نعيش على كوكب ، محدود القدرة على استيعاب البشر ، وأنه كذلك محدود القدرة على توفير احتياجات الأعداد المتزايدة والمتدفقة اليه فى كل ثانية من ثوانى النهار أو الليل ٠

اذا كان هذا هو الحال ، كما تثبته الدراسات والاحصائيات ، فقد وجب اذن أن ننظر الى المستقبل نظرة أخرى أكثر جدية ، من نظرتنا الحالية اليه ٠

ولكى يقترب الموقف من كل الناس ، فان علينا أن نتصور ساحة مخصصة لتجمع جماهير الناس ، فتحت الأبواب والنوافذ لكل وافد ، دون ضابط أو قانون ماذا يحدث لهذه الساحة ؟

أما أن يتجمع فيها الناس ، الى حد مقبول ، وحينئذ ، يمكن أن يتوفر لكل منهم مكان ، أو يقل العدد عن الطاقة التى صممت هذه الساحة لاستيعابها ، لتظل هناك دائما أماكن خالية ، تتسع للحركة واستبدال الأماكن والانتقال بينها ، وأما أن يتدفق الناس اليها ، ليصبح الزحام فيها شيئا لا يطاق ، لا يسمح حتى بنسمة هواء ، فاذا تزحزح جالس ، فلكى يطرد جارا أقل قدرة أو أضعف بنية ، أو أكثر حياء !

مشكلات كوكبنا

ويصبح على مصممى هذه الساحة والمسئولين عنها أن يوسعوها ، باضافة أماكن جديدة ، أو مساحات جديدة ، تستوعب أعدادا أخرى لم تكن فى الحسبان ، وقت تخطيطها ·

هذه هى الاحتمالات الأربعة ولا خامس ·

ومساحتنا التى نقصدها هنا ، هى كوكبنا كله ، وقد بلغ تعداده قرابة أربعة بلايين من البشر ، يتزاحمون عليه ، فى غير نظام ولا تنسيق ·

فى مكان منه كثافة سكانية ، تقطع على النـاس الأنفـاس ، وتهدد الصحة والرزق والمأكل والمسكن جميعا ·

وفى مكان آخر منه ، خلخلة سكانية ، تجعل هذا المكان خاليا أو شبه خال من البشر ، مما يهـدد العمران والأمن والاستقرار ، ويفتح أوسع الأبواب لتهديد وافد ، من مناطق الكثافة فى أشكال مختلفة ، تستمد اختلافها من طبيعة كل عصر من العصور ·

وفى مكان ثالث من هذا الكوكب نجد ثباتا سكانيا ، اكتفى بحجمه لا ينقص ولا يزيد · ضبط نفسه بمقياس الساحة التى يحتلها ، وأدرك أن عليه أن يحافظ على مسـتواه ، عن طريق المحافظة على حدود نموه ، فلا تهبط تحت تأثير الزحام ·

وتتفرق على أماكن الكرة الأرضية ، صـــور شتى للمشكلة مختلفة ومتباينة بل ومتناقضة ٠

حيث يقل السكان ، تتوفر الثروة !

وحيث يزيد السكان ، تتوفر الحاجة ٠

وحيث يثبت الســكان على وضع ، تتــاح فرص التقدم العلمى والتكنولوجي ٠

وحيث تتوالد أعداد وفيرة من السكان ، تضمر الخدمات ، ويكون الحرمان من التعليم والعلاج وسائر الخدمات ٠

وتنشأ عن اختلافات الأوضاع اختلافات في ردود الأفعال ، أمام مشكلة السكان وعندئذ نجد أن ردود الافعال هذه تترجم عن نفسها فى أحيان بوسائل مشروعة ، لتخفف من أزمتها ، وفى أحيـان أخرى تترجم عن نفسها بوسائل محظورة أو ممنوعة ، أو فى القليل ضارة ٠

فعلى مستوى الأفراد ، تنتشر أنواع من السلوك ، كانت من قبل فى أضيق الحدود ، وكانت تعتبر فى المقياس الأخلاقى نوعا من الاثم ، يسبب العار لمن يرتكبه ٠

ان ادمان الخمر والمخدرات على سبيل المثال ، واحد من السلوك الذى انتشر ولم يعد يثير الخجل بين الناس ٠ بل ربما صار جيل الشباب يباهى به ، وينظم تناوله تناولا جماعيا ٠

ثم هذا الاتجاه نحو الجنس ونحو العنف ، ماذا يعكس ؟

هل يعكس ظاهرة راحة وتفاؤل وانسجام مع المجتمع ؟ أو هو يعكس الضيق بالواقع والهرب منه الى واقـــع آخر خفى ، والتسلى عن الملل بسلوك شائن ؟

كذلك يمكن أن نفسر ظاهرة انتشار الاجهاض ، حتى فى المجتمعات المحافظة وبصورها الخفيـــة ٠ ماذا تعنى ؟ ماذا يعنى ارتكاب فعل ، ثم التخلص من آثاره بمختلف الأشكال ؟ الا يعنى هذا ان مثل هــذا الفعل لايزال فى الوجدان العام فعلا رديئا ، يحسن اخفاء آثاره أو التخلص منها؟

وعلى مستوى الجماعات ، بدأنا نسمع كلمات جديدة فى القـاموس الاجتماعى ٠ جماعات الرفض ، رفض أى شيء ، وكل شيء ، بلا منطق !

وبينما الرفض على أشده ، يكون القبول والرضى على أشده أيضا ! ان هذه الجماعات تتعصب لأى شيء ، ولكل شيء ، من صنعها ، أو من صنع وحداتها أو أجزائهـــا المتفرقة هنا وهناك ، حتى لو اختلفت الألوان أو الأديان أو الأجناس •

ثم ألم تعـــد أغلبية سكان الأرض ، من أجيـــال شابة لا تزال من أجيال ، ان لم تكن أجيـــال رفض ، فهى على كل حال أقرب الى أجيـــال الرفض هذه ؟

معنى هذا اننا صرنا نواجه مجتمعا عالميا يعيش على أطراف قدمية • أنفـاسه معلقة بين الثقة والشك • وجـدانه صاخب كموسيقاه • عيشه مخطوف كأوقاته • همته مخدرة كرأسه !

هذا العالم يواجه خطرا متصلا ، قد يهدد أمنه فى أى وقت •

وما لم يستعد هذا العالم توازنه •

وما لم يستعد ارتباطاته بالبيئة ، وبالقيم •

ما لم يشعر بأن راحته ليست دائما فى طائرة نفاثة ، لكنها قد تكون تحت شجرة توت أو صفصاف ، على حافة جدول •

ما لم تترابط الأسر فى حنان •

ما لم يتغلب على الزحام بالعلم والتعاون الدولى ، ليوسع كل لأخيه ما يفيض عن حاجته •

ما لم تعـد الثقافة تعتمد على القراءة الهادئة القادرة على استيعاب المعلومات والافادة منها ، بدلا من الاكتفاء بصور متتالية سريعة كالومض ، وأصوات صاخبة تؤرق ليالى المرضى •

وفى اختصـــــار :

ما لم يعد الانسان الى نفسه ، فلن يكون أمامه بديل ، الا أن يدمر نفسه •

ولا أظن ان هذا هدف لأى منا ، حتى لأجيال الرفض •

كل ما تريده هذه الأجيال أن تعرف أى مصير ينتظر الانسانية فان المعرفة فضيلة •

عبد المنعم الصاوى



ملاحظات مستقاة من الدراسات الهندية الحديثة

ثبت أن عملية الاجهاض التى يقصد بها انهاء الحمل كانت تمارس من بدء التاريخ تحقيقا لظروف اجتماعية أو سيكلوجية ، ثم ظهرت فى بعض البلاد لمعالجة مشكلات جنسية وعمليات الاجهاض والاتجاهات الخاصة بها من المسائل الهـامة التى يجب دراستها خصوصا فى البلاد المكتظة التى تعانى من الانفجار السكانى الذى قد يؤثر فى الرقى والتقدم الحضارى للأقليم ٠

ويقصد بالاجهاض الصناعى اخراج الجنين وانهاء الحمل قبل أن يمر عليه ثمانية وعشرون أسبوعا ، أى قبل أن تدب الحيـاة فى الجنين ٠ وبهذه الطريقة يسمى الجنين سقطا ٠ أما بعد هذا التاريخ فيولد جنين حى ولكنه ناقص التكوين ٠ والاجهاض اما أن يكون طارئا أو صناعيا والصناعى اما أن يكون مشروعا أو غير قانونى ٠ وتتراوح حالات الاجهاض الطارئة بين ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ من حالات الحمل عامة فى جميع الأقطار وتزداد نسبة الاجهاض اذا كانت الحامل متقدمة فى السن ، وتقدير النسبة الحقيقية للاجهاض أمر غير يسير ، فقد يحدث الاجهاض فى وقت مبكر فلا يسترعى انتباه الأم ولا تفطن اليه كثير من الأمهات ولا يبلغن عن حالة الاجهاض التى تنتابهن ، كمـا أن الكثير من حالات الاجهاض الصناعى تبلغ على أنها حالات اجهاض طارئة ٠

وحالات الاجهاض الصناعية المشروعة يقوم بها الأطباء فى المستشفيات أو المصحات

بقلم : الدكتورة سيرجت كور

الباحثة بمجلس التنمية الاجتماعية فى دلهى والمستشارة لوزارة الصحة وتنظيم الاسرة الهندية ، ولها أبحاث كثيرة عن النواحى الاجتماعية والنفسية والتربوية لتنظيم الاسرة والبيانات التى تضمنها هذا المقال مستقاه من مسح اشمل أخرى على سكان منطقة دلهى الصناعية ٠

ترجمة : الدكتور عبد الغنى وشاحى

رئيس قسم الاطفال بكلية الطب بجامعة عين شمس، ورئيس جمعية طب الاطفال سابقا له بحوث عديدة فى طب الاطفال فى المجلات العلمية العالمية وله أبحاث فى تحسين النسل وتوفير الاغذية البروتينية والالبان النباتية واللحوم الصناعية ٠

الخاصة المجهزة تجهيزا كاملا ٠ أما حالات الاجهاض المخالفة للقوانين فيقوم بها أطباء أو ممرضات أو قابلات أو مجموعة مختلفة من الاشخاص الممارسين لها ، وقد تلجأ اليها الحامل نفسها سواء كانت مدركة للطريقة أو جاهلة بها ٠

ونظرة المثقفين فى كثير من الأحيان الى الاجهاض هى انه عمل غير أخلاقى بل ان ذكر اللفظ بغيض فى كثير من البلاد ، لذلك أطلق عليه فى الهند انهاء للحمل ، كما يسمى الاجهاض المبكر باسم « انزال للحيض » وذلك بقرار من المحكمة العليا فى يناير ١٩٧٣ ٠

ويمارس الاجهاض الصناعى فى جميع أقطار العالم ، وتختلف نسبة المعروف منه تبعا للقيود القانونية المفروضة عليه ونظرة المثقفين اليه وحجم أفراد العائلة المقبول والموافق عليه منهم ودرجة الرخاء الاقتصادى ومستوى المعيشة ٠ ويبلغ عدد حالات الاجهاض حوالى ٣٠ مليونا وهذا رقم منخفض اذ ان جميع المحاولات التى عملت لاحصاء العدد الحقيقى قد صادفها كثير من العقبات ٠ ففى الكثير من البلدان تعتبر عملية الاجهاض جريمة يعاقب فاعلوها والنساء المضطرات الى اجرائها يتعرضن لأخطار كثيرة ٠ وقد دلت الاحصاءات التى عملت فى شيلى واليابان على أن نسبة الاجهاض التى توصل

اليها الأطباء تختلف عن النسبة التى تبلغ للمولدات ، وهى كذلك تختلف عما تتوصل اليه الاحصائيات الاجتماعيات ٠

ولقد لوحظ فى المجر ، وهى بلد يسمح فيه بعمل الاجهاض طبقا لرغبة الام وبغير قيود أن الرقم الناتج من بحث احصائى عن عدد حالات الاجهاض بين الأمهات المتزوجات فى المدينة يساوى نصف الرقم الرسمى للدولة (كليمان ١٩٧٣ صفحة ١٣) ٠

وقد كان الاجهاض مباحا فى الهند الى وقت قريب للحفاظ على حياة الأم فقط ٠ وبالرغم من القيود القانونية التى كانت مفروضة على هذه العملية فان نسبة الاجهاض كانت آخذة فى الزيادة ، حتى أن الحكومة فى سنة ١٩٦٤ كونت لجنة لدراسة موضوع الاجهاض من كل نواحيه لتتمكن من صياغة قانون الاجهاض الجديد ٠

وقد لاحظت اللجنة أنه فى مجتمع بلغ عدد سكانه ٥٠٠ مليون نسمة عند اجراء البحث كان عدد حالات الاجهاض ٥ر٦ مليون ، منها ٦ر٢ مليون حالات اجهاض مفاجىء ، ٩ر٣ مليون حالة اجهاض صناعى ٠ وكانت معظم حالات الاجهاض الصناعى غير قانونية ولذلك فان نسبة ضئيلة منها تمت فى عيادات الأطباء الخاصة والمجهزة تجهيزا كاملا للأمهات القادرات على دفع مبالغ باهظة للأطباء الماهرين أو القائمين بهذه العملية ٠ أما حالات الاجهاض غير المشروعة والتى تتم مخالفة للقانون فتعمل بأيد غير خبيرة فى ظروف صحية رديئة تؤدى الى وفاة كثير من الأمهات واصابة الملايين منهن من النساء الفقيرات الجاهلات بمضاعفات طبية خطيرة لانه لم يكن أماهن الا أن يعرضن حياتهن للخطر نتيجة لرغبتهن فى التخلص من أطفال غير مرغوب فيهم ٠

ولقد ظهر قانون جديد لانهاء الحمل ووفق عليه فى عام ١٩٦٩ ، الا أن البرلمان وافق عليه فى ابريل ١٩٧٢ ٠ وفى هذا القانون تتيسر ممارسة عملية الاجهاض واجراؤها بصفة قانونية اذا كان لها مبررات خاصة بالحفاظ على صحة الأم المتزوجة وحالتها العقلية والنفسية على أن تتم حالات أنهاء الحمل بواسطة الأطباء المسجلين وفى ظل القانون اذا كانت مدة الحمل لا تتجاوز اثنى عشر أسبوعا ، أما اذا كانت مدة الحمل بين ١٢ أسبوعا و ٢٠ أسبوعا فلا تتم العملية الا باقرار طبيين مسجلين كما يصرح بانهاء الحمل اذا كان الحمل قد تم رغم ممارسة الزوجة أو الزوج جدى طرق منع الحمل بتنظيم النسل ٠ وفى هذه الحالة يعتبر الاجهاض قانونيا اذا طلبه الزوجان ٠

وبذلك أصبح من الجائز فى الهند كما فى الصين واليابان وهنغاريا وروسيا وتقريبا نصف الولايات المتحدة انهاء الحمل فى ظل القانون ، أما فى بريطانيا والبلاد الاسكندنافية وكثير من بلدان أوربا الغربية فلا يصرح بانهاء الحمل الا فى الايام الاولى من الحمل بشرط أن يكون ذلك للحفاظ على صحة الأم ورخاء المجتمع ٠

وقد لوحظ أن الاباحة القانونية للاجهاض ذات أثر ضئيل حين يرفض الأطباء اجراءها لاعتقادهم أن ممارسها انما يزهق روحا بريئة فى حين أن عمله ووظيفته هى

انقاذ حياة المرضى لا ازهاق النفوس ، وأن من واجبهم تخصيص جهدهم لعلاج ومتابعة أحـــوال مرضاهم الذين هم فى مسيس الحاجة الى جهدهم الطبى • وعلى ذلك كان للتسهيلات القانونية أثر ضئيل • وبينما يرحب الأطباء فى الهند بمعالجة المضاعفات النـــاتجة عن اجهاض قامت به الأم أو غيرها انقاذا لها فانهم يرفضون اجراء عملية الاجهاض بأنفسهم •

وقد ثبت الآن من دراسة القانون البريطانى للاجهاض أن نظرة الناس الى عملية الاجهاض الصناعية لم تتأثر بالاباحة القانونية احتراما منهم لظروف البيئة والظروف الاقتصادية والدينية والثقافية العامة للمواطنين •

وقد دل التعمق فى البحث على أن ما نشر من الأفكار والعقائد ونظرة الناس الى عملية الاجهاض بين المواطنين الهنود كان ضئيلا •

ولذلك فقد أجرى هـذا البحث لاستطلاع آراء المتزوجين من الرجال والنســاء ومعرفة رأيهم واعتقادهم فى هل الاجهاض الصناعى يفيد كطريقة لتحديد أفراد الأسرة وما هى الضوابط التى يوافقون على توفرها لاجراء هذه العملية وما هى الظروف التى يجب أن يمتنع فيها الطبيب عن اجراء هذه العملية ومع اخبارهم بالتسهيلات القانونية الجديدة التى استخدمت والموافقة على اجراء هذه العملية فى مراكز رعاية الاسرة تحت الاشراف الطبى بالاضافة الى استعمال الوسائل الأخرى لتنظيم الأسرة •

وتناول البحث علاقة الاجهاض الصناعى بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ، وعدد مرات الولادة للأم ، واستعمال وسائل منع الحمل ، والرغبة فى اختصـــار حجم العائلة ومعرفة مدى ما وصــل الى علم الناس كما تناول ما وصــل الى علم الناس من معلومات عن تنظيم الأسرة وتناول البحث كذلك دراسة موضوع الاجهاض الذى لايبيحه القــانون فى البلاد الأخرى وآثار التســهيلات الجديدة التى احتوى عليها القـــانون الهندى الجديد •

طريقة البحث :

درست انطباعات الناس بصدد موضوع الاجهاض الصناعى ضمن بحث اخصائى كبير خاص بتنظيم الأسرة وذلك فى مصنعين على بعد ٢٠ ميلا من مدينة دلهى •

وقد طلب من المشتركين فى البحث ابداء الرأى فيما يلى : — موافقتهم أو عدم موافقتهم على عمل الاجهاض الصناعى • فى اثنتى عشرة حالة ، منها : —

١ — اجهاض الزوجة لتنظيم الأسرة •

٢ — اجهاض الزوجة لأسباب يقررها الطبيب •

٣ — الاجهاض الصناعى اذا ما نشأ الحمل عن هتك عرض •

٤ — الاجهاض الصناعى بعد أن يسرت الدولة طرقه وأقرت اجراءه فى مستشفيات ومصحات الحـــكومة •

وقد وجهت الأسئلة لأشخاص متمرنين ، وقام باستجواب الرجال باحثون من الرجال باذن من ادارة المصنع فى أثناء أوقات العمل الرسمية أو فى منازلهم ·

وكان المستجوبون للسيدات سيدات مثلهن يزرنهن فى منازلهن ·

عينة البحث : .

من بين ١٠٠٠ شخص ٥٠٠ ذكر ، ٥٠٠ أنثى يشتغلون فى مصنعين بجوار دلهى اختيرت طائفة منهم لاجراء البحث واستجوب الآخرون للمقارنة ، لأن أحد المصنعين به وحدة لتنظيم الاسرة والمصنع الثانى الذى اختير للمقارنة ليس به وحدة لتنظيم النسل ·

وبلغ عدد المتزوجين فى كل مصنع ١٥٠٠ · أخذ من كل مصنع عينة عشوائية نحو ٥٠٠ شخص كل منهم عامل متزوج من عاملة تشتغل كذلك بالمصنع ويقيمان فى المدينة السكنية الخاصة بالمصنع التى تقع بجوار مدينة دلهى ، وكانت سن الزوجة تتراوح بين ١٥ و ٤٥ سنة · قسم عددأفراد البحث الى خمسة أقسام حسب الوظيفة · واختير من كل قسم الزوج أوالزوجة لابداء الرأى وبلغ عدد الذكور ٢٣٢ وعدد الاناث ١١٩ فى مصنع التجربة ، ٢١٨ من الذكور و ١٩٦ أنثى فى المصنع الثانى للمقارنة · استغرق استجوابهم خمسة أشهر ·

الظروف الاقتصادية والبيئية :

على الرغم من أن الهدف هو اختيار مجموعتين متناسقتين للمقارنة فقد ظهر بعد الاستجواب أن عمال المصنع الثانى أكبر فى أعمارهم من عمال المصنع الأول اذ يزيد مستوى الأعمار فيه بمقدار أربعة أعوام ، ولهم عدد أكبر من الأولاد ، ويقيمون فى حى المصانع ضعف المدة التى قضاها عمال المصنع الأول · كما ظهر أن درجة الثقافة والتعليم والمهنة والحياة الأسرية وسن الزواج متشابهة بينهما ·

نتائج البحث :

وافق كثير من الرجال والنساء فى المصنعين على اعتبار أن الاجهاض الصناعى وسيلة لتنظيم الاسرة وكان عدد الموافقين من الرجال أكبر فى الاحوال الآتية :

١ ـ اذا كان الحمل يضر صحة الأم ·

٢ ـ اذا كان عدد الأطفال أكبر من طاقة احتمال الوالدين ·

٣ ـ اذا طلب كل من الزوج والزوجة اجراء العملية ·

٤ ـ امتدح كثير منهم اهتمام الحكومة واصدار القانون الجديد للاجهاض واباحته واجراء العملية بالمصحات الحكومية فى ظل القانون الجديد ·

٥ ـ رفض كثير من السيدات قبول فكرة اجراء الاجهاض وقلن أنه عملية مشينة ولا أخلاقية ويجب ألا تمارس لأنها ضارة بالصحة ٠

٦ ـ ٦٦ ٪ من الرجال ، ٨١ ٪ من النساء فى المصنع الأول ، ٨٧ ٪ من سكان دلهى وافقوا على اجراء العملية للتخلص من طفل مشوه ٠

٧ ـ ٣٢ ٪ من الرجال من المصنع الثانى و ٢٨ ٪ من الرجال من المصنع الأول و ٥٥ ٪ من نساء دلهى حبذوا العملية اذا كان أحد الأبوين مصابا بمرض عقلى ٠

٨ ـ ٧٥ ٪ من المستجوبين وافقوا على الاجهاض للتخلص من الجنين فى حالات هتك العرض أو اذا ما حملت فتاة غير متزوجة ٠

٩ ـ ظهرت موافقة عامة على اجراء العملية اذا كانت حياة الأم مهددة أو الحالة الاقتصادية للأسرة سيئة مع الثناء على عمل الحكومة باباحة اجراء العملية فى المصحات الحكومية وفى ظل القانون ٠

وكانت موافقة الأزواج على اجراء عملية الاجهاض فى الأحوال الآتية بالترتيب الآتى : ـ

١ ـ اذا كان الحمل خطرا على صحة الأم ٠

٢ ـ اذا كان دخل الأسرة ضئيلا لا يكفى اعاشة عـــدد كبير من الأطفال فى مستوى مقبول ٠

٣ ـ اذا نتج الحمل من جريمة خلقية ٠

٤ ـ اذا كان سيؤدى الى ولادة طفل مشوه ٠

٥ ـ اذا حملت فتاة بغير زواج شرعى ٠

أما الزوجات فكانت اجابتهن بالترتيب الآتى من حيث الاباحة : ـ

١ ـ الحمل من هتك عرض ٠

٢ ـ طفل مشوه ٠

٣ ـ حفظ صحة الأم ٠

وقد رفض الموافقة على اجرائه لأسباب اقتصادية أو فى حالة الفتيـــات غير المتزوجات ٦٠٪ و ٧٠ من السيدات المشتركات فى البحث و ٤٠٪ و ٥١٪ من الرجال لم يوافقوا على اجراء العملية ويعتبرونها عملا مشينا غير أخلاقى وضارة بصحة الأم ٠ وسبب ذلك هو الاعتقادات الراسخة فى الاذهان عن هذه العملية سواء فى الهند أو فى البلاد والمجتمعات المتقدمة ، فقد ذكر العالم تايلور فى سنة ١٩٧٠ أنه من بين ٣٧٤حالة

اجهـاض دخلت مستشفى جرادى التذكارى باتلانتا بولاية جورجيا كانت ٢٧٪ فقط من حالات الاجهاض صناعية ٠

وبمراجعة البحوث الميدانية والطبية التى عملت قديما بالهند ظهر أن حالات الاجهاض المبلغ عنها تتراوح بين ٣ ٪ ، ٥ر٣٩ ٪ من حالات الحمل ٠ وقد جمعت هذه البيانات من السيدات أنفسهن ، ولكن هذه الأرقام منخفضة بدليل أن الابلاغ عن حالات الاجهاض الصناعية يقل عن ١ ٪ (ويذكر العالم أناندر « ١٩٧١ » أن ٣٠ ٪ من الأسرة فى أقسام أمراض النساء والولادة تشغلها سيدات مصابات بمضاعفات بسبب اجراء عمليات الاجهاض فى بيئة ملوثة أو قامت باجرائها السيدات أنفسهن أو تمت على أيدى قابلات غير متمرنات أو تحت ظروف صحية وبيئية رديئة .

وبعد مضى عام من تطبيق قانون الاجهاض الجديد فى الهند واباحته فى العيادات بالمدن والأقاليم زادت نسبة الاجهاض القانونية ولكن بنسبة ضئيلة فى الأقاليم ٠ فى حين زادت النسبة فى مستشفيات بمباى ودلهى كما ذكر باسايا فى عام ١٩٧٣ ٠

ويرجع السبب فى فشل القانون فى زيادة الاقبال على عملية الاجهاض فى الريف الى أن ٨١٪ من نساء الريف جاهلات بالقـــانون الجديد وكثيرا ممن علمن بالقانون يستنكفن اجراء العملية بطريقة مكشوفة فى المستشفيات العامة لاستنكار الرأى العام لها ولموقف الاطباء فى المصحات الحكومية الذين يستنكرون عملها مماأدى الى أنتستعين السيدات بالتخلص من الحمل غير المرغوب فيه بالطرق السرية المتبعة من قبل ظهور القـــانون ٠

وقد ظهر من بحث أجرى فى سنة ١٩٦٩ ان نساء المدن أكثر وعيا فى تقـدير عملية الاجهاض الصناعى وأكثر معرفة بالأماكن والأشخاص والخبرات التى تمارس هذه العملية فى حين أن سيدات الأرياف أظهرن عدم درايتهن وامتنع الكثيرات منهن عن الادلاء بمعلوماتهن بهذا الخصوص ٠

واعتبرت سيدات المدن أن اجـراء عملية الاجهاض مسألة خاصـــة بهن تجب مناقشتها وعمل الضوابط لها ـ ورفض نساء الارياف التحدث فيها والموافقة عليها ، وعلى ذلك فالحاجة الى ترتيبات وتسهيلات الحكومة فى اجراء هذه العملية ستزيد فى المدن ولا ينتظر الاقبال عليها فى الارياف فى المستقبل ٠

أكثر الناس ترحيبا بالاجهاض الصناعى :

ظهر ان ارتفاع مستوى التعليم وزيادة دخل الزوج هما أكثر العوامل المساعدة فى قبول فكرة الاجهاض ولا تؤثر السن ونوع العائلة وعدد الأطفال على قبول الفكرة ٠ فقد ظهر أن نسبة ٨٣ ٪ من السيدات من خريجى الكليات و ٤٠ ٪ ممن هن أقل ثقافة هن اللاتى قبلن الفـــكرة ٠ ونسبة المعارضات فى الطبقات القليلة العلم أربعة أمثال

المتعلمات (كار ١٩٧٠) وقد وصل الى هذه النتيجة كل من درس العلاقة بين الظروف الاجتماعية والثقافة العلمية وقبول فكرة الاجهاض وامتداح القانون الجديد (ياردا واج ، موليك ١٩٧٣ ٠)

القــانون الجـديد

الانهاء الطبى للحمل

رغم وجود القانون ظهر أن ٥٠ ٪ من العـاملين هم الذين يعلمون بوجود ذلك التشريع الجديد ، وقد كان عدد العاملات اللائى عرفن بالقانون أقل من ذلك ٠

كمـا ظهر أن قلة من أهالى الريف والمدن حتى العائلات المتعلمة والتى تمارس اجراء عملية تنظيم النسل سواء المتعلمة أو ذات الدخل المرتفع أو التى تفضل أسرة صغيرة لم يكن لها دراية بالقانون الجديد (٥٠ ٪ فقط) ٠ وقد ظهر أن نشر الوعى بهذا القانون فى المصنعين قد قوبل بالارتياح والتقدير ٠ وقد ظهر أن الدعاية لتنظيم الأسرة فى الراديو والأفلام كان لها تأثير على قبول فكرة تنظيم النسل ، وسيكون لها تأثير فعلا فى قبول فكرة عملية الاجهاض ولكن كثرة النسل أو ارتفاع نسبة وفيات الأطفال لم يكن لها تأثير على قبول الفكرة ٠

وقد تبين أن الفئات التى تقبل القانون هى من الرجال والنساء فى المدن الذين هم على ثقافة عالية ، والذين يعيشون على مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع ٠ وهم مقتنعون بالحد من عدد أفراد الأسرة وهم الذين اذا لم يجدوا سبل تنظيم الأسرة متيسرة وبدون ضرر على الأم فانهم يتطلعون الى الاجهاض كبديل خصوصا بين الطبقة المتوسطة وفى الأحوال التى تفشل فيها عقاقير تنظيم الأسرة ٠

وقد دلت البحوث على أنه وان ظهرت موافقة كبيرة على اباحة عملية الاجهاض اذا ما تعرضت حياة الأم للخطر لأسباب صحية أو اقتصادية أو اجتماعية فقد قوبلت بتحفظ شديد ٠ وقد دل عدم الموافقة على تخليص الفتاة العابثة أو السيدة غير المتزوجة بواسطة الاجهاض على تمسك الناس حتى المتعلمين بنظرتهم الى الاجهاض على أنه عمل مشين مخالف للقانون والأخلاق ٠

موقف الأطبــاء :

بالرغم من الاتجاه الاجتماعى وتحسنه فى قبول انهاء الحمل واجراء العملية تحت الرعاية الطبية وفى ظل القانون فان نظرة الاطباء وموافقتهم على القيام بهذه العملية للتخلص من الاجنة غير المرغوب فيها بالاضافة الى أعمالهم الأخرى أمر فى غاية الأهمية لنجاح أو فشل القانون ٠

أن اللجنة التى عينتها وزارة الصحة الهندية سنة ١٩٦٤ برياسة شانتلال شاه لدراسة واباحة الاجهاض الصناعى ناقشت آراء المسئولين ووجهت اليهم أسئلة محددة قانونية طبية اجتماعية ثقافية أخلاقية عن وضع الاجهاض ·

كان عدد الأسئلة ٦٠٠ ، نصفها أسئلة طبية ، و ٩٠ ٪ من الاجابات كانت بها موافقة على الاجراء اذا ما تعرضت صـحة الأم للخطر ، ٣٠ ٪ موافقة فى حالة حمل السفاح · وقد اختلفت الآراء بالنسبة للظروف الاجتماعية (٥٠ ٪ فقط موافقة ، ٥٦ر٦ قبلوه كحل للسيدات اللاتى لديهن أكثر من ثلاثة أطفال واللائى يرغبن فى عمل عملية تعقيم) · أما اباحته للسيدة غير المتزوجة التى حملت فقد قوبل هـــذا العمل باستنكار ·

وبعد اللجنة برئاسة شانتيلال شاه لم يثر الموضوع بين الأطباء الا فى حالات متفرقة بين الأطباء المعيدين فى المصحات الحكومية بقصد تيسير هذه العملية · وقد ظهر منهم أنهم تعساء باختيارهم لهذا العمل الذى يعتقدون أن فيه ازهاقا لأرواح بريئة ، رغم أن أساس مهنتهم المحافظة ومداواة تلك النفوس · انهم يستنكرون التفكير فى الاجهاض لأى سبب الا فى حالة انقاذ حياة الأم من خطر أو فى حالات قليلة جدا كهتك العرض ولا يقبلون اجراء هذه العملية لسيدة حملت سفاحا أو لزوجة ترغب فى اجرائه لظروف اجتماعية أو اقتصادية ·

ويعتقد الأطباء والممرضات رغم اباحة القانون أنها عملية مشينة ·

وأفادت الدراسة التى أجريت فى الولايات المتحدة عن أثر الاباحة لقانون الاجهاض (وستوف ١٩٧١) أن القوانين الجديدة لم تحقق أهدافها ولم تحل مشاكل السيدات فى تلك الولايات لأن الأطباء لم يتغيروا ولم يغيروا آراءهم فى تلك الفترة الوجيزة ، ويقول الأطباء أن هذه العملية عملية مشينة ويجب على السيدة التى تفرط فى نفسها وتلهو أن تدفع الثمن · وفى الولايات التى أجاز القانون فيها هذه العملية لم يقبل الا فئة قليلة من الاطباء اجراءها وفى بعض الولايات كان القانون عديم الفائدة والأثر ·

أما فى مستشفى نوروزجى واديا فى بمباى فقد كان المستشفى الوحيد الذى ظهر فيه جليا أثر القانون الجديد · فقد نشر يوراندار سنة ١٩٧٣ أن ٢٥٠٠ سيدة طلبن اجراء هذه العملية كما ذكر عدم وجود أى مضاعفات وأضاف أنه لولا الاباحة القانونية للجأ هؤلاء السيدات الى المستشفى بمضاعفات كثيرة نتيجة اجراء العملية تحت ظروف سيئة ولشغلن الجزء الأكبر من المستشفيات رغم الامكانيات البسيطة المتاحة للعلاج والتى تخدم الآن المرضى الآخرين ·

ما يدور فى البلاد الأخرى : -

لاحظ العالم تيتز (١٩٧٣) أن قانون اباحة الاجهاض فى ولاية نيويورك بأمريكا سبب نقص عدد المواليد ٢٣ ٪ وكان قد صدر فى سنة ١٩٧٠ ، ويقو أن نصف هذا النقص هو أثر مباشر لانتشار القانون وقد ظهر أن سبع عشرة ولاية من خمسين ولاية هى التى أباحت مشروعية الاجهاض • وذكر بون وبرانش (١٩٧١) أن القانون لا دخل له اذ انه فى ولايتى كاليفورنيا وبنسلفانيا يتضاعف عدد حالات الاجهاض رغم عـدم وجود القـانون وفى نظرهم ان اقتناع الجمهور وتيسير سبل اجراء العملية أهم من القانون ، كما أن موافقة الأطباء على اجراء العملية لانهاء حياة الأطفال غير المرغوب فيهم أهم فى نظرهم من الاباحة القانونية أو عدمها •

والاباحة القـانونية للاجهاض فى أوروبا الشرقية أدت الى قلة المواليد وزيادة عمليات الاجهاض ولم يلاحظ ارتباط بين عملية الاجهاض والقانون • والاجهاض مباح فى البلاد الاسكندنافية ، ولكن أثر القانون ضئيل • وفى أمريكا اللاتينية رغم الحظر القانونى فان كثيرا من البلدان قد قللت عدد المواليد باجراء العملية سرا • وفى شيلى رغم اعتبار هذه العملية عملا غير قانونى ورغم التعاليم الدينية المشددة ارتفع عدد حالات الاجهاض الى ١٥٠٫٠٠٠ وعدد المواليد ٣٠٠٫٠٠٠ (حوالى ١٩٧٢) •

وفى الولايات الغربية الاسيوية (مثل تركيا ، ايران ، العراق ، لبنان ، الأردن) ومصر فى افريقيا والمكسيك فى أمريكا الشمالية ظهر أن عمليات الاجهاض تزداد فى تلك البلدان الاسلامية كما فى المكسيك الكاثوليكية رغم استنكار القانون والأديان للعملية •

والاجتماع الذى عقد فى بيروت فى سنة ١٩٧١ لمعرفة حالة الاجهاض فى البلاد الاسلامية أظهر انه منتشر فى هذه المناطق خصوصا بين العائلات التى تفضل عددا قليلا من الأطفال • كما ظهر عدد يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ حالة اجهاض تتم فى ايران كل عام أى بمعدل اجهاض لكل ٥ ولادات أو ثلاث •

وفى اليابان تقول الدراسة الحديثة ان ٧٠ ٪ من حالات نقص المواليد ناتجة من اباحة الاجهاض ، ٣٠ ٪ من وسائل منع الحمل بالاضافة الى تأخير سن الزواج • ولقد كان الاتجاه فى السنين القليلة الماضية هو منع الحمل والاقلال من الاجهاض • وكان المقصود فى الهند أن الاباحة تؤتى ثمارها كما فى اليابان الا ان نجاح القانون فى اليابان ارتبط برغبة الأهالى فى اختصار عدد أفراد العائلة والظروف الاجتماعية والنفسـية والدينية والتسيهلات الطبية أما فى الهند فان المناخ الاجتماعى والتسهيلات الطبية مختلفة • وبالاختصار فان الاجهاض الصناعى فى الهند وبقية البلاد رغم عدم وجود احصاءات دقيقة يعتد بها آخذ فى الانتشار رغم القوانين والظروف الاجتماعية والدينية ويلاحظ الاقبال عليه فى البلاد التى اقتنعت بتقليل نسبة المواليد عن طريق الدعاية لتنظيم الأسرة •

علاقة العملية بالأخلاق والدين :

ان أهم الأسباب التى كانت تدعو الى حظر عملية الاجهاض هو عدم تشجيع الفساد الأخلاقى وسوء سلوك صغار الفتيات والسيدات ، ولكن ثبت انهناك بلادا كثيرة وزيادة كبيرة فى أطفال السفاح وان الاجهاض لا يخضع للقـــانون بالدرجة التى تأثر بها ، وارتبط الاجهاض بالسلوك الاجتماعى والثقافى فى البلاد ٠ وقد قال العالم جاريت انه يرتبط أكثر بالحرص على البكارة اذ قد ظهر ان الفتيات العابثات المتعودات على ذلك لا يحملن ، ولكن الطيبات غير المجربات هى اللائى يقعن فى المحظور ٠ ولقد ظهرت حالات حمل بين طالبات الكليات فى نيودلهى ولكنها حالات قليلة رغم انها فى تزايد ، اذ أن المجتمع الهندى لا يوافق على الاتصال الجنسى قبل الزواج للعذارى ولا الثيبات واذا ما حصل الحمل فانهن يتخلصن منه غالبا بطريقة سرية فى عيادات أطباء خصوصيين ، كما أن الموافقة على اجراء عملية الاجهاض تتوقف على الطبيب المنفذ وكثير من الأطبــاء يعتقدون اعتقادا راسخا أن الحياة تبدأ من تلقيح البويضة وفى الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل ، وعلى ذلك فهم لا يقدمون على هذه العملية الا اذا عرضت حياة الأم للخطر٠ ولكن كثيرا من الأطباء الأمريكيين يعتقد ان الحياة تدب قبل الأسبوع العشرين من الحمل، الأمر المعترف به أمام القانون ٠ وبمناقشة كثير من الأطباء الأمريكان وجد ان الكثير منهم لا يعترف بالتسمية القانونية ولكنه يلتزم بأمر الدين والتعاليم التى حفظوها من طفولتهم وانهم متمسكون بالقيم الدينية ٠ وقد ثبت انه لا السن ولا الوظيفة ولا الزوجية ولا التعاليم التى تنشر لتنظيم النســل أمكنها أن تغير من الاعتقاد والحـكم على شرعية الاجهاض ٠

الدين والاجهاض :

ان جميع الأديان الموجودة بالهنـــد كالهندوسية والبوذية والاسلام والمسيحية واليهودية تحرم انهاء الحمل ولكن رغما من التعاليم الدينية فان العملية تمارس عبر الدهور ٠ وبالرغم من استنكار المجتمع فان كثيرا من الأمهات يتخلصن من الحمل رغما من خطورته على صحتهن وتعريض حياتهن للخطر ٠ وقد ناشد الأستاذ ساتوباذيايا وزير الصحة السابق ورئيس هيئة تنظيم النسل الأطباء قائلا : أليس من الواجب انقاذ الأم التى تريد التخلص من حملها بواسطة الأطباء بدلا من وقوعها فى أيد جاهلة قد تودى بحياتها أو تسبب لها أمراضا غير قابلة للشفاء ، اذ ظهر ان ثلث الأسرة المخصصة لعلاج السيدات مشغولة بعلاج مضاعفات الاجهاض التى تتم تحت ظروف غير صحية وبواسطة أناس غير متخصصين يسببون للأمهات أضرارا بليغة بعضها غير قابل للشفاء فضلا عن تعريض حياتهن للخطر ٠

ويدعى الأستاذ مالكولم روتس انه ما من دين قد منع جميع أصناف الاجهاض

بدون تحفظ ، ويقول انه من المتفق عليه فى العالم المتحضر اذا كانت حالة الأم فى خطر فالتضحية بحياة الطفل أهون وأقل ضررا عن التضحية بحياة الأم ولكن نوع الخطر وأسباب الاباحة هى موضوع المناقشة بين الأطباء والمشرعين والمحامين وعلماء الدين ٠ وما زال الاجهاض موضوعا شائكا فى نظر الاطباء المتدينين ٠ والمؤيدون للاجهاض من الأطباء يتعللون بحالة الأم النفسـية والعقلية ويردون على مناهضى الاجهـاض الذين يخشون ازهاق الجنين بأن وجود الجنين يجب أن لا يكون هو الهدف الوحيد ، ولكن نوع الحياة التى سيعيشها والظروف التى ستوفر له هو فى نظرهم أهم ، وأن وجود أطفال غير مرغوب فيهم سيؤدى الى تعاستهم واضطراب أحوال باقى أطفال الأسرة ٠



فى عالم غير منظّم

كان لحملة تنظيم الأسرة أهداف شتى . فعنـد بدء ظهـورها تركزت هـذه الاهداف فى المطالبة بحق اعتبرته من حقوق الانســان الرئيسية ، هو حق معرفة وسائل تنظيم النسل وطرق منع الحمل بدون حرج أو خوف من العقاب . ثم تحولت الى عمل انسـانى يسعى لمعـاونة النسـاء المعوزات على التخفف من أعبـاء الأمومة المتكررة . اما الآن فان هذه الحملة يؤازرها الاعتقاد السائد بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى اغلب المجتمعات لا يمـكن أن ترتقى دون أن تسـبقها عملية تنظيم للنسل .

وبالرغم من أن أهداف هذه الحملة أهداف اجتماعية فانها تؤيد حق الفرد فى اتباع ما يراه بنفسه فى هذا الصدد ، آملة أن تستطيع اقناع أفراد المجتمع بأن ينظموا نسلهم لما يعود عليهم من نفع ، وبذلك يكونون أيضا قد أسـهموا فى تحقيق صالح مجتمعهم ، بل الانسانية بأسرها .

ان المطالبة بحق من حقوق الانسان أو تقـديم خدمة اجتماعية أمر لا يتطلب تفسيرا ما دام هـذا الحق ضروريا وما دامت هذه الخدمة مرغوبا فيها . ولكى تكون الحملة المخططة لتنظيم الأسرة أداة لتحديد النسل يجب أن توضح للناس كيف أن تنظيم النسل يؤدى الى رفع مسـتوى المعيشـة لمعظم أفراد المجتمع ، ولهذا نرى اهتمام رجال الاقتصاد بفكرة تنظيم النسل بعد ان كانوا معرضين عنها .

بقلم : وجيه الدين أحمد

عالم نفسى اجتماعى اتصل عمله اتصالا وثيقا بالتنمية الريفية كموظف باكستانى مدنى مدة تزيد على عشرين عاما . ومن ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ أشرف على تنفيذ برنامج وطنى باكستانى لتنظيم العائلة . وهو الآن يعمل مستشارا لاتحاد الأبوة المخططة الدولى فى لندن ، ومن مؤلفاته دراسات فى الهياكل الميدانية فى تنظيم الأسرة وضبط الخصوبة فى البلاد الاسلامية .

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس الصحة النفسية بكلية التربية بجامعة طنطا . حاصل على الدكتوراه فى علم النفس الصناعى والقياس العقلى . من مؤلفاته : حوادث العمل فى ضوء علم النفس .

ورجل الاقتصاد اذا طلب منه أن يخاطب رجل الشارع بلغته البسيطة ، بدلا من استخدام المصطلحات العلمية المعقدة ولغة الرياضيات فى حديثه ، فانه سيوضح له أن تنظيم النسل سيحد من الاستهلاك ، وبالتالى يمكن من الادخار والاستثمار ، وهذا سيحقق له حياة أفضل ، لا لأسرته وحدها ، بل للامة جمعاء . ولكن هذا أسلوب يعتمد على المنطق لا على التجربة ، فحتى الآن لم يستطع أى اقتصادى أن يثبت لنا علميا وعمليا فى ضوء الحقائق المعروفة وجود أى علاقة واضحة وثابتة بين كثرة الانجاب والاستهلاك والادخار والاستثمارات والانتاج من ناحية ، وبين التوزيع الاجتماعى العادل للسلع الاستهلاكية والخدمات من ناحية أخرى . وتأثير أحدهما لا يستتبع تأثير الآخر ، وليس من الضرورى أن تكون هذه المتغيرات شرطا للأخرى .

وقد يتساءل القروى الذكى أسئلة مليئة بالشك متحديا الأسلوب الاقتصادى هذا : كيف لك ان تعلم أن هؤلاء الذين ينظمون نسلهم يوفرون أموالا بدلا من صرفها على المأكل والملبس واشباع الشهوات . وبالأضافة الى ذلك ليس كل المدخرين مستثمرين أو مستثمرين حكماء . واذا كانت الحكومة تأخذ الفائض فانها تستغله فى الحروب أو فى تشييد أحد مشاريعها التى تخدم الترف والبذخ ولا تخدم الفقير المحتاج . كما ان البنوك قد تقرض مدخراتها الأغنياء ليستغلوها فى صنع سيارات لاغنياء مثلهم ، بدلا من أن يقرضوها لعمالنا الحرفيين وغير الحرفيين ليسدوا بها

حاجاتهم من أدوات ومواد لازمة لأعمالهم . وحتى اذا ما اقتنعنا بأن مدخراتنا كلها تستغل فى انتاج القطن والدخان مثلا فمن أين لنا أن نضمن أنها ستعود علينا بالربح من المشترى الأجنبى . ولا شك انك تعلم أن انجلترا نفسها تحاول أن تزرع حصتها من الطباق ، ومنتجى الألياف الصناعية بها يحاولون أن يغزوا بمنتجاتهم هذه أسواقنا فى كل مكان . حينئذ سوف يفقد رجل الاقتصاد قوة حجته فى عالم غير مخطط بدرجة الاتقان التى خطط بها نموذجه النظرى .

وقد يستطيع رجل الاقتصاد أن يؤكد للقروى أن السلطات المسئولة تهتم فعلا بكل الأمور التى تعمل لصالحه وسلامته ، وأن عليه أن يساهم من جانبه بتعداده فى هذا الجهد العام . ولكن هذا بالتأكيد لا يعطى دائما الثقة ، وليس من السهل أن يحصل على تأييد شامل لتغيير جذرى فى السياسة السكانية عندما تكون باقى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، قومية كانت أو دولية ، غير متكافئة جذريا .

ومن الجدير بالذكر أن أحد الاقتصاديين السكانيين ، وهو جونار ميردال ، قد فطن الى الشوائب الموجودة بالنظرية الاقتصادية القائلة « كلما خف الحمل المنوط بالاقتصاد أدى الى ارتفاع فى معدل النمو الاقتصادى » . وهو يعترف بأن المحصلة الاقتصادية المحددة والمباشرة والمؤكدة لانخفاض معدل الانجاب هى زيادة مستوى الاستهلاك الذى يكون استثمارا انسانيا غير محسوس. وفى البلاد التى يكون مستوى الاستهلاك فيها منخفضا جدا قد تعنى زيادة الاستهلاك غذاء أفضل وصحة أحسن ومقدرة أكبر على تحمل العمل الطويل الأكثر مشقة ، وتوسيعا لفرص اكتساب المهارات ، وهذه كلها عناصر ضرورية للنمو الاقتصادى .

ورأى ميردال هذا قد ينطبق على مستويات منخفضة جدا للاستهلاك ، هذا المستوى الذى يحول دون استثمار المنتج لكل طاقاته ، أو اكتساب المهارات الضرورية . والسؤال الذى ينبغى أن يجاب عليه هو : هل تنظيم النسل هو الوسيلة الوحيدة أو الأسهل والأسرع للارتفاع عن هذا المستوى المنخفض جدا ؟ ألم تتجاوز بلاد كثيرة حدود هذا المستوى المنخفض جدا بمجرد اجراء تغييرات فى النظم والمؤسسات الاجتماعية واحداث تحسينات فنية بسيطة ؟ واذا كان ينبغى علينا أن ننتظر حتى تنخفض معدلات المواليد قبل توقع معالجة سوء التغذية والمرض والكسل أفليس من الأجدر أن ننسحب من كل الأنشطة الأخرى التى تستهدف تحقيق النمو الاجتماعى ؟

وعندما يواجه صاحب النظرية السكانية هذا السؤال لا يساعده طرح خططه السياسية التى تحول دون أى تغيير فى النظم ، وبالرغم من الفشل والاحباط والازدراء الذى يواجه محاولات حركة تنظيم النسل ، فهم يقدمونها كبدائل للتغيرات الأصعب المزعومة .

والكثيرون يتفقون مع دادلى كيرك فى رأيه القائل ان برامج تنظيم النسل قد تكون فى التنفيذ أسهل من احداث تطوير شامل فى مجالات التعليم أو الاقتصاد ،

مما يتطلب تغيرات هيكلية وتنظيمية فى المجتمع ككل . والقرار سواء كان تغيرات هيكلية أو تنظيمية اجتماعية يكون ممكنا أو غير ممكن ، انما يرجع الى هؤلاء الذين يتحملون مسئولية القرار ويتأثرون بعواقبه ، دون الخبراء .

وأصلح ما يخدم عملية تنظيم النسل هو الحديث عن رفع ضغط الاحتياجات البشرية عن الموارد المحدودة ، وخلق مقاومة أقوى لهذه المصادر ، وهذا يبين كيفية تعليل مارجريت سانجر (١٨٢٠) عندما ربطت بين زيادة عدد السكان وبين الحرب ، وانذرت بأنه اذا لم تبادر المانيا واليابان بتنظيم نسلهما فسوف يدمران بلادهما بانفجار سكانى . وهذا الاتجاه فى التفكير سوف يعطى قدرا أكبر من الشعور أو الاحساس بهذا اذا كانت الموارد غير متفاوتة التقسيم بين الجماعات البشرية . وهؤلاء الذين يملكون قدرا أوفر من الموارد يميلون الى الاسراع والافراط فى استهلاكها ، والطبقة الفقيرة تزيد من الضغط على الموارد بزيادة عدد الأفراد الذين يحتاجون اليها . انها عملية مرهونة بالحدود الطبيعية للحيوية البشرية . والأغنياء يزيدون الضغط على الموارد بمضاعفة مطالبهم ومقدرتهم الزائدة على الاستهلاك ، وهذه عملية لا تخضع لأى ضابط . وبجانب ذلك يستعمل الأغنياء موارد لا بديل لها مثل البترول . أما الفقراء فهم يعيشون على المحاصيل الزراعية ومنتجات المراعى ، وهذه على الأقل لا تتحول الى دخان ، والوسيلة لتخفيف الضغط على الموارد هى أن تكون تعاونا بين هؤلاء الذين ينبغى عليهم أن ينقصوا معدلات ومستويات الإستهلاك وبين أولئك الذين ينبغى عليهم أن يحددوا لهؤلاء مصادر استهلاكهم . وان كانت بشائر هذا التعاون لم تبد بعد ، فاهتمام وشنطن بازدياد التعداد لا يقابله اهتمام مثله فى دلهى أو أكرا ، وذلك لسبب بسيط هو أن واشنطن غير مستعدة أن تتحمل من جانبها المسئولية الخاصة فيما يتعلق بما يملكه فرد لعيشه ولتقدمه .

والعدد الأصغر للافراد داخل المدينة أو المجتمع او الأمة يؤدى بلا شك الى رفع مستوى معيشتهم ، اذ أن ذلك يتيح نصيبا أوفر للافراد مما يمتلكون وما ينتجون . وعلى أى حال فان قواعد المشاركة الجماعية تقوم أساسا على عوامل أخرى غير عدد الأفراد والمشاركة تؤدى الى فروق بسيطة فيما يحصل عليه كل فرد على أن تقليل أعداد الأفراد غير ذى قيمة اذا كان عدم التكافؤ فى التوزيع أمرا راسخا ميئوسا من تغييره .

ومن الوجهة النظرية تتمتع العائلة الصغيرة بمستوى معيشة أعلى من العائلة الكبيرة اذا ما تساوت الاثنتان فى الدخل . وتحديد حجم الأسرة قد يحمى مستوى المعيشة الذى وصلت اليه . ولكن من ذا الذى يلتمس هذا الأمن اذا وجد نفسه دون حماية من عدد لا حصر له من أنواع الأخطار ؟

والذين يحاولون أن يصلحوا عيبا أو شرخا فى سقف يجب أن يتأكدوا أولا من أن هذا السقف لن يسقط ، وتحديد النسل وحده لا يضمن أن السقف لن

يسقط كما انه لن يعطى اجابة للقلق المتغلغل والبطالة المتفشية والمحاصيل التى تتناقص والفائض الذى لا يجد سوقا فيفسد .

وتكافؤ فرص المنافسة ، كما تنادى معظم الأنظمة الاجتماعية الحديثة ، قد يخلق عدم المبالاة بحجم الأسرة . ويبدو معقولا للرجل المتوسط الدخل أن يفضل الأسرة الصغيرة التى تنعم برعاية افضل عن الأسرة الكبيرة التى لا تتمتع بمثل هذه الرعاية . ولكن لا أحد يصدق أنه شخص عادى ، ذلك أن مجتمعه يوحى اليه على الدوام أن هناك مكانا على القمة . والناس لا يحصون فرصهم فى الحياة بطريقة احصائية عندما يوجدون فى الجو التنافسى المشحون بالريبة والغموض . ولكى تؤمن بأنك شخص عادى ينبغى أن تتحقق من أنه لن يسمح لك ابدا بأن ترتفع كثيرا فوق هذه المستويات العادية مهما أوتيت من فطنة أو خبث ، وما دامت ظروف المجموعة كلها لا تتحسن .

واذا خاطبت رب اسرة ممن يدخلون فى سباق مع الدنيا على كل خيراتها قائلا له انه لن يستطيع ان يقدم تعليما جيدا وثروة كافية لأكثر من طفلين ، فسيجيبك قائلا : « انا لا أملك حتى ما أود أن أقدمه لطفلين . ولسوف اشق طريقى لأبحث عن منفذ اجد فيه حظى المفقود ، واجاهد لأتفوق على زملائى بالحيلة تارة وبالخداع تارة أخرى ، واذا دعا الأمر أسرق أو أغش أو أبيع شرفى كما يفعل الآخرون ، واذا لم أصل الى هدفى بذلك كله فان الحياة سوف تكون شاقة حتى لطفلين اثنين . أما اذا حالفنى الحظ فسيكون هناك ما يكفى لأكثر من طفلين » .

والحقائق التى تبين ان هذا غير معقول بالنسبة للجماعة أن الزيادة فى الحجم قد لا تعنى شيئا بتاتا للفرد الذى يعتنق المبدأ القائل « ان يدى ضد كل فرد ، كما أن يد كل فرد هى ضدى » .

ومن غير المعقول أن نتوقع من الجماعات أن تؤثر على القرارات الشخصية فى انجاب الأطفال اذا لم يشارك الافراد فى تحمل مسئولية هؤلاء الأطفال ، وزيادة الأطفال تخلق المشاكل لأولياء أمورهم أو للمخططين فى مختلف الوزارات . وواجب الاعاشة لا يمكن أن يكون موضع اهتمام جماعى . والسياسة السكانية لا تصبح حقيقة اجتماعية الا اذا كانت مسئولية الصغير مشتركة داخل الوحدات الاجتماعية الصغيرة المتعايشة معا ، حيث يتأثر الناس بعضهم بخصوبة بعض بوضوح ، ويعيشون متقاربين بدرجة تسمح بأن يؤثر بعضهم فى سلوك البعض الآخر .

وكثيرا ما يتحدث علماء الاجتماع عن نفوذ الجماعة على الأفراد ، ومن حقيقة أن قرارات تحديد النسل لا تكون قرارات فردية ، وكمساهمين فى حركة الأسرة المنظمة يقترحون الاستفادة من ديناميات الجماعة ، وأنماط القيادة ، والشبكات الاجتماعية ، ووسائل الانتشار فى تعليم الناس اهمية تنظيم النسل . وكثيرا ما ننسى أن هذه الوسائل تخص الجماعات ، ولا ينبغى ان يستخدمها أفراد دخلاء عليها . واذا حاول دخيل أن يستعين بها فهى تكف عن أن تؤدى دورها المؤثر فى حياة

الجماعة . ولا شك أن كل جماعة تتبع أسلوبا تعليميا للتأثير على أفرادها فى نواح معينة . وعلى أى حال فان المبادرة تأتى من الداخل ، وهى تعتمد أساسا على الاجماع فى أن هذا النوع من النشاط انما هو نافع ويخدم أغراض الجماعة ، وليس هناك جماعة تعلم أفرادها تنظيم النسل ما لم يؤد حجمها الى فروق فى طريقة حصولهم على حاجاتهم المشتركة . والمعلومات عن وسائل منع الحمل قد تتداول حقا اذا كان بعض أفراد الجماعة معرضين لها ، مثل المعلومات الخاصة باحدى وسائل علاج آلام الأسنان التى قد تنتشر فيستفيد منها هؤلاء الذين يحتاجون اليها . على أن معرفة الوسائل ليس أمرا كافيا لاحداث تغيير سلوكي واسع المدى .

ومعظم البلاد النامية تستطيع أن تقدم أسلوب تنظيم النسل كوسيلة تخدم الأهداف الاجتماعية أو الفردية ، فالنظم الاجتماعية لا تسمح بتكافؤ الفرص . ومن ثم فمن غير المتوقع أن نقص عدد السكان يؤثر على المستوى المتباين الذى يعيش فيه الأفراد ، بذلك تصبح الابوة المخططة غير ذات موضوع لآباء لا يملكون تخطيط حياتهم الخاصة أو حياة أبنائهم . ولقد يبلغ تنظيم النسل الحد الذى يعتبره الأفراد حدا معقولا ، تبعا لظروفهم الشخصية ولطريقة معيشتهم ولميولهم. ولقد تجد بعض السيدات أن الحمل المتكرر يعوقهن عن العمل الذى ينبغى أن يحتفظن به . ان بعض الطبقات الاجتماعية ، ذات المستوى الثقافى والتربوى المرتفع ، يعنى الأطفال عندهم زيادة فى النفقات والجهود . وقد تكون احتياجات الآباء وطموحهم الخاص مفضلة عندهم فى بعض الأحيان عن المطالب المرتقبة للاطفال ، كما أن الزيجات غير المستقرة قد تؤخر عملية بناء الأسرة . والمجتمعات التى تسمح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج ولكنها تستنكر نتائجها قد تمد الأفراد بالدافع الى تنظيم النسل ، والتدرب عليه .

وقد يحدث نقص فى معدل الانجاب غير متعمد ، نتيجة لزواج متأخر ، أو بسبب انتقال الأزواج سعيا وراء العمل الى المدينة تاركين زوجاتهم بالقرى ، أو لمرض يحول دون الانجاب ، أو لعدم انتظام العملية الجنسية نتيجة للضغوط الاجتماعية ، أو لعدم الاستقرار الاجتماعى .

فكل هذه العوامل النفسية والبيولاجتماعية (*) تظهر كنتيجة للتغير الاجتماعى ، ومن الصعب أن نخلق مثل هذه العوامل ، والبحث العلمى قد يبين لنا كيف تعمل هذه العوامل ، ولكنه لن يساعدنا على أن نجعلها تعمل .

والتحول السكانى فى الغرب جاء نتيجة للتغير الاجتماعى ، فعدد كبير من الناس قد اتبع أسلوبا فى الحياة لا يسمح لهم ولا يمكنهم من تكوين الأسر الكبيرة . ومع ذلك فلا نستطيع أن نتكهن أو نعمم على أساس خبرة المجتمع الغربى ، وكل

(*) أى العوامل البيولوجية والاجتماعية (المترجم) . BIOSOCIAL

ما نعلمه هو أن معدل الانجاب قد تضاءل في المجتمعات التي تشترك في كثير من خصائص النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الغربي في مرحلة من المراحل في حقبة من الزمن وببعض الوسائل المتعمدة أو غير المتعمدة . ولكن هذا القدر الضئيل من المعلومات لا يعدنا بأي انخفاض موقوت في معدل الانجاب مماثل في بقية انحاء العالم .

وفي الامكان بالطبع أن نتجاهل السؤال الخاص بالتغير الاجتماعي ، ونعتمد على الدوافع المصطنعة ادارية أو قانونية . واستعمال الثواب والعقاب تبعا لحجم الأسرة أمر مقترح تطبيقه ، واستخدام أساليب الضغط على السلوك المتداول (العادات السلوكية) ، فرفع الضريبة المفروضة على الويسكي الاسكتلندي بدرجة أكبر من تلك المفروضة على الويسكي البريوني يؤدي الى تفضيله ، كما أن العقود الحكومية يمكن أن تجذب استثمارات أكثر بتقديم نسب أعلى للربح . وعلى أية حال فان عملية التحكم في ملايين من الناس عن طريق المكافآت والجزاءات ، وكأنهم كائنات رقيقة مهذبة ، ليست بالأمر السهل تنفيذه ، فممارسة نظام معين بكفاءة واخلاص يتطلب قدرا كبيرا من المساندة الشعبية والمشاركة الجماعية والاطمئنان الى أن هذا النظام عادل وذو فائدة اجتماعية . واذا توافرت هذه الشروط فان هذا النظام غير ضروري على الاطلاق . والدولة التي تستطيع أن تسير هذا النظام تستطيع أيضا أن تسير نظما أخرى لتغيير السلوك الانساني . وفي هذه الحالة لن تكون فقيرة بدرجة تشعرها بعجزها حيال نموها السكاني .

وحينما يفشل علماء الاجتماع كمهندسين لتنظيم النسل أو كداعين له فان مؤيدي تنظيم النسل مضطرون الى ابتداع وسائل للاقناع ، على أن النجاح المبكر لأسلوب الاقناع يمكن أن يكون أمرا خادعا . ففي معظم البرامج تسير الترتيبات الشاملة لتقديم الخدمات جنبا الى جنب مع محاولات الحث على طلب تلك الخدمات . والمبادرة بقبول هذه الخدمات بنسبة عالية لا تعني الوصول الى مجهودات مثمرة ، بل قد تعني وجود الحاجة الى مثل هذه الخدمات من قبل ، ولكنها لم تكن قد تحققت . وفي معظم البرامج لا تلبث أن تصل نسبة قبول المساعدات والخدمات التي يقدمها الى مستوى معين ، ولا يرجع هذا الى تباطؤ في الجهود أو التخطيط الاجتماعي ، من الممكن أن نعطي تفسيرا آخر فكثير من الناس يرون أن استعمال وسائل منع الحمل لا يخدم انجابهم لعدد أقل من الأطفال . وهذا قد يكون نوعا من التفكير المزعج لهؤلاء الذين يؤمنون بأن تنظيم النسل كسلوك حكيم يجب أن يتبعه الجميع . على أن مفهوم تنظيم النسل انما هو تصور غربي متشدد للطبقة المتوسطة .

ففي العائلة الغربية المتوسطة أو العائلة المتفرنجة يشبع الابناء عاطفيا ، ويكلفون ماديا ، ولكنهم لا يضيفون شيئا الى قوة العائلة والحنين العاطفي يمكن اشباعه بعدد قليل من الأطفال ، وليكن اثنين ، وأي افراط في المطالب العاطفية يعتبر عبئا على الموارد المحدودة .

وأطفال القرويين يشبعون حاجات أبوية أخرى ، الى جانب الحاجات العاطفية ، فهم دعائم المستقبل فى الوحدات الانتاجية والدفاعية ، يدعمون الموارد الأسرية كما يحمونها من الطغاة ، وهذه الأدوار لم تتلاش كما يظن البعض ، فالاتجاهات القائمة فى النمو الاجتماعى والاقتصادى مازالت تؤكد أهميتهم ٠

والتغير التكنولوجى فىالزراعة لا يبدأ بالآلات الزراعية الاقتصادية كالجرارات وآلات الحصاد ، ولكنه يبدأ بأقل الطاقات تكلفة حتى يحصل منها على عمل أكثر ، كالتحكم فى الرى والتسميد ، وتوفير التقاوى السريعة النمو أو الكثيرة الانتاج . وهذه تمكن الفلاحين من أن يزرعوا الأرض مرتين أو ثلاثا على مدار السنة بدلا من مرة واحدة . وهذا يتطلب عملا أكثر للتخلص من الأعشاب والتسميد ورى الحقل ٠ والمحصول المسمد يجذب آفات وحشرات عديدة ، لذا فهو يحتاج لعناية أكثر . والمحصول الوفير يعنى عملا أكثر فى الجمع والدرس والغربلة والطحن والتخزين . والحيوانات التى نستعين بها تحتاج الى عناية فائقة ، والعمل العائلى يواجه الأيدى العاملة الاضافية ، وهذه الأيدى بجانب أنها أرخص ثمنا من الأيدى الأجيرة هى أسهل ضبطا وادارة .

وتعمل العائلة الريفية كوحدة للادخار لتوفير راس المال ، وهى تقوم به لغياب مؤسسة التسليف . وهى تؤدى دورها هذا بنجاح كبير . وهؤلاء الذين يكسبون أكثر من غيرهم لا يسمح لهم بزيادة استهلاكهم ، كما أن مدخراتهم يجب أن توجه للمزرعة العائلية لتحسينها وتوسيعها ٠ والعائلة كجماعة ادخار واستثمار يجب أن تعمل على زيادة عدد مدخريها ، كما يعمل البنك على زيادة ايداعاته .

ويسرد لنا مامدانى واقعة حية عن كيفية رفض الفلاحين من السيخ فى البنجاب بالهند فكرة تنظيم النسل ، بالرغم من برامج التوعية المكثفة التى استمرت عدة سنوات . انهم جماعة مقتصدة جادة فى العمل ومبتكرة ، وليست خاملة اجتماعيا . ولقد قرروا أن يكون لهم أكبر عدد ممكن من الأطفال لأسباب عملية بحتة ، فالأيدى الصغيرة الرقيقة اضافت أكثر مما أكلت أفواههم الصغيرة ، دون أن تفوتهم الدراسة .

وتخلق التنمية مؤثرات جديدة ، فالوسائل التقليدية لحفظ السلام لا تلبث أن تصبح غير فعالة قبل أن تأخذ الطرق الحديثة مكانها ٠ والنزاع حول الأنصبة فى مياه الترعة لا يمكن أن يحال الى شيوخ القرية الذين تعوزهم السيطرة على أنظمة الرى الحديثة ولا يعرفون شيئا عن طريقة عملها . الا ينبغى فى هذه الحالة ان يعتمد الرجل المظلوم فى هذا النزاع على عضلات أبنائه مادام المسئولون بعيدين لا يستطيعون حماية حقوقه ؟

وفى مجتمعات كثيرة تنقسم الجماعات التى تسعى لحفظ النظام السياسى

والاقتصادى أو الاخلال به تبعا لعنصرهم ولدياناتهم ولغاتهم أو لمكان اقامتهم . وهذه الصفات تمنح لهم دون اختيار ، والقيام باستفتاء فى مثل هذه الأمور لا يحل الاختلاف فى الرأى ، بل انه يهدد بتغيير فى قوة الجماعات التى تربطها بعضها ببعض صلة القرابة ، وقد تتخذ المشكلة اهمية قومية .

ويرى لبنان انه ليس من الفطنة أن يجرى تعدادا سكانيا ، ويرى لانكا لا تستطيع أن تتحاشى اثارة المخاوف الدينية عندما تعلن التأييد الرسمى لتنظيم النسل .

وبالرغم من عدم وجود اية معارضة لتحديد النسل فما زالت هناك مشكلة توافر الدافع الايجابى ، فحكمة الطبقة المتوسطة لا يمكن أن يحقق بها مجتمع بأكمله . ومع ذلك فمن الممكن أن يحدث تغيير شامل وسريع فى الطريقة التى ينتمى بها الفرد الى جماعته ، وهذا التغيير يمكنها من ادراج اهمية السيطرة على الأعضاء ، وهذا يعنى أن العائلة تحرم استقلالها الذاتى كمستهلك ، فالجماعة هى التى يتحتم عليها أن تسيطر على الاستهلاك لتضمن أن كل مستويات المعيشة فى حدود المتوسط وعملية التناسل التى يقوم بها الأفراد كيفما اتفق ، سوف تثير اهتمام الجماعة ، اذ أنها ستزيد من أعبائها . كما أن الانجاب الكلى للجماعة سيكون ذا أهمية للفرد ، اذ انه سيؤثر على نصيبه من السلع والخدمات .

لهذا فان الاجابة تكون بخلق تكافل جديد ، يكون متساويا فى التكوين ، ويقوم على الوظائف الاجتماعية ، لا على الصفات الخلقية التى يتوارثها الأبناء عن الآباء . والسيطرة الاجتماعية على الاستهلاك سوف تؤدى الى أن العائلة الكبيرة ستجد مشقة فى تحقيق مستوى عال منه . والعائلة الصغيرة سوف تضمن الى قدر معقول أن تحصل عليه لصغرها . وحينئذ تكون الجماعة فى الوضع الذى يمكنها من أن تطالب أفرادها التنازل لها عن حريتهم فى الانجاب نظير تحررهم من الظلم والاحتياج . والنظام الاجتماعى الذى لا يعد الفرد بشىء لا يستطيع أن يفرض عليه الأساليب التربوية الصالحة .

ويبدو أن الصين استطاعت أن تخلق الأساس الاجتماعى لتنظيم النسل بدون أن تخضع لأيدولوجيته . فالعائلة الريفية لا تكون أكثر من كونها وحدة اقتصادية أو وسيلة للبقاء أو مصدرا للقوة السياسية . وفى الوقت نفسه تمتد مبادىء المشاركة المتكافئة والعناية المتبادلة والولاء العام التى تربط العائلة القروية لتشمل المجتمع بأسره .

وحتى الآن لا نعرف بقدر كاف الوطأة السكانية الكاملة للتجربة الصينية ، ولكننا نعلم جيدا أن الصينيين قد نجحوا فى تغيير اتجاهات القرويين . والدوافع فى الصين تنشأ داخل المجموعات الاجتماعية ، فالجيران يبدون اهتماما بالغا بحجم

اسرة كل منهم ، ويحاولون أن يفعلوا شيئا حيال هذا . وعندئذ يصبح اقناع هؤلاء الناس من السلطة العليا أو من خارج المجتمع بأن تنظيم النسل فى صالحهم هم غير ذى موضوع .

وتعليل الصينيين لتفضيلهم عددا أقل من الأطفال مازال لغزا . انهم يقولون انه من أجل الصين ، فاذا كرسنا وقتا وجهدا أكثر لأبنائنا فسنعطى للصين أقل ، واذا كان لدينا صينيون كثيرون فقد تعجز الصين عن العناية بكل منهم . ويمكن لنا أن نتعلم درسين هامين من تجربة الصين هذه :

أولهما ان المطالبة بتنظيم النسل يجب ان تصدر من داخل المجتمع بانضباط اجتماعى متكامل لا من خارجه عن طريق دواع للخير . وعنصر الرعاية يولد الولاء والثقة . وفى حالة الصينيين نرى أن مركز الولاء والسلطة قد يكون هو الكميون أو حتى الأمة بأكملها ، وقد يكون أيضا الكيبوتز ، القرية التعاونية أو وحدة العمل التى تتحمل المسئولية الكاملة للأفراد ، فتوفر لهم احتياجاتهم الحالية والمستقبلة ، وفى الوقت نفسه هى التى تقرر ما هى هذه الحاجات وما ينبغى أن تكون عليه .

وثانيهما أن التركيز على أن تنظيم النسل كعلاج للفقر أمر غير مقنع ، فالمشكلة هنا ليست كثرة عدد الأفراد ، بل هى عدد الفقراء ، ومع ذلك فان النمو السريع للسكان يمكن أن يعد معوقا للعمل الاجتماعى الذى يستهدف القضاء على الفقر . وهذا يعنى أن العمل الاجتماعى يجب أن يأتى أولا . واذا حاولنا أن نقضى على الفقر ووجدنا أن تنظيم النسل أمر حتمى يدعم الجهود فسوف يفهم الناس ذلك ويتقبلونه . ولكن اذا لم نبد اى اهتمام بمسألة الفقر هذه فانهم سوف يرون فى موضوع تنظيم النسل خداعا .

وبناء على ذلك فالأسرة المنظمة قد تحد قبولا اجتماعيا كعمل ثانوى ضد الفقر ، أما العمل الطليعى فيجب أن يكون هو التحسينات التكنولوجية التى تزيد الانتاج دون الاطاحة بالعمل ، أو اعادة توزيع الموارد عن طريق الاصلاح الزراعى ، أو تبادل الفائض من المهارات الفنية والقوى العاملة لمواجهة النقص ، وتجميع الموارد الصغيرة جدا لتستخدم فى الانتاج بواسطة الأفراد ، وهناك شرط هام للنجاح ، هو اعادة بناء المجتمع على أساس يجرد العائلة من وظيفتها كوحدة للانتاج والدفاع . عندئذ لا تكون روابط الدم روابط عاطفية بحتة ، ولا تكون القرابة هى أساس الملكية العامة . أما اذا كان المجتمع خاملا هامدا ، لا يستطيع أن يقوم بهذه التغيرات ، فان محاولاته لتنظيم النسل لا تكون الا مجرد حماسة عقيمة لموظفين حكوميين وصدقة صادرة عن عقل ساذج .



والسياسة السكانية

مهمة الديموجرافى هى أن يوضح الاختيارات الاجتماعية لا أن يصنعها (برنارد بيزلسمون) (١) .

مقدمة

سوف نقتصر فى هذا المقال على البلاد المتقدمة التى تعرضت حديثا لنقص فى نمو السكان . فى التاريخ الديموجرافى للعالم المتقدم أصبح العقد السابع من القرن الحالى نقطة تحول هامة ، بمثل ما كان العقد الرابع . ففى العقد الرابع توقف التناقص فى معدلات المواليد ، وسط كساد اقتصادى عنيف ، وحدث الارتفاع فى الخصوبة ، المترتب على ذلك ، فى الوقت الذى اتخذت فيه أول تدابير مبدئية للأمن الاجتماعى ، وادعوا فى الحقيقة أنها نتائج ترتبت على هذه التدابير .

وعادت معدلات المواليد فهبطت فى منتصف العقد السابع الى مستويات منخفضة جدا ، وسط ثراء ورخاء متزايدين

كيف يمكن تفسير هذا ؟

(١) الدراسات السكانية المجلد ٢٥ ، العدد الثانى ص ١٨٢ .

بقلم : هـ . جـ . هيرين

محاضر فى علم السكان بجامعة أوترخت الحكومية فى الأراضى المنخفضة . وكان من قبل مشرفا على معهد البحث الاجتماعى التابع لجامعة أندونيسيا فى جاكارتا . ومن مؤلفاته : المهاجرة فى أندونيسيا (١٩٦٧) الأمر فى حالة النمو (بالاشتراك مع هـ.جـ. مورز) (١٩٦٨) ، سن الزواج فى الأراضى المنخفضة (١٩٧٣) :

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

كان أستاذا مساعدا فى كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وعين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته : مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات من الكتب منها : رأس المال لكارل ماركس وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سومبيتر .

هل هناك ارتباط بين تجربة العقد الرابع والتجربة فى العقد السابع ؟ وبوجه خاص ، هل ثمة حاجة الى تدابير من السياسة ، حتى يتسنى وقف الاتجاه نحو التناقص او التعجيل به ؟ أو هل يمكن أن نترك معدل المواليد يثبت نفسه فى نهاية الأمر ، وفى اى مستوى يمكن ان يحدث هذا ؟

سوف يحاول هذا المقال الاجابة على بعض هذه الأسئلة ، وان تكون الاجابة تجريبية نوعا . وسوف نحاول أن نفصل هذا بأن نحلل بعض التفاسير النظرية للاتجاهات السكانية فى القرن الحالى ، وأن نتقدم من عندنا بتفسير افتراضى لهبوط الخصوبة .

هبوط الخصوبة فى العقد الرابع

استمرت عملية تناقص الخصوبة ، دون توقف تقريبا ، فى جميع البلاد المتقدمة تقريبا ، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن . كان الديموجرافيين ، فضلا عن الساسة ، قد أصبحوا على اقتناع بأن انخفاضا فى السكان كان وشيك الوقوع . هذا الخوف لم يقتصر على البلاد الفاشية . لقد تنبأت التقديرات السكانية فى المملكة المتحدة بتناقص عدد السكان الى ربع حجمه الحالى خلال قرن . وسادت أفكار مشابهة فى بلاد أخرى . ووفر الديموجرافيون الأداة التى

تبين هل يمكن ان يجدد مجتمع نفسه فى الأجل الطويل بالمعدل الصافى للتوالد . أما أن هذا المؤشر كاد محوطا بقيود تحد منه ، ولا يمكن استخدامه عندما يسير التطور فى اتجاه واحد ، فلم يتحقق فى ذلك الوقت . وعلى ذلك كان من المحتم انقضاء بعض الوقت قبل ان يدركوا أنه قد حدث اتجاه صعودى فى الخصوبة فى العالم الغربى ، وأن الاتجاه النزولى فى الخصوبة كان قد توقف مؤقتا . لكن قبل أن ندرس الفترة التالية من ازدياد الخصوبة ربما يكون من الحكمة أن نتوقف من أجل تأمل نظرى . هل هناك تفسير نظرى متاح يفسر تناقص الخصوبة ، وهو العملية التى بدأت فى معظم البلاد الغربية فى نهاية القرن التاسع عشر ، واستمرت دون توقف تقريبا ، حتى منتصف العقد الرابع من القرن الحالى ؟ وهل يمكن تطبيق هذه النظرية على تجدد تناقص الخصوبة فى العقد السابع ؟ مثل هذه النظرية التى تحاول تفسير تطور الخصوبة والوفيات فى الأجل الطويل متاحة لنا فى الواقع ، وتعرف باسم نظرية الانتقال .

نظرية الانتقال

ليس ثمة حاجة هنا الى التوسع فى شرح نظرية الانتقال . فقد طلع بها فى ابسط صورة لها وارين ثومبسون ، واكتسبت اسمها من فرنك نوتشتاين فى عام ١٩٤٥ . وفى صيغتها الحديثة يمكن أن توصف على النحو التالى : يمر كل مجتمع فى تطوره الكمى للمواليد والوفيات بعدد من المراحل ، أولاها مرحلة ازدياد الوفيات وارتفاع الخصوبة ، وفى الثانية تتناقص الوفيات وتزداد الخصوبة ، أما المرحلة النهائية ففيها تنخفض الوفيات والخصوبة . وفى نهاية المرحلة الأخيرة تتوافق معدلات كل من المواليد والوفيات ، ويقترب معدل النمو من الصفر . ان الذى يؤدى الى الانخفاض فى الخصوبة طبقا لهذه النظرية هو انخفاض الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال . فيترتب على التحسن فى المعرفة الطبية والتكنيك الصحى أن يزيد عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة فى مرحلة الطفولة المبكرة ، وبذا لا تكون الأسرة الكبيرة لازمة حتى يعيش عدد قليل من الأطفال. وثمة شرط ضرورى لهذا ، بالاضافة الى توافر مستوى معين من الرخاء ، هو اتجاه معقول وحديث ازاء الحياة والمرض والموت . ونظرا لأنه يمكن توقع حدوث هذا الاتجاه فى صفوف الطبقات العليا أولا ، بدلا من حدوثه فى صفوف الطبقات الدنيا ، ويكون أوسع انتشارا فى المدن منه فى الريف ، فيمكن الافتراض بأن الانتقال سوف ينتشر من الطبقات العليا الى الدنيا ، ومن المدن الى المناطق الريفية .

ليس من المهم فى هذه المرحلة أن تكون نظرية الانتقال تستأهل أو لا تستأهل اسم « نظرية » أو أنها ليست سوى وصف يضفى طابع التعميم على الواقع . كذلك لن نبحث أيمكن تطبيق النظرية على العالم النامى أم لا . المهم بالنسبة لنا هنا هو مرحلة الانتقال النهائية ، أى مرحلة تناقص الخصوبة ، وبوجه خاص مسألة انتشار هذا الانخفاض .

الموضـــوع الذى ســوف أحاول هنا توضـــيحه هو العـلاقة بين الانتقـــال الديموجرافى والبنيان الاجتماعى ، وبوجه أخص العلاقة بين الخصوبة والحـالة الاجتماعية .

لقد أصبحت صور أخرى من تفاوت الخصوبة ، من قبيل الصور المرتبطة بالدين أو بالواقع الجغرافى ، أقل مدعاة للاهتمام فى السنوات القـلائل الأخيرة . مثال ذلك أن فرق الخصوبة بين الكاثوليك والبروتستنت فى الأراضى الواطئة كان يختفى منذ عام ١٩٦٥ . وينطبق هذا على اختلاف الخصوبة بين الأقاليم الناطقة بالفرنسية والأقاليم التى تتحدث بالفلمنكية فى بلجيكا .

عند نظر الحالة الاجتماعية الاقتصادية نتناول مفهوما معقدا يشمل الدخـل والتعليم والحرفة وغير ذلك مما يرتبط بهذا من خاصيات اجتماعية وثقافيـة . طبقا لنظرية الانتقــال بدات معــدلات المواليد تنخفض أولا فى صــفوف الطبقـات الاجتماعيـة العليا . وكان هـذا يعنى أن الفروق فى الخصـوبة حسب الحـالة الاجتماعية ، وهى فروق كانت صغيرة جدا حتى ذلك الحين ، بدات تزداد . هذه الظاهرة اجتذبت اهتماما بالغا فى حينها ، وسببت ضروبا من القلق بشأن قلة عدد الأطفال عند المثقفين ، وهو قلق وجد فيما بعد أنه لا يقوم على أى أساس .

ان الفرض الذى كان يذهب الى أنه « كلما ارتفع الانسان فى السلم الاجتماعى قل عدد الأطفال » كان ينطوى على ارتباط سالب بين الخصوبة والحالة الاجتماعية . هذا الارتباط كان بديهيا لزمن طويل ، بحيث نظروا بعين الريبة الى أول الدلالات على التغير . ففى لحظة معلومة لا يمكن أن نستنتجهــا من بيــانات التعداد ، الا بطريق غير مباشر ، بدأت مستويات الخصـــوبة تتجه الى التقارب . وأول دلالة على ازدياد الخصوبة فى صفوف الطبقات الاجتماعية العليا وجدها ارمين بالنسبة الى مدينة ستوكهلم فى سنة ١٩٣٠ . ولوحظ هذا منذ ذلك الحين فى بلاد أخرى . هـذا الاتجاه الصعودى فى الخصوبة أدى الى ظهور ما يدعى المنحنى ذا الشعبتين ، وفيه نجد أعلى مستويات الخصوبة فى صفوف أعلى الطبقــات الاجتماعيــة ، وفى صفوف أدناها أيضا . ومن ثم تقوم نظريتى على أن الارتباط السالب فى ســبيله الى أن يتغير الى ارتباط موجب . ولسنا نجد الدلالات على ارتباط موجب فحسب ولكنا نجد أيضا تسوية للفروق فى الخصوبة . فى بداية فترة الانتقال تكون الفروق بين الحدود القصوى أكبر بكثير منها فى المراحل المتأخرة . لكن ينبغى أن نؤكد انه لم يتم الوصول بعد الى ارتباط موجب تماما فى معظم البلاد .

لقد قام كلابد كيزر بفحص الفروق فى الخصوبة تبعا للحـرفة أو المهنـة فى الولايات المتحدة من عام ١٨٨٥ الى عام ١٩٦٥ ، فوجد زيادة فى هذه الفروق فى الفترة من ١٨٨٥ الى ١٩٢٠ ، ولم يجـــد تغييرا بالنســـبة للفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٥٠ ، وعقبها انكماش حاد فى الفروق نتيجة لازدياد الخصـــوبة عنــد الطبقات الاجتماعية العليا . وكانت الفروق عن الفترة الســابقة على عام ١٨٨٥ ، حين لم يكن الانتقال قد بدأ بعد ، صغيرة بشكل لافت للنظر .

ان الدراسات المشهورة عن « نمو الأسرة الأمريكية » التى أجرتهـا جامعـة برنستون وجدت بالفعل ارتباطا سالبا بين عدد الاطفال المتوقع والحالة الاجتماعية فى المسح الذى تم فى عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ . لكن فى عام ١٩٦٥ بدأ عدد الأطفال المتوقع يزيد زيادة طفيفة عند الطبقات الاجتماعية الاقتصـادية العليـا . وفى عام ١٩٦٧ وجدت ماريا دافيدسون ارتباطا موجبا بين الدخل وعدد الأطفال ، وذلك على أساس بيانات مستقاة من « المسح الامريكى للفرص الاقتصادية » ولكن هـذا الارتباط لم يستمر بالنسبة للدخل والعدد المتوقع للاطفال .

وفى « عرض نوايا الأسر » البريطانى وجدت ميرا وولف ارتباطا سالبا بين الحالة الاجتماعية الاقتصادية وعدد الأطفال المتوقع ، وذلك بالنسبة للزيجـات التى تمت قبل عام ١٩٤٥ . وكان الارتباط موجبا فى حالة الزيجات التى تمت بعد عام ١٩٦٥ .

وفى السويد ورست ايفا برنهاردت العلاقة بين الحالة الاجتماعية الاقتصادية والخصوبة . وكانت النتيجة التى توصلت اليها هى أن السويد فى طريقهـا الى ارتباط موجب ، ولكن الطبقات الدنيا لم تنجح بعد فى تحديد عدد أطفالها بثـلاثة أو أقل ، وبالنسبة للمستقبل ترى تجانسا أكبر فى السلوك تجاه التوالد ، بمعنى أن كل شخص سوف ينجب اما طفلين أو ثلاثة أطفـال تقريبا ، ولـكن فى صفوف الطبقات الاجتماعية العليا سوف يزيد عدد الأسر التى تضم الواحدة منها أكثر من ثلاثة أطفال .

وفى بلجيكا اثبت البحث الذى أجرى على المسـتوى القـومى عن خصـوبة الزواج فى سنة ١٩٦٦ أن البلد كان ينتقل من ارتباط سالب الى ارتباط موجب . وفى الفلاندرز كان اتجاه العلاقة بين حجم الأسرة المتوقع والحالة الاجتماعية موجبا أكثر منه فى الوالون حيث ساد الارتباط السـالب .

العقد الرابع من القرن الحالى

لنرجع الى العقد الرابع . وبالنسبة الى كافة البلاد المتقدمة تقريبا كما يبين الجـدول رقم (١) العقد الرابع كانت الفترة التى انتهى فيهـا التناقص فى الخصوبة . ففى عام ١٩٣٣ توقف فى انجلترا واسكتلندا وفنلندا والولايات المتحـدة فى وقت واحد . وفى ظرف أربع سنوات فقط حذت هذا الحذو فى جميع البلاد الغربية تقريبا ، باستثناء فرنسا وارلندا . وفى منتصف أخطر كساد اقتصادى عرفه العالم الغربى بدأت معدلات المواليد فى الارتفاع ، بغض النظر عن البنيان السياسى للبلاد المعنية وبغض النظر عن سياستها الاقتصادية ، وبغض النظر عن سياستها السكانية . لم تحلل أسباب هذه الزيادة فى الخصوبة ، التى تعنى ركودا فى مجرى الانتقـال الديموجرافى ، تحليلا كافيا .

قد نستشعر ما يغرى بتفسير هذا الارتفاع فى الخصوبة بازدياد عدد الاطفال عند الطبقات الاجتماعية العليا . ولكن صغر هـذه الطبقـات النسبى فى المجتمع

الكلى يجعل من غير المرجح أن يكون ازدياد حجم أسراتهم قد أسهم فى هذه العملية اسهاما له شأنه . بالعكس كانت الطبقات الاجتماعية الدنيا هى التى توقفت فيها مؤقتا عملية تناقص الخصوبة . ومن المهم أن نلاحظ ان هـذا حدث قبـل تقرير علاوات الاولاد والتخفيضات الضريبية وغير ذلك من التـدابير المتصلة برفاهيـة الأسرة فى معظم البلاد المعنية . وعلى ذلك ففى رأيى أن مما يحتمل الجدل الى حد كبير انه هل لهذه التدابير أى تأثير حقيقى من ناحية زيادة المواليد .

الجدول (١) أدنى معدلات للمواليد (فى الألف) فى العقد الرابع وفى الوقت الحالى فى بعض بلاد متقدمة مختارة

البلد	أدنى معدل للمواليد فى العقد الرابع		أحدث معدل للمواليد	
	السنة	معدل المواليد	السنة	معدل المواليد
الأراضى الواطئة	١٩٣٧	١٩ر٨	١٩٧٣	١٤ر٧(١)
ارلندة	١٩٤١	١٩ر٠	١٩٧٢	٢٢ر٤
المـانيا	١٩٣٣	١٨ر٣	١٩٧٢	١١ر٣(١)
انجلترا	١٩٣٦	١٥ر٤	١٩٧٣	١٤ر٥(٢)
بلجيـكا	١٩٣٣	١٥ر٥	١٩٧٢	١٣ر٨
تشيكوسلوفاكيا	١٩٣٦	١٦ر٣	١٩٧٢	١٦ر٥
الدنمرك	١٩٣٧	١٧ر٧	١٩٧٢	١٥ر٨
الســويد	١٩٣٥	١٣ر٧	١٠٧٢	١٣ر٨
ســويسرا	١٩٣٤	١٤ر٩	١٩٧٢	١٤ر٤
فرنســا	١٩٣٧	١٣ر١	١٩٧٢	١٦ر٩
فنلنـدا	١٩٤١	١٨ر٤	١٩٧٢	١٢ر٧
كنــدا	١٩٣٧	٢٠ر٠	١٩٧٢	١٥ر٧
النرويج	١٩٣٧	١٤ر٣	١٩٧٢	١٦ر٦
النمســا	١٩٣٥	١٢ر٨	١٩٧٢	١٣ر٨
الولايات المتحدة	١٩٣٧	١٦ر٦	١٩٧٢	١٥ر٦

ملاحظة : عدل ترتيب البلاد الواردة بالجدول ، حسب حروف الأبجدية العربية (المترجم)

١ ــ بالنسبة لسنة ١٩٧٢ جمهورية المانيا الاتحادية

٢ ــ مبنى على الأرقام الخاصة بالنصف الأول من ١٩٧٣

المراجع : بالنسبة للعقد الرابع Donald J. Bogue, Principles of Demography مدينة نيويورك ، وايلى ، ١٩٦٩ ، ص ٧٣ ــ ٥ ، Population Reference Bureau Inc. أحدث معدل للمواليد : واشــــنطن ، ١٩٧٣ .

من الحقائق القليلة جدا المعروفة عن العقد الرابع ازدياد حالات الزواج . فقد قدر فان دن برينك أن الزيادة فى الزيجات بالأراضى الواطئة فى الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٨ كانت ٥٦ فى المئة فقط ، وتعزى الى الزيادة فى خصوبة الزواج . أما النسبة الباقية فراجعة الى ازدياد الزواج والى التغييرات فى التركيب العمرى. وفى نهاية العقد الرابع دخلت فى سوق الزواج الاجيال التى ولدت فى ١٩١٩ — ١٩٢٠ مما أدى الى زيادة فى حالات الزواج .

هذه الزيادة فى المواليد عرقلت دراستها ، الى حد كبير بالطبع ، الحرب العالمية الثانية وماتخلف عنها من آثار . فقد أدى نشوب الحرب عام ١٩٣٩ الى زيادة فى حالات الزواج ، فى حين أن انتهاء الحرب عقبته فى معظم البلاد زيادة كبيرة فى عدد الاطفال . لكن ظل مستوى الخصوبة أعلى منه فى فترة ماقبل الحرب بالنسبة لعدد من البلاد ، حتى فوق مستوى العشرين فى الألف · ولم يحدث اتجاه نزولى جديد فى الخصوبة الا فى منتصف العقد السابع ، وهو الاتجاه الذى استمر حتى اليوم .

ما الذى تعنيه ، بالنسبة نظرية الانتقال ، فترة التوقف هذه التى استمرت ثلاثين عاما تقريبا (من منتصف العقد الرابع حتى منتصف العقد السابع) ؟ حاولت هذه النظرية أن تفسر عملية تناقص الخصوبة ، وهى العملية التى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر فى معظم البلاد الغربية . وتوقف هذا التناقص لايستقيم مع النظرية ، ولكن استئنافه بعد منتصف العقد السابع يتفق معها ·

للاجابة على هذا السؤال يكون من الضرورى أن نعود فنتعمق فى بحث الفروض النظرية التى تقوم عليها نظرية الانتقال . ومن هذه الناحية مالت آراء الديموجرافيين وعلماء الاجتماع للاختلاف الشديد .

فى الدراسة السوسيولوجية للخصوبة يمكن أن نميز أسلوبين : فمن جهة هناك الاسلوب السوسيولوجى الواسع ، ويهتم بالمعايير والقيم ، ومن جهة أخرى هناك الاسلوب السوسيولوجى الضيق ، ويهتم بالأسرة الفردية . ليس من اللازم أن يتعارض أحد الاسلوبين مع الآخر ، ولكن الذى يفتقر اليه هو الصلات التى تربط بينهما . هذه الصلات جرى البحث عنها فى أجهزة الرقابة الاجتماعية ، ونظم الاتصال ، والشبكات الاجتماعية .

ومن الواضح أن تلك المعايير والقيم التى تفرض القيود الاجتماعية الالتزام بها هى وحدها ذات الأهمية من وجهة نظر علم الاجتماع · مثال ذلك أن أجهزة الرقابة التى كانت تمارسها الكنائس بالنسبة لأتباعها ، والمتعلقة بالتوالد ، كانت أجهزة فعالة جدا . ولعل اختفاء أنظمة مثل الاعتراف قد أسهم فى الانخفاض الحديث الذى طرأ على الخصوبة عند الكاثوليك . ومن المهم أن نسأل هل استطاعت اجهزة أخرى للرقابة الاجتماعية ان تملأ هذه الثغرة . ومن هذه الناحية يمكن أن نفكر فى نظم الاتصال بالجماهير . فالمعروف أن لهذه النظم وظيفة دينامية فى المجتمع

الحديث ، فهى تؤدى دورا مهما فى نشر الافكار الجديدة والتغييرات فى الانظمة التى تتضمن المعايير والقيم . ومضمون «الرسائل» التى تنتشر بهذه الطريقة يكون غالبا ضد الخصوبة ولايكون مشجعا لها . ويمكن أن تصل الى الفرد مؤثرات مهمة على مسلك الزواج من النسل ، عن طريق الشبكات الاجتماعية واشباه المجموعات التى تنتمى اليها كل أسرة تقريبا . ولم تتم بعد دراسة تأثير هذه الشبكات واشباه المجموعات على الخصوبة ، لكنهايمكن أن تشكل وسيطا هاما فى نشر أفكار واتجاهات وعادات جديدة خاصة بالتكاثر . ويمكن أن نجد بعض الدلالات على هذه المؤثرات فى الابحاث التى نشرت .

وثمة حلقة هامة فى المستوى الصغير ، هى الطبيب ، وخاصة طبيب العائلة . ان دور طبيب العائلة فى نشر اتجاه أكثر رشدا نحو منع الحمل قد تأكد فى عدد من الدراسات . فلأطباء الأسر اهتمام متزايد ومعرفة متزايدة بالوسائل المختلفة لتنظيم النسل . وكان ظهور وسائل جديدة لمنع الحمل ومؤكدة الى درجة عالية ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، عاملا مشجعا من هذه الناحية . وفى رأيى أن تفسير التناقص فى الخصوبة لاينبغى البحث عنه فى اكتشاف وسائل جديدة لمنع الحمل . فالأهم من الوسائل الدافع على استخدامها . ويمكن أن يكون تأثير الطبيب أداة فى اتخاذ القرار بقبول وسيلة معينة لمنع الحمل . انى أنحى جانبا ، وعن عمد ، مشكلة الأثر الديموجرافى للاجهاض ، اذ يبدو أن الدراسات الحديثة فى الأراضى الواطئة تدل على أنه قد بولغ فى تقدير أثره الديموجرافى .

وختاما يمكن القول بأن الأجهزة التى تؤثر فى القرارات التى تتخذها الاسر الفردية يمكن أن تصل اليهم عن طريق عدد من المسالك المختلفة . واذ نعود الى الفرض الذى قدمناه ، المتعلق بتأثير الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الخصوبة ، يثور السؤال : كيف يتحقق هذا التأثير ؟ أى من المتغيرات الوسيطة (بالمعنى الذى يقصده ديفيز وبليك ، يمكن أن يتأثر على نحو مباشر بالحالة الاجتماعية الاقتصادية ؟ من أحد عشر متغيرا وسيطا ميز هذان المؤلفان ثلاثة على الأقل يمكن أن تؤثر فيها الحالة بشكل مباشر : العمر عند الزواج ، منع الحمل ، الاجهاض ومع ذلك فالحالة الاجتماعية الاقتصادية يمكن أيضا أن تؤثر بطريق غير مباشر فى هذه المتغيرات ، بأن تؤثر فى الدافع على أن تكون الأسرة صغيرة . ومن هذه الناحية يمكن أن نفكر فى الاسكان وتشغيل المتزوجات .

بقدر مايتعلق الأمر بتأثير الحالة الاجتماعية الاقتصادية على العمر عند الزواج وعن طريق هذا على الخصوبة أثبت بمبس أنه بالنسبة للزيجات الصغيرة جدا (عمر الزوجة أقل من ١٩ سنة) هناك ارتباط سالب بين الحالة والخصوبة ، فى حين أنه بالنسبة للزيجات التى تتم فى سن متأخرة يكون الارتباط موجبا . ووجدت دراسات أخرى أن نساء الطبقات الاجتماعية العليا يتزوجن فى العادة فى سن متأخرة ، وهو ما يعنى أنه لا يتوافر لهن الوقت الكافى كى يصلن الى ما يرونه العدد المثالى للأطفال . هذا الارتباط لا يحسب امكان اختيار التوالد ، اذ فى العادة تعقد وتفرض

زيجات فى سن صغيرة جدا لأن الفتاة حامل • وثمة دلالات على أن هذا أكثر حدوثا فى صفوف نساء الطبقة الدنيا • هنا نحتاج الى بعض الحذر ، اذ لا تزال معرفتنا بالعوامل التى تؤثر فى الدافع على الزواج ناقصة •

ان معرفتنا بالعلاقة بين الحالة الاجتماعية ومنع الحمل أكثر . فالبيـانات المستقاة من الابحاث فى الاراضى الواطئة تدل على أن معرفة الطبقات الاجتماعية الدنيا بشئون الجنس أقل ، وكثيرا ماتلقى عندها اعتراضات أساسية على تنظيم النسل ، وتقلل فى الحقيقة من استخدام وسائل منع الحمل ، وتعتبر الانجاب هدف الزواج .

وفيما يتعلق بالاسكان جرى الافتراض غالبا بأن لسوء موقف الاسـكان تأثيرا يحد من حجم الأسرة . وبوجه خاص سرى الظن بأن بناء شقق تتكون الواحدة منها من أربع حجرات يشـجع على تكوين الأسرة ذات الطفلين . هـذا الفرض لم تثبته الأبحاث • فالعكس لا يمكن أن يعزى أكبر عـدد أطفال الطبقات الاجتماعية العليـا الى كون ظروف اسكانها أفضل .

والمشهور أن العاملات من النسـاء المتزوجات ينجبن أطفالا أقل من اللائى يبقين فى البيت • هذه الحقيقة لا تكفى وحدها لأن نستخلص منها أية نتيجة • فأولا العلاقة السببية غير واضحة ، فهل تسعى النسـاء وراء عمل مربح خارج بيوتهن لأن عدد أطفالهن أقل ، أم أن عـــدد أطفالهن أقل لأنهن يشتغلن ؟ الحقيقة انه حتى هـــذه الصياغة فى التعبير هى تبسيط لمسألة معقدة . علينا فى الواقع الاجتماعى ان نبحث عن علاقة داخلية بين العوامل التالية : تعليم النســاء وحرفهن ، ووســائلهن لمنع الحمل ، وفوق كل شىء الدافع لهن على العمل او البقاء مشـغولات . ان لوضـع المراة الحرفى علاقة وثيقة بحالتها الاجتماعية الاقتصادية وبحالة زوجها . وعلاوة على هذا فالراجح أن الدافع على العمل ليس واحدا عند الطبقات العليا والدنيا . ولهذا ليس من الضرورى أن تكون النتائج المترتبة على اشتغالهن ، بالنسبة لحجم أسراتهن ، متشابهة . هنـا ميـدان هام للبحث الاجتماعى الاقتصـادى والبحث الاجتماعى الديموجرافى .

ويبدو واضحا ان تأثير الحالة الاجتماعية على الخصوبة يفرضه جهاز معقد . ليست المسألة مسألة دخل فحسب (هل فى وسعنا انجاب طفـل آخـر ؟) ، بل ليست مسألة معرفة بوسائل منع الحمل او القدرة على التحرر من صور معينة من الرقابة الاجتماعية .

ان المنهج الاقتصادى فى دراسة حجم الأسرة وقرارات نمو الأسرة ، على أساس ما يقال له تحليل التكلفة والمنفعة ، يسير قدما عند رجال الاقتصاد . انه يبدأ من تكاليف طفل بالقياس الى ما يمكن أن يوفره هذا الطفل من اشباع غير مادى الى درجة هائلة ونظرا لأن الدخل عامل هام فى هذا الشكل من التحليل فاننا نكاد نصل دائما

الى ارتباط موجب بين الدخل وعـــدد الأطفال ٠ وأحيانا يؤخذ فى الاعتبـار عامل الذوق الذى يبين وجود ارتباط بالحالة الاجتماعية الاقتصادية ايضا . فاذا كان عامل التكلفة بصدد أن يصبح أكثر أهمية فعندئذ سوف يتم الاسراع بظهور ارتباط موجب .

تطور الخصوبة فى المستقبل

هذه الملاحظة تعود بنا الى تطور الخصوبة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . رأينا أن هنـــاك دلائل كافيـة لافتراض أن عملية الانتقـال الديموجرافى تقترب من نهايتها . فالاختلافات فى الخصوبة ، حسب الدين والاقليم والحالة الاجتماعية بل المعايير اللغوية آخذة فى الزوال السريع نوعا .

ومن هذه الناحية قد يحسن أن نسأل متى يتم الانتقال. هذا لا يشكل مشكلة بالنسبة للديموجرافى التحليلى . فطبقـا لنظرية الانتقال يتم الوصـول الى النقطة التى عندها نصل الى الظروف المناسبة لمجتمع ثابت ، وبعبارة أخرى الظروف التى تتساوى فيها الخصوبة مع الوفيات . لكن هذه النقطة غير ذات أهمية بالنسـبة للديموجرافى الاجتمـاعى ، لا لسبب الا لأن الأسر الفردية لا تكون على وعى بهـا ٠ بالنسبة للديموجرافى الاجتماعى لا توجد اعتراضات على اعتبـار أن تناقصا جديدا فى الخصوبة ، حتى دون مستوى الوفيات ، هو مرحلة الانتقـال النهائيـة . ان الانتقال يتم عندما يتم الوصول الى ارتباط موجب تماما بين الخصوبة والحـالة الاجتماعية ، فى أى مسـتوى كان ، واذ ينقل الى المسـتوى الفردى فان الانتقال يتحقق عندما يمكن عزو الفوارق فى الخصوبة الى رغبـات الأسر الفردية . وهـذا موقف لم نبلغه بعد . بل هناك يثور السؤال هل تبقى فى المؤخرة مجموعات ترغب فى تنظيم خصوبتها لصالحها هى . وندع جانبـا المشـكلات التى تمثلها المجموعات السكانية الخارجيـة ، مثـل العمـال الأجانب ، والمهـاجرين الوافدين من وراء البحار ، الخ .

اذا كان الاتجاه هـو حقـا نحو ارتبـاط موجب بين الحـالة الاجتماعيـة والخصوبة فسوف تكون لهذا عواقب مهمة بالنسبة لمستوى المواليد . فالطبقات الاجتماعية العليا أقل عددا بكثير من الوسطى والدنيا ، وعلاوة على هذا فالمجموعات التى جرى العرف بأن يكون مستوى الخصوبة فيها مرتفعا ، مثل الشعوب المشتغلة بالزراعة ، لا تشكل اقلية صغيرة ومتناقضة فى البلاد المتقدمة . وحتى اذا لم تقبـل مجموعات اجتماعية معينة شكلا ما من تقييد خصوبتها فسوف يصبح عدد أطفـال الطبقات الوسطى والدنيا من الصغر بحيث تكون النتيجة الصافية انخفاضا بالغـا فى المواليد .

يعرف كل ديموجرافى أن من الخطر للغاية بناء التنبؤات على أمثال هذه الأنواع من الاستدلال المنطقى المجرد . فالتركيب العمرى لمعظم الشعوب النامية ، مع التركيز

الشديد فى فئات الأعمار الصغيرة ، قد يضمن فى الأجل القصير زيادة مؤقتة فى المواليد . أما فى الأجل الطويل فقد أتنبأ بنقص مستمر فى الخصوبة . وهذا يمكن أن يؤدى فى النهاية ، الى مجتمع ثابت أو حتى آخذ فى التناقص .

وهنا يثور السؤال : هل يجوز توقع ارتفاع فى هذا الاتجاه فى الأجل الطويل. فى رأيى أن هذا يمكن أن يكون هو الحال . وهذا الرأى مبنى على مفهوم التحرك النزولى للقيم الاجتماعية والثقافية فى التركيب الطبقى . والقيم المتعلقة بالخصوبة يمكن أن تتبع مثل هذه الحركة النزولية . فاذا اكتسب العدد الكبير من الأطفال فى صفوف الطبقات الاجتماعية العليا وظيفة باعتبارها رمزا للمركز فعندئذ يمكن ان تتطلع الى هذه الطبقات الاجتماعية الدنيا وتأخذ به . وتكون النتيجة عصرا جديدا تماما بعد مرحلة الانتقال . ولا يبدو من المحتمل أن يقع مثل هذا التطور فى السنوات العشر التالية . علينا أن نستعد لاستمرار الاتجاه المتناقص بالنسبة للعقد التالى .

هذا لا يعنى أن السكان سوف يتناقصون جميعا على الفور . فهذا فهم خاطىء مشترك لعملية النمو الديموجرافى . فبسبب ارتفاع معدلات المواليد فى العقد السادس تكاد نجد عند جميع الشعوب المتقدمة تركيبا عمريا يكفل استمرار معدلات زواج عالية ، ومن ثم استمرار زيادة سكانية . وعلى ذلك ففى الأجل القصير سوف تواصل الشعوب المتقدمة النمو . هذا التناقض بين اتجاه معدلات المواليد الى التناقص من جهة ، واستمرار نمو السكان من جهة أخرى ، هو الذى يمكن تفسيره للجمهور العادى .

النتائج بالنسبة للسياسة السكانية

ما نتائج الاتجاه الذى وصفته الآن بالنسبة للسياسة السكانية ؟ أود ان أبدأ من دعوى أن كل سياسة سكانية يجب أن تبنى على حقائق ، فضلا عن نوع ما من نظرية تفسيرية . فاذا لم نقم السياسة السكانية الا على أفضلية بلوغ هدف ديموجرافى خاص معين ، مثل مجتمع متوقف أو يسير فى طريق النمو ، فاننا نتعرض لخطر السباحة ضد التيار . وهذا يعنى أن كل نوع من السياسة السكانية يجب أن يرتبط بالحركات والاتجاهات الديموجرافية القائمة ، بدلا من أن يحاول السير على خلاف هذه الاتجاهات .

وتختلف ردود الفعل ازاء الاتجاه الحالى لتناقص الخصوبة اختلافا شديدا عنها فى العقد الرابع عندما ساد التشاؤم على نطاق واسع ، وكاد الهدف من السياسات السكانية يقتصر على تحقيق زيادة فى الخصوبة . ويبدو أن العكس هو الحال فى أيامنا هذه ، ففى بلاد عدة شكلت لجان رسمية لشئون السكان لكى تدرس هل من المرغوب فيه حدوث زيادة جديدة فى السكان ، وتبدى المشورة فى هذا الشأن . وانتهت لجان الولايات المتحدة والأراضى الواطئة الى أنها تؤيد بقوة وقف نمو السكان فى أقصر وقت ممكن . ويظهر فى بلاد أخرى بعض تردد وميل للانتظار ومراقبة الاتجاه الحالى .

رأينا الآن أن الاتجاه الحالى هو نحو استمرار تناقص الخصوبة فى العقد التالي على الأقل . أما عند اى مستوى سوف تثبت معدلات المواليد فى النهاية فأمر غير مؤكد ، ولكن يكاد يكون من المحقق أنها ستكون أوفى بكثير منها فى العقد الرابع . والتفسير النظرى لهذا الاتجاه يمكن أن نلقاه الى حد ما فى ظهور ارتباط موجب بين الخصوبة والحالة الاجتماعية . فاذا رفض هذا التفسير كان معنى هذا أن العمليات الديموجرافية لم تتأثر الى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، مثل المهنة والتعليم ، والدخل ، والطبقة الاجتماعية . وهو يعنى فضلا عن هذا أن للسلوك الديموجرافى حركة معينة خاصة به ، يمكن أن ندعوها استقلال السلوك الديموجرافى وواضح أنه سيكون من الصعب للغاية اقامة اى نوع من السياسة السكانية على أساس هذه الدعوى .

هنا يستطيع الديموجرافى المحترف أن يتقدم بالمساعدة . وأعتقد مع بيرلسون أن مهمة الديموجرافى مثلثة : (أ) أن يتعرف على المشكلات بطريقة صحيحة ، (ب) أن يحللها تحليلا علميا ، (ج) أن يركز الاهتمام على القيم الانسانية الأساسية ذات الأهمية . ولقد ركز المقال الحالى اهتمامه على المهمتين الاولى والثانية . ولكن المهمة الأخيرة هى الخيط الذى يربط بين نظرية السكان والسياسة السكانية .



الخاصة بعادات البشرية

من الواضح ان البيـانات الخاصة بعـادات البشر تحت ظروف تنوعها ووفرتها وتناثر مصادرها انما تتطلب ادخالها ضمن برامج الآلات الحاسبة • فمثلا عدد مايعرض فى المتاحف من موضوعات عادات البشر ، قد يصل الى الملايين بل عشرات الملايين ، فى حين تتراكم بقدر أعظم بكثير الصور الفوتوغرافية والأشـكال المرسومة ، والخرائط المساحية والجغرافية والاشرطة المسجلة ، أما بالنسبة لمـا تم طبعه من المواد المخصصة للثقافة العالمية فان مجموع حجمها يبلغ من الكبر الحد الذى يتعذر معه عمل أية محاولة للالمام بها بالطرق التقليدية العادية • ومع ذلك فان ادخال عينـات عادات الاجناس ضمن برامج الآلات الحاسبة ما زال من العمليات القليلة • كما أن النتـائج التى تم التوصل اليها معرضة للنقاش من وجهتى نظر مختلفتين :ـ

الاولى : وجهة نظر علماء طبائع الاجناس الذين لا يؤمنون بالفـائدة التى تعود علينا من جراء استخدام وسائل التبسيط والتسهيل ، والثانية هى وجهة نظر علماء الرياضة الذين يجدون غاية موادهم فقط فى حالات تلائم بياناتها عمليـات التحليل الرياضى وسوف نعطى ثلاثة أمثلة توضح تلك العقبات ، وهى تنتمى الى ثلاث وسائل من طرق عمل البحث فى مجال علم طبائع الاجناس :ـ

بقلم : جان كويزينير

أستاذ الفلسفة فى معهد الدراسات العليا بتونس من ١٩٥٤ – ١٩٥٩ ثم التحق بالمركز القومى للأبحاث العلمية ، ومنذ ١٩٦٨ أصبح مديرا لمعهد الاثنولوجيا الفرنسى ، والمتحف القومى للفنون والمأثورات الشعبية له أبحاث ومؤلفات عدة .

ترجمة : الدكتور محمد جمال الدين الفندى

رئيس قسم الطبيعة الفلكية بكلية العلوم بجامعة القاهرة ، حائز على جائزة الدولة . له مؤلفات وأبحاث عديدة بالعربية والانجليزية

(أ) القائمون بعمليات جرد عادات البشر ، والآثار المميزة المتخلفة من نشاط البشر فى مجال الثقافة .

(ب) التعرف على الانماط الرئيسية ومدى اتصالها بالمزايا الثقافية فى عالم المعرفة .

(ج) المقارنة بين الحالات المنطقية والحقيقية التى تعمل فيها مجموعات الفصائل والقواعد والاوضاع .

استخدامات عمليات جرد موضوعات طبائع الاجناس :

من أجل جرد المجموعات ، سبق أن أدخلت عمليات فحص البيانات فى مجال علوم الآثار قبل ادخالها فى مجال علم طبائع البشر . فعلى أية حال يبدو من النظرة الاولى ان مجموعات عادات الاجناس والآثار تلائم نفس النوع من عمليات فحص البيانات . ففى كلتا الحالتين ، يلزم أولا أن نصف الاشياء من حيث أبعادها وحدودها، ومناطق تواجدها والوسائل التى بها أمكن الحصول عليها ، والمواد التى تتكون منها، والطرق الفنية المتبعة فى صنعها وتشكيلها واستخدامها كحلى . وفى كلتا الحالتين أيضا قد تبلغ هذه المتغيرات الوصفية أى درجة مطلوبة من درجات التعقيد فمثلا قد

لا يقتصر فى وصف المواد على خواصها الكيفية كما تبدو من الرصد المباشر ، بل تضاف اليها الخواص الطبيعية والكيميائية التى يتوصل اليها بواسطة التحليل • ومن الممكن كذلك فى كلتا الحالتين أن يعمل ازدواج من وصف المواد مع الوثائق والمستندات المتعلقة بها : تمثيل الشىء بالنقوش عن طريق الحفر أو على الفسيفساء ، أو التصوير على الجدران أو بعمل الصور المصغرة كما على المطبوعات كذلك ، والصور الفوتوغرافية أو الافلام التى تؤخذ لموضوعات النصوص والتسجيلات وكذلك كما فى المذكرات والمفكرات والاختبارات الشخصية والاستعلامات • ولذلك عندما يراد جمع بيانات عن أى موضوع يجب أن تضاف الى أوصافه المعلومات الخاصة به والتى تمدنا بالقرائن اللازمة لاظهار أهميته • والفروق من حيث طريقة العثور على تلك المواد ، سواء بالحفر والتنقيب أو بالجمع المباشر ، لا تظهر فى الاصل انها تتضمن أى تباين من حيث الوصف •

وعندما نمعن النظر أكثر وأكثر ، على أية حال ، يصبح من الواضح ان محاولة وضع وصف مجموعات طبائع الاجناس فى نفس الخط مع مجموعات الآثار انما يتضمن احتمال فقد فوائد المعايرة والتقنين وهى ، امكان الاسترجاع أو الاسترداد بواسطة لغة من لغات المستندات ، وكل ما يناسب – وفقط ما يناسب – من البيانات • وفى الحقيقة تحتاج ممارسة علم عادات الأجناس وعلم الآثار الى نوع من الحياد أو الانحراف يدخل على الوصف • ففى حالة التنقيب بالحفر تكون الابعاد والحدود والمواد والزخرفة عبارة عن متغيرات معروفة القيم بينما تكون الطريقة التى اتبعت فى الصناعة ووسيلة الاستعمال عبارة عن متغيرات مجهولة • وتبعا لذلك تكون الابحاث التالية منصبة على تحليل مجموعة البيانات المعروفة من أجل استنتاج البيانات المجهولة ، مبتدئين أولا بالاقدار المحسوسة والصفات الكيميائية الطبيعية لنصل من الصلب مثلا ، أو قطعة من الحجر المصنع ، أو القماش ، ثم ثانيا بطرق الشم ووسائل التقليب واستعمال النار ، والغزل والصباغة والنسيج • ومن اللازم فى مثل هذه الظروف أن تفصل كل من البيانات المرصودة والبيانات المستنتجة وأن تجمع على انفراد • وفى حالة مجموعة طبائع الاجناس يكون المنطق هو العكس • فالوحدة المتماسكة الصلبة ، ومصدر المعلومات الاساسى ، ليس هو الشىء الذى يدخل ضمن مجموعة الاشياء ولكن هو الحصيلة ذات – المغزى الذى يكون قرين الشىء ، وتسلسل العمليات التى تنجم عنه • وفى الحقيقة انما تقوم ممارسة جمع أخلاق الاجناس على أساس أن يدرك المرء لأول وهله أسماء وتفسيرات النظم والطقوس والمعتقدات والعادات • ولذلك فان المتغيرات التى تصف طرق الصناعة ووسائل الاستخدام تعرف وترصد تحت نفس حالات المتغيرات التى تصف الابعاد والحدود والمواد والاشكال • وتتشابه البيانات فلسفيا ، ويمكن مقارنتها ومتابعتها فى نفس الوقت •

وفى الحال يسلمنا هذا التباين الاول الى تباين آخر يتصل بموضوعات الوصف• ففى ممارسة الآثار يكون الشىء ، وهو المصدر الرئيسى الذى يرجع اليه على الدوام ، عظيم الاهمية ، ومن اللازم اذن أن تجدد دائما البنود التى تصف الشىء نفسه ،

ونتيجة التحليل التقليدى للمركبات خلال مجموعة مركبة من مميزات أساسية . ومن ناحية أخرى نجد انه فى ممارسة علم طبائع الاجناس لا يكون الشىء هو الاساس بل ما يقال عنه ويثير أهميته . وعلى ذلك يجب أن تكون الموضوعات الوصفية هى التى توضح طريقة الفكر المحلى ، كما يلزم أن تنتمى المميزات الى القيم التى قدرها ذلك الفكر . ومن الضرورى أن تنبثق الانواع من تشابك الخواص باعتبارها ذات قيمة فى الفكر والادراك المحلى . ففى الحالة الاولى تستنتج تقسيمات الفكر المحلى ، ولا تعطى . وفى الثانية ، هى لا تعطى فحسب ، كما يعطى الشىء نفسه ، بل انها تحدد أيضا ، نظرا لأنه على هذه التقسيمات تعتمد الابعاد والمادة والشكل عن طريق أساليب الصناعة وطرق الاستخدام .

وليس ثمة سبيل الى الوقوع فى الخطأ . فان الفرق بين هذين النوعين من الوصف انما يكون بدرجة أقل من محتواها أكثر من مضمون الفرض النهائى الذى يحدد انحدارهما وتفهمهما ، بسبب عدم عظم أهميتها اذا ما استعملنا تعبير ماكس ويبر كالمعتاد .

وكثيرا ما يقارب نشاط علم طبائع الاجناس بالنسبة الى محتواه ، نشاط علم الآثار ـ فكم مجموعة من مجموعات علم الآثار تصحبها وثائق تتيح فرصة وصفها فى اطار طريقته التفكير المحلى ؟ وكم هناك من الاشياء ما يجمع على التو ، بينما غابت عن حامليها كافة المعلومات المتعلقة بها ، وحتى جهلوا طريقة استخدامها أو أسمائها ؟ فهل بعد ذلك يختلف سلب مستودعات المتاحف والمصانع والمخازن عن حفر وتنقيب الخرائب وما فى باطن الارض اختلافا جوهريا ؟ وعلى العكس من ذلك أليست الدفاتر والتسجيلات والصور المصغرة والفسيفساء التى يمكن أن يعثر عليها عالم الآثار أحيانا بوفرة وغزارة بحيث تمده بثروة من المعلومات التى يسوقها القدر . أفلا يكون وصف علم طبائع الاجناس للاشياء التى نقب عنها فى قالب طريقة الفكر المحلى أمرا ممكنا ؟ وعلى ذلك اذا ما اختلفت الاوصاف بدرجة أقل من حيث التوافق وتباين المعلومات التى تشير اليها بالنسبة الى التقنين المنطقى للبيانات الخاصة بها ، سوف يتم الاتفاق على وجوب استخدام كلمة (اثنوجرافيا) أو علم طبائع البشر بالمقارنة مع علم الآثار من أجل الوصف الذى يقسم خصائص الشىء الى قسمين منفصلين ، وذلك فبماذا كانت تلك الخصائص وضعها الراصد لأغراض التحليل ، أو فرضها العميل من أجل التسمية والتمييز أو الصناعة لأغراض الاستخدام . ومن ثم يمكن أن نتصور ونبذل الجهد من أجل نشوء ثلاثة أنواع لاستخدام الآلات الحاسبة فى مجال جرد المجموعات الخاصة بعلم طبائع البشر .

تدبير المجموعات :ـ

ما هى الاشياء المحفوظة ؟ وكيف أمكن الحصول عليها ؟ وبأى ثمن وعلى أية حال ؟ ومن أى شخص ، ومن أى صورة ؟ وما هى الحالة التى تم حفظها عليها ، وما

وزنها ؟ والحيز الذى تشغله ؟ وأين حفظت ، ولأى شخص تنتمى ؟ وهـل عرضت ، ورسمت لها الاشكال وصورت فوتوغرافيا وحللت ؟ وجعلت معروفة بصـفة عامة ؟ لا داعى لاطالة هذه القائمة من الاسئلة لكى تبين أن تدبير مجموعات طباع البشر مثله مثل تدبير أى شىء مخزون ، هو مجرد سؤال تفاؤلى يعتمد على معايير مختلفة : حجم الفراغ المتاح ، والعناية المطلوبة ، ومعدل الدوران ، وتكاليف الحفظ ٠ وخير سبيل من أجل الوصف هو عمل التفرقة الواضحة بين تلك العوامل التى تتعلق بالتدبير ، والتى يجب أن تظهر ضمن قائمة بنـــوده ، وتلك التى تتعلق بموضـوع الاختراع الاثنولوجى الذى يجب أن يؤيد ويؤكد المعايير المستقلة ٠

وعن طريق تعريف المساحة التى يرجع اليها فى البطاقات الوصفية والملفات ، يصبح من الممكن أن نرسم ، بطريقة آلية ، ونعد الجداول المطلوبة ، ونمضى قدما الى مرحلة ادخالها فى الآلة الحاسبة لانجاز كافة ما يطلبه التدبير ٠

بحث سندى أو دليل :ـ

فى حالة المجموعات ، مثل مجموعات طبائع البشر ، التى تتضمن ملايين الوحدات تكون آلية الاستمرار فى العمل من أجل التعرف على مواد الموضوعات وتبويبها من أعظم ما ينتظره الناس من أجل استخدام البيانات والانتفاع بها ، وفى نفس الوقت هى من أعظم المسائل صعوبة ومشقة من حيث التنفيذ ٠ وهى فى الحقيقة تفرض مقدما احلال اللغة الطبيعية التى تكتب بها بطاقات الوصف والجرد بلغة سندية موحدة ، ومن ثم تراكم المعاجم التى تعطى معانى الكلمات ٠ عندما تكون الوحدات المحتفظة بها عبارة عن نباتات أو حيوانات تصبح المسألة سهلة : تحدد ذاتها بنظام من التقسيم يوافق عليه كل العلماء ، أو على الاقل يمكن العلماء بصفة عامة من التعرف على الطريق السليم بثقة تامة ٠ أما فى مجموعات أخلاق البشر فلا تستخدم نفس الطريقة ٠ وبحق كيف يمكن التعرف على احدى الفقرات بلغة الثقافة التى انتجتها ؟ فى هذه الحالة تكون أية مقارنة مستحيلة ، ما لم يرجع الى آلاف القواميس ، وباسمها بلغة متخذة كمرجع ؟ ولكن كم من الاشياء الدخيلة يمكن أن تكون مجردة من أى اسم على الاطلاق فى مثل هذه اللغة ، اذا ما كانت الانجليزية أو الفرنسية أو الروسية ؟ وأكثر من ذلك كيف يمكن أن يستدل على المواد ؟ وبأى مفردات ذات لغة وبأى آراء ـ هـــل بلغة السكان الاصليين أم بلغة المرجع أم بلغة تنتمى الى نوع ما من أنواع التقسيم العالمى ؟ ويمكن تتبع خط سير التقدم فى بحث الوثائق بسهولة وأول مراحل هـــذا الخط هى تراكم المعاجم بانتظام تلك التى تعرف تلقائيا وسائل الاتصال بين اللغات الطبيعية ولغات المراجع ولغة الدليل ٠ وتتقدم التطبيقات فى هذا المجال وهى تهـــدف للوصول الى تجمعات آلية من الفهارس (الكتالوجات) وملحقاتها ٠

التحليـل :ـ

مهما يكن من شيء لا يزيد البحث عن الوثائق شيئا عن عملية ابتدائية بحال من الاحوال ، تجرى لمجرد ترتيب البيانات التى يرجى تحليلها ٠ وما من شك ان تحديد المتغيرات الوصفية انما يعتمد على الاختبارات النظرية التى تتحكم فى التعرف على نوع البلاد الاصلية ولكن جدول الانواع هذا قد يظل ، فى مجال التوثيق ، ملخصا موجزا٠ ولهذا يلزم التمييز بين نوعين من أنواع تطبيـق التحليـل المضنى بمجموعات طباع البشر ٠ يتعلق أحدهما بالتحليل الداخلى ، أو تحليل البيانات التى تميز الاشياء ذاتها، والنوع الآخر يتعلق بالتحليق الخارجى ، أو تحليل مصفوفات البيـانات التى تتصل بالمتغيرات الخارجية ، مثل تلك التى تدل على الموقع الجغرافى وتاريخ التسجيل ونظام اللغة التى تنتمى اليها مجموعة الاستدلالات ، والنظام الاجتماعى ٠ ومن اللازم أن يبدأ العمل فى هذا المجال من الصفر ، وليس ذلك لان مجموعات البيانات تكون غير لائقة الاستعمال فى مسائل دراسة الطباع ، ولكن بســبب عــدم موافقة المواد ونقص النظريات ٠

تطبيقات الدراسات الثقافية المتضاربة :ـ

اننا نستطيع أن ندرك دنيا الثقافات من خلال الاشياء التى تكون النتاج الاساسى للنشاط البشرى ، ولكن ادراكها يمكن أن يحقق عن طريق المعرفة الخاصة اللائقة ٠ وفى نهاية القرن التاسع عشر راح هربرت سبنسر يكتسب الموافقة على رأيه القائل بأن مجرد مجموعة متراكمة ضخمة من البيانات على هيئة مراجـع مستمدة من مصادر علم الطبائع والعادات قد تمكن العلماء من صياغة واختبار ٠

ومنذ عام ١٨٨٩ ، كان تيلر يضع الاسس من أجـل التغيير الى التغيير المنهجى الذى قصد به جعل الدراسات المقارنة أمرا يمكن أن تسلم به المراكز العلمية ، وهى التى تجعل المقارنة تحمل على ارتبـاط الخصـائص والصـفات المرصودة فى نفس الثقافات ، لا على الحالات المعزولة من القرينة الثقافية ٠ وظل الامر على هـذا الحال حتى عام ١٩٣٧ حين اكتمل هذا التغيير ، وذلك بفضل أعمال ج٠ب مردوك الذى مهدت أبحاثه المنشورة الطريق الى واحدة من أهم طرق التطبيقات الخاصة بتنسيق البيانات فى مجال علم الطبائع البشر ٠ وهى تعريف وترجمة أنماط الارتباطات المرصودة بين الخصائص الثقافية ٠

الاتجاهات النظرية والتطبيقات العلمية :ـ

من أجل عمل تنسيق مقارن للبيانات أو الارصاد الخاصة بعادات وطباع البشر، يمكن استخدام خمس طرق فنية مستمدة من نفس الاسس النظرية ٠٠ وهذه الطرق هى : ـ

١ ـ نظام للحفظ والتبويب واسترجاع بيانات الطباع :ـ

والفكرة المتضمنة ، والمستنتجة تبعا لهربرت سبنسر، هى ان المراجع المستخلصة من المصادر الاثنوجرافية يجب أن تحفظ ، وتفهرس وتبوب بحيث يمكن أن يعثر عليها أى اثنولوجرافى عندما يتطلع الى اثبات صحة فروضه وملفات مساحة العلاقات الانسانية ، التى تكون مصرفا ضخما للبيانات الاثنوجرافية ، انما تحتوى على خصائص اثنوجرافية مختلفة مختارة تبعا للثقافة وتبعا للموضوع ، ومدونة بحذر على الشفرة طبقا لشبكة عالمية ٠

٢ ـ استخدام طرق الكم من أجل اختبار صحة الفروض القائلة بأن هناك انماطا فى الارتباطات المشاهدة بين الخصائص الثقافية :ـ

فمثلا يستفيد مردوك من قياسات احصائية للمعنويات وذلك فى بنائه الاجتماعى (١٩٤٩) وفى كتابه «عينة اثنوجرافية عالمية» (١٩٥٧) ، لكى يختبر صحة فروضه ، مستخدما معامل ييل ، ومعامل مربع تشى ، ومن ثم محركا سلسلة طويلة من العمليات، بعضها كان يمكن أن يجرى بطريقة تنسيق البيانات وحدها ٠

٣ ـ تعريف متناسق للوحدات الثقافية من أجل مقارنتها :ـ

القبيلة أو المجموعة ، المدينة أو الامبراطورية ، الدولة أو القرية أو الاتحاد ؟ والولايات متعددة الرصد ، الا انها تختلف الى حد كبير من حيث الاتساع وطبيعة النظام الاجتماعى ، بحيث لا يمكن مقارنتها بمعنى الكلمة ٠ ولو ان النقاش على الاساس النظرى المعتمد على تعريف وحدات ، الرصد يظل مفتوحا ، الا ان هناك حلا قائما على مجرد المشاهدة يسمح بتطور مثالى للدراسات الثقافية المتضاربة : الاختبار بصرف النظر عن شكل النظام السياسى ، والمجتمعات المحلية التى تم التعرف عليها بدقة فى المكان والزمان ، وتلك التى درست دراسة وافية تبعا للاصول الاثنولوجية ٠

٤ ـ طريقة مصممة للتأكد من استقلال الوحدات الثقافية لمقارنتها :ـ

وان معارضة جالتون لاعمال تيلور ، كما هو معروف تماما تتلخص فى انه لا يوجد ما يمكن أن يستنتج من تعداد الحوادث ، ما لم يثبت تماما انه لا وجود لوحدتين ثقافيتين مرصودتين على هيئة مثالين لنموذج أصلى واحد ٠ ودفع مردوك وفيما بعد نارول أبحاثهما الى أبعاد أكثر من ذلك من أجل تجنب مثل تلك الازدواجات ، ومن أجل العثور على حلول تجريبية لمسألة جالتون ٠

٥ ـ طريقة لجمع عينات الوحدات الثقافية المختارة :

وفى الحقيقة من اللازم لكى نحصل على عينات مثالية لكافة الثقافات ، أن نقسم العالم الى مناطق رئيسية ، ومن ثم نقسم كل منطقة الى مساحات ، مع أخذ الحذر

الشديد عند توزيع وحدات الارصاد فى تلك المساحات · ومنذ نشر البناء الاجتماعى تحسنت طرق الجمع كما زادت مقادير العمليات الاحصائية · وعلى أية حال لم يتم حتى الآن الوصول الى حل نظرى مقنع بالنسبة الى مسألة تخطيط وترتيب الثقافات ، بحيث لا يمكن أن تشيد العينات المستخرجة من عالم الثقـافات وتبنى بطريقة تقبل الخطأ والصواب ،ولكن فقط عن طريق اختبارات مقبولة عقلا ·

انماط النتائج :ـ

تأخذ النتائج الرئيسية التى استخلصت من تطبيـق هـذه الطرق عدة أشكال يسمح كل منها باستخدام البيانات المجموعة ·

١ ـ يبين نوع من أنواع النتائج كيف توزع الخصائص الثقافية المرصودة لعينة ما تبعا للمنطقة والمساحة فمثلا ، « حصيلة » من ثمرات هذا العمل يمـكن قراءتها مباشرة كما يمكن الحصول عليها بسهولة عن طريق فرز ما يميط اللثـام بأن وحدة الزواج تميز ٢٤ فى المائة من مجتمعات العالم ، وزواج المرأة بأكثر من رجـل واحد يمثل ١٪ ، وتعدد الزوجات يمثل ٧٥٪ · وان تعدد الزوجات بصـفة عامة ظاهرة تسود على الاخص فى افريقيا · ووحدة الزواج فى بلاد البـحر الابيض المتوسط ، وتعدد الزوجات داخل نطاق محـدود فى جزر الباسفيك وتعدد الزواج الجماعى فى أمريكا الشمالية ·

٢ ـ وهناك نوع آخر من الاستدلال مما يمكن الحصول عليه أيضا عن طريق الفرز بصورة يمكن قراءتها مباشرة ، وهذا النوع يلقى الضوء على مدى امتـداد الارتباط الموجود بين الخصائص الثقافية · فمثـلا وضـح الفرض الذى صاغه شيذر بان هناك ارتباطا بين زواج الاقارب والضعف مع وجود بعض المميزات القيمة ، بالجدول رقم (٢) ويمكن أن يرى من ذلك ان زواج أولاد الخال أو العم المتقابلين بأقارب الام يتصل بشدة بالضعف من جانب الاب ، بينما الحالة العكسية وهى زواج أولاد العم أو الخال المقابلين بأقارب الاب وضعف الام لا تتجلى معها الظاهرة بوضوح ·

٣ ـ فى الطريقة الفنية التى ابتدعها مردوك نجده يعالج كل متغير وصفى كعمود اعتبارى «لفظى» ويكون كل عمود عددا معينا ـ من ٥ الى ١٤ ـ من الاوضاع والقاعدة أن يعتبر كل وضعا مصطلحا · وأن التحليل المضنى لمصـفوفات البيانات التى على غرار تلك الواردة بكتاب « عينة اثنـولوجية عالمية » الذى يشـتمل على ٣٠ متغيرا و ٥٦٥ وحدة من الارصاد ليتضمن التفاصيل الفنية ، موضـعا بموضع ، للعلاقات القائمة بين المتغيرات · وكان من بين أول الاستخدامات الهامة لتنسيق البيانات فى مجال الاثنوجرافيا ذلك التركيب الآلى الذى شـيده كولت وهابنشتين لمجموعة من الجداول تمكن من تحديد صلاحية الروابط القائمة بين أوضاع المتغيرات ·

٤ ـ وفى كتاب « عينة اثنوجرافية عالمية » حدد مردوك عدد المتغيرات الوصفية

التى تمثل بنود معلومات الثقافة الى ١٥ زوجا ٠ والسؤال الذى ينشأ فى الحال هو ماذا كانت هذه المتغيرات الثلاثين يمكن أن تعاد فى مجموعات ٠ ولقد نجمت عن ذلك سلسلة من العمليات أدى بعضها الى استخدامات هائلة فى مجال تنسـيق البيانات المصممة لاستنتاج العوامل المتضمنة للمتغيرات والتى نقسمها تبعا لعـلاقاتها بعضها ببعض ٠

٥ ـ وأخيرا ، انبثقت عن مصفوفات البيانات طرق تتبع نموذج مردوك أدت الى استخدامات تقليدية ، وعلى الاخص الى تطبيق التحليل الدينى السـامى ٠ وفى هذه الحالة أصبحت آلية طريقة السير فى العمل شيئا مباشرا ، نظرا لانها تنجز ببساطة ، عن طريق تمشى البرامج الناشئة فى مجال علم النفس الاجتماعى مع تنسيق المسائل الاثنوجرافية ٠

جدول (١) التغيرات الاقليمية فى حالات تعدد الزيجات

نـوع الزواج	افريقيا	البحر المتوسط	شرق اوراسيا	جـزر الباسفيك	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	المجموع
وحدة الزواج	٨	٤٣	٣٤	٢٣	١٩	١٢	١٣٥
تعدد الزوج	٠	٠	٣	١	٠	٠	٤
تعدد الزوجات المحدود	١٦(١)	١٧	٣٦	٤٣(٥)	٤٠(٩)	٣٢(٧)	١٨٤
تعدد الزوجات العام	٩٢(٩)	١٧	٢١(٤)	٢٩(١٢)	٥٠(٣١)	٢١(٩)	٢٣١

الارقام التى بين الاقواس تدل على تعدد الزوجات الجماعى

جدول (٢) يبين العلاقة بين زواج الاقارب والانحدار

القـواعد التى تنظم زواج أولاد العم والخال	أموي انحدار	مزدوج انحدار	أبوي انحدار	في الجانبين انحدار	المجموع
زواج الاقارب باولاد العم أو الخال المتماثلين	٠	٠	١٢	٠	١٢
زواج أولاد العم (أو الخال) المتقـابلين بأقارب الاب	٨	٥	٢	١	١٦
زواج أولاد الخال (أو العم) المتقـابلين بأقارب الأم	٧	٥	٣٤	٣	٤٩
زواج متماثل باولاد العم أوالخال المتقابلين	٢١	٤	٤٥	١٨	٨٨
زواج مشروع بباكورة أولاد العم أو الخال	٢	٠	١٣	٣٠	٤٥
زواج غيرمشروع بباكورة أولاد العم أو الخال	٣٣	١٤	١٠٩	١٢١	٢٧٧
لا توجد بيانات خاصة بزواج أولاد العم أو الخال	١٣	١	٣٢	٣١	٧٧
المجمـوع	٨٤	٢٩	٢٤٧	٢٠٤	٥٦٤

التطورات الحديثة :-

أن مجال وحدود النتائج التى على غرار تلك المذكورة أعلاه من اللازم فرضها فى ضوء أحدث التطورات المتصلة بمسائل عمليات الجمع والتنسيق والوضع على الشفرة وتركيب المتغيرات ٠

ومنذ أن تم نشر كتاب « بناء المجتمع » استمر مردوك يعمل بصفة مستمرة على عينتة ٠ ولم تعد حدود طرق الحساب التى نشأت عنهـــا حرفة مضنية ومعقدة تماثل حرفة ترجمة كتاب « عينة اثنوجرافية عالمية » عقبة لممـــارسة عينات أكثر تعقيدا ، تتضمن عددا أكبر من المتغيرات ٠ وفى مجال الاثنولوجيا يبنى مردوك بالتدريج المصور الاثنوجرافى ٠ ومرة أخرى يأخذ فى الاعتبـــار مسألة تعريف المساحات الثقافية ، وأخيرا يقترح عينة قياسية من أجل المسح الثقافى المتقابل ، الذى يتضمن ٨٦٢ ثقافة يميزها ٨٩ متغيرا « وصفيا » يليق لكافة طرق التنسيق الآلية ٠ وأكثر من ذلك تبين المقارنة المنتظمة للنتائج المستخرجة من سبع عينات مختلفة ، أن التباين يكون مقبولا بمجرد الوصـــول الى قدر معـين ٠ وعلى ذلك فان طريقة التنســـيق الآلية لبيانات الاثنوجرافيا لأغراض المسح الثقافى المتقابل لا تحد أساسا التركيبات العجيبة التى لا مفر منها للعينات ٠

ومن ناحية أخرى فان التحديدات الناجمة عن طرق الوضع على الشفرة تنجم عنها اضطرابات أكثر ٠ وبطبيعة الحال هناك تقدم فى توصيف مادة الاثنوجرافيا من كتابه « عينة اثنوجرافية عالمية » الى كتاب «الملخص الاثنوجرافى» ٠ ومع ذلك تظل مشكلة الوضع على الشفرة على حالها ٠ وعندما يتم وصف أى مجتمع بأنه مجتمع وحدة الزواج، أو متعدد الازواج ، أو متعدد الزوجات ، فما هو اللفظ الذى يؤخذ من أجل الاشارة الى ذلك ؟ واذا ما كان الناس يمارسون هذه الصفات محلياً ، مثل ما قد يستنتج من معدلات الزواج المسجلة ، فما هى القيمة التى يمكن أن تلصق بمثـــل تلك النسبة المئوية التى على غرار ٢٠ أو ٥ ؟ هل هذه هى القـاعدة المحلية ؟ ولـــكن فى كم من المجتمعات ، يتساءل المرء هل هناك معيار واحد ؟ ومن ثم فاى معيـــار اذن يمكن أن يستخدم فى الحكم على توزيع صفة ما ؟ وفى هذا المجال لا يمكن توقع أية معونة عن طريق تنسيق البيانات ، حيث انه يتحكم فى نوعية النتــائج ونوعية البيانات التى تضم المجموعة ٠

وأخيرا ، ان أعظم الاستخدامات تعقيدا فى مجـال بيانات المصفوفات المتقنة على أساس كتاب «عينة اثنوجرافية عالمية» وكتاب «الملخص الاثنوجرافى» أو كتاب «عينة اثنوجرافية عالمية قياسية» انما تتحكم فيها المبادىء الوصفية المستخدمة ٠ وعلى أية حال فان الخصائص الثقافية التى تبنى على أساس هذه البنود لا يكون لها نفس الوزن ولا نفس المهام فى كل الثقافات ٠ ومن الواضح أن موافقة معرفة أنواع النبات والطبقات

الشعبية انما تختلف تبعا لمـــا اذا كانت وحدة الرصد هى جزيرة مرجان فى المحيط الهادى . أو قرية فى الهند ، أو قبيلة أفريقية ، أو أثينا القرن الرابع • ولذلك ليس فى وسع المرء الا أن يتعجب ويتساءل اذا كانت نهاية التقدم التى وصل اليها تنسيق البيانات تلك النهاية التى تسمح بعمل تحليل منتظم لصفوفات البيانات ، ليس من اللازم أن تقود الى اظهار ما ليس له معنى ما لم تخـــف بين طيـاتها مراجعة جذرية للاتجاهات التى أخذتها الدراسات الثقافية المتقابلة •

استخدام دراسة تركيب وعمل المجموعات •••

ان استخدامات تنسيق البيانات فى مجـال دراسة تركيب وعمل المجموعات ، على الرغم من اختلافها اختلافا كبيرا فى مرماها ، فقد بدأت تجـــد لهـا أساسا فى الاثنولوجيا خصوصا فى ظـــل نظرية القرابة أو النسب • ومن بين المســائل التى تضمنتها تلك النظرية والتى تم بحثهـــا وتمحيصها جيدا ، وما زالت أكثر المسائل صعوبة وأشدها مراسا ، هى مسألة تحـديد المدى الذى تتأثر به معـــدلات الزواج المسجلة بين مختلف الدرجات من الاقارب ، تمثل تلك التغيرات التى على غرار عدد الاشخاص الذين يكونون السكان المعينين ، أو التكوين العائلى، وقواعد السكن الزوجى أى ، لكى نستخدم السؤال فى الحالة التى نشأت عنها أكبر الاستعمالات اتقانا ، وهو هل البيانات المجموعة بالطرق التجريبية تؤيد الفروض القـائلة بأن زواج الأقارب بأولاد العم أو الخال المتماثلين هو فقط مجرد ظاهرة خارجية تتصل بميل عـام تجاه الزواج الداخلى ضمن مجموعة الاقارب ؟ ألا يمكن تفسير هذا التفضيل بالذات تفسيرا جزئيا على أنه ظاهرة خارجية ناجمة عن زواج الاقارب داخل العائلات ؟ وهذا ، على أية حال هو عين ما أظهره ج•ب• جيلبرت وى •أ• هامل فى مقـــال هام نشر فى « الانتروبولوجيست الامريكية » •

نموذج مظهرى للزواج المتقابل لأولاد العم : -

٧١

عمد المؤرخون أولا الى بناء نموذج مظهرى وبرنامج (أ• هـ• أ•ب•ف) لتشغيله• ولهذا افترضوا الصفات الآتية للبشر :-

١ ـ يقسم الناس الى ٤ أو ٦ أو ٨ مجموعات •

٢ ـ يعرف العـدد الـكلى للافراد الذين تحت عمر الاربعين فى كل المجموعات مجتمعة على النحو الآتى : ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٣٦٠ •

٣ ـ يتبع السكن المحلى للأب •

٤ ـ يحرم زواج الرجل من الام ، الابنة ، الاخت ، الخالة ، أو العمة ، وابنة الاخ أو الاخت •

٥ ـ يعنى زواج الاقارب احتمال عمل مجموعة يربط بينها زواج ذوى القربى ويختلف هذا الاحتمال من الصفر الى الواحد ٠

٦ ـ ينجب كل زوج على وجه التقريب ثلاثة أطفـال فى المتوسط ، الا أن عدد الاطفال المولودة من امرأة بالذات يتناسب عكسيا مع سنها عند الزواج ٠

٧ ـ على وجه التقريب ثلث الاطفال الذين يولدون لا يظلون على قيد الحياة حتى ينجبوا ٠

٨ ـ تقسم حقبة حياة كل فرد على النحو الآتى : من الميـــلاد الى سن ١٥ سنة يكون الفرد قاصرا غير لائق للزواج ، ومن عمر ١٥ الى ٣٠ سنة يصـــبح الفرد لائقا للزواج ، ويحدث الانجـــاب من سن الزواج الى الفترة التى يبلغ فيهـا عمر الزوجة ٤٠ سنة ٠

٩ ـ توزع فروق السن بين الرجل وامرأته توزيعـا طبيعيا تقريبـا على نحو تباين بين أفراد أبناء العم أو الخال ، حيث يبلغ متوسطه الصـفر وانحرافه القياسى ١٤ سنة ٠

١٠ـ يتم اختيار الزوجات بحيث يكون الزوجان متقاربين فى السن نسبيا ٠

١١ـ لا (يموت) أحد مجازا ، ويبدو أن معدلات الوفاة انما ترتبط بعدم القدرة على الزواج والمشاركة فى الانجاب ٠

وان حلقة البرنامج المدونة فى ب ـ ألجول والمنجزة على أبم ٧٠٩٠ هى عبارة عن قائمة مكونة من ١٠٠٠٠ كلمة ، تصف كل كلمة منها فردا ٠ والبرامج التى دونها مستقلة نسبيا ٠ ولذلك يمكن أن تبدل فمثلا : من الممكن تغـيير بعض خواص نماذج المجموعة ، مثل قواعد السكن ، ومعدلات الانجاب والحالات التى تتحـكم فى استقرار السكان ٠ وبالاضافة الى عدد من النتائج الوسيطة ، استخلصت نسخ مطبوعة لكل مستوى من مستويات احتمال الزواج داخل العائلة (صفر الى واحد بخطوات مدى كل منها ١ر٠) ولمجموع كلى بلغ ١٠٠٠ زيجة مدى الخطوة منها ١٠٠ لكل مستوى ، وعدد الزيجات مع أولاد العـم أو العمه المتمـــاثلين (ف٠ ل٠ د) ، وأولاد العـــم أو العمة المتقابلين (ف٠ز٠د) وأولاد الخال أو الخالة المتقـابلين (م٠ب٠د) وأولاد الخال أو الخالة المتماثلين (م٠ز٠د) مع عموم أولاد العم أو الخال المتقابلين وعموم أولاد العم أو الخال المتماثلين ، مع كل أولاد العم أو العمة ، ومع سـائر أولاد الخال أو الخالة ، ومجموع زيجات أبكار أولاد العم أو الخال ٠ وعلى ذلك صار من الممكن قياس آثار معدل التغيرات التى تحدث فى مجموعة النموذج ٠

نموذج منطقي ــ رياضي لزواج أولاد العم (أو العمة) المتماثلين

مهما يكن من شيء ، فان القيم التى تم الحصول عليها من خلال عملية النموذج المجازى يمكن مقارنتها مع تلك القيم التى استخرجت تبعا لانواع الزيجات المختلفة ومن خلال تشييد نموذج منطقى رياضى ٠

اذا كانت بد هى احتمال انجاز نوع معين من الزواج ، واذا كانت ب تعنى احتمال عمل زواج داخل العائلة ، وكانت بر (ف بد / داخلى) تعنى احتمال زواج شخص ما من ف ب د مع العلم أن هذا الشخص يتزوج من داخل قريته بالذات ، ينتج أن تعريف احتمال زواج هذا الشخص من فبد هو احتمال زواجه من داخل قريته بالذات مضروبا فى احتمال اختياره فبد زوجة له ، وبفرض أنه يتزوج فعلا من داخل قريته بالذات ، بالاضافة الى احتمال انه يتزوج من خارج قريته مضروبا فى احتمال انه سوف يختار فبد زوجة أو شريكة وبفرض أنه يتزوج فعلا خارج قريته بالذات فان :ــ

بر(فبد = بر الشخص يتزوج داخليا

× بر الشخص يتزوج فبد ÷ الشخص يتزوج داخليا

+ بر الشخص يتزوج من الخارج

× بر الشخص يتزوج فبد ÷ الشخص يتزوج من الخارج

= ب(بر (فبد ÷ الداخل)

+ (١ــب) بر (فبد ÷ الخارج)

ونظرا لأنه تحت ظروف الموقع الابوى ، تكون فبد دائما فى قرية الشخص بالذات ، نجد أن الحد الاخير فى هذه المعادلة يساوى الصفر ، ويمكن حذف كل حاصل الضرب الذى الى يمين علامة الجمع ٠ وعلى هذا النحو لا يهمنا سوى :

ب (بر فبد ÷ الداخل)

ولما كانت قيمة ب تعين لكل حالة لا يعنينا كذلك الا أن نأخذ فى الاعتبار

بر (فبد ÷ الداخل)

وهذا الحد مركب ويتوقف على توقع أن (أ) للشخص والدا ، (ب) وأبو الشخص له أخ أو شقيق ، (جـ) فب الشخص متزوج ، (د) فب الشخص المتزوج له أطفال ،

(ى) تتضمن الاطفال عددا من البنات بحيث ان فبد يوجد ، كما ان (ف) للشخص يتزوج فبد ، مع العلم انه يتزوج داخل قريته بالذات · ولما كانت لكل من انسبائه من الرجال فرصة متساوية لانجاب ابنة واحدة على الاقل ، فان حل المسألة هو تقدير الجزء الخاص بمدى امكان تواجد هؤلاء الانسباء الذين هم اخوة أو أشقاء والد هذا الشخص · ونظرا لأن عدد الاطفال فى كل عائلة ليس له رابط ، فان والد الشخص ربما جاء فى الغالب من عائلة كبيرة نسبيا ، أكثر من أن تكون صغيرة نسبيا · وعلى ذلك فمن اللازم أن نحسب العدد المتوقع لاخوة الاب ونحدد من بينهما العدد الذى سوف يتزوج من الذكور ، ومن ثم الانسباء الممكن تواجدهم · وتحسب هذه الأعداد بفرض ان عدد الاطفال لكل عائلة يوزع تبعا لتوزيع بواسون بحيث يكون المتوسط هو ٣ ·

وأكثر من ذلك ، اذا كان العدد الكلى للازواج التى تم قرانها (ومن ثم عدد الرجال المتزوجين) فى القرية ولهم أطفال هو (ر) ، فان احتمال أن يتزوج أى فرد ابنة زوج معين بالذات هو $\frac{1}{ر}$ · ولكن لما كان هذا الشخص لا يسمح له بالزواج من أخته ، فان هذا الاحتمال يصير $\frac{1}{ر-1}$ ولكى نقدر أو تحسب احتمال زوجة ر-١ من فبد نجد انه من اللازم أن نضرب هذه النسبة فى العدد المتوقع لمجموع فب · ونظرا لأنه تحت حالات النموذج يكون هذا العدد هو الواحد الصحيح فان احتمال الزواج مع فبد (نسبة عدد مجموع فب الى عدد الانسباء الممكن وجودهم هو بكل بساطة $\frac{1}{ر-1}$ · وتحت ظروف الحياة الحقيقية ، على أية حال ، تتدخل صعوبات أخرى · فالافراد فب ليست أعمارهم واحدة · ونلاحظ آثار هذه الحقيقة فى التغير القياسى لفروق السن بين الفرد وأولاد عمه ، وقد سجل ذلك فى النموذج المجازى على انه يساوى ١٤ ، بينما سجل التغير القياسى لفروق السن بين الشخص وزوجته على أنه نحو ٦ فقط · ويدل اختبار النتائج المجازية على أن معامل التصحيح اللائقة هو نحو ٤ر · ، بحيث أن احتمال الزواج من فبد ، بفرض أن الشخص يتزوج فى داخل قريته بالذات انما يمثل أحسن تمثيل فانه :

$$٤ر٠ \left(\frac{١}{ر - ١} \right) \times \frac{١}{ر - ١} \times ب ر \left\{ ف ر د \div الداخل \right\}$$

وبطبيعة الحال يجب أن يضرب ذلك الاحتمال فى احتمال ان الشخص سوف فى واقع الامر يجرى زواجا داخليا (ب) بحيث يصير احتمال الزواج من فبد تحت ظروف النموذج هو

$$ب ر \left\{ ف ب د \right\} \times \frac{٤ ر - ب}{(ر - ١)}$$

ويمكن الحصول على احتمالات الزواج من تلك الانواع الاخرى لابنى العم الاول بنفس الطريقة اذا ما ادخلنا حسابات أكثر تعقيدا :ـ

$$\text{ب ر} \left\{ \text{ف ز د} \right\} \times \text{٠٫٤} \left(\frac{\text{ب}^{٢}}{\text{ر} - \text{١}} + \frac{(\text{١} - \text{ب})^{٢}}{\text{ر}(\text{و} - \text{١})} \right)$$

$$\text{ب ر} \left\{ \text{م ب د} \right\} \times \text{٠٫٤} \left(\frac{\text{ب}^{٢}}{\text{ر} - \text{١}} + \frac{(\text{١} - \text{ب})^{٢}}{\text{ر}(\text{و} - \text{١})} \right)$$

$$\text{ب ر} \left\{ \text{م ز د} \right\} \frac{\text{٠٫٤ ب}}{\text{ر} - \text{١}} \quad \text{ب}^{٢} + \frac{(\text{١} - \text{ب})^{٢}}{\text{و} - \text{١}})$$

$$+ \frac{\text{٠٫٤} \ (\text{ب ١})}{\text{ر}(\text{و} - \text{١})} (\text{٢ ب} (\text{١} - \text{ب}) + \frac{(\text{١} - \text{ب})^{٢}(\text{و} - \text{١})}{\text{و} - \text{١}}$$

حيث تدل و على عدد القرى

وقد عملت مقارنة تفصيلية بين النتائج التى تم الحصول عليها بالنموذج المجازى والنتائج التى تم الحصول عليها بالنمـوذج المنطقى ـ الرياضى واعطت بعض الفروق القليلة ٠ وهذا أمر يلفت الانظار بفرض ان النموذج المجازى أكثر قربا للواقع ، على الرغم من أن التقديرات التى يعطيها النموذج المجازى أو التظاهرى هى ، بصفة عامة أقل من تلك التى يعطيها النموذج المنطقى الرياضى ٠

النموذج المجازى ، والنموذج الرياضى والتوزيعات المرصودة

الى أى مدى يفسر هذان النموذجان التوزيعات المشاهدة ؟ تبلغ المعدلات المرصودة لزيجات فبد ضمن متوسطات الشرق الادنى نحو ٩ ـ ١٢ فى المائة (أيوب ١٩٥٩)٠ والقيم التى تم تقديرها بالنموذجين ، بالابعاد التى أوضحناها ، هى فقط ٤ ـ ٥ فى المائة ٠ فكيف يمكن تفسير هذا اللبس ؟

أولا يمكن عمل هذا التفسير فى ضوء ان طريقة الارتباط العـائلى انمـا تفضل الزواج من داخل العائلة ، وهذا هو الحال حتى فى المجموعات التى تتعصب للاب ٠ او على الاخص التى تكون فيها فبد عاملة ٠

وثانيا ان قيم (ر) كانت عالية جدا ، اما نظرا لان المساحة التى يختـــار منها الشخص زوجته قـــد تكون ذات تقسيمات أدق ، أو لان التحديدات التى على غرار

الثروة ، والمستوى الاجتماعي والمشاحنات أو الصداقات ، قد تعمل على تقليل قيمة(ر) وتركيز الزوجات فى (ر) ، وعلى ذلك تزيد من معدل زيجات فبد • وان نقص بيانات الاثنوجرافيا التى يعتد بها والتى تخص الشرق الادنى على أية حال تحول دون الحصول على أى استنتاج • كما ان مجال التطبيق محدود فى هذه الحالة ، وليس السبب فى ذلك المعالجة النظرية التى تحدد اختيار تفهم المجموعات ولـــكن السبب هو تكييف البيانات من أجل التغلب على تعقيدات مجموعة المشكلات •

ولقد أفردت ثلاثة تطبيقات ادخال بيانات الاثنوجرافيا على الحاسب الالكترونى (برمجتها) وذلك من أجل الاعتبار السابق ، وهى ترتيب واعداد سجلات المجموعات، ثم التعرف على انماط خصائص الثقافة ، ثم تحليل تركيب وعمل المجموعات • وقد تضاف بعض الامثلة الاخرى لتبين الطريقة التى بها تنسق الطبقـــات ، وكيف يتم تحليل دورات العمل ، ثم كيف يعاد بناء « التسلسل » • وكلها انما تستند الى حقيقة انه على الرغم من ان عمليات تنسيق البيانات حتى الآن نادرة ، فان السبب هو عدم صلاحية السير فى العمليات أكثر من أن يكون السبب هو عدم دقة البيانات • والتقدم فى الميدان النظرى هو وحده الذى يمكن أن يحقق مطلب الحصول على البيانات المجموعة بدقة • وفى الاثنولوجيا نجد أن تقدم التطبيقات يعتمد على التطور فى قالب الموضوع لا فى حواشيه ، ولكن يعتمد على تحســـين فى المستويات التى تتفق مع صياغة النظريات •••



وبين الشعوب السلافية الجنوبية

اذا كانت أوربا مهدا للأمم بالمعنى الحديث للكلمة فان بلاد البلقان كانت فى ذلك الجزء من أوربا الذى تمت فيه هذه العملية ببطء وبغير انتظام . وذلك اذا قورنت بغيرها . وتم ذلك فى ظل ظروف معقدة يمكن ادراكها . وعلى ذلك فانه يوجد العديد من قصور المعرفة بالنسبة للعملية التاريخية المعقدة فى بناء أمة البلقان ـ التى أدت دورها للنهاية حتى الحرب العالمية الثانية ـ من حيث انها لم تنل مكانة ملائمة فى الابحاث العلمية الواسعة والواعية ، فلم تكن على الاقل فى مركز تحسد عليه بالنسبة لدراسات علم السياسة وعلم الاجتماع المعاصر .

وفى السنوات الحديثة تستأثر الظاهرة القومية من كافة جوانبها باهتمام العاملين بالأبحاث العلمية ، وأصبحت الجهود العلمية تتركز فى أخذ منهاج يقوم على التنوع فى الدراسة . ويمكن ادراك هذا بالنظر الى مكانة الأمم ، والمجالات المتنوعة التى تثيرها دراسة بناء الأمم وتطورها . والدراسة الحديثة فى هذا المجال قد تناولها «كارك دوتش» فى كتابه «القومية والاتصال الاجتماعى» بعمق

Karl Deutsch : Nationalism and Social Communication.

بقلم : ناجدان باسيك

أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد العلوم الاجتماعية فى جامعة بلغراد . ورئيس تحرير المجلة النظرية «الاشتراكية» . وفي عام ١٩٧٠ انتخب عضوا فى اللجنة التنفيذية لرابطة العلوم السياسية الدولية . وله مؤلفات عديدة منها ثلاثة باللغة الصربية الكرواتية هى الطبقات والسياسة (١٩٨٨) ، والبناء السياسى لمجتمع يدير نفسه بنفسه (١٩٧٠) ، والادارة الذاتية كجزء لا يتجزأ من النظام السياسى عام (١٩٧٠) .

ترجمة : الدكتور أحمد رشيد

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

منسق فى مجموعتين من الاتجاهات ، تناول فى احداهما حالات معينة لبناء الأمة بالنسبة للحكومات الأكثر قدما فى أوربا وفى أجزاء أخرى من العالم . وتتناول المجموعة الثانية مشاكل الأمم والقومية فيما يسمى بالامم الحديثة التى نشأت فى افريقيا وآسيا مع انهيار الامبراطوريات الاستعمارية . ومن الملاحظ — وبحق — أن هذه الدراسات لم يرتبط بعضها مع بعض بقدر كاف بالقوانين العامة والشائعة عن عملية بناء الأمم كظاهرة علمية عامة . الا أن الظروف والعوامل المشتركة فى تكوين الأمم التقليدية فى أوربا لم تعتمد على نتائجها دراسات بناء الأمم فى ظل الظروف الجديدة بالنسبة للحكومات الحديثة . وقد يكون مرجع ذلك الظروف الواضحة التفاوت بالنسبة للعمليات التاريخية ، كذلك الفترات الطويلة من الزمن التى يمكن أن تكون قد عاقت البحث العلمى عن معرفة ماهو عام وشائع ومفيد بالنسبة لتلك الدراسات . ولكن مازالت الدراسات المقارنة فى حاجة الى مايربط التجارب التاريخية فى تكوين الأمم السامية فى أوربا خلال تحولها من النظام الاقطاعى الى النظام الراسمالى ، مع تجارب الأمم الحديثة الموجودة فى الحقبة المعاصرة . وربما تكشف الأبحاث فى المستقبل أن تجربة الشعوب البلقانية تمثل تلك الرابطة المفقودة . وبمعنى آخر ربما يتضح ان بناء الأمة فى الشعوب البلقانية وما له من سمات قد ظهر فى بناء الأمم الأوربية

فى بداية العصر الحديث ، وان هذا البناء يسرى الآن فى الدول النامية . ومع ذلك فنظرا الى ندرة الأبحاث الاجتماعية والسياسية المنظمة ، ونظرا الى قدرات الكاتب المحدودة ، فان هذا المقال عن بناء الأمة فى الشعوب البلقانية ـ وخصوصا الشعوب السلافية الجنوبية ـ هو بالضرورة متواضع جدا فى مجاله ، سواء بالنسبة لعمق البحث أو بالنسبة لتطبيق المناهج العلمية والطرق الحديثة (شكلا وموضوعا) أو بالنسبة لعمومية النتائج .

أما بالنسبة للغرض من هذا المقال فاننا نعتقد انه يكشف عن عدد كبير من العوامل الفعالة المؤثرة على بناء الأمة طبقا لامكانيات البحث العلمى . وكذلك تقويم هذه العوامل فى تكوين الأمم اليوغسلافية وفى تنمية العلاقات بين دول البلقان عموما. ومن المعروف بداهة أن هذا يمكن ان يؤدى الى تقوية الفكر العلمى ، ويصلح كمقدمة عامة لمناقشة ودراسة كثير من المسائل المتعلقة بظاهرة القومية وبناء الامم ، ومعذلك يجب ملاحظة أن خلق الدول وبناء الشعوب فى البلقان لم يتم بصورة واحدة ، وحتى الطريق الى ذلك لم يكن موحدا . ومع هذا فان انشاء النظم الحكومية ـ وخصوصا أثناء فترة النظام القبلى البدائى المتدهور ـ كان ينير الطريق الى الحضارة . كما أن استمرار سلطة الحكومة وبقاءها فى اقليم معين أدى دورا مهما استثنائيا فى خلق الشعور الوطنى بالنسبة للسلالات المتتابعة بصفة عامة . كما أدى ذلك أيضا الى التكامل بين الناس والشعوب وامتصاص عناصر الخلاف القبلى ، وذلك كله ساعد فى تكوين الأمة .

والقبائل اليوغسلافية استقرت فى شبه جزيرة البلقان فى القرون الخامس والسادس والسابع الميلادية وكونت حكومات مستقلة فى الفترة بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر فى ظل الامبراطورية البيزنطية . ومن الواضح أنه نتيجة لهذا تكونت مجالس الطبقات ، وانتشرت نماذج صغيرة للحكومات فى كافة الأنحاء ، وظهرت ، ثم انهارت ، ثم ظهرت مرة أخرى .

وخلال هذا التعاقب اكتسبت قوة فوق أراضيها الفسيحة المأهولة بالسكان الذين عاشوا فى ظل التنظيم القبلى وكانوا حتى ذلك الوقت لايملكون الشعور القومى ويختلفون فى السحنات والملامح . والاقليم المتمتع بالحكم الذاتى ـ حتى بعد تكوين الحكومة المستقلة التى ضمت المستوطنين السلافيين ـ قد احتفظ بظل الامبراطورية البيزنطية حتى بعد انهيارها النهائى ، ولم يتحد سلطانها الذى ظل فترة طويلة ممثلا فى نماذج معينة من الوجود السياسى والايديولوجى والثقافى .

ان كثرة المراكز الحكومية المتنافسة للحركات القومية ، بالاضافة الى تعدد وتنوع الوعى القومى ، والمبررات المفتعلة التى لاتنتهى من الدول المجاورة (خصوصا الحكومات الأقدم والأعرق اقتصاديا) لغزو المنطقة واخضاعها ، مع وجود قطاعات كبيرة من الحكومات القبلية ، كل هذا أوجد طابعا خاصا أثناء العصور الوسطى لهذه المنطقة . ذلك الطابع هو الذى جعل هذه المنطقة ـ سواء فى الماضى البعيد أو

القريب – ميدانا لوجود التغيرات والتجديدات السياسية والاحتكاك الوطنى والقبلى والامتزاج بين هذا كله . ومن هنا أخذت اللغة الانجليزية كلمة «بلقان» واشتقت عنها وكونت الفعل (يبلقن) ، ومعناه وفقـا لقاموس اكسفورد « المختصر » القيام بتقسيم الاقليم الكامل الى امم صغيرة متصارعة .

ان اساس وجود الأمم الصغيرة فى البلقان هو وجود صلة بين بعض القبـائل المتصلة سلاليا ولكنها غير متكافئة وغير متساوية فى هيكلها الاجتماعى والاقتصادى. وكان هذا هو الوضع بالنسبة لتكوين أمم السلافيين الجنوبيين فى العصور الوسطى – الذين تطوروا فيما بعد فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين – كأمم متقدمة . ان كل أمة من امم البلقان المعروفة اليوم كانت تعمل بطرق خاصة لتنمية «المشاعر الشعبية» والوطنية المستقلة الخاصة بها وتكوين الحكومات الفردية . وبالمقياس الدقيق أوجد هذا اعتزازا وطنيا خاصا بكل أمة من هذه الأمم . وظهر هذا كصفة متبادلة ومشتركة ،ولهذا ظهر ذلك الاعتزاز والاستقلال كعامل محدد ومهم ومستمر فى تاريخهم السياسى .

بعد استقرار البلقانيين رات القبائل السلافية فى الألب الشرقية والسلافيون المقدونيون فى وادى نهر «الفاردار» وحول بحيرات «برسبان» و «كريد» أن النجاح المحدود فى تكوين امم مستقلة يرجع الى ظروف يندر استـمرارها ، لأن الوجـود القريب لحكومات كبيرة وقوية – مثل الامبراطورية الرومانية الغربية والحكومات الالمانية الاقطاعية الاولى والقريبة من السلافيين والامبراطورية البيزنطية القريبـة من المقدونيين – جعل من الصعب جدا على هـذه القبائل أن تخلق حكومات مستقلة وأن تظهر لها كياناتها القومية والمنفصلة . لذلك ظهرت الاتحادات والاحلاف القبلية وظهر صفالبة كارنثيا المستقلون فى القرن الثانى والنصف الأول من القرن التاسع ، وكذلك امبراطورية «صمويل» فى مقدونيا فى أوائل القرن الحادى عشر . الا أن تلك التجمعات كانت فى وضع لايسمح لها بالحفاظ على تماسكها طويلا . ومع ذلك فان الكرواتيين والصرب والبلغاريين كونوا حكوماتهم الاقطاعية فى العصور الوسطى التى تمتعت بحق الاعتراف الدولى بها .

كذلك فان دولة كرواتيا التى استمرت من القرن التاسع الى نهاية القـرن الحادى عشر قد أوجدت تقليدا مهما لحالات كثيرة لها أهمية بين الكرواتيين . فخلال هذه الفترة لم تكن كرواتيا تضم جزءا كبيرا من «دلماسيا» فقط ولكنها كانت تضـم أيضا كل « البوسنة » وأجزاء أخرى من شبه جزيرة البلقان .

وعندما فقد الكرواتيون استقلالهم فى ١١٠٢ دخلوا فى حكومة اتحادية مـع المجر لها طابع خاص مستقل ولها كيانها القانونى . وكان هذا الوضع معترفا بـه بمقتضى المعاهدة بينهما .

وبعد الاندماج بين قبائل الهون والآفار الذين قهروا القبائل السلافية فى شبه جزيرة البلقان الشرقية كون البلغاريون مبكرا دولة قوية فى القرن التاسع قادرة على الحاق الهزائم وفرض الضرائب على البيزنطيين ، والانتشــار لتغطية جزء كبير من شبه جزيرة البلقان • وفى عهد الامبراطور « سيمون » لم تكن بلغاريا قد وصلت الى تطويق أراضى مقدونيا والصرب فقط ولكنها طوقت كـذلك أجـزاء كبيرة من البوسنة .

تكونت حكومة الصرب القوية والمستقلة فى نهاية القرن الثانى عشر وبداية القرن الثالث عشر فى عهد أسرة نيحانجيك . وبلوغ نهاية التوسع لها أخـذ شكل امبراطورية «الدوشاى» تلك الدولة التى غطت جزءا كبيرا من شبه جزيرة البلقان وسميت رسميا امبراطورية الصرب والبلغار والاغريق . ولقد قوت هذه الدولة المستقلة الحركة القومية بين الشعوب السلافية الجنوبية التى توقفت طويلا بسبب الغارات التركية عليهم فى القرن الرابع عشر ، وكذلك بسبب دعم قوة المجر والنمسا فى الاقاليم الغربية للبلقان والبندقية على ساحل الادرياتيك .

ان دراسة تاريخ الحكومات فى البلقان فى العصور الوسطى لها أهمية بسبب تأثير ذلك على التطور والنزاع الوطنى فى هذه البلاد وتكوين الشعور القومى وازدهار الآمال القومية لدى دول البلقان المختلفة . ان المناطق التى كانت تتقدم وطنيا ببطء كذلك عملية الامتزاج بين القبائل والسلالات المختلفة ، تمثل فصلا فى معركة تكوين الأمم . وقد عاق الاحتلال التركى عملية بناءالأمم فى البلقان حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وتصرف على أساس تحول الاقاليم الخاضعة له الى الاتجاه الشرقى بصورة واضحة وعلى أساس أن يلغى وجودها الذاتى . ورغم ذلك فقد تحررت الأمم البلقانية الصغيرة نوعا ما من التسلط التركى كالصرب وبلغاريا وكرواتيا واليونان ، ولقد حاول الاتراك توسيع نفوذهم للحصول على مقدونيا منبع الاضطرابات فى البلقان ، وفى الوقت نفسه وجدت منافسة بين الصرب والكرواتيين حول «البوسنة» ، ولكن فى صورة تختلف قليلا عن الصورة السابقة .

ان مثل هذه القوى الكبرى نسبيا فى البلقان انغمست فى كفاح مرير لترث تركيا . وفى ظل هذه الظروف كان لأى تغيير فى الحـدود أو ضـم بعض الأقاليم المتحررة من تركيا تأثير حاسم فى التوجيه القومى النهائى للسكان فى هذه الأقاليم . وعلى هذا نجد ان توسع حكومة الصرب فى أواخر القرن التاسع عشر لمســاحات طويلة من نهر «مورافا» الجنوبى ، ساعد على تحديد الصفة القومية للأقاليم فيما يختص بالنواحى اللغوية والجنسية للناس فى هذه المناطق . وكان النظام الثقـافى والدعاية القومية المنظمة ادوات هامة للانتصار الوطنى . وبشىء من الدقة نقـرر أن الأمم البلقانية التى تكونت خلال هذه الحقبة هى الصرب وبلغاريا واليونان .

وكان صراع الصرب والبلغار واليونان من أجل مقدونيا حادا بصفة خاصة ،

ومع ذلك فان العمل على وجود التماسك الداخلى ونموه بين المقدونيين ونهوضهم الوطنى أدى بالطبع الى التدرج والرقى لدرجة أنهم فى النهـاية تطلعوا الى زعامـة الدول الثلاث المتقدمة . وقد كان الهدف الاخير هو الانتهاء من معركة التحـرير الوطنى خلال الحرب العـالمية الثانية . على انه فى العقد الرابع بين التحـرر من الاتراك وظهور جمهورية اتحادية جديدة فى يوغوسلافيا كان المقدونيون قد قاسوا اكثر من بقية الاقاليم حول انكار وجودهم وانضمامهم الى حـكومة يوغوسـلافيا الجديدة ، حيث كانت مقدونيا تعد من بلاد الصرب الجنوبية .

ان تكوين دولة «الجبل الأسود» كان أيضا مهما للغاية ، وكانت قبائل الجبل الأسود جزءا من أمة الصرب فى العصور الوسطى . ولقد كان من تقاليد الصرب ومعتقداتهم التمسك بالنظام الملكى والامبراطورى ، ولكن عندما هزموا فى موقعـة « كوزفو » رجعوا الى الشكل القبلى الخالص . وبعـد انهيار دولة الصرب ووجـود تركيا فى البلقان واجهت هذه القبائل مصائر تاريخية مختلفة عزلتهم عن الجزء الآخر من دولة الصرب خلال عدة قرون ، وكانت لهم معارك مستمرة ضد الاتراك والبنادقة وقامت الحكومة المستقلة فى هـذه القبائل والعـائلة الملكية بتكوين دولة «الجبـل الأسـود» المستقلة ، وبالرغم من تدهور الصرب فان هـذه القبائل خلقت وطورت الوعى الوطنى المستقل ، واخذت مكانها كدولة مستقلة داخل المجتمع اليوغوسلافى المتحد من أمم تلك القبائل وأمثالها ، وتعتبر قبائل الجبل الأسود من الجمهوريات الست المكونة له .

وتوجد درجة عالية من التشابه فى السلالة واللغة بين الشـعوب السلافية الجنوبية ، وكان هذا العامل له دور تاريخى كبير فى بناء أمتهم . ولكن كان له فى الوقت نفسه دور مناقض من حيث بناء الدولة فى البلقان ككل . هذا التشـابه والاشتراك التاريخى المتماثل تماما ، والمصالح المشتركة فى المعارك لحماية الاستقلال الوطنى ، والحق فى التطور غير المقيد ضد التهديد المستمر من العدو الخارجى ، كل هذا أعطى السلافيين الجنوبيين حافزا للكفاح والعمل معا من أجل الوحـدة الوطنية ، وكان ذلك أيضا بمثابة وقود وغذاء لفكرة الطموح الى الزعامة ، ووجود ميول لدى مجموعات وطنية وقبلية معينة فى انشاء علاقات مع الآخرين .

وفى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وخلال عصر النهضـة الوطنيـة ومعارك الاستقلال الوطنى ، اظهرت الشعوب اليوغوسلافية رغبـة فى الارتبـاط القوى والوحدة فى ظل حكومة واحدة ، ومع ذلك فمنذ البداية بدأت الآراء تحتلك حول صورة الاتحاد المناسبة فى يوغوسلافيا ، وما هى الوظائف الشائعة والعـامة لحكومة الاتحاد التى يجب أن تنجزها ، وظهرت القومية اليوغوسلافية فى صـور مختلفة بين جميع الشعوب السلافية عند تفسير وتوضيح المسئولين السياسيين عن الجماعات المختلفة للشعوب السلافية ، وظهرت اختلافات كاملة فى المعـانى ، وصراعات حول مفهوم الوحدة . الا أن هذا الصراع كان حول كيفية هذه الوحدة

لا حول المبدأ ، وكان الاتجاه العام هو هل تكون وحـدة ادارية مع الاحتفاظ لكل بشخصيتها المسـتقلة الخاصـة ، أم يكون الاتجاه نحـو الادماج الكامل الادارى والسياسى .

وكان مايسمى بالحركة الأليرية فى العقد الرابع من القرن الماضى انعكاسـا للرغبة فى الاتحاد من جانب الشعوب اليوغوسلافية ، فقد انبثقت هذه الحركة من مقاومة المجريين ، وفرض اللغة المجرية على الكراوتيين . هـذه الحـركة الأدبية والثقافية والسياسية سعت لتوحيد الشعوب اليوجوسلافية اولا ثقافيا وبعد ذلك سياسيا . ومن نقاط الضعف التى صاحبت هذه الحركة أنها اعتقدت ضرورة ظهور شخصية الأمم اليوغوسلافية المختلفة ، وعلى ذلك فانها لم تقابل بالرضـا الا من جانب طبقة صغيرة نسبيا من المثقفين فى كرواتيا ، وكان انتشـارها ضـعيفا بين الشعوب اليوغوسلافية الاخرى ولم يتبعها الا قليلون .

ولم تلق هذه الحركة فى سلوفانيا قبولا واسعا بسبب تركها استخدام لغـة هذه البلاد ، واستعملت اللغة الأدبية للكراوتيين فى الصرب . وعلى ذلك فان المعركة الوغنية العامة حول مضمون هذه الحـركة فى سـلوفانيا كانت تعنى النزول عن شخصيتها القومية .

وفى الصرب أيضا ــ حيث نالت استقلالها القومى من خلال ثوراتها العامة فى بداية القرن التاسع عشر ــ لم تكن فكرة هذه الحركة مقبولة او جذابة ، وكذلك لم تكن شائعة .

وفى منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الطبقـة المتوسطة (البرجوازية) تدين بفكرة خلق الصرب الكبرى ، وكان هذا الحلم والتصور بداية الاعـداد لنقطـة التجمع لوحدة كل الشعوب السلافية الجنوبية ، وكانت الحرية القومية للأراضى السلافية الجنوبية بمثابة تعويض عن الامبراطورية التى انهارت ، وضم كل دول يوغوسلافيا الى بلاد الصرب .

وكانت هناك أفكار مختلفة تماما حول اتحاد السـلافيين الجنـوبيين وأمم البلقان يعتنقها ويروجها الاشتراكيون فى الصرب بواسطة «سفيتوزر ناركوفك» مؤسس الحركة الاشتراكية والحزب الاشتراكى . لقد طالب بالتفريق بين الحرية وبين الاتحاد لدول البلقان ، وفى مقابل فكرة الصرب الكبرى نادى بفكرة اتحـاد فيدرالى لدول البلقان على قدم المساواة .

وعندما انهارت امبراطورية المجر وتكونت دولة للشعوب السلافية الجنوبيـة بصورة نهائية كان التماثل والتشابه الأصلى ووجود التماسك بين هذه الشعوب ينكشف بين الطبقات الوسطى فى الصرب ليفرض الشكل الموحد لدولة تحمل أسماء

ثلاثة (الصرب · والكروات · والسلوفان) · وبالتأمل فى العلاقات السلالية واللغوية فان حكام يوغوسلافيا فيما قبل الحرب فرضوا على الآخرين فكرة يوغسلافيا التامة رافضين وجود الدول المنفصلة داخل اطار يوغسلافيا والتوصل من ذلك الى انعدام الشخصية الوطنية والاعتراف بالوحدة ، وكان الصربيون والكرواتيون والسلوفان باعتبارهم قبائل أو أقساما من الامة ينكرون الوجود الوطنى لكل من المقدونيين وسكان الجبل الأسود ، وبالطبع عندما تكونت الدولة المشتركة ، وخلال فترة تنظيمها ، تطورت القوى السياسية الاشتراكية التى عضدت وقوت فكرة خلق المجتمع المتحالف لدول يوغسلافيا الثلاث . ومع ذلك وبالرغم من ارتفاع نسبة التأييد السياسى لذلك وتوافر كل الحقائق لها فان برجوازية الصرب كانت فى مركز قومى تسيطر على الجيش والأداة الحكومية ، مما جعل هذه القوى السياسية الاشتراكية فى مركز ضعيف .

ومع ذلك فمن المهم أن نلاحظ بالنسبة لمفاهيم القومية والمشكلة الوطنية وتنظيم الحكومة العامة انه لم يوجد تصور واضح لذلك بالنسبة للحركة العمالية ولا بالنسبة للحزب الشيوعى المكون حديثا . وفى المؤتمرات الاولى للحزب الشيوعى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ تبنى الحزب فكرة يوغوسلافيا كدولة عامة تحت أسماء ثلاثة .

وفيما بعد ، عندما أثارت زعامة الصرب الكبرى القلق على نطاق واسع بين الشعوب السلافية التى تميل الى الاستقلال الذاتى ، تبنى الحزب الشيوعى سنة ١٩٢٨ تحت تأثير الدولية الثالثة مفهوما متطرفا آخر يقضى بتقسيم يوغسلافيا الى ثلاث دول وطنية مستقلة منفصلة .

وفى العقد الرابع فقط استطاع الحزب الشيوعى أن يصل الى تفسير واضح لموضوع المشكلة القومية فى يوغسلافيا على أساس تكوين يوغسلافيا من المجتمع الموحد الذى يضم امما متكافئة . وكانت هذه الفكرة سببا فى تغذية الثورة وحرب التحرير الوطنى . لقد كانت الثورة وحرب التحرير الوطنى سببا فى اظهار رغبة الناس فى العدالة والحرية وكسب الاستقلال تحت القيادة السياسية الموحدة ، كما أنها أوجدت قوى ثورية أصلية ، وخلقت الاحساس بالتحرك على أسس تعاون القوى التقدمية من كل الشعوب اليوغسلافية ، فى حرب التحرير الوطنى تحت زعامة محددة ، وهى زعامة الحزب الشيوعى ، حيث كان هو الحزب الوحيد الذى يملك تصورا واضحا وتقدميا عن المشكلة القومية فى يوغوسلافيا وكيفية حلها .

وعلى ذلك فانه فى معظم الساعات الحرجة فى حياة الشعب اليوغوسلافى ، وعندما انتهى به قدره الى معاناة الهزيمة ، اظهر بالدليل أن التشابه السلالى والاتصال بين اليوغوسلافيين يجب أن يكون جزءا مهما فى خلق الحكومة الموحدة. ولكن عندما لا تأخذ الحكومة الاطار المناسب للوحدة التى تحافظ على كيان الأمم المختلفة فانها لاتصلح كوسيلة سياسية للدفاع عن الحرية والاستقلال والعدالة

بالنسبة لكل المجتمع . وعندما انتشرت هذه الحالة فى البلقان ظهرت اهمية العوامل القبلية والأممية فى تكوين مفاهيم محدودة للأمة فى البلقان وبين الشعوب اليوغسلافية . وكان هذا يمثل حقيقة واضحة حيث خسر اليوغسلافيون استقلالهم من قبل ولمدة قرون ، وخضعوا للتسلط الخارجى ، وتعرضوا لفقد جنسيتهم . ورغم ذلك وفى ظل هذه الظروف كان الأدب الشعبى (الفولكلور) وكذلك الرقص الشعبى والغناء وسائل مهمة فى انتشار الوعى القومى من جيل الى جيل . وبما أن التقاليد القومية يمكن الحفاظ عليها وتنميتها عن طريق الأساطير والعادات فان الفولكلور كان له دوره ، ويلاحظ ذلك مثلا فى القصيدة الشعبية البطولية المنتشرة بين أبناء الصرب . والقصيدة الشعبية الصربية تصلح لتغذية القرون القادمة . وكان الجوسلار المغنون الشعبيون برباباتهم نماذج فنية تحكى أساطير القومية الصربية التى تشيد بهذه القومية . ولقد انتشرت بين السلافيين الجنوبيين المشاعر القومية التى تسببت فى انتشار الادب الوطنى واللغة الوطنية ، ونتجت النهضة الوطنية بين السلافيين عن طريق اعادة تكوين الثقافة السلافية بواسطة العالم المشهور «بريموزترمبار» المقاتل الغيور عن لغة السلاف ومدارسهم ، وكذلك ساعد كتاب السلاف الرئيسيون ابتداء من الشاعر «فرانك بريزرن» الى «ايفان كانكر» فى تكوين الثقافات القومية .

وبالنسبة لكرواتيا فان الثقافة الوطنية قد أدت رسالتها الوطنية عن طريق «افجست سونا» وغيره من الكتاب المشهورين فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وخاصة آداب العصور الوسطى التى ازدهرت فى «دالماسيا» ، وكان أكبر شاعر وطنى هو «نيجوس» حامل لواء الوعى القومى للصرب والجبل الاسود .

وخلال تلك الفترة وفى مقابلة ذلك ادت ارساليات الكنيسة الشرقية دورا مهما فى عملية التكامل الوطنى المعقدة وتنمية العلاقات القومية بين السلافيين الجنوبيين وفى البلقان عموما .

وفى البداية كان عمل الكنيستين المسيحتين فى بيزنطة وفى روما أن تقودا عمليات نشر المسيحية بين شعوب البلقان ، ولقد حاولت امبراطورية روما أن تنشر نفوذها الأيديولوجى والسياسى خلال انتشار الدين المسيحى ، وكان هذا هو الدافع الأساسى لارسال المبشرين الذين كانوا يعملون على تحقيق التأثير السياسى العام ، ولذلك أدوا دورا سياسيا له أهميته كناصرين للتنظيمات السياسية الشائعة فى بيزنطة . بين السلاف . واصبحت الكنيسة بسرعة بمثابة حلقة وصل بين المجتمعات السابقة فى الحضارة كروما وبين المجتمعات القبلية فى البلقان ، وكان لانتشار النظام الكنسى بين القبائل السلافية آثار هامة على العائلات القديمة والعلاقات القبلية ، فقد أدى الى التحالف مع العناصر القوية فى النظام الاقطاعى . وذلك مهد الطريق لخلق التنظيم الكنسى القوى والسلطة الاخلاقية والسياسية للكنيسة . وكان تأثيرها الأيديولوجى الضخم بمثابة دعامة قوية لمعارك الحكومة

الاقطاعية المكونة حديثا من أجل الاعتراف الدولى بها وبانشائها . ومن هذا الزاوية أدت الكنيسة الى تقوية حركات استقلال الأمم البلقانية وظهور الشخصية المستقلة للأمم المختلفة فى البلقان وبين الشعوب السلافية الجنوبية . فقد كانت المعارك المستمرة بين السلوفان والكرواتيين لتأكيد وتقوية الاستقلال تعتمد على العلاقات مع الكنيسة الكاثولوكية وتنظيمها الدولى القوى . ولهذا الاعتبار كان تتويج «زفونمير» مثلا ملكا للكرواتيين فى القرن الحادى عشر حيث تسلم التاج من يد سفير البابا ، وكان لذلك أثر كبير جدا فى الاعتراف الدولى باستقلال دولة الكرواتيين .

الا أنه يجب ملاحظة أن الكنيسة لم تكن عاملا فى الوحدة والتكامل القومى وحسب ، ولكنها كانت أيضا عاملا مباشرا ومؤثرا فى التفرقة الوطنية ، وسببا فى الصدام والاحتكاك الوطنى . فيجب أن لاننسى أن البلقان كانت وسط صراعات دينية متعددة ، بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية ، وبين المسيحية والاسلام ، وامتد هذا الصراع قرونا عديدة فى شبه جزيرة البلقان . وكان الانعكاس السياسى والأيديولوجى لهذه الظاهرة قويا ومتشعبا ، وكانت له أهميته المحسوبة فى تنمية العلاقات الوطنية بين الشعوب السلافية وفى البلقان كذلك . وقد قوت الكنيسة الكاثوليكية مركزها بين السلوفان والكرواتيين ، وكذلك قوت الكنيسة الارثوذكسية مركزها بين الصرب والبلغار والمقدونيين ، وكان ذلك يعنى اختلافا فى الأوليات والأيديولوجيات والتأثيرات الثقافية التى تركت أثرا عميقا فى الثقافة وفى تكوين العقلية والوعى الوطنى بين مختلف الأمم والمجموعات الصغرى ، وخصوصا أولئك الذين اندمجوا واختلطوا بمفهوم الاختلاط الدينى .

ومع ذلك فان الباحث يلاحظ أنه فى البلاد التى يمتزج فيها الصرب والكروات والمسلمون كانوا يندمجون معا رغم اختلاف معتقداتهم ، وكانت يساعدهم على ذلك اللغة الشائعة بينهم والتاريخ الواحد والتشابه السلالى بينهم . الا أن الدين بقى فترة طويلة فى تاريخ الامم البلقانية يمثل بصفة مستمرة السمة الاساسية للوحدة الوطنية ، ولذلك وجد اتجاه عام للوحدة والاتصال الدينى بجانب الوحدة الوطنية .

وفى مواقف تاريخية معينة كان الدين أساسا مهما لتكوين تجمعات متجانسة متعددة ومفضلة ، والدليل الواضح على ذلك وضع المسلمين اليوم فى القطاع الأوسط فى يوغوسلافيا وخصوصا فى « البوسنة » و « سانجاك » حيث المسلمون سلافيون من سلالة الملاك الاقطاعيين فى «بوسنيا» فى العصور الوسطى الذين اعتنقوا الاسلام أثناء الغزوات التركية . ولغة المسلمين هى لغة الصرب والكرواتيين ، ومع ذلك فانه خلال الحكم التركى كان المسلم يتمتع بمركز اجتماعى ممتاز ، وكان المسلمون يعترفون بالسلطة والسيادة التركية ، وكان لهم بطبيعة الحال اتصال بالطبقات الحاكمة فى الامبراطورية التركية ، وظلوا قرونا عديدة يعتنقون الثقافة

الشرقية التركية والعربية . كل هذا أدى – الى وقت طويل – الى تمييز المسلمين وجعلهم طبقة اجتماعية ذات سمات خاصة(*) .

والمشكلة الاخرى التى تستحق دراسة خاصة هى دور الكنيسة فى حفظ الوعى الوطنى خلال قرون طويلة من التسلط الخارجى ، وكان هذا الدور مهما جدا خصوصا بين السلافيين الجنوبيين الذين كانوا تحت السيادة التركية . ولقد وجد المسيحيون الخاضعون سياسيا وجدوا فى الكنيسة ممثلهم وحاميهم الوحيد، وكانت الحقوق التى منحتها الامبراطورية العثمانية للكنيسة المسيحية على أقاليمها تتضمن درجة معينة من السلطة الشرعية على الرعايا ، ومن ذلك الحق فى تأسيس المدارس وتنمية أشكال معينةمن النشاط التعليمى ، وعلى ذلك فان تنظيم الكنيسة كان فى ظل ظروف تاريخية معينة يحل محل التنظيم الحكومى . وفى البداية فقدت الكنائس الارثوذكسية فى بلغاريا والصرب استقلالها بالنسبة للبلقان ، اذ كانت تابعة للكنيسة اليونانية ، ولهذا كان استقلال كنيسة الصرب فى القرن السادس عشر يدل على واقعة هى الأولى من نوعها بالنسبة لأهميتها الوطنية .

وبعد ذلك فى القرن التاسع عشر عندما شنت كل من بلغاريا واليونان والصرب الحرب على مقدونيا كانت الكنيسة أداة ووسيلة لتأكيد الزعامة الوطنية ، وتنوسيت الخلافات بين اليونانيين والكنيسة الوطنية الجديدة . اما فى الصرب وعندما تم التحرر من الحكم التركى بواسطة الثورات المتتابعة فى بداية القرن التاسع عشر فانهم أسسوا كنيسة خاصة بهم . ولقد تصور البعض – ومنهم «سنوجنوفاكوفك» على سبيل المثال – أن هذا الاتجاه ضار ، واعتبروا أنه من الحكمة والفطنة لواضعى السياسة الوطنية أن تبقى علاقات الكنيسة تابعة ومرتبطة مع الكنيسة اليونانية .

وفى الأراضى التى كان تأثير الكنيسة الكاثوليكية متسلطا عليها مثل كرواتيا كان نشاط الكنيسة أحيانا ايجابيا وأحياناً أخرى سلبيا ، فمن ناحية كانت عاملا فى خلق وتقوية الشعور الوطنى ، ومن ناحية أخرى كانت تمثل أساسا قويا للتسلط الخارجى والتأثير الثقافى الأجنبى . وكانت الكنيسة الكاثوليكية ترغب أحيانا فى تقوية نفوذها بين الناس ، فتظاهرت أحيانا بمشاركة الناس فى أحساساتهم الوطنية وخصوصا بالنسبة للغة ، فالسمة العامة لمعركة الكيان الوطنى فى كرواتيا وسلوفانيا انها فى الحقيقة كانت معركة سيادة اللغة الوطنية قبل اللغة اللاتينية . ولقد حظيت هذه المعركة بتأييد قسم كبير من رجال الدين الكاثوليك وخصوصا صغار خدم الكنيسة كالأسقف «جرجيورنسكى» الذى قاد معركة اللغة فى القرن العاشر وحرص على استخدام حروف هجاء « جلاجولتك » ، ومهد الطريق للأسقف « ستروسمير » فى منتصف القرن التاسع الذى كان أحد الأبطال الكبار فى الفكر اليوغسلافى ومؤسس الأكاديمية اليوغوسلافية للفنون والعلوم فى «زغرب» .

(*) يتحامل المؤلف فى تحليله على المؤسسات الدينية بطريقة يعبر بها عن المنهج المادى الذى يعتمد عليه فى دراسته ويخلط المؤلف بين الاسلام كعقيدة دينية وبين القومية أو الوطنية (المترجم)

وفى القرن التاسع عشر عندما بدأ العمل المركز والقوى لخلق الشعور الوطنى اظهرت المنافسة بين التنظيمات الكنسية الكبرى كالارثوذكس والكاثوليك العديد من العوائق لتكوين دولة موحدة من السلاف الجنوبيين والمختلفين فى الدين ، وعرقلت الانضمام لحكومة موحدة . وعلى ذلك فان الدين والكنيسة عملا على وجود تنظيمات منقولة من الخارج وغير متلائمة وتخالف العوامل الاجتماعية المنجانسة التى لها اعتبارها الاساسى ، بالاضافة الى ماأدت اليه من التعصب والتطاحن . وفى بداية الحرب العالمية الثانية كانت يوغوسلافيا نموذجا يوضح كيف أن تأثير الكنيسة هو العامل الذى أدى الى اثارة المعارك الوطنية والاحتكاك بين الوطنيين . وبهذا المفهوم فان الكنائس أشعلت المعارك الداخلية ، ولذلك فان الحكومة الجديدة فى يوغوسلافيا التى ظهرت من خلال معارك التحرير والثورات الوطنية التى رفعت شعار الحرب بين الجميع ونادت بالوحدة بين الأمم فى يوغوسلافيا تعتبر أهم العوامل للاستفزاز واشعال معارك بين الاخوة فى يوغوسلافيا فان هذا أدى الى نتائج مؤلمة، التى ساعدت على الوحدة السياسية ، وذلك بالطبع كان مدخلا للتسامح الدينى والفصل الدقيق للكنيسة عن الحكومة . وبعد الحرب حيث بذلت محاولات وخصوصا لوجود التعصب والضغينة العنصرية والدينية .

وخلال فترة طويلة نسبيا من التاريخ فى القرون العديدة الماضية كانت جميع أمم يوغوسلافيا وكل السلوفان فى البلقان محرومين من الاستقلال السياسى ، وظلوا يعيشون تحت السيادة الخارجية والحكم الخارجى . وبما أن الاشتغال بالسياسة كان ثانويا لأن البلاد كانت غير مستقلة فان هذا بالتحديد كان عاملا مهما فى ابطاء العمل لبناء الأمة فى دول البلقان . ولقد بذلت الحكومات التى كانت لها سيادة على بلاد البلقان فى فترات التاريخ المختلفة جهودا كبرى لتخنق الوعى القومى وتكسر روح القاومة الشعبية بين اليوغسلافيين . فقد وجدت سياسة مقصودة تتبع لعدة قرون فى البلقان بواسطة القوى الأجنبية تهدف الى تقوية الانقسامات بين الأمم واستمرار المشاجرات والنزاع ، وكان المبدأ الاستعمارى السائد فى أوربا وفى كل مكان مبدأ «فرق تسد» مطبقا بصفة منتظمة وبنجاح فى البلقان . ومن ناحية أخرى استفزت تلك المحاولات المقاومة المنظمة التى انطلقت بدون نهاية من قوة المصادر الاجتماعية والطبقية . والواقع أن الطبقة الحاكمة الأجنبية أو تلك التى تعاونت معها كليا كانت بعيدة فى كل من المنشأ واللغة عن المجتمع . وكان الكبت الوطنى والاجتماعى عاملا مساعدا للثورة ضد الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى ، ولذا ظهرت ملامح التمرد الوطنى والمعارك الوطنية ضد التسلط الاجنبى وضد الطبقة الدخيلة من المستغلين .

وكانت ثورات الريف فى كرواتيا وسلوفانيا وحروب الفلاحين فى القرن السادس عشر والقرن السابع عشر وفيما بعد اشارة للوطنية الواضحة . وهذا التمرد من جانب الفلاح المهضوم كان موجها ضد السادة الأجانب وضد النبلاء النمساويين والمجريين وملاك الأراضى ، وكانت حرب العصابات من جانب

«الهايدكس» و «الاشكس» فى الصرب وكرواتيا ومقدونيا تتميز بالمشاعر الوطنية التى تشعلها .

يجب ان نعرف أن البلقان ظلت لعدة قرون محل اهتمام القوى الكبرى بما فى ذلك النمسا والمجر وروسيا حيث التقوا وتصارعوا حول مايسمى بالأرث التركى (تركيا كتركة يجب اقتسامها) . وانشغلت كل القوى الكبرى بهذا النزاع ، وقد أثرت هذه السمة الأخرى على الحركة الوطنية فى البلقان ، فقد بحثت الشعوب البلقانية عن الأنصار بين الشعوب الكبرى ، ومع ذلك فقد أصبحوا بمثابة آلات لسياسات هذه القوى الكبرى لعدة قرون ، وخصوصا فى القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين عندما اشتدت المنافسة بين الدول الاستعمارية الكبرى ، وتغير ميزان القوى الى درجة عظيمة . وايضا عندما اتضح أن انهيار السلطة التركية فى بلاد البلقان هو موضوع الساعة ، وأصبح من نصيب البلقانيين أن توجد مساومة فى الخارج تتعلق بهم بين القوى الكبرى التى جلست للتفاوض حول مصير البلقان ابتداء من «الحلف المقدس» الى «اجتماع برلين» الى «مؤتمر يالتا» حيث احتسبت أنصبة القوى الكبرى فى البلقان بنسب مئوية . وكان وضع بلاد البلقان يمكن تلك القوى من أن تنال اغراضها بوضوح ، فقد كان لتقسيم الشعوب البلقانية سياسيا ووطنيا دور هام وحيوى فى تنمية مطامع هذه القوى الخارجية .

وبهذا الخصوص فان الظروف التاريخية المحيطة بالبلقان تظهر لها صور مماثلة فى الأمم والحكومات المستقلة التى تكونت فى أجزاء أخرى من العالم المتخلف اقتصاديا وفى القارات التى لم تعرف التقدم الاجتماعى الاقتصادى الا فى فترة متأخرة .

فى كل من بلاد البلقان كانت القوى الكبرى فى العالم تخلق مجموعاتها السياسية المتعاطفة معها ، وكانت سياسات هذه الدول تصطدم بعضها مع بعض مما وصل احيانا الى حد الحرب ، ولهذا السبب كانت فكرة تقوية العلاقات الوطنية فى البلقان عن طريق الأشكال المختلفة للجمعيات والاتحادات التى كانت تجد لها أنصارا بين معظم القوى الاجتماعية المتقدمة من السكان تدخل بدورها فى احتكاك وتصادم بعضها مع بعض ، وكان مصدر ذلك الاحتكاك من الخارج ، وكان قويا جدا لرغبة القوى الخارجية فى انتشاره لخدمة اغراضها . وقد وجدت أسبابا ووسائل عدة لدى القوى الأوربية الكبرى لاستغلال وتوسيع رقعة الخلاف بين شعوب البلقان، ونتيجة لهذا فان المعارك الشائعة الناجحة التى خاضتها البلقان ضد الأعداء فى الخارج كانت تنتهى فى الغالب بالتصادم داخل القوى البلقانية ، كما حدث فى الحروب البلقانية فى ١٩١٢ و ١٩١٣ .

ولقد اظهرت الحرب العالمية الثانية تحولا تاريخيا يشير الى هذا المعنى ، من مقاومة سياسة التعصب الوطنى الذى ساد بواسطة أعضاء المحتلين الفاشست ،

والنحول من ذلك الى حرب التحرير الشاملة ، وكانت السياسة القائمة على هذا وهى التضامن تحقق استمالة كبيرة للجماهير ، مما أدى فى النهاية الى الانتصار النهائى ضد سياسة التفرقة والمشاحنات بين الشعوب السلافية فى البلقان .

ومن الملاحظ كذلك ان التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى البلقان بالمقارنة مع دول أوربا يساعد على وجود خلفية مشتركة للعمل على بناء الأمة . فكل دول البلقان التى كانت تحت الاحتلال التركى والمجر والنمسا والبندقية كانت تمثل أمما متخلفة وتابعة تفلح الأرض فقط لمساعدة جيش الاقطاع الكبير والامبراطوريات التجارية فى تركيا والمجر والنمسا والبندقية . ان نظام التسلط السياسى الأجنبى عاق عملية التنمية الاقتصادية العادية فى دول البلقان ومنع ظهور اقتصاد وطنى متقدم . والدول البلقانية التى كانت تحت الاحتلال التركى توقفت عن التنمية نتيجة للتدمير المنتشر والحروب المستمرة بدون سبب ، ونظم الاقتصاد المتخلف الموضوع على أساس الخطط الحربية والاقطاعية . ان عدم الأمان السياسى وخطوط الاتصال المتخلفة والعلاقات الاقتصادية المتخلفة التى قامت على أساس من السلب والنهب قد أبعدت كل احتمال للرفاهية الاقتصادية وتنمية الانشطة والتجارة .

ونتيجة لهذا كان الهيكل الاقتصادى مؤسسا على نظام تعاونى عائلى قبلى، وعلى نظام المقايضة فى عمليات البيع والشراء ، ووجدت مساحات كبيرة تعيش فى عزلة عن الآخرين .

ان الهيكل الطبقى والاجتماعى المتميز بالفقر والصور القبلية المتخلفة كانت ملائمة للانتاج الزراعى والاقتصاد التبادلى (نظام المقايضة) . وكان أعضاء الطبقة الحاكمة المنتمون الى الجمهور المحلى قلة ، وكانوا معزولين أيضا أو غير موجودين سياسيا على الاطلاق . وبمقياس الضخامة والحجم كان السكان قليلين ، وكانت توجد قطاعات كبيرة وجاهلة من الفلاحين ، كما كانت توجد طبقات خاصة من سادة الاراضى والبرجوازية التجارية وموظفى الحكومة وكانوا فى الغالب من الأجانب ولقد عاق هذا عملية التنمية الاقتصادية وماترتب على ذلك من التميز الطبقى والاجتماعى . كما كان معظم سكان المدن فى الصرب وبلغاريا ومقدونيا يتكلمون لغات خاصة لهم وهى لغة أجدادهم وكأنهم ليسوا جزءا من الأمة بالنسبة للاقليم الذى يعيشون فيه . ومعظم الحضريين كانوا يتكونون من الأتراك واليونانيين واليهود بجوار بعض الأجانب الموجودين فى قطاع الزراعة . وعلى سبيل المثال كانت المدن التى سلبها الفلاحون الصربيون الثائرون خلال الثورة الأولى (١٨٠٤ ـ ١٨١٣) فى الحقيقة أجنبية فى سكانها . وخلال هذه الثورة كان يوجد متعلم واحد بين كل ألف من السكان ، وكان أحد أول أميرين صربيين أميا . ولذلك اندلعت الثورة ، وقادتها مجموعات صغيرة فى البداية ، ولكنها أحدثت أثرها بين الفلاحين .

ومن ثم فانه حتى بعد انتهاء الحكم التركى كان مستحيلا تكوين مراكز حضرية تتكون فى الوقت نفسه مراكز للتجمع وللتكامل . وكان الوضع يختلف نوعا ما فى الأراضى الواقعة تحت سلطان المجر والنمسا ، فقد أدخلت النمسا نظم الادارة الحديثة ومهدت الطرق واقامت خطوط السكك الحديدية وأنشأت مكاتب البريد ونماذج الاتصال الأخرى ، ولكن كان كل هذا لتحقيق أهداف الاستعمار والتوسع فى هذه الأقاليم ، وتحويلها الى مزارع ومصادر للمواد الخام التى يستفيد منها رأس المال الصناعى والتجارى المتجمع فى «فينا» و «بودابست» ، والدليل على ذلك وجود سياسة متكاملة لانشاء خطوط الاتصال التى تميزت بحقيقة هامة هى منع الاتصال المباشر بين المدن والاقاليم فى الدولة ، فى حين تقدمت وسائل الاتصال مع المراكز الصناعية والسياسية الموجودة فى ممالك النمسا والمجر ، أى خارج الدولة .

ولهذا حدث فى داخل الأقاليم الوطنية ادماج بين السلافيين المحيطين بأقاليم النشاط الاقتصادى تلقائيا ، وتكونوا صناعيا ،وعزلوا عن الأقاليم الأخرى بالحواجز السياسية وعوائق الاتصال . ونلاحظ كذلك أن توزيع الثروة الاقتصادية كان غير مناسب نهائيا للعالم الوطنى ، فقد كانت الأرض وكل المصادر الاخرى للقوة الاقتصادية والثروة فى أيدى الأجانب .

وفى البلاد التى كانت تحت الحكم النمساوى والمجرى كانت الطبقة الوسطى محدودة العدد ، وكانت لاتتمتع باستقلالها الاقتصادى والسياسى الى حد كبير . ففى «زغرب» التى كانت تعتبر مركزا حضريا قويا منذ العصور الوسطى اقتصاديا وثقافيا كانت الفنون المسرحية تلقن بالألمانية حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر .

وكانت الطبقة الوسطى غير معترف بدورها فى معركة الحقوق الوطنية والحرية الوطنية ، وكانت مفككة ، وتعيش فى خوف من التطرف السياسى ، ولذلك كانت مستعدة دائما للتفاوض مع السلطات الحكومية المتسلطة من الخارج .

وبعد زوال الاحتلال السياسى الاجنبى مرت جميع مدن البلقان بلا استثناء بفترة التحول السريع الاستثنائى ، وهذا التحول السريع الذى لم يدرس بقدر كاف يدل على أن درجة من النضج والوعى الوطنى قد تحققت عندما اصبحت الظروف السياسية ملائمة لهذا النضج الذى لابد أن يحدث آثاره الكاملة فى الاقتصاد وفى السياسة وفى الثقافة .

ومايمكن أن نستخلصه من ذلك التاريخ هو أن تقسيم الاقتصاد الوطنى وربطه بالمراكز الأجنبية الاقتصادية والسياسية كان سببا فى وجود العديد من المشاكل لدولة يوغوسلافيا التى تكونت ، كما أثر على العلاقات مع الدول الاخرى ، فقد

تكونت فى البلقان الأقاليم التى تعيش فى ظل ظروف الاقتصاد البدائى وفى عزلة عن الآخرين .

وفى الوقت نفسه تميزت اوربا بوجود الاقتصاد الراسمالى المتقدم جدا والحكومات القومية القوية المكونة من زمن طويل ، فى حين أن الجزء الأكبر من شبه جزيرة البلقان الذى كان تحت الاحتلال التركى ظل عند مستوى اقتصاد المقايضة والمبادلة .

وفى المناطق التى عاشت فى ظل احتلال امبراطورية النمسا والمجر لم توجد مراكز صناعية على نطاق واسع فى مكان ما بالشكل الموجود الآن (*) ، فقد قامت فى هذه المناطق تجمعات صناعية ضئيلة النطاق ، صناعات بيئية تعتمد على المواد الخام المتوفرة بكثرة فى تلك المناطق ، ولكنها كانت تعتمد اقتصاديا على تركيز راس المال الذى يوجد خارج الاقليم الوطنى ، وكانت هذه الصناعات والوحدات الانتاجية بمثابة فروع للمشاريع والمصالح المالية والصناعية فى «فينا» و «بودابست» وفى مجال الزراعة كان يوجد نظام نصف اقطاعى ونصف رأسمالى (بين مرحلة الاقطاع ومرحلة الراسمالية) حيث كان ملاك الاراضى من الاجانب الذين يفرضون سيطرتهم على تلك المناطق ، وكان المستوى العام للتنمية الاقتصادية فى تلك الاقاليم من البلقان منخفضا . ولهذا فان الاندماج فى كيانات اقتصادية واجتماعية جديدة فى دولة يوغسلافيا المكونة حديثا هو عملية بالغة التعقد للغاية ، فمازال الماضى الطويل وما فيه من تناقضات لم تجد الحل الكامل الى هذا التاريخ يعطى تأثيراته الخطرة .

ان الهيكل الوطنى المعقد والمشاكل الاقتصادية عامة ترتبط بنواح واعتبارات وطنية وسياسية ، ولهذا فمن المهم بالنسبة للحكومات المتحدة مثل يوغوسلافيا أن تتأكد من أن الحقائق المتناقضة بين الآقاليم النامية والمتخلفة فى الدولة لاتؤدى الى وجود منازعات نتيجة لعدم العدالة والمساواة الاقتصادية ، ويجب على كل دولة أن لاتنظر للنواحى السياسية فى تكوين الحكومة المتحدة فقط ، بل تنظر كذلك للنواحى الاقتصادية .

والسياسة الاقتصادية ـ بناء على ذلك ـ يجب أن تعمل على تحقيق هدفين: الأول هو انه يجب أن تتحقق من أن التكامل الاقتصادى الشامل والسريع يمكن قيامه على أساس أن يكون للمبادرة دورها فى المجال التجارى والنقدى ، ويؤدى ذلك الى تجميع رأس المال وتنمية المشروعات التى تدار بنفسها مع وجود حرية لمنتجى السلع . والثانى هو أن السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادى يجب أن يشتمل على مقاييس ووسائل لضمان التقدم السريع بالنسبة للأقاليم المتخلفة

(*) بعد تكوين دولة يوغسلافيا (المترجم)

اقتصاديا فى الدولة ، وذلك لكى تضيق الفجوة الموجودة بين الأجـزاء المتقـدمة والأجزاء الأقل تقدما بالنسبة لمستوى التنمية الاقتصادية .

ومن الأفضل للمجتمعات التى تعمل على الوحـدة فى حياتهـا السـياسية والاقتصادية أن تتبع الطريق الديمقراطى ، وذلك ضرورى جـدا لتطوير التكامل الاقتصادى والسياسى بسرعة وبلا تعقيدات فى المدى الطويل . وتجميع الأجزاء المختلفة من الدولة فى كل اقتصـادى واحد ومتكامل يضمن وجود أساس للمساواة والعدالة ، والمستويات المتشابهة للتنمية فى كل الأجزاء .

ان معظم المشاكل الوطنية عـادة تتحول وتنتقل من النـواحى السـياسية والثقافية الى المجالات الاقتصادية . ان التحول السياسى والاقتصادى الجوهرى قد نشأ فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا أثناء الأحداث الخاصة بمعارك التحرير الوطنى والثورة الاشتراكية ، التى أعطت العلاقات القومية بعدا جديدا وملامح جديدة . ولقد اثبت اشتراك كل شعوب يوغوسلافيا فى حرب التحـرير الوطنى اتجاههم التاريخى نحو مجتمع الدولة الموحدة وضمان تكاملهم الوطنى لوجود التشابه بينهم .

وفى يوغوسلافيا الجـديدة نجد تطويرا وتنمية لخطوط الاتحاد ، وذلك بتأكيد المساواة الوطنية الكاملة ، ولهذا الاعتبار فان كل الاجراءات الممكنة قد تم اتخاذها لضمان هذه المساواة فى التطبيق الاقتصادى والسياسى والثقافى .

ولقد أدخلت التجارب والتطبيقات السياسية والاقتصادية المختلفة فى الاعتبار عند صياغة واعداد المضمون الكامل والواضح للمبادىء التى تستخدم فى التنمية . وان لوجود البرلمان المركزى دورا معروفا فى هذا المضمار حيث لايمكن لأى قانون أن يطبق دون أن ينال موافقة المجلس الذى يتكون من عدد من النواب مساو لمثله فى كل جمهورية ، كما أن مبدأ المفاوضة والمداولة والاتفاق فى التصويت هو الأساس فى حل المشاكل الداخلية وتحديد وظيفة الحكومة الاتحادية . وتناقش اختصاصاتها بصراحة بعد عرضها على المجلس وعلى الجمهوريات .

وجاء فى الدستور عدم وجود لغة واحدة للدولة ، وتقرير المساواة الواضحة والقانونية بين كل اللغات وامكانية استخدامها فى الاتصالات العامة والخاصة . ومع ذلك فان المعايير القانونية والسياسية والحلول القياسية وكذلك التطبيق السياسى الملائم ، كل هذا لم يستطع كما هو واضح من التجربة أن يحل مشـكلة العـلاقات القومية فورا وبالنسـبة للجميع .

ان تخفيف القيود والسلطات المركزية بالنسبة للكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وتنمية الادارة الذاتية وظهورها كاطار عام ونظام شامل للتنظيم الاشتراكى ، كل هذا ساعد على خلق امكانيات الوضـوح الكامل وتأكيـد الاعتبارات الوطنية الخاصة .

وعلى ذلك فان هذا الاتجاه قد اكتسب بعدا جديدا ومضمونا يتخطى النقطة التى بدأ منها ، مادام الهدف العام وهو المساواة الرسمية والقانونيـة التـامة بين الجمهوريات مضمون التحقيق ويحول دون وجود التمييز الوطنى داخل الدولة .

ويعمل المجتمع على أن يبنى حياته معتمدا بنسبة قليلة على الحكومة المركزية وبنسبة أكبر على الاعتبارات الذاتية وحرية قوى الشعب المتحالفة .

ان وجود هذه الظاهرة فى المصانع والجمعيات فى شكل الادارة الذاتية قد واجه بعض المشاكل فى دائرة العلاقات الوطنية الداخلية ، واستلزمت هذه المشاكل البحث عن حلول مناسبة لها . ونحن ربما نذكر ــ كأمثلة لهذه المشاكل ــ العلاقات بين اقتصـاد القومى ككل وبين الاقتصاديات الوطنيـة المختلفة باعتبارها كيانات منظمة سياسيا على نطاق ضيق داخل النطاق العام للدولة ، وبالاضافة الى هذا توجد العلاقة بين الاقتصاديات المتقدمة والأقل تقدما ، والعـلاقة بين الاقتصـاديات الصغيرة والكبيرة ، والعلاقات بين الاقتصاديات الضاربة فى القـدم التـاريخى والأحدث منها التى حرمت من النظـام الحكومى المستقل ، ولكنها استطاعت أن تربى قيادات مستقلة مبكرا ، وعلى هذا الاساس طورت وقوت مطالب السـيادة الوطنية والسلطة المحلية .

وبالنسبة للمجتمع الذى أصبح يزداد ديمقراطية فان من الحقائق الهـامة بالنسبة له وجود امكانية لحرية التعبير وطلب وعرض الرغبـات المتباينة وحـل المشاكل الوطنية ، وذلك يعنى التطوير والتنسيق بين كافة العلاقات ، وعلى أساس الحرية سوف تتحقق المساواة الكاملة فى الغالب وباستمرار .

ولايمكن حل المشاكل بسرعة وبالكامل ، ولكن يمكن البدء فى حلهـا باتبـاع الطريق الديمقراطى . ومع أخذ كل ماسبق فى الاعتبار يمكننا أن نقول ان التجربة اليوغسلافية يمكن أن تصلح كأساس للتجارب الأولية بالنسبة لفروض ونظريات تكوين الأمم الحديثة وخاصة بالنسبة للوعى الوطنى المستنير ، وتقوية الوجدان والعواطف الوطنية الخاصة .

ولقد سبق تقديم هذا المقال بواسطة اوتوباور «المهتم بالدراسات النظـرية الاشتراكية فى النمسا فى مقاله المعروف «الاشتراكية والمشكلة القومية» ، حيث تم عرض الملامح العامة للتجربة اليوغوسلافية وقياس مدى اعتبارها صالحة لتفسير تجارب تاريخية أخرى . كمـا تعرض «كارل دويتش» لهـذه التحليلات فى كتابه «القومية والاتصالات الاجتماعية» حيث ركز اهتمامه على دور الحكومة فى تقوية الروابط القومية .

ان مايحدث فى أجزاء كثيرة من عالم اليوم يؤكد أن التقدم الاجتماعى لايصعب مع الاختلافات داخل الأمة الواحدة ، بل ان التقدم الاجتماعى يساعد على تنمية القوميات المختلفة واثبات ذاتها داخل الأمة الواحدة .

المؤتمرات الدولية القادمة

١٩٧٥

١ ـ ٦ أبريل الاتحاد الدولى للسلطات المحلية : المؤتمر العالمى الثانى والعشرين ·

طهران

IULA, 45 Wassenaarseweg, The Hague (Netherlands).

١٦ ـ ١٩ اتحاد سكان أمريكا اجتماع سنوى

PAA, P.O. Box 14182, Benj. Franklin Station,
Washington, D.C. 20044 (United States).

---

٢٠ يولية ـ ١٠ أغسطس المجلس العالمى للكنائس : الاجتماع الخامس

جاكارتا

World Council of Churches, 150 Route de Ferney
1211 Geneva 20 (Switzerland).

---

١٨ ـ ٣٠ أغسطس الاتحاد العلمى لدول المحيط الهادى : المؤتمر العلمى الثالث عشر

فانكوفر (الموضوع : مستقبل الانسان فى دول المحيط لهادى)

Thirteenth Pacific Science Congress,
University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

٢٥ ـ ٢٨ أغسطس الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع : الاجتماع السنوى

سان فرانسسكو

1001 Connecticut Avenue, N.W., Washington,
D.C. 20036(United States).

سبتمبر المركز القومى للبحث الاجتماعى : ندوة دلفى عن العلوم الاجتماعية

دلفى (الموضوع : تحول جمعيات الريف والمدن فى دول البلقان والبحر المتوسط)

National Centre of Social Research, 1 Sophocleous Street,
Athens 122 (Greece).

ديسمبر — جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

الولايات المتحدة

Econometric Society,
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 (United States).

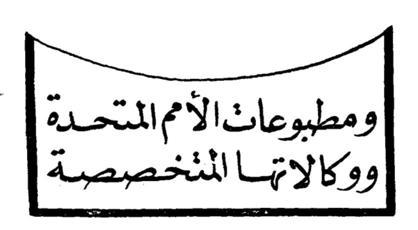
فرنسا — الاتحاد الدولي لعلم النفس : المؤتمر الدولي الحادي عشر

Mme H. Gratiot-Alphandery, Laboratoire de Psychologie,
Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75006 Paris (France).

ديسمبر — جمعية الاقتصاد القياسي مؤتمر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut (United States).



السكان ، الصحة ، البيئة .

السكان :

Study on interrelationship of status of women and Family Planning
(UN/E/CN.6/575 and A Add) 1973.

تخطيط الأسرة ، وقدرة النساء على ضبط حجم الاسرة ومعدلات الانجاب . نتائج تعليم المرأة ، والتوظف ، اتجاهات نمو السكان والتوزيع ، طبيعة ومجال تخطيط الأسرة في الوقت الحاضر .

الصحة :

The work of the World Health Organization 1973
Official Records No. 213.SF.

التقرير السنوى لمدير عام منظمة الصحة العالمية المقدم لجمعية هذه المنظمة وللأمم المتحدة ، ويتضمن عرضا عاما ، والأقاليم وثبت بالمشروعات .

Psychiatry and primary medical care.
(WHO/EURO 5427I.) 1973.

تقرير مقدم للمكتب الاقليمى لاوربا ، التابع لمنظمة الصحة العالمية ، أعدته مجموعة عاملة عن العلاج النفسانى فى التطبيق العام . ليسيبو ، أوسلو .

The role of psychology in mental health services.
(WHO/EURO 5428I), 1973.

تقرير أعدته للمكتب الاقليمى لأوربا التابع لمنظمة الصحة العالمية ، مجموعة عاملة فى كراكاو -

Existing patterns of services for alcholism and drug dependence
(WHO/EURO 5437 IV), 1973.

تقرير أعده الدكتورة لوسى د. أوزارين تحت مباشرة المكتب الاقليمى لأوربا التابع لمنظمة الصحة العالمية ، ويشمل مسحا عاما للخدمات الموجودة ، وتقارير الدول عن الخدمات الخاصة بالاعتماد على المشروبات الروحية والمخدرات .

البيئة :

The environment program
(UNEP/GC/14 and 2 add).

تقرير المدير التنفيذى لبرنامج البيئة التـــابع للأمم المتحدة ـ يناير ١٩٧٤ ٠

Final Act of the International Confgerence on Marine Pollution, 1973.

العمل النهائى للمؤتمر الذى دعت اليه المنظمة البحرية الاستشارية للحـــكومات ٠ البروتوكول ، والمؤتمر الدولى لمنع التلوث من السفن ، مع ٢٦ قرارا ٠

Working environment : atmospheric pollution, noise and vibration
(ILO/GB/191/2/1, Appendix III), 1973.

تقرير منظمة العمل الدولية ، يصف تحسين بيئة العمل بواسطة القوانين والتنظيمات ، والأداء العلمى والعملى لتحسينها ٠

الاقتصاديات :

التنمية الاقتصادية :

Studies on development problems in selected countries of the Middle East
(UN/ST/UNESOB, Sales No. E 72.II.C.1), 1973.

دراسات نشرها المكتب الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة فى بيروت عن : هيكل السوق العربية المشتركة ، وتخطيط قطاع التجارة الخارجية بالعراق ، ومشكلات ومفاهيم سياسة التحول الى حياة المدن بالشرق الأوسط ، تنمية مراكز الحضر ، مع ملحق عن تقدم القطاعات ، ومؤشرات التنمية ٠

Quantification of scientific and technological activities
(UN/E/C.8/18), 1973.

تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين المشتركة ، أغراض القياس الكمى ، تصنيف الأنشطة ، القياس الكمى والتصنيف ، تصنيف الانشطة البديلة لتنمية الاستراتيجية الدولية ، والقياس الكمى كأســـاس للتعاون ٠

Outflow of trained personnel from developing to developed countries
(UN/E/C.8/21), 1974.

السمات الاساسية لتدفق المهاجرين ، أسباب وتقنيات التدفق ونتائجه ، المجموعات النوعية من المهاجرين ، معالم لبرنامج العمل ، ملحق يحتوى على سبعة جداول احصائية ٠

Industrialization and development : Progress and problems in developing countries
(UN/E/AC.54/L.61), 1973.

هدف التحول الصناعى ، نشاط صناعة السلع والنمو الاقتصادى ، الانمـــاط الصناعية وبراعـــة التخطيط ، العمل فى تصنيع الانتاج ، متضـــمنات الاتجاهات الطارئة ٠

International co-operation for industrialization : Towards a new international division of labour
(UN/E/AC.54/L.63), 1974.

كتيب أعدته منظمة التنمية الصناعية التابعـة للامم المتحدة عن اجراءات هادفة لتحسين التعـــاون الصناعى من خلال التعاون والمساعدة ، وتعزيز أنواع جديدة من هذا التعاون ٠

The economic integration of developing countries and the function of joint industrial planning, by Germanico Salgado
(UN/E/AC.54/L.64), 1974.

التكامل الاقتصادى بالدول النامية والسياسة الصناعية فى الدول المتقدمة ، والوسائل والتجارب فى ما يتعلق بالدول النامية ، والتخطيط المشترك فى اتفاقية قرطجنة .

The planning of industry in the European socialist countries.
Conclusions for developing countries, by V.N. Kirichenko
(UN/E/AC.54/L.65).

الاحوال الاجتماعية الاقتصادية ، وخصائص السياسة الانشائية ، السياسة الوظيفية ، وتدريب الموظفين ، والتعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية

Planning for industrial progress :
Goals and policies of developing countries for the 1970 s
(UN/E/AC.54/L.67), 1974.

كتيب عن أهداف وسياسات تصنيع الانتاج ، والصادرات المصنعة ، العمل فى التصنيع .

Survey of economic conditions in Africa 1972. Part 1
(UN/E/CN.14/595-E.74.II.K.1).

مسح للظروف الاقتصادية فى افريقيا سنة ١٩٧٢ . جزء أول

Problems of development and planning in the least developed among the developing countries
(UN/ST/TAO/SER.C/149), 1973.

حلقة دراسية اقليمية مشتركة عن تخطيط التنمية ، أديس أبابا من ٦ – ١٧ ديسمبر ١٩٧١ خصائص التنفيذ ونموه ، القدرة على القيام بمجهود أكبر فى التنمية ، تخطيط التعليم والتدريب ، الاقتصادى التعاونى الاقليمى ، المساعدة الفنية ودور الحكومات .

Intra-regional trade projections, effective projection and income distribution. Vol. 1, 1973
(Development programming realization series No. 9))
(E/CN.11/1048-E.73.II.F.18).

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأدنى . تصورات التجارة الاقليمية المشتركة ، والتغير الأساسى الفعّال ، وتوزيع الدخل .

First biennial review of African performance — second United Nations Development Decade
(UN/E/CN.14/600), 1973.

التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى ١٩٧١ – ٧٢. البيئة الافريقية الخارجية والتعاون الدولى ، مشكلات الدول الأقل تقدماً والتى لاتطل على البحار ، التكامل الاقتصادى والتعاون .

Guidelines for project evaluation
(UNIDO/ID/SER.H/2 ; E.72.II.B.66), 1973.

منهجية تحليل الانفاق والفائدة من الناحية القومية ، وتطبيق المنهجية على مستوى المشروع ومستوى التخطيط الايجابى .

Report of the interregional meeting of experts on the integration of women in development
(UN/ST/SOA/120-E.73.IV.12), 1973.

دور النساء فى الجمعيات الريفية ، عمل النساء مع مسئوليات الأسرة ، التعليم للمشاركة فى الحياة الاقتصادية وعملية التنمية ، الإستراتيجيات الوطنية لتحسين التكامل وأنشطة الأمم المتحدة ، مع ملحق برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا للسنوات الخمس (١٩٧٢ – ١٩٧٦) عن إسهام الفتيات والنساء فى التنمية قبل واثناء التدريب المهنى .

Report of the ninth group of experts on programming techniques
(UN/E/CN.11/L.394).

تقرير مجموعة خبراء اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عن النمو ، معدلات النمو الملائم فى دول آسيا والشرق الأوسط ، المنهجية وبحوث الدول، وتحليل القيام بالتصدير .

الاحصاءات :

Yearbook of national accounts statics 1972-1974. In three volumes
(UN/E/CN.II/L.396).

كتاب سنوى يعالج المجلدان ١ و ٢ منه ، دولة قائمة بذاتها ، ويضم الثالث جداول دولية - والاحصاءات الاساسية واستخدامها كمؤشرات للتنمية فى أقاليم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، تغير المواقف ازاء مشكلات التنمية ، دراسات قطرية، مسائل مطلقة ومتخصصة .

Statistical programmes for the use of developing countries in economic and social development
(UN/E/CN.11/ASTAT/Conf. 12/L.15), 1973.

برامج احصائية وضعتها لجنة آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية لفائدة الدول النامية اقتصاديا واجتماعيا .

Statistical training programme in Africa. — Programme de formation statistique en Afrique
(E/CN.14/CAS.8/11), 1973.

برنامج للتدريب الاحصائى فى افريقيا بالانجليزية والفرنسية .

التجارة :

Trade and development policies in 1970 s.
(TD/B/429/Rev. 1 — E. 73.II.D.14), 1973.

تقرير السكرتير العام للمؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية ، للعرض الاولى وتقويم استخدام استراتيجية التنمية الدولية : التجربة الاقتصادية الحديثة الدول النامية ، سياسة التغيرات ، الهيكل التاسيسى للعلاقات الاقتصادية الدولية .

UNCTAD — Third session — Santiago de Chile — Report and Annexes, Vol. 1
(Sales No. E.II.D.4), 1973.

تقرير المؤتمر الذى عقد فى سنتياجو من ١٣ ابريل الى ٢٢ مايو ١٩٧٢ .

Current problems of economic integration : I :
State trading and regional economic integration among developing countries
(TD/B/436 — E.73.II.D.17).

The distribution benefits and costs in integration among developing countries
(TD/B/394 — E.73.II.D.12), 1973.

تقرير لمجموعة من الخبراء مع دراسة قام بها المستشار ادواردو لورنزو ويعالج التقرير المشكلات الراهنة للتكامل الاقتصادى وتوزيع المنافع والنفقات بين الدول النامية

Compilation of bibliographies on international trade law
(UN/A/CN.9/L.25), 1973.

تجميع البيبليوجرافات الخاصة بالقانون التجارى

الموارد الطبيعية ، والمواد الخام والطاقة

Committee for co-ordination of joint prospecting for mineral resources in South Pacific offshore areas
(UN/E/CN.11/L. 380 and Corr.), October 1973.

تقرير للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عن اجتماعها من ٢٩ أغسطس الى ٦ سبتمبر ١٩٧٣ ويتضمن بنوع خاص حالة مشروعات المسح فى المنطقة بحثا عن الموارد المعدنية بعيدا عن الشاطىء ·

Committee for co-ordination of joint prospecting for mineral resources (UN/E/CN.11/L.383), December 1973.

تقرير الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى · بحوث ، احتمالات وجود الهيدروكربون ، والتصدير البعيد عن الشاطىء والرواسب ، وبرنامج المسح المتناسق ·

Report of recources on water resources management
(UN/E/CN.11/L.381).

تقرير الحلقة الدراسية للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى التى ترعاها الاراضى المنخفضة، يصف النظم المائية والادارة وتقنيات التخطيط والجوانب البيئية والشرعية لادارة الموارد المائية ·

Report of final meeting of expert group on rubber, convened by Association of Natural Rubber producing countries
(UN/E/CN.11/L.391), 1974.

تقرير مجموعة الخبراء لاتحاد الدول المنتجة للمطاط الطبيعى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى· التعزيز والتسويق، المخزون العالمى، ثمن المطاط الطبيعى ، وأهميته للتجار العالمية ، توصيات عامة ·

Manpower and training requirements for the development of petroleum industry in Africa in the 1970 s
(UN/E/CN.14/EP/53), 1973.

موقف القوة البشرية ، فرص التدريب على الوظيفة ، موجز عام عن تدريب القوة البشرية على صناعة البترول ·

الزراعة :

The state of food and agriculture 1973
(FAO/PP/E1900/E/11/73/1—6400), 1973.

يتضمن هذا العرض السنوى للموقف العالمى الراهن بالنسبة للطعام والزراعة ، جزءا خاصا فى هذا المجلد عن العمل الزراعى فى الدول النامية مع ٣٠ من الجداول الاحصائية ·

Review of FAO field programmes 1972-1973
FAO/WM/E.1091/E), 1973.

الإتجاهات الجارية ووجهة النظر، تقويم البرامج الميدانية ، أنشطة استثمار المعونة فى برامج منظمة الاغذية والزراعة ·

International agricultural adjustment
(FAO/C73/15), 1973.

الموقف الراهن   سوء التوافق • طرق التوافق، مع ملحق عن الخطط السلعية وآخر احصائى •

Agricultural adjustment in developed countries
(FAO/C/73/16), 1973.

كتاب أعدته منظمة الاغذية والزراعة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوربا بادارة المستشار بول لامارتين ييتس • قطاع المزارع • التوافق الوطنى للعرض والطلب • الحجم العالمى لمشكلة التوافق ، مع سبعة رسوم بيانية وجداول احصائية •

المجتمع وظروف المعيشة والعمل ، والسياسة الاجتماعية :

التقدم الاجتماعى :

Report of the Ad Hoc Expert Group on the Role of Housing in Promoting Social Integration
(UN/ST/ECA/192.E.74.IV.1).

تقرير لجنة الخبراء المنعقدة فى استكهلم من ٨ – ١٣ مايو ١٩٧٢ فيما يتعلق بالاسكان ودوره فى تعزيز التكامل الاجتماعى ، ويضم دراسات لحالات الاهتمام الدولى لاستخدام الاسكان كعنصر للتكامل الاجتماعى : الولايات المتحدة ، بولنده ، كامبالا ، اليابان ، ايرلنده ، الارجنتين والسويد •

Integration of housing into national development plans. A systems approach
(UN/ST/ECA/185.E.73.IV.18), 1973.

مسح موجز لطرق سياسة الاسكان على أساس منطقى لمحاكاة نموذج لسياسة سكانية تقوم على بيانات لمقتطف نموذجى دولى •

المشكلات الاجتماعية :

Drought in Ethiopia. Relief and rehabilitation assistance for children and mothers
(E/ICEF/L.1292), 1973.

وصف أعده صندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة بمناسبة الضرورة الملحة الحاضرة لمساعدة الاطفال والامهات بالحبشة مع خريطة للحبشة وأخرى للصومال ، وثلاثة جداول •

التوظف :

ILO activities of special interest in relation to employment of women
(UN/E/CN.6/579), 1973.

أنشطة ذات أهمية خاصة، لمنظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بتوظيف النساء •

السياسة الاجتماعية :

In-depth review of management development programme
(ILO/GB.191/PFA/8/5), 1973.

الادارة فى عالم متغير ومساعدة منظمة العمل الدولية ، والمشكلات والأغراض والمقترحات •

Human resources development : Vocational guidance and vocational training
(ILO report VIII, 1 and 2), 1974.

يضم الجزء الاول ، المعايير العالمية وتنمية الموارد البشرية، الارشاد المهنى والتدريب، والتدريب على الحرف الريفية، العمل النوعى والبحث• ويحتوى الجزء الثانى على اجابات الحكومات ، والتعليقات •

Status of rural women, especially agricultural workers.
(UN/E/CN.6/583 and All. 1-2), 1973.

الطرق والوسائل التى يمكن بها مساعدة النساء فى المناطق الريفية لتحقيق أقصى جهدهن .
الملحق الاول : مساعدة منظمة العمل الدولية فى مشكلات التنمية ويشمل ضمان اسهام النساء فى التنمية الريفية . ويتضمن الثانى : مساعدة منظمة الاغذية والزراعة فى الوضع الاجتماعى ، والمسائل الخطيرة التى تحتاج الى تغيير .

Legal capacity of married women : Capacity to engage in independent work
(UN/E/CN.6/584), 1973.

مسألة الخدمات التى تؤديها النساء المتزوجات بدون تعويض مالى ، قدرة الزوجة على القيام بعمل مستقل وتدبير مكانها من عملها المستقل .

Question of the elderly and the aged : conditions, needs and services, and suggested guidelines for national policies and international action
(UN/A/9126), 1973.

مفهوم وتعريف ، والسمات السكانية ، والاتجاهات ، والتغييرات الاساسية ، والظروف والحاجات ، والخدمات المنظمة ، والارشادات المقترحة لتقدم السياسات الوطنية والعمل الدولى من ٩ جداول احصائية .

Report of the regional workshop on effective antipoverty strategies jointly sponsored by ECAFE and Friedrich-Ebert-Stiftung
(UN/E/CN.11/L.395), 1974.

حلقة دراسية عقدت فى بانجكوك من ١٢ ــ ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ . الموقف الراهن فى الدول الاسيوية، التنمية الريفية لصغار الفلاحين ، سمات السكان ، استراتيجيات المدينة ، استثمار الموارد البشرية . القرارات والتوصيات .

مسائل قانونية وسياسية

حقوق الانسان والمجاياه

حقوق الانسان ، التفرقة العنصرية :

The impact of scientific and technological developments on economic, social and cultural
(UN/E/CN.4/1144), 1973.

تقرير لليونسكو عن المشكلات التى فى مايتصل بحماية حقوق الانسان فى مجال التقدم العلمى والفنى فى نطاق اختصاص المنظمة .

Seminar on the study of new ways and means for protecting human rights with special attention to the problems and needs of Africa
(UN/ST/TAO/HR/48, Dar Es Salam, 23 October—5 November 1973).

دراسة لمشكلات ذات أهمية خاصة للدول الافريقية ، وتدابير تتصل بالقضاء على التعصب العنصرى ، قوانين واجراءات لضمان حقوق الانسان واحترامها . مجالات لنشاط الامم المتحدة فى المستقبل فى مجال حقوق الانسان .

International instruments and national standards relating to status of women
(UN/E/CN.6/571 and Add. 1-2), 1973.

تقرير عن اعلان ١٩٦٧ الخاص بالقضاء على التحيز ضد النساء . شهرة الاعلان ، اجراءات عامة وتعليمية ، الحقوق المدنية والسياسية . جداول لحقوق النساء السياسية .

Implementation by states of United Nations resolutions on apartheid in South Africa
(UN/A/9168), 1973.

العلاقات السياسية والدبلوماسية وغيرها مع جنوب افريقيا ، نقض الحجر على الأسلحة ، التعاون الاقتصادى فى ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والاعمال المصرفية . وخطوط الملاحة الجوية والبحرية والهجرة. التعاون الثقافى والتعليمى والرياضى ، أعمال البر والمساعدة التعليمية وغيرها للمضطهدين بجنوب افريقيا، النشاط فى ما يتعلق بالمسجونين السياسيين. جداول للعلاقات الرسمية ، والتجارة والقروض والهجرة والمساعدات الاختيارية .

Uses of electronics which my affect the rights of the person and the limits which should be placed on such uses in a democratic society
(UN/E/CN.4/1142 and All. 1-2).

أجهزة تسجيل البيانات الشخصية فى الحاسبات الالكترونية الصفات المميزة . الاستخدامات النافعة. التهديدات والمشكلات ، أنواع الوقاية الموجودة والمقترحة ، المعايير الدولية المقترحة استخدام الآلة الحاسبة فى أوضاع السياسة وعمليات الادارة . الاوتوماتيكية الكهربائية . تأثير تقنيات الاتصالات الالكترونية على حقوق الانسان .

Interim report of the ad hoc workiug group of experts prepared in accordance with resolution 19 (XXIX) of the Commission on Human Rights
(UN/E/CN.4/1135).

كانت مجموعة من الخبراء قد عينت لمراقبة وفحص تطورات أبعد مدى فى ما يتعلق بالتمييز العنصرى والتحيز فى ناميبيا ، وروديسيا الجنوبية وأنجولا وموزمبيق ، وغينيا بيساو ، فدرست بنوع خاص موقف جنوب افريقيا والدول السالفة الذكر .

السلام :

Report of the Security Council. Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution XXVII.
(UN/A/9143), 1973.

تقريران لمجلس الامن والسكرتير العام للجمعية العمومية بضمان اجابات الحكومات على المقترحات المتعلقة بطرق ووسائل تعزيز فعالية مجلس الامن.

القانون الدولى

Yearbook of the International Law Commission
(A/CN.4/SER.A/1971/Add. 1, Part - — E. 72.V.6, Part 1).

كتاب يضم تقارير مختلفة عن : العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ، وتعاقب الحكومات ، ومسئولية الدولة .

Existing rules of international law concerning the prohibition or restrictions of use of scpecific weapons
(UN/A/9215, Vol. 1), 1973.

مقتطفات من المعاهدات ، الحظر أو القيود ذات الطبيعة العامة فى ما يتعلق بأسلحة خاصة ، واستخدام الاسلحة ، ممارسة الدولة ، وتصنيف الأسلحة وفقا لطبيعتها وتأثيرها .

Protection of women and children in emergency and armed conflict in struggle for peace, self-determination, national liberation and independence
(UN/E/CN.6/586), 1973.

حماية النساء والاطفال فى ظل قانون انسانى دولى ، والمسائل المتعلقة به ، والحـالات الطارئة والكفاح المسلح • معلومات من هيئات الامم المتحدة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية عن حالتها فى مواقف خاصة : ملحق يضم بروتوكولات معـاهدات جنيف والصليب الاحمر •

Report of the United Nations Committee on the peaceful use of sea-bed and ocean floor beyond the limits of national jurisdiction.

تقرير من خمسة مجلدات يضم خلفية تاريخية وعمل ثلاث لجاجن فرعية عام ١٩٧٣ ، ويعالج النظام الدولى لقاع البحار والمحيطات ، والمياه الاقليمية ، والمحافظة على البيئة البحرية • ونصوص لمواد ومعاهدة تمهيدية ، ومناطق الاتفاق والاختلاف • العمل الذى يجب استخدامه استعدادا لمؤتمر ١٩٧٥ عن القانون والبحر •

التربية ، العلم ، العلوم الاجتماعية الاعلام

التربية :

Corriculum planning and some current health problems, by Warren H. Southworth. (UNESCO/Educational Studies and Documents, 13).

التربية فيما يتعلق بالسكان والتلوث والامن والمخدرات ، والمرض التناسلى ، والصحة العقلية •

ALSED, directory of specialists and research institutions (UNESCO/Educational Studies and Documents, 14).

كتيب بلغتين يشمل دراسات فى علم الانسان، اللغة فى تطور العلم •

The training of functions (literacy personnel, a practical guide — a method of training for development, 1973.

دليل المدرس للعاملين فى تعليم القراءة والكتابة والمربين الكبار والمشتغلين فى البرامج العملية لمحو الامية بالدول النامية ، تطوير المنهج ، والتجديد ، وطرق التدريب •

العلم :

New UNESCO source book for science teaching, 1973.

دليل المدرس فى تدريس العـلم وفق منهج المدرسة الابتدائية ، والمنهج الاعدادى ، تجـارب تتصل بالعلوم الطبيعية ، وعلم الحياة وعلوم الارض والفلك والفضاء ، اجراءات الامن ومعدات المعامل •

National science policies in Africa. (UNESCO science policy studies and documents, 31).

كتاب بلغتين عن سياسات العلم القومى فى افريقيا ، الموقف الراهن والمتوقع مستقبلا •

Science policy in Latin America. (UNESCO science policy studies and documents, 29).

سياسة العـلم وادارة البحث فى أمريكـا اللاتينية، دور التعليم العالى، تأثير التقدم الاجتماعى والاقتصادى والتكامل فى العلم والتكنولوجيا •

Study on UNESCO activities of special interest to women (UN/E/CN.6/580), 1973.

التعليم القويم • دراسات وبحث • مشروعات تجريبية • التدريب • المجالات الخـاصة بتعليم النساء

العلوم الاجتماعية :

Two studies on ethnic group relations in Africa:
Senegal, and United Republic of Tanzania (UNESCO), 1974.

كتاب يتضمن مقابلات مع مجموعات مختلفة من الاعراق البشرية فى كل من السنغال وتنزانيا ، وأحاديث عن العلاقات بين المجموعات العرقية بينها ٠

The UNESCO educational simulation model (ESM)
Reports and papers in the social sciences 29.

كتيب يصف نموذج المحاكاة ، والمتطلبات من البيانات ، وتطبيق الآلة الحاسبة ٠

الاعلام :

United Nations : UNESCO African Regional Seminar on Satellite Broadcasting Systems for Education and Development, Addis Ababa
(UN/A/AC.105/120), 1973.

مؤتمر عقد فى أديس أبابا من ٢٢ ـ ٣١ أكتوبر عن اتصال الاقمار الصناعية وامكان تطبيقاتهـا فى الاعلام والتعليم والثقافة والتنمية ، وموجز عن أجهزة اتصالات الفضاء ، التجربة الافريقية الحديثة فى استخدام التليفزيون فى التعليم ، احتمالات أنشاء نظام اذاعى اقليمى بالقمر الصناعى لافريقيا ٠

Influence of mass communication media on the formation of a new attitude towards the role of women in present day society
(UN/E/CN.6/581).

وظائف وتأثير وسائل الاتصال الجماهيرية ٠مدى تعزيز صورة النساء المنقولة بواسطة الوسائل الجماهيرية للمساواة بين الرجال والنساء ٠ اجراءات واقتراحات : وسائل الاعلام أداة للتغير الاجتماعى ٠

Mass media in an African context : an evaluation of Senegal pilot project.
(UNESCO. Reports and papers on mass communication, 29) 1974.

اذاعة التليفزيون والفيلم والراديو للمشروع الرائد . تليفزيون افريقى، راديو للشعب٠

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الافرنجي واسم الـــكاتب	العدد والتاريخ
نظرات فى الاجهاض الصناعى بقلم الدكتورة سيرجت كور	Attitudes toward induced abortion *by* Surjit Kaur	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تنظيم الأسرة فى عالم غير منظم بقلم : وجيه الدين أحمد	Planned parenthood in an unplanned world *by* Wajihuddin Ahmed	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تناقض نمو السكان والسياسة السكانية بقلم : هـ • جـ • هيرين	Declining population growth and population policy *by* H. J. Heeren	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تنسيق البيانات الخاصة بعادات البشرية بقلم : جان كويزينيير	The processing of ethnographic data *by* Jean Cuisenier	مجلد ٢٣ العدد الثانى ١٩٧١
عوامل فى بناء الأمم فى البلقان وبين الشعوب السلاقية الجنوبية بقلم : ناجدان باسيك	Factors in the formation of nations in the Balkans and among the South Slavs *by* Najdan Pasic	مجلد ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣

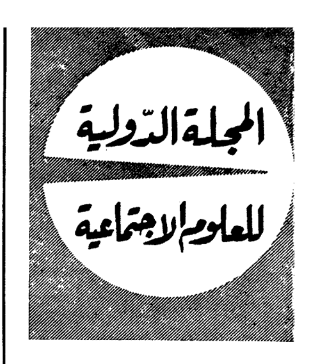
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

سلوك دولى لسياسة السكان

العدد العشرون - السنة الخامسة
يوليو / سبتمبر ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد العشرون
٥ يونيو ١٩٧٥
٥ تموز ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

المشكلة السكانية

ان مشكلة السكان لم تعد مشكلة دولة دون دولة · والتكاثر السكانى قد صار سمة من سمات العصر ، يهدد سكان العالم جميعه بالخطر ·

والظاهر الغريبة بالنسبة للتكاثر السكانى هى أن هذا العالم الذى نعيش فيه قد أصبح مهددا بازدحام فى ناحية يصل الى درجة الاختناق ، وتخلخل فى ناحية أخرى يكاد يهدد البشرية كلها بالضمور فى ملاحقة متطلبات الانسانية من انتاج ·

من هنا يصبح الامر محتاجا الى نوع من السلوك الدولى ، أو الأخلاق الدولية التى تجعل من خريطة العالم كلا متناسقا ، قادرا على التعاون ، فى سبيل مستقبل أكثر أمنا ، وأكثر رخاء · وقبل هذا كله أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته ·

وسلام العالم

لكن ذلك يحتاج ، أول ما يحتاج اليه ، الى نظرة عالمية للمشكلة بعيدا عن عوامل التوتر ، وبعيدا عن النظرة الأنانية التى لاتستهدف الا المصلحة المباشرة والسريعة لمنطقة دون منطقة أو لدولة دون أخرى.

ويوم تسود العالم روح التآخى ، ويشعر أن المناطق التى تعانى من قصور الايدى العاملة عن ملاحقة حاجات البشر من الانتاج ، يوم يشعر العالم بهذا التآخى ، ويغير من سياسة القوى العاملة فيه ، بحيث يمكن أن تنتقل هذه القوى من المناطق المزدحمة الى المناطق التى تعانى من القلة السكانية ،

بل يوم تحدث هذا الهجرة بأسلوب انسانى منظم ، لا غازية ، ولا مستعمرة ، ولا بقصد فرض ارادة القادمين ، بكل ما لهم من قدرات،

على الآخرين المحتاجين الى جهودهم ، والى قواهم ، والى تفوقهم بالعلم والتجربة ،

عندئذ يكون هذا العالم قد قطع مرحلة جديدة فى مجال التطور الخلقى المنزه عن الغاية ٠

كذلك فان العكس صحيح ٠ ان المناطق ذات القلة السكانية محتاجة الى العناصر الوافدة اليها بالخبرة والعلم والتجربة ، وسيظل الأمر محتاجا الى قدر كبير من الملائمة بين هذه العناصر وحاجة المجتمع الى جهودها ٠ وبدون الملاءمة المطلوبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فان الأمر يمثل خطرا محققا لا جدال فيه ٠

ان السلوك الانسانى على مستوى العالم كله سيكون محتاجا الى أن ينظم نفسه تنظيما يؤدى الى استقراره ٠

وهنا فان خريطة الدنيا ستتغير ٠

سيزول الحقد الذى يشعر به المحتاجون نحو الذين حققوا التقدم والرفاهية ٠

وستخف حدة التوتر التى نشأت من خلال تعقيدات سكانية غير متناسقة الاوضاع ولا الحدود ٠

وسيصبح عالمنا أقدر على التفاهم والفهم وتقدير الظـــروف الموضوعية التى يمر بها ، وتخطى العقبات التى تعترض طريقه ·

أما أن يظل هذا العالم يعانى ضيقا هنا ورخاء هناك ·

وأما أن تظل المناطق ذات الحاجة تواجه حاجات أشد ، فى حين أن المناطق ذات الرخاء تحقق رخاء أكبر ، فان الذى سيدفع ثمن ذلك جميعه هو السلام على أرضنا ·

وأظن أننا قد وصلنا الى تجاوز النظرة الاقليمية بصـــــورة أو بأخرى · بل قد نكون كذلك تجاوزنا النظريات التى تحكم مجتمعاتنا الى تطلع نحو مستقبل الانسان ، وحقه فى سلام دائم وعادل ، لا تهدده الحاجة ·

ان الدراسات السكانية ، وقد نبهت الناس الى هذه الحقيقة ، تطالب هذا العالم بأن يكون أكثر تقديرا لمشـــكلاته ، حتى لا يقع فى محظورات جديدة ، قد تكون فيها نهايته ·

واذا كانت روح الحرب قد سيطرت على عالم الأمس بالأطماع فان الأمل أن تسرى روح السلام بالعدل والرحمة بين البشر ·

عبد المنعم الصاوى



النتائج الاجمالية

مزاياها وعيوبها

تضاعف سكان العالم مرتين منذ بداية القرن التاسع عشر ، فى حين أنهم لم يبلغوا عددهم فى ذلك التاريخ الا خلال جميع العصور التى مروا بها منذ بدء وجودهم . ولا شك فى أن هذه الزيادة المذهلة منظار التاريخ كانت بين الأسباب التى أدت الى مشاكل تلوث البيئة ونضوب الموارد .

تلك حقيقة لا ينكرها أحد من المهتمين بالموضوع ، وهى ليست قضية مثارة اليوم . غير أنه لم يوجه حتى الآن القدر الكافى من الاهتمام للعلاقة بين تزايد السكان وما تتعرض له البيئة من فساد وتدهور ، فى حين درست باهتمام عوامل أخرى كنوع التنمية ومداها (ويشمل ذلك توزيع السكان) أو نوع التكنولوجيا أو الاستهلاك بالنسبة لكل فرد .

ان هذه الندوة فى أبحاث بعينها تكشف عن حقيقة هامة بشأن الدراسات الحالية حول « البيئة » بوصفها مسألة موحدة متكاملة ، والاتجاه الى النظر للعوامل

بقلم : بريان جونسون

نائب رئيس « معهد دراسات التنظيم الدولى » والاستاذ « بمعهد دراسات التنمية » بجامعة هاسكس . قضى سنوات طويلة فى العمل بهيئة الامم المتحدة . من مؤلفاته : «سياسة النقود» (١٩٧٠) ، « نظام الامم المتحدة والبيئة البشرية » (١٩٧١) ، «النظام المتعدد الاطراف : هل نقترب من حدود نظام كونى ؟» (١٩٧٢) ، «قانون البحار» (١٩٧٣) بالاشتراك مع اليزابيث يانج . وهو مساعد رئيس تحرير مجلة «ذى ايكولوجيست» . ويشترك فى الاشراف على «مؤسسة البيئة» التى أنشئت حديثا .

ترجمة : أسعد حليم

مراقب عام الشؤون الفنية بهيئة الكتاب . من مؤلفاته «قضية السودان » (١٩٤٥) ، ومن ترجماته « جنوب السودان » (١٩٧١) .

المختلفة وتأثير كل منها فى الآخر نظرة اجمالية كلية ، فلم تجر دراسات منهجية للمقارنة بين تجربة المناطق الجغرافية المختلفة ، مما أدى الى أن أصبح مدى تأثير تزايد السكان فى الطبيعة أو فى فساد البيئة فى مجتمع محدد موضع خلاف بسبب قلة البيانات وقيامها على أسس اجمالية كلية .

وهناك مجالان للالتباس بصفة خاصة فى الخلاف القائم حول العلاقة بين السكان والبيئة .

أولهما : ان المسائل المتصلة بزيادة السكان كثيرا ما تختلط بالمسائل المتصلة بتوزيع السكان ، وخاصة ما ارتبط منها بنشأة المدن ونموها . وقد يكون من الصعب التمييز بين هذين العاملين ، لكن لابد من محاولة ذلك اذا أردنا أن نعرف مدى أهمية برامج تحديد النسل .

أما المجال الثانى للالتباس فيرجع الى أن كثيرا من الكتاب الذين يتحدثون عن اثر تزايد السكان على حالة البيئة يعتمدون فى كتابتهم وتحليلهم على البيانات المتوفرة عن تجربة الولايات المتحدة ، بما يفترض ضمنا أن هناك قدرا من التشابه والتقارب بين هذه التجربة وبين جميع المجتمعات الغنية (بل المجتمعات قاطبة

دون تمييز بين الغنية والفقيرة) ، فى حين أن النموذج المبنى على التجربة الامريكية لا يمثل بطبيعة الحال جميع الدول ولا حتى الدول الغنية فى مجموعها . فاذا أخذنا النموذج نفسه وطبقناه على الدول النامية ـ أى جعلنا منه نموذجا عاما ـ فان الفوارق بينه وبين الحقائق الواقعة التى يواجهها واضعو السياسة فى زمان بعينه أو مكان بعينه تزداد اتساعا .

يقول بعض انصار هذه النظرة الكلية الاجمالية أنه لما كانت المجتمعات المتقدمة صناعيا هى المسئولة عن الجانب الأكبر من تلوث البيئة ، وهى المسئولة عن أكثر من ثلاثة أرباع الاستهلاك السنوى للموارد فى العالم كله ، فان تزايد سكانها رغم ضآلته النسبية (٠.٧٪ فى المتوسط) يحدث أثرا كبيرا فى البيئة ، وبالتالى فى احتمالات التطور على مستوى الكرة الأرضية بأسرها بما يتجاوز الأثر الذى يحدثه تزايد السكان فى العالم الثالث الذى يبلغ معدله السنوى ٢½٪ .

ان هذا النموذج وان بدا مقنعا يغالى فى التبسيط ، وهو يشير مجموعة من المسائل التى نحاول أن نعالجها فى هذا البحث . لكننا نستطيع أن نقرر منذ البداية أنه مع زيادة معلوماتنا عن العلاقة بين حجم السكان وتزايدهم وبين الموارد الطبيعية وغيرها من عناصر البيئة فان محور اهتمامنا فى المستقبل ينبغى أن ينتقل من الصورة الكلية رغم تشوشها الى الدراسات الاقليمية والمحلية ، كما ينبغى أن نركز اهتمامنا على التكامل بين دراسة العلاقة بين تزايد السكان وبين الأثر الاجمالى للبيئة فى حالات بعينها : بلاد محددة بل أقاليم محددة (وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد بوصفها من أهم التوصيات التى نخرج بها من هذا البحث) .

فهذه الدراسات اذا أجريت على نطاق يقرب من الشمول يمكن أن تبرز كثيرا من التأثيرات المتبادلة التى قد لا تثير الانتباه الآن ، كما قد تنبه الى التباين المحتمل بين ما هو متوقع وما هو مطلوب مما يمكن أن يبذر بذور المشاكل والصراعات فى المستقبل . ومن الواضح أنه بات من الضرورى وجود نظام مناسب للانذار المبكر بمثل هذه الصراعات المحتملة فى المستقبل حتى يمكن للحياة أن تستمر فى عالم الأسلحة النووية الذى يندفع فى سباق محموم نحو التوسع المادى غير المحدود .

الصلة بين الموارد وتزايد السكان

قد لا تكون هناك مسألة ينقسم حولها المختصون بقدر ما ينقسمون حول ما اذا كان تزايد سكان العالم يوشك أن يصطدم بالحدود المادية الضيقة للارض . وليس فى وسعنا أن نورد حجج الجانبين ونناقشها بالتفصيل فى مثل هذه الدراسة التى تتناول موضوعا واسعا . لكننا قد نستطيع أن نحدد بعض جوانب القصور الظاهرة فى كل من وجهتى النظر .

ظهر مجالان أساسيان للخلاف عند مناقشة أثر السكان فى توفر الموارد : أولهما خلاف على التعريف : ماذا يقصد بكلمة الموارد ؟ وثانيهما : هل من الصواب أو الواقعية أن نعتمد على طريقة استخدام الموارد ـ أى على التنمية وفقا لهذا التخطيط أو ذاك ـ لتتولى هى الحد من تزايد السكان ؟

ما هى الموارد ؟

لما لم يكن هناك تعريف محدد ومتعارف عليه للموارد ، فقد وقع انصار كل من الرايين فى قدر من التبسيط المبالغ فيه ، اذ اتجه الخبراء من المتخصصين فى العلوم الطبيعية الى التوسع فى معنى الموراد ، بما يتضمنه هـذا المعنى من ندرة وقيمة ، بحيث يشمل عناصر كالهواء والماء لم يكن يشملها الاستخدام التقليدى المألوف . كما ادخلوا فيها صفات نوعية كالهدوء وجمال المنظر وبعض السمات التى يتعذر قياسها كالقيمة الحضارية : وهى جميعا أشياء كان الخبراء فى الموارد الطبيعية يستبعدونها من حسابهم عموما حتى وقت قريب . غير أن هذه المدرسة نفسها اتجهت عند تحديدها للموارد التقليدية (وخاصة المعدنية) الى تضييق التعريف ، فهى رغم ادراكها للعوامل الاقتصادية التى تؤثر فى ندرة الموارد (نظام الأسعار ، واستخدام التكنولوجيا لاكتشاف موارد جديدة واستخدامات جديدة ومواد بديلة) ساعدت فى تجسيم صورة « الكوكب الذى يأكل ذاته » واعطت انطباعا مبالغا فيه بشأن قرب نضوب عدد من المواد الهامة وفى مقدمتها المعادن ، مما سيؤدى على الأرجح الى توقف النمو الاقتصادى .

أما المتخصصون فى الهندسة والرياضيات ، وخاصة علماء الاقتصاد والاجتماع فيميلون الى التجمع فى مدرسة فكرية مقابلة تحاول تصحيح هـذا الانطباع . وتحرص ، على ابراز ضعف أساسى فى الرأى القائل بندرة الموارد الطبيعية . اذ تؤكد هذه المدرسة أن الموارد ليست أشياء بقدر ما هى معرفة طريقة استخدام الأشياء . ويضربون مثالا الفحم الذى لم يكن ينظر اليه كأحد الموارد منذ قرون معدودة ، والبترول الذى لم يكن يستخدم منذ ١٥٠ عاما الا للاغراض الطبية والسحرية .

ان هذه النظرة الأخرى الى الموارد تثير مسألة التكنولوجيا برمتها ، بقدراتها وحدودها .

ويكفينا فى هذا المقال أن نشير الى التضارب بين نظرة المتخصصين فى العلوم الطبيعية من جانب ونظرة المشتغلين بالرياضيات وعلوم الاجتماع من جانب آخر بشأن قدرة التكنولوجيا على توسيع الحدود الفيزيائية للعالم أو تقييدها . ويهتم الفريق الأول بدراسة الأثر المتبادل بين التنمية والبيئة الطبيعية مع العناية بالعوامل ذات المدى الطويل (ولا يستبعد أى تأثير لها مهما يكن صغيرا) . أما الفريق الآخر فيركز اهتمامه على التنبؤ القصير المدى ، مع الميل فى أغلب الاحيان لنسيان العلاقات المتبادلة والمتغيرات التى يتعذر تحديدها كميا والتى يعتقد هذا الفريق انها ليست أساسية فى التنبؤات القصيرة المدى أو المحدودة المجال .

ويتجه علماء الاجتماع أيضا الى النظر الى التغييرات التى تطرأ على البيئة نظرة متفائلة ، اذ التكنولوجيا يمكن أن توفر الزفر اللازم لاتمام التكيف الاجتماعى للواقع البيولوجى ، ويستبعدون ما يحذر منه علماء البيئة من أخطار وما يغلب على فكرهم

من سطحية بشأن قدرة المؤسسات الاجتماعية على تبنى البرامج الجذرية لتغيير السلوك بصورة متكاملة بل قلب هذا السلوك رأسا على عقب . وقد قال أحد علماء الاجتماع :

«اننا نحن علماء الاجتماع نهتم بالجانب الاجتماعى وبالبناء الاقتصادى وبالسياسة والحرية والتماسك الاجتماعى فهذا ما يعنينا قبل غيره . وهو ما يعنى علماء البيئة أقل من غيره . وتقولون أنتم أن المحيط الحيوى جهاز حساس وانه يثير قلقكم وينبغى الحذر من تغييره ، أما نحن فنهتم بطبيعة هذا التغيير وأثره فى المجتمع » .

وهذه قضية ينبغى للمفكرين السياسيين والاداريين من غير ذوى التعصب المهنى أن يحسموها وأن يقرروا أولية أى العنصرين على الآخر .

واذا كان يبدو منطقيا أن الضرورات البيئية تكون لها الغلبة عندما نتحدث عن صحة الجماعات ، بل عن استمرار وجودها ، فينبغى أيضا أن نراعى الحقيقة الاجتماعية القائلة بأن البرامج المتعجلة لاحداث تغييرات جوهرية تحوى كقاعدة عامة بذور انتكاسها ، مما يؤدى فى الواقع الى تأجيل الاصلاح او تعطيله .

وقد ظهر فى الآونة الأخيرة كتابان تناولا الحجج المؤيدة والمعارضة للنظرة الراديكالية الى العلاقة بين السكان والموارد والبيئة ، وخاصة فيما يتصل بدور التكنولوجيا وقدرتها أو عدم قدرتها على التغلب على القيود المادية للنمو ، ومن المسلم به من جانب واضعى النماذج الدينامية أن كلا من العوامل الاربعة الرئيسية التى تحد من القدرة على النمو (الرصيد المحدود من الموارد الطبيعية ، والقدرة المحدودة للغلاف الجوى على امتصاص مواد التلوث ، والرقعة المحدودة للارض الزراعية ، والناتج المحدود من المواد الغذائية من كل فدان) يمكن التغلب عليها اذا افترضنا أنه يمكن توفير القدر الكافى من رأس المال والطاقة والعمل والارض والمواد والوقت ووجهت هذه العناصر جميعا لحل مسألة واحدة من تلك المسائل . لكنهم يعترفون بأنه سيكون من الضرورى معالجة عدد من تلك المسائل فى وقت واحد . ويسلمون بأن السمات المشتركة لنموذجهم (التزايد حسب متوالية هندسية ، والقيود المادية ، وتأخر عمليات التكيف ، وعدم الاستقرار الداخلى) لن تتأثر بالقوة الدافعة الى الاستقرار ، وهى ذات شعب ثلاث : نظام الاسعار ، والتكنولوجيا ، والنظام الدينامى للقيمة ، الا اذا استخدمت هذه القوى الثلاث استخداما واعيا ومتناسقا للتغلب على تزايد السكان والتراكم الرأسمالى والتلوث التى تتزايد جميعها وفقا لمتوالية هندسية .

ويبدو من بعض الملاحظات التى يثيرها عدد من معارضى نظرية النماذج الدينامية أنهم لم يفهموا عمل النماذج الدينامية المنهجية ولا افتراضاتها ولا حدود جدواها . يظهر ذلك من الانتقادات الموجهة الى النموذج المبنى على الافتراضات المستخدمة فى النماذج الخطية ذات المنشأ الاقتصادى القياسى . لكن من الواضح أيضا أنه اذا آثر المرء ان يكون اكثر تفاؤلا بشأن دور التكنولوجيا والموارد ، فان حساسية النموذج تبلغ حدا يؤدى الى تأجيل الانهيار الى غير ما نهاية (وذلك فى افتراض تزايد القدرة على حل المشاكل وفقا لمتوالية هندسية) ، أو تأجيله الى فترة من الزمن تسمح بالتقدم بجذر أو بالتدريج نحو مسألة تغيير اتجاه السكان

اجمالا من الزيادة الى الاستقرار . غير ان انتقادات بعض المنتقدين تبدو غير متماسكة منطقيا فيما يتصل بنقدهم لمفهوم « الوضع المتطرف » لدى دعاة النموذج الدينامى المنهجى (وهو الوضع الذى يصل فيه التطور الى نقطة اللاعودة ويصبح السير نحو الكارثة امرا حتميا) ، فكما أوضح انصار النموذج الدينامى المنهجى يبدو أن هؤلاء المعارضين يوافقون على أن تزايد السكان وفساد البيئة وبعض أشكال التنمية المادية تشكل أخطارا تهدد مستقبل البشرية . الا أنهم فى توكيدهم للثقة الكاملة بفاعلية الاستجابات الاجتماعية والتكنولوجية للانسان يميلون بالتحديد الى انكار نذر الخطر التى ينبغى أن تحرك تلك الاستجابات .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم بعض التحفظات الهامة بشأن نوعية المدخلات المتصلة بالوقائع فى « نموذج العالم الثالث » وعدم شموله للاعتبارات المتعلقة بالنظم الاجتماعية ، لا يسع المرء الا أن يدخل فى اعتباره مقدار « التأخير فى التغذية المرتدة » الملاحظ فى الحياة الواقعية والناشىء عن المصالح السياسية والاقتصادية التى تقف فى طريق التغيير ، ومقدار ما تضعف مستحدثات التكنولوجيا من قدرة الارض على اعالة البشر — رغم عملها من جانب آخر على زيادة هذه القدرة — والبراهين التى تبين أنه من الأرجح ان أكثر نظم القيم الاجتماعية سوف تستمر فى السماح بتزايد السكان والتنمية المادية حتى تظهر أدلة محلية تؤكد أن هذه الزيادة وهذه التنمية لا يمكن أن يستمرا .

يزيد من أثر هذه الاعتبارات أن كثيرا من خبراء الموارد لا يراعون الآثار الجانبية لمشاكل البيئة المتصلة باستخدام الموارد . فهم لا يراعون مثلا المخاطر البيولوجية الناشئة عن زيادة الاعتماد على الدورات الزراعية المبسطة ، ولا الآثار الجانبية لاستخراج الخامات الردئية للمعادن ، كتلوث الهواء والماء ، وعدم استغلال الأراضى الخصبة ، وافساد المناظر الطبيعية . فكم من خبراء الموارد من يتحدثون مثلا عن الآثار الجانبية المؤدية الى التلوث والناجمة عن ازدياد حجم الطاقة اللازمة لاستخراج كل طن من المعادن ، وكم منهم من يشير الى الاعتداء الواسع النطاق على أراضى النزهة والترويح الذى يصحب استخراج البترول من الطين الصفحى من « جبال روكى » ، وكم منهم من يشير الى التكلفة الاجتماعية والبيئية للحصول على المياه اللازمة لاستخراج البترول من مكامن الطين الصفحى التى تقع فى مناطق الجفاف . ان التكلفة البيئية للطاقة اللازمة لاستخراج مثل هذه الموارد مازالت غير مدروسة ، وكذلك لم تدرس المخاطر الحقيقية — ومن بينها انتشار البلوتونيوم — المتصلة بالاعتماد الكبير على المفاعلات الذرية لانتاج الطاقة الكهربائية .

وكذلك يقع من ينظرون الى توفر الموارد نظرة متفائلة ، بمعنى أن الجو والمحيطات ستكون قادرة على امتصاص التلوث ، فيما يسمى «أكذوبة التخفيف» : أى تصور أن المواد المؤدية الى التلوث تتوزع توزعا متساويا على الحجم الكلى للبحار أو للغلاف الجوى .

فالواقع ان الناس يميلون الى الهجرة الى المدن . وتقع كثير من المـدن على شاطىء البحر او المحيط او البحيرات ، حيث يؤدى التلوث الناتج عنها الى تدمير الحياة فى البحار ، وهى الحياة التى يتجمع الجانب الأكبر منها فى المياه القريبة من الشواطىء . بل ان المتفائلين الذين يؤكدون امكان التخفيف من اثر تزايد السكان فى البيئة عن طريق اعادة توزيع المراكز الحضرية ينسون أن المدن الشاطئية تستخدم مياه الشواطىء لتخفيف الحرارة لديها . وليست هناك مياه كافية فى الداخل لأداء هذه العملية ، كما ان الهواء لا يعد أداة تبريد صالحة . وقد تكون ضرورة التواجد بالقرب من شاطىء البحر من العوامل التى تحد فى المستقبل من حرية توزيع السكان .

ومن الظواهر الأخرى التى لا تحظى باهتمام كاف من أصحاب النظرة المتفائلة بشأن قدرة البيئة على تحمل عوامل التلوث ما يسمى «الأثر الحدى» . فهم ينسون أن زيادة بسيطة فى أحد عناصر التلوث يمكن ان تحدث اثرا كيفيا (مثل جعل ميـاه احدى البحيرات الداخلية غير مناسـبة للحيـاة) ، وقد يكون هـذا الأثر غير قابل للاصلاح . وتدعم الأمثلة العديدة لهذا التغاضى من جانب أصحاب النظرة المتفائلة بشأن التهرين من خطر التلوث راى من يحذرون من أن هذا الخطر قد يصـل الى حد يؤدى الى الكارثة بصورة لا يمكن اصلاحها .

التكنولوجيا

هل هى مورد للبعض أم للجميع

لقد تحدثنا عن الموارد بمعناها الواسع ، ولكن يثار السؤال : هل يمـكن أن تنظر الى التكنولوجيا كمورد غير محدود يخدم جميع الأغراض ويحقق مطالب الحياة ويتزايد وفقا لمتوالية هندسية ؟

لقد انتجت التكنولوجيـا حتى الآن منتجات طيبة ومنتجات سـيئة . وقد تغاضى الناس عن كثير من السيئات ، كالدخان المتصاعد من مداخن المصانع ، اذ قارنوا بينها وبين الطيبات فكانت النتيجة ايجابية لفترة طويلة على الأقل . ولـكن مع زيادة الاعتماد فى المستقبل على تدابير أكثر تعقدا وشمولا من صنع الانسان هل يكون من الممكن ان نعتمد دائما على الأشكال الجديدة من التكنولوجيا ؟ هل نعرف عندئذ ، بل هل نحن تعرف الآن ، مدى الضرر أو الخطر الذى قد ينجم عن تدخلنا فى ماجريات الطبيعة ؟

من هذه الصعوبة فى مواجهة الطابع ذى الحدين للكثير من اشكال التكنولوجيا تظهر صعوبتان اخريان : الأولى أن ما يعـد موردا لواحد من الناس كثيرا ما يكون خطرا على آخر . ويمكن ان نقول ان كلا من هذين الفريقين من الناس يتكاثر وفقـا لمتوالية هندسية . والثانية انه اذا صح ان الموارد ليست اشـياء بل هى افكار ، فكيف يمكن لحركة السوق ان تؤدى الى تبادل هذه الأفكار ونقلهـا ـ فى صـورة

بحوث وجهود للتنمية ـ الى دول العالم الثالث التى لا يمثل انفاقها اليوم مجتمعة أكثر من ١٪ من مجموع ما ينفق من اموال على البحث العلمى والتنمية ؟

وكما يعتقد المتفائلون أن فوائد التكنولوجيا الحديثة تمتد الى أنحاء العالم ، وانها سوف تتركز على دول العالم الثالث التى تحتاج اليها أكثر من غيرها ، فانهم متفائلون أيضا من الناحية السياسية . وذلك لانهم يبنون تقديراتهم على الاتجاهات القائمة اليوم غير أن نظام السوق ونظريات المنافسة الكاملة لا تتطابق الا بين قوى متكافئة . لكن عدم التكافؤ فى الموارد على نطاق العالم وما يصحبه من عدم التكافؤ فى القدرة على التفاوض والمساومة بين الأغنياء والفقراء يزداد وضوحا يوما بعد يوم ، فهل يكون علماء البيئة على حق فى استبعادهم لأثر التقدم التكنولوجى عند دراستهم لزيادة السكان ؟

اننا هنا بازاء طريق جديد مازال مظلما وان كان البعض يتبين خلاله مجموعة من الأشباح . قد تكون هناك أشكال من التكنولوجيا لا يستطيع أحد من المتفائلين أو المتشائمين أن يحدد مداها بدقة ، ستكتشف أو يعاد اكتشافها ، لا تتطلب مستوى عاليا من الانفاق على البحث والتنمية . بل قد يثبت ان هذا الانفاق لا يصلح كمعيار لقياس المقدرة على حل المشاكل أكثر مما كان « الناتج القومى الكلى » معيارا مناسبا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

وهناك مدخل بديل لمعالجة المشكلة لم يوجه اليه الاهتمام الكافى حتى اليوم ، يهتم بالأشكال من التكنولوجيا التى تلائم الاحتياجات الأساسية للدول النامية (والدول المتقدمة ايضا) . ويبدو أن التنبؤات فى هذا المجال ينبغى أن تخضع لتعديلات جوهرية . بيد أنه لابد من توكيد أن اعادة توجيه التكنولوجيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغييرات الرئيسية فى البيئة الاجتماعية الاقتصادية الأساسية للمجتمع . لكن الدراسات التى تربط بين التغيير التكنولوجى والمؤسسات الاجتماعية الجديدة ما زالت فى بدايتها نظرا للنقص الحالى فى البيانات المقارنة . ويزيد من صعوبة الأمر ان احدى الحضارات قد تتسامح مع مشكلة بعينها تراها حضارة أخرى مشكلة جوهرية . لكن يبدو من المرجع بوجه عام انه اذا أمكن تعبئة القدر اللازم من الجهود للاصلاح الاجتماعى ، وكذلك لاشكال التكنولوجيا التى لا تحدث تأثيرا كبيرا فى البيئة ، فان العقل البشرى يمكن أن يحقق فى مجالات التكنيك ذات الحساسية للاوضاع المتغيرة انجازات كبيرة فى مجال الهندسة الاجتماعية البيئية ، تتجاوز أروع ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة التى تتصف رغم روعتها بعظم تأثيرها فى البيئة .

مخاطر الاعتماد على الانتقال الديموجرافى

يتفق جميع الباحثين أو أغلبهم فى أنه ينبغى الحد من معدل زيادة السكان ، وان تقترب هذه الزيادة من التوازن خلال القرن القادم . فهل يمكن أن يتحقق ذلك .

كما يزعم البعض عن طريق التنمية الصناعية للموارد على نطاق العالم بأسره ؟ يتركز الخلاف الرئيسي هنا فى مسألتين : الأولى هى الى أى حد يمكن الاعتماد على مايسمى بالانتقال الديموجرافى ؟ وقد أصبح من الحقائق الثابتة منذ سنوات أن جميع الدول النامية تعرضت لانخفاض كبير فى معدل خصوبة سكانها ، بل ان بعض الدول النامية اقتربت فى السنوات الأخيرة من حالة الثبات وهى الدول التى تحققت فيها مجموعة من معايير التنمية (انتشار المدن ، والتصنيع ، وارتفاع نسبة التعليم، الخ) . والسؤال هو : الى أى وقت يستمر هذا الاتجاه والى أى البلاد سيمتد ؟

ومن المؤسف انه رغم وجود علاقة عامة واضحة بين الدخل لكل فرد من السكان والخصوبة فان الأدلة لا تبين بوضوح متى يحدث الانتقال الديموجرافى وكيف يحدث . وقد حدث تاريخيا فى عدد من مقاطعات فرنسا أن انخفضت الخصوبة فى أواخر القرن الثامن عشر بعد فترة قصيرة بلغت فيها هذه الخصوبة أوجها . لكن فرنسا لم تكن بلغت فى ذلك الحين السمات التى ترتبط عادة الانتقال الى انخفاض الخصوبة مثل حجم العمالة وزيادة التعليم والهجرة الى المدن ، فى حين حققت المملكة المتحدة هذه السمات قبل فرنسا بأمد طويل ، لكن معدل الخصوبة فيها لم يبدأ فى التناقص الا بعد انقضاء نصف قرن من الزمان .

وشهدت اسبانيا وبلغاريا وبلاد أوربا الجنوبية والشرقية جميعا انخفاضا ظاهرا فى معدل الخصوبة فى السنوات الأولى من القرن الحالى حين كانت نسبة وفيات الأطفال لا تزال مرتفعة . وحدث الانخفاض فى كثير من الحالات فى نسبة الخصوبة فى الريف فى الوقت نفسه وبالقدر نفسه الذى حدث فى المدن . ويلخص أحد كبار الديموجرافيين الأمريكيين الخبرة التاريخية لأوربا بقوله انه ليس فى الاحصاءات المتوفرة عن أوربا الا القليل مما يؤكد وجود علاقة بين بداية انخفاض الخصوبة وأى مستوى محدد للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية .

وهكذا نجد أنه وان كان انخفاض الخصوبة يرتبط بمستوى الدخل (سواء نظرنا اليه فى توزيعه الفردى أو الاجتماعى) وبدرجة التحضر وانتشار التعليم والتصنيع فان سجل الماضى يجعل من التنبؤ بشأن توقيت انخفاض الخصوبة فى العالم الثالث أمرا أقل ما يوصف به أنه محفوف بالشكوك . وقد يكون التوقيت بالغ الأهمية اذا أدخلنا فى اعتبارنا القيود البيئية التى أدركناها حديثا . هذا الى أن الأدلة التى نملكها والتى تربط بين الانخفاض المستمر فى معدلات المواليد وازدياد الرخاء مازالت حتى الآن غير مؤكدة .

فالانخفاض الحالى فى معدلات الخصوبة فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا قد يكون نتيجة لحركة قوى أخرى . ولم يكن انخفاض الخصوبة فى اليابان الصناعية فى السنوات التالية للحرب نتيجة للرخاء الاقتصادى بل استجابة لمجموعة من العوامل جمعت بين الزيادة الهائلة فى المواليد بعد الحرب مباشرة والمتاعب الاقتصادية الحادة والاجماع السائد بين اليابانيين على أن بلادهم تشكو من فيض

السكان بالقياس الى الموارد . وقد تكون هناك اليوم مجموعات مختلفة من عوامل انخفاض الخصوبة تحدث أثرها فى المجتمعات الصناعية . فبعض الأمريكيين يحدون من عدد أفراد أسرهم لا بسبب ما يوفره المجتمع الغنى من طيبات بل بسبب ما يصحبه من سيئات كالجريمة وادمان المخدرات والخوف من تسمم البيئة فى المستقبل ، فى حين يعمد آخرون ، وخاصة من الفئات الفقيرة ، الى الحد من المواليد لاسباب تقليدية مثل رفع المستوى الصحى للأسرة أو توسيع آفاق التنمية أمامها. اما المشكلة الرئيسية الثانية المتصلة بالاعتماد على التوسع فى استهلاك الموارد كوسيلة للحد من السكان فتنشأ عن الفترة الزمنية التى لابد أن تنقضى بين البدء فى تطبيق تنظيم الأسرة وبين وصول عدد السكان الى التوازن فاذا كان الاعتماد كليا فى اعادة توجيه الزيادة السكانية على « العوامل الاجتماعية » (أى أن تكون المسألة برمنها شخصية واختيارية) تكون هناك بطبيعة الحال فجوتان زمنيتان : الزمن الذى يمر بين انخفاض معدل الوفيات وزيادة الرخاء والأمن الاجتماعى الخ ، والوقت الذى ينقضى حتى يصبح من تتأثر عاداتهم بهذه العوامل آباء . ويبدو أن بعض كبار المدافعين عن سياسة « دع الامور تجر فى أعنتها » والاعتماد على الانتقال الديموجرافى لا يتبينون مدى الزمن اللازم لحدوث التغيرات الديموجرافية . وقد قدر أنه اذا تمكنت الدول النامية من الوصول فى سنة ٢٠٠٠ الى معدل من الخصوبة يؤدى الى ثبات عدد سكانها فان عدد السكان فى أى دولة من هذه الدول سيكون قد بلغ ضعف ما هو عليه حاليا مرتين ونصفا .

اما اذا اخذنا بالتقدير الأكثر واقعية والذى قدمه روبرت مكنمارا فى سنة ١٩٧١ فان الدول النامية قد تصل الى هذا المعدل فى سنة ٢٠٤٠ أى أن عدد سكانها سيكون قد بلغ قبل أن تكف عن الزيادة ١٣٩٠٠ مليون ، أى نحو اربعة اضعاف سكان العالم اليوم .

السكان والبيئة الاجتماعية

من الواضح أن العالم يستطيع أن يطعم عددا من « الأجساد الدافئة » أكثر مما يستطيع أن يعول من الكائنات البشرية ذات المستوى الرفيع . غير أن مفهوم الموارد عندما يستخدم فى المناقشة فى صلته بحجم السكان يكون استخدامه غالبا بمعناه الضيق الذى لا يتجاوز الموارد المادية اللازمة لاستمرار الحياة .

مفهوم الموارد فى الأنماط المختلفة للتنمية

ان المسألة التى تثار هنا بوجه عام هى : حياة من أى نوع ، ومن أى مستوى ؟ والذين يعتقدون أن الانتقال الديموجرافى سيحدث نتيجة للتنمية قلما يحددون نوع التنمية الذى يتحدثون عنه .

وأصبح من المسلم به بشكل متزايد أنه اذا بقيت المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الحالية قائمة فى المستقبل فان المميزات الاقتصادية

الاجتماعية للتنمية لن تبلغ أبدا الأغلبية الساحقة من السكان فى كثير من البلاد مهما يكن معدل زيادة الانتاج القومى أو زيادة السكان . ولكن اذا افترضنا حدوث تغيير فى البنية وفى العادات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فان التنمية وفقا لأساليب اقتصادية واجتماعية تختلف كثيرا عما هو سائد اليوم قد تكون ممكنة على نطاق يسمح بحدوث الانتقالات الديموجرافية فى مختلف انحاء العالم الثالث . كما ان مثل هذا التغيير الاجتماعى الجذرى قد يجعل من الممكن – وربما من الضرورى – التخلى عن أساليب المعالجة التكنولوجية الحاضرة أو عن الأولويات الحالية ، وقد تصبح التحولات التكنولوجية حتمية فى جميع البلاد فى المدى الطويل اذا أريد منع حدوث كوارث بيئية .

ان للبنية الاجتماعية الاقتصادية لكل بلد علاقة جوهرية بنوع التكنولوجيا المستخدم فيه . وستكون هذه العلاقة من العوامل الحاسمة فى تحديد الموارد التى يحتاج اليها أى بلد فى المدى الطويل لاعالة الحجم المناسب من السكان . ولم يوجه بعد الاهتمام الكافى لمسألة كيف تؤثر هذه القوى احداها فى الأخرى ، وما مقدار تأثير كل منها فى الأوضاع المتباينة للبلاد المختلفة . وينبغى أن تتكامل دراسة هذه العلاقات فى برامج تشمل السكان والموارد تقوم بها المؤسسات الوطنية أو الوكالات الدولية .

اهمال البعد النفسى

اشار عدد من الكتاب الى خطر آخر ينطوى عليه موقف التبسيط الذى يركز اهتمامه على الموارد المادية فى دراسة العلاقة بين السكان والبيئة فعمليات التكيف الفسيولوجية والسيكولوجية للانسان لها كما للتكنولوجيا آثارها الجانبية التى يميل الى انكارها من يركزون اهتمامهم على توفير الموارد المادية أو على قدرة الانسان على التكيف . وقد يتبين أن الفكرة القائلة بأن الانسان يمكن أن يستمر فى تغيير حياته وبيئته عن طريق التكنولوجيا والتجديدات الاجتماعية دون ما خطر والى غير ما نهاية هى بدورها أسطورة أخرى . وقد كتب أحد علماء البيولوجيا يقول أن لجوء الانسان الى احداث التعديلات البيولوجية والاجتماعية الثقافية خضوعا للأشكال المختلفة من الضغوط والظروف غير الملائمة قد يكون خطرا على سلامة الجنس البشرى ومستقبله . ويقول هذا الباحث ان المعنى الدقيق لكلمة «التكيف» لا تنطبق على الانسان كيفما اتفق ، فالقوى الاجتماعية الثقافية تتضافر الآن لتشوه لدى الانسان أجهزة التكيف التطورى التى تعمل فى بقية المملكة الحيوانية .

ومن هنا فان قدرة الجنس البشرى على التكاثر وغزو مناطق جديدة فى ظل ظروف متنوعة الى أقصى حد ، فى البلاد الغنية والفقيرة على السواء ، لا يعنى الانتصار البيولوجى للتكيف الداروينى الذى كان يمكن ان يعنيه بالنسبة لأحد الأنواع الحيوانية ، فالانسان قادر على ان يتحمل تلوث البيئة وفيض المؤثرات البيئية والتزاحم الاجتماعى والتنافس وغير ذلك من مظاهر الحياة التكنولوجية

والحضرية ، لكن ذلك يتم فى كثير من الأحوال خلال عمليات عضوية وعقلية قد تؤدى الى أمراض مزمنة تفسد حياة المرء فى رجولته وشيخوخته حتى فى اكثر البلاد رخاء . وقد لا يكون لغياب أسباب الراحة واستبعاد المؤثرات التى تطور الانسان نتيجة لها واصبح هو هذا الكائن البيولوجى والعقلى اثر ضار « ظاهر » فى التكوين المادى للانسان أو فى قدرته على التصرف كجزء من الآلة الاقتصادية أو التكنولوجية، غير أن ذلك كله يمكن أن ينتهى — وكثيرا ما ينتهى — بازدياد فقر الحياة ، والافتقار المتزايد الى الصفات المرتبطة بالانسانية ، وكذلك ضعف الصحة الجسدية والعقلية .

ان الانسان يحتفظ بقدرته على الابداع وعلى صحة جسده بالاستجابة للمؤثرات المختلفة . ومن هنا فان البيئة المنوعة والمتغيرة الى حد ما تساعد فى التنمية الانسانية ،بل ان للتنوع أهميته الكبرى . ومن ثم ينبغى أن نتنبه الى التقديرات المتصلة بقدرة الكرة الأرضية على تحمل أعداد بعينها من البشر ، وهى تقديرات تكون فى الغالب تبسيطا جسيما للنظم البيئية ، وتستبعد من حسابها الأنواع الأخرى التى تنافس الانسان فى الموارد الغذائية . وقد نبه أحد الكتاب بعبارة محكمة الى الخطر الذى ينطوى عليه تركيز الانسان اهتمامه على ذاته ، اذ قال : « انه يستحيل تحديد البيئة المثلى للانسان اذا كان المرء لا يفكر الا فى الانسان وحده » . ويميل الاخصائيون الذين يدرسون مسائل السكان والموارد المادية الى اهمال جانب آخر هو أن البيئة الاجتماعية للانسان لا تنفصل عن بيئته المادية فمبدأ تقسيم العمل الذى استندت اليه قدرة الانسان غير العادية فى التنظيم الاجتماعى يتعرض للأخطار نفسها التى تؤدى اليها أشكال التكنولوجيا المعقدة — مثل تكنولوجيا الثورة الخضراء — التى تؤدى الى توفير « الكفاية » (فى بعض التقديرات) عن طريق تبسيط النظم البيئية . فالتاريخ يبين أن بعض المجتمعات التى كانت تتصف بالكفاية فى وقت من الأوقات لأنها كانت تتسم بالتخصص الزائد لم تلبث أن تدهورت عندما تغيرت الظروف . ان المجتمع ذا التخصص الرفيع كالفرد ذى التخصص الضيق قلما ما يكون قادرا على التكيف .

غير أنه من المهم أن نؤكد هنا مرة أخرى الخطر الذى تنطوى عليه أى محاولة للتراجع المفاجىء عن مفاهيم التقدم التى أكدتها القرون . فالمجتمع الانسانى لا يغير معتقداته بسهولة . وقد يكون علماء الاجتماع على حق عندما يؤكدون أن أى محاولة كهذه تؤدى بالضرورة الى اثارة مشاعر عدمية واثارة الاحساس بأن التجربة البشرية قد بلغت نهايتها .

العلاقة بين السكان والموارد والبيئة فى الدول الغنية والفقيرة :

ان وجود مناطق مخلخلة السكان فى عالم لا يستطيع فى تقدير بعض الخبراء أن يستمر لمدى غير محدود فى اعالة أكثر من ١٠٠٠ مليون انسان يعيشون فى ظل المستوى الاستهلاكى للموارد السائد فى سنة ١٩٧٠ فى الولايات المتحدة هو مسألة تثير أعقد القضايا السياسية المتصلة بالعلاقات بين السكان والموارد والبيئة .

ما هو البلد المخلخل السكان :

هل يمكن أن تستمر فكرة وجود بعض البلاد المخلخلة السكان ، بمعنى أنها تحتاج الى عدد أكبر من الناس لاستثمار مواردها ، فى عالم ان لم يكن قد اكتظ بالسكان كما يعتقد الكثيرون فسوف يبلغ هذا الحد قبل أن يكون هناك اساس واقعى للأمل فى الاحتفاظ بعدد السكان على ما هو عليه ؟ من المؤسف أن الحل البديل لتشجيع زيادة الخصوبة فى المناطق القليلة السكان ، وهو انتقال السكان الى حيث توجد الموارد ، تحول دونه حوائل سياسية كبيرة .

وقد يكون فى الوسع اللجوء الى هذا الحل ، وهو يطبق بالفعل ، داخل حدود البلد الواحد عن طريق الاصلاح الزراعى ومشروعات التعمير والاسكان وغيرها من التدابير الاجتماعية والسياسية التى قد يختلف حولها الرأى لكنها ليست مستحيلة التنفيذ . غير أن تطبيقها على نطاق دولى لايمكن أن يكون أمرا يعتمد عليه الا فى حدود هامشية . فقد يرحب بلد متقدم قليل السكان بعدد من الوافدين اليه بشرط أن يملكوا مهارات تخدم سكانه الأصليين ، لكن مثل هذا البلد يتعرض لهزة اجتماعية عنيفة اذا انتقل للاقامة فيه بضعة ملايين من احدى الدول الأقل تقدما . بيد أن مثل هذه الهجرات ــ أو الحروب المدمرة لمنعها ، والتى يمكن أن تؤدى أيضا الى حل معادلة العلاقة بين السكان والموارد لصالح الموارد ــ تبدو حتمية عند نقطة معينة مالم تطبق برامج للحد من السكان على نطاق واسع وما لم تجر فى الوقت نفسه اعادة لتوزيع الموارد الكامنة فى المناطق المخلخلة السكان أو الموارد المدخرة من الماضى فى شكل رأس مال (وهو يتضمن المهارة التكنولوجية والمعرفة) .

اما مفهوم اكتظاظ السكان فى البلاد التى تضم مناطق واسعة ما زالت قليلة السكان فقد يحتاج الى دراسة أو حتى فى عجالة عامة كهذه . وما زال من المألوف أن يقال ان هناك عددا من البلاد وخاصة فى أمريكا اللاتينية وافريقيا تملك موارد طبيعية ضخمة بالقياس الى عدد سكانها ، وان تلك الموارد لم تستثمر بعد ، وبالتالى فان أبناءها يستفيدون بوجه عام من اطراد زيادة السكان . لكن هذه الحقيقة الناقصة تنطوى على خطر كبير . وكان يمكن لهذا القول أن يصدق لو أن كل بلد يشكل وحدة منعزلة تبدأ اليوم من الصفر وليس عليها الا أن توائم بين احتياجاتها من رؤوس الأموال والمهارات والموارد ومطالب البيئة فى علاقتها بحجم السكان . لكن تلك بطبيعة الحال نظرة مغالية فى التبسيط لأى بلد سواء كان متقدما أو غير متقدم . ومثل هذا التفكير يقع فيما يسمى « أكذوبة هولندة » ، اذ يقال أن هولندة تعول قدرا من السكان تبلغ كثافته خمسة أضعاف الكثافة السكانية فى الولايات المتحدة ، وبالتالى لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة مكتظة بالسكان (ويرجع الخطأ هنا الى استبعاد ما تستهلكه هولندة من موارد تقع فيما وراء البحار وما يؤدى اليه ذلك من آثار بيئية بعيدة المدى) . ويمكن أن نقلب هذه المغالطة المنطقية فنقول : ان استراليا حققت مستوى الحياة المرتفع فيها بمجرد استخدام راس المال

والتكنولوجيا اللذين يملكهما العدد القليل من سكانها المهاجرين فى استثمار مواردها الطبيعية الهائلة . ولما كانت مثل هذه البلاد قادرة على استيراد رأس المال فى صورة أو أخرى بمعدل أعلى من قدرتها على استيراد البشر فسوف يستمر الكثيرون فى وصفها بأنها مخلخلة السكان .

ان الأسباب التى تدفع بعض البلاد الى وصف نفسها بأنها مخلخلة السكان يمكن أن تلخص آخر الأمر فى سببين : الأول : أنها لا تجد سبيلا للحصول على كفايتها من رأس المال والتكنولوجيا من الخارج بما يتيح لسكانها المحدودين استثمار مواردها مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالمستوى المعقول من الاستثمار الاجتماعى ثم يرتبط السبب الثانى بهذا السبب ارتباطا وثيقا ، وهو يظهر عندما تكون لدى الحكومات اتجاهات عدوانية تجاه موارد جيرانها ، أو عندما لا تكون لديها الثقة فى قيام علاقات حسن جوار تستند الى السلام والمحافظة على النظام العالمى . أما الرأى القائل بأن البلاد التى تنمو بسرعة بحيث لا تستطيع اشباع مطالب (ولا احتياجات) أبنائها الراغبين فى بلوغ مستوى معيشة أفضل يمكن أن تكافأ بعد بضع عشرات من السنين بنفوذ سياسى عالمى غير متوقع فهو رأى قد يكون صحيحا الى حد ما فى عالم أقل اكتظاظا بالسكان وأقل استهلاكا للموارد وأقل امتشاقا للسلاح ، واذا لم تكن اشد أسلحته دمارا مركزة بين أيدى الدول الغنية وحدها . غير أن القوة الاقتصادية المتوقعة لأكثر الدول تقدما ـ حتى اذا افترضنا أن « الناتج القومى العام » بالنسبة للفرد فيها يمكن أن يرتفع بنسبة كبيرة دون الحد من عدد السكان ـ يمكن أن تحول دونها مع الأسف قيود التجارة أو عدم توفر الطلب على منتجاتها .

العلاقة بين السكان والبيئة فى البلاد الأقل تطورا

سيكون لمفهوم العدد الأمثل لزيادة السكان فى معظم البلاد النامية ، وخاصة البلاد التى لا تأمل فى الحصول على قدر كبير من رأس المال من الخارج ، اهمية أكبر من الحجم الكلى للسكان . أما العلاقة التى لها أهمية مباشرة فى تلك البلاد الفقيرة فهى نسبة رأس المال الى السكان محسوبة لكل فرد . فاذا زاد عدد الأفراد بمعدل أكبر من زيادة رأس المال فسيظهر اتجاه لانخفاض مستوى المعيشة مهما تكن الميزات التى قد تجنيها الأجيال المقبلة اذا تحسنت النسبة بين رأس المال والسكان، وذلك فى المدى القصير أو المتوسط على الأقل ، اذ أن « نسبة الاعالة » ـ أى عدد الأطفال والعجائز والعجائز الذين ينبغى أن يعولهم كل مئة من السكان العاملين ـ سوف تحدث بالضرورة تأثيرا معاكسا على مستوى المعيشة فى حين تستمر الحاجة الى رأس المال الخارجى لتوفير السكن والرعاية الصحية للاهالى الذين يمكن أن يصبحوا منتجين . غير أن الدراسة البيئية المدققة فى مثل هذه البلاد يمكن أن تكشف أيضا عن ضرورة الاهتمام بتحديد الحجم الكلى الأمثل للسكان فى وقت اقرب مما يظن الساسة . فاقتصاديات المناطق الحارة اقتصاديات هشة وأقل قابلية للاستثمار من اجل الحصول على الغذاء والمنتجات الطبيعية بالقياس الى

الأراضى المنتجة للقمح التى استصلحها الانسان فى المناطق المعتدلة . وكذلك يمكن أن يؤدى التغيير الطويل الأمد فى ظروف الطقس فى المناطق الشحيحة المياه الى انحسار الزراعة البشرية من المناطق التى تعتمد على اراضى الرى لاعالة سكانها الحاليين رغم قلة عددهم .

ما الأهمية الخاصة للبعد الاجتماعى للموارد (الحاجة الى الفراغ وتغير المناظر والتنوع الاجتماعى) بالنسبة لقضايا تزايد السكان فى العالم الثالث ؟ ان معدل تركز السكان فى المدن فى معظم الدول النامية يسبق معدل زيادة السكان (بالمعدلات الجارية سيتضاعف سكان المدن فى العالم الثالث خلال الفترة بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٨٠) . فهل يعنى ذلك أن مسألة توزيع السكان اكثر الحاحا من مسألة زيادة السكان ؟ هناك خلاف حول هذه المسألة ، لكن قد يكون من المتعذر ايجاد جواب لها ، وقد لا تكون هناك ضرورة لمتابعة الاهتمام بها ، لأنه يبدو أن كلتا المسألتين يحلهما حل واحد : هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة . وهناك من الأدلة ما يبين أن الحد من السكان سيحدث بمعدل أسرع فى المجتمعات الحضرية (بل قد بدا الانخفاض فى خصوبة السكان يظهر فى هونج كونج وسنغافورة قبل البدء فى تنكيذ المشروعات الواسعة لتنظيم الأسرة) ، لكن ذلك لا يحدث الا اذا وجدت نسبة مرتفعة من الالمام بالقراءة والكتابة ودرجة من الرعاية الطبية المنظمة .

وقد تكون هناك خطورة فى ان يظن بعض قادة الدول النامية أن الحد من تزايد السكان يمكن أن يكون بديلا عن بذل أكبر الجهود للتنمية فى مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة وغيرها ، كما قد يرى هؤلاء القادة أن الحد من السكان بديل للاصلاح الاجتماعى . وربما كان الهيكل الاجتماعى بما يصحبه من ركائز ثقافية هو أهم أسباب سوء توزيع السكان . ويؤدى الهيكل الاجتماعى القائم الى عرقلة التنمية المتوازنة والانفاق الاجتماعى المتوازن وتقبل وسائل منع الحمل وهو أحد المؤثرات الرئيسية فى معدل زيادة السكان . ففى أمريكا اللاتينية حيث يملك أقل من ٥٪ من الناس ٩٥٪ من الأراضى الزراعية وفى بعض أنحاء آسيا الجنوبية يملك ١٢٪ من سكان الريف نصف الأراضى الزراعية يصحب الزيادة السريعة فى العدد سوء توزيع حاد للسكان . وفى مثل هذه الظروف الاجتماعية تكون هجرة سكان الريف بصورة جماعية الى الأحياء الفقيرة فى المدن ظاهرة بدهية ويتجلى سوء التوزيع فى كثير من البلاد فى أن كثيرا من المناطق الزراعية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية تشكو من النقص الشديد فى الأيدى العاملة .

وقد قال بعض الاقتصاديين المتخصصين فى مسائل التنمية ان قوة العمل قد تصبح من العناصر القادرة ، ولا يقل عنها ندرة غير الماء ، فالفلاح يواجه ضغطا سديدا فى وقت البذار ، وتكون حاجته الى اليد العاملة أكثر من حاجته الى الارض .

البلاد المتقدمة صناعيا

اقتنع عدد من البلاد المتقدمة صناعيا وذات الكثافة السكانية العالية فى السنوات الأخيرة بأنه ليس ثمة ميزة مؤكدة لزيادة عدد سكانها . وقد شكلت فى

الولايات المتحدة « لجنة للدراسة تزايد السكان والمستقبل الامريكى » وقدمت تقريرها فى سنة ١٩٧٢ ، وقد أوصت فيه بأن تعمل الولايات المتحدة على بقاء عدد سكانها فى مستواه الحالى . أما فى المملكة المتحدة فان « اللجنة الملكية لشئون السكان » رأت منذ سنة ١٩٤٩ انه يحسن بالأسرة الانجليزية أن لا تنجب أكثر من طفلين اثنين . غير أننا اذا استبعدنا التقبل المتساهل « الأكيوبة هولندة » بشأن العلاقة بين حجم السكان وتزايدهم وبين مساحة الأرض نجد أن عددا يدعو للدهشة من المراقبين يلاحظ مثلا أن استراليا — وهى بلاد يبلغ متوسط الكثافة السكانية فيها أربعة أشخاص فى الميل المربع — تعانى من مشاكل لتلوث البيئة فى مدنها الكبرى أشبه بما تعانى منه البلاد ذات الكثافة العالية مثل المملة المتحدة ، مما يوحى بأن الأهمية الأولى هى لعنصر توزيع السكان فهو العنصر الحاسم فيما يصيب البيئة من دمار ، وان السياسات التى توضع لاعادة توزيع السكان أيسر تطبيقا من سياسة الحد من السكان كما أنها بديل لها حتى بالنسبة للمستقبل البعيد .

وقد تؤدى اعادة توزيع السكان فى البلاد الصناعية الى تخفيف المشاكل ذات المدى القصير كالازدحام والتلوث . غير أن من يوجهون جل اهتمامهم الى مشكلة اعادة التوزيع لا ينتبهون الى الصعوبات التى ينطوى عليها هذا المسلك من حيث ما يتطلبه من تعديلات هيكلية فى المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية . كذلك يتجاهل الباحثون الذين يسعون لحل مشاكل الضغط السكانى عن طريق اعادة التوزيع مشكلة الأراضى الزراعية التى تزداد اهمية باستمرار ، والتى يكون من الضرورى التضحية بها فى كثير من الأحيان لاعادة اسكان أبناء المدن . كما يهملون قضايا أكبر أهمية مثل استهلاك الموارد العالمية وما يصحبه من آثار ايكولوجية .

التركيب الديموجرافى ، والطلب ، والهجرة

وحتى البلاد الصناعية التى انتصرت فيها فكرة المحافظة على المستوى الحالى للسكان مازال يخامرها القلق بشأن ما يحدثه الانتقال السريع الى نظام الأسرة ذات الطفلين من أثر على التركيب الديموجرافى . كتب أحد الديموجرافيين يتحدث عن الركود الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يمكن أن ينشأ فى بلد له صورة ديموجرافية أشبه بالمنتجع الصحى ، بلد يؤدى فيه انخفاض عدد الأطفال على المدى الطويل الى زيادة الأعباء الاجتماعية على فئة من السكان تتناقص باستمرار . غير أن المتخصص فى علوم السكان الذى قام بأوفى دراسة فى الآثار الاجتماعية للمسالك المختلفة المؤدية الى ثبات عدد السكان ، ينتهى الى القول بأن التركيب العمرى لسكان المناطق الأكثر تطورا أصبح تركيبا يغلب عليه تقدم العمر . وحتى اذا حدث انخفاض سريع فى نسبة الخصوبة فانه لن يحدث تغيير هام فى التركيب العمرى حتى نهاية القرن العشرين على الأقل . ومن المتوقع أن يستمر اتجاه سكان المناطق المتطورة نحو تقدم العمر ، وان يتحقق الوصول الى ثبات عدد السكان فى منتصف القرن القادم . وفى مثل هذا التركيب العمرى الثابت (الذى ينشأ عن انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة) نجد أن كل فئة عمرية تتألف من خمس سنوات

تضم نحو ٦٫٣٪ من مجموع السكان حتى سن الخمسين ، ثم تنخفض النسبة المئوية لكل فئة بالتدريج بعد ذلك . والتغيير الرئيسى الذى يحدثه هذا التوزيع العمرى الثابت هو انخفاض نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة وزيادة نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة وتبقى نسبة الفئة العمرية بين ٢٥ و ٥٠ سنة كما هى الآن .

وما زالت هناك حجتان أخريان تقومان ضد الالحاح فى المطالبة بالحد من زيادة السكان فى الدول المتقدمة ، وكلتاهما تنكر العلاقة بين زيادة السكان والبيئة . يقول الاعتراض الأول الذى يأتى من جانب علماء الاقتصاد ان زيادة السكان تشكل عنصرا اساسيا فى زيادة الطلب بوجه عام ، وان زيادة السكان تسمح بتغبيق اقتصاديات الانتاج الكبير وخفض التكلفة النسبية لوحدة المنتجات . ويقولون أيضا ان زيادة السكان تقلل من نقص الأيدى العاملة وتؤدى الى زيادة حجم الانتاج . والصعوبة فى هذه النقطة ـ أى الرغبة فى التغلب على ندرة العمل ـ انها تعرض لمسألة توفر الأيدى العاملة فى الدول الفنية عرضا خاطئا . ففى كثير من بلاد الغرب الصناعية وفرة من الأيدى العاملة بالقياس الى رأس المال ، مما يتضح من وجود قدر دائم من البطالة . أما العنصر النادر فقد يكون أنواعا خاصا من المهارة أو الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لاعادة تدريب العمال . وقد يكون أهم من ذلك فى تأييد هذه الحجة ما يسود من عدم استعداد لدفع أجور مناسبة للاعمال الصغيرة . ومن هنا ظهر البديل فى شكل استيراد الأيدى العاملة الرخيصة من الخارج . وذلك بالاضافة الى أن الأيدى العاملة المهاجرة لها جاذبيتها ، لأنها عنصر من عناصر الانتاج شديد المرونة ، اذ يمكن اعادته الى مواطنه الأصلية فى أوقات الكساد الاقتصادى . ولعل هذين العنصرين ـ عدم الاستعداد لدفع أجر العمل غير المنتج اقتصاديا ، ورغبة أصحاب الأعمال فى توفر المرونة فى المعروض من قوة العمل ـ يفسران جانب الطلب فى مسألة الهجرة الى أوربا الغربية ، اذ أن ١٥٪ من مجموع قوة العمل الموجودة فى تلك المنطقة الآن مهاجرة اليها من الخارج . وهى مسألة تثير بطبيعة الحال كثيرا من الحساسيات السياسية ، فالشعار القائل « مزيد من الأيدى العاملة يعنى مزيدا من الرخاء » تحول فى التطبيق الى شعار آخر يقول « ينبغى أن يزيد المعروض من قوة العمل عن المطلوب منها » . ولكن اذا أردنا أن ندرس هذا الفرض الكلاسيكى الجديد القائل بأن زيادة الأيدى العاملة تعنى زيادة الرخاء فينبغى أن ندرس أيضا القول المعاكس : ان نقص الأيدى العاملة يعنى ارتفاع الأجور .

أما القول بأن زيادة السكان تعد عنصرا هاما فى زيادة الطلب بوجه عام فيمكن الرد عليه بطبيعة الحال باستخدام التدابير التى أشار بها « كينز » لزيادة الطلب ، كما انه يتعارض تعارضا مباشرا مع الحجة الأخرى التى تحاول أن تقلل من أهمية تزايد السكان بوصفه من العوامل التى تؤدى الى زيادة التلوث وانتشاره .

زيادة السكان ، والاستهلاك بالنسبة للفرد ، والبيئة

كشف أحد الاخصائيين عن حدوث زيادة تبلغ ٢٠٠٪ أو أكثر فى مجموعة كبيرة من مواد التلوث ، **مما يعد مؤشرا دامغا على التأثر البيئى فى الولايات المتحدة** خلال الفترة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٦٩ التى زاد خلالها السكان بنسبة ٤٢٪ فحسب . **ودلالة هذه المفارقة الاحصائية أن وسائل التكنولوجيا المنتجة للتلوث** (كما انتج أيضا الوفرة والرخاء بدرجة لم يحددها الباحث) مسئولة عن أربعة اخماس التلوث . **أما السكان فمسئولون عن الخمس الباقى فقط** . وكان يمكن أن يكون هذا القول صحيحا اذا كان تأثيرا السكان منفصلا عن تأثير وسائل التكنولوجيا بحيث يمكن الاكتفاء باضافة احدهما الى الآخر ، غير أن ذلك يبدو تبسيطا زائدا وخطرا للعلاقة المتبادلة بين العناصر المختلفة التى تتألف منها البيئة . ان هذا التحليل يتجاهل دور الوفرة ن كمقابل للتلوث ــ فى التأثير على البيئة ، أى انه يتجاهل دراسة حجم السلع المستهلكة كمقابل لنوعياتها . ويؤخذ من هذا التحليل أن التلوث زاد فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية بنسبة تتراوح بين اربعة أضعاف وعشرة أضعاف زيادة السكان ، وذلك بسبب الزيادة الهائلة فى استخدام السلع ذات الأثر الكبير فى تلويث البيئة ، مثل زجاجات المشروبات التى لا تستخدم غير مرة واحدة ، والخيوط الصناعية التى لم تكن معروفة منذ ربع قرن مضى . ولا مفر من أن تؤدى المقارنة بين هذه العناصر وغيرها ، على أساس الزيادة فى النسبة المئوية لا الكميات الفعلية الى صورة خاطئة . فهذا التحليل يكشف عن اتجاه مماثل لما صادفناه من قبل عند حديثنا عن توفر المواد ، اذ نواجه هنا الاعتماد على الحلول التكنولوجية بدلا من الحلول الاجتماعية والسياسية ، وهى أصعب تنفيذا . وهى فى حالتنا رفض الجمع بين الوسيلتين معا : تصحيح أشكال التكنولوجيا الخاطئة ، والاهتمام اللازم بالجوانب المتصلة بالاستهلاك وبزيادة السكان .

الخلاصة والنتيجة

أيا ماكانت الأولوية التى تونى لبرامج الحد من زيادة السكان ــ ضمن الحدود الممكنة واقعيا ــ فان الفرق فى عدد البشر لن يكون كبيرا طوال السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة . ويرى كثيرون ممن يملكون توجيه السياسة أن الاثر المبدئى الضئيل للسياسات المتصلة بالسكان يبرر ابعادها عن مواقع الأولوية الأولى . ويعزز هذا الرأى لدى الدول النامية القول بأن الحد من السكان لايبدو ممكنا بالوسائل الاختيارية الا اذا سبقه انشاء هيكل أساسى وسياسى مناسب يعززه توكيد أن سوء توزيع السكان هو المسئول عن كثير من المشاكل التى تنسب عادة الى زيادتهم وان كان من غير المؤكد أن معالجة مسائل توزيع السكان أيسر من معالجة زيادة السكان ، وذلك بالاضافة الى ميل من يؤكدون عنصر توزيع السكان الى تجاهل العلاقة بين توزيع السكان وزيادتهم . وأخيرا يلقى هذا الرأى تأييدا من جانب من يتجاهلون الآثار المتضاعفة لتأثير السكان على البيئة ذات التكنولوجيا الخاطئة

والازدهار الزائف وأولئك الذين يقللون من أهمية نضوب الموارد وماحدث من تخريب لها نتيجة للزيادات السابقة التى طرأت على السكان . وكذلك يقول المعارضون لاعفاء أهمية أكبر للبرامج السكانية (وخاصة فى الدول النامية) أن لهذه البرامج بالفعل أولوية كافية ، غير أن الأمر ليس كذلك فى الواقع . فمازلنا بعيدين عن خطر المبالغة فى أهمية مسألة السكان وخاصة فى ضوء الحدود الايكولوجية التى لم ندركها الا حديثا . ومازالت المبالغ التى ينفقها العالم على البحوث المتصلة بمنع الحمل مثلا لاتبلغ سدس ماينفقه على بحوث السرطان .

ومن الجانب الآخر فان من يريدون ابراز برامج السكان على حساب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى يكشفون عن عدم ادراك للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لزيادة السكان . ولايقل هذا المسلك ضررا عن الانتقاص من أولوية برامج السكان بدعوى أنها استثمار لايأتى بعائد الا بعد وقت طويل جدا . وقد أثبتت التجربة حتى الآن فى البلاد الأقل تطورا ان الطريق الوحيد للمعالجة المجدية لبرامج السكان (غير المعالجة الاجبارية) هو التصدى للنهوض بمجموعة كاملة من خطوات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومن بينها المساعدة فى تنظيم الأسرة .

ويبدو من الواضح فى الدول المتقدمة أيضا أن الاهتمام بزيادة السكان دون اشارة الى الاستهلاك الاتلافى والى التكنولوجيا الخاطئة لايؤدى الى تحقيق الاهداف البيئية ، أما العناصر التى تنفق عليها الآن مبالغ كبيرة ينبغى انقاصها فى المستقبل فى كل من مجموعة الدول فهى العناصر المتصلة بالاستهلاك الاتلافى للموارد الذى يتمثل فى نفقات الفئات الاجتماعية الممتازة و فى صنع الأسلحة .

ضرورة اجراء بحوث خاصة بكل بلد تتناول السكان والموارد والبيئة

أشرنا من قبل عند دراسة عيوب الطريقة الاجمالية الكلية الى انه يصعب فى ضوئها تحديد الأولوية التى ينبغى أن تكون لبرامج السكان فى لد بعينه أو منطقة بعينها . وقد أدت النماذج الكلية المبسطة التى توفرت حتى الآن دورها فى مناقشة تحديد «القدر اللازم من أى شىء ومن أجل كم من النـاس» ، اذ دعت للتفكير الملح الدؤوب بما أثبتته من نقص مؤسف فى البيانات . لكن مسألة تحديد النسبة الملائمة بين السكان والموارد ينبغى أن تعالج الآن على أساس قومى أو اقليمى غير كلى ، وينبغى ادخال مزيد من الدقة والوضوح على النماذج الكلية والنماذج التى تتناول نصف مساحة العالم تقريبا والتى تتصف بالابهام والاكتفاء بالخطوط العامة وحدها، وينبغى أن تربط هذه النماذج بالسياسات القومية فى ضوء الاهداف المحددة للرخاء القومى والأمن الايكولوجى . ولاشك فى أن مثل هذه النماذج للعلاقة بين السكان والموارد والبيئة ، التى تعنى بالاوضاع القومية أو الاقليمية ، سوف تدخل تعديلا كبيرا على الصورة القائمة الآن . لكننا لانعرف بعد هل هذه النماذج ستصور عالما يتمتع بموارد أكبر من الموارد الحالية نتيجة لتقدم التكنولوجيا أم لا . لكن الامر المتيقن أن مثل هذا التحليل والمسح للموارد سيؤدى الى توكيد العلاقات المتبادلة

بين الأمم ، كما سيؤكد الاخطار التى ينطوى عليها أى اتجاه لتشجيع زيادة السكان من أجل تحقيق أهداف سياسية . وقد يشجع المسئولين عن السياسة ، بل الجماهير ، على الفصل فى تفكيرهم بين الاهداف السياسية وبين العمل على زيادة السكان أو اعادة توزيعهم فى مناطق محددة كوسيلة لاستخدام الموارد الطبيعية فى منطقة بعينها استخداما أفضل .

وأخيرا فان دراسة العلاقة بين السكان والموارد والبيئة فى كل بلد على حدة وعلى مستوى العالم سوف تمكن واضعى خطط التنمية من ربط تقديراتهم المجردة للعلاقات بين الانسان والارض ومستوى استهلاك البروتين وسلامة النظم الايكولوجية الخ بدوافع الافراد ورغباتهم ربطا أسلم . فمسألة السكان انما تعنى فى آخر الأمر انجاب الأطفال . وقد تكون هذه أكثر تجارب الانسان خصوصية وأحسنها جزاء . وينبغى لمن يضعون خطط التنمية أن لايكتفوا بوضع النماذج الكلية أو القومية ، بل عليهم أن يراعوا أيضا التصورات الفكرية والتقديرات الذهنية التى تشكل النماذج التى قام الآباء على أساسها ـ بقدر مايكون تصرفهم قائما على الاختيار ـ باختيار حجم أسرهم فبتكرار واستكمال هذا القدر الهائل من النماذج التى يتصورها كل والدين للمستقبل يمكن وضع تقدير أسلم لمعدل سكان الكرة الارضية .

والعنصر الرئيسى الذى يستطيع ان يساعد الآباء فى تحديد هذه النماذج هو الحكومات . لكن هناك أيضا دور حيوى يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية كاليونسكو فى العمل من أجل التربية التى يتوقف عليها الى أبعد حد نجاح البرامج الموضوعة للحد الاختيارى من زيادة السكان . كما يمكن أن تقدم هذه الوكالات مساعدات تقنية هامة عند وضع الدراسات الخاصة بأى مشروع قومى لتحديد العلاقة بين السكان والموارد والبيئة . واخيرا فان تجميع نتائج ماتصل اليه الدراسات المحلية والاقليمية سيكون تحديا أساسيا للمنظمات الدولية .



مسلك دولى لسياسة السكان

من المشكلات الدقيقة التى تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان مستقبلا وقدرة المجتمعات على تنظيمها . وبرغم أن مثل هذه المسألة من الموضوعات القديمة التى مازالت موضع نقاش فانها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب على الأقل . السبب الأول هو نمو سكان العالم بحيث قد يصل عددهم الى ٦٥٠٠ ملون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، و ١١٢٠٠ مليون نسمة بعد ذلك بخمسين عاما . أما السبب الثانى فهو تشابك العلاقات بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادى والاجتماعى . ويختص السبب الثالث ببعض الأسئلة الأساسية التى تثار حول كل من مكونات واتجاهات السياسات السكانية ومدى فاعليتها . ويتعلق السبب الرابع ببعض الاهتمامات العالمية بمشكلة السكان ، واحتمال الوصول الى اتفاق حول معالجة تلك المشكلة الهامة ، التى ، وان كانت مشكلة قومية ، تعتبر أيضا عالمية بالطبيعة .

ومن سوء الحظ أن المعلومات والبيانات المتاحة عن كل العوامل المرتبطة بهذه المشكلة تعتبر محدودة ، مما يجعل الاساس العلمى لكل من المناقشة الفنية وصنع السياسة أساسا مهزوزا . ومع ذلك فان المشكلة من الاهمية والالحاح بحيث تحتاج الى تبصر وقرارات سياسية قبل أن تتاح التحليلات التى تعد ضرورية فى نظر أى متخصص مدقق . فنحن فى موقف غريب حيث لاتستطيع عملية صنع السياسة

بقلم : ميلوس ماكيورا

اقتصادى وديمغرافى . يعمل مستشارا علميا فى المعهد الاقتصادى ببلغراد . سبق له أن تولى عددا من المناصب الأكاديمية والرسمية ، من بينها ادارة قسم السكان التابع للامم المتحدة ، والمعهد الاحصائى الفيدرالى ، ومركز البحوث الديمغرافية فى بلغراد . وهو عضو فى جمعيات علمية عديدة . وله مؤلفات عدة باللغة الصربية الكرواتية ، ونشرت له الدوريات اليوغوسلافية والاجنبية العديد من المقالات عن المسائل السكانية .

ترجمة : الدكتور كمال المنوفى

مدرس مساعد العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . نشر دراستين : احداهما بعنوان « الدبلوماسية الهندية وأزمة الشرق الأوسط » ، والاخرى بعنوان « التنشئة السياسية فى الفقه السياسى المعاصر » . وله عديد من المقالات التى تعالج الشؤون الدولية .

أن تنتظر الى حين توافر كافة الادلة اللازمة . ولهذا ينبغى أن نعتمد على افضل المعارف المتاحة باستمرار مع تكميلها بالايحاء والبصيرة ابتغاء بدء التغييرات التى يمكن أن تؤدى الى تحسينات جذرية . ومع أن الموقف غريب فان له سوابقه ، فقد عرف التاريخ الحديث الكثير من الاصلاحات الكبرى والتغييرات الثورية التى بدأت فى ظل ظروف كانت المعرفة فيها أقل مما هى فى حالتنا هذه ، وبرغم ذلك أثبتت أنها مثمرة وناجحة .

- ١ -

ليس هذا موضع مناقشة الاسهامات النسبية لكل من العلم والايحاء فى عملية صنع السياسة . وبدلا من ذلك فاننا سنركز اهتمامنا على الظروف القومية والدولية التى تنمو فى ظلها السياسة السكانية ، ثم على الأيديولوجية الدولية التى تساهم فى تشكيل العالم الحديث، برغم مايكتنفها من ضعف وعدم اتساق .

لقد اظهر مؤسسو الأمم المتحدة قدرا كبيرا من بعد النظر باعلان تصميمهم على حفظ السلم مع تصميمهم على تأكيد الثقة من جديد فى كرامة الانسان وقيمته ، وفى

الحقوق المتكافئة للرجل والمرأة ، وللأمم صغيرها وكبيرها ، ثم على تحقيق التقدم الاجتماعي ومستويات معيشية أفضل فى اطار حرية أكبر . ومن الحقائق التاريخية البعيدة الأثر بروز نحو ٥ ٧سبعين دولة جديدة ذات سيادة ، وانضمامها جميعا الى عضوية المنظمة الدولية ، مع تعديل الهياكل الاجتماعية والسياسية تعديلا جوهريا . وفى مجتمع يقسمه الصراع الأيديولوجي والتفاوت الاقتصادى اكرهت عملية صنع السياسة ــ على المستوى الدولى ــ على الاعتراف للدول الآخذة فى النمو بمطالبها المشروعة من أجل التنمية والتقدم . ولاتتعلق هذه العملية ببقاء العالم فحسب ، وانما تكشف كذلك عن يقظة معظم أعضاء المجتمع الدولى .

ان الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه البلاد الآخذة فى النمو قد انتقلت ــ فيما يتعلق بالنقاش وصنع السياسة ــ من المستوى القومى الى المستوى الدولى . وهكذا ظهرت أفكار جديدة وقيم ومعايير دولية للسلوك لتصبح بمثابة المقومات الاساسية لأيديولوجية دولية ان لم تكن بمثابة الخطوط العريضة لعمل دولى مركز . وتحول كل من مفهوم التنمية الاقتصادية الغامض فى العقد السادس ومفهوم عقد الامم المتحدة الأول للتنمية الى استراتيجية دولية للتنمية فى العقد الثامن . وتم وضع مبادىء الاصلاحات الكبرى لتوجيه السياسات القومية فى مسائل مثل التنمية والتخطيط وحقوق الانسان والصحة والتعليم والتوظف ، واستصلاح الاراضى والتنمية الزراعية ، وشؤون العمران والتصنيع والعلم والتكنولوجيا . واتسم هذا التطور بتزايد الاعتراف بالتداخل بين التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبين تغيير النظم ، فضلا عن تزايد احترام السيادة القومية فى صنع السياسة .

وحقيقة الأمر أن ميلاد الأفكار والمبادىء ، وحتى تبنى السياسات ، قد سبق التطبيق والتنفيذ الى حد كبير . وبينما كانت تنمية الدول المتخلفة اقتصاديا تعد ــ بحق ــ هدفا نبيلا بعيد المدى فان القوى الاقتصادية الاساسية لم يكن يسيرا عليها تدعيم هذا الهدف ، ناهيك عن المشكلات ذات الصبغة السياسية الأشد تعقدا . ولم تعمل التجارة الدولية ، والتحويلات الرأسمالية المباشرة ، وتمويل الهيئات الدولية ، او السياسات التى تبنتها الدول الصناعية ، لصالح الاسراع بنمو الدول الآخذة فى النمو . وفى اواخر العقد السابع تولدت مشاعر الاحباط والاستياء ، وعقبتها ــ لفترة قصيرة ــ آمال وتوقعات متزايدة ، ثم انتهت بحالة اضطراب فكرى فى أوائل العقد الثامن .

وعلى ضوء هذه الخلفية ينبغى أن تفحص مشكلة السكان ، وان تقوم امكانية الأخذ بسياسة ملائمة . فمع مطلع العقد السادس تبنت الهند وباكستان والصين سياسات قومية ترمى الى التخفيف من النمو السكانى ، كما بذلت عدة محاولات لتوسيع برنامج الأمم المتحدة للسكان . ولكن مشكلة السكان لم يعترف بها دوليا الا فى ١٩٦٦ حينما أصدرت الجمعية العامة قرارها الشهير عن السكان والتنمية .

وبدأ النقاش الدولى بخلاف أيديولوجى كان من شأنه جعل عملية صنع القرار ، فى اطار جمود النظام الدولى ، أمرا عسير المنال . وتحسن الموقف بعد ١٩٦٦ على نحو و-ـه تقر.ر للامم المتحدة عن الخصوبة والتنمية ، اذ جـاء فيـه «أن التغير الذى شهدته السنوات الاخيرة فى اتجاه واهتمام كثير من الحكومات والمنظمات الدولية يعد أمرا حسنا . ومع ذلك ، ونظرا لضخامة المشكلات المرتبطة بالسياسة السكانية فان البداية التى تمت متواضعة والوقت محدود» .

كذلك تبدو السنوات الأخيرة أكثر السنوات اثمارا فيمـا يتعلق بالنقـاش السكانى الدولى ، ووضع السياسات المختلفة . فهناك تقدم ملحوظ على مستوى صنع السياسة السكانية القومية . ويذكر «دورثى نورتمان» أنـه من بين تسـع وخمسين دولة آخذة فى النمو تبنت فى ١٩٧٢ سياسة رسمية سواء لتخفيض معدل الخصوبة أو لتعزيز الاسرة لاسباب غير سـكانية اثنتى عشرة دولة أخـذت بتلك السياسات قبل ١٩٦٦ ، واربعا وعشرين دولة أخذت بها فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ، وثلاثا وعشرين دولة أخذت بها فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ . وعدلت نحـو من خمس عشرة دولة متقدمة اقتصاديا سياساتها المتعلقة بالنمو السكانى . كما وضعت عدة دول ترتيبات واتفاقات ثنائية لتنظيم الهجرة الدولية وحقوق المهاجرين . كذلك اتسعت بشكل ملموس برامج المساعدة المالية والفنية والحكومية الثنائية ، ثم برامج كل من الاتحاد الدولى للأبوة المخططة والمؤسسات القومية والوكالات غير الحكومية .

ومن ناحية اخرى حدثت تطورات لها قيمتها على المستوى الدولى تؤكد ، فى التحليل النهائى ، دور الامم المتحدة فى المسائل السكانية الدولية . ومنذ ١٩٦٥ أصدرت الاجهزة العاملة للمنظمات الدولية عددا من القرارات الهامة التى قضت بتوسيع بنيان وتمويل برامجها السكانية . وكان على كل من النقاش السياسى وعملية صنع القرار أن يستجيبا لتباين الظروف الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم . ومع ذلك فقد ساهما ـ وهو اسهام له مغزاه ـ فى خلق اطار دولى مقبول يمكن فى ظله تعزيز السياسات السكانية والعمل الدولى فى هذا المضمار . وأكثر أهمية من ذلك قيام يوثانت فى ١٩٦٧ باشاء صندوق الأمم المتحـدة للأنشـطة السكانية ، وهو الصندوق الذى وضع فى النهاية ، وبعـد خمس سـنوات من النمو المستمر ، تحت سلطة الجمعية العامة . ويتوازى مع هذا فى اهميته ، من ناحية صنع السياسة ، البدار فى ١٩٧١ الى المناقشات الدولية حول الجـوانب العالمية لسياسات السكان ، وهى السياسات التى اعتبرها مؤتمر السكان العالمى المنعقد فى ١٩٧٤ عناصر للتحرك نحو خطة عمل دولية للسكان .

- ٢ -

يتعذر علينا فى هذا المقام ان نستعرض بايجاز التطور الفكرى المعقد ، والآراء المتبادلة ، والبحوث الدقيقة ، والصراعات العاطفية التى تطورت من خلالها تدريجا

المسالك الدولية لمشكلات وسياسات السكان . اذ شاركت فيها أطراف كثيرة تمثل اهتمامات وايديولوجيات متباينة ، وتتحدث نيابة عن مدارس فكرية معينة ، وحكومات ومجموعات قومية أو دولية ، ولاتبرز حقائق العالم المتنوعة فحسب وانما تبرز أيضا اختلافات فى تفسير تلك الحقائق . وتأثر الرأى ال[illegible] الدولى تأثرا واضحا كما هو الحال بالنسبة للامم المتحدة ال[illegible]ـمت أجهزتها العاملة فى تحويل جوهر قضية السكان ال[illegible] مقبولة ووثائق تشريعية .

وليس لأحد أن يستغرب الاهمية الكبرى الواضحة لمجموعة المبادىء التى يمكن الرجوع اليها فيما يختص بسياسات السكان . فقد تطورت هـذه المبادىء تدريجا ، كما أنها تمثل الفهم السائد لما يجب أن يتضمنه المسلك الدولى لسياسات السكان . ومن الجلى أن الاعتراف بسيادة الدول فى وضع وتشجيع سياسات السكانية مبدأ دولى أساسى ، وان كان له معنيان اضافيان ، فهو من ناحية أداة تدحض الافتراضات التى تقترح وجوب وقف المساعدة الاقتصادية على تبنى اجراءات فعالة لابطاء معدل النمو السكانى ، وهو من ناحية أخرى يشير الى مشاركة الدول طوعا فى أى برنامج سكانى دولى .

وعلى العموم تفهم سياسة السكان على أنها جزء لايتجزأ من سياسة التنمية القومية ، ويبرز هذا المبدأ فكرة تعدد الجوانب بالنسبة لأهداف وتدابير سياسات السكان ، ثم المسلك المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الحالة الراهنة للنظرية . وقد أصدرت الجمعية العامة بيانا شاملا عن ذلك حينما عبرت عن اعتقادها فى أن المشكلات الديمغرافية تستدعى وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والصحية فى منظورها الصحيح . كما أن تقدير حقوق الانسان، لاسيما حق الوالدين فى تحديد عدد الاطفال وتباعد فترات الميلاد ، مبدأ سام تأكد فى قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٦ ، وفى وثائق أخرى . كذلك فان لحقوق الانسان الاخرى المعلنة دوليا تأثيرا ضمنيا على سياسات السكان ، فى حين تعد الأسباب الانسانية من بين الاعتبارات التى صدر على أساسها قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٢ .

ويعد التضامن الدولى مبدأ لسياسات السكان ، وذلك بمدى تناوله للتعاون الفنى الدولى الذى اتسع الآن (بفضل نمو صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية) ليشمل صفوف المساعدة فى مسائل السكان . والواقع أن هذا الجانب من جوانب التضامن الدولى فى غاية الاهمية ، نظرا لحاجة بلاد كثيرة الى الموارد الخارجية . اما الجانب الآخر للتضامن الذى قد يؤثر على جوهر سياسة السكان ، ومن ثم على سيادة القرار الوطنى نفسه ، فلم يقيض له بعد أن يرقى الى مصاف الاهتمام الرسمى . وقد اعترف فريق من خبراء الأمم المتحدة بالحاجة المتزايدة الى نظرة عالمية لمشكلة النمو السكانى ، والآثار الدولية للسياسات القومية . فالعالم يبدو على شفا مرحلة تستوجب لاتقويم القرارات الفردية فى اطار المصلحة القومية فحسب

وانما تستوجب كذلك القرارات القومية فى اطار مصلحة المجتمع العالمى . وعلى أية حال ، وطبقا للتفكير السائد ، ينبغى أن يتوافق أى مسلك لسياسات السكان مع القرارات القومية ، وهو مايعنى تأكيد افتراضنا السابق أن السيادة هى المبدأ الرئيسى المتفق عليه .

ويشير المبدأ الاخير ، الذى لم ينل الأولوية العليا وان ورد ذكره فى معظم الوثائق الدولية ، الى الاساس العلمى للسياسات المتعلقة بالتنمية والسكان . اذ أن تغوير البحوث والاحصاءات الديمغرافية كان دائما مطلبا مقبولا ، ولكن ملاءمتها للسياسة السكانية لم ينوه اليها جزئيا الا فى أوائل العقد السابع . وفى ١٩٦٥ أشارت منظمة الصحة العالمية الى أن المعرفة العلمية المتعلقة ببيولوجيا التكاثر الانسانى والجوانب الطبية لضبط الخصوبة غير كافية ، وطالبت باجراء المزيد من البحوث .

وهناك تساؤل آخر ذو أهمية ارتكازية ، وهو المتعلق بنطاق سياسة السكان . وفى العقد الرابع من القرن الحالى تركز النقاش بخصوص سياسة السكان فى أوربا حول كيفية مقاومة الخصوبة المنخفضة . أما السياسات السكانية للدول الآخذة فى النمو ، التى انتهجتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فتركز اهتمامها على تنظيم الاسرة ، وتخفيض معدل النمو السكانى ، مع اعتبار تخفيض معدل الوفيات مسألة تتصل بالسياسة الصحية . وينصرف عدد من التعريفات الى تحديد سياسة السكان بأنها سياسة ترمى الى تخفيف النمو السكانى ، فى حين تتضمن تعريفات اخرى الهجرة ومعدل الوفيات .

فعلى سبيل المثال ينظر «جلاس» الى الخصوبة والزواج على أنهما فى غاية الاهمية بالنسبة للمملكة المتحدة مادامت هذه العوامل تؤثر على كل من الزيادة الطبيعية فى المدى القصير ، ومعدل النمو فى المدى البعيد ، ثم المستوى المطلق الذى يجنح السكان عنده الى الاستقرار فى حالة كون معدل النمو مساويا للصفر . وينبه «سمولفيتش» الى أن كل البلدان الاشتراكية تهدف الى استغلال كامل ورشيد لموارد العمل ، ثم الى ترشيد النمو السكانى عن طريق تخفيض معدل الوفيات ، وزيادة الخصوبة فى حالة انخفاضها ، أو تخفيفها فى حالة ارتفاعها . ويرى «سافى» ان الأهداف المباشرة لأى سياسة سكانية تتمثل فى :

١ ـ تقليل معدل الوفيات الى أدنى حد ممكن .

٢ ـ تخفيف الخصوبة الزائدة .

٣ ـ توجيه الهجرة طبقا للمصلحة العامة .

اما الأهداف غير المباشرة فتتمثل فى :

١ ـ ضمان تنمية مرضية وايجاد ظروف ملائمة للطبقات المحرومة .

٢ ــ تشجيع الاختيار الأفضل .

وفى دراسة عن البلدان النامية يتناول «بيرلسون» السياسات الحكومية الرامية مباشرة الى التأثير فى الأحداث الديمغرافية ، التى وضعت لاعتبارات غير ديمغرافية ، ثم السياسات التى تخلو من مضمون ديمغرافى واضح ، ولكن لها آثارها الديمغرافية الهامة ، فعلية كانت أو صورية . وتم تحديد المتغيرات الديمغرافية فى قائمة على الوجه الآتى : حجم السكان ، ومعدل التغير السكانى (المواليد والوفيات والهجرة) ، والتوزيع الداخلى للسكان ، ثم هيكل أو تكوين السكان .

وبالنظر الى التباين الديمغرافى فى العالم ، وتنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يحيا ويتكاثر فى ظلها الناس ، ثم اختلاف الثقافات والتطلعات القومية ، يبدو أن المفهوم الأوسع للسياسة السكانية أكثر نفعا للاهداف الدولية من المفهوم الضيق . وبالنسبة لكثير من الدول الآخذة فى النمو يعد رفع متوسط العمر المتوقع قضية أساسية ، فى حين يعتبر نمو العمران أو الهجرة الخارجية على جانب كبير من الاهمية فى نظر دول أخرى . ومن ناحية أخرى قد لايكون اتساع العمران ورفع متوسط عمر الانسان مشكلات محورية فى بعض البلاد النامية ، فى حين أن الخصوبة قد تكون كذلك ، مثلما هو حال الدول الآخذة فى النمو . ولهذا يمكن أن نتبع نصيحة فريق خبراء الأمم المتحدة ، ونصف أى سياسة سكانية بأنها : مجموعة اجراءات يتخذها المجتمع أو الحكومة بهدف المساعدة على :

(أ) انجاز الأهداف الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وغير ذلك من الأهداف الجماعية .

(ب) التأثير على المتغيرات الديمغرافية الاساسية وبالتحديد : حجم ونمو السكان ، التوزيع الاقليمى للسكان قوميا ودوليا ، الخصائص الديمغرافية للسكان مثل بنيانهم العمرى والجنسى ، وحجم الاسرة ، الخ . وكما أشار فريق الخبراء فان المتغيرات الوسيطة تشتمل على معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية والهجرة الدولية . وتتميز السياسة السكانية بطبيعتها المزدوجة : اذ بينما ترمى الى استخدام المتغيرات الديمغرافية تتجه أيضا الى تكييف السلوك الفردى المناسب من الوجهة الديمغرافية . فالتحكم فى معدل الخصوبة والوفيات والهجرة لايمكن أن يتم الا عن طريق الناس ، وهو مايفترض سلفا اتجاهات انسانية حقيقية ورشيدة . وهكذا ثمة تناقض واضح بين المستوى الكلى والمستوى الجزئى ، وهو تناقض ليس حقيقيا فى الواقع ، ولكنه ــ برغم ذلك ــ يثير العديد من المشكلات .

- ٣ -

من وجهة النظر القومية والدولية تبدو السياسات المتعلقة بالظروف الصحية وتخفيض معدل الوفيات أقل اثارة للخلاف والجدل نظرا للقيمة العالمية المعلقة على

الحياة الانسانية . وفى تلك المجتمعات التى لايتجاوز معدل وفيات الاطفال بها ١٥ فى الألف ، ويزيد متوسط العمر عن ٧٠ عاما ، فان مسائل السياسة الأساسية هى الأسباب الحديثة للوفاة (مثل أمراض الأوعية الدموية ، والسرطان ، والحوادث ، الخ) ، وارتفاع معدل وفيات الذكور فى بعض حلقات العمر الحرجة ، ثم بقاء الوظائف النفسية والاجتماعية . وبين هذه المجتمعات وتلك التى تتميز بارتفاع معدل الوفيات الى اقصاه يوجد مدى من المواقف التى تستحق اهتماما خاصا ، سواء فيما يتعلق بالفوارق العمرية والجنسية أو فيما يتعلق بأسباب الأمراض . الا أنه فى معظم الدول الآخذة فى النمو مايزال ارتفاع معدل الوفيات مشكلة كبرى من النواحى الانسانية والاقتصادية والاجتماعية . وفى أمريكا اللاتينية نرى انه من بين ثلاثين دولة واقليما يقل متوسط العمر فى ست منها عن ٥٥ عاما ، ومن بين سبع وثلاثين دولة واقليما فى آسيا يسود هذا المتوسط فى عشرين منها ، أما فى افريقيا فانه يسود فى ست وأربعين دولة من بين ثمان وأربعين دولة .

ومع اخذ التكوين العمرى فى الاعتبار فان معدلات الوفيات المبدئية تنخفض فى أمريكا اللاتينية وفى بعض الاقطار الآسيوية . أما بقية دول آسيا وافريقيا فيتراوح فيهـا بين ١٥ ر ٢٥ فى الألف ، مع بعض حالات استثنائية تتراوح بين ٢٨ و ٣٠ فى الألف ، ويرتفع معدل وفيات الاطفال بدرجة مخيفة ، حيث يتراوح بين ١٢٠ و ٢٠٠ فى الألف ، وربما اكثر من ذلك . وهذا مايستدعى سياسات ترمى الى انقاذ حياة هؤلاء الأطفال .

وبينما تثير الهجرة الداخلية مشكلات خطيرة ، سواء فى المجتمعات التى يرتفع فيها مستوى العمران أو تلك التى ينخفض فيها مستوى العمران مع اقترانه بارتفاع النمو السكانى الحضرى ، فانها تبدو محايدة من وجهة النظر الدولية . وعلى أية حال ليس هذا صحيحا بسبب ارتباط العمران السريع بزيادة سريعة فى السكان الريفيين فى أغلبية تلك المجتمعات التى تسود فيها معدلات عالية من النمو السكانى . وفى المناطق الآخذة فى النمو كان متوسط النمو السنوى لكل من السكان الحضريين والسكان الريفيين فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ حوالى ٤٫٥٪ و ١٫٧٪ على التوالى . الا أن الزيادة المطلقة فى سكان المناطق الحضرية كانت ٣٧٠ مليون نسمة ، وكانت فى المناطق الريفية ٥٥٠ مليون نسمة تقريبا . وتكمن خلف الموقف العالمى مجموعة ظروف معينة ينبغى على السياسة السكانية أن تتناولها بشكل أو بآخر .

ومن وجهة نظر السياسة السكانية توجد ــ على الاقل ــ أربعة أنظمة للهجرة الدولية بالاضافة الى ماتخلقه الحروب ، وهى : سياسات الهجرة الاختيارية التى طبقتها بلدان الهجرة التقليدية بهدف ضبط بنيان المهاجرين فيما وراء البحار ، وحركات العمال الحرة داخل السوق المشتركة الرامية الى حفز التكامل الاقتصادى لأوربا الغربية ، والهجرة المؤقتة فيما بين الدول الاوربية التى تنظمها ترتيبات واتفاقيات ثنائية ، وأخيرا الهجرة التقليدية فى بعض أجزاء آسيا وافريقيا . ومع

ان الآثار الديمغرافية للهجرة الحديثة غامضة بعض الشيء فانها تبدو محدودة الاهمية بالنسبة للبلدان الآسيوية التي تكتظ بالسكان وترتفع فيها الكثافة السكانية ، كما يصعب التنبؤ بتطورها . وتبدو المشكلة بكاملها في حاجة الى مزيد من الدراسة لفحص العلاقات الدقيقة بين حركات البشر وحركات راس المال ، وتأكيد الاسهام النسبي للهجرة بالنسبة للدول المرسلة والدول المستقبلة ، فضلا عن آثارها الدولية .

وليس من شك في أن القضية المحورية للسياسة السكانية هي الخصوبة ، او بالأحرى نسبة المواليد الى مجموع السكان ، التي تعد في الظروف الراهنة هي العنصر الديناميكي للزيادة الطبيعية . وتتفاوت مستويات نسبة المواليد بشكل مثير : ففي جنوب وجنوب شرق آسيا يزيد معدل المواليد عن ٤٤ في الألف ، وفي أمريكا اللاتينية يزيد عن ٣٨ في الالف ، ويبلغ في شرق آسيا ٣٢ في الالف ، أما في أوربا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فانه يتراوح بين ١٨ و ١٩ في الألف . وفي ثلاث وعشرين دولة آسيوية وثلاث وثلاثين دولة افريقية وعشر دول أمريكية لاتينية يبلغ معدل التكاثر الاجمالي ٣ في الألف أو يزيد ، وفي أوربا توجد اثنتا عشرة دولة يتراوح هذا المعدل فيها بين ١ في الألف و ٢ر١ في الالف .

ومع اخذ معدل الوفيات في الاعتبار فان المعدل السنوي للزيادة الطبيعية يبلغ حوالي ٨ر٢٪ في جنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وحوالي ٦ر٢٪ في افريقيا ، وأكثر من ١٪ في الاتحاد السوفيتي وأقل من ١٪ في أوربا والولايات المتحدة.

وتخلق مواقف الحكومات مزيدا من التعقد . اذ تبدو بعض الحكومات قانعة بمعدل الخصوبة الراهن ، سواء كان منخفضا أو مرتفعا . وترمي كل السياسات التي تتبناها الدول الآخذة في النمو — على أسس ديمغرافية — الى تخفيض معدل الخصوبة ومعدل نمو السكان . وتعتبر بعض الحكومات أن نقص معدل الخصوبة دون تدخل من جانبها أمر يبعث على الرضى ، وذلك بغض النظر عن المعدل الراهن للخصوبة . وتميل بعض الدول التي ينخفض فيها معدل الخصوبة بشكل متطرف الى تحبيذ معدل الخصوبة المرتفع . وأخيرا توجد أيضا حكومات لاتعير اتجاهات السكان اهتماما ملحوظا .

ان العرض الموجز للسياسات المتبعة في كل من الدول النامية والآخذة في النمو يمكن أن يساعدنا على فهم القضايا التي أتينا على ذكرها . فعلى سبيل المثال صرح مراقب الصين الشعبية في اجتماع لجنة الامم المتحدة للسكان بما يلي : «تتبع الصين سياسة تنمية اقتصادها القومي بأسلوب مخطط ، بما في ذلك سياسة النمو السكاني المخطط . اننا لانقبل الفوضى لا في الانتاج المادي ولا في التكاثر البشري . وعلى الانسان أن يسيطر على نفسه وعلى الطبيعة . وتتوقع الهند تخفيض معدل مواليدها من ٣٩

فى الألف فى ١٩٦٨ الى ٢٥ فى الألف فى ١٩٨٠/١٩٨١ ، وسنغافورة من ٣٢ فى الألف فى ١٩٦٤ الى ٢٠ فى الألف فى نهاية العقد السابع (ومن الناحية الفعلية بلغ هذا المعدل ٢٢ فى الالف فى ١٩٧٠) ، وجامايكا من ٣٤٫٢ فى الالف فى ١٩٦٨ الى ٢٥ في الالف في ١٩٧٦ . وتهدف موريشيوس الى تخفيض معدل التكاثر الاجمالى من ١٫٩٢ فى الألف فى ١٩٦٩ الى ١٫٢ فى الألف فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، وتونس من ١٫٣ فى الألف فى ١٠٧١ الى ١٫٢ فى الألف فى عام ٢٠٠٠ . وتقترح الخطط الايرانية تخفيض معدل الزيادة الطبيعية من ٣٫٢٪ الى ١٪ على مدى عشرين عاما ، وتايلاند من ٣٪ الى ٢٫٥٪ على مدى خمس سنوات ، وتتوقع بوتسوانا معدلا للنمو فى ١٩٧٠/١٩٨٠ لايتجاوز ٢٫٥٪ . وبينما يتفاوت ــ بدرجة كبيرة ــ كل من وقت البداية ، وانحدار الانخفاض ، والمعدلات المتوقعة ، فلاشك فى وجود اتجاه نحو معدل خصــوبة منخفض وزيادة طبيعية .

والظاهر انه بين الدول الاكثر تقدما يوجد الكثير من الاختلافات المعلنة فى المواقف والسياسات . فقد خلص فريق من العلماء بعد مناقشة المشكلة السكانية فى الدول الغربية الى أن «الابطاء الراهن للنمو السكانى فى الدول المتقدمة له من المزايا أكثر مما له من المساوىء . وعلى الحكومات والافـراد أن ترحب وتشــجع الاتجـاهات الحالية» . كما انتهت لجنة امريكية الى مايلى : «ان المزيد من النمو السكانى فى الولايات المتحدة لن يولد فوائد ذات قيمة . ولكن التثبيت التدريجى لهذا النمو يمكن أن يساهم ــ بشكل هام ــ فى زيادة مقدرة الدولة على حل مشكلاتها» . و المثل اقترحت مجموعة عمل بريطانية مايلى : «ورغم ذلك يقودنا تحليلنا الى نتيجة مؤداها أن بريطانيا يمكن أن تتحسن فى المستقبل مع ثبات السكان لا مع زيادتهم» . ومن الناحية الأخرى تجنح الدول التى تعانى من انخفاض معدل الخصوبة الى رفعه . فعلى سبيل المثال يعمل الحزب والدولة فى بلغاريا على خلق أفضل الظروف لرفـع معدل المواليد ، وتثبيته عند مستوى يطابق مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى هناك . وفى تشيكوسلوفاكيا صرح وزير العمل والشؤون الاجتماعية بضرورة خلق الظروف التى تكفل تجنب نقص السكان بعد ١٩٨٠ ، وهو مايقتضى رفع زيادة عـدد الأطفال فى الأسر من ١٫٩ ــ وهى النسبة الحالية ــ الى ٢٫٥ .

وأذا كان من السابق لأوانه أن نخلص الى نتيجة نهائية فيمكننا ــ مع ذلك ــ أن نعترف أننا ازاء موقف معين حيث تبدو الخصوبة المنخفضة هدفا عاما لأغلبية الدول . ومايستدعى الاهتمام الاسلوب الغريب للاقتراب من هذا الهدف العام ، فمن ناحية توجد دول نامية ذات خصوبة عالية تنشد تخفيضا فى الخصوبة ، ومن ناحية اخرى توجد دول منخفضة الخصوبة بشكل حاد تسعى للتغلب على أزمـة خصوبتها ، فى حين تقع بين المجموعتين دول متقدمة اقتصاديا تنخفض خصوبتها دون مغالاة ولاتعترض على مزيد من النقص فى هذه الخصوبة . وبطبيعة الحال فان الموقف أكثر تعقدا مما يبدو نظرا لتباين الظروف القومية والمطامح والأيديولوجيات وعملية صنع السياسة نفسها .

ينبغى علينا ــ وقد أتينا الآن الى المسائل الدولية ــ أن نعترف بالتدويل السريع لكثير من جوانب عملية صنع السياسة السكانية . وتعد الزيادة فى عدد الحكومات التى تميل ــ بأسلوب أو آخر ــ الى ضبط اتجاهات السكان ، ثم فى عدد الدول المستعدة لمعالجة المشكلة دوليا ، عنصرا هاما فى التطور وان لم تكن سمته الأساسية . وأكثر من ذلك أهمية ادراك الدول الجديدة ان تنظيم الظاهرة الديمغرافية يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ثم اعتراف الدول المتقدمة اقتصاديا بمشاكلها السكانية مؤخرا . ويبدو ذلك عاملا له ثقله فى تدويل عملية صنع السياسة السكانية التى يمكن أن تؤثر فى المدى البعيد على سياسات دولية أخرى .

وثمة عامل آخر لاينبغى تجاهله ، وهو التقاء مصلحة الدول على ضبط اتجاهات السكان العالمية ، والواقع ان المفهوم الذى يأخذ العالم كوحدة سكانية واحدة يكتنفه الغموض ، كما أنه مثير للاعتراضات . وعلى أية حال تلشير الاعتراضات البعيدة المدى أيضا الى عالمية المعضلة السكانية فى ألفاظ أخرى ، مثل : التنمية ، والتوظف ، والتعليم ، والغذاء ، بل حتى الأمن الدولى . وهكذا يبدو أن هناك ــ مع بعض الاستثناءات ــ التقاء فى المصالح بخصوص الاتجاهات الكبرى للسياسات السكانية القومية . ومن بين الجوانب الهامة للتدويل دور الامم المتحدة باعتبارها منبرا دوليا للنقاش وصنع السياسة ، فضلا عن كونها وسيلة للعمل المعزز دوليا . وفى حين يعرقل أداء المنظمة الدولية فى مجالات حيوية مثل صيانة السلم والتنمية وانها ــ مع ذلك ــ تسدى خدمات جليلة للمجتمع الدولى . ويبدو المناخ الذى تهيئه للسياسة السكانية أمرا لا غنى عنه .

وعلى أية حال توجد قوى عديدة تعمل ضد التوصل الى مسلك عالمى لحل مشكلة السكان ، اذ يبدو أن بعض الدول النامية ــ على الاقل ــ تؤازر ضبط السكان أكثر من مؤازرتها للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى الدول المتقدمة . وتؤدى الزيادات الملحوظة فى الموارد من أجل تنظيم الاسرة مقارنة بالمخصصات المتواضعة للتنمية الى زرع بذور الشك وعدم الثقة . وتسود الاهداف المتعلقة بضبط النمو السكانى فى استراتيجية التنمية الدولية المناخ العام فى الامم المتحدة .

ولعل الصعوبات التى تواجهها عديد من الدول النامية أثناء تنفيذ خططها التنموية تحول اهتمام الحكومات الى المشكلات الاقتصادية تاركة حيزا محدودا لبرامج تحسين الموقف الديمغرافى . كما أن برامج تنظيم الاسرة تنفذ تحت وطأة نقص التمويل ، بل ان الحكومات الملتزمة بضبط الخصوبة تخفض الموارد اذا ماواجهتها أزمات اقتصادية حادة . كذلك ظواهر عدم الاستقرار الدولى ، والتوترات المحلية أو الاقليمية ، ثم الحروب ، تؤثر سلبا على تبنى السياسات السكانية .

وتعد الايديولوجية القومية متغيرا آخر يعمل ضد السياسات السكانية ، لاسيما تلك السياسات الرامية الى تنظيم الخصوبة . فالقومية ــ وقد استمدت الهامها من العقيدة البورجوازية فى القرن التاسع عشر ورأت فى التوسع الديمغرافى ركيزة القوة والعظمة القومية ــ تميل الى تجاهل متطلبات الحياة الحديثة ، معطية الأولوية للكم السكانى على الكيف . وليس مصادفة أن تلق الأيديولوجيات ، وهى تتمتع لمؤازرة مجموعات دينية معينة تؤمن بقواعد بالية جامدة وتعارض المفهوم الحديث لتنظيم الأسرة .

وفى ظل هذه الظروف المتناقضة لابد أن يشهد العقد الثامن حلا للمشكلات الاساسية المتعلقة بالسياسة السكانية . ومن سوء الطالع ان أى سياسة بعيدة المدى لابد أن تعتمد على اعتبارات المدى القصير ، ولكن مايبعث على الامل هو أن الأمم المتحدة قررت ــ برغم مشكلاتها ــ ادراج المسألة فى جدول أعمالها لعام ١٩٧٤ .



العلوم الاجتماعية والبيولوجية ونظرية المعرفة

يوسم تطور المعرفة العلمية المعاصرة ، قبل كل شيء ، بنزعتين مختلفتين ومتناقضتين ومتميزتين احداهما عن الاخرى ، وهما مع ذلك نزعتان متداخلتان . هاتان النزعتان هما التمايز والتكامل .

وقد شاهدنا ، فى أقل من ربع قرن ، انبثاق كثير من الفروع الجديدة من المعرفة العلمية كالسبرناطيقا ، ونظرية المعلومات ، وعلم البيئة ، وقياس العلاقات الاجتماعية ، واللغويات الرياضية ، والقياسات الاقتصادية ، وغيرها ، وهذا بالاضافة الى الفيزياء الحيوية ، والكيمياء الحيوية ، والفيزيقا الارضية ، وغيرها من الفروع التى أصبحت تقليدية . ويمكن للمرء أن يتبين بسهولة هذه النزعة فى الميدان الواحد من ميادين المعرفة كعلم الاجتماع (فى تخطيط الاسرة والتحضر أو تنمية المناطق الريفية ، وعلم الاجتماع الطبى ، والعمل ، ووقت الفراغ ، والصناعة ، وغيرها) .

بقلم : ڤلاديمير ف. مشقنيرادز

مدير القسم الدولى لتنمية العلوم الاجتماعية التابع لقسم العلوم الاجتماعية باليونسكو منذ ١٩٧٢ • كان سكرتيرا علميا لمعهد الفلسفة فى اكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى، ورئيسا لقسم تاريخ الفلسفة وعلم الاجتماع فى الغرب • له كتب عديدة منها : «المعنى الفلسفى لدلالة الحقيقة» (١٩٥٣) ، و «فلسفة الوضعية الجديدة» (١٩٥٨) ، و «الفلسفة وعلم الاجتماع فى كندا» (١٩٦٦) ، و «دور الأيديولوجية فى حياة المجتمع» (١٩٦٩) ، وكلها باللغة الروسية • ونشر مقالات باللغة الانجليزية عن علم الاجتماع فى الاتحاد السوفيتى (مجلة ديوجين) ، وعن الايديولوجية والفلسفة •

ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

أستاذ طرق تدريس العلوم المساعد بكلية التربية بالمنيا • حصل من كلية التربية بجامعة عين شمس على بكالوريوس العلوم والدبلوم الخاصة فى التربية وعلم النفس وحصل من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك على الماجستير فى التربية وعلى الدكتوراه • اشترك فى تأليف مرجع عن تدريس العلوم والتربية العلمية ، ونشر العديد من الدراسات والمقالات فى المجلات المتخصصة ، واشترك فى ترجمة كتاب «العلم والتكنولوجيا فى الدول النامية» وكتاب «مناهج البحث التربوى» •

وقد وصل هنا التفاعل المتسلسل للتمايز فى المعرفة الى النقطة التى يكاد يكون ممكنا فيها الاشارة الى علم معين ، على أن بحوثه يحدها نطاق مادة معرفية معينة • ويبدو أنه قد أصبح من المستحيل تعريف التخصص الدقيق بما أصبح نعوتا وصفية ، متعددة الابعاد ، واسعة جدا ، كعالم أحياء ، وعالم اجتماع ، ورجل اقتصاد وعالم تاريخ ، الخ . فكلهم قد أصبحوا أعضاء فى ثقافة علمية مشتركة . وكل منهم محتاج الى أن تعرف هويته بما هو أكثر دقة ، بسبب التجزىء غير العادى فى البحث المتخصص ، وبالتالى بسبب تنوع المتخصصين .

ومع هذا فمن الملامح اللافتة للنظر فى التمايز أنه يرتبط دائما (صراحة أو تلميحا) بالنزعة المضادة لتكامل المعرفة العلمية . وتنبثق النظريات الجديدة أما عند الحدو المشتركةد للعلوم الكائنة (البيولوجيا والكيمياء ، الرياضيات والمنطق ،

الرياضيات وعلم الاجتماع ، الخ) ـ وقد أصبح هذا شائعا جدا ـ واما باستخدام آخر الانجازات والاكتشافات فى العلوم المتقاربة ، ولو بصورة مغايرة كثيرا أو قليلا ، لتلائم الاحتياجات العلمية الجديدة . ويبدو التكامل فى كلتا الحالتين تاليفا جديدا للمعرفة ، وتعميما للألوان المتعددة من طرق تكوين المفاهيم ، والمداخل المنهجية . ويثرى هذا كثيرا الطرق العامة للتفكير العلمى فى الوقت الذى يزيد فيه من ثراء علم المعرفة (نظرية المعرفة ، وعلم العلم) ، كما يشجع أيضا الحاجة الموضوعية للبحث المشترك بين العلوم المختلفة . ويشكل التمايز والتكامل وجهين لعملية واحدة للتنمية فى العلم المعاصر ، هى جوهر العلم نفسه . ويوضح هذا أن الرأى الذى يقول بأن أى علم ينبغى أن تكون له حدود محددة تماما قد أصبح عتيقا ، وان التصنيف التقليدى للعلوم فى حاجة الى تعديل كبير . ومع انه يبدو أن المزيد من التمايز فى المعرفة سيؤدى الى تخصصات أضيق فلايمكن هنا اقامة الدليل عليه الا بصعوبة . والتمايز جانب واحد فقط من العملية ، ولايمكن فهمه صحيحا معزولا عن التكامل ، فى الوقت الذى لاينبغى فيه المبالغة فى تقدير أى منهما ، أو التقليل من شأنه . ولايحتاج اخصائى اليوم فقط الى عمق فى المعرفة فحسب ، ولكنه يحتاج ايضا الى سعة المعرفة .

ويبدو أن التطور المأمول اكثر من غيره فى الوقت الحاضر فى المعرفة العلمية هو عند الحدود الفاصلة بين الفروع المختلفة ، وهذا هو السبب فى أن البحث المشترك بين فروع العلوم المختلفة قد أصبح حاجة أساسية فى حياتنا المعاصرة . وقد انعكس هذا ، سواء أدركناه ادراكا واعيا أم لا ، على انتشار البحث المشترك فى كل المجتمعات العلمية فى العالم أجمع . ويصعب نوعا تصميم مقياس لتحديد الأولويات فى هذا النوع من البحث ، سواء كان من يقوم به علماء الاجتماع أو العلماء الطبيعيون ، وسواء كان هذا فى ميدان الانسانيات أو كما يحدث عادة بواسطة علماء اجتماع أو علماء طبيعيين مجتمعين . وبالرغم من الصعوبات فيمكن للمرء التسليم بأن هذا التعاون له مغزى هام . فكلما حدث تطور فى العلوم الطبيعية والتكنولوجية حصلنا على نتائج عملية ، وبالتالى كان التأثير اكبر على الحياة الاجتماعية ، وعلى الانسانية كلها والعلماء جزء منها ولايمكنهم التغاضى عن مصيرها . وقد قوى الاثر الاجتماعى للعلوم الاجتماعية والطبيعية كثيرا ، وأصبح الآن واضحا أن العلماء أصبحوا مهتمين اهتماما عميقا بالتضمنيات الاجتماعية لاكتشافاتهم وانجازاتهم التى أصبحت الآن فى الغالب جزءا لايتجزأ من أبحاثهم . ويستغرق هذا الآن البيولوجيين وعلماء الوراثة اكثر من غيرهم . ولقد أصبح تطبيع العلوم الطبيعية تطبيعا اجتماعيا من الشواغل القوية المعاصرة . ويوضح هذا انه لايمكن المبالغة فى أهمية البحث المشترك بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، ولا المبالغة فى أهمية مابينها من تعاون .

ويبدو أن هناك اختلافا طفيفا بين العبارتين : «البيولوجيا والعلوم الاجتماعية» وبين «العلوم الاجتماعية والبيولوجيا» . ومن جهتى فاننى أفضل الترتيب الثانى الذى يفسر ماسأوليه أمن العناية بنقط تقابل العلوم الاجتماعية والبيولوجية . ويمكن الحكم على مغزى نقاط التقابل هذه من زوايا متعددة ، تاريخية ، وأساسية ، وبنائية

تركيبية ، ووظيفية ، الخ . وسنولى هنا أفضلية الى الفكرة التى تأخذ فى الاعتبار أن كلا من العلوم الاجتماعية والبيولوجية ينبغى أن تجعل من الكائن البشرى موضع الاهتمام . ومع هذا فقد نتساءل هنا هل الانسان ظاهرة اجتماعية أو حيوية أو حيوية اجتماعية ؟ هل الانسان الذى تدرسه العلوم الاجتماعية هو الذى تدرسه البيولوجيا ؟ فاذا كان هو هو فهل هناك حاجة لهذه الكثرة من النماذج لدراسة هذا الشىء الواحد ، مهما كان تعقده ؟ واذا كانت العلوم المختلفة تدرس الشىء الواحد من وجهات نظر مختلفة فهل يوجد بها حشو ولغو ؟) وهل يمكن أن تختلف العلوم بعضها عن بعض تبعا «لوجهة النظر» التى تتبناها (والتى تبدو ذاتية الى حد ما) ، أم أن التمايز ينبغى أن يقوم على أسس أكثر صلابة وحجية ؟

الانسان : كائن اجتماعى

الاجتماعى والبيولوجى : تكييف الانسان ، وتكيفه

لايعرف بالضبط متى وأين ظهر الكائن البشرى . فالبعض يرى أن هذا قد حدث منذ زمن يتراوح بين ٢٥٠٫٠٠٠ و ٤٠٠٫٠٠٠ سنة مضت ، ويرى آخرون أن هذا قد حدث منذ زمن يتراوح بين ٤٠٫٠٠٠ و ٥٠٫٠٠٠ سنة فقط . أما ماهو مؤكد فهو أن الانسان حصيلة عملية تطور طويلة جدا (وهذا هو السبب فى استحالة تحديد تاريخ ميلاد الانسان «الذى يمكن أن يكون قد استغرق آلاف القرون) . ولقد كانت التغيرات البيولوجية التى حدثت للانسان بعد ظهوره تافهة بالمقارنة بالتغيرات التى حدثت فى تطوره الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى والعلمى والتكنولوجى . لماذا سبق تاريخ الانسان تطوره البيولوجى ؟

حقيقة أن الانسان يحمل الى حد ما طابع أصوله ، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ أصل الحياة كله . فهو كجسم حى خاضع للقوانين البيولوجية . فوراثته مرموزة فى جزيئات الحامض النووى ، وتطوره من بويضة ملقحة حتى يصبح فردا معينا من الوجهة البيولوجية له برنامج موضوع ويمكن أن يعدد المرء العوامل الاخرى التى تدعم دلالة العامل البيولوجى . فمن المهم جدا دراسة المشكلات الوراثية ، العامة والجزيئية ، كما ينبغى دراسة وراثيات الخلية والوراثيات الخاصة بالانسان، ككائن حى ، وكمجتمع ، ويمكن أن يجد المرء مناطق فى الوراثيات السلوكية ، يمكن بها تفسير الاختلافات الوراثية فى المحددات السيكولوجية للسلوك ، ويمكن أن يكون كل هذا فى غاية الاهمية لاعداد الانسان للحياة تحت ظروف متطرفة ، كما فى الكواكب الأخرى ، أو فى أعماق البحار والمحيطات ومايشابهها .

ومع هذا فلاينبغى المبالغة فى دلالة العامل البيولوجى ، مهما كانت أهميته .

ويبرهن تاريخ العلم والفكر العلمى على هذا ، فان أفضل الطرق للتقليل من اهمية أى مفهوم أو نظرية ذات قيمة ، هو بالمبالغة فيها ، وبالادعاءات العريضة ، دون داع ، عن قدرتها التطبيقية . ولايمكن للمرء فهم حقيقة الظواهر الاجتماعية باستخدام النظريات والظواهر البيولوجية بتطبيق تقسيمات العلوم الاجتماعية . فالمدخل البيولوجى للظواهر الاجتماعية ، أو بتعبير آخر «بيلجة» هذه الظواهر ،

قد يبدو عقيما كعقم المدخل الاجتماعى للظواهر البيولوجية . او تطبيعها بالطابع الاجتماعى ، وقد لايؤدى مفهوم الدستور الوراثى لفهم النظام وتناسق التطور الاجتماعى الى نتائج افضل ، مما يؤدى اليه مفهوم «الانسلاخ» فى حل مشكلات البيولوجيا الجزيئية .

وقد استغرقت عملية الوصول الى الجنس الانسانى من عشرة ملايين الى خمسة عشر مليونا من السنين ، وكانت قفزة كبيرة فى تطور الحياة ، غيرت كثيرا من الأشياء ، وتولدت عنها قواعد وقوانين جديدة . ولكن الانتقاء الطبيعى فقد حديثا أهميته كعامل من عوامل تكوين الجنس أو النوع . واستبدلت القوانين والقواعد القديمة فى الحياة البشرية تدريجا بأخرى جديدة . وبدلا من أن يتأقلم الانسان معها بدأ الانسان فى تغيير وأقلمة البيئة لتلائم احتياجاته ، وقد تمخض هذا التغيير الكيفى عن ازاحة القواعد البيولوجية عن مركز السيادة ، لتحل محلها سيادة القواعد الاجتماعية . وكان الدور الحاسم للنشاطات الاجتماعية ، الواعية ، والعمل الخلاق ، واستبدل بنمط تجمعى عشوائى للحياة تنظيم اجتماعى . استبدلت بالغرائز التجمعية القدرة على التفكير المجرد .

ويصبح الرجل انسانا أصيلا عندما يخلق أدوات ووسائل الانتاج . ويتوقف عن تقييد نفسه بالأدوات التى توجد جاهزة فى الطبيعة (كالحجارة والعصى الخ) لقضاء حاجاته ، وقد استغرق الرجل البدائى وقتا طويلا قبل التوقف عن تقييد نفسه بالأشياء والمنتجات والطعام الجاهز فى الطبيعة ، فقد صنع الرجل البدائى كغيره من الحيوانات ، وجوده عندما بدأ ينتج الوسائل لصناعة هذا الوجود . ويصبح الانسان انسانا عندما يوسط انتاجيته بين الطبيعة الخام واحتياجاته الخاصة ، وتوجيه عملية الانتاج نحو اقلمة البيئة الطبيعية للاحتياجات البشرية ، وجعل الطبيعة « انسانية » . ويمكن اعتبار الانتاج نوعا من العناصر الضرورية المتوسطة بين الطبيعة والمجتمع ، ولكن لا ينبغى فهمه على أنه سىء خارج المجتمع أو عنصرا « ثالثا » . وقد خلق الانسان أدوات ووسائل العمل منذ البدايات الأولى كامتدادات لقدراته الجسمية الخاصة . ثم استخدمها بعد هذا فى اداء بعض وظائف النشاط العقلى (الحاسبات الالكترونية مثلا) . ولهذه العناصر المتوسطة طبيعة خاصة ، وهى تربط حقيقة بين الجانبين (الطبيعة والمجتمع) ولكنها لا تفصل بينهما .

ومع التفكير الانسانى نشأ الكلام للابانة عن هذه الافكار ، ثم ظهرت الفنون والعلوم كنتاج للقدرة الابتكارية الروحية للانسان . وعندما أصبح الانسان راعيا بنفسه وبالعالم خلق حياته الخاصة وتاريخه ، وهذا الخلق هو العمل الاجتماعى ، واذا كانت تحكم سلوك الحيوانات قوالب خاصة بكل نوع ، تحددها الجينات ، فان سلوك الانسان يحدده ويتحكم فيه الوعى والتفكير وتركيب النظام الاجتماعى الذى يعيش فيه ، بالرغم من وعيه بهذه الحقيقة ، وما يظنه فى نفسه .

وهكذا ترتفع أصول الانسان الىظواهر وضوابط جديدة من الناحية النوعية ، فى الوقت الذى تتحكم فيه هذه الظواهر والضوابط فى هذه الأصول . وهذه الظواهر

الجديدة اجتماعية ولا يمكن فهمها من « الخارج » ، ولكنها تفهم من الداخل فقط، ويتطلب هذا مفاهيم ومداخل وطرقا جديدة .

ولا تحمل الجينات رموز النمو الروحي والعقلى ، وبعبارة أخرى لا تحمل الجينات ولا يمكن أن تحمل رموز النشاطات الأساسية للانسان ، وكل نشاطات عمله المحددة اجتماعيا وكذلك عملية الخلق المادى والروحي للمدنية ، كما أن هذه النشاطات لا يمكن أن تكون عوامل للتطور البيولوجى ، وتبقى بعيدة عن دينمية البيولوجيا ، التى هى بدررها من اكتشافات الانسان . وينعكس التطور الروحى والثقافى وينغرس فى صور متعددة من الوجدان الاجتماعى كالعلم والفن والاخلاقيات والدين الخ . ولكل منها خواص معينة تتفتح وفقا لها ، وتوجد طرق متعددة ينقل بها كل جيل خبرته للجيل التالى . ومن هذه الطرق : التربية ، والتقاليد ، والعادات ، والنظم القيمية ، الخ . وقد خلق الانسان أيضا طرقا جديدة غير موروثة ، اجتماعية وثقافية ، لنقل المعلومات والخبرة ، وهذا هو النظام غير الوراثى الذى تقوم فيه القدرة على التفكير المجرد ، التفكير التصورى ، بدور حاسم، خاصة فى الحصول على المعلومات وخزنها ونقلها . وهذا هو السبب فى أن الأقلمة البيولوجية لا تقوم بأى دور هام فى تطور المجتمع . ومع أن الانسان كجسم حى يبقى نظاما بيولوجيا فان فكرة « النوع » بمعناها الضيق لا تكاد تنطبق عليه ، فيمكن أن يعيش البشر فى البيئة الثقافية التى يخلقونها بأنفسهم فى أى مكان على الأرض ، وتقوم المخالطة الاجتماعية توليد سلالات متكاملة تامة .

وهكذا يمكن القول بأن البرنامج الوراثى هو الأساس والقوة الكامنة لتطوير الصفات الانسانية فقط ، فالانسان ليس حاصل تطور بيولوجى ، ولكنه نتيجة تطور اجتماعى . ولو لم توجد فى تاريخه غير القوانين والقواعد البيولوجية لما ظهر الانسان اطلاقا ، ويعنى هذا من جهة أخرى أن البيولوجيا لا يمكن اعتبارها مسئولة عن الأمراض الاجتماعية .

الانسان والمجتمع

يبدو انه من المعقول بالنسبة لأغراض البحث تقسيم تاريخ العالم الى ثلاث فترات عريضة ، هى : الفترة ما قبل البيولوجية والفترة البيولوجية ، والفترة الاجتماعية ، ويمكن تقسيم كل من هذه الفترات الى فترات أصغر . والمهم أن كلا من هذه الفترات لها مستواها الطبيعى الخاص من التنظيم ، الذى يمكن التعبير عنه رياضيا ، خلال طرق اضافية متراكمة ، غير خطية ، تظهر أن بعض الدوال (د) لمجموع معين أكبر من الدوال المجتمعة للاجزاء التى تتكون منها د (س،ص) > ، د (س) + (ص)

ويعنى هذا ان كل مستوى جديد له ملامح جديدة من الناحية النوعية . وجوهر تحليل النظم الذى سنتحدث عنه فيما بعد هو ان أى جزء من النظام ينبغى النظر اليه من حيث علاقته الوثيقة بالأجزاء الأخرى . ويفهم النظام على أنه نوع من التركيب له خصائص ، ولا يمكن اختزاله الى العناصر المكونة له ، تلك العناصر التى تكون فى بعض الأحيان نتاج تفاعلات فرعية داخل النظام ، أو نتاج تجمع

وحدات الخواص المتعددة –.

وليس هذا مكان الاستطراد فى الحديث عن خواص كل من فترات تاريخنا . وسأقصر حديثى على تأكيد ان كلا من هذه الفترات كان لها ومازال لها ضوابطها التى تسمح لنا بأن نميز بينها . وهذه ينبغى اعتبارها ضوابط النظام ، وقوانين أو ضوابط التفاعل ، والعلاقات المتبادلة بين عناصر النظام هى نفسها الخاصة بالنظام الذى تنتمى اليه هذه العناصر . ويمكن بالتأكيد اعتبار كل عنصر بذاته نظاما ، وفى الوقت الذى هو فيه عنصر من عناصر النظام الأكبر يكون أيضا نظاما يضم المكونات الداخلة فيه .

وبهذا المعنى يمكن اعتبار العالم كما يمكن اعتبار جزء من اجزائه نظاما لا متناهيا من الأنظمة . هذا اذا سلمنا بأن العالم الموضوعى يتكون لا من انظمة فقط ولكن كذلك من اشياء حقيقية ، هى نفسها انظمة . وكلما كان النظام شاملا كانت ضوابطه جامعة واكثر عمومية ، والعكس صحيح . ويختص كل علم (أو مجموعة من العلوم) بدراسة نظام معين ، ويعبر عن مدخل لدراسة هذا النظام يتناسب مع الخصائص الموضوعية لهذه الأنظمة ، ولاحتياجات البحث فى جزء معين من الحقيقة .

وتقوم العلوم الاجتماعية بدراسة المجتمعات البشرية (وليس كائنا بشريا معينا) كأنظمة . وتاريخ الانسان هو فى الوقت نفسه تاريخ المجتمع ، ولم يكن من الممكن أن يتطور الانتاج ، والتفكير التصورى ، والحديث الواقع ، الخ ، الا بواسطة كائن اجتماعى . والمجتمع نظام يتصل فيه كل فرد (عضو) بالأعضاء الآخرين فى المجتمع . وضوابط وقوانين التفاعل هى على وجه الدقة اجتماعية . واذا عزلنا الكائنات البشرية عن مثل هذه العلاقات الاجتماعية فانها تفقد خصائصها البشرية . ولكن فرد بالتأكيد احتياجاته واهتماماته الخاصة ، التى لا تجد لها تعبيرا فى العلاقات الاجتماعية . الا انها اجتماعية دائما ، لأنه نفسه ظاهرة اجتماعية . ولا يمكن للفرد فى العادة أن تكون له اهتمامات لا تتأثر ولو الى حد ما بالحقيقة الاجتماعية التى يعيش فيها ، ولا يعنى هذا ان كل اعضاء مجتمع ما يجب أن ينصرفوا وفقا للمعايير السائدة . الا انه سواء كان الفرد يوافق على المعايير السائدة أو لا يوافق عليها فانه يظل متأثرا بالعلاقات الاجتماعية ، فجوهر الانسان هو المجموع الكلى للعلاقات الاجتماعية . وفى هذا يقول ماركس منتقدا المدخل الانثروبولوجى المطلق الذى سار عليه فيرباخ أن جوهر الانسان ليس هو التجريد الكامن فى كل فرد على حدة . ولكنه فى حقيقته هو جملة العلاقات الاجتماعية . ولا يطبق ماركس هذا على الانسان ، ولكنه يطبقه على جوهر البشرية . وهذا أمر بالغ الحرج ، ذلك لأن الانسان ، رغم أنه كائن اجتماعى ، ويفصح جوهره الاجتماعى عن نفسه فى كل مناسبة ، له أيضا علاقات غير العلاقات الاجتماعية . فلا يمكن للانسان فى علاقته بالطبيعة مثلا أن يهرب من جوهره . ولكن هذه علاقة تختلف عن العلاقة الاجتماعية .

ويمكن القول بأنه رغم أن المجتمع يتكون من كائنات بشرية ، وأنه بدون هذه

الكائنات لا يكون هناك مجتمع ، فان أعضاء المجتمع هم كذلك وظيفة من وظائف المجتمع . ويعنى هذا انه لكى تغير مجتمعا ينبغى للمرء أن يفعل اكثر من مجرد تغيير اعضائه كأفراد . فما يجب تغييره هو المجتمع ، هو التركيب والتنظيم الاجتماعى ؛ حتى يمكن أن يتغير الانسان .

وقد يكون هذا المدخل مفيدا ايضا فى فهم الوظائف الأساسية والخطوط العامة لتطور الظواهر والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، كالعلم ، والسياسة ، والاقتصاديات ، والتكنولوجيا ، الخ · ولا نكاد نجد من يمارى فى أن العلم مثلا مؤسسة اجتماعية . ومع هذا فانه رغم أن العلم له منطقه الخاص فيما يتعلق بالتطور ، وهو مستقل نسبيا ، فهو دائما موجه توجيها اجتماعيا ، فلا يمكن لفرد الاجتماعى الذى يمده بالدعم ولكى يغير المرء اتجاه التطور العلمى يجب أن يغير التركيب او جماعة تغيير اتجاه التطور العلمى اذا لم يكن هذا التغيير مطلوبا من جانب النظام الاجتماعى الذى يمده بالدعم ولكى يغير المرء اتجاه التطور العلمى يجب أن يغير التركيب الاجتماعى ، أو يكتب آثاره ، لأن تطور العلم ، وكذلك التكنولوجيا ، وظيفة من وظائف المنطق الموضوعى لتركيب اجتماعى معين ، لا للاعضاء الافراد · ويجب أن يميز المرء بين « أزمة العلم » و « أزمة المجتمع » ، فأزمة المجتمع هى الأكثر شيوعا، وغالبا تكون هى التى تتحكم فى أزمة العلم ·

اللغة والفكر والوراثة

للوعى الانسانى ، وكذلك للغة ، قوانين تطورها الخاصة . ومع هذا فان اسسها البيولوجية ، والسيكولوجية العصبية، توجد فى الملامح الفيزيائية والتركيبية والكيماوية للمخ التى تنعكس بدورها على البرنامج الوراثى ، وربما كان المخ اكثر ما فى الطبيعة تعقدا . ويكفينا القول بأنه يتكون من حوالى مئة بليون نيرون) خلية عصبية ، وخلايا غراء عصبى تزيد عددا عن النيرونات بنسبة ١٠ : ١ . ودراسة الشبكة العصبية ككل ، ودراسة الكيفية التى تعمل بها النيرونات المفردة ذات اهمية بالغة ، لأنه عن طريق هذه الدراسة يمكن الحصول على معلومات غاية الاهمية لعلم وظائف الأعضاء ، وعلم النفس ، الخ . كما يمكن استخدام هذه المعلومات لصالح الجنس البشرى للتغلب على الفصام العقلى (شيزوفرينيا) ، والاكتئاب ، ومرض باركينسون ، وغيرها من الأمراض ومن المسلم به أن الوظيفة الأساسية للمخ هى التفكير ، ولكن هل هذا صحيح ؟

التفكير وظيفة اجتماعية ، ووجود المخ شرط ضرورى للتفكير ، ولكنه ليس كافيا وحده . وينبغى تأكيد أن المخ المنعزل ليس هو الذى يفكر ، ولكنها الشخصية البشرية هى التى تستخدم ارقى عضو فيها فى وظيفة التفكير . والمخ البشرى هو فقط الذى يمكنه ن يفكر فى نفسه ، وهو يفكر فى نفسه ، مفكرا فى نفسه ، مثله فى هذا مثل الصور التى تتكرر الى مالا نهاية فى حجرة مرايا . ولم يكن من الممكن للتفكير المجرد أن يتطور اذا لم يكن الانسان قد استطاع أن يقوم بتخزين نتائج النشاط العقلى ويثبت هذه النتائج . ويرتبط التفكير ارتباطا عضويا باللغة وقد قام كلاهما بدور هام فى تطور الانسان والمجتمع ، لا لانهما كانا مجرد أدوات (مثل

المرآة) لعكس الحقيقة ، ولكن لانهما ساعدا فى تحويل الحقيقة ، وتنظيم الطاقة الاجتماعية ، وربط جهود اعضاء المجتمع . ويوجه المخ الانسانى نشاطات الانسان، وهو قوة قادرة على اعادة تشكيل البيئة الطبيعية والاجتماعية . وقد أكد لينين هذه الوظيفة قائلا ان « وعى الانسان لا يعكس العالم الطبيعى فقط ، ولكنه يخلقه كذلك » .

والفكر واللغة ، اللذان يستبدلان بالأشياء والوقائع الرموز (الكلمات فى الاتصالات من الانجازات البشرية الهامة ، وربما كانا أرقى انجازات النشاط العقلية الاجتماعية للانسان . ويوجد الآن أكثر من ٢٥٠٠ لغة حية ، وقد بذل العديد من المحاولات لاكتشاف أساس اللغة التى هى أساس الاتصال ، ويبدو ان نظرية القواعد التى تحكم تنوع القوالب اللغوية التى اقترحها شومسكى تبشر بالخير ، وقد أصبح واضحا أنه لا توجد حقيقة ما تسمى لغة بدائية ذات قواعد بدائية .

ومعروف جيدا الآن أن الصيغ اللغوية ليست وراثية . فالمخ الانسانى معد وراثيا للاتصال مع الآخرين مستخدما لغة رمزية . أما اى لغة يستخدم فان هذا يتوقف على البيئة والتربية . ولا توجد قدرات وراثية ترتبط بمفردات أو صيغ لغوية معينة .

وقد تطور كل من المجتمع والوعى واللغات فى وقت واحد ، معتمدا بعضها على بعض . واللغات ذات البنية المركبة غير مرموزة فى الجينات ، كما أن الجينات لا تتحكم فى تنوع اللغات وتطورها . فالذى ينقل اى لغة ليس هو الجينات ، ولكنه هو الناس ، الكائنات الاجتماعية .

منهجية البحث

عدم قابلية اختزال الطرق العلمية

أصبح من المألوف القول بأن علما ما لا ينبغى اختزاله الى علم آخر ، وأن الظواهر الاجتماعية ينبغى تفسيرها بواسطة العلوم الاجتماعية ، لا بعلوم أخرى . ومن جهة أخرى يبدو من المستحيل فى التسلسل الهرمى للعلوم ، وخاصة اليوم ، عزل أى فرع من فروع العلم عن النظام الكلى للمعرفة العلمية . فاستقلال اى علم هو استقلال نسبى ، وتبدو الصلة بين العلوم مطلقة ، ولو أن طبيعة وتركيب هذه الصلة تتغير من حالة لأخرى .

وقد شرح ف . جاكوب جوهر هذا النوع من الصلة فى العلوم الطبيعية ، وخاصة بين البيولوجيا والفيزياء ، شرحا جيدا بقوله « لا يمكن اختزال البيولوجيا الى فيزياء ، كما أنها لا يمكن الاستغناء عنها .

وتتكون أعلى مستويات الترتيب للكوادر من الكوادر الثقافية والاجتماعية ، التى تعمل كما يقول جاكوب وفقا لمبادىء غير معروفة للمستويات الأدنى ، فاذا ما اقتربنا من الانسان قل تأثير البيولوجيا بمثل الطريقة التى يقل فيها تأثير الفيزياء عند تطبيقها فى دراسة الخلية . وبالمثل اذا لم يكن من الممكن دراسة الانسان

ومجتمعاته ، باختزالها الى بيولوجيا ، فاننا لا نستغنى عن البيولوجيا فى هذه الدراسة ، كما لا يمكن للبيولوجيا أن تستغنى عن الفيزياء . وبعبارة أخرى هى ، كما كان من الممكن أن يقول هيجل ، « عملية نقض عن طريق الحفظ والصيانة » .

ومن السهل الآن تأكيد أن العلوم الاجتماعية لا ينبغى اختزالها الى بيولوجيا. ويبدو ان الأكثر اهمية (وصعوبة) هو شرح الطبيعة الخاصة للبعد الاجتماعى ، اى ببيان أنه ليس بيولوجيا ، ولا أنثروبولوجيا ، ولا فيزيائيا ، ولا فسيولوجيا ، ولا حتى سيكولوجيا . ولكنه على وجه أدق اجتماعى تماما ، مع افتراض أن العوامل الأخرى مجرد مصاحبات تخلق ظروفا لاظهار البعد الاجتماعى . ويبدو فى هذا الاطار أن الفكرة التى عبر عنها الأكاديمى السوفيتى أنوخين الذى قدم نظرية النظم الوظيفية ملائمة جداً ، فعند مقارنته بين تركب الأفعال السلوكية والأفعال الذكية فى الطبيعة والمجتمع كتب قائلا : « فى الأفعال الاجتماعية المعقدة يكون لمحتوى هذا التركيب دلالة نوعية مختلفة ، فالمحتوى هو النشاط الانسانى الداعى لكائن بشرى » .

وينبغى أن تكون الأداة المنهجية الأساسية هنا هى المدخل النظامى التركيبى الوظيفى التاريخى ، الذى يعنى بالنسبة لى المدخل الشامل العام . او المدخل الديالكيتكى الجدلى اللفظى) . ويمكننا أن نتفق الى حد ما مع بيرتالانفى فى فهم النظام كمركب من عناصر يتفاعل بعضها مع بعض ، ولو أننى أفضل اضافة مكونات اخرى لجعل التعريف أكثر تحديداً ، ويمكن أن يكون هذا التعريف كما يلى :

النظام هو وحده دينمية كاملة من العناصر (الأشياء) ، ينتج التفاعل بينها خواص متكاملة جديدة ، غير قابلة للاختزال لمكوناتها المنفصلة ، وفضلا عن هذا فالنظام نشيط ، ويؤثر على الأجزاء الداخلة فيه ، التى لا يمكن فهمها فهما صحيحا الا خلال مدخل للنظم .

ويفصح النظام عن طريقة أدائه داخليا وخارجيا خلال التغير والتطور المطردين فيه . والمعالم الثابتة للنظام نسبية . فحركته وتغيره وتطوره مطلقة . فما هو المصدر الذى يجعل النظام يؤدى وظيفته ؟ وما طبيعة هذا المصدر ؟

قد يبدو أن العلاقات الداخلية المتبادلة ، والتفاعلات بين عناصر نظام ما ، هى علاقات موضوعية طبيعتها ، وهى التى تكون قوته الدينمية الرئيسية . وواضح أنه فى كل نظام تنبثق دائما عناصر جديدة ، وتظهر بالتالى صلات وروابط جديدة ، فى حين تختفى عناصر وروابط أخرى . ويحدث كل تغيير تأثيرا فى النظام . ولكن كل تراكم كمى لا يؤدى الى تغيير فى النظم . ويسمح كل نظام ، منفتح ومرن بما فيه الكفاية ، ببعض التغيرات الكمية فى حدود لا تؤدى الى تحولات أساسية . والذى تسمح بالتمييز بين النظم المختلفة هو الشخصية الثابتة نسبيا لأى نظام وصلابته ، وتصوره الذاتى . ومع هذا فاذا تعدت التغيرات الكمية حدا معينا فان النظام يفقد تماسكه ، الذى هو وجهه البارز وهيئته الأساسية ، أو يحول نفسه الى نظام آخر ، أو ينهار . وليست العلاقات الداخلية بين عناصر النظام متنامة فقط (يعمل النظام كعامل مكمل) ، ولكنها فى كثير من الحالات أيضا متناقضة (النظام كوحدة

كاملة) . وينشأ هذا عن الصدام بين العناصر المتضاربة وما يطرأ على اهمينها من تغير .

واذا أفردنا عناصر وكينونات النظام ، وفصلناها بعضها عن بعض ، لأغراض البحث ، واعتبرنا كلا منها مستقلا عن الآخر ، فاننا بذلك نفصل عن الشيء بعض خصائصه الأساسية ، ونفحصه منفصلا عن وظائفه ، لأن الوظائف تسفر عن نفسها تماما في العلاقات المتبادلة . ولا يمكن تجنب هذا في أي تحليل ، لأن هذا من طبيعته . ولا ضرر فيه اذا اعتبرناه خطوة مبدئية ، مبدئية فقط ، في البحث ، وينبغي بعد هذا أن نعيد الأجزاء التي فصلناها ، وندخلها في الوحدة النظامية . وبذلك نعيد اليها ما بينها من علاقات متبادلة بينها وبين غيرها من العناصر . ويتيح هذا فرص الحصول عن طريق التكوين على المعرفة الشاملة الحيقية (لا الخادعة) للوحدة الكاملة ، تعقيدها ، وأدائها لوظائفها ، وتناقضاتها ، والعلاقات المتبادلة بين العناصر والدينميات المتعددة في الواقع .

ونتوصل نتيجة لهذا الى فهم أكثر عمقا للعناصر المنفردة ، مفحوصة من وجهة نظر الوحدة النظامية . ويصبح لدينا نوع أرقى من الوحدة ، محللة ومؤلفة ، ليست هي ببساطة الوحدة التي يظنها السواد من الناس أو وحدة الاجزاء المختلفة ، ولكنها بالتحديد فهم علمي لوحدة ، ولتكامل الأجزاء المتعددة ، التي يرتبط بعضها مع بعض بضرابط داخلية معينة (قد لا يميزها السواد من الناس) من قوانين ، ونزعات ، وقوى دافعة ، نحو المزيد من التغير والتطور .

اللاحظ والملحوظ

يبين تاريخ الفكر العلمي انه لا يمكن فصل التحليل المنهجي عن العلم نفسه ، ومفاهيمه الخاصة ، فهما مترابطان عضويا ، ويمكن فهم أي طريقة منهجية كجزء متكامل من البحث ، وكشرط له . ويمكن القول بأن الادراك الذاتي للعلم يتبع باستمرار تطوره ، وهذه عملية معرفة بالعملية المستخدمة في المعرفة . والتحليل الناقد للمبادىء التي انطلقت منها المعرفة العلمية يتخذ مكانه في تركيب العلم المتطور حديثا . وهكذا نواجه نوعا من النقد العلمي الذاتي يقودنا الى تحسين وانضاج النظرية نفسها ، وكذلك طرق التحليل والتركيب ، ونماذج تكوين المفاهيم .

وليست المعرفة العلمية كانعكاس للحقيقة (الاجتماعية والبيولوجية) سالبة ، فهي تدرس وتطور نفسها ، وتؤثر على مادتها ، وقد يسبب هذا بعض الصعوبات في تشكيل عملية الانعكاس ، ذات الأهمية الخاصة في البيولوجيا ، عند التجريب في الحياة بمستوياتها المختلفة (الأصغر من الذرة مثلا) ، وعند استخدام العلوم المختلفة كالكيمياء .

ويمكن في الفيزياء الكلاسيكية ، وخاصة في الميكانيكا ، أن نتجاهل التفاعل المتبادل بين الأشياء وأدوات القياس التي استخدمها الباحث ، وأن نقوم بالتعويض عن انحرافاتها . أما في ميكانيكا الكم فان هذا النوع من التفاعل يصبح في غاية

الأهمية ، حيث يصبح وجها أساسيا لموضوع البحث ، وقد يبدو أن الموضوع يخلق فى التجربة فى البحوث البيولوجية فى الوقت الحاضر، بمعنى خلق «حقيقة بيولوجية» جديدة ، تتصل بنشاطات الباحث . ويمكن أن يقال هذا عن « الحقيقة الفيزيائية » وعن « الحقيقة الرياضية » .

وحتى لا ترتكب أخطاء منهجية فى البحث ينبغى اعتبار أى موضوع للبحوث كنظام أو كعنصر ، فى اطار علاقته الخاصة بغيره من الموضوعات . وتصبح الموضوعات الأخيرة شرطا للادراك العلمى للموضوع الأول . ويمكن أن يكون الباحث مدركا وواعيا بوظائفه الخاصة اذا أخذ فى اعتباره الكامل الارتباطات مع المواضع الأخرى (حيث انه هو نفسه قوة نشيطة خلاقة) فى اطار النتائج الموضوعية لنشاطاته الخاصة .

وتعنى المعرفة المخلقة بطريق نظامى ، ضمنيا ، قدرة الباحث على اعتبار نفسه موضوعا ، حتى يمكنه تفسير اى عناصر ذاتية من خلال النظرة التى يسقطها على الموضوع الذى يدرسه . ويحدث هذا فى كل ميادين العلاقات الموضوعية للحقيقة النظامية . وكلما زاد تعمقنا فى سبرغور الشىء أصبحت المعرفة أكثر موضوعية ، وارتفع الادراك الذاتى مستوى ودرجة . ويتيح هذا للباحث فهما واقعيا لمكانه من التنظيم الموضوعى للحقيقة ، وهذا هو السبب فى انه أصبح فى غاية الأهمية التمييز بين موضوعية الظاهرة وذاتية المدخل الخلاق لدراستها . ويتيح هذا التمييز مدخلا نظاميا للدراسة ، ويجعله ممكنا . وفضلا عن هذا يساعد المدخل النظامى على تصحيح استخدام المصطلحات ، والأفكار العلمية الغامضة . وذلك بتحديد نظام معين للحساب لا يسمح بغير استخدام نموذج خاص . كما يتيح لنا تحديد ميدان البحث تحديدا واضحا يساعدنا على أن نسبر أغواره . وقد يتناقض هذا مع ما يسمى الفطرة السليمة ، أو رأى السواد من الناس ، ولكن هذا امر طبيعى .

البلبلة الناشئة عن الرأى الباده
والقوالب الجامدة للغة العادية

تختزل الفطرة السليمة العالم اجمع الى مجرد تجميع للبيانات الحاسية ، ويبدو انه من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، نقل فكرة أنه ينبغى على المرء أن يكون قادرا لا على النظرة الى الشىء فقط بل على التمييز أيضا بين الأشياء . وكل شىء بالنسبة للفطرة السليمة واضح دائما ، فهى ترى وتشم وتسمع كل شىء ، ولا تقف أمام الفطرة السليمة اى مشكلة حقيقية . أما الفكر العلمى فعلى العكس من هذا لا شىء واضح له تمام الوضوح ، لا توجد بالنسبة له مواقف غير مشكلة ، وهو بطبيعته باحث دائما ، وأى كشف جديد يوسع ويعمق من ميدان البحث .

والنظرة الفطرية السليمة فى غاية المحافظة ، وهى لهذا متسرعة جدا فى عمل تعميمات متعجلة ، ويعنى كل اكتشاف على النسبة لها نهاية العالم ، لأنه يحطم مفاهيم الحياة اليومية التى تتقبلها وترضى عنها . وهكذا يمكن للمرء ان يقول

بطريقة ما ان الفكر العلمي يبدأ من النقطة التي تنتهي عندها الفطرة السليمة وحس التقدير . لأن قوانين وضوابط العلم مخبأة فى أعمـــاق الظواهر ، أما لو كانت على السطح فان العلم يصبح عندئذ غير ضروري . والخطر الحقيقى لا يكون الا عندما تستسلم الفطرة السليمة لسيطرة العلم .

وتحدد موضوعات البحث فى العلوم المختلفة انظمة الحساب فيها ، ويمكن أن تبرر فقط ما بين العلوم من تمايز على أساس التمييز بين موضـوعات بحثهـا .

ولا تكون هذه الحقيقة البسيطة فى متناول الفطرة السليمة غالبا ، فالفطرة السليمة لا تفهم مثلا انه اذا كان الانسان موضوع بحث علوم مختلفة فان هذا ينبغى أن يعنى تحديدا أن أحـد العلوم يدرس الانســان ككائن اجتماعى ، أو كعضـو فى مجتمع ، فى حين يدرسه علم آخر كجسم حى ، ويدرسه علم ثالث كعنصر فى المجتمع الكلى ، الخ . والانسان فى كل من هذه الحالات الثلاث مختلف عنه فى الاخرى ويمكن فهم وظيفته فى كل منها بأنظمة حسابية مختلفة ، وبمساعدة مجموعات مختلفة من الأفكار والمفاهيم .

ومن الأركان الأساسية للفطرة السليمة « العلمية » تشربها غير الناقد للغة العادية الذى يؤدى بها الى فقدانها لاطار مرجعى معدين . ويكاد يكون من غير الضرورى تحليل مشكلة التناقضات المتعلقة بدلالات الألفاظ . والعلاقات المتبادلة بين اللغات العلمية واللغات العــادية . ولو أن المرء يمكنه أن يدلى بملاحظة أســاسية تتعلق بالفروق بين لغة العلم التى تستخدم مصطلحات واللغة العادية التى تستخدم كلمات ومع أن كل لغة للعلم (الرياضيات ، البيولوجيا ، المنطق الرمزى ، الكيمياء ، علم الاجتماع ، الفلسفة الاقتصاد الســـياسى ، الخ) ترتكز على اللغــة العــادية فان المصطلحات تتميز عن الكلمات بأن لها معنى دقيقا واحدا ، أو على الأقل ينبغى أن يكون لها دائما معنى دقيق واضح . فالمصطلح المتعدد الأبعاد منـاقض لنفســه ، ولا يمكن أن يرتبط بمفهوم محدد (فكرة) . ولا يمكن تحـديد اتجاه الاســتدلال العلمى (المناقشة) .

ولكن التفكير العلمى لا يوجد وحده . فالتفكير غير العلمى عملية عقلية أيضا ، وله مكانة ، وتنشأ المشكلة الحقيقية عندما ينقل النمط العادى من التفكير القــائم على اللغات العادية الى العلم ، الذى لا يعمل الا باستخدام اللغات الخاصة بالفروع المختلفة من المعرفة المنظمة ، ويستخدم أسلوبا للتفكير موجها بصـورة واضـحة صارمة .

ويمكن أن يؤدى التبادل التام والخلط بين الاطارات المرجعيــة المختلفــة الى سوء التأويل وسوء الفهم ، ولا يكون هذا الخلط واضحا دائما ، لأن اللغة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفــكر . ويكفى هنــا القــول بأنه حتى الظواهر غير المنطقية تماما كالأحلام تتخذ عند اعادة سردها صيغة منطقية تماما ، وتسلسلا محكما . وفضــلا عن هذا ليست اللغة وحدها وسيلة للتعبير عن الفكر ، بل هى أيضا ممثلة للافكار بصورة غير عادية . ويمكن أن تؤدى القوالب اللغوية الجـامدة الى قوالب عقليــة

جامدة ، تعوق الخلق ، وتشجع على أساليب الفهم الجامدة .

وهكذا قد تكون هناك صعوبات من نوعين ، اولهما تحويل معايير استخدام اللغة العادية ومعايير المنطق الفطرى الى منطق علمى ، وثانيهما الخلط بين الاطارات المرجعية لميادين المعرفة المنظمة المختلفة . وكلاهما يضع عقبات فى طريق تطور الفكر العلمى وفهم الحقيقة ، طبيعية كانت أو اجتماعية . وقد نتجاهل أحيانا بسبب هذا الخلط الحقائق البسيطة ، فمثلا اصطلاح « الجنس » هو اصطلاح انثروبولوجى محض ولا علاقة له بعلم السياسة ، فى حين أن اصطلاح « التعصب العنصرى » مفهوم سياسى محض ولا علاقة له بالأنثروبولوجيا أو البيولوجيا أو الوراثة . وقد يصبح من السهل علينا لدرجة غير قابلة للتصديق نسب ولصق صفات بشرية محضة للحيوانات ، فنتكلم مثلا عن « الفئران الغبية » و « الفئران النابهة » و « عدوانية الفقاريات » و « ذكاء الغربان » الخ . وسأترك جانبا الخلط الأكثر صقلا الذى يقع فيه العلماء عند استخدامهم لاصطلاحات مثل « فطرى و « غريزى » و « مكتسب » وغيرها من مجموعة الاصطلاحات القريبة لنقل المعنى الواحد دون تعريفات منطقية محددة تحديدا واضحا . والفكر وتعبيراته الرمزية سواء فى اللغة العلمية أو فى اللغة العادية لهما قصورهما الذاتى ، الذى ينبغى اخذه فى الحسبان فى البحث العلمى ، وخاصة عند الحاجة الى تبنى مداخل معقدة (ولكن ليست مربكة) للحقيقة . كما يظهر الآن ان له ضرورة حيوية فى الأغلبية العظمى من الحالات ، وينبغى أن يتبع كل اكتشاف مهم جديد وكل وجهة نظر جديدة بابتكارات حاسمة فى الاصطلاحات الفنية ، بمجموعات جديدة من المفاهيم العلمية ذات الدلالات اللفظية المحددة تحديدا دقيقا .

نحو علم للانسان

ان تأكيدنا ضرورة اتخاذ مدخل مركب لدراسة مشكلة الانسان يعنى أن الطرق والمفاهيم الكائنة ، وكذلك اللغة العلمية المعاصرة ، ليست ملائمة . وهكذا اما أن تخلق فرعا جديدا من المعرفة العلمية أو نتوسع فى أحد الفروع القديمة . والرأى عندى اننا نحتاج الى اتخاذ مدخل أكثر تعقدا لدراسة الانسان أكثر مما تتيحه البيولوجيا وحدها . أو يتيحه علم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الديموجرافيا الخ ، منفصلة بعضها عن بعض . ولقد كانت هناك عدة محاولات لبناء مثل هذا المدخل . وقد ادخل بعض العلماء ، من امثال عالم البيولوجيا السوفيتى وعالم الوراثة الأكاديمى ن . دوبينين وحدات مفاهيمية جديدة مثل « البيولوجية الاجتماعية » و « الوراثة الاجتماعية » الخ . ويسعى علماء آخرون للبحث عن طرق جديدة وعلوم جديدة وأعتقد أن هذه النزعات ليست اصطناعية اطلاقا ، بل تمليها ضرورة تنمية واتقان فهمنا للانسان . وقد يتطلب هذا أنواعا جديدة من التخصص ، وتغييرات فى العملية التربوية . ويزداد تقديرى لأهمية هذا فى كل مرة أقرأ فيها كتبا أو بحوثا كتبها علماء طبيعة معينون ، حينما أجد أن الاستدلال العقلى الذى يستخدمونه فيما يتعلق بالظواهر والعلوم الاجتماعية ليس من القوة كما

ينبغي ن يكون ولا تدعمه مناقشة جيدة . ويمكن ان يقال هذا أيضا عن العلماء الاجتماعيين فى معالجتهم للظواهر الطبيعية .

وهكذا اعتقد ان هذا الاتجاه فى البحث نحو علم للانسان سيكون اتجاها مثمرا وهاما . وسيكون طريقا للتعاون المثمر بين العلماء الطبيعين والاجتماعيين . ومثل هذا العلم ، سواء كان جديدا تماما أو امتدادا للعلوم التقليدية المنظمة ، ينبغى ان يكون له « نظامه الحســـابى » ، أى نظام من المفاهيم الجديدة والأفكار والتصنيفات، ، وطريقة متقنة للبحث ينبغى ان تشمل الأدوات والاكتشافات ، فى العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية ، ويكون نوعا من التركيب القادر على اتخاذ مدخل معقد شامل لدراسة الانســـان ، وليزود المجتمعات بأفضل توقعات النمو المرتكزة على أساس علمى .

المسئولية الاجتماعية للعلماء

تجمع لدينا ، وسيتجمع مستقبلا ، المزيد من الاكتشافات العلمية ، التى قد تكون لها خطورتها الكامنة . ومع هذا فمن المنطقى ان نفترض انه يمكننا اكتشاف طرق لتجنب هذه المخاطر . ولم نكن لنحيا اذا لم نكن قد استطعنا زيادة التحـكم فى البيئة . والمجتمعات قادرة على استجماع المصادر الضرورية للحفـاظ على تكاملها . ولكى نستطيع هذا ينبغى أن يطبق الجهد العلمى الذى عنى حتى الآن بمتابعة الحرب والصراع فى مجالات السلم والتعـــاون والتوافق ، الدولى وخاصة بالنسبة للتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وتثير الاكتشافات العلمية المعـــاصرة الكثير من المشكلات الخلقية والاجتماعية التى ينبغى حلها بمساعدة العلوم الاجتماعية . ولا ينبغى النظر الى العلاقات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية على أنها تتخذ اتجاها واحدا من العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية . فينبغى أن نتذكر أن أثر العـلوم الاجتمـاعية ودورها يتزايدان بسرعة .

وتنبع فكرة المسئولية الاجتماعية من العلوم الاجتماعية . وهكذا ينبغى أن يؤخذ أثر العلوم الاجتماعية على العلوم الطبيعية فى الحسبان عند دراسة تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجية ، والتطبيقات العملية لمكتشفاتها ، والوظائف الضابطة للمجتمعات . وهذا ميدان مهم أيضا للتعاون بين علماء الاجتماع والعلماء الطبيعيين .

ولقد نوقش بتوسع فى الاجتماع الأخير لعلماء الوراثة فى بيركلى مشـكلات الهندسة الوراثية مع نسبة الذكاء والتوالد عن طريق التهجين . وقد ثبت علميا أن تقديرات نسب الذكاء لا ترتكز على أساس متين بما فيه الكفاية ، وانه لا يمكن تطبيق معالمها فى حل المشكلات الاجتماعية الرئيسـية . وكان الكثير من رجال البيولوجيا الأفذاذ راغبين عن تقبل فكرة أن السبب فى نسبة ذكاء مجموعة معينة

وراثى ، وليس اجتماعيا ، ولم تقدم وراثيات المجتمعات أى معايير حقيقية لتحديد مستويات النمو العقلى فى المجتمعات .

واذا أمكن استخدام جراحة الجينات للتخلص من الأمراض الوراثية فلن يعترض أحد على هذا ، ولكنها اذا استخدمت فى التكاثر عن طريق التهجين فان هذا سيكون له أثره على مستقبل الجنس البشرى ، فينبغى الرجوع الى فكرة المسئولية الاجتماعية للعلماء ، والمعايير الضابطة للمجتمعات ، ومع أنه يوجد أمام التكاثر بالتهجين شوط بعيد قبل أن نتمكن بواسطته من انتاج الأفراد المرغوب فيهم وراثيا فان أسئلة ينبغى اثارتها الآن بشأن تجريب هذا النوع من البحوث على المجتمعات الانسانية ، وماذا تكون نتائجه الانسانية والخلقية ؟

انى لا أعرف هل المجتمع الذى يتكون كله من عباقرة هو المجتمع المثالى . ربما كان هذا أمرا راجعا الى الذوق والمزاج ، ولكنى افضل المجتمعات والأسر غير المتجانسة وراثيا وجسمانيا وعقليا .

ينبغى أن تتاح لكل عضو فى المجتمع حرية اختيار طريقة حياته ، وتخصصه، وطريقة تفكيره وهواياته ، ولكن المهم هو أن النظم الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة ، وكذلك المعرفة الضرورية ، شرطان لتوفير مثل هذه الحرية للفرد . وينبغى أن تنتشر المعرفة العلمية بين اكبر عـدد من النـاس ، وتصبح شعبية ، وذلك من خلال النشاطات الاجتماعية والعلمية الخلاقة ، الواعية . ومن ثم نرفع مستوى الوعى الذى ينبغى أن يتبع بطبيعته انتشار التربية والتعليم . ويبدو ان هذا واحد من انبل اهداف التعاون بين علماء الاجتماع والعلماء الطبيعيين الذين يقدرون تماما مسئولياتهم الاجتماعية .



الفروق

بين أجناس البشر

من زاوية العوامل الوراثية للسكان

التصنيف فرع من فروع الدراسة فى كل علم من العلوم ، وقد شغل بال العلماء فى علم الاحياء منذ أقدم العصور · واحتل العالم «لينايوس» مكانة مرموقة فى تاريخ هذا العلم حين وضع نظاما متسلسلا متدرجا للتصنيف على أساس فكرى · وما التصنيف بغاية فى ذاته ، ولكنه نقطة ابتداء ، وهكذا كان تصنيف لينايوس ، فأهميته تعود الى ما وضع من أساس سليم استندت اليه نظريات التطور فيما بعد ، أما العلامة البارزة التالية الكبرى فى ميدان علم الاحياء ففى النظرية التى وضعها داروين ووالاس عن التطور والاختيار الطبيعى ، والتى قدمت وجهة نظر جديدة عن الكائنات الحية وما بينها من علاقات ، وأدت الى ظهور الفكرة المستحدثة عن الانواع البيولوجية كوحدات متطورة ، دائمة التغير ، دائمة التجاوب فيما بينها · وقد حلت هذه الفكرة محل المدركات القديمة التى اعتبرت الانواع وحدات ثابتة راسخة غير متصلة الحلقات · وبينما تناولت المفاهيم القديمة الشكل العام والنماذج الشخصية ، وأقامت تصنيفها على معالم الشكل العام وعلم وظائف الاعضاء ، تقوم المفاهيم الحديثة على الوظيفة . وتنظر بعين الاعتبار الى خصائص أخرى مثل السلوك وعلم الوراثة ، بصفة خاصة ، وتعرف الانواع على أساس الاخصاب بين الافراد المنتجين لمجموعات سكانية مختلفة ، وفيما يلى تعريفان للأنواع من مصدرين مختصين :

بقلم : س . د . جاياكار

كان مديرا لمعمل العوامل الوراثية والبيولوجيا الاحصائية فى بهوبانسودر ، أريسا (الهند) ، وذلك قبل أن يصير باحثا فى معمل العوامل الوراثية الكيماوية الحيوية المتطورة لمركز الأبحاث القومية الايطالى فى بانيا ، وهو من محررى مجلة الوراثة ، وله عديد من المقالات فى الموضوعات البيولوجية ٠ والدكتوراه فى اللغويات ٠

ترجمة : الدكتور محمود حامد شوكت

عميد كلية التربية بالمنيا ٠ حاصل على الدكتوراه فى الآداب والدكتوراه فى اللغويات

(أ) ماير ١٩٤٠ : « تتكون الانواع من مجموعات سكانية طبيعية قابلة للتناسل وتحيا بمعزل عن المجموعات الاخرى » ٠

(ب) دوبر هافسكى ١٩٥٠ : «تتكون الانواع من أكبر المجموعات التى يتبادل أفرادها التناسل والاخصاب فى اطار مشترك من الجينات» ٠

ولم يطرأ تغيير جوهرى على هذين التعريفين منذ وضعا ٠ والتعريفان متشابهان، ويشتركان فى جزء هام ، فالانواع تتكون من مجموعات سكانية قادرة على تبادل الجينات فيما بينها ٠ ولينتمى فردان لنوع واحد لا يكفى أن يتزاوجا ويتناسلا ، وانما ينبغى على السلالة أن تنجب كذلك ، وهكذا تتجلى معالم تعريف النوع ، وان تعذر التطبيق فى الطبيعة أحيانا ٠

أما مصطلحا «الجنس» و «النوع» فيعيبهما أنهما شكليان ، فقد فسرت كلمة «الجنس» تفسيرات مختلفة ، وكان معنى «الجنس الجغرافى» فرعا للنوع أحيانا ، ومع هذا ففى كثير من النظم وأقسام الانواع ، وفى مضمار الحياة اليومية ، قد تعنى كلمة «الجنس» بين العامة : السكان ، أو المجموعات السكانية التى تنمى لنوع معروف (ماير

١٩٦٣) ٠ وكثيرا ما تستعصى كلمة «جنس» على التعريف لعدم الالمـــام الكافى بعلم الوراثة ، ولكن الموقف آخذ فى التحسن الوئيد ، ففى تعريف مستحدث لهذا المصطلح يتكون «الجنس» من مجموعة سكانية يتناسل أفرادها ويمتازون بتكرار سمات موروثة بين السكان (جولد سبى ١٩٧١) ٠ وكلما زاد عدد السمات الموروثة الواضحة أمكن تعريف كلمة «الجنس» ٠ ولسوء الحظ هناك حالات حضارية وسـياسية تزيد الامر تعقيدا عند تحديد الاجناس الخاصة بالنوع البشرى ٠

وقد تتعدد أنماط السكان فى علم الاحياء ٠ والمجموعة المثـــالية للسكان هى المجموعة السكانية المغلقة ، التى لا تتعرض لتبادل الجينات من الخارج ، وانما تسمح بتبادل الجينات بين أفرادها فى اطار المجموعة السكانية تبادلا حرا ، وقـــد يفد الى مجموعة سكانية أو يخرج منها انسياب منتظم من الجينـاب بالاتصـــال بمجموعات سكانية أخرى ، وقد يكون التبادل كبيرا ، وبعبارة أخرى يتزاوج الافراد كلما تقاربوا من الناحية الجغرافية ولم يتباعدوا ٠ وقد استنبط ماير (١٩٦٣) ثلاثة عنـاصر فى كيان المجموعة السكانية :

(أ) التنوع الناتج ، لمجموعة أو مجموعات متجـــاورة من السكان التى تختلف من الناحية الجغرافية ٠

(ب) العزلة الجغرافية ، لمجموعة معزولة من السكان لا تتبادل الجينات على الاطلاق مع مجموعات سكانية أخرى ، أو تتبادلها فى نطاق محدود جدا ٠

(ج) مناطق التهجين ، وهى مناطق تلتقى فيها فروع الانواع وتؤدى الى ظهور مجموعات سكانية هجين ، ولفهم طبيعة التنوع الكائن داخل هـذه المجموعات وفيما بينها لا بد من الالمام بطرق من علم الوراثة والسكان (علم الوراثة السكانية)

فما هو علم الوراثة السكانية ؟ انه علم يقوم على دراسة ما بين جينات الافراد فى مجتمع سكانى واحد من تنوع فى نطاق المكان والزمان ، كما يقـــوم على دراسة أسباب هذا التنوع ويبين معامل التغير فى علم الوراثة السكانية نسبة تردد الجينات، فمثلا تنضبط فصيلة الدم لأب وفقا للكروموسومات المتشابهة فى مجـــال واحد ، ووسيلة التحديد دقيقة ، فاذا ظهرت مجموعات معينة من فصائل الدم بتردد معين فى مجموعة من السكان أمكن أن تحدد نسبة تردد الكروموسومات المتشـابهة المتنوعة أو الجينات المختلفة بشىء من الدقة فى هذه المجموعة من السكان ٠ واذا انتقلنا الى مجموعة سكانية أخرى ، يقل أو يزيد ارتباطها بالمجموعة الاولى ، نجد أن تردد الجينات قد اختلف فيما بينهما ، وعلى أساس هذا الاختلاف بين تردد الجينات نستطيع أن نرصد مقدار الاختلاف بين هذه المجموعات السكانية ٠

وسوف يختلف معامل تردد السمات فى هذه المجمـوعات السـكانية لأسباب وراثية لها خصائصها ، ومنها فصيلة «م٠ن» وغيرها من فصائل الدم الاخرى ، ومعامل

التغير الخاص بالانزيمـــات ، وعمى الالوان ، والامراض المختلفة ، وغـير ذلك ، حيث يمكن قياس درجة تردد الجينات ، ومنها ما لا يزال كله أو بعضه مجهولا ، أما لتعدد مراكزه أو لاختلاف بيئاته ، ومن هذا طول القامة واختلاف الوزن ولون البشرة وشكل الجسم وما الى ذلك . وفى الامكان قياس ما بين المجمـــوعات الســـكانية من اختلاف باحصاء مدى تردد معامل التغيير وتوزيعه ، ويعتمد على مصادر الجينات ونوعها ، مما له مدلول وراثى . وهناك بالطبع خصائص وراثية أخرى لم يتح للعلم بعد أن يدرس فصائلها وينظمها .

ومن الممكن أن تستغل الاختلافات المستنبطة من خصائص الجينات فى مجموعات السكان لتحقيق هدفين علميين . أولهما : يقوم على تحديد معـــامل التردد الخاص بمواقع الجينات المتعددة ، ثم تصنيف المجموعات السكانية على هذا الاساس تشابها واختلافا . وهناك من الوسائل ما يستخدم لقياس الجينات ورصدها فى أشجار تبين الاصول والفروع وما بينها من علاقات فى المجموعات الســـكانية . وثانيهما : أنه من الممكن أن يستنبط المرء ما بين معامل التردد فى الجينات وما بين العوامل الكامنة فى البيئة التى نشأت فيها المجموعات السكانية من اتصال . وقد ينتهى هذا الامر بوضع فروض تفسر التغييرات ، وقد لا تعود التغييرات الى أسباب وانما قـد تكون عرضية (بل هناك مدرسة فى علم الوراثة السكانى ترى أن معظم هذه التغييرات عرضية) . واذا كان حجم المجموعة السكانية صغيرا لفترة ما ، نتيجة لظهور جيل صغير الحجم فقد تنشأ تغييرات عشوائية ، نصادفها عند دراسة عينات مختلفة ، وقد يستمر هذا الوضع اذا ظل حجم المجموعة صغيرا . أما الامر الثانى فقـــد ينفصل جزء صغير من المجموعة الاصلية ليستقر بعيدا عنه وينجب ، حينئذ قد تنفصل الجينات بنـــاء على اختلاف العينات ، وقد تنجم هذه الاختـــلافات عن التـــكيف ، اذ تتكيف المجموعة السكانية من الناحية الوراثية مع ما يكتنفها من ملابسات ، أما الاختلافات التى تنتج عن عوامل عرضية (مثل الانسياب الوراثى العشوائى) فتعرف باختلافات عدم التكيف، على أنه ليس من الميسور على الدوام تمييز الاختلافات التى تعود الى التكيف من عدمه .

وقد تحدث تغييرات ناشئة عن انعـدام التكيف فى مجمـــوعة سكانية بطريقة أخرى ، بسبب التسلسل الافقى للجينات فى مجموعات الكروموسوم ، فاذا ما ارتبط زوج من الجينات فى كروموسوم تحـــدث تغيـــيرات فى مدى تردد الكروموسومات المتشابهة المختلفة فى هذه المراكز بالتأثير والتأثر ، ومن ثم قد تحدث تغييرات خاصة بالتكيف فى مركز ما ، وتتبعها تغييرات تحدث فى مركز آخر ، ولو كان المركز الآخر محايدا ، أى أن ما به من كروموسومات متشابهة لا تنحاز لاتجاه معين ، حينئذ تعتبر هذه التغيرات غير معتمدة على التكيف .

ومن الممكن ايجاد معامل ارتباط بين السمات لأسباب كيميـائية حيـــوية . أو لأسباب تتصل بالشكل العام . أما على المستوى الكيميائى الحيوى ، فان الجين يحدث

فى البروتين تجاوبا كيميائيا حيويا بعدة وسائل ، لذا ينجم عن التغيير الذى يحدث فى الجين الواحدة تغييرات مختلفة فى الخصائص والسمات ، ففى فصيلة ذبابة الندى (وروسوفيلا) يوجد معامل تغير تبدو آثاره فى قصر الاجنحة لتعجز الحشرة عن الطيران، والجين آثاره من نواح أخرى ، فى قرون التوازن ، وبعض الشعيرات ، وشكل الجهاز التناسلى ، ومجموعات البويضات فى المبايض ، الخ ، أما من الناحية الفسيولوجية فقد يؤدى تغيير خاصية من الخصائص الى تغيير نواح فسيولوجية للفرد ، فتحـدث آثار ثانوية · فمعامل التغيير الخاص بتجعيد الريش فى الدواجن له أثر فى هيئة الريش، أى فى التجعيد · وحيث تظهر هذه الخاصية الشاذة فى الريش تحدث صعوبات تتصل بالانضباط الحرارى ، وتبعا لذلك يزداد حجم القلب والطحال والحويصلة والقانصة والبنكرياس والغدد المجاورة للغدة الكلوية والكلية ·

ومجمل القول فى الدور الذى يقوم به علم الوراثة السكانية أنه تدرس أنمـاط معامل الاختلاف بأساليب رياضية ، وعلينا الآن أن نلقى نظرة على ما وصفه ماير من عوامل تدخل فى تركيب المجموعات السكانية لنـوع ما على ضـوء ما استحدثه علم الوراثة السكانى عن نوع من أنواع الحيوان أولا وبصفة عامة ، ثم عن النوع البشرى الذى تلزمه دراسة منفصلة نظرا لتطوره البيولوجى الخاص به ، بالاضافة الى تطوره الحضارى ، وما يملك من وسائل فريدة تمكنه من التكيف ببيئته ، بما يستغل من طاقة مدخرة يحقق بها ما يشاء من أهداف ·

التنوع المستحدث

اذا ما استمر انتشار السكان بصـورة مطردة فى منطقة جغرافية ظهر التركيب الوراثى للمجموعات التى تعيش فى أطرافها مختلفـا من عدة نواح ، اما لتأثير البيئة الخاصة فى أقصى الاطراف واما لتكيف هذه المجمـوعات الصغيرة معها ، ولمـا لحدوث الاختلاف لأسباب عشوائية · وقد يستمر التغيير لقلة التناسل (وانتقال الجين) فى المناطق النائية · ولو ظل انتشار السكان فى هذه المنطقة على حاله لتغـيرت الجينات بالتدريج · ويطلق على هذا النوع من التغيير « التغيير الناشىء » ، ومن الامثلة الكثيرة لذلك تلك الحيوانات ذات الدم الدافىء التى تشغل نطاقا واسعا من خطوط العرض ، فكلما انتقلت واحدة منها الى منطقة أكثر برودة زاد حجم جسمها ، مما يعنى ارتفاع درجة حرارتها وتعويضها لما فقدته ·

كذلك يمكن ملاحظة هذا التنوع المستحدث فى الانسان حينما تشغل جمـاعاته مساحات شاسعة من الارض الخالية من الحوائل الجغرافية كسلاسل الجبـال · وعلى سبيل المثال هناك بعض الاختلافات الوراثية بين سكان شمال ايطاليا وسكان جنوبها، كما توجد نظائرها بين السويديين والبلجيكيين · وقد تبدو هذه الفروض ضئيلة اذا قورنت بتلك الخصائص الثانوية التى تميز السويدى عن القزم الافريقى ، أو فردا فى

جنوب ايطاليا عن فرد من قبائل النور الرحل من الايطاليين ، وفى جميع هذه الحالات علينا أن نتذكر أن هذه الاختلافات واحدة فى طبيعتها ، وأنها لا تختلف فيما بينها الا فى الدرجة ٠

الجماعات البشرية المعزولة فى بيئة جغرافية

من المنتظر أن تختلف الجماعات السكانية التى انتمت الى نـــوع ما ثم تناسلت بمعزل عن أصل هذا النوع ، وهناك على الاقل أسباب ثلاثة لحدوث هذا الاختلاف :

(أ) قد يكون تكوين الجينات الخاص بالجماعة المنفصلة مختلفـــا اختـــلافا كبيرا عن الاصل السكانى الذى انحدر منه ٠

(ب) قد تتراكم الاختلافات العشوائية فى قلب التجمع السكانى الجديد نتيجة لطفرات مستقلة مستمرة ، دون تأثير طارىء من الخارج ٠

(جـ) من المرجح أن تحدث اختلافات وراثية بالاختيـــار الطبيعى ، فتختلف المجموعات السكانية فى عزلتها اختلافات خاصة بالبيئة ، ولو استمرت هذه العزلة تتحول المجموعة السكانية الى نوع جديد ٠

وهناك أمثلة عدة لجماعات معزولة فى عالم الحيوان ، ومن أكثرها ذيوعا مجموعات تعيش فى الجزر ومجموعات تعيش فى القـارة ـ فسحلية الحـــائط الاوربية العادية (لاكرتاميوراليس) قد نشرت أكثر من خمسين سلالة فى مجمعات جزر الباليارونيوسا، ولم يبق منها منتشرا فى شبه جزيرة أيبريا غير ثلاث فقط ٠ ويعود هذا حتما الى طرق التنوع المذكورة ٠ وفى حالات عدة تتشابه مجموعات الجزر ، ومع أنهـــا مشتقة من مجموعة الارض الاصلية ثم اختلفت عنها ، ما يشير الى ما للعامل الثالث من أهمية ٠

كذلك الشأن فى عالم الانسان ، اذ تعددت الصور السكانية له الى عهد قريب ، ثم أخذت الفروق فى الزوال ، اما للتزاوج أو لتبادل الحضارة ، واما لاختفاء الاوطان الاساسية لأسباب سياسية ٠ وقد درست الجوانب الوراثية لبعض هذه الجماعات مما يكشف عن تغييرات فى الكروموسومات التى لم تظهر فى مجتمع سكانى آخر فى كثير من الحالات ٠

وهناك عدا هذا نمط آخر من المجتمع السكانى المنعزل والمختلف بسبب الهرم الاجتماعى البشرى ، ويبدو فى المجمعات السكانية المتجاورة التى لا تتصاهر لأسباب دينية أو اقتصادية أو لأسباب أخرى ٠ وفى الولايات المتحدة الامريكية مجتمعات دينية كثيرة هاجرت من أوربا منذ قرنين أو ثـــلاثة ، وظلت محتفظة بوحدتهـــا من ناحية التناسل ، وكذلك شأن طائفة البارسيس فى الهند ، تلك الطائفة التى هاجرت اليها

فى القرن السابع تقريبا ، وظلت الى وقت قريب منفصلة عن المجتمع دينيا واجتماعيا٠ وفى البرازيل أيضا جماعة معزولة من اليابانيين ، وربما وجد غيرها من الجماعات المعزولة تعيش هناك ٠ وهناك قوافل الغجر فى شتى أنحاء أوربا ، وأفرادها متشابهون فيما بينهم من ناحية الوراثة ، ولكنهم يختلفون كثيرا عن السكان المحليين ٠

كذلك الحال فى عالم الانسان : لا يوجد للنوع كيان واحد ، وانما له كيانات متعددة أو «أجناس» ٠ وقد اختلفت الآراء حول تقسيم نوعه بدقة ، نظرا لتحركه الضخم ، حتى قبل عهد اختراع الآلات التى تعمل بالبخار ٠ فقديما رحل الهنود الامريكيون عبر مساحات مترامية الاطراف من مكان ما فى آسيا الوسطى ، وعبر مضايق بهرنج ، واخترقوا أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ، وقد أدت قدرة الانسان على الهجرة الى صور من الاختلاط والتدرج والتداخل بين مجموعاته المختلفة٠ كما أنه لا ظل للشك فى وجود مجموعات كبرى من البشر عاشت سلالتها معزولة بعضها عن البعض ، مثل المجموعات السكانية الافريقية والاوربية والآسيوية (المغولية) والاسترالية التى عاشت سلالتها ٠ فى عزلة بعضها عن بعض الى عهد قريب ، ويبدو للاختلافات الجينية فيما بينها أنها عاشت هكذا عهدا طويلا (حوالى ١٫٠٠٠ جيل) ، أو لعشرات الآلاف من السنين ، أو بنسبة واحد الى مئة ألف من عمر الارض على وجه التقريب) ٠ ويقوم علماء الانثروبولوجيا بتحديد مجموعات أخرى كسكان شبه القارة الهندي وكأنها أجناس منفصلة ، وسواء اعتبرت المجموعة السكانية جنسا أو جزءا من جنس أو مجموعة معزولة من جنس فذلك أمر لا يهم ، والمهم عند تصنيف المجموعة السكانية فى اطار التطور أن نضع مقياسا للتمييز الوراثى ، هو البعد الوراثى فيما بينها ، الذى يقيس الى حد ما مدى العزلة ٠

والواقع أن تقسيم النوع وتكوين الجنس البشرى قضية بالغة التعقد ، لما للبشر من تاريخ متداخل ، يشمل الهجرات الكبرى ، والفتوح والغزوات ، وما يتبع ذلك من تزاوج بين مجموعتين ، ثم الرق ، والنظام الاجتماعى ، والدين ، الخ ٠

مناطق التهجين

يبدو التهجين الواضح فى أنواع الحيوان بين نوعين أو سلالتين فى صورة مجموعات سكانية مختلفة لها درجات من الامتزاج ٠ ويتوسط معامل التردد فى مناطق التهجين طرفى النوعين من الناحية الوراثية كما هو متوقع ، وتبعا لاتساع المدى يكون ما يتبع ذلك من تنوع متدرجا أو حادا ٠ ومن أنسب الامثلة لمنطقة مهجنة ما يتوسط منطقة غراب الكاريون والغراب ذى العرف فى أوربا ، فى حين تشمل منطقة التهجين أسكتلندة والدانمرك وألمانيا والنمسا ، ممتدة عبر جبال الالب الى البحر الابيض بالقرب من الحدود الفرنسية الايطالية ٠ وفى هذا النطاق توجد نماذج متشابهة ، أما فى المناطق الاخرى فيندر وجود نماذج لها خصائص النوعين ٠

وتختلف طبيعة مناطق التهجين البشرى عن مناطق الحيوان ، ومن الامثلة البارزة لمناطق التهجين وجود سلالتين فى الولايات المتحدة ، الفاصل بينهما اجتماعى لا جغرافى ، فقد جلب العبيد من افريقيا بأعداد كبيرة ، وحدث تزاوج بين المستعمرين البيض وبين السود من سلالة العبيد ، وقد حالت حوائل اجتماعية دون اباحة التزاوج بين المجموعات السكانية ، الا أن قدرا من انسياب الجينات بين المجموعات قد حدث ، وأدى وجود تعريف منحاز غير بيولوجي لأى تهجين بينهما الى ظهور كلمة « زنجى » . وقد يعود قدر كبير من جينات الامريكى الاسود الى بعض أسلافه من البيض ، وقد تفاوتت نسبة تردد الجينات البيضاء فى زنوج أمريكا بسبب تنوع السكان البيض وجيناتهم ، وغموض أصل السود . وقد جانب بعض هذه التقديرات الصواب ، أما التقديرات التقريبية التى اتفقت عليها آراء علماء الوراثة عن نسبة الجينات البيضاء فى المجتمع الامريكى الاسود وفقا لمعامل تردد الجينات فتصل الى ٣٠٪ تبعا للمنطقة موضع البحث فى الولايات المتحدة . وهناك حالات مشابهة فى أجزاء أخرى من العالم، وفى بعض الاحوال أحدثت موجات من الغزو التزاوج كما فى شبه القارة الهندية مثلا، وهى منطقة تهجين بالغة التداخل ، امتزجت فيها السلالات بالسكان ، ولسوء الحظ لا نعرف عن أصولها الا قليلا ، فيما عدا ما يتصل بالمستعمرين من الاوربيين . وهناك صور من التزاوج المتداخل فى عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية والوسطى وبين المجموعات البيضاء من السكان فى الولايات المتحدة .

وخلاصة القول فى موضوع الاجناس والنوع : أن الاجناس تتكون من مجموعات سكانية تعيش فى عزلة جغرافية بلا حواجز تناسلية ، أى أن أعضاء كل جنس ينسلون . وهم قادرون على التناسل المشترك ، وبين هذه المجموعات تنوع جغرافى . وكلما أمكن اتصال مجموعتين اتصالا جغرافيا تظهر مجموعة سكانية تضم خصائص وراثية خاصة بالسلف فى المجموعتين معا .

وبين الامور الهامة فى هذه المرحلة أن نتحدث عن التنوع السالف الذكر . فالى القرن الماضى دل التنوع البيولوجي على الشكل العام وعلى تركيب الجسم ، ومنذ ذلك الوقت اكتشفت اختلافات كيميائية حيوية أخرى ، أولها وجود فصائل الدم ، ثم وجود أنواع عدة من فصائل البروتين المختلفة . وقد درست فى الانسان وفى الحيوانات الاخرى ، ويمكن دراستها بسهولة وفقا لخصائصها الحيوية الجسمية ، أو المقاومة للجينات . أما الاختلافات فى الهيئة الخارجية وان كانت طبيعتها وراثية فتعتمد على عدد من الجينات المتفاعلة ، وعلى الاختلافات فى البيئة . والفروق الجينية الدقيقة بين الافراد أو مجموعات الافراد لا تستشف من الاختلافات المشاهدة فحسب . أما الاختلافات البروتينية فبسيطة فى جيناتها ، وأما الاختلافات بين فردين فيمكن أن ننسبها مباشرة الى الاختلافات بين الكروموسومات المتشابهة التى يحملها الفردان فى مركز جينى معين . كذلك يمكن قياس الاختلافات بين السكان على ضوء الاختلافات الخاصة بمعامل التردد الجينى فى المركز الخاص ، وهذا أمر هام ، فمهما كانت طبيعة

الاختيار أو سريان الجينات العشوائى فالاثر النهائى يتحدد فى وعاء الجينات • وبعض هذه الجينات يدرس بوسائل كيميائية حيوية أو حيوية طبيعية ، دون أن يكون لذلك صلة بالصورة الخارجية ، أو بمقاييس فسيولوجية مناظرة ، فى صورة اختلاف فرعى يوجه عملية الاختيار •

وكما سلف القول ليست كل الاختلافات الجينية بين مجموعات السكان قابلة للتكيف . فهل نستطيع تحديد التغيير الذى لا يتكيف ؟ اننا نعجز اليوم عن ذلك فى معظم الاحوال ، وهذه قضية أساسية من قضايا علم الوراثة السكانى اليوم • وكما هو الحال فى كثير من ميادين العلم للحوار وجهان :

(أ) لا بد من ظهور تباين معين بين مجموعتين من السكان بسبب البيئة ، ويفسر على أساس اختلافات فى البيئة أدت الى ظهور اختلاف بين المجموعتين ، ويعتبر الاختلاف غير قائم على أسباب من التكيف •

(ب) لا بد من اثبات حياد تأثير الاختلافات الجينية ، والا كانت هذه الاختلافات اختيارية ، وكل اختلاف جينى يحدث تغييرا للنوع ، فمعامل تردده قابل للتغير بالتكيف • وفى معظم الاحوال تتوسط الاجابة على السؤال هذين الطرفين •

أما عن الاختلافات الخاصة بالشكل الخارجى فاننا نعلم أن بعضها ناتج عن التكيف ، وفى الحالات التى يمكن تفسير الاختلافات فيها على أساس تأثير البيئة هناك استثناءات لا تفسر لتثبت قاعدة ما • أما خصائص الهيئة الخارجية التى استمالت علماء الانثروبولوجيا الطبيعية فهى أكثرها وضوحا من طول القامة أو الوزن ، أو شكل الجسم . أولون البشرة ، أو ملامح الوجه ، أو خصائص الشعر ، الخ • ومن الأمثلة المعروفة من المعالم الخارجية للشكل القابلة للتكيف شكل الجسم • ومن المقرر فى فسيولوجيا الحيوان كقاعدة عامة أن الجماعات التى تعيش فى المناطق المناخية الأكثر برودة لها أجساد يزيد مسطحها حجما وكتلة ، اذ أن الكفاءة فى أداء الوظائف الحيوية تتوقف على الخاصية الأولى ، وفى حين يتوقف فقدان الحرارة من الجسم على الخاصية الثانية • وهذا الحكم سليم الى حد كبير ، وانما هناك عوامل أخرى تؤدى دورها ، فهناك من البشر من يعيش فى الغابات الاستوائية من قصار القامة ، وهذا أمر غير عرضى • أى أن هناك عوامل عدة تتكاتف لتحدث تأثيرا ما على الجسم الذى بتكيف مع بيئته • وعلاوة على هذا هناك خصائص للهيئة ذات مرونة ، نستجيب للظروف ومتغيراتها • فاليابانيون الذين يعيشون فى الولايات المتحدة أطول قامة ممن نشأوا فى اليابان ، وهذا فارق غير وراثى ، فالكيان الوراثى الواحد يختلف باستجابته فى البيئات المختلفة ، وفى هذه الحالة يكون تبعا لنوع الغذاء المعتاد فى البلدين • والسكان الذين يعيشون فى المرتفعات حيث البرودة الشديدة ، وفى الصحارى ، وفى غيرها من البيئات المتطرفة ، يتكيفون لأسباب المعيشة بصورة أو بأخرى • وبعض هذا التكيف

سلوكى ، كما فى ملابس أهل الصحراء مثلا ، وبعضه وراثى يمثل انتقـــال بعض الخصائص الفسيولوجية المشتركة أو المرونة فى استجابة الســـلالة • وقد درست خصائص التكيف البشرى دراسة مستفيضة فى برنامج التكيف البشرى فى البرنامج العالمى البيولوجى •

وهناك صورة أخرى للتنوع تتجاوز التنوع الفردى الى تحديد الفروق الواضحة بين السكان ، وفى مجال السلوك ، ولا ندرى الا القليل عن الوراثة والسلوك فى الكائن الحى ، بله الانسان ، وهناك سببان رئيسيان يعللان عدم ظهور هــذه الدراسة الى اليوم : (أ) أنها دراسة ذات طبيعة كمية ، ولم تتوفر بعد وسائل كافية للتحليل الاحصائى بناء على هذا القدر اليسير من البيانات المتوفرة الآن • (ب) أنهـــا نعتمد اعتمادا كبيرا على التنشئة والبيئة عموما ، ومن المتعذر فصـــل أثر الوراثة بطريق الأبوين عن الأثر الناتج عن تربيتهما للابن •

وهناك خاصيتان بشريتان احتدم الجدل حولهما فى الأيام الأخيرة ، هما لون البشرة وعلاقته بالذكاء • فلنتحدث عنهما بصفة خاصة • يتميز لون البشرة ببعض الاختلاف والتنوع فى المجموعات البشرية ، ولكن هذه الاختلافات يمكن تجاوزها اذا قورنت بالاختلافات الكائنة بين المجموعات السكانية • وهناك ارتباط كبير بين لون البشرة وبين البيئة ، فمن يعيشون فى خطوط عرض دنيا أدكن فى لون بشرتهم ممن يعيشون فى مناطق ذات مناخ أكثر اعتدالا ، ومجموعات السكان الافريقية والاسترالية داكنة البشرة ، مما يدل على وجود معامل ارتباط قائم على الاختيارالطبيعى للون البشرة، ثم وضعت فروض تفسر طريقة الاختيار : وأول الفروض أن البشرة الداكنة تحمى من أشعة الشمس فوق البنفسجية لضوء الشمس ، وثانيهما أنها تنظم كمية ما يمتص من فيتامين د من الأشعة فوق البنفسجية • واذا زاد أو قل ما يمتص من فيتامين د عن الحد اللازم قد يحدث ذلك أضرارا • وهناك فروض أخرى • ومهما كان للتفسيرات من شأن فلم يكن للشعوب المنغولية بشرة داكنة ، ولهذا تفسير بسيط ، فقد تكونت لديهم طبقة قرنية جلدية للوقاية (لرنر ١٩٦٨) • وهناك فروق فى لون البشرة فى مناطق أوربا المختلفة ، فمن يعيش فى خطوط عرض دنيا أدكن بشرة ممن يعيش فى خطوط عرض شمالى هــذه الخطوط • وقد يعانى السويدى من حروق شمسية أكثر من الصقلى • والنتيجة المحتملة أن اختلاف لون الجلد من اختلاف التكيف • ولم تدرس بعد العوامل الوراثية الخاصة بلون البشرة ، ولا شك أنها مرتبطة بعدد كبير من المراكز الوراثية ، وتبلغ خمسة أو أكثر على أساس وجود تهجين فى مراكز الجينات ، أى أن هناك معامل تردد فى هذه المراكز يتوسط مراكز الجيلين السابقين من السكان •

أما الذكاء فمقياسه يقوم على قياس معامل الذكاء ، ويقدر وفقا لاختيار القدرات العقلية باجراء سلسلة من الاختبارات ، ثم جمع النتائج بمعامل واحد ، يقارن بنظائره فى المجموعة العامة ، مع مراعاة اتحاد الأعمار للحكم على الطفل ابلذكاء من عدمه وقياس

مدى ذكائه . وتتصل هذه الخاصية بقياس معامل الذكاء بالقدرات المدرسية الخاصة بالبعض من أطفال أوربا وأمريكا . وقد رأينا ما فى النوع الفرعى البيولوجى البسيط من نعقد في نواحي الطول والوزن ، من حيث الأسباب الوراثية ، لذا علينا بالحيطة والحذر عند استعمال معامل الذكاء كأداة فرعية فى الدراسات الخاصة بالوراثة . ومع هذا فقد ثبت أن فى معامل الذكاء عنصرا وراثيا ، ويلزم بعد ذلك تحديد تلك الاختبارات ذات العناصر الوراثية العالية التى يسهل تحليلها وراثيا . أما الاختبارات التى درست نتائجها فهى الاختبارات الخاصة بالقدرة على تحديد المسافات ، وقد ربط به الباحثون عاملا جنسيا (بوك وكولاكو سكى ١٩٧٣ وهارتلبج ١٩٧٠) . وتمثل هذه القدرات الخاصة الصالحة للتحليل الوراثى معاملا أكثر ملاءمة من معامل الذكاء . ولو حالفنا الحظ لأمكننا أن نحدد جانب الوراثة في هذه القدرات بشيء من التفصيل : ومن المرجح أن هذه القدرات الخاصة أكثر المتغيرات تعرضا للاختبار والتكيف للبيئات التى نشأت فيها ، اذا استمر بعضها فى جنسنا . فمن الواضح أن القدرات اللازمة للحيـــاة فى الغابات مختلفة عن القدرات اللازمة للحياة فى مناطق المراعى . وتختلف الجماعات البشرية فى القدرات اللازمة لها وفقا لمتطلبات بيئاتها المختلفة .

ومن الواضح أن مجموعات السكان تختلف فى لون البشرة وفى القدرات العقلية، فهل هناك ارتباط بين هذه القدرات وبين لون البشرة ؟ لم تظهر بعد أية أدلة على هذا، ولعل الارتباط لا يوجد ، لأن البشرة الداكنة مشاعة بين مجموعات سكانية متباينة ، فى بيئات متباينة . ومن الخطا أن نتحدث عن معامل ارتباط بين لون البشرة وطول القامة ، فما أعظم الفارق بين أقزام مبوتى والواتوتسى .

ولقد انحدر زنوج أمريكا من بلاد العبيد الذين نقلوا الى الولايات المتحدة ومن المهاجرين البيض الذين نزحوا من أوربا ، وليس من الواضح تحديد منطقة جلب هؤلاء العبيد . وان كان من المؤكد أن بعضهم قد جلب من غرب أفريقيا . ويحتوى الزنوج من السكان اليوم على حوالى ٣٠٪ من الجينات من أصل أوربى ، وعلى أكثر من ٧٠٪ من الجينات من أصل أفريقى . وما تعرضوا له من ضغوط هنا يختلف عن الضغوط فى أفريقيا ، ولا تختلف هذه كثيرا عما تعرضوا له منها فى أوربا ، واستغرق هذا الاختيار ما يقرب من عشرين جيلا ، وهو وقت قصير فى عمر التطور .

ومن الحقائق المقررة أن زنوج أمريكا لم يظهروا كفاءة فى اختيارات معامل الذكاء، وان برعوا فى بعض أنواع من الرياضة . ويفسر البعض الظاهرة الأولى بأن ذكاء الزنوج منخفض لدرجة كبيرة ، ولكن من الممكن وضع اختبارات يتفوق فيها السود على البيض، ومصد رالخطأ يكمن فى القفز بنتائج خاصة بمعامل الذكاء لتحويلها الى نتائج عامة فى مجال التطبيق المتصل بالفروق بين الأجناس ، وليس لذلك ما يبرره ، وخلاصة منطق هذا الاستنتاج ما يلى :

(أ) معامل الذكاء يقوم بقياس مقدار الذكاء ٠

(ب) ذوو البشرة الداكنة لهم معامل ذكاء منخفض ٠

(جـ) يعتبر الزنوج ذوي ذكاء منخفض ٠ وهناك خطأ في كل من هذه الخطوات الثلاث :

فأولا : معامل الذكاء لا يقيس الذكاء ان كان من الممكن قياس فكرة كفكرة الذكاء، وانما يشكل معامل الذكاء مجموع التقديرات الخاصة ببعض القدرات العقلية المختارة في حضارة خاصة في اطار خاص حول القدرة المدرسية ٠

وثانيا : لابد من اثبات المقارنات الموضوعية التي تدل على الانجاز المتفوق للبيض دون السود وفقا لنشأة واحدة ٠ ان عدد العوامل الاجتماعية التي تؤثر في قياس معامل الذكاء آخذة في الازدياد ، وقد بين كاتز (١٩٦٨) مثلا كيف تتاثر اختيارات الذكاء بلون بشرة من يوجه الاختبار وبما يقال للتحنين سلفا عن قدراتهم العقلية ومدى صلاحيتهم ٠

وثالثا : لو كنا نقيس شيئا معينا لقدرة عقلية عامة ، ووجدنا بين البيض والسود من النشأة الواحدة تفاوتا ، فماذا بعد ؟ من غير المحتمل أن لون البشرة وحده له أثر في ذلك ، اذ لا توجد عوامل مشتركة أخرى تربط الصفات السطحية والصفات السلوكية ، وكل ما يمكن أن يقال أن هناك اختلافات في الهيئة وفي السلوك بين المجموعات السكانية ، يعود بعضها الى أسباب تتعلق بالوراثة ويعود بعضها الى أسباب تتعلق بالبيئة ٠ أما أن نقيم مبررا علميا للتفوق العنصري بناء على هذا النحو من التمايز فأمر غير موضوعي ، وأما أن نرسم سياسة تعليمية وفقا له فحماقة خالصة ، وهذا أقل ما يوصف به ، ان ذلك أمر بالغ الخطورة ٠



تدرس العلوم القانونية فى ظل النظرة الاشتراكية للعلوم الاجتماعية ، نظرا للعلاقة الوثيقة التى لا تنفصم بين الظواهر المرتبطة بكل من الدولة والقانون باعتبارها تكون فرعا واحدا من فروع الدراسة يحمل اسم العلوم القانونية والادارية . وليس ثمة فصل شكلى يفصل بين العلوم القانونية والسياسية ، ومع ذلك ففى نطاق العلوم القانونية والادارية المدمجة يمكن تبين استقلال نسبى لكل من هذه الدراسات ، غير أن هذا لم يؤد فى المجر الى فصل الميدانين أحدهما عن الآخر لا فى مجال البحث العلمى ولا فى المقررات الجامعية . وقد بذلت مؤخرا محاولات فى الفقه المجرى لاجراء دراسة أكثر دقة للمسائل المتعلقة بنظرية الدولة (وهى مستقلة نسبيا) من ناحية ، والنظرية القانونية من ناحية أخرى ، وهو ما أثار بطبيعة الحال مشكلات متكررة تتعلق بالنظم والمنهج . وقد غدا من موضوعات الساعة مناقشة القضايا التى يثيرها موضوع احتمال وجود علم سياسة اشتراكى دون أن تؤدى هذه المناقشة الى الاعتراف الجازم بوجوده كعلم مستقل أو الى الاعتراف بأن وجود هذا العلم ضرورى . وقد بدأ ظهور بحوث مشابهة فى دول اشتراكية أخرى .

ولنا أن نفترض أن اتجاهات أخرى ستظهر داخل اطار ذلك العلم الموحد .

بقلم : زولتان پيتيرى

أستاذ بجامعه بودابست ، ومدير أبحاث بمعهـــد العلوم القانونية والسياســـية التابع لأكاديمية العلوم المجرية ٠ نشر عددا من المقالات حول مشكلات قانونية مختلفة باللغات الايطالية والالمانية والفرنسية والمجرية ٠

ترجمة : حســين أحمد أمين

نائب مدير مركز الامم المتحدة للاعلام ، والسكرتير الاول بوزارة الخارجية ٠ عمل مذيعا بالاذاعة المصرية ، فمذيعـــا بالاذاعة البريطانية ، فملحقا بالسفارة المصرية بكندا ، فسكرتيرا ثانيا بالسفارة المصرية فى موسكو ٠ له عدة مقالات وأبحاث فى مجلات أدبية وفنية مختلفة ٠

الذى يشمل الدراسات القانونية والادارية ، فى دراسة المشكلات النـاتجة عن نظرية الدولة والقانون وهى النظرية التى يمكن اعتبارها مستقلة استقلالا نسبيا ٠

وتشكل ظاهرة الدولة والقانون باعتبارها ظاهرة اجتماعية ا الموضوع الرئيسى فى البحث فى العلوم القانونية والادارية ، وتشـــمل الدراســـات نظمها وجوانبها الأيديولوجية ٠ فأما من الوجهة النظرية التى ترى علاقة لا تنفصم بين الظواهر المتعلقة بالدولة وتلك المتعلقة بالقانون فان النصوص القانونية التى تسنها الدولة هى وحدها التى تعتبرها العلوم القانونية والادارية الاشتراكية قانونا ، فى حين لا يعترف بوجود قواعد مستقلة عن الدولة تندرج تحت « القـانون الطبيعى » ولا بطابعها القانونى ٠ ويتصدى الفقه المجرى لمشكلة المبادىء الأســـياسية التى تؤثر فى التطور القانونى ولكنها منفصلة عنه ، ولها مقام أسمى ، بتفسير المبادىء الأساسية للقانون ، بما فى ذلك الاقتصاد والمبادىء الاجتماعية والسياسية وغيرها التى نجدها أيضا فى التشريع بقدر أو آخر ٠ وكان المفهـوم الذى أخذ به أن مبادى العدالة التى تعكسها القوانين التشريعية تحددها الظروف الاقتصادية فى مجتمع ما ، ومن ثم فهى تخضع للتغيير على مر التاريخ ٠ ولهذا السبب فانه لا التقويمات المحددة ولا تلك التى يمكن استنتاجها

من القواعد الأساسية تعتبر ثابتة لا تتغير • أما المهمة التى تواجهنا الآن فهى تحديد الأسس العلمية والموضوعية للتقويم الذى يظهره القانون الاشتراكى •

ونتيجة لنقطة البداية الأيديولوجية هذه نجد أن المهمة الأساسية هى كيف يكيف المجتمع والاقتصاد الظواهر المرتبطة بالدولة والقانون ، وكيف تؤثر هذه فى الحياة الاجتماعية • وداخل هذه الاطار نجد طلائع البحث العلمى مهتمة بطريقة التأثير فى التطور الاجتماعى عن طريق الوسائل المتوفرة لدى الدولة والقانون •

فأما عن أصل وطبيعة الظواهر المتصلة بالدولة والقانون فان نقطة البداية عنا هى الماركسية اللينية • ففى تقويم شكل الدولة أو النظام القانونى نجد علاقات الانتاج السائدة هى التى تعتبر عاملا محددا • أما العوامل الأخرى مثل الأخلاق والدين والعرف والعادات وغيرها من العناصر الأيديولجية فهى ، مع عدم اهمالها ، لا تعتبر بديهيات ، وانما هى عناصر تتكيف اجتماعيا وتخضع دائما لعلاقات الانتاج السائدة • ولم تبذل حتى الآن سوى جهود مشتتة لدراسة وظيفة وتأثير هذه العوامل فى المجر ، عدا الاعتراف بنظريات عامة معينة والأشارة اليها • ومع ذلك فانه بالنظر الى أن تطور الوعى الاجتماعى يعتبر شرطا أساسيا للتغير الاشتراكى للجتمع فان المهام المتصلة بالوعى ، سياسية أو قانونية أصبحت مؤخرا هى موضوع الساعة ، سواء فيما يتعلق بالبحوث الخاصة بالجوانب النظرية الشاملة أو الاحتمالات العلمية • والواضح أن ما يسمى بالاتجاه الاجتماعى أى تطبيق الاساليب المنطقية الاجتماعية يمكن أن يؤدى دورا هاما هنا •

وقد كان الهدف من أول جهد من هذا النوع فى المجر هو التعرف على مدى معرفة المواطنين بالقانون • ويمكن افتراض أن نجاح هذه الخطة سيشجع على بذل على بذل جهود مماثلة فى المستقبل •

وينظر الى الدولة والقانون على أنهما يخدمان أغراضا اجتماعية يمكن تحديدها موضوعيا • ومن ثم فان الظواهر المتصلة بالدولة والقانون تدرس بغرض تحديد مدى مساهمتها فى مثل هذه الأغراض الاجتماعية • والواضح أن تغيير المجتمع ـ كهدف ـ يتطلب جهودا مشتركة فى كافة العلوم الاجتماعية ، غير أن هذا لم يظهر حتى الآن بدرجة كبيرة فى المجر ، رغم توفر قدر من المعلومات عن الاتجاهات الرئيسية وتطور القانون والدولة وتطور بعض فروع القانون •

وهناك مهمة أكثر تحديدا ، تمارس بشكل يومى تقريبا ، هى تحديد الشكل المناسب لاصدار التشريع ولتفسير القانون • وغنى عن البيان أن نشر البحوث ونتائج ما يسمى بالبحوث الأساسية هو الذى يتطوى على أهمية كبرى من الناحية العلمية • غير أنه فيما يتعلق بسن القوانين وممارسة الفقه يأتى العون الأكبر من الناحية العملية من جمع البيانات ومن الدراسات القانونية المقارنة ومن جمع الوثائق والمراجع الخ •

هذه النشاطات التى لا يمكن وصفها الا بالثانوية بدأت تكتسب أهمية متزايدة فى السنوات الماضية ، كما تزداد قوة الاتجاه نحو تأكيد المهام ذات الأثر فى الحياة العلمية ٠ وبالتالى فانه بالرغم من ظهور عدد من الدراسات الهامة الشارحة لبعض المسائل النظرية الاساسية لا ينبغى اغفال تلك الكتابات التى تزودنا بمعلومات أكثر جدة ، وهى لذلك تنشر فى شكل أقل جاذبية (وغالبا تكون مكتوبة على الآلات الناسخة) ٠

وللديالكتيكية المادية — باعتبارها منهجا فلسفيا شاملا — دور أساسى فى البحوث الاجتماعية المجرية ، وفقا للموقف الأيديولوجى الماركسى اللينينى ٠

ويلاحظ أن المناهج فى العلوم القانونية والادارية تحكمها الظواهر المتصلة بالدولة والقانون التى تنعكس فى أشكال سياسية وقانونية معينة ٠ وقد انشغل علم الدولة والقانون فى المجر الى وقت قريب بالتصدى للمشاكل المنهجية الناجمة عن الأنماط القانونية (باعتبار أن لها الأسبقية ، مع اغفال يكاد يكون تاما لغيرها من المشاكل) ، وهو ما كان يعنى أن المناهج المنطقية القانونية أصبحت ذات أهمية كبيرة، وبالاخص أن نوعا من الدوجما طيقية القانونية قد ساد ٠

واذ تخلفت العلوم القانونية والادارية بصدد كشف الحقائق الاجتماعية المحددة وادماجها فى نظرية عامة ، فقد زاد مؤخرات تأكيد الحاجة الى دراسة أعمق للعرف الاجتماعى ، أو بعبارة أدق العرف الاجتماعى كما تكيفه الدولة والقانون ، وهو ما يتفق مع زيادة الاهتمام بالاتجاه الاجتماعى ٠ وتوواجه العلوم القانونية والادارية فى الوقت الحاضر بمهمة منهجية مزدوجة هى توسيع وتحسين الوسائل الفقهية والتقليدية التى لا غنى عنها أبدا فى حل المشكلات المتصلة بالنظم القانونية ، والسعى وراء استخدام أكبر لأدوات البحث الاجتماعى لالقاء الضوء على المضمون الاجتماعى للقانون ٠ وقد بذلت مؤخرا عدة محاولات لتبنى هذه الاتجاه ، وينتظر أن تبذل فى سبيل هذا الانجاه أيضا محاولات أخرى ٠

أما من حيث تبنى وتطبيق الوسائل المستخدمة فى العلوم الطبيعية فاننا نجد أن البحث فى مرحلة أقل تقدما ٠ ولا يمكن القول بأكثر من أن الاحتياجات قد عبر عنها حتى الآن بعبارات عامة نوعا ما ، وان لم تتخذ غير الخطوات الأولى فى سبيل استخدام الاحصاءات والرياضيات والسيبرنطيقا ، كما ابديت تحفظات بشأن هذا العلم الأخير من حيث امكان تطبيقه ٠ وحيث ان النظرة الاشتراكية للعلوم الاجتماعية تأخذ بوجود علاقات متبادلة ووثيقة بين فروع الدراسة بسبب اتحاد موضوعات البحث وبسبب الأسس الأيديولوجية المشتركة ، ومنهج الديالكتيكية المادية المطبق فى كل ميدان ، فانه كثيرا ما يؤكد أن البحث ينبغى أن يكون متعدد الجوانب ، وأن تقوم الفروع المختلفة بتبادل ثماره فيما بينها واستخدامها ٠ غير أن هذه الطبيعة المركبة للبحث لم تظهر فى السنوات الأخيرة الا على نطاق محدود جدا ، ولم تستخدم

الا نتائج جزئية معينة وعلى نحو مشتت ، فى حين لم ينهض تقريبا بحث مشترك واحد • وربما كان ذلك راجعا الى أن المشكلات الفعلية التى تظهر أثناء التطور الاجتماعى لا تمس فروع الدراسة المختلفة من العلوم الاجتماعية بدرجة واحدة • ولذلك فان دراستها على نحو أعمق يتطلب مزيدا من الجهد تارة من هذا الفرع وتارة من ذاك . وهو ما لا يمكن التوفيق بينه دائما وبين المهام والأهداف العملية التى تحدد لفروع العلم على أساس أهداف المدى القصير فى معظم الأحوال • وقد ساد فى العلوم القانونية والادارية مفهوم واضح التحيز فى تفسير الطبيعة المركبة للبحث يؤكد تلك المسائل المتصلة بالفلسفة (خاصة المادية التاريخية) والتاريخ وذلك الجزء من الاقتصاد السياسى الذى يتناول بأكبر درجة من الشمول تطور الاقتصاد الاشتراكى• على أنه قد ظهر مؤخرا اتجاه ان لم يكن يشكك فى أهمية هذه الموضوعات المذكورة حالا فانه يعطى أهمية خاصة للعلاقة بين العلوم القانونية والادارية وبين غيرها من العلوم الاجتماعية ، ويستهدف أساسا تركيز الاهتمام على الظواهر الاجتماعية الأقل شمولا ، أو على شكل التنظيم الاجتماعى ، أو على علم الاجرام أو بناء الدولة الخ •

تاريخ القانون •

لا يمكن الفصل بين تاريخ القانون وتاريخ الظواهر المتصلة بالدولة ، ولذا فان البحث فى هذا الميدان يتم كجزء من نظام واحد متكامل ، وهو تاريخ الدولة والقانون . ويهدف الى دراسة أنماط الدولة والقانون المصنفة بحسب أنواع علاقات الانتاج • ويترتب على ذلك أن تكون الدراسة محدودة بدراسة تطور التشريع ولا تتعداها الى تاريخ أية قوانين « طبيعية » يزعم القائلون بها أنها مستقلة عن النظم التشريعية المختلفة •

والقول بأن القانون يكيفه المجتمع والاقتصاد (أى علاقات الانتاج) نظرية أساسية فى التشريع الاشتراكى ، وهو يفسر الأهمية المعطاة لدراسة العوامل الاجتماعية فى فهم التطور التاريخى للظواهر المتصلة بالدولة والقانون • وحيث ان هذا يميز أيضا علم التاريخ الاشتراكى فان هذين الفرعين يتفقان فى الاتجاه •

ولهذا السبب يعتمد على البحث التاريخى العام فى دراسة العوامل الاجتماعية • وعلاوة على ذلك نجد أنه عند دراسة النظم التاريخية السائدة تبذل محاولات لتكوين نظرة شاملة عن الدولة والقانون فى عصور مختلفة ، وتقويمها التقويم المناسب ، والاهتمام بتطور فروع القانون المختلفة وأبرز الدروس والاطرادات النظرية التى يمكن استقاؤها •

وبالنظر الى الدور المركزى الذى تقوم به الدولة والقانون فى الحياة الاجتماعية فان اشكال التاريخ المختلفة تحدد كثيرا من مميزات « الحضارات » أو المدنيات ، ولذا فانه ليس من قبيل المصادفة أن يحصل الباحثون فى هذا الموضوع على معلومات ذات قيمة أساسية عن حقب عديدة فى التاريخ المجرى •

وبينما يكون تاريخ نظم الدولة والقانون فرعا مستقلا فان دراسة التطور التاريخى للمبادىء أو النظريات المتعلقة بالدولة تكون فرعا دراسيا آخر يدعى تاريخ النظريات السياسية والقانونية والواقع أن الوضع المستقل لهذا الفرع هو موضع شك بل موضع اعتراض من البعض ، وكان القبول الذى لاقاه حتى الآن قائما على أسس عملية أكثر منه بسبب مزاياه التعليمية · والغالب أن يصنف تاريخ المبادىء فى باب الفلسفة ، ويشكل فى مناهج كليات الحقوق جزءا من النظريات الاشتراكية للدولة والقانون ، فهو اذن فرع ذو طابع نظرى وتاريخى معا · وهذا هو السبب فى أن البحث فى تاريخ المبادىء قد نهض به فى الأغلب باحثون فى تاريخ الدولة والقانون · وقد نتج عن ذلك بعض المؤلفات القيمة على المستوى الدولى ، خاصة فيما يتعلق بتقويم الاتجاهات السياسية والقانونية الحديثة ونقدها ·

فأما المحاولات التى تهدف الى تقسيم تاريخ الدولة والقانون (والتاريخ العام كذلك) الى حقب فتحكمها مبادىء المادية الجدلية والتاريخ الخاصة بالأطوار الرئيسية لتطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج · وعلى هذا الأساس يمكن ايضاح وشرح تاريخنا ، كما يمكن القاء الضوء على تاريخ الدولة والقانون المجريين ، وكذلك على تلك الفترات التى تعتبر جزءا منالتقاليدالتقدمية التى لا يزال لها مغزاها من وجهة النظر الوطنية (مثل عصر الاصلاح أو جمهورية المجالس) ·

وتجرى الآن بحوث واسعة النطاق على مستوى دولى منسق حول العقود الأخيرة من تاريخ أسرة هابسبورج التى كان لها أثر خطير فى تاريخ حوض نهر الدانوب ، وذلك بقصد تقويم جوانب كثيرة من تطور الدولة والقانون فيما يسمى بعصر الازدواج ·

أما بالنسبة لما تتضمنه دراسة تاريخ الدولة والقانون فى المجر من فائدة ومغزى لعصرنا الراهن فيكمن فى دراسة التراث التقدمى واستيفاء دروسه · وحيث ان هذا يشمل المحاولة التى بذلت عام ١٩١٩ لتأسيس دولة ونظام قانونى ذى طابع اشتراكى فليس من قبيل المصادفة أن تبذل جهود مستمرة لشرح جوانب كثيرة لجمهورية المجالس ·

القانون والمجتمع :

ان خطورة دور القانون فى تنظيم الاقتصاد الاشتراكى وتطويره أمر لا ريب فيه ، اذ أن التغيير الواعى للبناء الاقتصادى يتوقف أساسا على تدخل الدولة باستخدام جهاز القانون · ومع هذا فان الدور الذى يؤديه علم الدولة والقانون ، من الناحية العملية ، فى هذا الصدد ، ليس بهذا الوضوح · هذا على الرغم من الاعتراف بهذا الدور كمبدأ عام · وقد عاق تقدم العلم فى المجر بدرجة كبيرة كما عاق اتساع دائرة تأثيره تخلف البحث عن الأحداث فى كثير من الأحيان · ولذا فكثيرا ما كان يتأخر

نشر نتائج الابحاث التى تأتى كشرح أو تدليل لما تم حدوثه فعلا ٠ وكان من نتيجة ذلك أنه لم تحدث على نحو مرض المساهمة الايجابية التى كان من الممكن توقعها من محاولات البحث العلمى ، كما جاء تأثيرها فى مجرى الاحداث محدودا ٠

واذا لم تساهم نتائج الابحاث الا بطريق غير مباشر فى السياسة الاجتماعية (عن طريق سن القوانين وبحوث الفقهاء أساســا) فقد ضـيقت الفرصة المتاحة أمام البحث العلمى ، ومن ناحية أخرى اثبتت الملاحظة أن مطبقى القانون لا يتأثرون كثيرا بما ينشر من بحوث ٠

وقد بذلت موخرا جهود تأخذ هذه الصعوبات بعين الاعتبار من أجل التأثير فى سن القوانين وعمل الهيئات القضائية ، فى مراحلها الأولية بقدر الامكان ، وذلك عن طريق التشجيع على وضع أبحاث محددة تصاغ فى أكثر الأشكال قابلية لان يتمثلها ممارسو المهنة ٠ وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بعض الثمرات ، كتلك الخاصــة بالجوانب القانونية لنظام الادارة الاقتصادية الجديد ، الخ ٠

وقد خفت نتيجة لذلك التفرقة الجامدة بين ما يسمى البحث الأساسى للمشكلات والعلاقات الشاملة والبحث التطبيقى الأكثر اتصالا بالحياة العملية ٠ والواقع أن شرح المسائل النظرية المساير لتقدم البحث فى الوظائف الاجتمـاعية للقانون يتوقف على زيادة استغلال الفرص التى تهيئها الممارسة ٠ وعلاوة على ذلك تقدم نتائج البحث الآن بدرجة أو أخرى نفعا مباشرا لممارسى المهنة بحيث نلاحظ مزيدا من التكامل بين البحث الأساسى أو النظرى والبحث التطبيقى ٠

ويعتبر دور القانون فى توسيع نطاق الديموقراطية موضـــوع اهتمام دائم ٠ ويتخذ البحث نقطة بداية له هى أن الوظيفة التنظيمية للقانون تظهر فى أميز أشكالها فى الدساتير التى تحدد اطار الحياة السياسية لمجتمع ما ٠ وهو بذلك يتركز أساسا حول الموضوعات المتصلة بالتفسير البورجوازى والاشتراكى للدستورية ، والتعميمات النظرية الناتجة عن الخبرة المكتسبة فى التطور الدســـتورى وتحديد أبعاد التطــور الدستورى الاشتراكى وتحديد أبعاد التطور المستمر ٠ وحيث انه فى المجر ــ كما فى معظم البلاد الاشتراكية ــ أصبحت المسائل المتعلقة بالدستور محل اهتمام كبير فى السنوات القليلة الماضية فقد يكون للبحث تأثير فى التطـــور طويل المدى للاطــار الدستورى ٠ وقد يبدو من نتـــائج البحوث التى أجريت حتى الآن أن وضع المبادىء الدستورية لا ينبغى أن تفرضه دائما متطلبات الدولة ، والواجب أن يهتم الدســتور بدرجة تحديد أكثر بتحديد المهام والأهــداف الكبرى للمجتمع ، وكذا الوســـائل الأساسية لتحقيقها ٠ وينطبق هذا بنحو أخص على الأنماط والوسائل المتعلقة بالمشاركة المباشرة الواسعة النطاق من جانب المواطنين فى ممارســـة السلطة ٠ والدراســـة التاريخية المقارنة للتطور الدستورى الاشـــتراكى ، والعناصر التقدمية الكامنة فى الأشكال المختلفة للفكرة الدستورية ، والتقاليد المساعدة على التطور الاشـــتراكى ،

تشـــكل الى حد ما المتطلبات الأولية للبحث فى هذا الميدان أو عوامل مســـاعدة عليه ٠

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات المتصلة بتوسيع نطاق الديموقراطية ، وهى تتعلق بالضمانات الدستورية ، والتطبيق الصارم لسـيادة القانون فيما وراء هـذه الضمانات ٠ وقد كانت الدراسات السابقة فى الفقه المجرى أكثر اهتماما بصـياغة المبـادىء والمتطلبات العامة ، أما مؤخرا فان الاتجاه نحو الاهتمام بأمور التشريع ، ودراسة المشكلات النظرية والعملية المتصلة بنظم قانونية معينة ، قد باتت لها الصدارة على نحو متزايد ، كنتيجة منطقية لتوسيع نطاق الديمقراطية ، بعد أن أصبحت هذه المشكلة موضوع الساعة بالنسبة لتطور الدولة والقانون ٠

ويتحدد دور القانون فى الشؤون الدولية فى عصرنا هذا بالحاجة الى التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ٠ ومن ثم فان موضوعات البحث الرئيسية تهتم من جانب بالاطار التنظيمى الشامل والعالمى للتعايش السـلمى (الأمم المتحدة) ، ومن جانب آخر بدراسة أشكال أخرى للتعاون أكثر واقعية وتحديدا ويتحقق شطر كبير من العمل فى هذا الميدان فى مجال القانون المقارن أو توحيد القانون وهناك اتجاه أساسى آخر هو دراسة المبادىء العامة للقانون الناتجة عن التعـاون بين الدول وأنماطها التنظيمية ٠ وقد زاد تأكيد أهمية الدراسة المتعددة الأبعاد للعلاقات بين الدول الاشتراكية استجابة للمتطلبات العملية ، وقام تعاون دولى بين رجال القانون فى الدول الاشتراكية الأوربية لمتابعة التطورات فى هذا المجال ٠

القانون والانسان

لا تجرى فى المجر أبحاث خاصة بعلم الانسان الاجتمـاعى أو القانونى ٠ فهى فروع ليس لها غير جذور هزيلة فى هذه الدولة ، ولا يعترف الآن بأهميتها الا فى بعض النشاطات المتعلقة بفروع معينة من القانون ٠ فالباحثون فى القانون الجنائى مثـلا يستفيدون وهم بصدد دراسة جرائم الأحداث فى العالم بقدر من الانثروبولوجيـا القانونية ٠

وقد اختير عدد من المشـكلات التى ظهرت مؤخرا بصـدد احترام الشخصية الانسانية كموضوع دراسة ينهض بها الفقه المجرى ٠ فهناك مشاريع دراسة بدأ العمل فيها فى القانونين المدنى والجنائى حول مشكلات تتصل بتطور علم الطب ومسـائل معينة من القانون المدنى ، وهى مشكلات نشأت نتيجة المنجزات التكنولوجية الحديثة ٠

وقد كانت حقوق الانسان (أو حقوق المواطنين) من الميادين التى ارتاد فيها الفقه المجرى آفاقا جديدة ٠ فالمجر هى أول دولة اشتراكية يتصدى فيها فقه القانون لجوهر حقوق المواطنين فى ظل الاشتراكية على نحو شامل ، ويلتمس الطريق نحو تعميم النتائج

التى وصل اليها تحليل التنظيمات الاشتراكية التى لها مساس بهذا الموضوع وتطورها ونقطة البدء الأيديولوجية هى ـ كما كانت دائما ـ رفض التفسير الذى يقدمه القانون الطبيعى ، والأخذ بتفسير وضعى لهـــذه الحقوق الناشئة عن النظم القانونية للدول محل البحث • ولذا فانه لا يكتفى بحصر هذه الحقوق وضمانها فى نطاق الضـمانات المادية والاجتماعية (كمـــا كانت الحال خـــلال المرحلة الأولى للدولة والقـــانون الاشتراكيين) وانما يتعين توسيع هذه الحقوق لتشمل مجالات جديدة ، وهذا ما يجرى تأكيده الآن • وقد أوضحت الخبرة أن الأساس الاجتماعى لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم يتسع نتيجة للتوسع فى هذه الحقوق وضماناتها • وليست تقوية الضمانات المادية وتأكيد أهمية عناصر النظام الاشتراكى التى تشكل المتطلبات الأساسية لممارسة حقوق المواطنين متناقضة مع خلق ضمانات قانونية مفصلة الى أقصى حـــد ممكن ، وتقنينها الدستورى • ونحن نجد فى المرحلة الراهنة للمجتمع الاشتراكى أن استقلال الفرد واحترام حريته فى الرأى والمبادرة يحتلان مكانا تزداد أهميته بين الأهـــداف الاجتماعية ، التى لا بد أن تحدد المجالات الخاصة لعمل كل من الفرد والحـــكومة والمجتمع •

القانون المقـــارن

ان الاعتراف بالقانون المقـارن ودراسته أمران جديدان على المجر ، لا بمعنى أن تطبيقات المنهج المقارن كانت تغفل تماما فى الكتابات القانونية السابقة (فالاستخدام الناجح لهذا المنهج قد عززته الدراسات العديدة التى نشرت فى السنوات الماضية) ، وانما بمعنى أن التعصب ضد فكرة القانون المقارن ، وبالأخص التعصب ضد السياسة العملية الكامن فى هذا الاتجاه ، لم تخف حدته الا مؤخرا • وقـــد كررت المؤلفات القانونية الاشتراكية الاشارة الى أن دراسة القانون المقارن كانت لأســـباب تاريخية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعلومات المتاحة عن النظم القانونية للدول الرأسمالية المتقدمة وبانتشار هذه النظم وبالعمل على توحيد للنظم القانونية مبنى على قبـــول الحلول القانونية الرأسمالية • ولهذا يمكن القول أن ما أثاره القانونيون الاشتراكيون من شك فى صلاحيته لم يكن بلا أساس •

فأما عن استطاعة القانون المقارن ، رغم هذا ، أن يحتل مكانا فى الدول الاشتراكية فمرجعها الى أسباب عملية • وبالرغم من انجازات ليست بالتافهة فى هـــذا الميدان ما يزال العديد من التحفظات يثار من حيث المبدأ حول مدى استقلال القانون المقارن عن بقية فروع القانون من ناحية وحول امكان تطبيق المنهج المقارن واطراد صلاحية هذا التطبيق من ناحية أخرى • والواقع أن المذهب الذى تأخذ به النظرية الاشتراكية، ومؤداه أن الأنماط المختلفة للقانون انما تعكس أنماطا متميزة من العلاقات الاجتماعية، لا يكاد يكون من الممكن التوفيق بينه وبين القول باستقلال ذلك الفرع المسمى بالقانون المقارن • فان نظر الى المقارنة باعتبارها محض منهج ثارت الصعوبات عند تطبيقها على

النظم أو المؤسسات القانونية للدول ذات الأسس الاجتماعية المختلفة · وقد سبقت الاشارة الى انه يمكن كمبدأ عام القول بأن المقارنة القانونية الشكلية التى تغفل الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية تحمل أخطارا معينة · ولا ينتظر ظهور نتائج نافعة نفعا مباشرا عن تطبيق المنهج المقارن الا بعد دراسة النظم والمؤسسات القانونية المشابهة رغم عدم المنازعة فى جدوى الدروس المبدئية التى يمكن الخروج بها من مقارنة الأنماط القانونية المختلفة ·

ولقد أصبح من المعترف به فى المجر اليوم الرأى القائل بأن مقارنة أو تطبيق المنهج المقارن وسيلة مفيدة بل وسيلة لا غنى عنها للوصول الى معرفة أكمل للظواهر المتصلة بالدولة والقانون · فعلى كل رجل قانون ذى اهتمامات علمية أن يأخذ بدرجة من المنهج المقارن · غير أنه لا غنى عن تحليل عناصر الواقع الاجتماعى الكامن خلف الأشكال القانونية ، ولا غنى عن دراسة النظم القانونية فى اطارها الاقتصادى والاجتماعى ، متى أريد للمقارنة أن تأتى بثمار ذات قيمة عملية حقيقية ·

وتقضى الأغراض العملية بالتمييز بين المقارنات للنظم والمؤسسات القانونية ذات الأنماط المتشابهة أو المختلفة · والواقع أن النظم القانونية للدول ذات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتباينة لا تكاد تظهر غير أوجه شبه شكلية · فان كان المرء لن يكتفى بالاعتبارات الشكلية وحدها اذ أن المقارنة ستوضح أوجه الاختلاف أكثر مما توضح أوجه الشبه · فالفائدة العملية فى هذه الحالة ستكون هى اتاحة الفرصة للتعرف على آراء الجانب الآخر ·

غير أنه عند مقارنة النظم والمؤسسات القانونية المتشابهة النمط قد يكون الاقدام عليها من قبيل الدعوة لتوحيد القوانين ، أو لأغراض عملية أخرى ·

ورغم أن توحيد القوانين للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة يثير صعوبات كبيرة فان دور القانون المقارن لا يكاد يمكن التشكك فيه من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة · والواقع أن القانونيين فى كافة أنحاء العالم ملزمون اليوم بالتصدى لمشكلات عديدة ناجمة عن التوسع فى العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين الدول ، على أساس افتراض التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة · والقانون من أكثر الوسائل أهمية لحل هذه المشكلات ومقارنة مختلف الحلول القانونية المتبناة · كذلك فان تحديد عناصر المشاكل المشتركة يساهم فى اكتشاف بعض الأساليب القانونية المناسبة ، ويقوى كذلك من الفهم المتبادل · وبهذا قد يمكن للقانون المقارن أن يصبح مطلبا مشتركا · ومنبرا مشتركا للتعبير عن جهود القانونيين المشتغلين بالنظرية وبالتطبيق على السواء ·

ويسعى الفقه المجرى للتعاون مع الحركة الدولية للقانون المقارن على الأسس النظرية العامة التى حددناها فى هذا المقال · ويدل على ذلك من ناحية الجهود التى تبذل لحل المشكلات النظرية الناجمة عن مقارنة القوانين ، كما يدل عليه الجهود المبذولة لخدمة أغراض أضيق نطاقا عن طريق تقديم حلول خاصة لبعض المشكلات القانونية وتقديم الأدوات القانونية المستخدمة فى المجر ودراستها دراسة مقارنة ·

المؤتمرات الدّولية القادمة

١٩٧٥

٢٠ يوليه ـ ١٠ اغسطس المجلس الدولى للكنائس : الاجتماع الخامس ·
جاكرتا

World Council of Churches, 150, Route de Ferney,
1211 Geneva 20 (Switzerland).

اغسطس المؤتمر الدولى للعلوم التاريخية
سان فرنسسكو ، البرازيل

Professor Michel Mollet, La Sorbonne,
1, Rue Bausset, 75015, Paris (France).

١٨ ـ ٣٠ اغسطس الاتحاد العلمى للمحيط الهادى : المؤتمر الثالث عشر للاتحاد العلمى للمحيط
فانكوفر الهادى · الموضوع : مستقبل الجنس البشرى في المحيط الهادى ·

PSA, 13th Pacific Science, Congress, University of British Colombia,
Vancouver 8 (Canada).

٢٠ ـ ٢٥ اغسطس جمعية الاقتصاد القياسى : المؤتمر العالمى الثالث
تورنتو

Econometric Society, Box 1262, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 (United States).

٢٥ ـ ٢٨ اغسطس الاتحاد الامريكى لعلم النفس : الاجتماع السنوى
سان فرنسسكو

ASA, 1001 Connecticut Ave., N. W. Washington,
D.C. 20036 (United States).

٣٠ اغسطس ـ ٣ سبتمبر الاتحاد الامريكى لعلم النفس : الاجتماع السنوى
شيكاغو

APA, T. G. Driscoll, Jr., Masters Drive, Potomac,
Maryland 20854 (United States).

سبتمبر
المركز القومى للبحث الاجتماعى : ندوة دلفى التى تجتمع كل عامين ، للعلوم الاجتماعية :
دلفوس
الموضوع : التحولات فى المجتمعــات الريفية والحضرية فى البلقان ودول البحر الابيض المتوسط·

National Centre of Social Research, 1 Sophocleous Street,
Athens 122 (Greece).

سبتمبر
المجلس الدولى للرفاهية الاجتمــاعية : المؤتمر الاقليمى لآسيا وغربى المحيط الهادى

هنج كنج

Mrs. Shirly Hung, Hong Kong Committee, ICSW, Anne Black Red Cross Building, Harcourt Road, P.O. Box 474, Hong Kong.

اوائل سبتمبر — اتحاد النساء الدولى للسلام والحرية : مؤتمر المنظمات غير الحكومية عن العمال المهاجرين .
جنيف

(NGO Conference on Migrant Workers), 1 Rue de Varembé, 1211, Geneva 20 (Switzerland).

١٤ – ١٨ سبتمبر — اتحاد أمريكا الشمالية لمشكلات الكحول والمخدرات : الاجتماع السنوى
كويبك

Mr. A. H. Hewlett, 1130, 17th St., N.W., Washington, D.C. 20036 (United States).

١٥ – ١٩ سبتمبر — المؤتمر الدولى الاول عن علم العلاقات بين الكائنات البشرية الحية والبيئة
فينا

Helmut Fuchs, Executive Committee, Karlspatz 13, 1-1040 Vienna (Austria).

اكتوبر — الاتحاد النسوى الديمقراطى الدولى
برلين

WIDF, Unter den Linden 13, 108 Berlin (German Democratic Republic).

٣ – ٤ اكتوبر — جمعيات علم الاجتماع المتحالفة : اجتماع
دالاس

Mr. Admin, Director, ASSA c/o American Economic Association, 1313, 21st S. Nashville, Tennessee, 37212 (United States).

٨ – ١٣ اكتوبر — الاتحاد الدولى للصحة العقلية : اجتماع
سيدنى — الموضوع : الثقافة فى تضارب ، الصحة العقلية فى عالم متغير .

WFME, c/o Royal Edinburgh Hospital, Department of Psychiatry, Morningside Park, Edinburgh 10 (United Kingdom).

ديسمبر — جمعية القياس الا قتصادى : مؤتمر
الولايات المتحدة

Econometric Society, P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Connecticut 06520 (United States).

١٩٧٦ — اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى التابعة للامم المتحدة
بانجكوك — المجموعة العاملة فى النظام المتكامل لاحصاءات السكان والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية .

ESCAP, Sala Santitham, Bangkok 2 (Thailand).

٥ – ٧ ابريل — مؤتمر فان كلى – ستتشتنج العالمى الثانى .
بروكسل — الموضوع : وقت الفراغ والترفيه فى المجتمع الصناعى ٢٠٠٠

Van Cle-Stichting, Grote Markt 9, B. C... Antwerpen (Belgium).

١٢ - ١٩ يوليه
نيس

الاتحاد الدولى للعلاج النفسى الجماعى : المؤتمر الدولى السادس •

Dr. Samuel Hadden, President, IAGP, 946 Remington Road, Waynnewood, Pennsylvania 19096 (United States).

٢٠ - ٢٧ يوليه
باريس

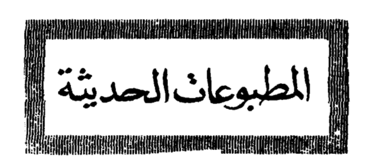
الاتحاد الدولى لعلم النفس : المؤتمر الدولى لعلم النفس

Mr. Gratiot-Alphandery, Institut du Psychologie, 28, Rue Serpente, 75006, Paris (France).

ديسمبر
الولايات المتحدة

جمعية القياس الاقتصادى : مؤتمر

P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven, Connecticut 06520, (United States).



يمكن ابتياع المطبوعات من مستودعـــات الكتب بالامم المتحدة ومطبوعات وكالاتها المتخصصة ويمكن التشاور بشأن المطبوعات والوثائق من مراكز استعلامات الامم المتحدة أو المكتبات الرئيسية أو مراكز الوثائق التابعة لكل المنظمات المذكورة ٠

السكان : الصحة ، الطعام ، البيئة :

السكان :

Demographic Yearbook 1972/Annuaire démographique 1972-1973.
(Sales No. UN/E/F.73.XIII.1 ; UN/ST/STAT/SER.R/1.), 2nd issue).

الموضوع الخاص « احصاءات التعداد السكانى »

Population change and economic and social development
(UN/E/CONF. 60/4).

تأثيرات التنمية الاقتصادية والاجتمـــاعية على الاتجاهات السكانية ٠ النتيجة وما تتضمنه هـــذه الاتجاهات ، مع ٨ قوائم احصائية ٠ مارس ١٩٧٤ ٠

Population and the family
(UN/E/CONF. 6).

الاسرة والمجتمع، بعض نظرات تاريخية، العائلات فى بعض المجتمعات والسياسات المعاصرة ٠ تكوين الاسرة والسياسات فى الـــدول الصـــناعية ، وفى المجتمعـــات الانتقـــالية ، والمجتمعات التقليدية ، والاسرة ٠

مع ٣ ملحقات : (مارس ١٩٧٤)

Report on the second inquiry among governments on population and development (UN/E/CN.9/303).

تقرير عن الموقف السـكاني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مفاهيم وأغراض السياسة السكانية ، حالة الاحصاءات السـكانية ، البحث والتدريب ، المسـاعدة الدولية مع ملحقين (فبراير ١٩٧٤) .

Report of the Symposium on Population and Development (UN/E/CONF. 60/CBP/1).

تقرير عن تأثيرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات السكان والنمو السكاني والتأثير في التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية ، والطعـام والزراعة والصحة والتعليم والتوظف ، والتفـاوت الاجتماعي .

ندوة القاهرة من ٤ ــ ١٤ يونية ١٩٧٣ (١٤ مارس ١٩٧٤) .

Report of the Symposium on Population and Family (UN/E/CONF. 60/CBP/2).

تقرير عن العوامل المؤثرة في مدار العائلة ، التمدين والهجرة الداخلية ، التغير الذى يحدث في مدار الاسرة فيما يتصل بمدار الحياة العائلية وسلوك الانجاب ، والسياسات الجمـاهيرية نحو الاسرة ، والمعاني التي يتضمنها البحث .

ندوة هونولولو من ٦ ــ ١٥ اغسطس ١٩٧٣ (مارس ١٩٧٤)

Report of the Symposium on Population, Resources and environment (UN/E/CONF. 60/CBP/3 and 3 annexes).

تقرير عن الموارد والبيئة ، السكان والمستوطنات البشرية ، تأثير التجديد التكنولوجي والتحول على السكان ، وعرض ناقد لنماذج من الموارد والسكان والبيئة ، متضمنات البحث .

ندوة ستكهلم من ٢٦ سبتمبر ــ ٥ أكتوبر ١٩٧٣

Report of Population and Human Rights (UN/E/CONF. 60/CBP/4).

تقرير عن المتغيرات السكانية وحقوق الانسان ، متضمنات الاتجاهات السكانية لصياغة وممارسة حقوق الانسان ، ادوار الجماعة والدولة والمؤسسات الاخرى والمنظمات الدولية .

ندوة أمستردام من ٢١ ــ ٢٩ يناير (مارس ١٩٧٤)

Women's Right and Fertility (UN/E/CONF. 60/CBP/5).

حق المرأة في تحديد عدد الاطفـال ، وفترات الانجاب ، والحق في التعليم والعمـل ، والزواج والاسرة ، والمشاركة في الحياة العامة واتخـاذ القرارات ، المركز الاجتمـاعي للنسـاء والتغيرات السكانية . مارس ١٩٧٤ .

Population and development in perspective : Population trends and modern economic growth — notes towards a historical perspective (UN/E/CONF. 60/CBP/7), by Simon Kuznets.

كتيب عن العلاقات المتبادلة بين اتجاهات السكان والنمو الاقتصادى الحديث : المشكلات الراهنة . مارس ١٩٧٤ .

Population policy and the family : The Latin American case
(UN/E/CONF. 60/CBP/9).

دراسة أعـــدها المركز الامريكى اللاتينى عن السكان . المفاهيم الاساسية ، عوامل الســـلوك التوالدى ، المحيط الاجتمـــاعى . الخطوط الكبرى للتغير الاجتماعى بأمريكا اللاتينية ، تغاير الأصول التكوينى . القطاعات الرئيسية للتغير الســـكانى والسياسات السكانية بها .

مارس ١٩٧٤

The management problem in family planning programmes
(UN/E/CONF. 60/CBP/12).

كتيب عن مشكلة التخطيط فى برامج الاسرة ، أعده البنك الدولى . الادارة وتقويم أدائها . تجربة البنك الدولى . مارس ١٩٧٤

Family planning programmes and fertility in the countries of ECAFE region
(UN/CONF. 60/CBP/13).

أعدت هذا الكتيب سكرتيرية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . سياســـات تخطيط الاسرة وأهدافها ، نماذج من البرنامج وانجـــازها ، تأثير البرنامج على التوالد . مع ملحقـــات تضم بيانات احصائية عن تنظيم البرنامج ، وعدد الموافقين عليهـــا ومعدلات الموافقين على برامج تخطيط الاسرة ، ومعدلات الاستمرار فى استخدام وسائل تخطيط الاسرة . مارس ١٩٧٤ .

Fertility trends in the world
(UN/E/CONF. 60/CBP/16).

كتيب عن اتجاهات الاخصاب فى آسيا وأمريكا اللاتينية واقليم الكاريبى وافريقيا، والاقاليم المتقدمة، مع جدول بسيط لمعدلات الانجاب من ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠.

World population and ood supplies : Looking ahead
(UN/E/CONF. 60/CBP/19).

تقرير أعده ليستر. ر. براون. الموارد النادرة، قيود انتاج البروتين واتلاف البيئة الحيوية لاقتصاد الطعام العالمى ، استنزاف الاحتياطى العالمى ، اقتراحات لنظام عالمى للاحتياطى ، تقييد الاغـــذية بين الدول الوافرة الانتاج ، امكانية الزراعـــة فى الدول الاقل انتاجا ، مع ثلاثة جداول احصائية . مارس ١٩٧٤ .

Research needed in the field of population
(UN/E/CONF. 60/CBP/28).

البيانات المطلوبة فى البلاد النامية ، الوفيات والمواليـــد ، وتخطيط الاسرة ، وتقييم البرامج ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ابريل ١٩٧٤ .

Nutrition mother's health and fertility : The effects of child-bearing on health and nutrition
(UN/E/CONF. 60/BP/4).

العلاقة الاساسية بين التغذية والصحة والانجاب، مارس ١٩٧٤ .

Population and labour. International Labour Office.

يضم هذا الكتاب الذى أصدره المكتب الدولى للعمل ، نظرة شاملة لعامة القراء وغير المتخصصين حول تأثير ونتائج النمو السريع للسكان ، مع اشارة خاصة الى التدريب والعمالة ورفاهية العمال فى الدول النامية ، مع رسوم بيانية وخرائط وصور • وقد أعد بمساعدة المعونة المالية من صندوق الانشطة السكانية التابع للامم المتحدة •

Population and Education
(UN/E/CONF. 60/CBP/20).

تقرير أعدته اليونسكو عن التعليم اليوم وغدا، تأثير الديناميات السكانية على التعليم ، وتأثير التعليم على الديناميات السكانية • تعليم السكان ، ودور التعاون الدولى • ابريل ١٩٧٤ •

Family planning in the education of nurses and mid-wives.
(Public health papers No. 53).

كتيب عن طريقة الفريق للخـــدمات الصحية للعائلة ، ووظائف التمويض وهيئة التوليد ، التعليم والتدريب ، مع قائمة بالمراجع • أصدرته منظمـــة الصحة العالمية •

الصحة :

The international pilot study of schizophrenia.

دراسة دولية رائدة عن انفصام الشخصية :

المجلد الاول من تقرير منظمة الصحة العـــالمية الذى يعرض نتائج التقييم للمظهر الاول من دراسة رائدة فى الطب النفسى فيما وراء الثقـــافة ، وقد أجريت على أكثر من ١٢٠٠ مريض فى تسع دول • وستنشر فى المجلد الثانى نتائج متابعة الحالة لمدة عامين بعد التقييم • جنيف ١٩٧٣ •

Modern management methods and the organization of health services.
(Public health papers No. 55).

تقرير عن وثاقة الصلة بين تكنولوجيا الادارة الحديثة بتوزيع الخدمات الصحية ، والمشكلات التى تواجهها الدول • نشرته منظمة الصحة العالمية •

Food-borne diseases : Methods of sampling and examination in surveillance programmes. (Technical report series WHO No. 543).

تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن الاطعمة الحاملة للامراض وطرق أخذ العينات في برنامج الاشراف (مع قائمة بالمراجع) • ١٩٧٤

National health planning (WHO/AFRO technical papers No. 7, Brazzaville, WHO Regional Office for Africa).

مكانه الصحة العامة فى اقتصاد الدول الافريقية، ومبادىء وطرق تقييم الصحة القومية فى اقتصاد الدول الافريقية ، مبادىء وطرق تقييم الصحة القومية •

الطعام :

Preliminary assessment of the world food situation, present and future
(UN/E/CONF. 65/Prep./6).

تقرير اعدته منظمة الزراعة والغذاء يتضـــمن موجزا وكشوفا أساسية : مركز الغذاء الراهن وأبعاد

وأسباب الجوع وسوء التغذية • ضخامة مشـــكلة الطعام فى المستقبل وطرق الحل المستطاعة • ابريل ١٩٧٤ •

البيئة :

Report of the United Nations Conference on the Human environment (UN/A/CONF. 48/14/Rev. 1-E.13.11.A.14).

تقرير يشمل بيان مؤتمر الامم المتحدة المنعقد فى استكهلم من ٥ ـ ١٦ يونية سنة ١٩٧٢ عن البيئة البشرية ، على القرارات التى اتخذت وتقارير اللجان (نوفمبر ١٩٧٣) •

A survey of meteorological and hydrological data available in six Sahelian countries of West Africa, by E. G. Davy. A survey of studies in meteorology and hydrology in Sudano-Sahelian zone of West Africa. (WMO/OMM No. 379).

تقرير لمنظمة الارصاد العالمية عن عمليتى مسح للارصاد الجوية والمياه فى منطقـــة الســـواحلية السودانية ، فى غرب افريقيا ، بناء على التماس من الحكومات المعنية للمساعدة فى صياغة خطط على المدى المتوسط والمدى الطويل لتخفيف نتائج الجفاف فى فولتا العليا . ومالى ، وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد • ١٩٧٤

An introduction to agrotopoclimatology, by L. B. Mac-Hatti and F. Schnelle (Technical note No. 133).

تمهيد لعلم الأرصاد الزراعى ، نشرته منظمـــة الارصاد العالمية . ويتألف من عناصر علم المناخ فى المرتفعات ، وعمليات للمسح الزراعى المناخى ، وأمثلة من عمليات المسح •

اقتصاديات :

احصاءات

Statistical yearbook for Asia and the Far East (E/CN.11/1069. E. 73.11.F.8).

كتاب احصائى سنوى عن آسيا والشرق الاقصى بلغتين (١٩٧٢)

Statistical Yearbook — Economic Commission for Africa (074.42, Addis Ababa).

الجزء الاول من كتاب الاحصائى السنوى عن شمال افريقيا ، صدر بلغتين ، ويشـــمل جداول احصائية لجميع القطاعات الاقتصادية فى الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس • (١٩٧٣)

World health statistics annual. Vol. III. Health personnel and hospital establishments.

يقدم هذا المجلد الذى أصدرته منظمة الصحة العالمية فى لغتين ، بيانات احصائية عن مجموعة موظفى الصحة لكل دولة ، ونسبتهم الى السكان ، والاطباء فى كل مجال ، وعدد الاطباء منذ ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ ، والمستشفيات والافادة منها مع ملحقين وخريطتين • (١٩٧٤)

Studies on development problems in countries of Western Asia
(UN/E/532).

موجز للتقرير الاساسى الصادر عام ١٩٧٤ ،ويضم أربع مقالات : عرض وتقييم لانجـــاز النمو الشامل ، وخطط وسياسات التنمية فى مختلف دول غرب آسيا ، والتعاون الاقتصادى والجهود المتكاملة ، التركيب الاقتصادى • التجارة الخارجية ومطالب رأس المال فى الجمهورية العربية اليمنية فى العقد الثانى للتنمية التابع للامم المتحدة ، عرض وتقييم للتقدم فى الاسكان ، والبناء والتخطيط فى اللجنة الاقتصادية لاقليم غرب آسيا •

The impact of multinational corporations on the development process and on international relations
(UN/E/5500 and 2 Add).

يضم الجزء الاول تقرير مجموعة من الاشخاص البارزين الذين عينتهم الامم المتحدة لدراســـة دور التعاون بين عديد من الامم فى التنمية والعـــلاقات الدولية • (١٩٧٤)

Study on the establishment of a fund in favour of the land-locked developing countries
(UN/E/5501).

دراسة عن برنامج واسع للعمل ، لمساعدة الدول النامية التى لاسواحل لها للتغلب على عوائقها الخاصة التى ترجع الى موقعها الجغرافى ، وبخاصة انشـــاء صندوق خاص لتمويل نفقات النقل الاضافية فى مثل هذه الدول مع ١١ قائمة احصـــائية • من اعـــداد سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية (مايو ١٩٧٤) •

Regional plan of action for the application of science and technology to development in the Middle East
(UN/ST/UNSOB/11 ; E. 74.II.A.2).

السياســـات والمؤسســـات المعنية بالعـــلم والتكنولوجيا ، وتطبيقهما على الموارد الطبيعية والتنمية الزراعية والصناعية ، وتنمية الريف والتاج الطعـــام والتغذية وقطاع الصحة • من اعداد المكتب الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة فى بيروت (مارس ١٩٧٤) •

Debt problems in the context of development
(UN.E.74.II.D.9).

مشكلات الدين فى سبيل التنمية :

الدين والاســـتدانة فى الدول النامية ، ويضم ملحقا احصائيا يحتوى على ستة جداول •

The promotion of balanced rural and urban development.

تقرير مقدم من مكتب منظمة العمل الدولية الى المؤتمر الافريقى الاقليمى الرابع فى نيروبى (نوفمبر ديسمبر ١٩٧٣) • الاقتصاد المزدوج العلاقة الريفية ـ المدنية ، وتخطيط التنمية الاقليمية ، القطـــاع الريفى ، الزراعة ، الانشطة الريفية غير الفلاحية ، العوامل الاساسية ، التعليم والتدريب فى المناطق الريفية ، أحوال المعيشة والعمل • انشطة منظمة العمل الدولية وقرارات مقترحة •

General discussions of international, economic and social policy, including regional and sectoral developments. Economic trends in Latin America
(UN/E/5517).

بحث عام في السياسة الدولية الاقتصـــادية والاجتماعية ، والمعالم الاساسية ، والقطاعات الرئيسية للانتاج وتوسيع التجارة الخـــارجية وتقييم شروط التجارة والاسعار الداخلية ، مع ستة جداول احصائية. (مايو ١٩٧٤) .

Additional external capital requirements of developing cuontries.

تقرير مؤقت من اعـــداد البنك الدولي للتعمير والتنمية عن تأثير تغيرات أسعار البترول . وغيره من السلع على النمو المأمول للـــدول النامية : عملية التسوية الطويلة المدى ، ١٩٧٦ - ٨٠ ، المشـــكلة المباشرة ١٩٧٤ - ٧٥ ، التقنيات المالية ودور البنك، مع جداول احصائية عن المخزون العالمي من النقط ، وأسعار السلع ، وارتفاع رأس المال الرسمي ، المدخرات والواردات لأربعين دولة نامية ، تقديرات ميزان عجز المدفوعات لعامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . (مارس ١٩٧٤)

التعاون الاقتصادي والصناعي والزراعي

Analytical report on industrial co-operation among ECE countries (UN/E/ECE/844/Rev. 1 ; E.73.11 E.11).

تقرير تحليلي أعـــدته لجنة الاقتصاد لاوربا ، التابعة لهيئة الامم المتحدة ، عن نمو التعاون الصناعي، والعوامل التي يعتمد عليها هذا النمو ، ومشـــاكل تنمية التعاون الصناعي الى مدى أبعد . مع ملحق عن التركيبات الاقتصادية المتغيرة ، وتأثيرها على التعاون بين الشرق والغرب (نوفمبر ١٩٧٣)

Report of working group on Carter of economic rights and duties of states (UN/TD/B/AC. 12/3).

تقرير الدورة الثالثة للمجموعة العاملة :التوسع في مشروع الصك النهائي ، الذي أعده مؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية (مارس ١٩٧٤) .

Report interregional seminar on urban land policies and land-use control measures
(UN/ST/TAO/SER. C/148).

تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في مدريد (من ١ - ١٣ نوفمبر ١٩٧١) . التحضر وتأثيره على تنمية الارض ، الاشراف والتنمية المخططة لارض المدن. (نوفمبر ١٩٧١) .

التجـــارة :

United Nations Conference on Trade and Development.

تقرير عن الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية المنعقد في سنتياجو (شيلي) . من ١٣ أبريل الى ٢١ مايو ١٩٧٢ . وقد صدرت منه المجلدات التالية :

المجلد الثاني : عن تجارة السلع المصنوعة .

المجلد الثالث : عن النقـــل البحري والتأمين والتكنولوجيا والسياحة .

المجلد الرابع : عرض عام وقضايا خاصة : السياسة العامة للتنمية ، السلع الاولية ، السلع المصنعة ، ونصف المصنعة ، التكامل الاقتصادي ، والتعاون بين الدول النامية ، واقلها تقدما ، والدول المغلقة .

Intraregional trade projections, effective protection income distribution. (Deve-

lopment programming technique series No. 9, Vol. II)
(E. 73.II.F.12 ;/E/CN.11/1048).

دراسات فى طرق الحماية الفعالة والتجـــارة الاقليمية المتبادلة • تقرير موجز عن الدراسات التى أجريت فى كل من سيلان وايران وجمهورية كوريا. وماليزيا والفلبين مع عدد كبير من الجداول الاحصائيه عن كل دولة •

Study of the problems of raw materials and development. Evaluation of basic commodity prices since 1950.
(UN/A/9544 and 3 Add.).

أهمية السلع الاساسية فى عالم التجارة فى عام ١٩٧٠ ، التأثير الافتراضى لحركات أسعار السلع على عالم التجارة ، تقييم أسعار المور منذ ١٩٥٤ • مع ٤١ قائمة احصائية •

الموارد الطبيعية ، المواد الخام ، الطاقة •

Natural resources of humid tropical Asia, UNESCO.

مجموعة من ١٩ دراسة أجريت بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ لمحـــاولة تلخيص المعرفة الراهنه بالاحوال والموارد الطبيعية فى آسيا المدارية •

Study of the problems of raw materials and development
(UN/A/9556, Parts 1 and 2).

تقرير اللجنة لنفس الموضوع المقدم للجمعية العمومية للامم المتحدة فى الدورة الخاصة من الانعقاد السادس • اعلان تأسيس نظام اقتصادى دولى • برنامج عمل : المشكلات الأساسية ، نظام دولى للنقد وتمويل تنمية الدول النامية ، التحول الصـــناعى . نقـــل التكنولوجيا ، تعزيز التعاون بين الدول النامية ، معاونة الدول فى فرض سيادتها المستمرة على الموارد الطبيعية • برنامج خاص يشمل الاجراءات الضرورية للتخفيف من متاعب الدول النامية •

Petroleum in the 1970s
(UN/ST/ECA/179 ; E. 74.II.A.1).

تقرير فى نفس الموضـــوع لهيئة الخبراء عن احتمالات الطلب والعرض للبترول الخام والمنتجات (٩ ــ ١٨ مارس ١٩٧١) • طلب وعرض البترول . نفقات الانتاج وأســـعار البترول ، مركز البترول وتوقعات الدول النامية مع ٢٧ جدول احصائى •

Second United Nations desalinated plant operation survey
(UN/ST/ECA/171 ; E. 73.II.A.10).

المسح الثانى الذى أجرته الامم المتحدة على الرقم القياسى التقدمى للتنمية الاقتصادية والفنية للنباتات المزيلة لملوحة التربة •

Economic implications of sea-bed mineral development in the international area
(UN/A/CONF. 62/25).

عرض لنشاط التعدين فى قاع البحر • الاثر المحتمل للتعدين التقيدى ، تعزيز التنمية القومية لموارد العقد • مع ١٣ قائمة احصائية و ١٠ أشكال•

المجتمع واحوال المعيشة والعمل ، والسياسة الاجتماعية .

التنمية الاجتماعية

Human dignity, economic growth and social justice in a changing Africa. An ILO agenda for Africa.

تقرير منظمة العمل الدولية المقدم الى المؤتمر الافريقى الاقليمى الرابع فى نيروبى (نوفمبر الى ديسمبر ١٩٧٣) : افريقيا المتغيرة : كرامة الانسان . النمو الاقتصادى ، العدالة الاجتماعية . اسهام منظمة العمل الدولية .

Financing rural housing : Selected policies and techniques for developing countries
(UN/ST/ESA/1 ; E74.IV.2).

سياسة الاسكان ومشكلات التمويل فى قطاع الريف فى دولة نامية ، مطالب رأس المال ، الطرق الدولية لتمويل الاسكان الريفى . (فبراير ١٩٧٤)

السياسة الاجتماعية

Distribution policies in long-term development planning
(ECE/EC.AD/6 ; E.73.II. E.16).

أغراض السياسة الاجتماعية بأوربا ووسائلها: طبيعتها ، والابعاد والتقييم الحديث للسياسة الاجتماعية (الورقة الخلفية) . سمات السياسة الاجتماعية الخاصة لتوزيع الدخل : السويد . فرنسا. المجر ، الاتحاد السوفيتى ، النمسا ، الاتحاد الدولى للضمان الاجتماعى . ويشتمل على بعض الوثائق التى قدمها المستشارون الاقتصاديون الكبار الى حكومات اللجنة الاقتصادية لاوربا (جنيف من ٥ ـ ٩ مارس ١٩٧٣) ، مع خرائط وجداول .

Approaches and methods used in long-term social planning and policy-making
(3 ; E. 73.II. E. 7).

تقرير قدمته اللجنة الاقتصادية لاوربا ، التابعة للامم المتحدة عن قرارات الحلقة الدراسية التى عقدت من ٣ ـ ١٠ مايو فى (Ark-et-Senans) بفرنسا . مع مجموعة من أوراق العمل التى قدمت للحلقة الدراسية .

المشكلات الاجتماعية .

Planning and organization of geriartic services
(Technical report series No. 548).

تقرير فنى عن الكبار من السكان ، مناطق المشكلة الكبرى من الاشخاص الكبار والمسنين ، المشكلات فى الدول النامية ، برامج الشيخوخة ، القوة البشرية ، التدريب والتعليم ، والبحث .

مشكلات العمل وظروفه

Organizations of rural workers and their role in economic and social development. International Labour Office.

يتألف هذا التقرير ، الذى قدمته منظمة العمل الدولية الى مؤتمر المنظمة عام ١٩٧٤ . من مجلدين

يعالج الاول المشكلات الملحة لعمال الريف ، ومنظمات عمال الريف ، والعقبات التى تمنع التنظيم المناسب لعمال الريف ، وهى تصنع برنامجا أسـاسيا فى المجالات القانونية والتعليمية • ويشتمل المجلد الثانى على اجابات الحكومات على الاستفتاء • (١٩٧٤)

Employment, status and conditions of non-national workers in Africa (ILO).

مجال وسمات هجرة العمال بين الدول الافريقية • السياسـات والتطبيقات ، والاجراءات الادارية بالنسبة لتوظيف الافريقيين غير الوطنيين ، ظروف العمل والحياة ، الضمان الاجتمـاعى ، استخدام اللاجئين • (منظمة العمل الدولية ١٩٧٤) •

Sharing in development. A programme of employment, equity and growth for the Philippines (ILO), 1974.

تقرير عن بعثة تخطيط شاملة للعمالة أرسلت الى الفلبين قامت بها منظمة العمل الدولية كجزء من برنامج العمل الدولى التابع لها ، ووضعت خطة تنمية طويلة الامد ، تؤدى الى مستويات عالية من العمل المنتج وتحافظ عليها ، وطرق لتقوية الانظمة الحكومية• (أعده فريق من الخبراء بقيادة الاستاذ جوستاف رانى من مركز النمو الاقتصادى بجامعة ييل) • ويشتمل على عشرين ورقة فنية خاصة ، أعدتها البعثة •

Calcutta. Its urban development and employment prospects (ILO).

الوضع الاقتصادى ، الهجرة ، العمالة والبطالة، التأثير الاقتصادى للتنمية المدنية الاساسية ، مشكلة العمالة وموقفها • مع أربعـة ملاحق وثلاث خرائط (١٩٧٤) •

Collective bargaining in industrialised market economics (ILO).

دراسة مقارنة للطرق والتطبيقات ، أصل وطبيعة الصفقات الجمـاعية ، تكوين الاطراف ، الاجراءات والانظمة . تكوين الصفقة ، دور الدولة • الاتجاهات الحديثة فى دول مختارة •

المسائل القانونية والادارية

القانون الدولى

National legislation and treaties relating to law of the sea.
(United Nations Series)
(ST/LEG/SER.B/16 ; E/F.74.V.2).

التشريع الوطنى والمعاهدات المتعلقة بالقانون البحرى •

صدر بلغتين فى ابريل ١٩٧٤

الادارة العامة

Organization, management and supervision of public enterprises in developing countries
(UN/ST/TAO/M.65 ; E.74.II.H.1).

دراسة للمشروعات العامة والتنمية الاقتصادية . تنظيم مسئولية المشروع العام ، الادارة ، التقييم ، والاصلاح • مارس ١٩٧٤ •

New approaches to personnel policy for development. Personnel administration for state building.
(UN/ST/TAO/M 66 ; E.74.II.H.1).

طرق جديدة لسياسة الموظفين للتنمية • ادارة موظفين لبناء الدولة • مع المراجع (مارس ١٩٧٤) •

Proceeding of interregional seminar on organization and administration of development planning agencies
(UN/ST/TAO/M. 64 ; E. 74.II.H.2).

الجزء الاول من التقارير ، عن الحلقة الدراسية التى عقدت فى كييف (١ ـ ٢٥ أكتوبر ١٩٧٢) ، مع ثمان أوراق فنية عامة • ديناميات تخطيط التنمية، عرض للمطالب الادارية لتخطيط التنمية ، تحليل نواحى العجز العامة ، توحيد الاجراءات للاصلاح ، اعداد الخطوط العريضة •

التعليم ، العلم ، والعلوم الاجتماعية والاعلام •

التعليم :

Education in a rural environment. (Education and rural development series, 2). UNESCO.

نبدأ بالقاء نظرة شاملة على مشـــكلات التنمية الريفية والتعليم ، وتهدف هذه الدراسة الى انتزاع دروس مما ينقذ ، فى محاولة لتحـــديد الخطوط الرئيسية التى يجب أن توجه اليها البرامج التعليمية (يونسكو ، مايو ١٩٧٤) •

The planning of medical education programmes. Report of WHO Expert Committee (WHO technical report series No. 547).

تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن توحيد العوامل التى تؤثر فى سياسة التعليم الطبى ، دور خريجى مدرسة الطب ، وصياغة سياستها ، توصيات بشأن التعليم الطبى •

منظمة الصحة العالمية ١٩٧٤

The young child : Approaches to action in developing countries.

تقرير أعده المركز الدولى للطفولة ، لصندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة ، ويتناول طبيعة المشكلة طرق السياسة والعمـــل ، امكانيات تنمية الخدمات أو البرامج • سياسة المساعدة من صندوق رعاية الطفولة • ويقترح التقرير العناصر الاساسية التى يجب أن تدرسها الدول فى اقامة سياسات للطفل الصغير فى الدول النامية • وبه ملحقان يشمل الملحق الأول مراجع مختارة ، والثـــانى مذكرة عن حالات ريفية •

Building new educational strategies to serve rural children and youth. UNICEF (E/ICEF/L.1304).

مسودة التقرير الثانى الذى أعده دراسة بحث أعده لصندوق رعاية الطفولة ، المجلس الدولى للتنمية التعليمية • وهو بحث عن خطط جديدة ، وعن طرق للتعليم الاساسى العام ، والتعليم لكسب العيش ، ولتحسين حياة الاسرة والجماعة ، وتخطيط وادارة البرامج الخاصة وبناء خطط تعليمية جديدة للريف• (مارس ١٩٧٤) •

العلم :

Science and technology policies information exchange system. (UNESCO science policy studies and documents, No. 33).

أعد هذا التقرير مجموعة من المستشـــارين بالاشتراك مع الدكتور هـ. كويلانز . ويتناول هدف الدراسة العملية وهو تحديد الاطار الاداري والفني والقانوني والمالي لاقامة علم دولي وسياسات تكنولوجية، ونظام لتبادل المعلومات .

Report of working group on remote sensing of the earth by satellites on the work of its third session (UN/A/AC.105/125).

تقرير عن ندب مجموعة عمل ومصطلحات فنية . رسم امكان الاستشعار البعيد بالارض من الفضاء. أجهزة بديلة . تقييم العوامل الفنية المتعلقة بالعملية واستخدام اجهزة الاستشعار عن بعد . جوانب قانونية (مارس ١٩٧٤) .

العلوم الاجتماعية :

Social science organization and policy (UNESCO).

المسح الاول لنظام علم الاجتماع والسياسة في ست دول مختارة من الاعضاء : هي بلجيكا وشيلي ومصر والمجر ونيجيريا وسري لانكا ، مع مقدمة بقلم أ. ب. نشيرنز (١٩٧٤)

Report of interregional seminar on problems of early school leavers (ESA/OTC/SEM/741 ; E.IV.5).

تقرير عن الحلقة الاقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة والمجلس الدنمركي لتنمية التعاون الـــدولي (هولت . الدانيمرك من ١ ــ ١٤ مايو) ، مع تمثيل منظمة الزراعة والطعام واليونسكو . عن مدى وحجم مشكلات الانقطاع المبكر عن المدرسة ، طبيعة ونتائج هذه الظاهرة . والاسباب والمبررات . الاجراءات التي يجب اتخاذها (١) للبيئة الريفية (٢) للبيئة المدنية .

الاتصال :

Reports UN panel meeting on satellite broadcasting systems, for education (UN/A/AC.105/128).

تقارير عن تطبيق برامج الفضاء في دول مختلفة . دور الإذاعة التعليمية بالدول النامية . تحليل نفقات الاجهزة . التكنولوجيا ، التعاون الدولي . وجهة نظر.
(طولبو من ٢٦ فبراير ــ ٧ مارس ١٩٧٤) ١٩٧٤

International Book Year 1972 and Second United Nations Development Decade (UN/E/5468).

تقرير اعده اليونسكو عن دلالة الكتاب السنوي وهدفه . اغراض خطة الكتاب السنوي العالمي : (أ) أغراض محلية ووطنية (ب) أغراض اقليمية ومناطق فرعية ، (ج) أغراض دوليه .

Television traffic — a one-way street. A survey and analysis of international flow of television programme material. (Reports and papers on mass communication, No. 70).

قائمة دولية عن تكوين البرنامج التليفزيوني وتدفق مواد البرامج التليفزيونية بين الدول . تحليل ومناقشة : مقالات للندوة عن الموضوع الذي استمر في «تامبيري . فنلندة من ٢١ ــ ١٣ مايو» . بقلم كارل نوردسترنج . وتبيو فاريس . ابريل ١٩٧٤ (اليونسكو) .

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبى واسم الكاتب	العدد وتاريخه
تزايد السكان في صلته بالبيئة واحتمالاتها بقلم : بريان جونسون	Population growth and environmental expectations *by* Brian Johnson	المجلد : ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
مكونات مسلك دولى لسياسة السكان بقلم : ميلوس ماكيورا	Components of an international approach to population policy *by* Milos Macura	المجلد : ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
العلوم الاجتماعية والبيولوجية ونظرية المعرفة بقلم : فلاديمير ٠ن٠ مشفييرادر	Epistemological aspects of the social and biological sciences *by* Vladimir V. Mshvenieradze	المجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤
الفـروق بين أجنـاس البشر من زاوية العوامل الوراثية للسـكان بقلم : س ٠ د ٠ جاياكار	Racial differences in man : a population geneticist's view *by* S. S. Jayakar	المجلد : ٢٦ العدد الرابع ١٩٧٤
اتجاهات علم القانون فى المجر بقلم : زولتان بيتيرى	Hungary *by* Zoltan Peteri	المجلد : ٢٢ العدد الرابع ١٩٧٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب


Bibliotheca Alexandrina
0536419